

نصر بلا حرب

ريتشارد نيكسون

إعداد وتقديم

المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة



ريتشارد نيكسون

إعداد وتقديم

المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة

1999
Victory Without War
Richard Nixon

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

الطبعة الثانية
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الطبعة الثالثة
١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠٢ يو ان

المحتويات

الصفحة

تقـــــــديم

للمشـــــــــير

محمد عبدالحليم أبوغزالة

هذا كتاب جدير بالقراءة الجادة والمتعمقة ، ومن المفيد للغاية أن يطلع عليه الذين يصنعون سياسة بلادهم ، والذين يصيغون العلاقات الاقليمية والدولية ، والذين يهتمون بأمور الأمن القومى والاستراتيجية الشاملة ، وأهمية هذا الكتاب تجىء من أربعة عوامل :

☐ العامل الأول : شخصية الكاتب .. وهو الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون ، ومن المعروف أنه أحد رؤساء الولايات المتحدة الذين تميزوا فى إدارة العلاقات الدولية ، وأن له بصيرة أمريكية ودولية خاصة ، فهو الذى فتح قناة الاتصال بين الصين الشعبية والغرب بكل ما يحمله هذا الاتصال من آثار جيوبوليتيكية وسياسية وداخلية ، وهو الذى أنهى التورط الأمريكى فى فيتنام بشجاعة القرار وبمرارة التجربة ، وهو أحد مؤسسى خط الوفاق الأمريكى السوفييتى - الذى فتح أبواب تغيير العلاقات الدولية على مصراعيها ، كما كان له تأثير بالغ على النظام الاقتصادى العالمى .

☐ العامل الثانى : هو توقيت الكتاب .. فالعالم اليوم يشهد مرحلة جديدة فى صياغة العلاقات الأمريكية السوفييتية ، وهى مرحلة لم تتضح كل أبعادها بعد ، ولكن التاريخ علمنا أن مراحل اختلاف أو اتفاق القوى الكبرى هى مراحل مؤثرة على خريطة العالم كله .. ومن هنا فهى مرحلة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها أو ينتظر نتائجها النهائية أو يقف مسلوب الإرادة أمامها .. وفى مثل هذه المراحل كما نشاهد اليوم - تختلف التفسيرات حول أهداف التقارب ووسائله ودوافعه ما بين مساند لما يحدث ، وما بين محذر ورافض . ومن هنا فعندما تجىء خبرة علمية وعملية فى مثل رئيس سابق للولايات المتحدة لتطرح تصورها عن هذه العلاقة فى هذا التوقيت ، فذلك أمر جدير بكل اهتمام .

☐ العامل الثالث : هو طبيعة النظام السياسى والاجتماعى القادم منه صاحب الكتاب ، وهو النظام الأمريكى .. وهو وإن كان نظاما مبنيا على اختيار الكفاءات ، فهو نظام لا يتجاهل الخبرة على الاطلاق بل ويستدعى هذه الخبرة - أيا كان موقعها - كلما

لزم الأمر أو تفجرت مشكلة أو أزمة ، أو استدعت الظروف وضع سياسات جديدة . ومن هنا فعلينا ألا نتجاهل ما يقوله المسؤولون السابقون فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فهم سابقون بحكم عنوان الوظيفة ، ولكنهم مسؤولون ومؤثرون دائما بحكم ما لديهم من الخبرة .

□ **والعامل الرابع والأخير :** هو مضمون هذا الكتاب .. إن ما يميز هذا الكتاب هو أنه يتجه إلى المستقبل من وجهة النظر الأمريكية الخبيرة . مستقبل السنوات القليلة المتبقية حتى عام ٢٠٠٠ ثم التوجه إلى القرن الحادى والعشرين . تلك هى مسؤوليتنا جميعا .. أن نفكر فى المستقبل بجرأة وبخيال حتى نمهد الأرض لأولادنا وأحفادنا ؛ لنصنع لهم عالما أفضل وأكرم وأكثر أمنا وتحررا ..

ومن الطبيعى أن نتفق ونختلف مع ما فى هذا الكتاب ، ولكن ليس من الطبيعى أن نتجاهل أننا جميعا نتعامل مع الولايات المتحدة بدرجات مختلفة ، وسنظل نتعامل معها . ومن المهم أن نتعرف على أفكار خبرائها ومسؤوليها ، خاصة وإن كان حديثهم عن مستقبل العالم .

وكتاب « ١٩٩٩ نصر بلا حرب » ليس استشرافاً لمستقبل العلاقات الدولية ودور الولايات المتحدة فيه فقط ، ولكنه ملىء بما يمكن أن نطلق عليه : « علامات إرشاد رئيسية » لكل المتعاملين مع الولايات المتحدة ، علامات إرشاد قد نقتنع ببعضها ، وقد نتناقض مع بعضها الآخر ، ولكننا لا نستطيع أن نغمض العيون عنها فسوف تصطدم بها مسيراتنا جميعا . والذكاء القومى هو أن نتفهمها جيدا ، ونطوعها على نحو يحملنا إلى بر الأمان الوطنى والقومى .

إن هذا الكتاب يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى سيظلان على قمة العالم حتى سنة ٢٠٠٠ ، وتلك فترة زمنية لا تحسب فى عمر الدول فهى لا تتعدى اثنى عشر عاما . ولكن الكاتب يقرر أن الشعوب الحية لا تشبع من النجاح ، وأن جماهيرها وتنظيماتها لديها طاقة متحفزة للانطلاق ، وأن الاشباع الحقيقى للأمم العظيمة لا ينبع من التغنى بإنجازات الماضى ، وإنما يتحقق بالشروع فى تغيير المستقبل ، وهذا ما تفعله الآن الشعوب فى الصين الشعبية واليابان وتحاوله شعوب أوروبا الغربية . ومن هنا فالقمة فى القرن الحادى والعشرين سوف تتسع لتشمل مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى اليابان العملاق رغم أنفه - كما يقول المؤلف - والصين الشعبية العملاق الذى يستيقظ ، وأوروبا الغربية إذا ما نجحت فى خلق صياغة جديدة لقدراتها ودورها .

هذا التغيير ، ودخول أطراف جديدة إلى « نادى القمة » يدعو أمريكا إلى مزيد من اليقظة فى مجالات محددة حتى تظل على « قمة نادى القمة » .

- الكاتب ينادى أمريكا أن تتفادى خطر الخمول والرضا بما أنجزته .
- وهو يطالب أمريكا ألا تفقد الاحساس بالهدف والاتجاه .

- وهو يحذر من أن الولايات المتحدة ليس لديها وقت تضيعه وعليها أن تركز فورا على التخطيط لفوزها فى القرن الحادى والعشرين .
- وهو يدعو أمريكا لأن تمسك المستقبل بأيديها عن طريق التعاون الوثيق مع القمم الصاعدة : اليابان والصين الشعبية وأوروبا الغربية ، وألا تترك هذا للاتحاد السوفييتى . وأنه إذا كان السوفييت قادرين على طرح أفكار وأيديولوجيات تغير العالم ماديا ، فإن الولايات المتحدة عليها دور هام فى المستقبل ، وهى قادرة عليه من وجهة نظر الكاتب ، وهو طرح وتبنى ومساندة أفكار وعقائد تغير العالم سياسيا ، ومن هنا فعلينا نحن قراء هذا الكتاب أن نتوقع للولايات المتحدة دورا جديدا متصاعدا فى إطار التعامل مع البعد الروحى للبشرية . وعلينا أن نفكر ... أين نحن من هذا العالم ؟!

إن الكتاب وهو يتحدث عن أمريكا الجديدة لم يتحدث فقط عن تغيير « نادى القمة » ولكنه اقترب أيضا من تغيير العصر ، وأشار إلى آفاق التقدم العلمى المذهل والذى سنعيشه فى القرن الحادى والعشرين ، الذى سيتيح للبشر فرصة أفضل لحل مشاكل الحياة .

ولم يركز الكتاب كثيرا على ما سيخلقه هذا التطور العلمى المذهل من مشاكل اقتصادية واجتماعية بل ودينية ، فالكتاب يتحدث عن تكنولوجيا الوقود الصناعى وكيف ستؤدى إلى تخمة بترولية . وتلك إشارة هامة لكل منتجى ومستهلكى البترول فى عالم اليوم . كما يشير إلى ظهور صناعات جديدة تحدث ثورة فى حياة الانسان ، وتطرح أمامنا دور الذكاء الصناعى والانسان الآلى فى مواجهة الذكاء الطبيعى والانسان العادى ، كما سيقدم لنا التطور العلمى سلالات محاصيل جديدة وأعضاء صناعية جديدة للجسم البشرى . تلك أمور ستحل مشاكل وستخلق مشاكل ، وستزيد من روح التنافس فى النظام الاقتصادى العالمى ، وستخلق تهديدات جديدة للرافضين لهذا التطور العلمى ، وسيكون أمام العالم مهمة قهر الاتجاهات المناهضة للتكنولوجيا فى الأرض والبحر والجو .. والبعد الجديد : الفضاء .

ومن هنا وحتى سنة ٢٠٠٠ ـ حيث يتبوأ قمة العالم الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ـ يحذر الرئيس الأمريكى السابق نيكسون من واقع خبرته وتجربته من أى تفسيرات غربية خاطئة لما يحدث اليوم فى الاتحاد السوفييتى فى إطار إعادة البناء « بريسترويكا » وسياسة المصارحة والعلانية « جلاسنوست » اللتان يرفع شعارهما الزعيم السوفييتى جورباتشوف . إن نيكسون يرى ويقرر بوضوح ، أنه لا يمكن أن يقوم السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على أساس من الصداقة المتبادلة لأن قيم وأهداف القوتين العظميين تختلف كلية عن بعضها البعض ، ولكن العلاقة يمكن أن تقوم فقط على أساس الاحترام المتبادل لقوة كل منهما ومصالحهما الشرعية . وقد بنى الرئيس الأمريكى السابق هذه الخلاصة على افتراض إمكانية أن يكون الشعب السوفييتى والشعب الأمريكى أصدقاء مع عدم إمكانية أن تكون الحكومة السوفييتية والحكومة الأمريكية أصدقاء نتيجة للاختلافات العميقة ، وهذا درس لنا نحن القراء !!

إن تصور الكاتب لكل التغيرات التى تحدث فى الاتحاد السوفييتى ـ والتى فسرها البعض

بأنها اتجاه إلى النمط الغربى الناجح ديمقراطيا واقتصاديا واجتماعيا - هو أنها كلها تغيرات تهدف إلى تحقيق تطبيق أفضل للشيوعية . فالديمقراطية التى ينادى بها جورباتشوف ليست هى ما يعنيه الغرب ، فهو يؤمن بعدم وجود ديمقراطية خارج الحزب الشيوعى . والدعوة للاصلاح الاقتصادى وإعادة البناء لم تتم بدافع تغيير النمط الاقتصادى السوفييتى ، ولكن بهدف البحث عن حلول جديدة للمشاكل السوفييتية فى إطار المقومات الأساسية للنظام الشيوعى ، والمستهدف فى النهاية هو تقدم الحزب الشيوعى . ومن هنا فإن الكاتب يشير إلى أن أمريكا سيفرض عليها التعامل مع اتحاد سوفييتى شيوعى .. أقوى وأفضل !

وبالمثل يشير الكاتب إلى أنه من الخطأ التسليم بفكرة اعتدال السياسة الخارجية لجورباتشوف بالرغم مما يعلنه . فليس هناك دلالات مستمرة على أنه فى ظل حكم جورباتشوف سوف يعدل الاتحاد السوفييتى من سياساته . فالهدف البعيد هو تقدم الحزب الشيوعى ، وإذا نجحت إصلاحات جورباتشوف الداخلية وسياسته الخارجية فإن ذلك سوف يزيد من قوة الامبراطورية السوفييتية الشيوعية !!

وفى الاحدى عشرة سنة قبل سنة ١٩٩٩ ستتعامل الولايات المتحدة على مستوى نادى القمة مع اتحاد سوفييتى أقوى شيوعيا ، وأكثر التزاما بنظامه وأهدافه المعلنة فى أن يجعل العالم كله شيوعيا - ومن ثم فعلى الولايات المتحدة خلال هذه الفترة أن تتبع سياسات تهدف إلى تحقيق ثلاثة أشياء ضرورية :

- تجنب نشوب الحرب النووية .
- تجنب هزيمة الولايات المتحدة بدون حرب فى صراعها مع الاتحاد السوفييتى ، فحتى إذا كان جورباتشوف لا يريد الحرب إلا أنه يريد الانتصار .
- دخول الولايات المتحدة فى اتفاقات تفاهم وسلام مع الاتحاد السوفييتى ، على أن تكون الولايات المتحدة مدركة أن التنافس بين القوتين سيتركز فى المقام الأول على دول العالم الثالث ، ولسنا فى حاجة إلى إشارة أوضح من ذلك ، ونحن نقيم اتجاهات التفاهم والخلاف بين القوتين العظميين خلال الاثنتى عشرة سنة القادمة .

والخلاصة التى وصل إليها الكاتب هى أن الاختلافات بين أمريكا والاتحاد السوفييتى لا تندرج تحت بند سوء التفاهم الذى تعالجه مواقف وإجراءات تكتيكية ، وإنما هى اختلافات جذرية وأساسية فى العقائد والمصالح والنوايا مما سيجعل هذا الصراع بين النظامين مستمرا . ومن هنا انتقل الكاتب إلى مرحلة أكثر تحديدا حين تناول السؤال : « ما الذى نفعله إذن ؟ » ووضع إجابته لهذا السؤال مستندة إلى ركائز ثلاث هى :

- الـــردع
- المنـــافسة
- التفـــاوض

واعتبر الكاتب أن هذه العناصر الثلاثة متكافئة الأهمية فى إدارة العلاقات الأمريكية السوفييتية خلال المرحلة القادمة وحتى عام ٢٠٠٠ .

وعندما تناول الكاتب موضوع الحوار الأمريكى مع الاتحاد السوفييتى لم يعارض الدعوة المطروحة حول التفاوض مع السوفييت ، ولكنه اشترط فى هذا الصدد أن تبنى الدعوة إلى التفاوض مع السوفييت على التنسيق بين الردع والمنافسة والتفاوض .

ولعل أهم فصول هذا الكتاب ـ من وجهة نظر قراء العالم الثالث ـ هو ذلك الفصل الذى تحدث فيه بإسهاب حول كيفية التفاوض مع الاتحاد السوفييتى . والأهمية هنا لا ترجع فقط إلى أننا بقراءته سنقترب أكثر من فهم العقلية التفاوضية الأمريكية ، ولكن أيضا لأن ما طرحه الكاتب يمكن أن يكون مرشدا للكثيرين منا عندما نتفاوض نحن من أجل تحقيق مصالحنا مع الأطراف الخارجية .

إن أول مرشد هنا يقدمه الكاتب لعملية التفاوض هو : ضرورة تحديد المسائل القابلة للتفاوض ، باعتبار أن تصادم المصالح أمر ليس قابلا للحل ، والتفاوض حولها يكون لكبح الجماح وليس الحل . أما المسائل التى تكون فيها المصالح متحركة فى اتجاهات متوازية ـ وليس بالضرورة متقابلة ـ فيكون التفاوض حولها أمرا واجبا .

ويوضح الكاتب أن المفاوضات هى : فن المناورة السياسية على أعلى المستويات ، وفيها تعتمد مقدرة المفاوض على إدماج جميع الامكانيات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والدعائية ، بل وقدرات العمل السرى مع بعضها البعض فى سياسة تفاوضية تخدم الاستراتيجية الشاملة للتفاوض . وأكد الكاتب أنه من غير المفيد أن يضع المفاوض استراتيجية بارعةً بدون تكتيكات ماهرة والعكس أيضا صحيح .

ويشكو الكاتب من أن معظم كوارث السياسة الخارجية الأمريكية فى القرن العشرين قد حدثت لضحالة المعلومات الشاملة التى تتوافر للرئيس الأمريكى عن الموقف ، أو لعدم إبلاغه بالمعلومات الشاملة الكافية . كما يشير الكاتب إلى غياب هذا الادماج الشامل للامكانيات لدى المتخصصين فى السياسة الخارجية والتفاوض إلى الحد الذى يدعو فيه إلى عقد دورات لكبار المسؤولين فيما أطلق عليه « المهارة والحنكة السياسية » .

ويستطرد الكاتب فى توضيح وجهة نظره فى مفهوم التفاوض الذى يجب أن يبنى على أساس من الرد على أسئلة ثلاثة هى :

- ما الذى نريده ؟
- ما الذى يمكن التنازل عنه فى مقابل الحصول على ما نريد ؟
- ما الذى يجب عمله لممارسة ضغط سياسى لعقد الصفقة التى نريدها مقابل الثمن الذى نرغب فى دفعه ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة ستحدد أساس التفاوض والذى يجب أن يكون : أن نقدم عرضا لا يرغب الطرف الآخر فى قبوله ، ولكنه فى نفس الوقت يشعر أنه لا يمكن رفضه .

ذلك درس للجميع فى منطقة التفاوض عندما يكونون طرفا فى صراع ومنافسة وردع ، وهو يقودنا إلى المزيد من التعرف على المفهوم الأمريكى فى هذا المجال ـ فهو مدرسة لكثير

من الدول والساسة . هذا المفهوم يوضحه الكاتب فى :

- أن الدبلوماسية الحقيقية مجالها بعيد عن الميكروفونات وآلات التصوير .
- أن ما يتم خارج جلسات التفاوض يعادل فى أهميته ما يتم داخلها .
- أن نجاح التفاوض يستند على الربط بين قضية التفاوض وقضية أخرى مطلوب حلها . ولعل ذلك يفسر دهشة الغرب من قرار الرئيس الراحل السادات بإخراج الخبراء السوفييت من مصر بدون أن يربط هذا بثمن يحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما !

وعندما يترك المؤلف سياسة ومنطق ومفهوم المفاوضات إلى الأسلوب العملى للتفاوض أو تكتيكات التفاوض كما يسميها ، فإنه يورد الأسس التالية :

- على المفاوض أن يستخدم أسلوب تطويق الطرف الآخر .
- أن يخطط دائما للربط بين قضية وأخرى .
- أن يعرف أن القوة والتأثير الاقتصادى ورقة تفاوض رابحة فى عصرنا الحالى .
- أن يصر المفاوض على المساومة والاستمرار فى المساومة ، فالمصالح فى التفاوض تجىء فوق وقبل الرغبات .
- أن يستخدم المفاوض تكتيك الغموض .
- أن يكون الأسلوب هو التحدث بلين والتصرف بخشونة ، بعكس ما يفعل الكثيرون الذين يتحدثون بخشونة ويتصرفون بلين !!

ولذلك يخلص الرئيس الأمريكى السابق إلى توصية للناخب الأمريكى الذى سيختار زعماءه خلال الحقبة المتبقية من القرن العشرين حين يقول : عندما نختار زعماءنا علينا أن نتذكر أنهم ليسوا مرشحين لاجتياز اختبار القديسين ، ومن المهم أن يكونوا حسنى السمعة والشخصية ، ولكن الأهم أن يتميزوا بالقوة والذكاء .

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى حيث بداية القرن الحادى والعشرين حيث تتغير قمة العالم ، فلا تحتضن فقط الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية ، بل ويتربع عليها أيضا - معهما - العملاق المفتت أوروبا ، والعملاق رغم أنفه اليابان ، والعملاق الذى يستيقظ الصين الشعبية . وما سيخلقه التعاون والتنافس فى ساحة قتال القرن الحادى والعشرين .. ساحة العالم الثالث !!! وهنا أسأل : أين نحن من هذا العالم ؟!

إن الرئيس الأمريكى السابق نيكسون حين اقترب من استشراف بداية القرن الحادى والعشرين قدم لنا صورة جديدة لخريطة العالم السياسية ، وإن صدقت سوف تخلق تيارا متدفقا من أحداث جديدة وأوضاع مستحدثة علينا ألا نغمض عيوننا عنها منذ الآن .

الكاتب يقول : إن اليابان عملاق قوى ، وسوف يزداد قوة ليشارك قمة العالم ، وينضم إلى نادى القوى العظمى . فاليابان تعيش مرحلة من التقدم الثابت المستمر الذى ينقلها كل يوم إلى مرتبة أعلى من القوة العالمية .

والجدير بالذكر هنا - والذى يجب أن نتعمق فى تحليله سواء اتفقنا معه أو اختلفنا - أن الكاتب حين يتحدث عن المعجزة اليابانية ، يضع لها إطارا عاما يستند إلى :

- أن المعجزة حدثت نتيجة للمزج الناجح بين العمل الاقتصادى والتطور الديمقراطى .
- أن أبرز إنجاز لليابان فى سبيل تحقيق المعجزة هو خلق القوة الاقتصادية ، أما الذى أكمل المعادلة (وهو أكبر إنجاز للولايات المتحدة الأمريكية ساهم فى صنع المعجزة) فهو أن أمريكا خلقت اليابان الديمقراطية .
- أن المعجزة حدثت بالمشاركة اليابانية الأمريكية ؛ لأن الأمريكيين واليابانيين تفوقا على غيرهما من الخصوم فى التاريخ الحديث ، فى أنهما نجحا فى التغلب على خلافاتهما وتعلما أن يعملا سويا لتحقيق المصلحة المشتركة .

والمؤلف هنا يطرح علينا مفهوما يعانى منه الكثيرون ، وهو أن الغرب يتسم بالبطء فى الادراك ، وهذا حدث مع تقييم الغرب لما وقع فى اليابان . ويضيف المؤلف أن هذا البطء فى الادراك تعقبه الشكاوى الأمريكية والدعوة إلى العقاب إذا ما أدى هذا الادراك البطىء إلى بروز الخلافات بين الولايات المتحدة والأطراف الأخرى حول سياسات تحقيق المصالح القومية . لذا فهو يتنبأ هنا بأن اليابان ستصعد على القمة وينادى :

- بأن لا لعقاب اليابان .
- بأن أهم عنصرين فى العلاقة بين أمريكا واليابان - القوية - هما الثقة والاحترام .
- بأنه على اليابان أن تدرك أن الانفتاح ليس بالأسواق فقط ، وإنما بالعقول أيضا - وهذا هو الأهم .

إن المطلب الجديد الذى يطرحه الكاتب لتصبح اليابان قوة عظمى على القمة الدولية مع الولايات المتحدة وليس ضدها ، يستند إلى تحقيق المزيد من الانفتاح العقلى اليابانى ، الأمر الذى يستلزم أن تضع اليابان فى حسبانها ، إذا ما أرادت الارتفاع إلى مستواها المأمول وواجباتها كقوة عالمية مؤثرة ، العوامل التالية :

- إن أمريكا حين اضطلعت بمسؤولية الدفاع عن اليابان كانت تسيطر على نصف اقتصاد العالم ، وهى اليوم لا تسيطر إلا على أكثر من ٢٧٪ من هذا الاقتصاد العالمى . والرسالة الأمريكية إلى اليابان - باختصار شديد - هو أن الدفاع المجانى مضر بالعلاقات .
- إن أمريكا اليوم ، مع تغير قدرتها الاقتصادية عالميا ، تنفق ٦٪ من إجمالى دخلها القومى على الدفاع ، وتقدم ٢٪ منه فى شكل مساعدات دفاع للعالم ، بينما اليابان - العملاق الاقتصادى القوى - وتحت شعار الدفاع المجانى ، تنفق ١٪ فقط من إجمالى دخلها القومى على الدفاع و ١٪ فى شكل معونات اقتصادية ، واستمرار ذلك لا يؤهلها لواجباتها كقوة عظمى جديدة على قمة العـالم .

لذلك فإن أخطر دعوة يقدمها الكاتب هنا والتى - إذا حدثت - ستغير الكثير من موازين

القوى العالمية هى الدعوة إلى أن تصبح اليابان قوة عسكرية عالمية جديدة .. والشروط لذلك :

- أن تتخلى اليابان عن تقاعسها فى إعادة التسليح ، وأن تتخلى عن الدور السلبى الذى تلعبه على الساحة الدولية .
- وأن تهيىء اليابان نفسها نفسيا لاجراء عملية بناء عسكرية رئيسية وشاملة .
- وأن تعيد تقييم أوضاع توازن القوى فى آسيا ؛ لتعرف دورها فى تحقيق أمنها القومى والتزاماته ومسؤولياته .
- وأن تحد من علاقاتها الاقتصادية مع الدول الشيوعية ، حتى لا يكون الثمن السياسى للبناء العسكرى المطلوب غاليا أو مضرا .

إن الدور الصناعى والانتاجى الجديد فى المجال العسكرى اليابانى - والذى علينا أن نتيقظ له ونتابعه خدمة لصالح أمننا القومى باعتباره مجالا جديدا لتحركنا وتعاوننا مع اليابان - سوف يتطلب عمالة رخيصة لتحقق للصناعات العسكرية اليابانية قدرات التنافس العالمى ، ويقترح الكاتب أن هذه العمالة سوف تجىء لليابان من دول العالم الثالث . فهل نعد أنفسنا لهذا الدور الجديد .. وكيف ؟!

وإذا كان الرئيس الأمريكى السابق نيكسون قد وضع فى توقعاته أن تصبح اليابان قوة عظمى فى القرن الحادى والعشرين إلا أنه قرن ذلك ببعض التحفظات ، وألمح بطرق غير مباشرة إلى أن العلاقة الأمريكية اليابانية تسمح للولايات المتحدة بأن تساهم فى إسراع خطى اليابان فى هذا الاتجاه أو الحد منها ، مع إحساسه - بدرجة عالية من التأكد - أن اليابان ستظل ضمن المعسكر الغربى .

أما حين انتقل الكاتب إلى العملاق الذى يستيقظ - الصين الشعبية - فقد كان أكثر وضوحا وأكثر تأكيدا .. فهو يقرر :

- أن أحفادنا سيعيشون فى عالم يحتوى على ثلاث قوى عظمى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين الشعبية . فالدور هنا صينى قبل أن يكون أمريكيا .
- أن مصالح الغرب سوف تتعارض فجأة وبشكل حاد إذا تجاوزت الصين الحد المقبول ، وبدأت فى تنفيذ سياسة خارجية عدوانية وتوسعية . وضرب الكاتب أمثلة تمس منطقتنا مباشرة حين تحدث عن تعدى الصين الشعبية لحدودها وبيعها أسلحة قيمتها مليار دولار لايران عام ١٩٨٦ . وهذا يذكرنا بالضجة الأخيرة حول بيع الصين صواريخ أرض/أرض للمملكة العربية السعودية .
- أن مما يقلل من الدور الأمريكى وفرصه فى صياغة تحول الصين إلى قوة عظمى أن الصين الشعبية لم تكن مهتمة على الاطلاق بأموال أمريكا قدر اهتمامها بعضلات أمريكا .

وبعكس نظرة الكاتب لضرورة بقاء وإبقاء اليابان ضمن المعسكر الغربى ، فمع الصين الشعبية تختلف نظرته حيث ينادى بأنه ليس من المهم أن تكون الصين الشعبية موالية للغرب ،

وإن كان من المؤكد أنها لا يجب أن تكون موالية للسوفييت ، وليحدث ذلك حدد الكاتب إطارا عاما يتضمن :

- أن أمريكا لن تخسر شيئا من صداقة الصين الشعبية بل يمكن أن تكسب .
- أنه يلزم تنشيط التجارة بين البلدين والتأثير الثقافى والتوسع فى نقل التكنولوجيا ، والدور الأهم هنا هو لرجال الأعمال الأمريكيين - وربما كان ذلك دافعا لزيادة اهتمام الصين الشعبية بأموال أمريكا وليس فقط بعضلاتها .
- أن أخطر ما يمكن للولايات المتحدة أن ترتكبه فى سياستها نحو الصين هو الانسياق للأسلوب الذى تنفرد به أمريكا ، وهو أسلوب وعظ الدول الأخرى - وبطريقة مصطنعة - حول كيفية إدارة شؤونها السياسية . ذلك خطأ أمريكى متكرر نعرفه نحن قراء هذا الكتاب من دول المنطقة والعالم الثالث .

وينتهى اقتراب الكاتب من تحليل دور وموقف الصين الشعبية بطرح مؤشرين يصلحان لنا جميعا كدرس يقرأ ويناقش ويحلل . مؤشران يقولان :

- تأتى أوقات يجب على الأمم أن تختار فيها بين الأيديولوجية أو البقاء .
- إن على الصين أن تعرف أنها ستصبح قوة أساسية فى عالم ملىء بالدول التى تسعى وتهدف إلى تحجيم دور الصين الشعبية .

ولم يحدد الكاتب هل هذه الدول التى تسعى إلى هذا التحجيم صديقة أو معادية .

إن أوروبا الغربية تظل مشكلة أمام الكاتب - الرئيس الأمريكى السابق نيكسون . وكتاباته عنها فى هذا الكتاب تكاد تقول : إن أوروبا الغربية هى الابن العزيز للمعسكر الغربى بكل ما تحمله كلمة البنوة ، وإن كان أيضا ابنا غير ناجح مما دعا الكاتب أن يطلق على أوروبا الغربية : العملاق المفتت .

ففى الوقت الذى يقرر فيه الكاتب أن أوروبا الغربية ستظل من الناحية الاستراتيجية أهم قطاع فى العالم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها خط الدفاع الأول فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ، فإنه يشكو من أن أوروبا لا تعى ذلك جيدا بل تلهث فى سبيل رخائها بدلا من قيامها بدور دولى بناء يساعد المعسكر الغربى فى أمنه ودفاعه .

وفى الوقت الذى يؤكد فيه الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون فى كتابه أن الولايات المتحدة لم تعد لها السيادة النووية الأكيدة فى أوروبا فى إطار حلف الأطلنطى ، يشكو من ضعف مساهمة أوروبا بنصيب أكبر فى نفقات الدفاع المشترك .

وفى الوقت الذى يعلق فيه الكاتب على أن أمريكا تقوم بدور أساسى لخلق التكامل بين القوى المتحالفة معها لردع السوفييت وخلق نظام عالمى أكثر قوة ، يشكو من أن أوروبا الغربية - المتحالفة - لم تعد تتفق على طبيعة الخصم الذى يواجهه هذا التحالف ، وأن هناك الكثيرين فى أوروبا الغربية الذين يدعون أن الاتحاد السوفييتى بقيادة جورباتشوف لم يعد يهدد الغرب ، وهذا خطأ من وجهة نظر الكاتب .

والحل الذى يقدمه الكاتب لهذه المشكلة متواضع سياسيا وطموح عسكريا ، ويستند إلى :

- ضرورة السعى لتحسين العلاقات مع الأصدقاء عن طريق التشاور الجاد قبل السعى لتحسين العلاقات مع المعارضين . وذلك درس لنا جميعا وليس لأوروبا وأمريكا فقط .
- التحذير من أن سهولة تحقيق بعض النجاحات السياسية لأوروبا فى علاقاتها مع الخصوم قد يؤدى إلى مأساة استراتيجية .
- إن مسؤولية التفاوض النووى فى أوروبا يجب أن تكون مسؤولية أوروبية بالدرجة الأولى قبل أن تكون مسؤولية أمريكية - ولعل الكاتب هنا يريد أن تشعر أوروبا بالخطر السوفييتى المباشر .

أما الحل العسكرى الطموح الذى يطرحه الكاتب فهو يتلخص فى عبارة واحدة : ضرورة توحيد الجيوش الأوروبية لإيجاد حل لمشكلة الدفاع التقليدى فى مواجهة الخفض النووى ، شرط الاتفاق المسبق حول طبيعة التهديد الذى تواجهه أوروبا الغربية . هل نعى نحن نفس الدرس ؟! وهل يمكن أن يكون لنا نفس الطموح العسكرى حتى فى إطار التواضع السياسى ؟!

إننى هنا أستأذن القارىء فى أن أقول : إن كل ما تعرضت له حتى الآن فى هذا الكتاب سواء بالسرد أو النقد أو التحليل أو التعليق يدخل فى إطار الرسائل والاشارات غير المباشرة لنا ، نحن القراء من العالم الثالث . أما الجزء القادم والأخير فهو رسالة مباشرة وواضحة لعلنا نقرأها جيدا ، ونفهمها جيدا ، ونستخدم عقولنا حين نحاول أن نطوع هذه الرسالة لتحقيق مصالحنا القومية ، وألا نستخدم فقط انفعالاتنا وعواطفنا فى الحب والغضب ، فى الثورة أو الجمود .

إن الكاتب عندما ينصح اليابان بأن تعيد تقييم توازن القوى فى آسيا ، فهو يفتح لها الباب لدور جديد فى العالم الثالث . وعندما يقرر أن الصين الشعبية ستكون واحدة من القوى الثلاث العظمى فى القرن الحادى والعشرين ، فهو يفتح عيون العالم الثالث على توازن قوى دولى جديد . وحين يركز على أوروبا المستقبل ، فهو يشير إلى أن الكرملين قد قفز خارج نطاق حلف الأطلنطى مركزا هجماته على أوروبا على الأجنحة مما أدى إلى توسعه الجديد والمستمر فى العالم الثالث . وفى صياغته للتنافس والتحدى الغربى مع الاتحاد السوفييتى الجديد ، أوضح أن موسكو تعرف أن صناعات الدول الديمقراطية وتجارتها التى تحقق حضارتها المعاصرة تعتمد كلية على المنافذ البحرية والموارد الطبيعية ، وكلاهما فى عالمنا الثالث . لذلك لم يكن غريبا على الكاتب « الرئيس الأمريكى السابق نيكسون » أن يطلق على هذا الفصل من كتابه : « ساحات المعارك فى العالم الثالث » فنحن سنظل ساحة القتال سواء أكانت القوى العظمى من أوروبا ، أو هى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، أو أنها ستتبلور كما يتنبأ الكاتب لتضم إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كل من الصين الشعبية واليابان وأوروبا الغربية أيضا .

وليؤكد الكاتب هذه الحقيقة فهو يقول : إننا فى العالم الثالث نملك موارد طبيعية وبشرية هائلة ، وأن أربعة من كل خمسة أفراد من العالم يأتون من العالم الثالث ، وأن الغرب المتقدم ما هو إلا جزيرة تعج بالقدرات تقع وسط بحر من الفقر ، وأن العالم الثالث هو بؤرة الحرب

والثورات فى العالم . ومن ثم ، فمن وجهة نظر الكاتب : فإن ساحة الحرب العالمية الثالثة وساحة القتال ستكون عالمنا الثالث .

وإذا كان الكاتب قد تحدث عن التغيير المحتمل فى شكل علاقات القوى العظمى فى القرن الحادى والعشرين ، إلا أنه عندما تحدث عن العالم الثالث كان أكثر تأكيدا ، حين أشار إلى أن التغيير سيأتى ولابد أن يأتى إلى العالم الثالث .

والسؤال الهام الذى طرحه الكاتب هنا - بافتراض أن التغيير سيأتى إلى العالم الثالث ولابد أن يأتى - هو هل سيتحقق هذا التغيير بوسائل سلمية أم بالعنف ؟ هل سيبقى أم سيزول ؟ هل سيخلف وراءه الديكتاتورية أم الحرية ؟

وفى إطار المشاكل التى تواجه العالم الثالث وضع الكاتب هدفين عامين تسعى شعوب هذا العالم الثالث لتحقيقهما وهما : إشباع الحاجات المادية للانسان ، وإشباع حاجات الإنسان الروحية .

وقد حذر الكاتب من أن الثورة الشيوعية تجد لنفسها أرضا خصبة لمخاطبة الحاجات المادية لانسان العالم الثالث . كما أن التيار الدينى الأصولى ، وهو يختلف تماما فى رأى الكاتب عن عظمة التراث الاسلامى ، هذا التيار الأصولى هو الذى يتحدث الآن عن إشباع حاجات الانسان الروحية . وفى نظر الكاتب أن التغيير يستلزم توافر سلطة التغيير ، ومن هنا ففى رأيه أن الثورة الشيوعية والثورة الأصولية الإسلامية خصمان يشتركان فى هدف واحد ، وهو الوصول إلى السلطة بأية وسيلة .

وقد اختار منطقة الشرق الأوسط ليقدم مثالا لما يقول ، وأشار إلى أن رياح التغيير الذى يتحدث عنه قد وصلت فى الشرق الأوسط إلى قوة الاعصار الذى لا يمكن وقفه ، ولكن يمكن تحويل اتجاهه .

وفى إطار ما يؤمن به الكاتب من أن التغيير العنيف يهبط بالدول إلى أسفل ، وأن التغيير السلمى يرتفع بها إلى آفاق لا حدود لها ، وبأن الفقر هو أقوى وقود للفتن الطائفية ، وأن الشرعية السياسية فى دول العالم الثالث تكون هشة إلى الحد الذى يمكن أن تسقط منه فى غمار التغيير العنيف ، فهو ينادى بأن تتجه سياسة الولايات المتحدة والغرب والقوى العظمى الجديدة التى تضع يدها مع الولايات المتحدة فى مواجهة تهديدات التغيير العنيف الشيوعى والأصولى إلى :

- حل المشكلات الاقتصادية لدول العالم الثالث عن طريق تقديم المساعدات التى تستخدم فى تطبيق سياسات اقتصادية سليمة .
- تلبية الاحتياجات الأمنية لهذه الدول .
- تلبية الطموحات السياسية للأصدقاء فى العالم الثالث .

إن الكاتب يقرر أن الولايات المتحدة قد أنفقت على حرب يحتمل ألا تخوضها فى أوروبا ثلاثين ضعفا لما أنفقته على حرب تخاطر بخسارتها فى ميدان العالم الثالث ، ولذلك فإن دور الولايات المتحدة القادم هو أن تخلق قاعدة للثروة فى دول العالم الثالث عن طريق ثورة سلمية

لتحقيق الرخاء ، وذلك لحل المشكلات الاقتصادية لهذه الدول .

والتصور المطروح هنا هو أن تتحرك الولايات المتحدة فى مجال :

- زيادة المعونات الاقتصادية لدول العالم الثالث وليس خفضها شريطة أن يكون لكل معونة هدف واضح يخدم تنمية اقتصاد الدولة المستقبلة للمعونة ، ويخدم مصالح أمريكا بشكل واضح ، وأن تتم مراقبة الأداء الاقتصادى للحكومات التى تقدم لها المعونة ؛ لضمان اتجاهها نحو مزيد من الحرية للقطاع الخاص ، وأن تكون آثار المعونات فى مجال تحقيق النجاح وليس تشجيع الفشل .
- فتح الأسواق الأمريكية للتجارة مع الدول المصدرة من العالم الثالث ، فذلك أساس أفضل لخلق قاعدة الثروة لهذه الدول من تقديم المعونات .
- حل مشكلة ديون العالم الثالث وبدون ذلك فلا فرصة حقيقية لتحقيق نجاح اقتصادى .
- تشجيع النمو السياسى الديمقراطى ، حيث يجب أن تركز السياسة الأمريكية على تشجيع التحول إلى المشاركة فى السلطة تشجيعا قويا .

وعندما تحدث الرئيس الأمريكى نيكسون عن آثار التغيير فى الشرق الأوسط ، وعن دور أمريكا فى المساعدة على خلق قاعدة للثروة فى دول العالم الثالث لمواجهة الفقر ، وعن دور والتزامات المعونات الأمريكية - كان من البديهى أن يتعرض لاسرائيل .

وما كتبه الرئيس الأمريكى السابق نيكسون عن إسرائيل يستلزم منا قراءة متعمقة ، فهو صاحب قرار الجسر الجوى الأمريكى الرهيب الذى حمل لاسرائيل المواد والمعدات العسكرية التى أنقذت أداءها العسكرى فى أكتوبر ١٩٧٣ . يقول الرئيس السابق نيكسون : إن هناك التزاما أمريكيا ببقاء وأمن إسرائيل ، وذلك أمر نعرفه . ويقدم مبرراته لذلك فى أن إسرائيل :

- دولة ديمقراطية .
- تنافس شعب اليابان فى مستويات التعليم .
- إنها دولة بلا موارد ، وبالرغم من ذلك فإن اقتصادها الصناعى قادر على المنافسة العالمية .
- إن قواتها المسلحة من أفضل جيوش العالم .

لذلك فإنه إذا كان مستحقو المعونة الأمريكية الخارجية فى العالم يصلون إلى ٣ مليارات من البشر ، فإن ربع المعونة الأمريكية الخارجية تقدم لـ ٣ ملايين إسرائيلى ، وهذا يتعارض مع ما ينادى به .

والرئيس الأمريكى الذى قدم لنا بعض المقاييس الأمريكية لاحتضان الولايات المتحدة لاسرائيل ، يقدر فى الوقت نفسه أن أمور المعونة الأمريكية لإسرائيل لا يمكن أن تستمر على ما هى عليه ، وأن على إسرائيل في مواجهة إعصار التغيير فى الشرق الأوسط إن كانت لم تستوعبه بعد - أن تدرك وتقتنع بالآتى جيدا :

- أن إسرائيل لا يمكنها أن تحيا كجزيرة وسط بحر من الكراهية ، ذلك ضد منطق الأمور والتاريخ .

- تكمن مصلحة إسرائيل فى التفاوض لاقرار السلام الآن ، بينما هى أقوى من خصومها ، بدلا من الانتظار حتى تضطرها قوتهم المتنامية إلى ذلك .
- أن الوقت ليس فى صالح السلام فى الشرق الأوسط مع الأعاصير القادمة .
- أن كون الشخص صديقا لجيران إسرائيل لا يجعل ذلك منه عدوا لاسرائيل .
- أن جمود الموقف هو بمثابة إحباط للدول العربية ، وأن الجمود قد يحقق مصالح وقتية لاسرائيل إلا أنه قد يؤدى إلى كارثة على المدى البعيد .
- أنه يجب أن تقر إسرائيل بأن مصالحها تتطلب قيام الولايات المتحدة بإرساء دعائم علاقات قوية مع الدول العربية المعتدلة .

إن هذا الكتاب يفتح أمامنا نوافذ فكرية جديدة ومثيرة .. فهو يطرح علينا سؤالا محددا : ما الذى نحن بصدده حتى عام ١٩٩٩ حتى نواكب التغييرات التى تحدث من حولنا ؟ وهو فى نفس الوقت يطرح سؤالا أكثر أهمية : أين وماذا سيكون دورنا :

- فى عالم تسوده أربع أو خمس قوى عظمى بدل من اثنتين ؟
- فى عالم يجذبه التطور العلمى إلى آفاق لم نسمع بها من قبل ، وعلينا أن ننتقل إليها بكفاءة وإلا فسيصيبنا التخلف الذى لا صحوة منه ؟
- فى منطقة قد يجتاحها إعصار التغيير إذا لم نفهمه ونعالجه ؟
- فى علاقة مع قوة عظمى هى الولايات المتحدة تقول لنا بعقل مفتوح : ما الذى تنوى أن تفعله ، وكيف ترى العالم وما هو دورها الجديد ؟

إن الكاتب لخص كل الأمور فى بساطة بليغة حين قال :

- إن التغيير قادم وقائم ولابد منه .
- إن الصراع والتنافس قادم وقائم ولا غنى عنه .
- إن النصر بدون حرب هو هدف أسمى من النصر بالحرب .
- إن ساحة القتال هى نحن العالم الثالث .
- إن الغرب أثبت أنه يجيد إرسال المال أفضل مما يفعله لدعم مبادئه ، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة أن تتصدر حملة عالمية لانتزاع الزعامة الروحية ، وليس فقط الزعامة الاقتصادية أو العسكرية .

ذلك بعض ما قرره الكاتب لدور أمريكا ورسالتها للآخرين .. أين نحن من هذا العالم المتغير والجديد ؟! أين دورنا ورسالتنا ؟ وأين دور مصر ورسالتها التى وصفها الكاتب الرئيس الأمريكى نيكسون فى كتابه هذا الذى أقدمه لكم : بأن نابليون قال عنها :

إن مصر أهم دولة فى العالم ...

الله أسأل أن يسدد خطانا .

محمد عبد الحليم أبو غزالة

الفصـــل الأول

القـرن العشـرون أكثر القـرون دموية وأنضلها فى آن واحد

نحتفل بعد اثنى عشر عاما بيوم يأتى كل ألف سنة ، فهو بداية سنة جديدة وقرن جديد وألف سنة جديدة . ولأول مرة فى مثل هذا اليوم التاريخى ، **سوف** لن يكون الخيار المطروح أمام الجنس البشرى هو مجرد جعل المستقبل خيرا من الماضى ، بل ما إذا كنا سنعيش لنتمتع بالمستقبل أم لا . فقد استهل العالم المتحضر الألف سنة الماضية بإحساس محموم بأنه نذير شؤم ، وذلك عندما استشار زعماء الدين الانجيل وتنبأوا بأن نهاية العالم وشيكة . إذ خشوا أنه فى سنة ١٠٠٠ سوف تدمر قوة الرب العالم ، وفى سنة ٢٠٠٠ ستدمر قوة الانسان العالم ، إذا لم نقم بعمل حاسم للحيلولة دون ذلك .

وسوف نتذكر فى عام ١٩٩٩ أن القرن العشرين هو القرن الأكثر دموية والأفضل فى تاريخ الجنس البشرى . فلقد قتل فى هذا القرن ١٢٠ مليون شخص فى ١٣٠ حربا ، وهذا العدد يفوق عدد من قتلوا فى كل الحروب فيما قبل سنة ١٩٠٠ . غير أن ما تم تحقيقه من تقدم تكنولوجى فى المائة عام السابقة لم يكن له مثيل من قبل . وسيحتل القرن العشرون مكانه فى الذاكرة باعتباره قرن الحروب والعجائب ، لكن ينبغى لنا أن نجعل القرن الحادى والعشرين قرن السلام .

وفى الوقت الذى ننظر فيه إلى القرن العشرين على أنه أسوأ قرن فى التاريخ من زاوية عدد البشر الذين قتلوا فى الحروب ، فهو أيضا الأفضل من زاوية ما تحقق فيه من تقدم فى وقت السلم . فقد اكتسحت حربان العالم بأسره ، ولكن علوم الطب قضت أيضا على أمراض خطيرة من على وجه الأرض . وفى حين أن من ماتوا فى الحرب فى القرن العشرين زادوا عمن ماتوا فى كل الحروب فى التاريخ السالف ، فقد أنقذ عدد من الأرواح نتيجة للتقدم الزراعى الذى أدى لتلافى المجاعة ، يزيد عمن ماتوا سغبا فى التاريخ السالف كله .

وفى أواخر القرن التاسع عشر ظن بعض الناس أن تقدم الانسان قد وصل إلى نهايته ، وأن الانسان يجب أن يقتصد ويتعلم العيش فى عالم لا يتقدم ولا ينمو .

□ **ففى سنة ١٨٧٦** نشرت عدة تعليقات فى جريدة « بوسطن » عن التليفون تؤكد أن : « أهل العلم يعرفون أنه من المستحيل أن ينتقل الصوت عبر الأسلاك وأن ذلك لم يحدث ، وأن هذا الشيء لن يكون له قيمة عملية » .

□ **وفى سنة ١٨٧٨** علق أستاذ بريطانى بعد مشاهدة المصباح الكهربائى فى معرض علمى بقوله : « عندما يغلق معرض باريس أبوابه فإن المصباح الكهربائى سوف ينتهى معه ، ولن نسمع عنه بعد ذلك » .

□ **وفى سنة ١٨٩٧** أعلن عالم فيزياء بريطانى « أنه لا مستقبل للراديو » .

□ وعشية القرن العشرين ، دعا تشارلس هـ . دويل ، مفوض مكتب براءات الاختراع فى الولايات المتحدة ، الرئيس ماكينلى إلى إلغاء مكتبه ، مدعيا أن « كل ما يمكن اختراعه قد اخترع » .

ومنذ الإدلاء بهذا القول فى ١٨٩٩ ، تم اعتماد ما يزيد عن ٤ ملايين براءة اختراع فى الولايات المتحدة وحدها .

وعليه فكل ما قيل عن أن عصر التقدم قد انتهى كان حمقا قصير النظر ، وبدلا من أن يغرق العالم فى مستنقع الركود ، فقد تقدم تقدما غير مسبوق فى جميع المجالات . وكانت السمة الرئيسية المميزة للقرن العشرين هى انفجار وتكاثر اختراعات الانسان . ذلك أن المئات من الاختراعات التى لم تكن متخيلة فى ختام القرن الماضى ، أصبح لها تأثير قوى وفعال فى هذا القرن .

وعلى الرغم من هول الخسائر البشرية نتيجة للحروب والكوارث الطبيعية ، فإن عدد سكان العالم تزايد من ١,٢ بليون نسمة فى عام ١٩٠٠ إلى نحو ما يقدر بـ ٦,٢ بليون نسمة فى عام ١٩٩٩ . ومنذ ثلاثة قرون خلت فحسب ، تناقص عدد سكان العالم عمليا على امتداد قرن . وقد نتج الانفجار السكانى فى القرن العشرين عن التقدم العظيم والسريع فى جبهتى الطب والزراعة .

ففى هذا القرن تحقق تقدم فى مجال العناية بالصحة أكثر بكثير من القرون السابقة مجتمعة . فأمراض مثل الدرن والجدرى التى كانت تهلك بلدانا بأكملها ، تم القضاء عليها عمليا . وفى عام ١٩٠٠ كان عدد وفيات الأطفال بين كل ١٠٠٠ من المواليد أحياء فى الولايات المتحدة ١٦٢ حالة وفاة . ومن المقدر أن الرقم سيبلغ فى عام ١٩٩٩ ، ١٤ حالة وفاة . ومنذ ٢٥٠ عاما خلت فحسب ، لم تترك آن ملكة انجلترا ورثة بعد أن أنجبت ثلاثة عشر طفلا ، ماتوا جميعا قبل العاشرة .

ولم تثبت صحة التوقعات المتشائمة للاقتصادى توماس مالتوس بأن الزيادة السكانية سوف تفوق إنتاج الطعام فى القرن العشرين . كان ٤٠٪ من سكان الولايات المتحدة العاملين ، يشتغلون فى الزراعة فى مستهل هذا القرن ، أما الآن فإن أقل من ٢٪ ينتجون طعاما يكفى ٢٣٠ مليون أمريكى ، ويصدر منه ملايين الأطنان للخارج . أما الهند

والصين ، اللتان عانتا من المجاعات لعدة قرون ماضية ، وقال الخبراء فى شأنهما إنه لا أمل لهما ، فينتجان حاليا طعاما يزيد عما يكفى لسكانهما ، ويبلغون نحو بليونى نسمة - ثلث سكان العالم .

وأدت الثورات التى حدثت فى الطب والزراعة إلى زيادة غير عادية فى العمر المتوقع للانسان . وفى عام ١٩٠٠ كان العمر المتوقع فى الولايات المتحدة ، سبعة وأربعين سنة . وبلغ عام ١٩٨٤ اثنين وسبعين سنة . وسيصل فى عام ١٩٩٩ إلى خمسة وسبعين سنة . وإذا استمر معدل الزيادة على مستواه الحالى ، فإن من يولدون فى السنة الأخيرة من القرن القادم ، سيبلغ عمرهم المتوقع ١٠١ سنة .

ولا يمكن أن ننسى أيضا أنه فى القرن العشرين حلت السيارة محل الحصان والعربة التى يجرها حصان ، بينما بدأت الطائرات فى التحليق فوق القطارات ، وتفوق التليفون على التلغراف ، وأحدث الراديو والسينما والتليفزيون ثورة فى الاتصالات . ولن ننسى أيضا أن القرن العشرين شهد بداية عصر الكومبيوتر والسير على سطح القمر .

فى سنة ١٩٠٠ كانت رحلة السفر حول العالم تستغرق شهرين بالقارب البخارى والقطار . وفى سنة ١٩٥٠ كان يمكن إتمام نفس الرحلة فى أربعة أيام بواسطة طائرة مروحية . وفى سنة ١٩٨٠ كانت الرحلة تستغرق ٢٤ ساعة فقط فى طائرة نفاثة تفوق سرعة الصوت . أما فى سنة ١٩٩٩ فإن الوقت اللازم للدوران حول الأرض سيتم قياسه بالدقائق ، عندما يمكن تشغيل طائرة قادرة على التحليق فى الغلاف الجوى والخروج منه والعودة للدخول فيه .

وقد شهد القرن العشرون تحول وسائل الإعلام الأولى من الكلمة المكتوبة ، إلى الكلمة المسموعة عبر الإذاعة ، إلى الصورة التليفزيونية . وفى الماضى كان أى ديكتاتور يستطيع أن يعزل بلده عن العالم الخارجى ، ويسيطر على المعلومات التى يتلقاها شعبه . أما الآن فقد انقضى هذا العصر ، لأن الإذاعات الأجنبية تستطيع أن تعبر الحدود . وفى عام ١٩٩٩ سوف يقوم القمر الصناعى بنقل الإرسال التليفزيونى متخطيا الحدود .

ويعد القرن العشرون أفضل قرن فى التاريخ نظرا لما تحقق فيه من تقدم مادى ، وإن كان سجل التقدم السياسى مخيبا للآمال .

إن أعظم درس يمكن أن نتعلمه من الثورة التكنولوجية درس بسيط : وهو أن الانسان وحده هو الذى يستطيع حل المشاكل التى يخلقها هو بنفسه . فالتكنولوجيا تستطيع حل المشاكل المادية ، وليس المشاكل السياسية . وسيتمثل واحد من أعظم التحديات فى القرن القادم فى وقف التعاظم والمبالغة فى التمتع بالتقدم التكنولوجى ، وأن نشرع فى أن نستغله

فى الحد من الخلافات العميقة القائمة ـ والتى ستظل قائمة على الدوام ـ بين الشعوب التى تؤمن بأيديولوجيات متعارضة على طول الخط .

فعلى مر التاريخ ، وفى القرن العشرين ـ أكثر من أى وقت مضى ـ أساء الانسان فهم أسباب نشوب الحروب وما الذى تحققه . ففى نهاية الحرب العالمية الثانية كتب هـ .ج . ويلز : « إن التاريخ البشرى أصبح بصورة متزايدة سباقا بين المعرفة والكوارث » . وتوقع ويلز أن المعرفة وحدها هى التى تخلق عالما أكثر سلما . هنا أخطأ ويلز ، وظن أن المعرفة هى الحكمة ، فقبل أن يصبحوا معتدين فى الحرب العالمية الثانية ، كان الألمان هم الأكثر تعلما ، وكان اليابانيون هم الأكثر معرفة على وجه الأرض .

لقد أعلن وودرو ويلسون أن الهدف من الحرب العالمية الأولى كان يتمثل فى القضاء على الحكم المطلق ، وتهيئة العالم للديمقراطية . وكانت ديكتاتورية هتلر وموسولينى وستالين هى ميراث تلك الحرب . أما الحرب العالمية الثانية فقد أحلت الديمقراطية مكان الديكتاتورية فى ألمانيا وإيطاليا واليابان ، غير أنها أدت إلى تقوية ديكتاتورية رابعة ألا وهى الاتحاد السوفييتي . إن موسكو باعتبارها قوة نووية أصبحت الآن أقوى من الناحية العسكرية من الديكتاتوريات السابقة فى برلين وروما وطوكيو معا ، وهى تمثل تهديدا أكبر للحرية والسلام .

لقد أنهت الحربان العالميتان الملكية المطلقة والاستعمار ، ولكنهما لم تنجحا فى نشر النظام الديمقراطى النيابى فى العالم . ففى بداية القرن العشرين كان ١١ ٪ من سكان العالم يعيشون فى ظل الديمقراطية ، و ٢٠ ٪ فى ظل حكم الملكية ، و ٦٩ ٪ فى مستعمرات ليس لها أى حق فى الحكم الذاتى . أما اليوم فيعيش ١٦ ٪ فقط من سكان العالم فى ظل ديمقراطية مستقرة ، وتحكم الشيوعية الشمولية الآن أكثر من ٣٥ ٪ من سكان العالم ، فى حين كانت تعتبر مؤامرة من أحط الدرجات فى بداية القرن . أما الباقون ويمثلون ٤٩ ٪ فيعيشون تحت حكم ديكتاتورى غير شيوعى ، أو تحت حكم ديمقراطى غير مستقر . وفى حين أن بعض الأمم حققت تقدما ، فإن عددا أكبر قد انتكس .

وكانت الحرب العالمية الثانية بداية النهاية للاستعمار الأوروبى ، حيث حصلت مستعمرات بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وأمريكا السابقة على استقلالها . وقد لقى هذا التطور ترحيبا من مثقفى الغرب المستنيرين . ولكن الحقيقة الصلبة هى أن الملايين أسوأ حالا الآن بكثير عما كانوا عليه فى ظل الحكم الأوروبى ، بل وحتى قبل أن يأتى المستعمرون لأول مرة . ففى كثير من الدول ظهر نوع جديد من الاستعمار أكثر سوءا ليحل محل الاستعمار القديم . فهناك تسعة عشر بلدا فى شرق أوروبا ، وجنوب شرق آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية مستقلة رسميا ، ولكنها ترزح كلية تحت سيطرة الاتحاد

السوفييتى اقتصاديا وعسكريا وسياسيا . وإجمالا ، فإن الميزان الحسابى السياسى سلبى . ولهذا فإن أقوى تطور فى القرن العشرين هو نمو الشيوعية الشمولية ، وليس نهاية الاستعمار أو ظهور الديمقراطية .

ولكن على الجانب الآخر الايجابى ، شهد القرن العشرون انتصارا لفكرة الحكم القائم على رضاء المحكومين ، حتى وإن لم تكن تلك حقيقة شاملة . ذلك مطمح شبه عالمى . فحتى فى البلاد التى لم تعرف تقاليد الديمقراطية منذ القدم ظهر فيها من ينادى بالانتخابات الحرة ، وقد أثر هذا الاندفاع الديمقراطى حتى على طبيعة الديكتاتورية نفسها . وكان الديكتاتوريون قديما يدعون أن الحكم حقا خالصا لهم ، أما الآن فهم يزعمون فى معظمهم أنهم يحكمون باسم الشعب . ومما يدعو إلى السخرية أن أغلب الديكتاتوريات الشيوعية تصف نفسها بأنها جمهوريات ديمقراطية .

وعلى ذلك فعندما يأتى عام ١٩٩٩ وننظر للوراء إلى القرن العشرين ، سيكون علينا أن نواجه حقيقة أن ما حققه الانسان من فتوحات عظيمة فى مجال القوة العسكرية والتقدم المادى ، أدى إلى تقزيم تقدمه فى مجال تنمية المهارات والمؤسسات السياسية للحفاظ على السلام واستثمار الفتوحات التكنولوجية . أما فى القرن الحادى والعشرين ، فسيكون واجبنا هو التقريب بين مهارتنا التكنولوجية ومهارتنا السياسية المتعثرة بشكل يدعو للأسف .

إن إطلاق قوة الذرة من عقالها هو الميراث الأشد مدعاة للرعب الذى خلفه لنا القرن العشرون . ففى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تملك ثلاث قنابل ذرية ، ولم يكن لدى أمة غيرها أى منها . أما اليوم ، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين يملكون أكثر من ٥٠ ألف سلاح نووى ، أغلبها أقوى بكثير من القنابل الذرية التى دمرت مدينتى هيروشيما ونجازاكى .

وعلى الرغم من التقدم الهائل الذى حققه الانسان فى هذا القرن ، فإنه من الشائع أن تكون احتمالاته للمستقبل سلبية ، وتلك نتيجة - كما يقول الخبراء - نجمت عن شبح الحرب النووية التى تفسد أطفالنا وتشوه قيمنا الثقافية وتحول الانسان الحديث إلى أفعى عاطفية وسيكولوجية . إن هلاكنا الوشيك قد أصاب كلا منا بجنون الاضطهاد كما يؤكدون .

غير أن العبقرية البشرية التى اخترعت الأسلحة النووية هى نفسها التى اكتشفت البنسلين ، وأطلقت مكوك الفضاء . إن بعض الناس يشيدون متفلسفين « بالخير » الذى يمكن للتكنولوجيا أن تحققه ، لكنهم يتحسرون على « الشر » الذى تقدر على الإتيان به أيضا . لكن التناقض وهمى فى واقع الأمر . وإن ما ينتابنا من هواجس من شرور الأسلحة النووية ما هو إلا تعذيب غير منطقى للنفس . فالشر الحقيقى هو الحرب . أما الأسلحة النووية فقد أنهت الحرب العالمية الثانية ، وكانت هى القوة الأساسية التى منعت نشوب حرب عالمية

ثالثة تستخدم فيها الأسلحة التقليدية ، وتؤدى إلى موت الملايين من البشر . إن ما يجب علينا أن نفعله هو أن نتفهم الحقائق الواضحة ، وهى أن الأسلحة النووية لن يتم إلغاؤها ، وأنه لن يكون هناك أى نوع من الدفاع الكامل ضدها فى جيلنا ، وينبغى لنا أن نتعلم العيش مع القنبلة وإلا متنا بسببها .

فمن غير المحتمل أن تقتلنا الأسلحة النووية ، إلا أن هواجسنا من وجود الأسلحة النووية سوف تؤدى حتما إلى قتلنا إذا حالت بيننا وبين معالجة الخلافات السياسية بين الشرق والغرب ، والتى من المرجح أن تؤدى إلى الحرب سواء وجدت القنبلة أم لا .

ولقد شهد القرن العشرون أكثر الحروب دموية ، وأعظم تقدم فى تاريخ الجنس البشرى . فقد تعرف الانسان فى هذه المائة عام على أكثر قواه تدميرا أو إبداعا . وقد لاحظ ونستون تشرشل هذا التناقض منذ اثنين وأربعين عاما مضت ـ عندما تحدث فى فولتون ، ميسورى ـ بأن قال : « إن العصر الحجرى قد يعود مرة أخرى على أجنحة العلم البراقة ، وإن النعم المادية التى تغمر الانسان الآن ربما تؤدى إلى القضاء عليه تماما » . لكن أى من هذه المواريث سيحكم مصير العالم فى القرن القادم ؟ إن الولايات المتحدة هى التى سوف تتحمل المسؤولية فى تحديد أى المواريث سيستمر ، وذلك لأنها أقوى دولة فى العالم الحر .

وللأسف ، فإن هذه المسؤولية هى مسؤولية لا يريدها أمريكيون كثيرون . فالأمريكى العادى لا يرى فيها خيرا ، بأى مقياس موضوعى . فهو أكثر صحة ، وأفضل تغذية ، وأحسن سكنا مما كان عليه فى أى وقت مضى . ولديه وقت فراغ أطول ويكسب مزيدا من النقود . ولكن إحساسه بالهدف أقل . فمنذ قرن مضى ، كانت الثورة الصناعية ماضية فى طريقها ، والأمة آخذة فى التوسع ، وكان الأمريكيون يتحدثون بثقة عن المستقبل الجلى . كانت إمكانات الأمريكى العادى يحدها المرض والحاجة لكن روحه كانت طليقة . واليوم ، فإن معظم الأمريكيين متحررون من الحاجة ، لكننا ما زلنا نبدد طاقتنا الخلاقة فى التكهن مجددا بهويتنا وقيمنا .

والسلام والحرية لا يمكن أن يستمرا فى العالم إذا لم تقم الولايات المتحدة بدور دولى رئيسى . تلك حقيقة بسيطة ، لكنها حقيقة تجعل كثيرين من الأمريكيين يشعرون بقلق عميق . وكما قال لى أندريه مالرو ذات مرة : « إن الولايات المتحدة هى أول أمة فى التاريخ تصبح قوة عالمية بدون أن تقصد ذلك » . لكن إذا فشلنا فى قيادة العالم الحر ، فلن يكون هناك عالم حر لنقوده .

وسواء أحببنا أم كرهنا ، فإن مهمة القيادة تقع على عاتق الولايات المتحدة . إن بلادنا ليست كاملة مبرأة . ويدعى البعض أن عدم كمالها يعنى أنه ليس لها الحق فى أن تلعب

دورا عالميا . لكن إذا انسحبت الولايات المتحدة ، فإن القوة العظمى الوحيدة التى ستبقى فى الميدان هى القوة ذات النوايا غير الخيرة ، والتى يحيط الشك بمصداقيتها .

إن مأساة « فيتنام » قد جرحت كبرياء أمريكا ، ولم يكن ذلك راجعا إلى أننا ذهبنا إلى هناك ، بل إلى أننا خسرنا . ولا يقلل الألم أن الحرب خسرناها بعد عامين من انتهاء دورنا القتالى . لقد جرحتنا فى أعين أصدقائنا فى الخارج ، وقللت من قدرنا فى أعين خصومنا . ولكن الدمار الأكبر كان داخل الوطن ، فخسارتنا فى فيتنام أخلت بتوازن أمة لم تعهد الخسارة ، أمة جعلت النصر فى المعركة مرادفا لانتصار ما هو صواب . وشجعت ودعمت الاتجاه الانعزالى ، الذى كان موجودا دوما فى الشخصية الأمريكية . وفرقت ما بين صفوفنا ، وتركت البعض يعتقد خطأ أن حكومته قد تورطت فى أعمال مشينة أكثر من كونها أعمالا نبيلة وسامية .

وكثيرا ما يقال اليوم إن الأمريكيين قد استعادوا عزتهم وافتخارهم بأمتهم ، لكن الأكثر دقة أن يقال : إنه بعد عدة سنوات من النمو الاقتصادى المطرد ، ولأن أغلب الأخبار السيئة التى تأتى من الخارج هى نتيجة إما حوادث إرهابية متفرقة أو مصادمات صغيرة عارضة فى الخليج الفارسى - على الأقل فيما يتعلق بتورط الأمريكيين - فإن العديد من الأمريكيين يشعرون بأن الوضع الحالى أفضل بكثير مما كان عليه منذ ثمانى سنوات .

لكن الكبرياء القومى الذى لا يتصلب من خلال المعارك ، كبرياء عقيم . والكبرياء القومى الذى يفتقر إلى الوعى بمسؤولياتنا الدولية ، كبرياء فارغ . والكبرياء القومى دون حافز لاشراك الآخرين فيما نتيه به ، أنانية . وكثيرا ما كان ما أسميناه « استعادة الكبرياء القومى » مجرد اعتداد بالنفس راض عن ذاته ومريح . إن الكبرياء الحقيقى لا يأتى من تفادى النزاع ، بل من أن نكون فى معمعته ، نحارب من أجل مبادئنا ، ومصالحنا ، وأصدقائنا .

ومن أجل بناء ثقة جديدة ودائمة فى الولايات المتحدة الأمريكية بين الأمريكيين أنفسهم وبين أصدقائنا وحلفائنا فى الخارج ، فإن الأمر يقتضى ما هو أكثر من القيام بعدد غير قليل من المهام العسكرية الناجحة ، وإن كانت صغيرة نسبيا ، مثل غزو جرينادا وشن الغارات على ليبيا . وليس هناك تقريبا أى مكان آخر فى العالم يشعر فيه الناس بهذا القدر من الأمن والرخاء مثلما يحدث فى الولايات المتحدة . ذلك أن قوتنا العظمى والبركة الكبيرة التى تحل بنا ، تدفعنا إلى تحدى تبنى سياسات ترمى فى نهاية المطاف إلى جعل العالم أكثر أمنا وأفضل حالا ، وذلك فى الشؤون الخارجية والمحلية على السواء . وإذا فشلت الولايات المتحدة فى تحمل مسؤولياتها العالمية ، فإن الغرب سوف يكون هو الخاسر ، وسيصبح

العالم حتما أكثر قسوة ، وأكثر تعرضا للخطر فى القرن القادم عما كان عليه فى القرن الحالى .

وإذا كنا نريد النجاح فى مواجهة هذا التحدى ، فينبغى لنا أن ننبذ أوهامنا عن كيف يسير العالم . ويميل الأمريكيون إلى الاعتقاد بأن الصراع شىء غير طبيعى ، وأن الشعوب فى كل الأمم متماثلة فى الأساس ، وأن الخلافات ترجع إلى سوء الفهم ، وأن السلام الدائم والكامل هو هدف يمكن بلوغه . لكن التاريخ يدحض هذه المقولات . ذلك أن كل أمة تختلف عن الأخرى فى جوانب أساسية ـ التقاليد السياسية ، والتجربة التاريخية ، والأيديولوجية المحركة ـ وهى الجوانب التى تتولد منها المنازعات عادة . إن المصالح المتعارضة ـ وحقيقة أننا نفهم بعضنا البعض ـ تؤدى إلى المنازعات وإلى الحروب فى نهاية المطاف . وفقط عندما تقر البلدان بوجود التعارض ، وتلتمس له حلا من خلال توازن القوة ، فإن ذلك يفضى إلى فترة طويلة من السلام العام .

ويؤمن كثير من هؤلاء الذين يندفعون فى الشوارع رافعين اللافتات الداعية إلى « السلام » و « نزع السلاح الشامل » بأن الحل الوحيد لتجنب خطر الحرب هو إقامة نظام عالمى ترعاه منظمة دولية . لقد دحض القرن العشرون كثيرا من الأساطير ، لكن ليس هناك أشد تدميرا من الفكرة القائمة على التمنى القائلة بأن المنظمات الدولية يمكن أن تحقق السلام الكامل .

لقد كانت هناك تجربتان عظيمتان فى النظام العالمى إبان هذا القرن ، هما عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة . ومنيت كل مهما بفشل ذريع . لقد أعلن وودرو ويلسون فى خطاب طالب فيه بعضوية الولايات المتحدة فى عصبة الأمم : « إنها تشكل ضمانة حاسمة للسلام . إنها ضمانة حاسمة بالتعهد بالوقوف ضد العدوان » . وبعد أقل من عامين من إنشاء العصبة ، انغمس العالم فى الحرب الأشد تدميرا فى التاريخ .

ولم يكن فرانكلين روزفلت أقل تفاؤلا بشأن الأمم المتحدة . فقد قال : « ينبغى لنا هذه المرة ألا نفقد الأمل فى إقامة نظام دولى ، يكون قادرا على حفظ السلام وتحقيق عدل أكثر اكتمالا بين الأمم على مر السنين » . لقد نشبت مائة وعشرون حربا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة . وقتل ثمانية عشر مليون شخص فى هذه الحروب ـ وهذا الرقم يزيد على العدد الكلى للذين قتلوا فى الحرب العالمية الأولى .

إن بعضا من أقدر الدبلوماسيين يمثلون بلادهم فى الأمم المتحدة . ولا يمكن أن يتعرضوا لمهمة أكثر مدعاة للاحباط من هذا . وذلك أنهم يستطيعون أن يتكلموا عن كل شىء ولا يفعلون أى شىء . إنهم يستحقون احترامنا وتعاطفنا . ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تعرض القضايا التى تؤثر فى مصالحها على منظمة منحازة بدرجة كبيرة ضدنا سلفا .

ففى عالم الواقع ، يتوافر لأمة بالغة الصغر لديها ست دبابات ، أو ستة إرهابيين وضعاء لديهم قنبلة صغيرة ، قدر من القوة الحقيقية يزيد عما للجمعية العامة للأمم المتحدة مجتمعة بكل أبهتها الرفيعة فى ايست ريفر . إن القوة هى التى تدفع العالم صوب الخير أو الشر ، ولن تتخلى أية أمة ذات سيادة عن أى من سلطاتها وقوتها للأمم المتحدة أو أى هيئة أخرى - لا الآن ولا فى أى وقت . ذلك جانب لا يتبدل فى الشخصية الوطنية . وكلما سارعنا بمواجهة هذه الحقيقة - وسارعت شعوب الأمم العظمى خاصة فى الغرب بالكف عن الاحساس بالذنب لأنهم أقوياء - سارعنا بإقامة نظام دولى حقيقى ، يستند إلى توازن مستقر للقوى الوطنية .

إن السلام العالمى لا ينفصل عن القوة والسلطة الوطنية . ولا يمكن إنجاز أهداف السياسة الخارجية سواء كانت استراتيجية جغرافية سياسية ، أو تتعلق بحقوق الانسان ، بدون استخدام القوة الوطنية . وإذا لم تتوصل طبقة القيادة الأمريكية إلى إدراك تلك الحقيقة ، فإن الولايات المتحدة سوف تفقد فرصتها فى العمل كقوة تعمل من أجل الخير فى العالم لأنها لن تكون قوة على الاطلاق .

ومن بين كل الزعماء الذين التقيت بهم أثناء سفرياتى إلى تسعين بلدا فى الأربعين سنة الماضية ، لم أتأثر بأى منهم قدر تأثرى برئيس وزراء سنغافورة لى كوان يو . إن فهمه للقوى الكبرى التى تحرك العالم يعتبر فهما موسوعيا ومتبصرا بصورة عميقة . واتذكر بصورة مملوءة حيوية أول لقاء لى معه منذ عشرين عاما مضت . كان يسير جيئة وذهابا فى مكتبة المتواضع ، مبرزا أقواله المتقطعة بايماءات معبرة وتشبيهات باهرة . فقد شبه العالم بغابة كبيرة بها أشجار عملاقة ، وشجيرات ، ونباتات زاحفة . قال إن الأشجار العملاقة هى : روسيا والصين وأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان . أما باقى العالم كله فهو من الشجيرات التى قد يتحول بعضها لأشجار عملاقة ، ومن النباتات الزاحفة التى لا يمكن لها أن تأمل فى أن تصبح كذلك ، بسبب الافتقار إلى البشر أو الموارد .

وأنا على يقين أن لى كوان يو يتفق على أن القوتين العظميين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، تبزان الآخرين . ومن الضرورى أن يركز جدول أعمال سياستنا الخارجية فى السنوات الباقية من القرن العشرين على قضايا العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . لكن لا يمكن أن يقتصر على ذلك . إذ يجب أن نبدأ فى طرح مبادرات جديدة على أربع جبهات :

- يجب تطوير علاقة جديدة مع الاتحاد السوفييتى على أساس عش ودع غيرك يعش . علاقة تقر بأنه فى حين أن الخلافات بين البلدين هى خلافات مستعصية ، وأن التنافس

بينهما سوف يستمر عبر الحدود ، فإن لهما أيضا مصالح مشتركة فى تجنب الدخول فى حرب بسبب هذه الخلافات .

- ☐ ينبغى لنا نحن وحلفاؤنا أن ننهض بمسؤوليات عالمية أكبر ، على أن يسهم الأوروبيون الغربيون واليابانيون بنصيب أكثر إنصافا من مواردهم فى الدفاع عن مصالح الغرب الشاملة .
- ☐ يجب الاستمرار فى تشجيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ، بالتركيز فى المحل الأول على التعاون الاقتصادى والسياسى ، والاستمرار فى التعاون العسكرى والاستراتيجى إن أمكن .
- ☐ يجب أن تكون لدينا سياسة أكثر إبداعا لدعم ولتشجيع السلام والحرية والرفاهية فى العالم الثالث . ومما يدعو للسخرية أن أكثر التغييرات دينامية فى الأجيال القادمة ، ستحدث بين أمم العالم الأقل قوة من الناحية العسكرية والسياسية .

إن التحديات التى سوف تواجهنا إذا تهربنا من مسؤوليات قيادة العالم سوف تكون مثيرة من حيث مداها وتعقدها . لكن المخاطرة لا يمكن أن تكون أكبر من ذلك . ففى عام ١٩٩٩ ، سوف تكون قدرة الانسان على التدمير غير محدودة . وقد أعتقد الكثيرون منذ مائة سنة مضت أننا قد وصلنا إلى النهاية فيما يتعلق بالاختراع والتقدم . إلا أننا نعرف الآن أننا فى أول الطريق .

إننا نعلو بقامتنا فوق أكتاف العمالقة . إن الانجازات والفتوحات العلمية الهائلة فى القرن العشرين هى مجرد مقدمة فقط لما نستطيع أن ننجزه فى القرن الحادى والعشرين . إننا نستطيع تخفيف عبء العمل ، وأن نجد علاجا للأمراض المستعصية ، وأن نمحو آلام الجوع ، من أجل شعوب العالم جميعا . لكننا نستطيع أن نحقق هذا فقط إذا أنجزنا هدفنا الأول ـ أن نجعل القرن الحادى والعشرين قرن السلام .

كانت آخر مقابلة خاصة لى مع ليونيد بريجنيف فى القرم عام ١٩٧٤ . وفى حين كان المترجم ينقل إلى الروسية إحدى ملاحظاتى ، دونت هذه الملاحظة على قصاصة من الورق : « إن السلام يشبه نباتا رقيقا يجب أن نرعاه ونغذيه إذا أردنا له أن يعيش ، ولو أهملناه فسوف يذبل ويموت » . لقد فشلنا فى مواجهة هذا التحدى فى هذا القرن ، وعلينا ألا نفشل فى ذلك فى القرن القادم .

إننا سنشكل القرن الحادى والعشرين خلال الاثنتى عشرة سنة الباقية على نهاية القرن العشرين . ومن المحتم أن نغتنم هذه الفرصة إذا أردنا أن نكون متأكدين ونحن نتطلع للوراء من الذروة التاريخية التى سنبلغها فى ١٩٩٩ ، من أننا لم نضيع أى فرصة لجعل القرن القادم أفضل قرن فى التاريخ ، وليس أكثر القرون دموية .

لقد قوبل الجنرال ماكارثر بترحيب حماسى عندما قال فى جلسة مشتركة للكونجرس منذ ٣٦ عاما مضت : « ليس هناك بديل عن النصر » . لقد كان يشير إلى النصر فى حرب تقليدية . أما فى حالة حدوث حرب نووية ، فلن يكون هناك منتصرون ، بل خاسرون فحسب . لكن يبقى أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل للنصر .

إن السوفييت يسعون إلى نصر بدون حرب ، وردنا لا يمكن أن يكون هو السلام بغير نصر . إذ ينبغى لنا أن نسعى نحن أيضا إلى نصر بدون حرب ، ولكننا نريد نصرا من نوع مختلف . إننا لا نريد نصرا على أمة أخرى أو شعب آخر ، ولكننا نسعى إلى تحقيق انتصار الحرية وهزيمة الديكتاتورية الشمولية التى تنكر الحرية . إننا نسعى إلى تحقيق انتصار حق الشعوب فى التحرر من القمع السياسى . إننا نسعى إلى النصر على الفقر والبؤس والمرض أينما وجدت فى العالم .

إن السوفييت ملتزمون بهدف إقامة عالم شيوعى ، ونحن ملتزمون بهدف إقامة عالم حر يحق فيه لكل الشعوب اختيار من يحكمها وكيف يحكمها . ويؤمن السوفييت أن التاريخ يعمل فى صالحهم . وينبغى لنا أن نتأكد من أنه عندما يكتب التاريخ ، فسوف يكون فى جانبنا وفى صالحنا نحن .

الفصل الثانى

الدولتان العظميان

منذ ما يقرب من مائة وخمسين عاما ، رأى الكسيس دو توكفيل[1] ببصيرة مذهلة أن مستقبل العالم هو بين يدى أمتين مختلفتين أشد الاختلاف : الولايات المتحدة وروسيا . وكتب يقول : « إن الأداة الأساسية للأولى هى الحرية ، وللثانية هى العبودية » . وأضاف أن حجم كل منهما وحده يعنى أنه لا بد لهما من أن يضطلعا بدورين حاسمين . وقال : « إن نقطة البدء لدى كل منهما مختلفة ، وسبيلهما ليس واحد ، ومع ذلك يبدو أن كلا منهما اختارته إرادة السماء للسيطرة على مصائر نصف العالم » .

ولم يكن فى وسع توكفيل أن يتصور فى ذلك الحين الأحداث المفاجئة والعنيفة ، التى وقعت فى القرن العشرين : الحربان العالميتان ، واختراع القنبلة الذرية ، أو نشوب الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ التى أدت إلى إسقاط ملكية مطلقة لتحل محلها ديكتاتورية شيوعية أكثر استبدادا . لكن ما تنبأ به بشأن مصائر الولايات المتحدة وروسيا فى ١٨٤٠ مازال صادقا اليوم ، وسيبقى صادقا خلال القرن الحادى والعشرين . والهوة القائمة بين الولايات المتحدة والديكتاتورية المسيطرة على الاتحاد السوفييتى اليوم أوسع بكثير من الهوة التى كانت قائمة بين الولايات المتحدة وروسيا الاستبدادية فى القرن التاسع عشر .

ولم يحدث فى أى وقت أن كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى عدوين مشتبكين فى حرب . فقد كانا حليفين فى الحرب العالمية الثانية . ولكن عندما اقتربت الحرب العالمية الثانية من نهايتها تحولت نبوءة توكفيل إلى حقيقة . فقد وضع ستالين الاتحاد السوفييتى على طريق التصادم مع بقية العالم . وبدأت الحرب العالمية الثالثة قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية . وبينما كانت الولايات المتحدة تسرح جيوشها ، وشرع الحلفاء الرئيسيون الآخرون فى إعادة بناء أوطانهم ، اندفع الاتحاد السوفييتى فى طريق الغزو الامبريالى السافر . وخلال أقل من خمس سنوات ضمت موسكو كلا من لاتفيا ولتوانيا واستونيا ، وأجزاء من فنلندا واليابان ، وفرضت حكومات شيوعية تابعة على شعوب بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا وكوريا الشمالية ، وبذلت محاولات فاشلة للاستيلاء على اليونان وتركيا وأجزاء من ايران . وخلال السنوات الثلاثين التالية ، أقام الكرملين دولا تدور فى

---

(١) كاتب وسياسى فرنسى (١٨٠٥ - ١٨٥٩) ، ألف كتابين : « الديمقراطية فى أمريكا » و « النظام القديم والثورة » . (المترجم)

فلكه (توابع) فى ألمانيا الشرقية ، وكوبا ، وفيتنام ، وكمبوديا ، ولاوس ، وأنجولا ، وموزمبيق ، وأثيوبيا ، واليمن ، وأفغانستان ، ونيكاراجوا . وبدون أن يصدر الكرملين إعلانا رسميا فى أى وقت ، أخذ يخوض حربا ضد العالم الحر طوال أكثر من أربعين عاما .

إننا فى حرب يطلق عليها اسم السلام . إنه نزاع لم ينته ، والأرجح أنه سيستمر أجيالا عديدة . ولا يستخدم الاتحاد السوفييتى الجيوش أو الأسلحة النووية لخوض هذه الحرب . فأسلحته الأساسية فى الصراع مع الغرب هى الدعاية ، والدبلوماسية ، والمفاوضات ، والمعونة الأجنبية ، والمناورات السياسية ، والأعمال الهدامة ، والتحركات المستترة ، والحرب بالوكالة . وفى هذا الصراع ليست حريتنا وحدها هى المهدرة بل حرية بقية العالم أيضا . وإذا كانت الحرية ستبقى ، فإن ذلك يتوقف على ما ستفعله الولايات المتحدة .

ومنذ مجىء ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة منذ ثلاث سنوات بوصفة السكرتير العام للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، لم تظهر بوادر على تغيير الاتحاد السوفييتى لأهدافه الدولية . وقد استولى الأسلوب الشخصى لجورباتشوف ، المختلف أشد الاختلاف عن أسلوب أسلافه ، على خيال الكثيرين فى الغرب . وإذا نحن انتقصنا من قدره باستمرارنا فى تصور تغيير الأسلوب على أنه تغيير فى الجوهر ، فقد يتمكن من الاستيلاء على خيال بقية العالم الغربى أيضا .

وفى ظل جورباتشوف أصبحت السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى أكثر براعة ودهاء ؛ من أى وقت مضى . ولكنها أصبحت أكثر عدوانية ، وليست أقل عدوانية . وإذا حققت إصلاحاته الداخلية الشاملة نجاحا مماثلا ، فسوف نواجه فى القرن الحادى والعشرين اتحادا سوفييتيا أكثر رخاء وانتاجية ، وعند ذلك سيكون خصما أصلب عودا ، وليس ألين عريكة مما هو اليوم .

وإذا كان بعض المراقبين يعتقدون أن ظهور جورباتشوف علامة تبعث الأمل فى الولايات المتحدة ، فإن ذلك دليل على مدى خطئهم فى فهم الطبيعة الحقيقية للعلاقات الأمريكية السوفييتية . فابتداء عصر جورباتشوف لا يعنى انتهاء الخصومة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، بل بالأحرى إنه بداية مرحلة جديدة خطرة وحافلة بالتحديات فى الصراع بين الدولتين العظميين . وقد تمكن جورباتشوف بالفعل من أن يكسب احترامنا بوصفه أذكى وأقدر الخصوم الذين واجهتهم الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية . وعلى خلاف الأمنيات التى يعبر عنها بعض أساتذة العلوم السياسية ، وكتّاب المقالات الافتتاحية ، فإن جورباتشوف لا يسعى إلى السلام بالطريقة التى نسعى بها إليه .

وقد أتيح لى خلال السنوات الأربعين الماضية أن التقى بعدد من كبار الزعماء :

تشرشل وديجول وادیناور ودی جاسبری ویوشیدا وماوتسی تونج وشواین لای ، وجورباتشوف رجل من هذا الطراز ، ولا يجوز أن يدخل إلى الحلبة معه إلا شخص من الوزن الثقيل . وأمريكا هى البلد الوحيد القادر على مواجهة الاتحاد السوفييتى الذى يقوده جورباتشوف . وإذا كان السلم والحرية سيبقيان مستقرين عند دخولنا القرن الحادى والعشرين ، فإن ذلك يتوقف على ما إذا كنا سنضع الاستراتيجية الصحيحة ، ونتبع اليوم السياسات الخارجية والدفاعية المناسبة .

لقد جعلت الأسلحة النووية من الحرب أداة عفى عليها الزمن كوسيلة لتسوية المنازعات بين الدول الكبرى . وفى العصر النووى ، لا مفر من أن يكون هدفنا هو السلام . لكن السلام الكامل ـ أى وجود عالم بغير منازعات ـ هو مجرد وهم . مثل هذا السلام لم يوجد فى يوم من الأيام ، ولن يوجد فى يوم من الأيام .

وليس السلام الحقيقى (الواقعى) هو انتهاء المنازعات ، بل هو وسيلة للعيش معها . وعندما يستقر هذا السلام سيكون بحاجة إلى رعاية دائمة حتى يبقى قائما . والأمريكيون قوم مثاليون ، والمثاليون يتطلعون إلى عالم بلا منازعات ، عالم تم التغلب فيه على جميع الخلافات بين الأمم ، وتم التخلى عن جميع المطامع ، وتم تحويل جميع النزعات العدوانية أو الأنانية إلى أعمال خير فردية ، أو وطنية . لكن النزاع عميق الجذور لدى الجنس البشرى . فالتاريخ والأفكار والتطلعات المادية كانت دائما سببا فى انقسام شعوب العالم . وأدت هذه الانقسامات دائما إلى المنازعات والحروب . وذلك وضع لن يتغير . وعلينا أن نقبل القول بأن المنازعات ستكون موجودة دائما ، وأن نضع السياسات التى تدخل فى الاعتبار هذه الحقيقة التى لا فكاك منها فى الحياة الدولية .

ولا يجوز لنا أن نسعى عبثا إلى السلام الكامل ، بل أن نوجه جهودنا لاقامة سلام واقعى . فالسلام الكامل يفترض انتهاء المنازعات ، أما السلام الواقعى فهو وسيلة للعيش مع المنازعات التى لا تنتهى . السلام الواقعى هو عملية ـ عملية مستمرة من أجل إدارة واحتواء المنازعات بين الأمم المتنافسة ، والنظم المتنافسة ، والمطامع الدولية المتنافسة . وهذا هو النوع الوحيد من السلام الذى وجد فى أى وقت ، والنوع الوحيد الذى نستطيع أن نأمل فى إقامته بصورة واقعية .

وكثيرا ما خلط الأمريكيون بين السلام الواقعى والسلام الكامل . وقد كانت الولايات المتحدة ، فى الجانب الأكبر من تاريخها ، بمنأى عن تهديد الأعداء الخارجيين . وحجمها الكبير وموقعها بين محيطين شاسعين سمحا لها بأن تبقى بمعزل عن الشؤون الدولية . وقد بقيت مستمتعة بتلك العزلة الهادئة لمدة ١٥٠ عاما ، بينما كانت أمم أوروبا تنغمس فى عشرات الأزمات والحروب . وكان الأمريكيون يشعرون بالأمن إلى درجة أن جيشهم فى

أوائل الثلاثينات لم يكن يشغل غير المرتبة السادسة عشرة من حيث الحجم بين جيوش العالم ، ويأتى فى الترتيب بعد جيش رومانيا مباشرة .

وتاريخ أمريكا الفريد قد علم الأمريكيين دروسا خاطئة . وأصبح الكثيرون منهم يعتقدون أن العقبة الوحيدة فى سبيل السلام العالمى هم القادة الأنانيون والمغرورون ، الذين لا يبدون استعدادا للتخلى عن المصالح الوطنية الضيقة من أجل مصلحة السلام ، أو أن السبب ـ وهو سبب يدعو للأسف ـ هوعدم تفهم القادة والأمم للمشكلات القائمة على الساحة الدولية . وفى رأى هؤلاء أن الأمر لا يتطلب أكثر من النظرة المثالية والجهد المثابر حتى يتحقق السلام .

ولم تكن هذه الخصائص بعيدة عن الدبلوماسية الأمريكية ، فقد كان رجال الدولة الأمريكيون دائما فى مقدمة الصفوف عند بذل الجهود ؛ لاقامة سلام كامل مثالى . وبدأ ذلك بالحملة التى شنها وودرو ويلسون من أجل أن تكون الحرب العالمية الأولى « حربا لانهاء جميع الحروب » عن طريق إنشاء عصبة الأمم . واستمرت الحملة فى أواخر العشرينات عندما وضع الدبلوماسيون الأمريكيون ميثاق كيلوج بريان لجعل الحرب عملا غير مشروع . واستمر هذا الاتجاه فيما أبداه فرانكلين روزفلت من ثقة بقدرة الأمم المتحدة على كبح جماح المعتدين . وحتى اليوم ، هناك أمريكيون كثيرون يتمسكون بالاعتقاد بأن النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يمكن أن يتبدد بمجرد أن يلتقى زعماء البلدين ، ويجلسوا إلى مائدة المفاوضات « ويعرف بعضهم البعض » ويعملوا على إزالة الخلافات .

ونحن لن نصل أبدا إلى السلام الواقعى إلا إذا تخلى الأمريكيون عن هذه الأوهام المثالية . فالنزاع هو الحالة الطبيعية فى شؤون العالم . ولا مفر من أن يقوم النزاع بين الأمم حول قضايا شتى وبوسائل شتى ، وسيكون هناك دائما خطر أن تؤدى تلك المنازعات إلى استخدام القوة . وليست مهمتنا أن نعمل لازالة جميع المنازعات ـ وهو أمر مستحيل ـ بل أن نعمل على إدارة المنازعات بحيث لا تتحول إلى نشوب حرب .

إننا لسنا كائنات بلا حول ولا طول فى عالم يقوم على الفوضى ، بل إن لدينا الأدوات اللازمة لبناء سلام واقعى . فمن يبدأون العدوان لن يفعلوا ذلك إلا إذا اقتنعوا بأنهم سيربحون من ورائه . ولن تمضى أية دولة إلى خوض الحرب إلا إذا اقتنع قادتها بأنهم يستطيعون أن يحققوا أهدافهم بتكلفة مقبولة . وفى وسعنا أن نؤثر فى هذه الحسابات للتكاليف والمنافع إذا عملنا على ضمان أن أى معتد محتمل لن يتصور أن العدوان قد يفيد . ويجب أن يكون هدفنا أن نجعل الحرب غير مربحة .

وهناك قفل مزدوج على باب السلام ، يملك الاتحاد السوفييتى أحد مفتاحيه ، وتملك

الولايات المتحدة المفتاح الثانى . ولن نستطيع أن نصل إلى سلام حقيقى بدون التعاون الضمنى على الأقل من جانب ميخائيل جورباتشوف .

وقد التقيت بثلاثة من القادة الرئيسيين للاتحاد السوفييتى فى فترة ما بعد الحرب : نيكيتا خروشوف فى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، وليونيد بريجنيف فى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، وجورباتشوف فى ١٩٨٦ . وجورباتشوف هو أكفأ الثلاثة بمسافة بعيدة . فهو خلال سنتين اثنتين أصبح نجما دوليا ساطعا . ولما كان عمره لا يتجاوز الخامسة والخمسين - وهو بذلك أصغر كثيرا من أسلافه القريبين - فيمكن أن يتوقع أن يحكم الاتحاد السوفييتى لمدة جيل كامل ، يواجه خلاله عددا يصل إلى خمسة من رؤساء الولايات المتحدة . وذلك أمر يجعله خصما أشد مراسا . لكن ذلك أيضا يتيح امكانيات أعظم للوصول إلى سلام حقيقى .

وقد بالغ كثير من الصحفيين والدبلوماسيين الغربيين فى الثناء على جورباتشوف . ولكنهم كغيرهم ممن وصفوا أنفسهم بأنهم خبراء بالشؤون السوفييتية فى الماضى ، تركز اهتمامهم الكامل على الأسلوب فى أغلب الأحيان . وقد قال يوما أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بعد أن التقى بجوزيف ستالين : « إن عينيه الرماديتين تكشفان عن قدر كبير من الحكمة والرقة . ولا شك فى أن أى طفل يتمنى أن يجلس على حجره ، ولو كان هناك كلب لاتجه باطمئنان إلى مقعده » . وعندما وصل خروشوف إلى السلطة تصور البعض أنه ساذج ، لأنه يرتدى ملابس غير مهندمة ، ولأنه لم يحصل على قدر كبير من التعليم ، ولأنه لا يجيد الحديث بالروسية ، ويفرط فى الشراب ، وسلوكه جاف وخشن . وحصل بريجنيف على أرقام أعلى - فقد كان يرتدى قمصانا جريرية لها أساور فرنسية - ولكنهم كانوا يسخرون منه لنهمه ولسلوكه الغريب فى المجتمعات العامة . وقد نشرت الصحف الأمريكية على اختلاف اتجاهاتها الأيديولوجية ، ابتداء من « الواشنطن بوست » حتى « الوول ستريت جورنال » قصصا وموضوعات ، عن إقبال يورى أندروبوف على لعب التنس ، وميله لموسيقى الجاز الأمريكية ، وللويسكى الاسكتلندى ، وللفن التجريدى .

أما ملابس جورباتشوف المفصلة تفصيلا جيدا ، وسلوكه المهذب ، وزوجته الحسناء ، وسلوكه الناعم مع رجال الصحافة ، فقد جعلته نجما لدى الصحفيين ورجال السلك الدبلوماسى . وقد تأثر أحد المسؤولين الأمريكيين الذين التقوا به بأن لديه « اتصالا جيدا بواسطة العين ، وأنه يصافح باليد مصافحة ثابتة ، وأن صوته عميق وذو نغم » . بل وذكر أحد الساسة البريطانيين أن جورباتشوف هو الرجل الذى يكن له أكبر قدر من الاعجاب فى العالم أجمع . ومضى أحد العاملين فى مجال نزع السلاح إلى أبعد من ذلك فقال : « إن جورباتشوف مثل السيد المسيح ، فهو يعطى طول الوقت أشياء طيبة ، مثل مقترحات الحد من السلاح ، ولا يقابل بشىء غير الرفض » .

وهذا كله هراء ضار . فعينا ستالين « الرقيقتان » كانتا صورة كاذبة لطبيعته القاسية ، وأساليب خروشوف الفلاحية لم تمنعه من إقامة سور برلين . وعدم إجادة بريجنيف للحديث لم يحل بينه وبين إقامة أكبر حشد للأسلحة والقوات فى تاريخ العالم . وأسلوب أندروبوف المتسامح لا يستطيع أن يخفى حقيقة أنه كان الرئيس القاسى لأكبر قوة شرطة قمعية فى العالم . فأى فرد يصل إلى قمة السلطة فى الكرملين لا بد أن يكون قد تلقى تعليمه السياسى فى أعتى مدرسة فى العالم . وإذا نحن تقبلنا آراء جورباتشوف التى يرددها اليسار المعادى للأسلحة النووية ، فإننا سنكون قد نزعنا سلاحنا السيكلوجى أمام الرجل الذى يسيطر على أقوى قوات مسلحة فى العالم .

وقد سبق لى أن التقيت بخمسة عشر من زعماء البلدان الشيوعية خلال السنوات الأربعين الماضية . ولم أقابل بينهم زعيما واحدا ضعيفا . وإذا كنا نلاحظ ضعف الحكومات الشيوعية من حيث ارتباطاتها الجماهيرية ، لا يجوز أن نتجاهل نقاط قوتها . فلا يستطيع أن يتسلق إلى القمة فى ذلك الصراع الوحشى من أجل السلطة فى البلدان الشيوعية غير الأقوياء . وسيكون جورباتشوف ، كغيره من الزعماء الشيوعيين ، قوى الشكيمة وقاسيا وماهرا ، لا فى استخدام نقاط قوته فحسب ، بل وفى استخدام نقاط ضعف خصومه أيضا .

إن لدينا ، وسيكون لدينا دائما ، خلافات عميقة مع جورباتشوف وغيره من زعماء الاتحاد السوفييتى . ومن أسباب ذلك أننا نؤمن بنظامنا وأن السوفييت يرفضونه . تلك مسألة يسهل على معظم الأمريكيين أن يدركوها . لكن بعض الأمريكيين لا يدركون بسهولة الوجه الآخر للعملة ، وهو أن السوفييت يؤمنون بنظامهم ، ويعتقدون أنه يتفوق على نظامنا . وأيا كانت انتقاداتنا للاتحاد السوفييتى ولتحركاته فى أنحاء العالم ، فلا يجوز فى أى وقت أن نقلل من شأنه . بل علينا أن نحترم الاتحاد السوفييتى باعتباره خصما قويا وقادرا . والاحترام مهم بين الأصدقاء ، ولا غنى عنه بين الأعداء المحتملين فى العصر النووى .

ويشعر الزعماء السوفييت بحساسية شديدة لمسألة حقهم فى أن يعاملوا معاملة الأنداد . وجورباتشوف وزملاؤه ، بوصفهم من الروس ، يعتزون بتاريخهم وثقافتهم ، بأدبهم وموسيقاهم ومسرحهم . وقد أصبح مسكن كل من تولستوى وتشايكوفسكى من المزارات الوطنية . وهم يعتزون بقوة الشعب الروسى . وكثيرا ما يشيرون إلى أن الروس هزموا نابليون فى القرن التاسع عشر ، وهزموا هتلر فى القرن العشرين ، وأن خسائر الروس فى الحرب العالمية الثانية كانت أكبر من خسائر الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعة .

وعلى نحو ما ذكره لى هارولد ماكميلان قبل سفرى إلى موسكو فى عام ١٩٥٩ ، فإن لدى السوفييت رغبة جامحة فى أن يعاملوا على أنهم « من أعضاء النادى » . وهم ربما

ما زالوا يشعرون بشيء من النقص من الناحية السيكلوجية ، ولكن لا جدال فى أن الاتحاد السوفييتى اكتسب خلال هذه العقود الثلاثة الحق فى أن يعتبر دولة عظمى . وقد أبرز جورباتشوف قوله فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بعد لقائه بالرئيس ريجان فى جنيف : « إننا لسنا سذجا » . وهو قول لا يمكن أن نختلف معه . إن التكنولوجيا لدينا أكثر تقدما منها لديهم ، ولكن ما نفعله يستطيعون هم أيضا أن يفعلوه . وأول رجل انطلق إلى الفضاء كان روسيا وليس أمريكيا . وسواء فيما يتعلق بالقنبلة الذرية ، أو القنبلة الهيدروجينية ، أو القذائف الناقلة العائدة ذات الرءوس المتعددة فردية التوجيه ، فإنهم لحقوا بنا ، ولم يكن ذلك لمجرد أن جواسيسهم سرقوا أسرارنا .

وجورباتشوف نفسه ، أكثر من سابقيه ، كفيل بأن يذكرنا بأننا ننتقص من قدر الاتحاد السوفييتى ، وذلك مصدر خطر علينا . فهو النقيض للصورة التى كانت شائعة عن الرفيق البلشفى الملتحى ، الذى يريد أن يفجر العالم إلى شظايا . وهو رجل شديد الذكاء ، ذو ذوق رفيع ، ومقبل على الدنيا . وهو ينضح جاذبية ، وهى صفة يعرفها الجميع ، ولكن أحدا لم يستطع أن يحدد لها وصفا . وهو بارع فى إزالة الحواجز مع الناس وإقامة الاتصال معهم . وقد حصل على درجة ليسانس الحقوق ، ولكنه ولد بدرجة ماجستير فى العلاقات العامة . ولو أنه ولد فى الولايات المتحدة لكان من المؤكد أن يرشح لبعض المناصب العليا .

ويتمتع جورباتشوف بثقة تامة بالنفس ، وسيطرة حديدية على الذات ، ودرجة صحيحة من الاعتداد الشخصى . وهو ليس فى سرعة خروشوف ، ولكنه بسبب ذلك ليس معرضا للوقوع فى الأخطاء بنفس القدر . فهو يفكر قبل أن يتكلم . وهو رجل جاد ، سواء بالمعنى الحرفى للكلمة أو بمعناها الواسع . وهو يجيد الحديث فى الأمور العادية ، ولكنه يفضل أن ينتقل بسرعة إلى الموضوع المطلوب مناقشته . وشأن معظم المتطرفين ، سواء إلى اليمين أو إلى اليسار ، فإنه نادرا ما يمزح ، فهو يفضل التركيز على القضايا الجادة ، التى يكون قد استعد لمناقشتها استعدادا تاما . ويقول البعض إنه سريع الغضب ، وإنى اختلف معهم . فهو يستخدم غضبه ولا ينقاد له . وفى الحالات القليلة التى يفقد فيها صبره ، فإنه سرعان ما يسترده ، ويضعه فى خدمة سعيه الحثيث للسيطرة على الحوار . وربما يستطرد من موضوع إلى آخر فى بعض الأحيان ، ولكنه لا يفعل ذلك إلا لتأكيد النقطة التى يرمى إليها . وهو لا يفقد أبدا تسلسل أفكاره ، وذهنه مرتب ومنضبط إلى حد مدهش .

وعندما استخدم مواهبه فى العلاقات العامة عند انعقاد اجتماع القمة فى ديسمبر ١٩٨٧ ، فقد مدينة واشنطن صوابها الجماعى . فقد انضم إلى جانبه بعض رجال مجلس الشيوخ من المحافظين . وقد بهر وسحر المجتمع الراقى فى واشنطن . وأصبح مراسلو الصحف الأمريكية الذين يتسمون عادة بالاقتحام والعدوانية قططا أليفة فى وجوده . وعندما

التقى به زعماء دوائر الأعمال وأباطرة وسائل الاتصال الجماهيرى فى اجتماع خاص ، لم يوجهوا إليه أسئلة عن بعض تصريحاته التى كانت فى حاجة إلى توضيح . لقد استولى على عقول تلك المجموعة من المثقفين المزهوين بأنفسهم . وقد قال أحد المراقبين إنهم كانوا يوجهون إليه أسئلة محسوبة تتيح له الفرصة ليحقق كسبا جديدا لكل إجابة من إجاباته . لم يسبق أن لقى أى زعيم ديمقراطى ـ لا تشرشل ولا ديجول ولا اديناور ـ ذلك النوع من التلميع والاشادة الذى لقيه جورباتشوف .

وتتصور دوائر « المؤسسة » فى واشنطن أن لأسلوب الزعيم أهمية أكبر من محتوى سياساته ، غير أن ما يميز جورباتشوف عن أسلافه ليس الأسلوب فحسب . فهو أول زعيم سوفييتى أقابله يمارس الشؤون الخارجية بنفسه . فهو يدرك التفاصيل الدقيقة لقضايا العلاقات بين الشرق والغرب . وكان خروشوف يفيض فى الحديث عن سلامة السياسات السوفييتية ، ولكنه لم يتجاوز أبدا حدود الخط المرسوم للدعاية السوفييتية . وكان بريجنيف يتلو بيانات سبق إعدادها ، ثم يحيل المناقشة برمتها إلى مساعديه . أما عندما رأيت جورباتشوف ، فقد كان هو وحده يتحدث باسم الجانب السوفييتى ، بغير مذكرات ، وكشف عن فهم عميق لجميع المسائل المعقدة المتصلة بالحد من الأسلحة ، وغيرها من القضايا . فهو يفهم القوة والسلطة ، ويعرف كيف يستخدمهما . وهو عنيد لكنه ليس جامدا . وهو من ذلك النوع من القادة الذى يستطيع أن يصل إلى حكم مستقل عن رأى مستشاريه ، وقادر على أن يصل إلى حل وسط .

إن جورباتشوف طراز جديد من الزعماء السوفييت . فقد حاول خروشوف أن يخفى جوانب ضعف الاتحاد السوفييتى بالحديث العصبى عن التفوق السوفييتى . وكان بريجنيف يعرف أن قواته النووية تكافىء قواتنا ، لكنه مع ذلك كان يستخدم أسلوبا دفاعيا ، ويتمسك دائما بالقول بأن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة متكافئان كقوتين عالميتين . أما جورباتشوف فبلغ من ثقته بجوانب قواته أنه لم يعد يخشى الحديث عن جوانب ضعفه .

وليس معنى اعترافه بجوانب ضعف الاتحاد السوفييتى أنه فقد الايمان بالنظام السوفييتى . فلا جدوى من محاولة اقناع السوفييت بأسلوب تفكيرنا ، كما أنه لا جدوى لهم من محاولة اقناعنا بتفكيرهم . وفى كل مرة حاولنا أن نناقش المسائل الأيديولوجية معهم كنا أشبه بسفينتين تمر إحداهما بالأخرى فى الظلام . ومن الأدلة على ذلك مسألة حقوق الانسان . فالاتحاد السوفييتى يعتبر أن حقوق الانسان الأساسية هى الرعاية الصحية المجانية ، والمسكن المجانى ، والتعليم المجانى ، والعمالة الكاملة . أما نحن فنرى أن حقوق الانسان الأساسية هى حرية الكلام ، وحرية الصحافة ، وحرية الاعتقاد ، والانتخابات الحرة .

ونحن نعتقد أن التاريخ إلى جانبنا . وهم يعتقدون أنه إلى جانبهم . ولذا ، إذا أردنا أن نبدأ فى إقامة علاقة على أساس أن يعيش المرء ويدع غيره يعيش ، ينبغى للدولتين العظميين أن تقبلا ما بينهما من اختلاف ، وأن تتعلما كيف تحترم إحداهما قوة الأخرى وقدراتها ، وأن تتجنبا العبارات الطنانة التى ترمى إلى الحط من قدر الطرف الآخر ، مع التسليم بأننا سنبقى كلانا من المدافعين الأقوياء عن معتقداتنا .

وكما كان الحال مع أسلافه ، يسعى جورباتشوف إلى توسيع نفوذ الاتحاد السوفييتى وقوته . وبغض النظر عن التحسينات التى أدخلها على أساليب موسكو فى العلاقات العامة ، فإنه احتفظ بالهدف طويل المدى المتمثل فى السعى إلى السيادة العالمية . ولكنه أول زعيم سوفييتى واجه حقيقة أن الاتحاد السوفييتى يعانى من مشاكل داخلية جوهرية ، تهدد وضعه كدولة عظمى . وهو شيوعى مخلص ، ولكنه عندما ينظر إلى وضع الاتحاد السوفييتى فى العالم لا يرتدى أى منظار أيديولوجى .

وهو عندما ينظر إلى الوراء مستعرضا القرن العشرين ، يرى أن الشيوعية حققت سجلا تاريخيا حافلا . لم يكن لينين يقود غير مجموعة ضئيلة من المتآمرين فى بداية هذا القرن . وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك حكومة شيوعية إلا فى بلد واحد لا يزيد تعداد سكانه عن ٧ فى المائة من سكان العالم . أما الآن فهناك دولتان من أكبر القوى التى ظهرت فى التاريخ ، هما الاتحاد السوفييتى والصين ، يعيشان فى ظل الحكم الشيوعى ، وكذلك يعيش فى ظل هذا الحكم أكثر من ثلث سكان العالم .

وجورباتشوف يعرف أن البلد الذى يحكمه يملك إمكانات هائلة . وإذا كانت الولايات المتحدة ـ بما فى ذلك هاواى ـ تغطى ست مناطق تختلف بينها المواقيت ، فإن الاتحاد السوفييتى يغطى ١١ منطقة من هذا النوع . وموارده الطبيعية الشاسعة مماثلة لاتساع رقعته . وسكانه قد تغلبوا على الأمية ، وحققوا درجة عالية من التعليم . وأنتجت شعوبه آدابا وفنونا عظيمة . وأضاف علماؤه الكثير إلى المعرفة الانسانية . ولدى الاتحاد السوفييتى من المهندسين من خريجى الجامعات اليوم أكثر مما لدى الولايات المتحدة . وإذا كان مستوى المعيشة فيه أقل من مثيله فى الغرب ، فلا يجوز أن نفترض بأى حال أن الاتحاد السوفييتى هو مجرد دولة من دول العالم الثالث ، لديها صواريخ تحمل رؤوسا نووية .

وهو يعرف أيضا أن الاتحاد السوفييتى حقق مكاسب كبيرة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية . فقد زادت موسكو من تفوقها الكبير فى القوات العسكرية التقليدية . وتوسعت أساطيلها الساحلية فأصبحت تعمل فى البحار العميقة ، وأصبح هذا الأسطول أكبر أساطيل العالم من حيث إجمالى الحمولة . ومن الأمور التى تدعو إلى أشد الانزعاج ، أن الاتحاد السوفييتى اكتسب تفوقا حاسما ، فيما يتعلق بأقوى الأسلحة النووية وأكثرها دقة ،

وهى القذائف التسيارية عابرة القارات ذات القواعد البرية . وقد امتدت قوته إلى جنوب غربى آسيا ، وحققت البلدان التى تعمل كوكيل له انتصارات فى جنوب شرقى آسيا ، وفى الجنوب الافريقى ، وفى أمريكا الوسطى . وأدت حملته الدعائية والسياسية المستمرة فى أوروبا الغربية إلى إتخاذ بعض الأحزاب السياسية الكبرى موقفا هو فى أساسه موقف الحياد . وهو موقف لو وضع موضع التطبيق كفيل بأن يؤدى إلى حل حلف شمال الأطلنطى .

وقد شهد جورباتشوف ـ خلال فترة حياته ـ الاتحاد السوفييتى يرتفع من المكانة التى كانت له كواحد من عدد من الدول الكبيرة إلى مكانته باعتباره إحدى الدولتين العظميين . وأيا كانت نواحى الضعف الأخرى فى الشيوعية ، فقد ثبت أنها أداة فعالة فى كسب السلطة والاحتفاظ بها . وهذه التجربة تساعد فى تأكيد معتقدات جورباتشوف الأيديولوجية . وهو بينما يعرف أن الاتحاد السوفييتى يجب أن يعكف على حل مشاكل جسيمة ، ما زال يؤمن بأنه يمثل موجة المستقبل .

ويود جورباتشوف أن يحافظ على ما ورثه من أسلافه ، ويريد أيضا أن يضيف إليه بعض المكاسب ، إذا أمكن . ولكنه إذ يستعرض المسرح الدولى لن يجد عوامل تشجيع كثيرة ، ففى طريقه تقف عقبات خارجية وداخلية كأداء .

فهو إذ يتطلع ناحية الغرب ، يرى علامات للسخط السياسى فى كل بلد من بلدان الكتلة السوفييتية تقريبا ، من بولندا حتى بلغاريا . ومع وجود هؤلاء الحلفاء الذين لا يمكن الاطمئنان إليهم ، يواجه الاتحاد السوفييتى تحالفا استمر فترة أطول من أى تحالف آخر خلال التاريخ . فحلف الأطلنطى ، بعد عقد كامل من السنين زاد فيه من إنفاقه العسكرى ،عزز قواته فى الميدان بشكل ملحوظ . وبينما تمكن الاتحاد السوفييتى من إضعاف العزم الدولى لحزب العمال فى بريطانيا والحزب الاشتراكى الديمقراطى فى ألمانيا الغربية ، فإن ميل هذين الحزبين نحو الحياد أدى بدوره إلى إنقاص تجاوب الناخبين معهما . وقد أعيد انتخاب المستشار هيلموت كول لفترة خمس سنوات أخرى . وسحقت رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر المعارضة المنقسمة عند صناديق الاقتراع . وعمدت فرنسا بقيادة الرئيس فرانسوا ميتران ورئيس الوزراء جاك شيراك إلى تعزيز قواتها العسكرية ، وزادت من تعاونها مع حلف الأطلنطى .

وعندما يتجه جورباتشوف ببصره إلى الشرق ، يرى التحدى الهائل الطويل الأمد ، المتمثل فى الصين واليابان . فالصين التى ما زالت تمثل عدوا محتملا ، لا تشكل خطرا عسكريا على الاتحاد السوفييتى اليوم ، ولكنها بتعداد سكانها الهائل ومواردها الطبيعية الضخمة تمثل خطرا شديدا فى المستقبل . والاصلاحات الاقتصادية التى تتخذها بكين

بضاعف من هذا الخطر . وإذا استمر معدل النمو فى الاتحاد السوفييتى متأخرا عنه فى الصين ، على نحو ما كان عليه الحال خلال السنوات الخمس الأخيرة ، فإن الصين ستتفوق على الاتحاد السوفييتى من حيث الناتج القومى الاجمالى فى منتصف القرن القادم .

واليابان ، التى لا تملك أية موارد للطاقة ، والتى لا يبلغ تعداد سكانها نصف تعداد سكان الاتحاد السوفييتى ، ولا تشغل مساحة من الأرض أكثر من ١ إلى ٦٠ من مساحة أراضيه ، تبلغ حصة الفرد من الدخل فيها أكثر من ضعف حصته فى الاتحاد السوفييتى . ولما كان معدل النمو فى اليابان يتجاوز بكثير معدل النمو فى الاتحاد السوفييتى ، فمن المؤكد أنها ستسبقه ، بشكل لا أمل فى اللحاق به خلال القرن القادم . وأشد من ذلك خطرا من وجهة نظر الكرملين ، أن الحكومة اليابانية خرقت مؤخرا الحد الرسمى الذى التزمت به بإبقاء الإنفاق الدفاعى فى حدود لا تتجاوز واحد فى المائة من الناتج القومى الاجمالى ، ووضعت برنامجا هاما ، وإن كان لا يزال متواضعا ، لرفع مستوى دفاعاتها .

وجورباتشوف ، كغيره من الزعماء السوفييت جميعا ، ينظر إلى السياسة الخارجية واضعا فى اعتباره الأمد الطويل . وإذا كان الأمريكيون يفكرون على أساس العقود ، فإن السوفييت يفكرون على أساس القرون . وهو يعرف أن الاتحاد السوفييتى لا يستطيع أن يتجاهل هذه الاتجاهات الخطرة فى الشرق الأقصى . فموسكو ترى فى أخطار المستقبل مشاكل لا بد أن تعالج فى الحاضر .

وهو إذا اتجه ببصره إلى الجنوب وجد أن الخطر قد حل بالفعل ، فالاتحاد السوفييتى مشتبك فى حرب فى أفغانستان لا توحى بأمل فى نصر سريع . فبعد انقضاء ثمانى سنوات على الغزو ، مازال الكرملين عاجزا عن سحب قواته التى يبلغ تعدادها ١٢٠ ألفا دون أن تتعرض الحكومة الشيوعية فى كابول للانهيار . وقد قتل أكثر من ٢٥ ألفا من القوات السوفييتية فى المعارك . وتجاوزت نفقات الحرب أكثر من ٤٠ مليار دولار ، وتبلغ النفقات أكثر من عشرة مليارات دولار سنويا . وقد عاثت قواته فسادا فى الريف ، ومع ذلك فإن موسكو لا تسيطر على شىء غير المدن الكبرى والطرق الرئيسية . والأسوأ من ذلك أن هناك احتمالا أن تترتب على الحرب آثار سياسية خطيرة على الشعوب التى تعتنق الاسلام فى الاتحاد السوفييتى .

ولا يجوز لأحد أن يشك فى أن موسكو تملك القوة اللازمة للفوز . ولكن إذا استمرت الأمور بالمعدل الحالى فإن النصر لن يأتى إلا بعد عشرين عاما على الأقل ، وربما لا يأتى على الاطلاق ، فزعماء الكرملين لا يرون ضوءا عند نهاية النفق .

وإذا ابتعد جورباتشوف ببصره عن الأقاليم التى تقع على حدوده المباشرة ، سيجد أن

جميع عملائه من الشيوعيين فى العالم الثالث يقفون فى طابور فى انتظار الحسنات والهبات . فهم ليسوا حلفاء بل تابعون . وليس هناك بين أصدقاء موسكو فى العالم الثالث من يقدر على البقاء بدون الدعم الاقتصادى الجسيم ، أو المساعدة العسكرية . وقد كتب لينين يقول إن البلدان الرأسمالية اتجهت إلى الاستعمار باعتباره عملية مربحة . وإذا كان ذلك صحيحا فلابد أن الثورة الشيوعية فى روسيا أعلنت بداية عصر جديد ، إذ أن أمبراطورية موسكو تعمل على إفقار الكرملين لا على زيادته ثراء . ففيتنام تكلف الاتحاد السوفييتى أكثر من ٣,٥ مليار دولار سنويا ، وكوبا تكلفه أكثر من ٤,٩ مليار دولار وأنجولا وموزمبيق وأثيوبيا تكلفه مجتمعة أكثر من ٣ مليارات دولار ، ونيكاراجوا تكلف أكثر من مليار دولار . فممتلكات موسكو الامبريالية تكلفها أكثر من ٣٥ مليون دولار يوميا .

وعندما ينظر جورباتشوف إلى معركة الأفكار ، يرى أن الأيديولوجية الشيوعية فقدت بريقها . فبعد زيارة إلى الاتحاد السوفييتى قبل سبعين عاما قام بها أحد الصحفيين الليبراليين ، لنكولن ستيفنز ، كتب يقول : « لقد رأيت المستقبل ، وهو يسير سيرا حسنا » وقد أتيح لنا جميعا الآن أن نرى ذلك المستقبل ، وهو لا يسير سيرا حسنا . وليس هذا صحيحا عن أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى نفسه فحسب ، حيث عاش الناس فى ظل الشيوعية فعلا ، بل ينطبق أيضا على بقية العالم . ففى الخمسينات كان الكثيرون من غير الشيوعيين فى العالم الثالث يعجبون بالنموذج السوفييتى للتنمية الاقتصادية . أما اليوم فليست هناك حكومة واحدة فى العالم الثالث ، تتطلع لأن تصبح كابوسا بيروقراطيا ، كذلك الكابوس القائم فى الاتحاد السوفييتى بما فيه من أحراش التوقيعات والأختام والتصديقات ومستنقع اقتصاده الراكد . وخلال الثلاثينات كان الأمريكيون الذين يتجسسون لحساب موسكو يتحركون مدفوعين بعقيدتهم الأيديولوجية . أما اليوم فإن الأمريكيين الذين حكم عليهم للتجسس لصالح السوفييت ، فكانوا يفعلون ذلك من أجل المال عدا ونقدا .

والقوة العسكرية لموسكو هى نقطة قوتها الوحيدة . ولكن مهما بلغت ضخامة القوة العسكرية فإنها لا يمكن أن تستمر فى المدى الطويل إذا لم تصحبها قوة اقتصادية مماثلة والمعضلة التى تواجهها موسكو هى أن مصادر قوتها ليست مهيأة لحل مشاكلها ، ومشاكلها تعمل على تقويض مصادر قوتها .

وجورباتشوف لا يقلل من خطورة المأزق السوفييتى ، وكذلك يفعل جيرانه الشيوعيون إلى الشرق . وقد قال لى يوما أحد الزعماء الصينيين ، بعد أن شرح الأسباب التى تدعو الصين إلى الأخذ بالاصلاحات الاقتصادية الجارية ، وأن ذلك لا معدى عنه إذا كانت تريد أن تتقدم إلى الصفوف الأولى بين الأمم : إن الاتحاد السوفييتى إذا لم يحدث تغييرات مماثلة

فإن موسكو « ستختفى » كدولة عظمى فى القرن القادم . وهذا صحيح ، وجورباتشوف يعرفه .

فمن الناحية الاقتصادية ، فشلت موسكو فشلا ذريعا فى الاستفادة بمواردها البشرية والمادية الهائلة . فهى لم تتجاوز أى بلد من البلدان الرئيسية من حيث الناتج القومى الاجمالى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فى حين أن اليابان وايطاليا تجاوزتاها . والاقتصاد السوفييتى فى حالة يرثى لها ، فمعدل النمو يكاد يكون صفرا ، والانتاجية تتناقص ، وحالات الغياب والفساد والتمارض والسكر منتشرة . ومستوى المعيشة يتدنى إلى حد أن متوسط العمر المرتقب للرجل الروسى قد انخفض بالفعل . ويضطر العامل السوفييتى إلى العمل سبعة أضعاف ما يحتاج إليه العامل فى أوروبا الغربية ، ليحصل على ما يكفيه لشراء سيارة . وأجهزة الكمبيوتر الصناعية فى الاتحاد السوفييتى تقل عن مثيلاتها فى بلدان أوروبا الغربية المتقدمة بمقدار ١٥ مرة . وعن مثيلاتها فى الولايات المتحدة بمقدار ٤٥ مرة . أما النقاط المضيئة الايجابية القليلة التى اكتشفت بين المؤشرات الحيوية للاقتصاد السوفييتى فى السنوات الأخيرة فكانت نتيجة لتلاعب الكرملين بإحصاءاته الاقتصادية ذاتها .

وكان الاقتصاديون الغربيون قد ألفوا وضع إسقاطات معقدة لا يفهمها غير الخاصة لقياس عمق الأزمة الاقتصادية فى موسكو . أما الآن فهم ليسوا بحاجة لأكثر من قراءة الخطب التى يلقيها ميخائيل جورباتشوف . وقد زعم خروشوف أن الاتحاد السوفييتى سيلحق بالولايات المتحدة ، ويتجاوزها اقتصاديا خلال عقد من الزمان . أما بريجنيف فقد كنس المشاكل الاقتصادية وأخفاها تحت السجادة . وكان أندروبوف يتصور أن المزيد من الانضباط بين العمال هو الحل . وقد وجد الاتحاد السوفييتى أخيرا فى جورباتشوف قائدا يدرك أنه بغير اقتصاد آخذ فى النمو فإن مكانته الدولية ستتآكل باضطراد ، وإن قوته العسكرية ستضمحل بالتدريج . وقد ألغى جورباتشوف رسميا هدف الحزب الشيوعى فى عصر خروشوف ، الذى كان ينص على أن يتجاوز الاتحاد السوفييتى الولايات المتحدة فى الناتج القومى الاجمالى خلال الثمانينات . وقد وصف تنبؤات خروشوف بشأن نمو الاقتصاد السوفييتى بأنها « خيالات لا أساس لها » . وجورباتشوف يعرف أن الاقتصاد السوفييتى يحتاج إلى شىء أكثر من التفكير بالأمانى والمسيرات الحماسية حتى يسترد عافيته .

وهو يدرك أيضا أن أولويته الرئيسية لا بد أن تكون إعادة تنشيط الاقتصاد السوفييتى . فهو بغير النمو الاقتصادى لا يستطيع أن يتحمل المستوى الحالى للانفاق العسكرى السوفييتى ، ولا أن يحقق تحسنا ولو هامشيا فى مستوى معيشة الشعوب السوفييتية ، أو أن يقدم النظام السوفييتى كقدوة تهتدى بها البلدان النامية .

وجورباتشوف يواجه المعضلة الكلاسيكية للنظم الشمولية الشيوعية . وإذا أراد التقدم لا بد أن يسمح بمزيد من الحرية ، ولكن السماح بالمزيد من الحرية يهدد سلطته . والمركزية المفرطة هى المشكلة الأساسية للاقتصاد السوفييتى . ولكن الأخذ باللا مركزية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية ينطوى على خطر تشجيع المطالبة باللا مركزية السياسية . وتعنى اللا مركزية السياسية انحلال النظام الشيوعى .

وعندما يضع جورباتشوف ميزانية شاملة لجوانب القوة والضعف فى الاتحاد السوفييتى ، يجد أن حاصل الطرح ليس مشجعا . فقد وضعت موسكو نفسها فى موقف تاريخى فريد : فليس لها حليف وحيد من بين الدول الرئيسية فى العالم . ويواجه الكرملين خصوما محتملين فى أوروبا الغربية والصين واليابان وكندا والولايات المتحدة ، وهى بلدان يمثل ناتجها القومى الاجمالى مجتمعا أكثر من ٦٠ فى المائة من الاقتصاد العالمى . وفوق ذلك ، لم يحدث من قبل فى التاريخ أن حققت دولة عدوانية كالاتحاد السوفييتى ، نجاحا أكبر فى بسط سلطانها على الأمم الأخرى ، ونجاحا أقل فى كسب تأييد شعوب تلك الأمم . فليست هناك أمة واحدة من الأمم التسع عشرة التى تحكمها موسكو ، وصل فيها الشيوعيون إلى السلطة عن طريق كسب انتخابات ديمقراطية حرة . ولا يجرؤ أى من تلك البلدان على إجراء انتخابات كهذه . وإذا ضعفت قوة الاتحاد السوفييتى فلا شك فى أن أتباعه سيحاولون الفكاك من فلكه .

وجورباتشوف يشعر بالضغط الناشىء عن هذه المشاكل ، وكان رده على ذلك القيام بحمله واسعة للاصلاح . وبينما هو يعالج المهام الصعبة المفروضة عليه يكون علينا أن نحلل نتائج إصلاحاته وتأثيرها على العالم . فعلينا أن نجيب على أسئلة كهذه : ما نوع الاصلاحات التى اقترحها ؟ وماذا تكشف عنه هذه الاصلاحات بشأن نوايا جورباتشوف ؟ وما مدى إمكانية نجاح هذه الاصلاحات ؟ وماذا سيكون تأثير إصلاحات جورباتشوف على السلوك السوفييتى فى العالم ؟ وماذا يجب أن يكون رد الدول الغربية ؟

لقد دعا جورباتشوف إلى برنامج إصلاحى يتألف من ثلاث شعب . ولكنه إذا كان قد سلك سبيلا مختلفا عن سياسات أسلافه القريبين ، فمن واجبنا أن ننظر إلى حجم هذه التغييرات بنظرة تاريخية .

جلاسنوست - هذا هو الشعار الموضوع للانفتاح الجديد والصراحة فيما يتعلق بمشاكل الاتحاد السوفييتى ، وزيادة التسامح مع اختلاف الآراء . وقد سمح جورباتشوف للصحافة السوفييتية بأن تنشر موضوعات عن جوانب الفشل والفساد فى النظام السوفييتى ، وأعاد أندريه ساخاروف من منفاه الداخلى ، وأفرج عن عدد قليل من المنشقين البارزين الآخرين ، وزاد من عدد اليهود الذين سمح لهم بالهجرة ، ومنح تأشيرات خروج لبعض المواطنين

السوفييت الذين كانوا قد فصلوا عن زوجاتهم فى الغرب . ولقيت جميع هذه الخطوات ترحيبا كبيرا فى الغرب .

وهذه التطورات ، وهى تمثل تغييرا بالنسبة للماضى ، جديرة بالترحيب . لكننا يجب أن نتذكر دائما أن الترجمة الحرفية لكلمة جلاسنوست هى « الشفافية » . وما زال القمع هو حجر الأساس فى النظام السوفييتى . وإذا كان أقل من ١٠٠ من المنشقين السياسيين قد أفرج عنهم ، فما زال هناك ٤٠ ألفا آخرون تخور قواهم فى السجون . وإذا كان ٨ آلاف من اليهود قد سمح لهم بالهجرة فى عام ١٩٨٧ ، فما زال هناك ٤٠٠ ألف آخرون ينتظرون السماح لهم بذلك . وإذا كان قد سمح بزيادة النقد الموجه للنظام ، فهو ما زال نقد تجيزه السلطات الرسمية . وليس من قبيل المصادفة أن أولئك الذين توجه إليهم الانتقادات فى ظل الجلاسنوست لم يبد أحد منهم رأيه فيما يوجه إليه من انتقادات .

ويهدف جورباتشوف إلى أغراض ثلاثة . فهو يريد أن يهيىء فى الغرب موقفا أفضل تجاه الاتحاد السوفييتى ، من أجل تيسير الوصول إلى أهداف أكثر أهمية ، مثل الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والحد من الأسلحة . وهو يريد أن يستخدم الجلاسنوست للتخلص من معارضيه السياسيين . وهو يريد أن يوجد روحا جديدة بين المثقفين ، ولا سيما بين الشباب فى الاتحاد السوفييتى . فالجلاسنوست ثمن قليل فى مقابل هذه الأهداف .

نشر الديمقراطية . تحفل خطب جورباتشوف بالاشادة بالديمقراطية . لكن ما يعنيه بالديمقراطية يختلف تماما عما نعنيه بها . فهو يريد أن يحدث بعض الانفتاح فى النظام ، ويريد أن يشجع الناس على التقدم بأفكار جديدة . ولكنه لا يعتزم التخلى عن أى من سلطات وامتيازات الحزب الشيوعى . والديمقراطية التى يطلبها باقية بالكامل داخل الحزب . وليست هناك ديمقراطية حقيقية خارج الحزب . إنه يريد أن يهز النظام حتى يستطيع أن يتحرك مرة أخرى . ولكن ذلك لن يؤدى إلى شىء يشابه الديمقراطية الغربية ، ولو من بعيد .

البريسترويكا . هذا الشعار المستخدم للاصلاح الاقتصادى يعنى حرفيا إعادة البناء . وقد تحدث جورباتشوف عن هذا البرنامج بإفاضة واهتمام . ودعا إلى تفكيك جانب كبير من جهاز التخطيط المركزى . وأيد فكرة إقامة مشروعات مشتركة مع المؤسسات الخاصة فى الغرب . واقترح إعطاء المزيد من حرية اتخاذ القرارات لمديرى المصانع . ودعا إلى إتاحة الفرصة لبعض المنشآت الصغيرة للغاية للحصول على أرباح فردية . ولكنه لم يحقق غير القليل حتى الآن . فاقتراحات جورباتشوف لم تتحول إلى قوانين إلا فى حالات محدودة ، وهى لا تقارن بأى حال بالمبادرات الثورية التى اضطلع بها دنج خياوبينج فى

الصين . وما زال التحرك اليومى فى الاتحاد السوفييتى يجرى بناء على تحكم النظام القديم .

وإذا كان جورباتشوف يسعى إلى نهج جديد فى مواجهة المشاكل السوفييتية ، فليس معنى ذلك أنه يرفض القواعد الأساسية لنظامه . فهو يعتقد أن النظام سليم فى أساسه ، ولكنه فى حاجة لأن يصبح أكثر كفاءة . وينبغى ألا يغيب عن بالنا أن الاصلاحات فى حد ذاتها لا تعرفنا بشىء من نوايا جورباتشوف . فليس هدفها الانتقال بالاتحاد السوفييتى نحو المزيد من الحرية فى الداخل ، أو التخفيف من العدوانية فى السياسة الخارجية ، بل جعل النظام الشيوعى أكثر قدرة على الحركة . فهو يريد أن يصبح النظام أكثر كفاءة ، لا أقل شيوعية .

وليس هناك ما يضمن نجاح جورباتشوف . فهو يواجه عقبات سياسية وثقافية جسيمة . بل إن هناك من يقولون إن فرصته فى البقاء فى السلطة خمس سنوات لا تزيد عن ٥٠ فى المائة . ويقولون إنه لا يدع خطبة تمر دون أن يشير إلى المعارضة القائمة لاصلاحاته . وهم يذكرون أنه عندما حاول آخر المصلحين السوفييت العظام ، نيكيتا خروشوف ، أن يعيد شباب النظام ، لم يتردد زملاؤه فى المكتب السياسى فى طرده من السلطة . ويخلصون من ذلك إلى أن شيئا مماثلا يمكن أن يحدث لجورباتشوف .

وأصحاب هذا الرأى يشيرون بحق إلى وجود معارضة لاصلاحات جورباتشوف ، ولكنهم ينتقصون من قدرته على التعامل معها . وأى هز للنظام السوفييتى سوف يواجه دائما بمعارضة أولئك الذين كانوا يهزونه عن طريق الامتيازات والرشاوى . فهو يحاول أن يفرض تغييرات جديدة على أولئك الذين يستفيدون من الأساليب القديمة . وهم لا يريدون أن يفقدوا شاليهاتهم فى المصايف ، ولا سياراتهم الليموزين ، ولا تذاكر حفلات الباليه ، ولا أجازاتهم على البحر الأسود ، ولا حقوقهم فى الحصول على خدمة طبية ممتازة وعلى تعليم أفضل لأبنائهم . ولكن التشبيه بخروشوف غير وارد . وجورباتشوف يشبه خروشوف من حيث الشجاعة واحتمالات اتخاذ قرارات غير متوقعة ، ولكنه يختلف عنه فى أنه لا يتخذ قرارا متعجلا أو مندفعا .

كما أن جورباتشوف أبدى مهارة عظيمة فى تدعيم مركزه . فهو على خلاف ستالين لا يلجأ إلى قتل منافسيه . وعلى خلاف خروشوف لا يتركهم فى المناصب التى يمكن منها أن يهددوا سلطته . (كان بريجنيف مثلا يقف إلى جانب خروشوف أثناء الحوار غير الرسمى الذى دار بيننا فى ١٩٥٩) . وبدلا من ذلك فإن جورباتشوف يخرجهم من المواقع الحساسة ، ويضع مكانهم رجالا من مؤيديه . وخلال عامين اثنين أتم تغيير جميع أعضاء سكرتارية الحزب ، فيما عدا واحدا . والسكرتارية هى الجهاز الأساسى الذى يدير شؤون الحزب . ومن بين الأعضاء الثلاثة عشر فى المكتب السياسى البالغ القوة ، والذى يدير

شؤون الدولة من يوم إلى آخر ، لم يعد هناك غير ثلاثة من عهد بريجنيف . كما أنه قام أيضا بتغيير ثلثي سكرتيرى الحزب فى الأقاليم ، وأكثر من ٦٠ فى المائة من الوزراء . وكان طرده القاسى لبوريس يلتسين ، الذى كان من أكبر مؤيدى الاضلاح ، إشارة للجميع - أصدقاء وأعداء - بأنه لن يسمح لأحد بأن يتحدى سلطته . إن مركز جورباتشوف ثابت ومستقر ، وسيبقى الحال كذلك ما دام يلعب بأوراقه بمثل هذه المهارة الفائقة .

ولكن حتى إذا بقى جورباتشوف فى السلطة فإن إصلاحاته الاقتصادية تواجه ثلاث صعوبات أساسية : أولاها أيديولوجيته الشيوعية ، فهو شيوعى قوى العقيدة . والشيوعية إيمانه ، وإشارته من حين إلى آخر إلى الله فى أحاديثه الخاصة لا تجعل منه مسيحيا فيما بينه وبين نفسه . فالشيوعى لا يستطيع أن يصبح مسيحيا إلا إذا كف عن أن يكون شيوعيا . وهناك بين الشيوعية والمسيحية خلافات لا سبيل إلى التغاضى عنها . وقد قيل إنه براجماتى ، وإنه تحدث عن ضرورة إيجاد حوافز لتوجيه قرارات العمال والمديرين . لكن ذلك يتعارض مع إحدى القواعد الأساسية للاقتصاد الستالينى القائم على إصدار الأوامر . إن نظامنا الاقتصادى يعمل بنجاح لأن السوق توجه جميع التصرفات الاقتصادية تقريبا . وإذا صدرت تشريعات تقنن إصلاحات جورباتشوف ، فسيصبح هناك سبب أساسى للتوتر داخل النظام . إذ كيف سيحدد جورباتشوف القرارات التى يجب أن تتخذها السوق ، والقرارات التى تتخذها الدولة ؟ وسيكون من الصعب عليه أن يتخلى عن متعقدات آمن بها طوال حياته ، بشأن تفوق سيطرة الدولة على ما يعتقد أنه الاستغلال القاسى للجماهير من جانب الرأسماليين الأنانيين . وعندما تظهر المشاكل ، يكون هناك حافز قوى لأن تتدخل الدولة السوفييتية وأن تعطى الأوامر لحلها .

والعقبة الثانية هى البيروقراطية السوفييتية المتحجرة . فجورباتشوف مضطر إلى تنفيذ إصلاحاته عن طريق الملايين من الموظفين والمديرين الأدنى مرتبة . وليس من الميسور تعليم البيروقراطيين القدامى الأساليب الجديدة . فهم ببساطة لا يعرفون كيف يتصرفون كرجال أعمال . لقد اعتادوا على تلقى الأوامر لا على المبادرة بأفكار جديدة . وهم كغيرهم من البيروقراطيين فى كل مكان يعرفون أن أفضل السبل للحصول على الترقية هو اللعب فى السليم وعدم الإقدام على أى مخاطرة . وليست لديهم أدنى فكرة عن كيفية الحكم على المخاطر الاقتصادية التى تستحق المغامرة . وسوف يتطلب الأمر ثورة ثقافية كاملة ، ثورة تصبح فيها المبادرة الفردية أهم من الانضباط الحزبى ، ويتم فيها التغلب على العادات التى اكتسبت خلال سبعين عاما من التخطيط الستالينى المركزى .

وتتعلق المشكلة الثالثة بالشعب الروسى . فالروس على خلاف شعوب أوروبا

الشرقية ، وعلى خلاف كثير من الصينيين ، لم يعرفوا أبدا شيئا غير المؤسسات التى تسيطر عليها الدولة ، سواء فى ظل القياصرة القدامى فى القرن التاسع عشر ، أو القياصرة الجدد فى القرن العشرين . والصينيون عموما ، كما يتبين من نجاحهم فى أى بلد هاجروا إليه ، رجال أعمال بطبيعتهم . ومعظم الروس ليسوا كذلك . ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن الناس يستجيبون دائما للفرص التى تتاح لهم ، وذلك غير صحيح . فهناك الكثيرون حتى فى هذا البلد اعتادوا على الأمن الذى توفره لهم دولة الرفاهية ، ويعتبرون هذا الأمن أهم من أى شيء آخر .

ومن المفارقات أنه بينما هاجم ماركس الدين بوصفه أفيون الشعب ، فإن الدين العلمانى للماركسية اللينينية ثبت أنه أكثر تخديرا . فعندما يعتاد الناس على نظام يوفر لهم الأمن التام ، ويجعل من الحذر بديلا للمخاطرة ، وسبيلا إلى الترقى ، يكون من الصعب تغييرهم . فالتغيير فى رأيهم يمثل عدم استقرار ، ويشكل خطرا عليهم . وحتى أولئك الذين لا يستفيدون من النظام إلا قليلا يخشون أن يضيع منهم ذلك القليل .

وجورباتشوف على بينة من هذه المشاكل . وهو على ايمان عميق بأيديولوجيته ، ولكنه يعرف أن اقتصاده لا يسير سيرا حسنا . وهو يرغب فى اصلاح النظام ، لكنه لا يستطيع ذلك إلا بمشاركة الناس الذين يتألف النظام منهم . وهو لا يستطيع أن يتحرك إلا من خلال بيروقراطييه ، لكن بيروقراطييه ومديريه ليسوا معتادين على اتخاذ قرارات بدون توجيه من أعلى . وعليه أيضا أن يضمن تعاون الناس الذين لابد لهم من تغيير عادات ألفوها طوال حياتهم ، ويجب أن ينتبهوا إلى الفرص المتاحة بكل ما تنطوى عليه من مخاطر ، بدلا من الركون إلى الراحة والأمن فى مجتمع يقوم على التخطيط الكامل . وهذه المهمة من الصعوبة بمكان ، وهى أشبه بتحويل ذكور النحل إلى شغالات منتجة .

وليس هناك حتى الآن ما يدعو إلى الاعتقاد بأن إصلاحات جورباتشوف ستجعل العالم مكانا أفضل أو أكثر أمنا . فهو قبل كل شيء لم يتخل عن فظائع الماضى السوفييتى . وكان خروشوف قد قال فى خطابه السرى فى عام ١٩٥٦ إن « ستالين رجل متقلب ومستبد وصل هوسه بالاضطهاد إلى حدود لا تصدق » وإن ستالين شخصيا أمر بالاعدام الجماعى لمعارضيه ، والترحيل الجماعى لأقوام بكاملهم من مواطنهم الأصلية فى الاتحاد السوفييتى . أما جورباتشوف فقد أيد السياسة الوحشية التى اتبعت فى إنشاء المزارع الجماعية ، وأشاد بـ « الارادة السياسية الهائلة ، والعزم والاصرار ، والقدرة على التنظيم والانضباط التى أبداها الشعب خلال سنوات الحرب بقيادة جوزيف ستالين » ، ولم ينتقد غير « تجاوزات » السنوات الستالينية . وهكذا فإن جورباتشوف يكتفى إزاء رجل قتل عشرات الملايين من المواطنين السوفييت بالتربيت على كتفه وضربه بخفة على يده .

وفوق ذلك ، فإن الاصلاح الداخلى فى الاتحاد السوفييتى لا يؤدى بصورة آلية إلى ضبط النفس فى الخارج . ولا يجوز أن نبالغ فى التفاؤل ، ونتوقع أن تؤدى هذه الاصلاحات إلى اتباع سياسة خارجية سوفييتية ألين عريكة . ففى روسيا القيصرية كما فى روسيا الشيوعية ، يجمع المصلحون تقليديا بين السياسات الداخلية الجديدة والسياسة الخارجية المتشددة ، وبطرس الأكبر خير مثال على ذلك . ومن الأمثلة أيضا نيكيتا خروشوف . فهو قد حاول إصلاح الاقتصاد ولكنه أيضا نصب الصواريخ فى كوبا ، وأقام سور برلين ، وأمر الدبابات السوفييتية بإطلاق النار على المجريين المقاتلين من أجل الحرية فى شوارع بودابست ، قبل أن تنقضى تسعة أشهر على إلقاء خطابه السرى الشهير الذى أدان فيه جرائم ستالين .

ولا يستطيع جورباتشوف أن يتحمل الظهور بمظهر الضعيف ، بل يجب أن يعطى الانطباع بأنه زعيم قوى وناجح وقادر . وإذا تراجع فى الخارج فلن يلبث أن يفقد التأييد داخل الصفوة الحاكمة السوفييتية ، وسوف يمزقه أعداؤه إربا داخل الحزب الشيوعى . وهو قد يلزم الحذر فى اتخاذ مبادرات جديدة فى أنحاء العالم ، ولكنه سيبدى كل العناد فى القتال للمحافظة على ما ورثه من أسلافه . فهو يريد أن يعزز مكاسب السبعينات ، قبل أن يسعى إلى تحقيق مكاسب جديدة فى التسعينات .

ومن الخطأ قبول الفكرة القائلة بأن جورباتشوف من « المعتدلين » فى السياسة الخارجية ، وأنه محاط بمنافسين من المتشددين . وقد يكون لجورباتشوف أعداء داخليون ، ولكن القيادة بكاملها تشكل جبهة موحدة فى مواجهة العالم الخارجى . وإعطاء الانطباع بقيام معركة بين « الصقور » و « الحمائم » داخل الكرملين مناورة سوفييتية مألوفة . وقد وقع بعض مستشارى روزفلت فى خطأ الاقتناع بأن ستالين كان يصد هجمات المتشددين . وعندما التقيت أنا وهنرى كيسنجر مع بريجنيف ، حرص على أن يغادر قاعة الاجتماع بشكل مسرحى للتشاور مع « صقوره » على أمل أن يؤدى ذلك فيما بعد إلى تقديم مزيد من التنازلات من جانبنا لمساعدته فى مواجهة معارضته الداخلية . ولا يجوز أن يخدعنا هذا التكتيك المستهلك . فمنافسو جورباتشوف لا يعارضونه لأنه من المعتدلين ، بل لأنهم يريدون أن ينتزعوا منه السلطة .

وأخيرا ، فليس هناك ما يدل على أن الاتحاد السوفييتى فى ظل جورباتشوف تخلى عن سياساته العدوانية . فليس هناك مكان فى العالم يفعل فيه جورباتشوف أقل مما فعله أسلافه لتحقيق المطامع العالمية للسوفييت . وإذا كانت المصادر السوفييتية قد نشرت أقاويل عن أن العقيدة الاستراتيجية السوفييتية قد تحولت إلى موقف دفاعى خالص ، وأن

جورباتشوف أعلن نهجا عسكريا جديدا ، يقوم على « الكفاية الاستراتيجية » لا على السعى إلى التفوق ، فإنه لم يخفض ميزانية الدفاع السوفييتية ولم يقلل من انتشار الأسلحة والقوات السوفييتية . وقد أيد مبدأ بريجنيف التى تبرر التدخل السوفييتى لقمع التحركات الشعبية فى البلدان الشيوعية فى أوروبا الشرقية والعالم الثالث . وهو قد زاد من المعونة العسكرية والوجود العسكرى السوفييتى ، فى نيكاراجوا وأفغانستان وأنجولا والخليج الفارسى .

وفى ظل جورباتشوف اتخذت الرطانة السوفييتية ضد الولايات المتحدة لهجة متشددة . وهى تصور حديث الرئيس ريجان عن « إمبراطورية الشر » كما لو كان درسا من دروس مدارس الأحد . ووجهت الصحف السوفييتية ، التى تشرف عليها حكومة جورباتشوف الاتهام للولايات المتحدة بأنها ضالعة فى اغتيال أنديرا غاندى ، وأولوف بالم . وهى تزعم أنه بينما يقدم الاتحاد السوفييتى المعونة للأفارقة ، تقدم لهم الولايات المتحدة مرض الايدز . وقد كتب ديمترى سايمز يقول : « إن النمر السوفييتى غير شكل البقع الموجودة على جلده ، ولكنه ما زال نمرا » .

ولا يجوز لنا أن نستمع إلى نصيحة من يسمون أنفسهم خبراء بالشؤون السوفييتية ، والذين لا يرون شيئا غير مؤشرات على اتجاه السياسة الخارجية السوفييتية إلى التروى والحكمة . فعندما يذكر جورباتشوف أن : « رياحا للتغيير هبت على البلاد » فى أيام خروشوف ، فإنهم يستخلصون أن جورباتشوف يعتزم إنهاء مرحلة الشتاء ، وتعزيز الربيع فى موسكو . ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الهدف من إصلاحات جورباتشوف ليس التحول إلى المزيد من الحرية فى الداخل أو إلى سياسة أقل تهديدا فى الخارج ، بل أن يصبح النظام الشيوعى أكثر قدرة على الانتاج والحركة . وإذا نجحت إصلاحات جورباتشوف وبقيت سياسته الخارجية على حالها ، فسيتاح له المزيد من الموارد التى يستطيع بها أن يدعم الإمبراطورية السوفييتية ، ويوسع نطاقها .

ولا يجوز لنا فى أى حال أن نسمح بأن تتأثر سياستنا الخارجية بالتغييرات فى السياسة الداخلية السوفييتية . وإنها لتكون حماقة شديدة أن نأخذ بنصيحة من يعتقدون أننا يجب أن نقدم تنازلات فى مفاوضات الحد من الأسلحة من أجل « مساعدة » جورباتشوف على النجاح فى الداخل . فإصلاحاته ستنجح أو تفشل لاعتبارات خاصة بها ، ولن يكون لما نفعله تأثير على السياسات الداخلية فى الكرملين . وإذا نحن قدمنا تنازلات فى كل مرة تنشر فيها الصحف السوفييتية موضوعات عن مشاكل فى الاتحاد السوفييتى ، فسوف تجمع موسكو مكاسب استراتيجية بينما نجمع نحن قصاصات من الصحف .

وعلينا فى الوقت ذاته أن نبقى متفتحى الذهن لاحتمال حدوث إصلاح واسع المدى فى النظام السوفييتى . فهناك احتمال ـ وإن كان غير مؤكد ـ أن تكتسب إصلاحات جورباتشوف

حيوية وتشق طريقها للأمام ، وتؤدى الى تغيير حقيقى فى النظام . إلا أننا يجب أن نتذكر أن الاصلاح الاقتصادى لا يؤدى بالضرورة الى إصلاح سياسى . وكما ذكر تشارلس كراوتهامر : « إن الحرية الاقتصادية يمكن أن تولد رغبة فى الحرية السياسية ، لكن الديكتاتوريين فى العصر الحديث يملكون جهاز القمع اللازم لمواجهة الرغبات . ويمكن أن يكون هناك تعايش بين درجة من الحرية الاقتصادية ودرجة استثنائية من القمع السياسى » .

وفى المدى الطويل ، وإلى أن يحقق الاتحاد السوفييتى تغييرات داخلية ، لانستطيع أن نتوقع حدوث تغييرات خارجية أساسية . وذلك يتطلب منا أن نستخدم مقياسا متشددا فى تحديد مغزى الاصلاحات السوفييتية . فهل هى تعمل على لا مركزية السلطة السياسية بالاضافة الى السلطة الاقتصادية ؟ وهل هى تتيح مزيدا من الاستقلال الذاتى للشعوب غير الروسية فى الاتحاد السوفييتى ؟ وهل هى تحمى حرية الفكر والاعتقاد ؟ وهل هى تحرر بلدان أوربا الشرقية من الدوران فى الفلك السوفييتى ؟ إذا لم يكن للاصلاحات أثر فى هذه المجالات فهى لن تؤثر على السياسة الخارجية السوفييتية ، ولن يكون لها مغزى كبير بالنسبة للغرب .

إن رياحا جديدة تهب فى الاتحاد السوفييتى ، ونحن لا نعرف حتى الآن قوتها أو اتجاهها . ولكن حتى إذا هبت نسمة خفيفة من الحرية ، فإنها يمكن أن تقلل من الحرارة الخانقة للاستبداد السوفييتى . ويكون علينا عندئذ أن نرحب بالتغيير مع التنبه لما وراءه من أغراض .

إن سعينا الى السلام الحقيقى يجب أن يبدأ بالتسليم بحقيقة أساسية ، وهى أن ثمة خلافات عميقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

الحقيقة الصارخة هى أن الأيديولوجية والسياسة الخارجية فى البلدين متعارضتان على خط مستقيم . والصراع بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة صراع بين دولة تعلن بصراحة ووضوح أنها دولة عدوانية ، وأخرى تعلن بصراحة ووضوح أنها قوة دفاعية ، بين حضارة شمولية وحضارة حرة ، بين دولة تخيفها فكرة الحرية ، ودولة تقوم على أساس هذه الفكرة .

وتطلعاتنا تتعارض تعارضا تاما . أمريكا تريد السلام والاتحاد السوفييتى يريد العالم . سياستنا الخارجية تحترم حرية البلدان الأخرى ، أما سياستهم فتحاول أن تقضى على حرية تلك البلدان . نحن نسعى الى السلام كهدف فى حد ذاته ، وهم لا يسعون الى السلام إلا إذا خدم أغراضهم . والسوفييت يسعون الى تلك الأهداف بلا هوادة ، وبكل وسيلة فيما عدا الحرب الشاملة . ويرى السوفييت أن السلام هو استمرار للحرب بوسائل أخرى .

هناك من يعتقدون أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى متساويان من الناحية

الأدبية ، وأنهما يشكلان خطرا متساويا على السلم والحرية . لكن الولايات المتحدة لا تهدد السلام ولا الحرية ، بينما يستهدف الاتحاد السوفييتى كل منهما . وبينما نحتاج نحن الى القوة لردع السوفييت عن مهاجمة الغرب أو إرهابه ، فإن موسكو تعرف جيدا أنها ليست بحاجة الى ردعنا . وينبغى ألا ننسى تحذير تشرشل الذى أدلى به أمام البرلمان فى سنة ١٩٤٥ ، عندما قال : « ليس هناك تكافؤ بين الصواب والخطأ ، إلا فيما يتعلق باستخدام القوة » .

وقد كان أحد الأهداف الأساسية لجورباتشوف ، على نحو ما ذكر آبى روزنتال ، الإيهام بالتكافؤ الأدبى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى نظر العالم . ولكن « بدون دفع الثمن المتمثل فى تغيير العناصر الأساسية للنظام الشيوعى الذى تقوم عليه ديكتاتورية الحزب الشيوعى » . وهو قد قطع شوطا كبيرا فى تحقيق هذا الهدف . فقد أصبح نجما مشهورا فى كل أنحاء أوربا ، وتبين فى استطلاعات الرأى فى بريطانيا وألمانيا الغربية أنه يلقى قبولا أكبر مما يلقاه الرئيس ريجان . وأصبحت الحكمة السائدة فى حفلات كوكتيل المجتمع الراقى فى نيويورك وواشنطن هى القول بأن الروس هم فى آخر المطاف أناس مثلنا . ولكن ما ينساه أفراد هذا المجتمع هو أن « الناس أمثالنا » ليست لهم جيوش تحتل ثمانى دول تابعة ، ولا يفتحون معسكرات اعتقال تضم عشرات الألوف من السجناء السياسيين .

وأثناء زيارة جورباتشوف لواشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ ، كان رده المعتاد عندما يوجه إليه سؤال عن القيود التى يفرضها السوفييت على حق الهجرة الى الخارج ، هو أن يسأل لماذا تضع الولايات المتحدة مكاتب للهجرة على امتداد الحدود مع المكسيك . وينبغى أن يكون ردنا على ذلك أن نقول : « لا شك أننا نحتاج الى وضع حدود للهجرة الى بلادنا ، لأن هناك الكثيرين يريدون أن يأتوا إليها ، ومن بينهم آلاف من وراء الستار الحديدى ، ولكن كم عدد من يتقدمون بطلبات ليعيشوا فى الاتحاد السوفييتى ؟ وفوق ذلك فكل من يريد أن يغادر الولايات المتحدة يستطيع أن يفعل ذلك فى أى وقت ، وقليلون جدا من يفعلون ذلك . وكم عدد الأشخاص الذين تسمحون لهم بمغادرة الاتحاد السوفييتى ؟ وكم عدد من سيغادرونه اذا أتيح لهم ذلك ؟ » .

ونحن فى كل مرة لا نرد فيها على الاتهامات السخيفة من جانب الاتحاد السوفييتى بشأن سياساتنا المتعلقة بحقوق الانسان ، نشجع الفكرة القائلة بأن نظامنا ليس أفضل من نظامهم . فالديمقراطية والديكتاتورية ليستا متساويتين . وإصلاحات جورباتشوف لم تمس سلطة الشرطة داخل الدولة . وأيا كان التحسن الذى ستحققه سياسة جلاسنوست ، فإنه لن يحقق الحرية . ومادامت الحرية غائبة عن الامبراطورية السوفييتية ، لن يكون هناك تكافؤ

معنوى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . واذا نحن تظاهرنا بأنه ليست ثمة هوة أخلاقية تفصل بين الدولتين العظميين ، فإننا نضعف قيمنا ذاتها وقدرتنا على مقاومة النزعة التوسعية السوفييتية .

وأكبر ضرر ينزل بقضية السلام الحقيقى هو نشر الأكذوبة القائلة بأن المشكلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لا تزيد على أن تكون سوء تفاهم كبير ، وأننا إذا جلسنا معا وعرف بعضنا بعضا ، فإن خلافاتنا سوف تتبخر . والواقع أن العكس هو الصحيح . فليست المشكلة أننا لا يفهم أحدنا الآخر بل أننا يفهم أحدنا الآخر . وإن الخلافات بيننا لا سبيل الى التغلب عليها . ويجب أن نسلم بأن أقصى ما نطمع فى الوصول إليه عن طريق التفاوض هو منع تلك الخلافات من التصاعد بحيث تتحول الى نزاع مسلح .

إن السياسة الخارجية السوفييتية هى مزيج خطر من التوسعية الروسية التقليدية ، والاندفاع الثورى للشيوعية الأيديولوجية . فهى إمبريالية مضاعفة . وحتى بدون الشيوعية فإن روسيا تبقى رغم ذلك قوة توسعية . غير أن الشيوعية تضيف حافزا الى السعى وراء السيادة العالمية . وفى رأى السوفييت فإن التوسعية هى الحالة الطبيعية للأشياء . وقد قال خروشوف للرئيس كيندى فى فيينا فى عام ١٩٦١ : « إن العملية الثورية المتصلة فى شتى البلدان هى الحالة الطبيعية للأشياء ، وكل من يحاول أن يوقف هذه العملية لا يسعى الى تغيير الحالة الطبيعية للأشياء فحسب بل إنه يكون معتديا » .

وعلى من يريد أن يفهم نوايا قادة الكرملين أن يذهب الى أفغانستان . ففى سنة ١٩٧٩ ، عندما قامت القوات السوفييتية بغزو البلد ومنع الشعب الأفغانى من الاطاحة بحكومة شيوعية يكرهها الجميع ، كنت أقوم بتأليف كتابى « الحرب الحقيقية » وأوردت الغزو الذى قامت به موسكو على أنه أحدث خطوة فى استراتيجية طويلة الأمد للسيطرة على الموارد البترولية فى الخليج الفارسى . وكانت موسكو تعرف أن هذا الغزو سيحملها تكلفة سياسية وعسكرية ضخمة ، ولكنها اتخذت قرارها بالتدخل بأعصاب باردة ، كما يقوم لاعب الشطرنج المتمرس بخطوة جريئة محسوبة يتعرض فيها لبعض الخسائر حتى يحقق كسبا أساسيا .

وطوال ثمانى سنوات كان الاتحاد السوفييتى يخوض حربا من أشد الحروب ضراوة ضد شعب أعزل . ولم تكن هناك فظائع تورعت عنها قوات موسكو . وقد دخلت القوات السوفييتية يوما الى إحدى القرى ، وقيدت أيدى وأقدام المدنيين ، وربطت أجسامهم معا كأعواد الحطب ، ثم أحرقتهم أحياء . ولم يكن ذلك حادثا عابرا أو نتيجة لحماسة مفرطة من جانب بعض الجنود ، بل كان جزءا من سياسة منهجية لإرهاب السكان وإخلاء الريف من أهله ، حتى تحرم المقاومة الأفغانية من القاعدة التى تستند إليها . ومن بين سكان

أفغانستان الذين بلغ تعدادهم قبل الحرب ١٥ مليونا ، هرب خمسة ملايين الى باكستان وإيران ، وتعرض مليون شخص للقتل . والمقارنة بين إبادة الأجناس التى تمارسها موسكو ضد الشعب الأفغانى ، وإبادة الأجناس التى مارسها هتلر ضد اليهود ، ليست عبارة طنانة من عبارات الحرب الباردة ، بل حقيقة باردة صماء .

وفى عام ١٩٨٥ أتيح لى أن اتجول فى مناطق باكستان المتاخمة لحدود أفغانستان ، ورأيت البؤس الذى يعيش فيه الملايين من الأفغانيين الأباة . والفصل الأخير فى قصة أفغانستان لم يكتب بعد ، لأن المقاومة الأفغانية لن تموت قريبا . لكن الدرس الرئيسى المستخلص حتى الآن من الحرب السوفييتية الأفغانية هو أن زعماء الكرملين مستعدون لإحداث معاناة بشرية هائلة فى سبيل تحقيق مكاسب استراتيجية . ويجب ألا ينسى بقية العالم هذا الدرس . وحتى إذا سحب الاتحاد السوفييتى قواته من أفغانستان خلال السنوات القادمة ، يجب ألا ننسى ما فعله زعماء الكرملين بالشعب الأفغانى خلال السنوات الثمانى الماضية .

وفى حين ينبغى أن يكون لدينا فهم واضح للسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى ، يجب دائما أن نحرص على التمييز بين زعماء الكرملين من ناحية وشعوب الاتحاد السوفييتى من ناحية أخرى . فهؤلاء الأخيرون هم ضحايا لاستبداد الكرملين ، شأن تلك البلدان التى غزتها موسكو . ففلاح أوكرانيا يتقاسم نفس المصير مع عامل أحواض السفن فى بولندا .

وفى حين تتسم حكومة الاتحاد السوفييتى بالعدوان ، ولا تتورع عن ارتكاب أكبر الفظائع ، ينبغى لمن يريد أن يفهم شعوب الاتحاد السوفييتى أن يتجول فى أنحاء بلادهم ، وأن يلتقى بهم ويتحدث معهم .

وقد أتيح لى أن أذهب الى الاتحاد السوفييتى فى ست مناسبات : مرة عندما كنت نائبا للرئيس ، ومرتين عندما كنت رئيسا ، وثلاث مرات كمواطن عادى . وقد تبادلت الأحاديث مع المشترين فى أسواق موسكو وسمرقند وآلما ـ آتا ، ومع عمال المناجم فى سفردلوفسك ، ومع عمال المصانع فى نوفوسيبيرسك . وقد استلفتت نظرى دائما قوة هذا الشعب وحيويته ، وإيمانه بوطنه ، ورغبته العميقة فى السلام . ووجدت أيضا أنه على الرغم من الدعاية الحكومية ، فإن لدى المواطن العادى احتراما صادقا بل وإعجابا بالولايات المتحدة ، ولا أستطيع أن أتصور أن من يؤيدون حرب الكرملين فى أفغانستان يزيدون على نسبة ضئيلة .

وشعوب الاتحاد السوفييتى شعوب عظيمة . ومن شواهد عظمتها أنها رغم المعاناة التى نزلت بها نتيجة للثورة ، ولحربين عالميتين ، وللقمع الشديد ،فقد برز الاتحاد السوفييتى

كدولة عظمى . ولو نزل ذلك كله بشعوب أخرى لانهارت تحت وطأته . ولكن شعوب الاتحاد السوفييتى بقيت على قيد الحياة ، ودفعت بلدها الى الأمام .

وفى عام ١٩٨٦ ، قال لى جورباتشوف إنه مادام هناك كل هذه المسائل المشتركة بين الشعبين الأمريكى والروسى - أن كلا منهما دولة عظمى ، وأن النظرة السائدة فى كل منهما نظرة عالمية ، وليست محلية ، والاهتمامات متماثلة فى مجالات الرياضة والترويح عن النفس - يجب أن تكون الأمتان قادرتين على التغلب على ما بينهما من عداء وشكوك متبادلة . وإنى على ثقة من أنه مقتنع بذلك . ولكن إذا كانت نقاط الاتفاق التى أشار اليها صحيحة ، فإن النتيجة التى خلص إليها خاطئة .

فالشعب الأمريكى وشعوب الاتحاد السوفييتى يمكن أن تقوم بينها صداقة ، ولكن لا تستطيع حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أن تصبحا صديقتين فى أى وقت بسبب الخلافات التى لا سبيل الى حلها . إلا أننا ينبغى أن نتذكر دائما أن خلافاتنا هى مع الكرملين ، وليست مع الشعوب التى يحكمها الكرملين . ويصدق ذلك على الشعب الروسى ، ولكنه يصدق على الأخص على الشعوب غير الروسية ، التى ترى حكم موسكو حكما استعماريا . وقد أدت الحملة الوحشية التى قادها ستالين لإنشاء المزارع الجماعية فى أوكرانيا الى قتل أكثر من ثمانية ملايين . وأدت هجرة الروس الى كازاخستان فى آسيا الوسطى الى أن أصبح الكازاخ أقلية فى وطنهم . ولدى أبناء بيللوروسيا وجورجيا وطاجيكستان وتركمانيا والعشرات من الأمم الأخرى غير الروسية تراث مماثل . والوصف الذى أطلقه لينين على روسيا من أنها « سجن الشعوب » مازال صحيحا اليوم ، كما كان صحيحا فى أيام القياصرة . والسكان الذين يتزايدون بسرعة من القوميات غير الروسية - مما سيجعل الشعب الروسى فى نهاية الأمر أقلية يتضاءل عددها فى الاتحاد السوفييتى - هم قنبلة زمنية تدور داخل أسوار الكرملين .

ويجب أن تراعى سياساتنا دائما هذا التمييز بين الحكومة المركزية فى الاتحاد السوفييتى وشعوبها المتباينة المختلفة . ولا يجوز أن نسمح لخلافاتنا مع الحكومة السوفييتية بأن تحول دون أن نعرب عن صداقتنا للشعب السوفييتى . فيجب أن نسعى لزيادة الاتصالات بين الغرب وشعوب الاتحاد السوفييتى ، وأن يتم ذلك بأساليب لا تساعد على تحقيق المطامع السوفييتية العدوانية . ولكن الاتصال مع الشعوب الحرة فى الغرب لابد فى المدى الطويل أن يفرض ضغوطا داخلية على الحكومة السوفييتية لتمنح شعوبها مزيدا من السيطرة على حياتها ذاتها .

إن خلافاتنا السياسية مع الاتحاد السوفييتى خلافات حقيقية وليست ناتجة عن سوء فهم ، أو عن خيالات مريضة . وعلى كل من يشك فى ذلك أن يسأل شعب الأفغان أو غيره من

الشعوب ، الذين ضمت بلادهم بالقوة الى الامبراطورية السوفييتية . ولن تؤدى جمعيات الصداقة السوفييتية الأمريكية ، ولا أنخاب الفودكا فى اجتماعات القمة إلى إرساء سلام حقيقى . فالسلام الحقيقى بين حكومتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لا يمكن أن يقوم على الصداقة المتبادلة ، لأن قيم وأهداف الدولتين العظميين تتعارض تعارضا تاما ، وإنما يمكن أن يقوم على أساس الاحترام المتبادل لقوة كل منهما ومصالحها المشروعة .

وإذا كانت خلافاتنا عميقة ، ولا سبيل إلى تجاوزها ، فإن لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى مصلحة مشتركة غلابة : هى تجنب نشوب حرب نووية بسبب خلافاتنا . وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى غير قادرين على أن يكونا أصدقاء ، فإنهما لا يستطيعان أن يكونا أعداء . فخلافاتنا المتأصلة تمنعنا من إقامة السلام ، والأسلحة النووية تمنعنا من تسوية خلافاتنا بالحرب . وهذه المصلحة المشتركة فى البقاء على قيد الحياة تجعل السلام الواقعى ممكنا بالرغم من الخلافات السياسية ، التى تجعل النزاع المستمر حتميا .

ولا يجوز أن نسعى الى تحقيق المستحيل - وهو السلام الكامل - على حساب الممكن ، وهو السلام الواقعى . فلن تقبل الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتى بالتخلى عن قيمهما ، أو تعريض مصالحهما للخطر . ولكننا اذا أردنا أن نعيش مع خلافاتنا بدلا من أن نموت بسببها ، يتعين أن نجد وسيلة لتسويتها بغير الحرب . يجب أن نسعى إلى وضع قواعد سلمية للاشتباك ، لأن نزاعنا سوف يستمر حتى سنة ١٩٩٩ ، ثم يدخل بعدها الى القرن المقبل . وذلك أمر لا يرتاح إليه من ينظمون المسيرات فى الشوارع فى بلدان الغرب مطالبين بالسلام الكامل والإخاء الفورى . ذلك لن يرضيهم ، ولكنه على الأقل سيقيهم أحياء سالمين ، وأحرارا فى أن ينظموا المزيد من المسيرات .

وخلال السنوات الاحدى عشرة الباقية على عام ١٩٩٩ ، يجب أن نتبع سياسات خارجية ودفاعية ، ترمى الى تحقيق المطالب الثلاثة اللازمة للسلام الحقيقى .

الأول : أننا يجب أن نتجنب الحرب النووية . فلدى كل من الدولتين العظميين الآن أكثر من عشرة آلاف رأس نووى بين أسلحتها الاستراتيجية ، وآلاف أخرى بين أسلحتها النووية المتوسطة المدى والتكتيكية . ومن شأن حرب على المستوى النووى أن تؤدى الى تدمير الحضارة .

لقد أدى الاشعاع الناتج عن كارثة المفاعل النووى فى تشيرنوبل الى تلوث الأغذية على بعد آلاف الأميال . ووفقا لحسابات الخبراء الغربيين ، اعتمادا على التقديرات السوفييتية الرسمية لحجم الاشعاع المتسرب ، فإن أكثر من ٤٥ ألف شخص آخرين سيموتون بالسرطان فى الاتحاد السوفييتى . ومع ذلك فإن تفجير رأس نووى واحد سيطلق

من الغبار الذرى ما يبلغ مئات أضعاف ما نتج عن حادثة تشرنوبيل . وبالإضافة إلى قتل مئات الملايين من الناس على الفور ، فإن الحرب النووية الكاملة لن تؤدى الى تسميم الكرة الأرضية فحسب بل ستؤدى أيضا الى انتشار السرطان بشكل وبائى ، إلى حد يصبح معه الموت الأسود الذى انتشر فى القرن السادس عشر أمرا هينا .

والثانى : أننا يجب أن نتجنب الهزيمة بغير حرب . وليس هناك فى الكرملين من يقلل من خطورة نشوب حرب نووية ، لكن الزعماء السوفييت أيضا لا يؤمنون بأن اختراع الأسلحة النووية جعل استخدام القوة العسكرية أمرا مستبعدا . وكل ما فعلته الأسلحة النووية بالنسبة للكرملين هو تغيير الوسائل التى يسعى بها لتحقيق أهدافه التقليدية .

وصفحات التاريخ حافلة بأطلال البلدان التى لم تلق بالا الى اختلال توازن القوى . فالخسائر التى تقع فى الأطراف ، حيث تبدو مصالح البلد محدودة وهامشية ، تبدو غير مستحقة للرد عليها أو غير جديرة بمواجهة مع العدو . ولكن الخسائر الصغيرة يمكن أن يضاف بعضها الى بعض . والدول التوسعية تستفيد بالمواقع الجيوبوليتكية المفككة . وإذا مضى عدوانها بغير رادع ، يصبح الصدام أمرا لا معدى عنه . وعندما يقع الصدام ، فإنه يقع عادة فى أسوأ الظروف الممكنة بالنسبة لمن يلتزمون بالموقف الدفاعى . وقد كان أكبر نزاع عرفه التاريخ ، الحرب العالمية الثانية ، حربا بلا ضرورة . ولو أن بريطانيا وفرنسا منعتا إعادة تسليح هتلر لأراضى الراين فى عام ١٩٣٦ ، عندما كانت ألمانيا النازية لا تزال ضعيفة ، فالأرجح أنهما ما كانا سيواجهان فى أى وقت الحاجة الى اتخاذ قرار بالسير الى الحرب فى عام ١٩٣٩ ، عندما كان هتلر يسيطر على أكبر قوات مسلحة عرفها العالم .

ويجب أن تعترف الولايات المتحدة بأنها لا يمكن أن تبقى غير مبالية بالمنازعات التى تقع فى الأركان البعيدة من العالم . وقد أدت خسارة أمريكا فى فيتنام فى عام ١٩٧٥ إلى استيلاء الاتحاد السوفييتى على قواعد بحرية فى خليج كام ران وفى دانانج ، تستطيع منهما قواته البحرية اليوم أن تهدد خطوط البترول الحيوية لليابان إلى الخليج الفارسى . وتعزيز السلطة الشيوعية للساندينستا فى نيكاراجوا ، يمكن أن يلزم الولايات المتحدة بتخصيص قوات للدفاع عن بقية أمريكا الوسطى ، وبذلك تقل قدرة الولايات المتحدة على التحرك فى حالة وقوع أزمات فى أوربا أو كوريا أو الشرق الأوسط . ولا يمكننا أن نجلس مكتوفى الأيدى بينما ينتزع الاتحاد السوفييتى سلسلة من الانتصارات الصغيرة . وإذا فعلنا ذلك ، فسوف نستيقظ فى أحد الأيام لنجد أن توازن القوى العالمى قد مال لغير صالحنا بدرجة تنذر بالخطر .

وليس معنى ذلك أن تكون الولايات المتحدة فارس التدخلات العسكرية ، أو أن تلتزم بالدفاع عن كل بوصة مربعة فى العالم بأسره . وقد حذر فريدريك الأكبر من ذلك بقوله :

« إن من يحاول أن يدافع فى كل مكان لن يدافع عن أى شىء » . ولكنه يعنى أن الولايات المتحدة يجب أن توجه نفس القدر من الاهتمام لتجنب الحرب النووية ، ولمنع الهزيمة بغير حرب . ومادامت الدولتان العظميان تعرفان مخاطر الحرب النووية ، تصبح الهزيمة بغير حرب هى الخطر الأكبر .

الثالث : أننا يجب أن نخوض بنشاط المنافسة السلمية مع الاتحاد السوفييتى . ليس فقط على الجانب الذى يخصنا من الستار الحديدى ، بل أيضا على الجانب الذى يخصهم . فسواء شئنا أم أبينا فإننا ننافس الاتحاد السوفييتى . وإذا نحن لم نخض المنافسة مع موسكو بنشاط ، فإن الكرملين لن يتوانى عن جنى المكاسب منفردا . وعلى نحو ما قاله تروتسكى يوما : « إنك قد لا تكون مهتما بالاستراتيجية ، ولكن الاستراتيجية تهتم بك » .

ويجب أن ندرك أن السياسة الخارجية لا توجه من أجل تحقيق المصالح القصيرة الأجل وحدها ، وإنما هى تتعلق بتشكيل مستقبل العالم الذى نحيا فيه . ونحن لا نعارض التوسعية السوفييتية بسبب ميلنا الى القوة ، بل لأن موسكو ستدمر قيمنا إذا أتيح لها أن تسود . ولذا يتعين علينا أن نأخذ باستراتيجية طويلة الأجل للتنافس مع موسكو .

وسوف تتركز منافستنا فى المقام الأول على بلدان العالم الثالث . وخلال القرن المقبل ، حينما تزداد تكاليف العدوان السافر بصورة مضطردة ، ستصبح القوة الاقتصادية والجاذبية الأيديولوجية أمرين حاسمين . وينبغى أن نستعد للمنافسة وفقا لهذه الشروط ، لكن هذه المنافسة ستكون بغير معنى لو اقتصرت على التنافس فى حدود العالم الحر . فالزعماء السوفييت يتخذون موقفا مؤداه أن ما لهم هو لهم أما ما لنا فهو موضع تفاوض . ولا يجوز لنا أن نقبل هذا النهج الخطر وغير المتوازن بأى حال .

وحيثما تتوسع الامبراطورية السوفييتية ، تضيع الحقوق الانسانية للملايين من الناس الجدد . وينبغى أن يعنينا أمر هؤلاء الناس كما يعنينا أمر من يعيشون داخل الاتحاد السوفييتى . ونحن نستطيع أن نحقق فى منع امتداد القمع السوفييتى إلى الخارج نجاحا أكبر من نجاحنا فى إنقاص القمع فى الداخل . ولكن ينبغى أن ندرك أيضا أن عدوانهم الخارجى ماهو إلا امتداد لقمعهم الداخلى . وإذا كانت السياسات الخارجية للاتحاد السوفييتى تتصل بوجودنا وبقائنا بدرجة أكبر مما تتصل سياساته الداخلية ، فلا يجوز أن نقع فى خطأ تجاهل هذه الأخيرة .

وفى المدى القصير ، يجب أن يكون موضع اهتمامنا الأول هو العدوان السوفييتى فى الخارج . ولكن لا يجوز أن ننسى فى أى وقت أنه إذا لم يحد الاتحاد السوفييتى من قمعه فى الداخل ، فسوف يستمر فى تصدير قمعه إلى مختلف أنحاء العالم . فالاتحاد السوفييتى بلد عدوانى بطبيعته ، لأن نظامه الشمولى لا يمكن أن يبقى على قيد الحياة بغير التوسع .

ونظام القمع الداخلى فى الاتحاد السوفييتى هو السبب الجذرى لسياسته الخارجية العدوانية .

ويتعين علينا أن نجد وسائل للتنافس مع السوفييت داخل فلكهم ذاته ، وداخل الاتحاد السوفييتى نفسه . أما إذا بقينا فى الموقف الدفاعى بصورة دائمة ، وتركنا المبادرة لخصمنا ، فسوف نفشل . ولا يمكن لفريق أن يكسب يوما إذا كان لاعبوه الدفاعيون ملزمين بعدم مغادرة مواقعهم فى أى وقت . فعلينا أن نتبع تكتيكا هجوميا أيضا .

وأولئك الذين يتساءلون عما إذا كان جورباتشوف « مخلصا » فى رغبته فى السلام يصادرون على المطلوب . فهو مخلص فى عدم رغبته فى الحرب . ولكنه مخلص بنفس القدر فى رغبته فى الانتصار . والسوفييت يسعون إلى تحقيق النصر بغير حرب . وإذا نحن سعينا إلى تحقيق سلام بغير نصر فقد حكمنا على أنفسنا بالهزيمة . وليس هناك سبيل غير تشجيع التغيير السلمى داخل الكتلة السوفييتية للوصول إلى خفض حقيقى فى توترات النزاع الأمريكى السوفييتى . وعند ذلك فحسب يمكن أن يتحقق السلام الواقعى .

إن جورباتشوف يريد تغييرا فى الاتحاد السوفييتى . ولكن لا يجوز أن نستنتج من أحاديثه عن محنة الاقتصاد السوفييتى ، والحاجة إلى الاصلاح أنه يريد أن يقلب النظام السوفييتى . فإن ما يعتزمه هو جعل النظام أكثر كفاءة . وهو فى حاجة إلى فترة راحة من المشاكل الخارجية لالتقاط الأنفاس لمواجهة المشاكل الداخلية ، كما يتضح من اتصالاته بكل من أوربا الغربية والصين . فهدفنا هو سلام دائم ، أما هدفه فهو سلام مؤقت - فترة لالتقاط الأنفاس والاستعداد لهجوم جديد من أجل تحقيق هدفه فى إحراز نصر بغير حرب .

وفى مواجهة حاجة جورباتشوف إلى نوع من التفاهم والتعاون ماذا ينبغى أن يكون ردنا ؟

إن خط الأساس واضح وبسيط . ليس لنا أن نعطى جورباتشوف ما يريده إلا إذا أعطانا ما نريده ، وهو إنهاء التفوق السوفييتى فى الصواريخ النووية ذات القواعد البرية المعدة للضربة الأولى ، والتى تواجه الغرب بخطر لا يمكن أن يقبله بنشوب الحرب أو بالابتزاز النووى ، وأن يخف القمع السوفييتى فى الداخل على نحو ما نصت عليه اتفاقات هلسنكى ، ووقف العدوان السوفييتى فى الخارج .

ومن المؤسف أن السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى تأرجحت بين الأمل فى السلام الكامل بين واشنطن وموسكو ، والخوف من الحرب الشاملة بين الدولتين العظميين النوويتين .

ومنذ ابتداء الحرب الباردة حتى سنة ١٩٦٩ ، كانت سياسة الولايات المتحدة هى الاحتواء . فقد حاولت أن تحاصر الاتحاد السوفييتى بسلسلة من الأحلاف ، وبذلك تحول

دون التوسعية السوفييتية . وكان ذلك قائما على افتراض أن القوى الداخلية سوف تلزم موسكو بمرور الوقت بإصلاح نظامها السياسى ، وتعديل أساليبها العدوانية . وكانت تلك السياسة دفاعية تماما ، تتجنب أية إجراءات أمريكية يمكن أن تمثل تحرشا بالاتحاد السوفييتى .

ونجحت هذه السياسة فى الأجل القصير ، ولكنها فشلت فى الأجل الطويل . فالآمال التى عقدتها لم تتحقق . وباستثناء حلف الأطلنطى تهاوت جميع الأحلاف الكبرى التى أقامتها الولايات المتحدة . وفى وقت مبكر يرجع إلى الخمسينات ، خرجت موسكو من إطار الاحتواء ، وقفزت فوق حدود أحلافنا ، لتقيم علاقات ، بدأت مع جمال عبد الناصر فى مصر ، ثم مع العديد من الزعماء الوطنيين فى أفريقيا ، وأخيرا مع فيدل كاسترو فى كوبا . وأصبح لدى الكرملين الآن سلسلة من العملاء والتوابع فى أنحاء العالم ، تمتد من ليبيا على البحر الأبيض المتوسط ، إلى كوبا على البحر الكاريبى ، وإلى فيتنام على بحر الصين الجنوبى ، وإلى اليمن الجنوبية على بحر العرب ، وإلى أثيوبيا على البحر الأحمر . وأدت سياسة الاحتواء إلى أن أصبحت أمريكا تستجيب باستمرار لجس النبض الذى يقوم به السوفييت فى نقاط الضعف لدى الغرب . وخلال الخمسينات والستينات أصبحت الولايات المتحدة حبيسة سياسة الركض فى العالم لإخماد الحروب ، بمجرد أن يشعلها الاتحاد السوفييتى . ولما كان من يشعل النار يملك المبادرة الاستراتيجية ، فإنه يملك أيضا أفضلية على رجل المطافىء . وفى المدى الطويل ، كان الاحتواء وصفة مفضية إلى الهزيمة .

ومنذ سنة ١٩٦٩ اتبعت الولايات المتحدة سياسة يقظة لتخفيف حدة التوتر (الانفراج) . وإذا كان الوفاق هو اتفاق بين دولتين بينهما مصالح مشتركة ، فإن تخفيف حدة التوتر هو اتفاق بين دولتين بينهما مصالح مختلفة . ولم يكن معنى ذلك أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يتفقان على جميع القضايا ، بل كانت تعنى أننا رغم اختلافنا حول معظم القضايا نريد أن نصل إلى اتفاق حول بعضها ، ولا نريد أن نصل إلى الحرب حول أى منها .

وكان تخفيف التوتر بصورته تلك يسعى إلى الجمع بين تخفيف التوتر والردع . ولم يكن إنقاص التوترات يعنى إنقاص اليقظة ، فقد احتفظت أمريكا بقدر من قوة السلاح وقوة الإرادة يكفى لمواجهة خطر التوسع والابتزاز السوفييتيين . وكانت الولايات المتحدة على استعداد لوقف العدوان السوفييتى ، سواء كان مباشرا أو غير مباشر ، لا بالضغوط الدبلوماسية وحدها ، بل أيضا بالضغوط العسكرية . وهى لم تؤكد لمن كانوا يهددون مصالحها أنها لن تستخدم القوة إذا لم تتعرض للهجوم ، بل ذكرت أن الولايات المتحدة ستفعل كل ما تراه ضروريا للدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها .

وكان الأهم من ذلك ، أن لدى أمريكا الإرادة اللازمة لتعزيز أقوالها بأفعالها . وفى السبعينات ، ونتيجة لضغط الولايات المتحدة ، تراجع الاتحاد السوفييتى عن محاولته لانشاء قاعدة للغواصات النووية فى سينفويجوس فى كوبا ، ومحاولته ـ عن طريق سوريا ـ لاسقاط الملك حسين ملك الأردن . وفى سنة ١٩٧١ ، أثناء الحرب التى نشبت بين الهند وباكستان ، فرضت على الهند الالتزام بالحكمة ، عندما كانت نيودلهى تريد أن تبتلع باكستان . وفى ١٩٧٢ ، بعد أن ضربت الولايات المتحدة ميناء هايفونج بالقنابل ونشرت فيه الألغام ، ردا على هجوم واسع قامت به فيتنام الشمالية ضد فيتنام الجنوبية ، استمرت موسكو رغم ذلك ، بعد ثلاثة أسابيع ، فى عقد اجتماع القمة الأمريكى السوفييتى الذى كان مقررا . وفى ١٩٧٣ ، بعد أن وضعت الولايات المتحدة قواتها فى أنحاء العالم فى حالة استنفار أثناء الحرب بين العرب واسرائيل ، تراجعت موسكو عن تهديدها بإرسال قواتها إلى الشرق الأوسط .

ولم يكن هذا الحد القاطع للردع ، المتمثل فى سياسة تخفيف التوتر مع اليقظة ، داعيا لأن يجعل المحادثات بين الدولتين العظميين بغير جدوى فى نظر الزعماء السوفييت ، بل إنه بالأحرى جعل الأمريكيين جديرين بالتحدث معهم .

وكان الردع مصحوبا بمزيج من أشكال الجزاء المحتملة على السلوك الحسن والعقوبات المحتملة على السلوك السيىء ، مما كان حافزا إيجابيا للاتحاد السوفييتى للمحافظة على السلام بدلا من الخروج عليه . وأجرت الولايات المتحدة مفاوضات مع الاتحاد السوفييتى حول مجموعة واسعة من القضايا . كان بعضها ، مثل الحد من الأسلحة ، وتسوية ديون الحرب العالمية الثانية ، وإبرام اتفاقات برلين ، يمثل مصلحة مشتركة . وكان بعضها الآخر ، مثل منح وضع الدولة الأولى بالرعاية فى التجارة وشراء القمح الأمريكى ، يهم الاتحاد السوفييتى بصورة خاصة .

وقد أتاحت هذه المفاوضات للولايات المتحدة بعض وسائل الضغط على الاتحاد السوفييتى . فعندما تهدد موسكو مصالح الولايات المتحدة كانت هذه تتباطأ فى المحادثات أو توقفها . ولم يخطىء زعماء الكرملين فى فهم الرسالة المقصودة فى أى مرة . وعندما يخففون موقفهم كانت الولايات المتحدة تستأنف المحادثات .

وكان تخفيف التوتر مع التزام اليقظة قائما على التصميم على مقاومة التوسع السوفييتى مع البحث فى الوقت ذاته عن مجالات محتملة للاتفاق . وكان الانفراج مع الردع ، على الصورة التى طبق بها فى الفترة بين ١٩٦٩ و١٩٧٤ ، يحافظ على التوازن المطلوب ، وأفضى بالزعماء السوفييت إلى استخلاص أن التعاون المحدود يحقق مصلحتهم . ولم يحرز

الاتحاد السوفييتى أية مكاسب فى أراضى البلدان الأخرى خلال هذه الفترة ، عندما كانت سياسة الانفراج مع الردع تنفذ بقوة .

وبعد عام ١٩٧٥ ، فقد الانفراج الحد القاطع للردع العسكرى . فعندما سقطت سايجون فريسة للعدوان الشيوعى ، ضعفت الارادة الأمريكية للدفاع عن مصالحها ، وتحول الانفراج أيضا إلى سعى ساذج إلى قبول أية اتفاقات أمريكية سوفييتية ، يقبلها الكرملين . وضاعت الحوافز الايجابية والسلبية لموسكو للوصول إلى تفاهم حقيقى مع الولايات المتحدة ، مما أفضى بالزعماء السوفييت إلى الاعتقاد بأنهم يمكن أن يحصلوا على الانفراج وأن يبتلعوا البلدان الأخرى أيضا .

وقد بدأت نهاية الانفراج داخل قاعات الكونجرس . فالانفراج اليقظ يحتاج إلى استخدام كل من الجزرة والعصا . وقد أضعف الكونجرس كلا من جانبى هذه السياسة .

ففى عام ١٩٧٣ أصدر الكونجرس تعديل جاكسون - فانيك الذى نص على عدم إعطاء الاتحاد السوفييتى وضع الدولة الأولى بالرعاية فى التجارة ، إلى حين السماح لمواطنيه بحرية الهجرة . وكان من نتيجة ذلك أن تخلت الولايات المتحدة عن أهم حافز إيجابى لالتزام الاتحاد السوفييتى بسياسة ضبط النفس .

وفى الفترة بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ خفض الكونجرس ما مجموعه ٤٠ مليار دولار من الميزانيات الدفاعية التى قدمها البيت الأبيض . وبالإضافة إلى ذلك ، خفض الكونجرس ما طلبته الادارة من تقديم المساعدة العسكرية لفيتنام الجنوبية بمقدار النصف فى ١٩٧٤ ، وبمقدار ثلث آخر فى ١٩٧٥ ، وأنقص المعونة المقدمة لكمبوديا بنسبة أكبر . وفوق ذلك ، فإنه عندما أصدر قانون سلطات الحرب رغم اعتراضى عليه ، وأصدر القرارات التى تحظر استخدام القوات الجوية الأمريكية فى فيتنام ، كان الكونجرس قد حرم إدارتى وإدارة الرئيس فورد من السلطة اللازمة لتنفيذ اتفاقات باريس للسلام . وفى الوقت ذاته كان الاتحاد السوفييتى يزيد من معوناته العسكرية لفيتنام الشمالية . وقد كسب الشيوعيون الحرب فى الهند الصينية فى ١٩٧٥ لأن الكونجرس لم يسمح للولايات المتحدة بأن تقدم لحلفائها قدر ما قدمه الاتحاد السوفييتى لحلفائه . وتكرر هذا الموقف فى أنجولا فى ١٩٧٥ .

وعندما رفض الكونجرس أن يمنح الاتحاد السوفييتى معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، كان قد نزع الجزرة . وعندما خفض الميزانية الدفاعية وحد من قدرة الرئيس على الرد على العدوان السوفييتى ، لم يترك للولايات المتحدة غير عصا هزيلة .

وأبلغت هذه التحركات إلى الكرملين رسالة خاطئة . بل إنها فى الواقع أبرقت إلى موسكو بأنها تستطيع أن تمارس سياساتها العدوانية بغير تكلفة ، أو بتكلفة محدودة . وكان

ذلك عرضا لا يستطيع الاتحاد السوفييتى أن يرفضه . ولم يلبث زعماء الكرملين أن شرعوا فى حملة للمغامرة الخارجية فى كل أنحاء العالم .

ولم يتعلم الزعماء الأمريكيون الدروس الصحيحة من النكسات الأمريكية فى جنوب شرقى آسيا وفى الجنوب الافريقى . ففى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات تأرجحت السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى بين طرفى نقيض .

ففى أحد الأطراف كان يوجد الحمائم المتطرفون فى سياستهم . وفى السنوات الأولى لادارة كارتر كان هؤلاء هم أصحاب النفوذ السائد ، وإن كان بعض مستشاريه ، مثل مستشاره للأمن القومى زبجنيو برجنسكى لا يعتبر بأى حال من الحمائم المتطرفة . وكانت الحجة الرئيسية لهذا الفريق أنه ينبغى للولايات المتحدة أن تعترف بأن السبب الوحيد للعدوان السوفييتى هو خوف السوفييت منا وشعورهم بانعدام الأمن . وكان معنى ذلك أن الخطأ فى العلاقات بين الشرق والغرب يرجع إلينا لا إليهم . ووجد الحمائم المتطرفون معاذير لكل حالة من حالات العدوان السوفييتى ، بدءا من سيطرته على أوربا الشرقية حتى غزوه لأفغانستان ، بالحديث عن تهديد ما ، كان العمل السوفييتى مجرد رد دفاعى تجاهه . وفى رأيهم أنه ينبغى للولايات المتحدة أن تسعى إلى طمأنة السوفييت إلى أن أمريكا تريد السلام ، وباتخاذ خطوات من جانب واحد إذا تطلب الأمر . فالحمائم المتطرفون يعتقدون أننا إذا ضربنا المثل السلمى فإن السوفييت سيردون بالمثل .

وكان ذلك رأيا ساذجا ، فهو لا يعرف السوفييت على حقيقتهم . فنحن لم نكن بحاجة إلى إقناع الزعماء السوفييت بأننا نريد السلام ، لأنهم يعرفون ذلك ، فنحن قد سحبنا قواتنا من أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ، ونحن لم نستخدم احتكارنا النووى فى السنوات التالية للحرب مباشرة ، ونحن لم نتدخل فى مناطق نائية إلا ردا على توسع شيوعى أو أعمال شيوعية هدامة . وأى نشر لقواتنا العسكرية ، وأى خطط نضعها للطوارىء فى أوربا وغيرها لها طبيعة دفاعية بحتة .

وقد طبق الرئيس كارتر سياسة الحمائم المتطرفين عندما جاء إلى السلطة . وأدى ذلك إلى كارثة . فعندما خفض من جانب واحد برامج الولايات المتحدة الدفاعية ، أسرعت موسكو بتعزيز تسلحها ، وانتقلت من موقف التكافؤ الاستراتيجى فى منتصف السبعينات إلى موقف التفوق الحاسم فى الصواريخ التسيارية ذات القواعد البرية فى أواخر السبعينات . وعندما قطع الارتباط بين التقدم فى محادثات الحد من الأسلحة والتقدم فى القضايا الأخرى المعلقة بين الشرق والغرب ، عرقلت موسكو المحادثات إلا فيما يتعلق بالقضايا التى تهمها إلى أقصى درجة . وعندما مارس ضبط النفس من جانب واحد فى الأزمات الاقليمية ، انتقلت موسكو إلى جانب الهجوم . فوسعت نطاق سيطرتها فى شبه الجزيرة العربية ، وفى

جنوب غربى آسيا ، وفى أفريقيا ، وفى أمريكا اللاتينية . وأدت هذه السلسلة من النكسات - التى بلغت ذروتها فى غزو أفغانستان - بالرئيس كارتر إلى الابتعاد عن الفضائح السياسية للحمائم المتطرفين ، وأعلن مبدأ كارتر القائم على معارضة التغلغل السوفييتى فى الخليج الفارسى وطلب زيادة الميزانية الدفاعية .

فعندما سيطر الحمائم المتطرفون على السياسة أصبحت الحرب أكثر احتمالا ، لا أقل احتمالا . فضبط النفس من جانب الولايات المتحدة منفردة يقلل تكاليف المغامرات السوفييتية ، ويزيد من احتمالات اتباع زعماء الكرملين لمسلك عدوانى .

وعندما جاء الرئيس ريجان إلى السلطة اندفعت السياسة الأمريكية نحو الطرف النقيض . وكان البعض من مستشاريه ذوى النفوذ الواضح من الصقور المتطرفين . وقد دعوا إلى فرض عزلة كاملة على الاتحاد السوفييتى . وكانت حجتهم أن السوفييت يواجهون متاعب اقتصادية عميقة ، وأن الكرملين يريد أن يتحرش بنا بكل وسيلة ممكنة . ودعوا الولايات المتحدة إلى الرد بالمثل . وفى رأيهم أنه لا يكفى أن تسعى أمريكا إلى التفوق العسكرى ، بل وأن تعمل أيضا على قطع جميع القروض الغربية وأشكال الائتمان والتجارة عن موسكو . وكان الصقور المتطرفون يقولون إننا إذا ضغطنا عليهم بما فيه الكفاية فإن الاقتصاد السوفييتى المتدهور سينهار فى آخر الأمر ، ويجذب معه النظام الشيوعى .

وكان ذلك رأيا له جاذبيته ، ولكنه لم يكن رأيا واقعيا . فهو إذا كان قائما على تقدير دقيق لطبيعة الاتحاد السوفييتى ، فإن افتراضاته بشأن الحقائق الدولية والمحلية فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كانت ساذجة ، وغير مدركة للدوافع التى تحرك الكرملين ، وهى تشبه فى ذلك نظرة الحمائم المتطرفة .

فالصقور المتطرفون لم يدركوا أن المقاطعة المالية والتجارية الكاملة لا يمكن أن تتحقق . ولن تستطيع الولايات المتحدة أن تقنع أوربا الغربية واليابان بأن تتعاونا معها فى عمل كهذا . وقد تعلموا ذلك الدرس فى آخر الأمر بعد الفشل الذى انتهت به أزمة خط أنابيب الغاز السوفييتى فى ١٩٨٢ ، والتى أضرت بالتحالف الغربى أكثر مما أضرت بالاقتصاد السوفييتى . وكانت الحقيقة أن المقاطعة الأمريكية لا تعنى شيئا ، بل وتحقق عكس المطلوب منها إذا لم تكن مقترنة بمشاركة من جانب حلفائها .

وكان الصقور المتطرفون يغالون فى تأثير الضغط الخارجى على النظام السوفييتى . فالحكومة الشمولية لا تجمع أوراقها وتعود إلى دارها إذا ضغطت عليها الدول الخارجية بالوسائل الاقتصادية . فعندما يقتصر الاتحاد السوفييتى ، يستطيع أن يقتطع من الاستهلاك الداخلى . والاتحاد السوفييتى لن ينهار على الرغم من نقاط ضعفه ومشاكله الجسيمة . وكما أثبت شعب الاتحاد السوفييتى فى الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، فإن لديه

طاقة هائلة على التضحية وتحمل الآلام . وقاند له مهارة جورباتشوف سيكون أنجح حتى من ستالين فى تعبئة الشعب فى مواجهة أية محاولة لدفع الامبراطورية السوفييتية إلى الركوع على ركبتيها .

ولم يفهم الصقور المتطرفون كيفية استخدام القوة الاقتصادية فى العلاقة بين الولايات المتحدة والسوفييت . وإذا كانت الحوافز الاقتصادية لا تحدد السياسة الخارجية السوفييتية ، فإنها تستطيع أن تؤثر فيها . وعندما حاولت الحكومة الأمريكية أن تعزل الاتحاد السوفييتى ، فإنها أنقصت الوسائل التى تستطيع أن تستخدمها . فهى من ناحية لم تحد من قدرة الاتحاد السوفييتى فى الحصول على السلع الغربية ، وكل ما فى الأمر أن موسكو اتجهت إلى موردين آخرين . ومن ناحية أخرى ، فإن ذلك أنقص حصة الولايات المتحدة من التجارة بين الشرق والغرب . وكان معنى ذلك أن الصقور المتطرفين لم يحققوا أيا من أهدافهم . بل وأنقصوا جميع الميزات التى كان يمكن لأمريكا أن تحصل عليها باستخدام قوتها الاقتصادية .

لقد فشل الصقور المتطرفون فى فهم الحقائق السياسية للأمريكيين وحلفائهم . وكثيرا ما تحولت السياسة الأمريكية إلى مجرد عبارات طنانة متشددة بغير استراتيجية . وإذا لم تكن الأفعال مطابقة للأقوال فقدت الأقوال معناها . والرأى العام الأمريكى يأمل فى الوصول إلى حل سريع للنزاع الأمريكى السوفييتى ، ولكنه لا يتوقع حدوث ذلك . إلا أنه يتوقع من القادة الأمريكيين أن يسعوا إلى إنقاص خطر الحرب مع الدولة العظمى النووية الوحيدة الأخرى . وإذا لم يكن هناك أمل فى السلام ، فإن الشعوب الحرة لن تكون مستعدة لتقديم التضحيات اللازمة لردع من يمكن أن يشعل نيران الحرب . ومعظم الأمريكيين يرفضون بغير شك القول النظرى « إن الشيوعية أفضل من الموت » . ولكنهم إذا واجهوا فى يوم من الأيام الخطر المباشر للموت الداهم ، فإن المسألة تصبح أقرب إلى إدراكهم . ويتعين علينا ألا نصل بهم فى أى وقت إلى ضرورة الاختيار بين هذين الأمرين . والاستراتيجية التى تقوم على هذا النهج لم تكن استراتيجية سليمة لا من الناحية العملية ، ولا من الناحية السياسية .

وكان من العيوب الأساسية لادارة ريجان أن بعض مواقفها كانت تبدو نابعة من السياسة لا من الاستراتيجية . فهى قد ألغت حظر بيع القمح الذى كان الرئيس كارتر قد فرضه ، تحت ضغط المزارعين الأمريكيين . وعندما أثبتت استطلاعات الرأى أن هناك أغلبية بعد سنوات حكم كارتر تريد اتباع سياسة قوية مناهضة للسوفييت ، اتخذت الحكومة موقفا مؤداه أن كلا من اتفاقيتى الجولتين الأولى والثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية [سولت الأولى وسولت الثانية] غير مناسبة ، وأن الولايات المتحدة يجب، أن تجد وسيلة

لعرقلة أى جهد جاد يبذل للوصول إلى اتفاقات جديدة للحد من الأسلحة . وعندما اقتربت الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٤ ، تخلى الرئيس ريجان عن نهج الصقور المتطرفين ، وأبدى مزيدا من الاستعداد للتفاوض مع الاتحاد السوفييتى . ويقول البعض إنه فعل ذلك لأن استطلاعات الرأى بينت أن نقطة ضعفه الرئيسية هى قضية السلام . وربما كان ذلك صحيحا بالنسبة لبعض مستشاريه السياسيين ، ولكنى أشك فى أن يكون صحيحا بالنسبة للرئيس . وإنى لعلى ثقة من أن الرجل الذى قال لا لصفقة غير مناسبة فى ريكيافيك ، سوف يقول لا لصفقة غير مناسبة فى موسكو .

غير أنه لا يجوز لنا أن ننتقص من أهمية النتائج التى يمكن أن تترتب على المغالاة فى الاهتمام باستطلاعات الرأى . فإذا اقتنعت موسكو بأن سياسة الحكومة الأمريكية ستتأثر باستطلاعات الرأى ، فسوف تركز جهدها على التأثير فى تلك الاستطلاعات ، بدلا من التفاوض بصورة جدية . وعند التعامل مع السوفييت ، تكون أكبر غلطة يرتكبها الرئيس أن يتبع استطلاعات الرأى لا أن يقودها . ومن المؤكد أن موسكو ستستخدم فى المستقبل الرأى العام كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة . فعندما تقترب المفاوضات من نهايتها ، وعندما تتطلب الأزمات ردا أمريكيا قويا ، ستقوم موسكو باختبار استعداد أية حكومة أمريكية لتحدى استطلاعات الرأى من أجل حماية المصالح الأمريكية .

ومنذ ١٩٧٦ كانت سياستنا تجاه الاتحاد السوفييتى تعانى من عيوب واضحة . فقد كانت غير مستقرة ومتضاربة ، تلتزم جانب الدفاع ، وتتميز بالبدء فى اتجاه معين ثم الكف عنه . وأيا كانت مآخذنا على السياسة الخارجية السوفييتية ، فلابد من التسليم بأنها تتبع خطا مستقرا ومتشددا . ونحن قد لا نرتاح لسياستهم ، ولكننا لا نستطيع أن ندعى أننا لا نعرفها .

وعندما نتجه بأبصارنا إلى المستقبل ، نجد أنه ليس بين السياسات التى فشلت فى الماضى ما يصلح للسنوات الاحدى عشرة الباقية من هذا القرن . فسياسة الاحتواء قد مضى أوانها . وسياسة تخفيف التوتر فقدت معناها . وهى فى رأى الصقور المتطرفين استسلام يوضع فى صورة رسمية ، وفى رأى الحمائم المتطرفين هى الإخوة توضع فى صورة رسمية . وسياسة الحمائم المتطرفين لا تفهم طبيعة السياسة الخارجية السوفييتية . والصقور المتطرفون لا يقعون فى هذا الخطأ ، ولكن سياساتهم الجامدة ليست واقعية ، وليس فى الوسع اتباعها لأمد طويل من الناحية السياسية .

نحن فى حاجة إلى سياسة جديدة تعترف بالسوفييت كما هم فى الواقع ، ولكنها تهدف إلى التعامل معهم بطريقة فعالة . ويتعين علينا عند وضع استراتيجية للتعامل مع الاتحاد السوفييتى أن نتخذ أولا الخطوات اللازمة لضمان أن يكون الاقتصاد الأمريكى اقتصادا سليما . فالاقتصاد القوى المنتج النامى هو الأساس الذى لا غنى عنه للدور الذى يجب على

الولايات المتحدة أن تضطلع به فى العالم . وبغير اقتصاد قوى لن تكون لنا سياسة خارجية قوية . وبغير اقتصاد قوى لن نتمكن من توفير النفقات الدفاعية اللازمة لردع العدوان السوفييتى . وبغير اقتصاد قوى لن نتمكن من تمويل برنامجنا للمعونة الخارجية لأصدقائنا وحلفائنا ، الذين يهددهم العدوان والأهم من ذلك أن الاقتصاد الحر القوى يمكن أن يكون نموذجا صالحا أمام البلدان المتطورة حديثا التى تبحث عن طريق للسير نحو الحرية . فأمريكا التى تأخذ بسياسة الحماية الجمركية ، والعزلة السياسية ، والتى تتبع سياسات ضريبية غير مسئولة ، تضعف من قدرتنا على القيادة بقوة أفكارنا بالإضافة إلى قوتنا العسكرية .

وما تحتاجه أمريكا فى العلاقات الأمريكية السوفييتية هو سياسة شاملة تجمع بين الردع والتنافس والتفاوض .

وينبغى أن نبدأ بالتسليم بأننا ينبغى أن نفعل كل ما يلزم لضمان أمن الولايات المتحدة وحلفائها . ويتضمن ذلك المحافظة على رادعنا النووى . ولن يكون فى وسعنا الموافقة مع موسكو على نزع السلاح التام . ولن يكون فى وسعنا إقامة نظام كامل للوقاية من الأسلحة النووية . وعلينا أن نقرر اليوم نوع القوات الاستراتيجية التى نحتاجها حتى نتمكن من ردع الاتحاد السوفييتى فى المستقبل على أحسن وجه . وينبغى أيضا أن نحتفظ بقوات تكفى لردع أى هجوم سوفييتى على حلفائنا الأساسيين فى أوربا ، وفى الشرق الأقصى ، أو على مصالحنا الحيوية فى الخليج الفارسى .

وسيكون من واجبنا أن نردع الاتحاد السوفييتى لا على المستوى النووى وحده ، بل وعلى المستوى التقليدى أيضا فى أوربا وخارجها . ومهما كان من جسامة هذه المهمة ، فإننا قادرون على النهوض بها . وكما قال ليدل هارت عن السوفييت ، فإن « إيمانهم بالقوة ذاته يجعلهم أكثر تأثرا بالفعل الرادع لقوة كبيرة تواجههم » .

وفيما خلا الردع ، يجب أن تتبع الولايات المتحدة السياسات اللازمة للتنافس الفعال مع الاتحاد السوفييتى فى جميع المجالات بشأن القضايا التى لا يمكن الوصول حولها إلى اتفاق متبادل . سوف يكون هناك فى نهاية المطاف كاسب وخاسر فى المنافسة الأمريكية السوفييتية ـ ولكننا لا يمكن أن نكسب إذا لم ندخل المنافسة .

ويجب أن تقوم استراتيجيتنا التفاوضية أيضا على أساس فهم ما تستطيع الدولتان العظميان أن تتفقا بشأنه وما لا تستطيعان الاتفاق بشأنه .

فنحن نستطيع أن نتفق على تدابير للحد من احتمال نشوب حرب نووية بطريق الخطأ . ونستطيع أن نتفق على وسائل لخفض وتثبيت التوازن النووى الاستراتيجى . ونستطيع أن نتفق على وسائل منع انتشار الأسلحة النووية . ونستطيع أن نتفق على وسائل لحل بعض ـ

وليس كل - المنازعات فى الأقاليم المختلف عليها من العالم . وسنطيع أن نتفق على وسائل لإقامة علاقات تحقق المصلحة المتبادلة ، مثل التجارة والمبادلات الثقافية . وينبغى أن نعمل مع الاتحاد السوفييتى لمنع المنازعات القائمة فى العالم الثالث من التحول إلى حروب كبيرة ، فى نفس الوقت الذى لا نتوقع فيه تسوية جميع الخلافات التى تفرق بين موقف الدولتين العظميين فى تلك المنازعات . جميع هذه القضايا يمكن معالجتها خلال عملية التفاوض .

ويجب أن نوضح أننا على استعداد لإقامة علاقات سلمية وتعاونية حقا كلما كان ذلك ممكنا . ولكننا يجب أن نوضح أيضا أن عبء التغلب على شكوك الغرب يقع على عاتق الكرملين ، لأن تلك الشكوك لم تنشأ من حالة عصبية أو نفسية لدينا ، بل نشأت من تاريخ طويل من العدوان من جانبهم . وينبغى لنا أن نكافىء التغير الايجابى ، ولكن يجب أن تبقى تلك المكافأة متناسبة مع أفعالهم لا مع آمالنا .

ونحن لم تكن لدينا فى أى وقت استراتيجية شاملة مناسبة لردع موسكو ، وللتنافس معها ، وللتفاوض معها أيضا . ويجب أن نضع مثل هذه الاستراتيجية الآن ، وإلا فإننا نخاطر بالتعرض لتكرار ما وقع من فشل فى الماضى القريب . وإذا نحن تجاهلنا أيا من هذه الواجبات الرئيسية الثلاثة - الردع والتنافس والتفاوض - فسوف نوقع ضررا بالغا باحتمالات إقامة سلام حقيقى بين الدولتين العظميين .

وأخيرا ينبغى لنا فى حملاتنا الانتخابية ، وفى قاعات الكونجرس أن نناقش خلافاتنا بشأن السياسة تجاه الاتحاد السوفييتى بشكل منصف وحر . ولنتفق على أن أولئك المناهضين للسوفييت ليسوا دعاة حرب ، وأن المناهضين للحرب ليسوا موالين للسوفييت . وليست القضية أن تكون سياسة ما معادية للشيوعية . فالعداء للشيوعية ليس سياسة وإنما هو عقيدة - هو الايمان بالحرية . ومعظم الأمريكيين يؤيدون هذه العقيدة ، ولكنهم يختلفون بشأن السياسة الكفيلة بأن تدافع عن تلك العقيدة ، أو تزيد من المؤمنين بها على أفضل وجه . وعلينا أن نناقش السياسة دون التشكيك فى عقيدة من يختلفون معنا .

ولو كان توكفيل حيا اليوم ، ماذا كان يرى بشأن مستقبل الصراع الأمريكى السوفييتى ؟

لا شك فى أنه كان سيهز رأسه أسفا للحالة المحزنة للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى . والأرجح أنه سيرى أنه كان على حق عندما قال إن « الحكومات الديمقراطية تبدو فى الشؤون الخارجية أضعف من غيرها بشكل ملحوظ » ، وإن « الدولة الديمقراطية تجد من العسير أن تنسق التفاصيل الخاصة بمهمة عظيمة ، وأن تتمسك بخطة وتنفذها بعزم على الرغم من العقبات » . وبالتالى سيجد نفسه مضطرا إلى التسليم بأن لموسكو ميزة طبيعية فى النزاع الأمريكى السوفييتى .

ولا يجوز لنا أن نشعر باليأس لهذه النتيجة النظرية التى يخلص إليها توكفيل ، بل ينبغى أن نعتبرها نقدا إيجابيا ، وأن نحولها لصالحنا . فما يبديه من تشاؤم بشأن قدرة أى بلد ديمقراطى فى مجال السياسة الخارجية لا يمثل القصة بكاملها . فالقوة الاقتصادية والسياسية لأمريكا من الضخامة بحيث تعوض ضعفها فى تنفيذ السياسة الخارجية . وضعف موسكو اقتصاديا وسياسيا من الضخامة بحيث لا يمكن أن تعوضه قوتها فى تنفيذ السياسة . وإذا عملت الولايات المتحدة على إرهاف مهاراتها فى الاستراتيجية والسياسة الخارجية ، فإنها تستطيع أن تتغلب على الضعف الأساسى الذى حذر منه توكفيل .

وإذا نحن اتبعنا استراتيجية تجمع بين الردع والتنافس والتفاوض ، نستطيع أن ننجح فى إقامة صرح للسلام الحقيقى يمتد إلى ما بعد عام ١٩٩٩ .

والتغيير الذى نود أن نراه يحدث فى الاتحاد السوفييتى لن يتحقق قريبا ، ولكن لا يجوز أن نفقد الصبر فى سعينا لإحداثه . وأهم شىء أننا يجب أن نضع هذا التغيير فى موضعه التاريخى . وقبل أن أذهب إلى موسكو فى عام ١٩٥٩ ، ذكّرنى هارولد ماكميلان بأن مائة عام قد انقضت بين الملكة اليزابيث الأولى ، التى أرسلت مستشاريها الذين غضبت عليهم إلى المقصلة ، والملكة آن التى أرسلت من غضبت عليهم إلى المنفى . ولم تنقض غير خمس سنوات بين ستالين الذى أمر بإعدام معارضيه ، وخروشوف الذى أرسل مالينكوف ليتولى إدارة محطة كهربائية فى سيبيريا .

وجورباتشوف هو الآن فى وضع يحسد عليه ، فهو يستطيع أن يصبح لا رجل العام فحسب بل ورجل القرن أيضا . فهو يقف فى بؤرة مسرح التاريخ فى وقت ستؤثر فيه قراراته بشأن طريقته فى قيادة بلاده ، لا فى حياة شعبه فحسب ، بل وفى شعوب العالم قاطبة . والتغيير فى الاتحاد السوفييتى يمكن أن يؤدى إلى عالم أكثر أمنا ، أو إلى عالم يحفل بالمزيد من الأخطار . وحجم التغيير الذى سيحدث فى ظل جورباتشوف ، ونوع هذا التغيير وسرعته ، تتوقف عليه هو كما تتوقف علينا نحن أيضا .

الفصل الثالث

كيف نردع موسكو



إننا نعيش فى عالم فيه أسلحة نووية ، وما دامت هذه الحقيقة لن تتغير ، فلنتعلم كيف نعيش مع القنبلة . علينا أن نقر بأن تحقيق أهم هدفين من أهدافنا ، ألا وهما : اجتناب الحرب النووية ، واجتناب الهزيمة دون حرب ، إنما يتوقف على بقاء القنبلة . ولا يسعنا أن نشرع فى بناء سلام حقيقى إلا إذ استطعنا أن نردع زعماء الكرملين عن الخوض فى حرب نووية أو ابتزاز نووى . ولا يسع صرح للسلم الحقيقى أن ينهض إلا على قاعدة صخرية من الردع النووى .

لقد احدثت الأسلحة النووية تأثيرا ثوريا فى الكيفية التى تجرى بها أمور الدنيا . ففى عصر سياسة توازن القوى كانت الحرب تكتيكا مقبولا فى الحنكة السياسية ، إذ حدث صراع مسلح بين جيوش ، وبقى السكان المدنيون فى جملتهم دون مساس . ولكن الأمر اليوم ليس على هذه الشاكلة . فيكاد أى صدام مباشر بين الدولتين العظميين ، يؤدى بالتأكيد إلى تصعيد للأسلحة النووية ، فيُقتل فى التبادل الشامل للأسلحة ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وحدهما . ففى العصر النووى ، لم يعد فى الوسع التوسل بالحرب باعتبارها أداة للسياسة ، تستخدمها دولة عظمى ضد الأخرى . ولم يعد من المبالغة فى شىء أن يُقال إن الحرب المقبلة ستكون « حربا تنهى جميع الحروب » ، لأنها ستنهى الحضارة كما نعرفها .

ويسوق بعض المحللين حجة ، مؤداها أنه مادام إطلاق الأسلحة النووية يُثير مخاطر انتقام لها وقع الكارثة ، فلا يسع أى زعيم عاقل أن يفكر أبدا فى استخدامها ، فهى إذن بلا جدوى . وهذا رأى خاطىء . فلئن أصبحت الترسانات النووية الهائلة لدى الدولتين العظميين بلا منفعة **عسكرية** ، فستبقى لهما المنفعة **السياسية** فى المنافسة الأمريكية السوفييتية : إذ يستطاع مع ذلك استخدام الأسلحة النووية فى الترهيب . وإن ما قيل عن عدم قابلية الأسلحة النووية للاستخدام ، إنما يجعلها أكثر قابلية للاستخدام من جانب السوفييت عنها من جانب الغرب . والأسلحة النووية ـ كما قال ستالين يوما ـ « هى أشياء يمكن استخدامها لترويع ذوى الأعصاب الضعيفة » .

إن الخطر الرئيسى الذى يواجه الولايات المتحدة وحلفاءنا فيما تبقى من القرن العشرين ، دخولا فى القرن الحادى والعشرين ، هو الابتزاز النووى السوفييتى لا الحرب النووية . وإذا رجونا أن نحرز تقدما نحو السلام الحقيقى فى السنوات السابقة على عام

١٩٩٩ ، فعلينا أن نفهم معنى التفوق فى العصر النووى ، وأن نتبنى سياسات الحدّ من الأسلحة والدفاع اللازمة للحيلولة دون حصول موسكو عليه .

ومما يبعث على السخرية أن القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية قد أنجبت ثلاثة آراء متناقضة ، حول كيفية اجتناب الحرب . فالبعض يجادل بأن الرد الوحيد على المعضلة النووية يتمثل فى النزع التام للسلاح . وهناك آخرون يرون أن العلاج الوحيد يكمن فى التفوق العسكرى التام . وغير هؤلاء ، هناك من يجادلون بأن الدفاع البالغ حد الكمال ، من شأنه أن يجعل الأسلحة النووية غير ذات موضوع . وهذه الآراء الثلاثة جميعا هى خرافات خدّاعة . فمن شأن النظر المباشر إلى انفجار نووى أن يُفقد المرء بصره . ويبدو أن تصور الرعب الناشيء عن كرة أرضية مشعة ، أو عالم يحكم من الكرملين قد خلف كثيرين وهم فى عمى فكرى .

والذين يؤمنون بخرافة السلام من خلال نزع السلاح يجادلون بأن سباق التسلح هو مصدر جميع الشرور فى العالم ، وأنه يتعين بالتالى إيلاء أولوية مطلقة لمحادثات الحد من الأسلحة فى المفاوضات التى تجرى بين الدولتين العظميين . وهم يجادلون قائلين إن على الولايات المتحدة ألا تربط بين التقدم فى الحد من الأسلحة والتقدم فى القضايا الأخرى . فلابد لهذه المحادثات من أن تسعى إلى محو الأسلحة النووية من على وجه الأرض ، أو على الأقل خفض المخزون النووى الحالى لدى الدولتين العظميين تخفيضا ساحقا . وفى رأيهم أن النزع الكامل للسلاح كفيل بضمان السلام .

أما دعاة الحد من الأسلحة فيعجزهم أن يفهموا الحقيقة الأساسية ، وهى أنه مادامت الأسلحة ليست سببا للحرب ، فلا يسع الحد من الأسلحة أن يُفضى إلى سلام . فالحرب إنما تنجم لا عن وجود الأسلحة ، بل عن الخلافات السياسية فيما بين الأمم التى تحدو إلى إستخدام الأسلحة . فسباق التسلح لم يتسبب أبدا فى حرب ، ولكن الدول العدوانية التى لها مطامع إقليمية كثيرا ما تسببت فيها . وتغدو الحرب شديدة الاحتمال لا عندما تخوض دولة دفاعية ودولية هجومية سباقا للتسلح ، بل عندما تتقاعس دولة دفاعية وتخسر السباق . وما تكديس الأسلحة بسبب من أسباب الصراعات السياسية ، بل هو عرض من أعراضها . ولئن اجتهدنا فى التخفيف من حدة العرض ، فواجب علينا ألا نتجاهل المرض .

والمعضلة النووية لن يحلها إجراء تخفيض كبير فى الترسانات النووية . فمنذ عقد الخمسينات قمنا بتخفيض القوة التفجيرية الفعلية للترسانة النووية للولايات المتحدة بنسبة ٢٠ فى المائة ، ومازالت لدينا مع ذلك قوة تفجيرية هائلة . وحتى لو اتفقت الدولتان العظميان على تدمير نصف أسلحتهما النووية الحالية ، فسيبقى لدى كل طرف ما يزيد على خمسة آلاف رأس من الرؤوس النووية الحربية الاستراتيجية ، وهى عند كل طرف منهما

أقوى من القنابل الذرية التى محت هيروشيما ونجازاكى بمرات كثيرة . فالحرب بين الدولتين العظميين مازالت قادرة على وضع نهاية للحضارة . وقد سمعت تعليقا من دنج خياوبينج فى عام ١٩٨٥ قال لى فيه : « إن ما لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى من القوة اليوم كفيل بتدمير العالم تدميرا مضاعفا عشر مرات . فهل تكون الدنيا آمنة إذا ما استطاعتا تدميرها تدميرا مضاعفا خمس مرات لا غير ؟ » .

والذين يدعون إلى التخلص من الأسلحة النووية يعيشون فى عالم من الاحلام . ومن المفهوم أن يتطلع الناس إلى اليوم الذى يزول فيه خطر الحرب النووية . وقد يكون من حسن السياسة أن نتحدث كما لو كنا قادرين على تحقيق هذا من خلال اتفاقية للحد من الأسلحة ، تتخلص من جميع الأسلحة النووية ، ولكن هذا يمثل حنكة سياسية فاسدة . فلو كان الناس ملائكة ، لأمكننا حظر القنبلة ، ولكنهم ليسوا كذلك ، وعلينا ألا نتبنى سياسة للحد من الأسلحة تدعى بأنهم ملائكة .

فتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفييتى للتخلص من الأسلحة النووية هو كارثة ، إذ أن سياستنا الدفاعية تتقرر فى العلن ، أما سياسته فتتقرر فى سرية تامة . وفى إمكان موسكو أن تستوثق من أن الولايات المتحدة ستحترم الاتفاقية ، ولكننا لن نستطيع أبدا أن نعرف ما إذا كان الكرملين يخرقها . وفى هذا نذير بالكارثة . فالغش كفيل بإعطاء الكرملين احتكارا نوويا ، وبتعريض بقاء أمتنا للخطر . وحتى ولو لم تقم موسكو بالغش ، فإن حظر القنبلة ليس فى مصلحتنا . فلموسكو تفوق طاغ فى القوات التقليدية . والغرب يقابل هذا بالتهديد بالتصعيد النووى . وعالم تخلو منه الأسلحة النووية هو عالم يدين بالسيطرة للسوفييت .

وحتى لو نجحنا فى التخلص من القنبلة ، فلن يكون فى وسع أى اتفاقية بين الدولتين العظميين أن تمحو العلم بكيفية صنع القنبلة . فالأسلحة النووية تستند إلى مبادىء بسيطة فى الفيزياء والتكنولوجيا النووية هى فى متناول دستة من البلدان . وفى وسع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أن يقوم بتجميع ترسانة نووية جديدة فى غضون أيام .. وعالم يخلو من القنبلة هو عالم يتهدده من المخاطر أكثر مما هو حادث اليوم . والأزمة بين الدولتين العظميين إنما تشبه معركة حاسمة تدور بين مدججين بالسلاح فى عز الظهر ؛ فاليد الأسرع فى الحركة لتجميع أسلحة نووية جديدة إنما تفضى إلى النصر التام . ولكن إذا كانت المعركة الحاسمة فى الغرب القديم قد تصرع شخصا واحدا ، فإن طلقة واحدة فى العصر النووى تستطيع أن تقتل مائة مليون .

إن الدعوة إلى « محو الأسلحة النووية من على وجه الأرض » لا تعدو أن تكون من قبيل التهليل السياسى . فإذا ارتفعت إلى مستوى السياسة الرئاسية ، كما حدث فى كل من

إدارتى كارتر وريجان ، حجبت النقاش العام ، وحولت جهودنا إلى أهداف غير واقعية . علينا أن نعترف بأن « حظر القنبلة » هى أعراض مرض لا مكان لها فى مناقشة جادة حول كيفية تحقيق سلم حقيقى فى العصر النووى .

إن استعادة التفوق العسكرى التام هى خرافة أخرى من خرافات السلام فى العصر النووى . والذين يحبذون هذا الرأى يجادلون قائلين إن فى وسع الولايات المتحدة إن هى انفقت القدر الكافى من المال ، وأقامت العدد الكافى من القذائف أن تسترد التفوق الذى استمتعت به من عام ١٩٤٥ إلى أواخر عقد الستينات . إن تحقيق هذا التفوق النووى الهجومى التام يقتضى قيام الولايات المتحدة ببناء قوات استراتيجية قادرة على تدمير جميع الأسلحة الانتقامية ، التى لدى الاتحاد السوفييتى فى الضربة الأولى . وهذا يحتاج إلى إنشاء ما يزيد على ألف قذيفة جديدة مستقرة على الأرض فائقة الدقة ، وهى فكرة لا يقدر لها النجاح أمام اختبار الادراك السليم الأساسى . وإذا كان الكونجرس قد أقدم فى السنوات الثمانى الأخيرة على الحد من نشر قذيفة إم إكس ، فخفضها من ٢٠٠ إلى ١٠٠ إلى ٥٠ وأخيرا إلى ٤٠ ، فلا يسع أحدا أن يجادل فى جدية بأنها ستوفر الأموال اللازمة لبناء ١٠٠٠ قذيفة . كما أنه لاسبيل إلى أن يعمد الاتحاد السوفييتى إلى الإذعان ، وهو يرى الولايات المتحدة تتحرك للظفر بالتفوق التام . وأيا كانت مشكلات موسكو الاقتصادية ، فستقوم بإنفاق الأموال اللازمة للحيلولة دون ظفر الولايات المتحدة بهذه الصدارة الحاسمة . ولا يسع أى من الدولتين العظميين أن ترتضى تفوق الدولة الأخرى تفوقا نوويا . فأمن دولة عظمى لا يمكن أن يستند إلى افتقار الدولة الأخرى إلى الأمن .

أما الدعوة إلى دفاع بالغ حد الكمال ضد القذائف التسيارية ، فهى مجرد صياغة حديثة لخرافة السلام البالغ حد الكمال من خلال تفوق عسكرى تام . فلكى يكون هناك دفاع لحماية الشعب الأمريكى من هجوم نووى بالقذائف التسيارية ، فلابد لهذا الدفاع من أن يكون بالغا حد الكمال . وحتى إذا أوقف الدفاع ٩٩ فى المائة من الرؤوس الحربية للعدو ، فإن الواحد فى المائة الباقى يمثل فى حرب شاملة ١٠٠ قنبلة نووية ، تلحق بالشعب الأمريكى طوفانا من الضحايا . وأسوأ من هذا أن احتمال قيامنا ببناء دفاع فعال بنسبة ٩٩ فى المائة هو احتمال بعيد . والذين يحبذون دفاعا يشمل السكان جميعا إنما يطالبوننا بإنشاء « درع فضائية » . ولكن كل ما نستطيع القيام به واقعيا فى الوقت الحالى هو إنشاء غربال فضائى . أما البحوث المتعلقة بالدفاع عن السكان فينبغى أن تضطرد ، ولكن لا يسعنا أن نفترض بأن فى هذا ردا على مشكلتنا إلى أن نعرف ماذا يقوى هذا الدفاع على عمله .

وحتى الدرع البالغة حد الكمال درعا للقذائف التسيارية لن تجعل الأسلحة النووية غير ذات موضوع . فليس فى وسعها الدفاع ضد قنابل نووية تحملها قاذفات طويلة المدى .

ولا يسعها الدفاع ضد الرؤوس الحربية النووية التى تحملها القذائف الانسيابية التى يمكن إطلاقها من الطائرات ، أو السفن ، أو الغواصات السوفييتية ، والتى تستطيع الطيران على مستوى شديد الانخفاض ، بحيث لا يستطيع الرادار رصدها . ومؤكد أنها لاتستطيع الدفاع ضد الأجهزة النووية الصغيرة التى تهرب داخل الولايات المتحدة . ولا يسع أحد ممن يفهمون حقيقة المشكلة أن يجادل فى جدية بأن فى وسع الولايات المتحدة ـ التى لها من مسامية حدودها ما يجعل آلافا من مهربى المخدرات ، وملايين من المهاجرين غير الشرعيين يعبرونها بقليل من المخاطرة ـ أن تنشر وسائل دفاعية بالغة حد الكمال درءا للقنبلة فى المستقبل المرئى .

ولئن لم يكن فى وسعنا جعل الأسلحة النووية غير ذات موضوع بإعدادنا دفاعا بالغا حد الكمال ، فإن دفاعا محدودا بقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية ممكن اليوم ، وهو أيضا أمر مرغوب فيه . وكلما فكرنا فى الدور الذى يضطلع به الدفاع الاستراتيجى فى الردع ، وجب علينا أن نفرق دائما بين الدفاع عن السكان ـ وهو حلم فى القرن المقبل ـ والدفاع عن القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة وهو يمكن أن يصبح حقيقة فى هذا القرن . وعلينا أن نتوسل بمبادرة الدفاع الاستراتيجى تعزيزا للردع ، وليس بديلا عنه .

وقد أخطأت الولايات المتحدة فى قمة ريكيافيك التى عقدت فى عام ١٩٨٦ ، إذ جمعت بين خرافة نزع السلاح التام ، وخرافة الدفاع البالغ حد الكمال ، وأسمت ذلك استراتيجية . ووافق الرئيس ريجان على ما اقترحه جورباتشوف من قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بالتخلص من **جميع** الأسلحة النووية فى عشر سنوات . وأصر الرئيس أيضا على السماح لكل من الدولتين العظميين بعد السنوات العشر بأن تنشر وسائل دفاعية فى طول البلاد وعرضها ؛ للدفاع عن سكانها من قبيل التأمين ضد الغش السوفييتى . والذى حدث فى ريكيافيك هو نموذج تقليدى لإدارة وقعت أسيرة لبلاغتها وفصاحتها .

أما التقدم الذى أحرزناه بعد ذلك فى مفاوضات الحد من الأسلحة ، فقد تحقق برغم قمة ريكيافيك وليس بسببها . ولن يتأتى تحقيق تقدم صادق بشأن القضية المحورية للحد من الأسلحة ، ألا وهى التوازن الاستراتيجى بين الدولتين العظميين ، إلا إذا تخلى دعاة الخرافة فى ريكيافيك عن الوهم المزدوج فى التخلص من جميع الأسلحة النووية ، وفى جعل الأسلحة النووية غير ذات موضوع .

وهناك من يجادلون قائلين إن الولايات المتحدة مادامت غير قادرة على إحياء التفوق النووى الذى كان لها فى عقدى الخمسينات والستينات ، فإن هذا التفوق لا يهم فى العصر النووى . وهذا رأى خاطىء . لأنه إذا كانت الولايات المتحدة لم تعد تسعى إلى التفوق ، فالواجب يدعونا إلى إنكار هذا التفوق على الاتحاد السوفييتى . ومن الواضح أن الاتحاد

لسوفييتى سيتخذ كل ما هو ضرورى للحيلولة دون ظفر الولايات المتحدة بتفوق تام . أما هل يكون العكس صحيحا ، فهذا أمر مطروح للتساؤل . فإن كان هناك سباق للتسلح بين الدولتين العظميين ، فمؤكد أن فى وسع الولايات المتحدة الصمود فيه . أما المشكلة فتتمثل ى أن الاتحاد السوفييتى كان يسابق طوال العقدين الأخيرين دون أن تغادر الولايات المتحدة خط البداية .

أما الذين يسوقون الحجة القائلة بأن التفوق لا يهم ، فهؤلاء يغفلون الحقيقة الماثلة ، وهى أن للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أهدافا خاصة بالسياسة الخارجية هى على طرفى نقيض . وسواء دان التفوق النووى لزعيم فى واشنطن أو فى موسكو ، فستكون عواقب ذلك بالنسبة للعالم عواقب مختلفة اختلافا جذريا .

والولايات المتحدة دولة دفاعية ، ولم يحدث أبدا أن كانت دولة هجومية . والظروف - وليست الخطة الواعية - هى التى جعلت من الولايات المتحدة دولة عظمى . ولو لم يهدد الاتحاد السوفييتى بجعل أوربا الغربية تابعة له بعد الحرب العالمية الثانية ، لتراجعت الولايات المتحدة إلى ماكانت فيه من عزلة قبل الحرب . ولو أن هذا كان ممكنا ، فإن معظم الأمريكيين مازالوا يحبون العودة إلى الأيام الأدعى إلى البساطة ، عندما كانت الولايات المتحدة تعيش فى المحيط الخارجى للأحداث العالمية .

أما الاتحاد السوفييتى فهو دولة هجومية ، هدفها المعلن اليوم هو ايجاد عالم شيوعى يحكم من موسكو . وهذه حقيقة لا يسع أحدا فى البلدان التسعة عشر التى تهيمن عليها موسكو أن ينكرها . ولا حتى الشيوعيين فى بكين - الذين كانوا حلفاء مقربين لرفاقهم فى موسكو طوال عقد من الزمان - ينازعون فى هذا الأمر . وقد حدث الانقسام الصينى - السوفييتى لأن زعماء الكرملين أصروا على خضوع الصينيين للقيادة السوفييتية . وليس من مؤدى هذا أن لدى زعماء الكرملين نظيرا كونيا « لخطة شليفن » التى أخفيت فى خزانة فى الكرملين . وجورباتشوف لا يريد الحرب . فعالم من المدن المتفحمة وجثث الموتى هو غنيمة مشكوك فيها . ولكنه يريد فعلا توسيع السيطرة السوفييتية بوسائل تقصر عن وسائل الحرب . وإن التهديد بالحرب النووية - سواء أكان صريحا أو ضمنيا - هو أداة لا معدى عنها فى هذا الجهد .

وهناك فارق جوهرى فيما إذا كان التفوق النووى لدولة دفاعية أم لدولة هجومية . فالتفوق فى أيدى الدولة الدفاعية هو ضمان للسلام ، أما التفوق فى أيدى الدولة الهجومية فهو تهديد للسلام . ويُقْدم المعتدون على الحرب عندما يعتقدون بأنهم بلغوا حدا يسبقون فيه الآخرين فى مجال القدرة العسكرية . وإذا أريد صون السلام ، وجب أن تكون الدولة

الدفاعية على قدر كاف من القوة بحيث تقنع المعتدين المحتلين بأنهم لن يستطيعوا الهيمنة باللجوء إلى السلاح .

وقد كان للولايات المتحدة تفوق نووى على مدى ربع قرن ، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل عقد السبعينات . وما بقاء أوربا الغربية حرة اليوم إلا لأن التفوق النووى الأمريكى أفسد التفوق التقليدى الكثيف للكرملين . وعندما كان التفوق الأمريكى فى ذروته فى أواسط عقد الخمسينات ، أمكن التوسل به كرادع قوى للمغامرات والاعتداءات السوفييتية فى مناطق أخرى . وليس فى الكرملين من استخف بما أوضحه جون فوستر دالاس ، من أن الفلسفة الأمريكية الداعية إلى الانتقام الكثيف ، معناها أن الولايات المتحدة سترد على التحركات التوسعية الشيوعية « فى الوقت والمكان اللذين تختارهما بنفسها » . فقد عرف زعماء الكرملين أن الوقت هو الاثنتا عشرة ساعة التى تحتاج إليها القذيفة بى - ٥٢ لعبور القطب الشمالى ، وأن المكان هو موسكو .

ولم يكن هناك ما يمنع التآكل التدريجى للتفوق الأمريكى . ولكن الميل لدى مراجعى السياسة النووية إلى الانتقاص من الدور الحاسم الذى تقوم به الدبلوماسية النووية منذ عام ١٩٤٥ كان أمرا يتناقض مع التاريخ . فالتفوق النووى الأمريكى كان مفتاح نجاحنا فى حرب كوريا فى أوائل عقد الخمسينات ، وفى أزمة السويس فى عام ١٩٥٦ ، وفى أزمة برلين عام ١٩٥٩ ، وفى أزمة الصواريخ فى كوبا فى عام ١٩٦٢ .

ففى الحرب الكورية كانت أمريكا تحارب لا لصد العدوان الشيوعى على شبه جزيرة كوريا وحسب ، بل حاربت كذلك لحماية اليابان - وهى بلا سلاح - ولتثبيط همة السوفييت والصين حتى لا يتوسعان فى مناطق أخرى فى آسيا . وبحلول عام ١٩٥٣ ، وبعد التدخل الصينى ، تحولت الحرب فى كوريا الى مأزق بالقرب من خط عرض ٣٨ . وبانقاذ كوريا الجنوبية لم يلبث الشعب الأمريكى أن سئم من استمرار سفك الدماء ، ومؤكد أنه ما كان ليفكر فى أى تصعيد فى استخدام القوات التقليدية للولايات المتحدة . ثم إن الرئيس أيزنهاور عارض فى إطالة الحرب البرية فى آسيا ، ومن هنا أصدر تعليماته إلى جون فوستر دالاس لكى يبلغ كريشنا مينون سفير الهند فى الأمم المتحدة الذى كانت له علاقات طيبة مع كل من الصين الشيوعية والاتحاد السوفييتى ، بأن صبر الرئيس أخذ ينفد ، وأنه ينظر فى استخدام الأسلحة النووية فى كوريا . وكان من نتيجة ذلك أن وقعت الهدنة فى يوليو ١٩٥٣ بعد نصف سنة من تولى أيزنهاور منصبه .

وفى أزمة السويس ، واجه أيزنهاور تهديدا بالتدخل السوفييتى فى الشرق الأوسط . فبعد ما تدخل البريطانيون والفرنسيون تدخلا عسكريا لانتزاع السيطرة على قناة السويس من الرئيس المصرى عبد الناصر ، حاول خروشوف - دون أن يصيب توفيقا - إقناع

أيزنهاور بأنه يتعين على الدولتين العظميين الاشتراك معا فى نشر قواتهما لإكراه لندن وباريس على الانسحاب . وفى ذلك الوقت هدد الزعيم السوفييتى بأن يبعث بقوات لمساعدة مصر منفردا فى ذلك ، وبأن يطلق القذائف السوفييتية على البريطانيين والفرنسيين باعتبارها نيرانا للتغطية . فأصدر أيزنهاور تعليماته إلى القائد الأمريكى لمنظمة حلف شمال الأطلسى بأن يقوم بتسليم ردنا . فعقد الجنرال جرونتر قائد المنظمة مؤتمرا صحفيا ، وصف فيه ماهو حرى بأن يحدث ، إذا ما مضى خروشوف فى تنفيذ تهديداته قائلا : « إن موسكو ستدمر كما يعقب الليل النهار » . فتراجع خروشوف .

وفى أزمة برلين عام ١٩٥٩ ، سعى الاتحاد السوفييتى إلى عقد معاهدة صلح منفردة مع ألمانيا الغربية ، وهو ما كان من شأنه لا أن يجعل السيطرة السوفييتية على الحكومة فى برلين الشرقية سيطرة رسمية بالمخالفة لاتفاقيات الحلفاء فى زمن الحرب وحسب ، بل أن يعوق كذلك وصول الغربيين إلى برلين الغربية . وعقد أيزنهاور مؤتمرا صحفيا بدا فيه أنه يقول كلاما يحتمل معنيين . فقد قال : « مؤكد أننا لن نحارب حربا برية فى أوربا » وأن « الحرب النووية كموضوع عام تبدو لى باعتبارها هزيمة ذاتية بالنسبة لنا جميعا » . ولكنه أضاف إلى ذلك قوله : إننا « لن نتراجع أبدا عن حقوقنا ومسؤولياتنا » وأنه « لم يقل إن الحرب النووية مستحيلة استحالة تامة » . وبعد أربعة أيام ، أدلى قائد سلاح الطيران الأمريكى بشهادته فى الكونجرس ، فبدد كل شك حول المعنى الذى قصده أيزنهاور . فقد أعلن دون لبس بأننا إذا ووجهنا بتحد فى برلين ، فسنستخدم الأسلحة النووية . وكان من نتيجة ذلك أن خروشوف ، وإن كان استمر فى صخبه حول مسألة برلين ، إلا أنه لم يمض فى تهديده بالانفراد بالتصرف .

أما فى أزمة صواريخ كوبا فى عام ١٩٦٢ ، فإن دبلوماسية كيندى - وإن لم ينطق بها - كانت المفتاح الذى غلّ به يد خروشوف . وعندما اكتشف كيندى أن خروشوف شحن الصواريخ إلى كوبا سرا ، طالب بإزالتها ، وعزز كلامه بفرض الحصار البحرى . وعندما ووجه خروشوف بالتهديد الأمريكى بالصعود إلى سفينة شحن سوفييتية وتفتيشها ، قابل هذا قائلا « إن من شأن هذا أن يفقد المحادثات جدواها ، وأن يحرك قوى الحرب ، وله عواقب مميتة لا سبيل إلى تداركها » ، فوصف كيندى هذا بأنه تهويش نووى من خروشوف . فتراجع خروشوف ، وإن كان ذلك لم يتم إلا بعد استخلاص وعود أمريكية بإزالة القذائف الأمريكية من تركيا ، وبعدم مساندة القوى المعادية لكاسترو فى كوبا أو فى الولايات المتحدة . ولئن جادل اليوم بعض المسؤولين السابقين فى إدارة كيندى قائلين إن التفوق الساحق فى الأسلحة الأمريكية التقليدية - لا النووية - هو الذى اضطلع بالدور الحاسم ، فإن

من المشكوك فيه جدا أن يكون لتفوقنا التقليدى قدرة كافية على إقناع خروشوف حتى يرتدع ، لو لم يعزز ذلك التفوق النووى الأمريكى الكثيف .

وفى هذه الحالات الأربع كانت الغلبة للولايات المتحدة ، وكانت لنا فى كل حالة منها مصالح حيوية معرضة للخطر ، وكان لنا هامش من التفوق النووى ، وأبدى الرئيس بصورة لا تدع مجالا للشك عزمه على أن يقدم على كل ما هو ضرورى لحماية مصالح الولايات المتحدة ، وباستثناء حالة كوبا ، فإن التدخل الأمريكى بالقوات التقليدية إما أنه كان مستحيلا ، وإما أن تنفيذه لم يكن مستطاعا فى وقته . ولا يُعزى الفرق إلا إلى التفوق النووى الأمريكى . ففى كوريا أنهى هذا التفوق الحرب . وفى السويس أبقى السوفييت خارج الشرق الأوسط . وفى برلين منع اصطدام الدولتين العظميين فى أوربا الوسطى . وفى كوبا منع موسكو من أن تقيم قوات نووية على بعد تسعين ميلا من الولايات المتحدة .

أما الذين يجادلون قائلين إن التفوق لا عبرة له فى العصر النووى ، فهؤلاء ينسون مدى جدواه عندما كان متأتيا لنا . ولكن قصة أزمتين : فى إيران فى عام ١٩٤٥ ، وأفغانستان فى عام ١٩٧٩ ، توضحان ما للتفوق من أهمية حاسمة . فلقد كان لموسكو فى كل من عامى ١٩٤٥ و ١٩٧٩ تفوق طاغ فى القوات التقليدية لا فى جنوب شرقى آسيا وحسب ، بل فى العالم كله أيضا . وفى عام ١٩٤٥ كان لدى أمريكا احتكار نووى . وبحلول عام ١٩٧٩ حققت موسكو تعادلا نوويا مع الولايات المتحدة ، بل ظفرت بتفوق حاسم فى القذائف التسيارية العابرة للقارات التى تستقر قواعدها على الأرض .

وفى عام ١٩٤٥ ، وهو الوقت الذى نصت فيه اتفاقيات زمن الحرب على انسحاب القوات السوفييتية والبريطانية والأمريكية من إيران ، حاول ستالين أن يقتطع إقليمين لإدماجهما فيما بعد فى الامبراطورية السوفييتية . فاصطنع إعلانات للاستقلال من جانب الجمهورية الشعبية الكردية ، وجمهورية أذربيجان المتمتعة بالحكم الذاتى . وقام الرئيس ترومان ـ الذى تعلم درسه مبكرا جدا من حيث الثقة بالسوفييت فى أوربا ـ بإرسال رسالة إلى ستالين بطريق خلفى ، هدد فيها بالعواقب الخطيرة التى ستحل إن لم تغادر القوات السوفييتية إيران . وإزاء الاحتكار النووى الأمريكى لم يكن أمام ستالين أدنى خيار إلا أن يمتثل ، وهو ما قام به فى غضون أشهر . لم يكن لدى الولايات المتحدة قوات تقليدية لإكراه موسكو على الجلاء ، لأن واشنطن كانت قد سحبت قواتها فعلا خارج إيران ، وكانت عاكفة على تسريح معظم قواتها العائدة من الحرب العالمية الثانية . ومعنى هذا أن ستالين إنما تصرف كرد فعل للتفوق النووى الأمريكى ليس إلا .

وفى عام ١٩٧٩ ، وإذ كانت الحكومة الشيوعية فى أفغانستان تدنو من حافة الانهيار أمام الفتنة المعادية للشيوعية ، أسرع الاتحاد السوفييتى ببناء قواته الغازية على الحدود

السوفييتية الأفغانية . ومع أن إدارة كارتر كانت بطيئة فى إدراك الخطر المتنامى ، فقد قامت فى آخر الأمر بتهديد موسكو بأن أى تدخل سوفييتى فى أفغانستان ستترتب عليه عواقب وخيمة . ولكن الرئيس كارتر لم يكن يملك لا قوات تقليدية ولا نووية لتعزيز تهديده . وعرف زعماء الكرملين أن البدائل المباشرة أمام الرئيس لكى يختار منها هى الحرب النووية الشاملة من ناحية ، أو مجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية من ناحية أخرى . وانتهت موسكو إلى أن هذا الاختيار لا يمثل أى اختيار ، فأمرت ٨٥٠٠٠ من قواتها بغزو أفغانستان .

وليست هناك إلا نتيجة واحدة محتملة : فعندما كان للولايات المتحدة تفوق نووى أمكنها ردع السوفييت عن سياساتهم التوسعية . وعندما محا الاتحاد السوفييتى مزيتنا النووية ، بات حرا فى استغلال تفوقه الكثيف الخاص فى القوات التقليدية . والمفتاح الحاسم لفهم أهمية التفوق النووى فى حالة أفغانستان يكمن فى التهديد الذى لم تستطع الولايات المتحدة إعلانه ، والشأن فى ذلك شأن كلب شرلوك هولمز الذى لم ينبح .

والدرس الرئيسى الذى يتعين علينا أن نتعلمه ، هو أنه إذا كان للتفوق هذا القدر من الحسم فى أيدينا ، فلن يكون فى أيدى موسكو أقل حسما . ولكن الخطر كامن فى أن الولايات المتحدة طوال السنوات العشرين الماضية كانت تنزلق صوب التخلف النووى .

والآراء الرسمية بشأن الأسلحة النووية داخل الكرملين تختلف اختلافا صارخا عنها داخل مسارب واشنطن . فالأمريكيون يعتقدون أن الحرب النووية عمل لا يمكن التفكير فيه . وفى السنوات المائتين من تاريخ الولايات المتحدة فقدت ما مجموعه ٦٥٠٠٠٠ نفس فى الحرب . ومن هنا استقر فى عقول الأمريكيين أنه لا يسع زعيما عاقلا أن يفكر فى الشروع فى حرب ، يقتل فيها عشرات الملايين من الناس .

أما زعماء الاتحاد السوفييتى ، الذى فقد أكثر من ١٠٠ مليون نفس فى الحرب المدنية ، وفى حربين عالميتين ، وفى عمليات التطهير والمجاعة فى هذا القرن ، فلديهم منظور يختلف عن هذا . فزعماء الكرملين يعطون للحياة البشرية قيمة مختلفة كل الاختلاف . وعلى كل حال ، فالحكومة السوفييتية قد قتلت عشرات الملايين من مواطنيها هى نفسها ، لا لسبب إلا لايجاد المزارع الجماعية . ولئن كان الاتحاد السوفييتى ضحية فى الحرب ، فإن حكومته قد حولت الملايين من شعبها هى نفسها إلى ضحايا . كما أنه فى حين أن الذين جربوا مثل هذه الآلام الفظيعة فى زمن الحرب لا يسعهم أن يتشوقوا إلى إعادتها ، فإنهم يعرفون أن من الممكن العيش بعدها ، كما أنهم يعرفون أن الحرب مادامت قد حدثت مرة ، فمن الممكن أن تحدث مرة أخرى . ومعنى هذا أن زعماء الكرملين - على خلاف الأمريكيين - يفكرون تفكيرا جديا فيما لا يمكن التفكير فيه ، ويخططون لذلك . ولئن كان

خط الدعاية السوفييتية الحالى يقول إن الحرب النووية أمر لا يمكن التفكير فيه ، فموسكو عازمة على أن تتخذ من التدابير ما من شأنه أن يساعدها على الغلبة ، إذا ما وقع هذا الذى لا يمكن التفكير فيه ذات يوم .

ونتيجة لهذا اختلفت استراتيجيات الدولتين العظميين اختلافا كاملا بعد أزمة الصواريخ الكوبية . فاتخذت واشنطن قرارا واعيا بالتخلى عن تفوقها النووى ، واتخذت موسكو قرارا واعيا بالظفر به .

وإذا كان الدرس المستخلص من كوبا يتمثل فى أهمية التفوق النووى ، فقد عز على إدارة كيندى أن تتعلمه . إذ قرر روبرت س . مكنمارا وزير الدفاع الأمريكى ألا تقوم الولايات المتحدة بنشر ما يزيد على ألف قذيفة لها قواعد على الأرض . وافترض أن زعماء الكرملين يشاطرونه الاعتقاد بأن بناء الأسلحة النووية يصبح بعد نقطة معينة أمرا لا معنى له . كما توقع من موسكو أن تكف عن نشر أى أسلحة أخرى عندما تقترب من نقطة التعادل مع الولايات المتحدة .

أما زعماء الكرملين فقد فكروا تفكيرا مغايرا ، ذلك أن موسكو لم تدخر أى جهود فى سبيل اتجاهها إلى التفوق النووى . وبعد ما تراجع خروشوف فى المواجهة التى جرت عام ١٩٦٢ ، قال مسؤول سوفييتى هو كوزنتسوف نائب وزير الخارجية للمفاوض الأمريكى جون ج . مكلوى : « إنكم يامعشر الأمريكيين ، لن تستطيعوا أبدا أن تعملوا هذا معنا مرة أخرى » . وقد حافظت موسكو على كلمتها .

فمنذ عام ١٩٦٣ نشر الاتحاد السوفييتى أحد عشر نوعا جديدا من القذائف التسيارية الطويلة المدى ، فى حين أن الولايات المتحدة لم تُنزِل إلى الميدان إلا ثلاثة أنواع جديدة . ومنذ عام ١٩٧٥ قامت موسكو بإنتاج ونشر ٨٤٠ قذيفة جديدة طويلة المدى ، ونشرنا نحن ٣١٠ قذائف . وقام الكرملين بنشر الشبكة الدفاعية الوحيدة فى العالم من القذائف المضادة للقذائف التسيارية حول موسكو ، وأقام دفاعا مضادا للطائرات على مستوى قارى حول محيط الاتحاد السوفييتى بكامله . وأنفق ما يزيد على ١٥٠ بليون دولار على الدفاع الاستراتيجى ، بما فى ذلك بلايين من الدولارات أنفقت على البحوث والتجارب المتعلقة بأسلحة الليزر والأشعة الدقيقة - وهى أسلحة دخيلة . وقام بتشييد شبكة واسعة من المخابىء النووية لحماية أقطابه العسكريين وزعمائه السياسيين وعددهم ١٧٥٠٠٠ . وفى أثناء ذلك ، يتوقف الكونجرس عن اعتماد مجرد ٥ بلايين دولار فى السنة للمبادرة الدفاعية الاستراتيجية .

وتذهب الإحصاءات كل مذهب فى حساب الميزان النووى للدولتين العظميين . ولكن شيئا واحدا هو الذى يهم ، ألا وهو النسبة بين الرؤوس الحربية فى الضربة الأولى وبين

أهداف الضربة الأولى . والرأس الحربى فى الضربة الأولى هو سلاح له من الدقة والإحكام والقوة ما يكفى لتدمير هدف محمى من الهجوم النووى . وهدف الضربة الأولى هو سلاح نووى استراتيجى كأن يكون قذيفة لها قاعدة مستقرة فى الأرض أو مرفقا للاتصالات فى زمن الحرب . فإذا كان عدد الرؤوس الحربية فى الضربة الأولى الخاصة ببلد ما أكثر بكثير من عدد أهداف الضربة الأولى للعدو ، كانت لدى هذا البلد - من الناحية النظرية - قدرة على شن هجوم وقائى يدع العدو عاجزا عن الانتقام إلا بأن يطلق أسلحة غير محكمة من قواعد فى البحر أو الجو على المدن . والهجوم الناجح بالضربة الأولى لا يعنى ببساطة أن طرفا قام بالضربة أولا ، فأصاب كلا من المدن والأهداف العسكرية ، بل يعنى أنه ألحق ضررا مميتا بالقوات النووية الاستراتيجية للطرف الآخر وبشبكات اتصالاته ، وبالتالى بقدرته على أن يرد بتسديد هجمات محكمة على الأهداف العسكرية ، أو حتى بقدرته على الانتقام على وجه الاطلاق .

وتواجهنا مشكلة هى أن ما يختزنه الاتحاد السوفييتى من الرؤوس الحربية الخاصة بالضربة الأولى آخذ فى الازدياد بسرعة . والاتحاد السوفييتى - خلافا للولايات المتحدة - لم يتوقف عندما وصل إلى مستوى ١٠٠٦ قذائف لها قواعد على البر ، بل ترك خطوط إنتاجه تدور بكامل طاقتها . ووصل نشره للأسلحة إلى ذروته عند مستوى ١٦٢٠ قذيفة . ثم تحولت موسكو إلى استبدال القذائف الأجدر والأدق إحكاما بالقذائف القديمة . وكان من نتيجة ذلك أن صار لدى الاتحاد السوفييتى ٥٢٤٠ رأسا نوويا للضربة الأولى ، وسيصبح لديه ٨٠٠٠ منها فى عام ١٩٩٥ . وإذا لم يكن لدى الولايات المتحدة من أهداف الضربة الأولى إلا ١٥٠٠ هدف ، فإن من شأن هذا أن يجعل التهديد الاستراتيجى السوفييتى يتنفس الصعداء .

وإن ما لموسكو من نسبة مواتية بين الرؤوس الحربية والأهداف لا يعنى أن زعماء الكرملين يعملون فى هدوء على إعداد قذائفهم للضربة الأولى . فجورباتشوف يعرف أن الضربة الأولى هى عملية تكنولوجية شديدة التعقيد فى تاريخ الحروب ، والأسلحة المعقدة ، التى لم يتم اختبارها أبدا فى ظروف زمن الحرب ، ينبغى أن تعمل بمنتهى الكمال ، وأى خطأ قد يفضى إلى كارثة شاملة . وقد حذر كلاوزفيتز بقوله : « إن كل شىء فى الحرب بسيط ، ولكن أبسط الأمور صعب » . وجورباتشوف يدرك هذا ، وسيتذرع بحرص خاص فى إيلاء التكنولوجيا المتطورة ثقة مُفرطة بعد حادث الانصهار فى تشيرنوبل وانفجار تشالنجر . وهو لن يعرض مستقبل بلاده لخطر عارض بالمقامرة بموضوع تكنولوجى متطور .

ولكن التكنولوجيا ماضية فى التقدم . وعندما اخترعت الأسلحة النووية للمرة الأولى ،

استهزأ العسكريون المحترفون من فكرة إطلاق الأسلحة بصواريخ تصيب أهدافا تبعد بمسافة نصف الدنيا . واليوم ، يملك الطرفان من الأسلحة ما يستطيع بكل ثقة أن يدمر حتى الأهداف التى صُلِّدت خصيصا لتقاوم الهجوم النووى . وستصبح القذائف فى المستقبل أكثر إحكاما حتى مما هى عليه ، وستتضاءل الشكوك من حول الهجوم بالضربة الأولى .

ومع أن تسديد ضربة سوفييتية أولى مازال أمرا بعيد الاحتمال ، فإن المخزون الاستراتيجى الكثيف لموسكو يواجه الولايات المتحدة بثلاثة تهديدات حقيقية هى :

إذا نشبت حرب ، فإن لدى الاتحاد السوفييتى الآن القدرة الكفيلة بتدمير ٩٠ فى المائة من القوات الاستراتيجية الأمريكية ، التى لها قواعد برية ، وذلك فى ضربة أولى ، كما أن لديه من الرؤوس الحربية المتبقية ما يكفى لإفناء مدننا . وسيكون أمام الرئيس فى ذلك الوقت أن يواجه اختيارا صريحا . أما وقد ضاع تسعون فى المائة من قذائفه الشديدة الإحكام ، فلن يكون لديه ما يكفى للقضاء على القذائف السوفييتية المتبقية ذات القواعد البرية . وسيكون عليه أن يختار إما أن يهاجم المدن السوفييتية بأسلحة أقل إحكاما لها قواعد بحرية أو محمولة بالطائرات ، ومن شأن هذا بدوره أن يؤدى إلى أعمال إنتقامية أشد تخريبا مما حدث تستهدف المدن الأمريكية ، أو أن يذعن للمطالب الحربية السوفييتية . وبكل فظاظة ، سيكون أمامه أن يختار بين الاستسلام أو الانتحار .

وإذا شن الاتحاد السوفييتى هجوما بالقوات التقليدية على المصالح الحيوية الأمريكية - مثل الخليج الفارسى - فستكون أمامنا معضلة مزدوجة . فمن ناحية ، فإنه إذا لم يكن لدى الولايات المتحدة قوات تقليدية لمواجهة موسكو ، فلن يكون فى وسع رئيس يفتقر إلى التفوق النووى أن يكره الاتحاد السوفييتى على التراجع بفعل تهديد نووى . ومن ناحية أخرى ، فإنه حتى ولو كان لدى الولايات المتحدة قوات تقليدية كبيرة - كما كان الحال فى أزمة صواريخ كوبا فى عام ١٩٦٢ - فإن الكرملين يستطيع أن يلجأ إلى الابتزاز النووى ، فيهدد الولايات المتحدة بما له من تفوق فى الأسلحة النووية ، وبهذه الطريقة يردع التدخل الأمريكى بالأسلحة التقليدية .

واذا أفضى الخلل فى الميزان الاستراتيجى بحلفائنا إلى الاعتقاد بأن مظلتنا النووية حافلة بثقوب الغرابيل ، فربما قرر الأوربيون الغربيون واليابانيون السعى إلى ترتيب خاص مع موسكو . فإن لم يؤمن حلفاؤنا بضمانات أمننا النووى ، فلن تلبث تحالفاتنا أن تنقضى . فلئن كنا اجتنبنا حربا نووية ، فقد هزمنا دون حرب .

ولتحقيق سلام حقيقى يتعين علينا أن نكون قادرين على ردع موسكو . ولكن ردعنا محفوف بالخطر . وأمامنا مشكلة أساسية : فالتهديد بالإقدام على الانتحار المشترك لا يبعث على المصداقية ، والتهديد الذى لا يبعث على المصداقية لن يردع .

وأكثر الأفكار شيوعا لدى خبراء السياسة الخارجية هو أن الولايات المتحدة ليست فى حاجة إلى التوسع فى الردع ، وأن عليها أن ترسى استراتيجيتها على أساس النظرية القائلة بالتدمير المؤكد المتبادل . وهم يبدأون بالفرضية المنطقية القائلة بأن التفوق مستحيل فى العصر النووى . ثم يجادلون قائلين إنه مادامت كل من الدولتين العظميين تملك آلافا من الأسلحة النووية ، فلا يسع أيتهما أن تدمر كل القوات الاستراتيجية للأخرى فى ضربة أولى . ومعنى هذا أن الضحية تستطيع حتى بعد الضربة الأولى أن تلحق بالمعتدى أضرارا غير مقبولة فى هجوم انتقامى . فحتى الخاسر فى حرب نووية يستطيع أن يدمر نسبة العُشر مما لدى المنتصر . والذين يحبذون فكرة التدمير المؤكد المتبادل يجادلون بدورهم قائلين إن الدفاع الاستراتيجى - حتى ولو كان ميسورا - هو دفاع غير مرغوب فيه لأن من شأنه الانتقاص من قدرة طرف على الانتقام من الطرف الآخر .

تستند النظرية القائلة بالتدمير المؤكد المتبادل إلى فرضية منطقية خاطئة . فهى تفترض أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يمثلان تهديدا متساويا للسلام ، وأن من المتعين ردع **كليهما** عن شن هجوم نووى . ولئن كان من الممكن إبداء دفاع مقنع عن هذه النظرية من حيث التجريد ، فإن فيها خطأ مميتا ينتقص منها : فإذا أُريد للاستراتيجية أن تعمل ، وجب أن تكون استراتيجية **متبادلة** . فالولايات المتحدة لا تحتاج إلى الموافقة على مقومات هذه الاستراتيجية بمفردها ، بل إن الاتحاد السوفييتى يحتاج إلى ذلك بصورة خاصة . فإذا دان بالاستراتيجية طرف واحد فقط ، أكدت لا تدميرا متبادلا بل تفوقا منفردا للطرف الآخر . وتكمن المشكلة فى أن زعماء الكرملين لم يوقعوا أبدا على ذلك . ولو أن الولايات المتحدة أصرت على قوتها الاستراتيجية القاذفة فى عقد الخمسينات ، لكانت لدى موسكو اليوم قدرة كاملة على الضربة الأولى . فإذا أصررنا على قواتنا الاستراتيجية الحالية ، كان الخطر كامنا فى احتمال ظفر الكرملين بالقدرة على الضربة الأولى فى العقود المقبلة من السنين .

وكرئيس (للولايات المتحدة) ، لم أوافق على نظرية التدمير المؤكد المتبادل - وأعرف أن موسكو لم توافق بدورها . وقد نجحت فى صراع شديد النضال للحصول على موافقة الكونجرس على شبكة من القذائف المضادة للقذائف التسيارية للدفاع عن قواتنا الاستراتيجية . وعندما وقعت معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، لم يكن ذلك منّى عودة إلى استراتيجية تستند إلى التدمير المؤكد المتبادل . فقد قايضت بالحدود المفروضة على الشبكات الدفاعية حدا أقصى على التهديد الهجومى . يضاف إلى هذا أننى - فى التقارير السنوية التى كانت إدارتى تقدمها عن حالة العالم - أبعدت سياسة الولايات المتحدة صراحة عن (نظرية) التدمير المؤكد المتبادل ، وهو تحول قامت جميع الادارات المتعاقبة بالبناء عليه .

ومازالت موسكو تدين بالتفوق العسكرى . أما زعماؤها فهم يرتضون **حقيقة** التدمير المؤكد المتبادل دون نظريته . وإذا استطاعت قواتنا الاستراتيجية أن تخرج حية من الضربة الأولى ، ارتضى زعماء الكرملين الردع الأمريكى باعتباره حقيقة من حقائق الحياة . ولكن الحقائق تتغير ، ولن تنظر موسكو إلى الردع الأمريكى باعتباره حقيقة **دائمة** ، وستبذل كل ما فى طاقتها لتغييرها . وعندما انفرد الوزير مكنمارا بتحديد حجم القوات النووية الأمريكية ، مضى زعماء الكرملين يزيدون من حجم قواتهم . وعندما قام الرئيس كارتر بإلغاء البرامج الاستراتيجية الأمريكية أو الإبطاء منها ، قام زعماء الكرملين بتصعيد برامجهم . فقد رأت موسكو فى كبح الجماح الأمريكى فرصة للظفر بمزية .

ثم إن دعاة نظرية التدمير المؤكد المتبادل يعجزون عن إدراك الحقيقة الماثلة ، وهى أن التقدم فى إحكام تسديد القذائف التسيارية العابرة للقارات من شأنه أن يخلق احتمالا بالقيام بضربة أولى دقيقة دقة الجراحة ، وذلك فى وقت قريب ، ربما فى نهاية القرن . فالأسلحة الاستراتيجية درجت على أن تكون أسلحة غشيمة ، وكانت غير دقيقة فى إحكام تسديدها ، بحيث أنها لم تكن تستطيع إلا تدمير هدف بحجم مدينة . ولم يعد هذا هو الحال الآن . فلدى الطرفين اليوم قذائف لها من دقة الإحكام ما يكفى لإطلاق رأس حربى على هدف بحجم الساحة الرياضية الأمريكية (يانكى ستاديوم) على الناحية الأخرى من العالم . ولن تلبث التطورات التكنولوجية أن تجعل من المستطاع تسديد الضربة إلى المكمن الذى يكون فيه الفريق الرياضى المقابل . ومعنى هذا أنه سيكون من المستطاع - وبصورة متزايدة - قيام طرف بتدمير القوات الانتقامية للطرف الآخر . فالضربة الأولى التى لا تعتبر ممكنة اليوم إلا من الناحية النظرية قد تغدو ممكنة من الناحية العملية .

ومن شأن استراتيجية التدمير المؤكد المتبادل أن تدع الولايات المتحدة وليس لديها بدائل صالحة للحياة ، إذا فشل الردع . فإذا نشبت حرب ، تُرك الرئيس الأمريكى وأمامه بديل واحد هو أن يأمر بالقضاء الشامل على المدنيين لدى العدو ، فى مواجهة حقيقة مؤكدة هى أن هذا العمل سيعقبه قتل شامل للأمريكيين . وهذا أمر غير مقبول ولا مصداقية له . وأسوأ حتى من هذا أن أى سياسة لا تستند إلا إلى التهديد بقتل ملايين من المدنيين هى سياسة غير أخلاقية تماما ، ولا سيما إذا كان هناك بديل فعال .

إن قدرتنا على شن حملة إنتقامية شاملة ربما ردعت هجوما شاملا . ولكن الردع ينبغى أن يشمل الهجمات المحدودة أيضا . وإذا عز على الولايات المتحدة أن تواجه تحديا محدودا برد محدود ، أصبح الرد الأمريكى قليل الاحتمال ، والتهديد الأمريكى بالانتقام قليل المصداقية . وهذا بدوره يجعل التحدى السوفييتى أكثر احتمالا . فلم يعد مقبولا أن نقيم ردعنا على مجرد وجود تهديد بالانتحار المتبادل .

والذين يحبذون نظرية التدمير المؤكد المتبادل يعز عليهم أن يروا أن هذه الاستراتيجية لا تناسب الزمن . وإنكار الردع النووى الأمريكى مازال هدفا رئيسيا من أهداف السوفييت . وبفضل المخزون الاستراتيجى لموسكو ، أصبحت الصواريخ الأمريكية ذات القواعد البرية والقاذفات الأمريكية مستهدفة فعلا للضربة الأولى . وإن التقدم الذى يطرأ على التكنولوجيا فى العقود المقبلة قد يخلق إمكانية توجيه هجوم ناجح له دقة الجراحة على جميع قواتنا النووية ، مما يخلف الولايات المتحدة وهى فاقدة للقدرة على الانتقام . ومن شأن هذا الضعف لا أن يغرى بالإقدام على عدوان سوفييتى أكبر - وإن يكن دون المستوى النووى - وحسب ، بل إنه يقلل أيضا من الرغبة الأمريكية فى تحمل المخاطر اللازمة لرد التحديات السوفييتية على عُقبيها .

ما الذى يتعين على الولايات المتحدة القيام به للابقاء على الردع فى السنوات التى تلى عام ١٩٩٩ ؟ علينا أن نحتفظ بقوات استراتيجية تحقق الأغراض الأساسية الثلاثة التالية :

عدم الاستهداف للضربة الأولى . ينبغى للولايات المتحدة كحد أدنى أن تحتفظ بأسلحة استراتيجية ذات قوة مضادة ، يتعذر على الاتحاد السوفييتى أن يدمرها فى الضربة الأولى . فإن لم تكن هناك قوات انتقامية يُكتب لها البقاء بعد مهاجمتها ، ويستطاع استخدامها ضد الأهداف العسكرية فى الاتحاد السوفييتى ، يتبخر الردع . ولهذه القدرة أهمية مضاعفة للولايات المتحدة ، لأن تفوق السوفييت فى الأسلحة التقليدية يكرهنا على الاعتماد اعتمادا أكبر على التهديد بالانتقام النووى . وعلينا ألا نسمح للميزان الاستراتيجى بأن يتدهور تدهورا آخر ، وعلينا أن نتخذ التدابير الكفيلة بتخفيض درجة الاستهداف الحالية التى تتعرض لها قواتنا المستقرة فى قواعد على الأرض .

قدرات متساوية . ينبغى لقواتنا الاستراتيجية أن تكون مناظرة لقوات موسكو من حيث قدراتها فى القتال دون الحرب الشاملة . وهذا أمر شديد الأهمية فى حالة نشوب أزمة بين الدولتين العظميين . وإذا كانت للاتحاد السوفييتى قدرة على التهديد بالقيام بضربة نووية محدودة ، وهو يعرف أن الولايات المتحدة لا تملك قدرة مساوية ، كانت للكرملين مزيّة حاسمة ، واستطاع استغلال مرونته الفائقة وتفوقه سواء بالترهيب أو بالابتزاز النووى .

الردع الممتد . ينبغى أن تكون لنا قوات نووية تقوم بمد ردعنا حتى تحول دون هجوم السوفييت على حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها الرئيسيين . لقد حافظنا على ردعنا الممتد على مدى أربعين سنة ، من خلال التهديد بمهاجمة الاتحاد السوفييتى بالأسلحة النووية ، إذا ما تحركت موسكو ضد حلفائنا . وقد تحقق هذا عندما كان للولايات المتحدة تفوق نووى . ومازال زعماء الكرملين يواجهون مشكلة تتمثل فى أن الولايات المتحدة **قد** تقوم بالتصعيد إلى المستوى النووى لتوقف العدوان السوفييتى . ولكن علينا أن نعترف بأن التهديد

قد فقد كثيرا من مصداقيته ، مادام الاتحاد السوفييتى قد استطاع أن يحقق هامشا من التفوق النووى على الولايات المتحدة .

وإن الكرملين ، إذ يواصل تكديس أسلحته الاستراتيجية ، إنما يهدد قدرتنا على تحقيق هذه الأهداف جميعا . ولكن فى وسعنا أن نفسد جهود موسكو بطرق ثلاث . ففى وسعنا أن نكدس قواتنا الاستراتيجية الهجومية ، وبصورة خاصة قذائفنا المستقرة فى قواعد برية . وفى وسعنا أن ننشر دفاعا استراتيجيا . وفى وسعنا أن نتفاوض مع موسكو على اتفاقية للحد من الأسلحة تحقق توازنا مستقرا ودائما فى القوة . وينبغى أن يتمثل هدفنا فى الانتقاص من القيمة العسكرية لقوات الضربة الأولى السوفييتية . وليس بين هذه الطرق ما يكون كافيا فى حد ذاته ، ولكن العمل فى هذه الجبهات الثلاثة جميعا كفيل بتحقيق الردع الذى نحتاج إليه .

إن الاقتصار على تكديس أسلحتنا الهجومية فى صوامع ثابتة إنما ينتج عكس المطلوب ، ويضعنا فى طاحونة نداس فيها بالأقدام دون أمل . إن السباق بين الأسلحة الهجومية إنما يتحيز إلى الدولة الهجومية . وزيادة عدد الرؤوس الحربية أسهل من زيادة عدد القذائف ، لأن كل قذيفة تستطيع أن تحمل عددا من الرؤوس الحربية . وأكبر قذيفة سوفييتية ذات قاعدة مستقرة على الأرض لها عشرة رؤوس حربية ، ولكن فى الوسع تجهيزها بحيث تحمل ما يصل إلى ثلاثين رأسا . وحتى إذا كان تدمير قذيفة أمريكية واحدة يحتاج إلى ثلاثة رؤوس حربية سوفييتية ، فستحتاج الولايات المتحدة ـ فى أحسن الظروف ـ إلى نشر ثلاثة أضعاف ما لدى الاتحاد السوفييتى من قذائف للإقلال من درجة استهداف القوات الأمريكية .

أما البديل ، فهو استحداث قذائف متحركة مستقرة فى قواعد أرضية مثل قذيفة « ميدجتمان » المقترحة . وقد أيدت هذه الفكرة تأييدا قويا عندما أوصت بها لجنة « سكوكروفت » ، ومازلت أحبذها ، وإن كانت تواجه اليوم مشكلتين رئيسيتين هما : **أولا** ـ ليس من المحتمل أن يوافق الجمهور الأمريكي والكونجرس على السماح للقذائف النووية بأن تجوب فضاء المساحات العريضة ، التى تتطلبها الشبكة المتحركة ، حتى تتأبى على الاستهداف . ثم إن احتياطيات الحكومة الاتحادية قد لا تكون من الكبر بحيث تجعل القذائف غير قابلة للاستهداف ، كما أن نشر هذه الأسلحة على سكة حديد الولايات المتحدة ، أو الطرق السريعة فيما بين الولايات المتحدة سيثير معارضة شديدة . **ثانيا** ـ إذا استمر الاتحاد السوفييتى فى تطوير قدراته الخاصة بالدفاع الاستراتيجى ، احتاجت الولايات المتحدة إلى استحداث قذائف ذات رؤوس حربية متعددة ، وليس قذائف برأس واحد . وإذا خصصنا قسما كبيرا من مواردنا الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية لعمل أسطول من القذائف ذات

الرأس الحربى الواحد ، فإن الدفاع الاستراتيجى السوفييتى ، حتى وإن كان معتدل الفاعلية ، يستطيع أن ينتقص بصورة خطيرة من فاعلية الضربة الانتقامية الأمريكية . فلابد للقذائف المتحركة الصغيرة من أن تكون جزءا هاما من قواتنا الرادعة ، ولكنها لن تستطيع الاضطلاع بالدور الكبير الذى رجوناه عندما تقدمت لجنة « سكوكروفت » بتقريرها للمرة الأولى إلا إذا حُلت هذه المشكلات .

وفى وسعنا ، بل من المتعين علينا أن نبنى أسلحة استراتيجية قادرة على إصابة أهداف صعبة ، وبهذا نستطيع أن نعرض للخطر جزءا كبيرا من الترسانة السوفييتية . وهو ما فعلناه عندما قمنا بنشر أول مجموعة من قذائف إم إكس ، وعندما تنشر فى المستقبل قذائف « ترايدنت ـ ٢ » . ولكن هذا لا يكفى . والولايات المتحدة تعتزم الاقتصار على بناء أربعين قذيفة إم إكس ، وقامت بنشرها فى صوامع ثابتة مستهدفة لأول ضربة سوفييتية . وقذيفة « ترايدنت ـ ٢ » الجديدة ذات القاعدة البحرية ليست مستهدفة ، ولكن الاتصالات مع الغواصات الغاطسة فى الماء هى اتصالات صعبة فى أحسن الظروف . وواقع الأمر أننا مازلنا نحتاج إلى بناء قوة أضخم لها قواعد مستقرة على الأرض ، وتستطيع البقاء على قيد الحياة بعد الضربة السوفييتية الأولى .

إن الاتجاه إلى نشر وسائل الدفاع الاستراتيجية لحماية السكان الأمريكيين ـ وهو ما يحبذه كثيرون من دعاة مبادرة الدفاع الاستراتيجى ـ لن يحل مشكلاتنا الاستراتيجية . أما فكرة أن بناء دفاع من شأنه أن يجعل الأسلحة النووية غير ذات موضوع ، فهى خرافة . فلكى يعمل هذا الدفاع ، ينبغى أن يكون بالغا حد الكمال . وحتى أكثر الناس تفاؤلا من محبذى هذه الفكرة ، لا يعتقدون بإمكان تحقيقها من الناحية التكنولوجية إلى ما بعد دخول القرن المقبل بفترة .

ولكن من الممكن بناء دفاع محدود من شأنه أن يجعل أسلحتنا الاستراتيجية أقل استهدافا ، ويحمى البلاد من الإطلاق العارض لبضعة أسلحة ، أو من هجوم صغير تقدم عليه دولة ليست من الدولتين العظميين . وهذا النوع من الدفاع لا يحتاج إلى أن يكون بالغا حد الكمال . وحتى إذا كان الدفاع ناجعا بنسبة ٥٠ فى المائة لا غير ، فهذا كفيل بتعقيد العمليات الحسابية الخاصة بالضربة السوفييتية الأولى ، بحيث لا يسع أى زعيم سوفييتى أن يثق أبدا فى النجاح . وستكون الضربة الأولى ـ فى أحسن الظروف ـ مقامرة من مقامرات الحظ . والدفاع الاستراتيجى الأمريكى المحدود كفيل بأن يجعل متاعب موسكو أطول مدى حتى من ذلك ، فيفقد التهديد السوفييتى بتسديد الضربة الأولى مصداقيته ، ويتعذر بالتالى على الكرملين أن يتوسل بهذا التهديد لابتزاز الولايات المتحدة فى أزمة بين الدولتين العظميين .

إن الدفاع الاستراتيجى المحدود هو المفتاح لحل المشكلة الحادة المتعلقة باستهداف قوات الولايات المتحدة المستقرة فى قواعد على البر لضربة سوفييتية أولى . وقد أفادت مبادرة الدفاع الاستراتيجى للرئيس ريجان لا فى إكراه السوفييت على التفاوض بروح جدية وحسب ، بل أفادت كذلك فى أنها أوجدت إمكانية لنشر وسائل دفاع محدودة . ولئن كانت الدعوة إلى دفاع بالغ حد الكمال هى دعوى غير واقعية ، فإن (ريجان) خليق بالثناء لإصراره على السير قدما بمبادرة الدفاع الاستراتيجى . وينبغى لنا أن نوجه الجزء الأكبر من أموال البحث والتنمية الخاصة بمبادرة الدفاع الاستراتيجى إلى تصميم دفاع محدود لقواتنا الاستراتيجية ، عوضا عن توجيهها إلى الأمل غير الواقعى المتمثل فى دفاع عن السكان يعم الأمة بأسرها . فمحاولة بناء دفاع شامل لن تعطينا إلا الحماية الوهمية لخط ماجينو الالكترونى . وعلينا ألا نسعى فى سبيل الوصول إلى ما لا يُبلغ على حساب ما يستطاع تحقيقه .

إن من شأن الدفاع المحدود أن يعالج المشكلات الخاصة بكل من قذائف إم إكس ، وميدجتمان . ذلك أن وضع قذيفة إم إكس فى صومعة ثابتة لن يحسن من قدرة قواتنا المسلحة على البقاء على قيد الحياة . ولكنها تحسن أمننا تحسينا كبيرا بنظام الدفاع المحدود . كما أن نشر قذائف ميدجتمان على الاحتياطيات الاتحادية قد يبقيها عُرضة لهجوم ساحق ، ولكنها تحسن أمننا وتحسن استقرارنا الاستراتيجى بنظام الدفاع المحدود . فعلينا إذن أن نمضى قدما **بكل** من تحديث قواتنا الهجومية ، ونشر قواتنا الدفاعية .

وعلينا ألا نُعجز أنفسنا بالخوض فى مناقشة قانونية حول نوعية البحوث والاختبار والنشر ، التى تسمح بها معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة فى عام ١٩٧٢ . وقد وقعت المعاهدة لأنها كانت تخدم مصالح الأمن الأمريكى فى الأوضاع الاستراتيجية لأوائل عقد السبعينات . ولقد كانت إنجازا هاما ، ودامت أطول من أى ميثاق رئيسى آخر للحد من الأسلحة . فالخوض فى مناقشة حول المعاهدة ، وهل تفسر تفسيرا واسعا أو ضيقا ، لاهو يفيد ولاضرورة له . وعندما تدخل الولايات المتحدة فى معاهدة ، فعلينا أن نحترم شروطها ، ولانحاول أن نتملص منها بمناورات قانونية . فالمعاهدة تنص على وجه التحديد على أن فى وسع أى من الطرفين أن يختار الخروج منها بإشعار مدته ستة أشهر ، إذا ما تبين له أن الأحداث قد « عرضت للخطر مصالحه العليا » . وعلينا أن نقرر ما يعوزنا القيام به لتأكيد أمننا . فإن احتاج ذلك إلى دفاع استراتيجى محدود ، وجب علينا أن نتحرى أى نوع من الدفاع هو الدفاع الناجع ، ثم نخطو الخطوات اللازمة لتطويره ونشره . فإذا دعا هذا إلى إعادة التفاوض على أحكام معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وجب أن نتقدم بمطالبنا وندرجها على جدول أعمال القوتين

العظميين . فإذا رفضت موسكو التفاوض ، وجب علينا عندئذ أن نتمسك بحقوقنا بموجب المعاهدة ونعطل أحكامها بعد إشعار مدته ستة أشهر .

وينبغى لنا أن نعلن أننا عازمون على نشر وسائل دفاع محدود فى أقرب وقت تسمح به التطورات التكنولوجية . وعلينا أن نوضح بأننا نؤثر القيام بذلك من خلال جدول زمنى يتم انتفاوض عليه ، وإن كنا سنمضى بمفردنا قدما إذا أخفقت المفاوضات فى التوصل إلى اتفاق فى وقته . وينبغى التفاوض على موضوع النشر المبكر للأسلحة ، ولكن لا يصح للمفاوضات أن تمنعنا من نشر شبكة فى أقرب وقت ممكن .

ولئن كان من شأن الدفاع الاستراتيجى المحدود أن يحل بعضا من مشكلاتنا ، فهو لن يحل جميع مشكلاتنا ، ويعوزنا أن نكمله بقوات هجومية إضافية . وعلينا ألا نسعى للوصول إلى القدرة على تسديد الضربة الأولى ، لأن من شأن هذا أن يصبح أمرا مستحيلا من الناحية السياسية . فالشعب الأمريكى لن يؤيد ذلك ، ولأنه مستحيل من الناحية التكنولوجية نتيجة لأن الاتحاد السوفييتى سيتخذ إجراءات مضادة له ، كدفاعه الاستراتيجى الخاص ، لكى يجعل جهدنا عبثا . ومع ذلك نحتاج إلى نشر أسلحة استراتيجية جديدة حتى إذا ما اندلعت نيران حرب ، تهيأت للرئيس الأمريكى بدائل وخيارات أكثر من بدائل الانتحار المتبادل والاستسلام .

إن الحد من الأسلحة لا يكفى فى حد ذاته لحل مشكلاتنا الاستراتيجية ، ولكن فى وسعه أن يضطلع بدور رئيسى فى القيام بذلك . والذين يزايدون على الحد من الأسلحة يضرون بقصيتهم أبلغ ضرر . ففى حين يميل الأمريكيون إلى النظر إلى الحد من الأسلحة باعتباره غاية فى حد ذاته ، فإن السوفييت يعتبرون الحد من الأسلحة وسيلة إلى غاية . وموسكو على صواب . فالحد من الأسلحة فى حد ذاته لايسعه أن يحقق السلام أو يضمن الأمن لنا . فما هو إلا جزء واحد من سياستنا الدفاعية الشاملة . وما هو بغاية فى حد ذاته ، بل هو وسيلة لصيانة أمننا . وإذا ابتغينا تحسين أمننا واستقرارنا المتبادل ، وجب لسياسات الدفاع والحد من الأسلحة أن تطرد إطرادا متناسقا بحيث يستطيع كل منهما تعزيز الآخر . ومما يبعث على السخرية أن عددا كبيرا هذا مقداره من دعاة الحد من الأسلحة يعارض مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، لأنه لو لم يقترح الرئيس ريجان مبادرة الدفاع الاستراتيجى لما تفاوض السوفييت على الحد من الأسلحة .

وفى وسع إتفاقية الحد من الأسلحة التى جرى التفاوض عليها بصورة سليمة أن تكون انفاقية بناءة من ثلاث نواح . **أولا :** ففى وسعها أن تساعد على تحقيق الاستقرار الاستراتيجى الذى من شأنه الإقلال من أسباب تصعيد الأزمات إلى درجة الحرب . وينشأ عدم الاستقرار الاستراتيجى عندما يقوم أحد الجانبين أو كلاهما بنشر أسلحة تولد

الاحتمالات الخاصة بالضربة الأولى . وهذا بدوره يولد حافزاً على استخدام هذه الأسلحة فى أزمة ما رغبة فى الظفر بمزية حاسمة . ويتعاظم الخطر إذا كانت هذه الأسلحة نفسها مستهدفة لضربة أولى ، لأن القائد فى الأزمة يستهويه أن يستخدم ترسانته قبل أن يفقدها . ومن شأن التوُصل إلى إتفاق يحول دون تحقيق القدرة على الضربة الأولى لأى من الطرفين ، أن يعزز الاستقرار الاستراتيجى ، ويقلل من احتمال نشوب حرب .

ثانيا : إن فى وسع اتفاقية للحد من الأسلحة تتوخى الحد من الأسلحة الهجومية أن تزيد من فعالية الدفاع الاستراتيجى المحدود . وفى غياب اتفاقية كهذه ، يستطيع السوفييت أن يحاولوا زيادة قواتهم الهجومية حتى يطغوا على دفاعنا . ولما كان دفاعنا لا يتوخى إلا تحقيق هدف محدود هو حماية قواتنا الاستراتيجية ، فإن تكديس الأسلحة السوفييتية سيمنى بإخفاق يكاد يكون مؤكدا فى استعادة مزيته الحالية . ولكن تبقى الحقيقة الماثلة ألا وهى أن اتفاقية الحد من الأسلحة التى تفرض حدا أقصى على مستوى القوات الهجومية من شأنها أن تزيد من إمكانيات الدفاع الاستراتيجى الفعال بفضل الحد من التهديد .

ثالثا : إن بذل جهد جاد فى سبيل التفاوض على الحد من الأسلحة هو ضرورة سياسية حتمية . ولن يسع الزعماء الغربيون تغبئة التأييد الشعبى للإنفاق على أغراض الدفاع دون أن تكون هناك سياسة للحد من الأسلحة تورث المصداقية . وعلينا ألا نخوض فى جدل حول التفاوض ، وهل نقدم عليه أولا . والذين يرفضون التفاوض أصلا ـ كالصقور المتطرفين فى إدارة ريجان ـ سيضطرون إن آجلا أو عاجلا إلى التفاوض نزولا على رغبة الكونجرس أو الرأى العام . أما بؤرة تركيزنا فينبغى أن تنصب على الكيفية التى تجرى بها مفاوضة تخدم مصالحنا .

وإذ تتطلع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى إلى معاهدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية فى المستقبل ، فعلينا أن نتأكد من أنها تستوفى أربعة شروط هى :

□ **المساواة** . ينبغى أن تستند إلى المساواة . والمساواة فى الأعداد أمر هام ، ولكن الأعداد نفسها ينبغى ألا تكون المقياس الوحيد للمساواة . علينا أن نتفاوض على عدد القذائف وحجمها وعدد الرؤوس الحربية ، بحيث تكون لدى كل طرف نفس القدرة العسكرية . وفى هذا المقام ، فإن المقياس الأكثر حسما هو قدرة كل طرف على تدمير الأهداف الصلدة للطرف الآخر . فمن الأهمية الحيوية إذن أن تكون الحدود الفرعية ـ وهى الحدود التى تفرض على أنواع معينة من الأسلحة الداخلة فى الحد الشامل ـ قد أعدت بحيث تنص على المساواة النوعية أو الكيفية .

□ **النسبة بين الرأس الحربى والهدف** . ينبغى لهذه النسبة ألا تسمح لأى من الدولتين العظميين بأن تكون لها قدرة مصداقية على الضربة الأولى . وينبغى أن تخفض

النسبة بين الرؤوس الحربية السوفييتية للضربة الأولى وبين الأهداف الأمريكية للضربة الأولى إلى ما هو دون المستوى الحالى . وإذا سمحت اتفاقية ما لدولة هجومية مثل الاتحاد السوفييتى أن تحتفظ بمزيتها الحالية فى أسلحة الضربة الأولى ، أو أن تزيد منها ، كان معنى ذلك أن تزيد فعلا من خطر الحرب والهزيمة دون حرب .

□ **التحديث** . ينبغى النص على أحكام صارمة صرامة الحديد تحظر تحسين القذائف القديمة والارتقاء بها لتصبح من قذائف الضربة الأولى . وقد اجتهدت كل من اتفاقيتى الجولة الأولى والجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت الأولى وسولت الثانية) فى معالجة موضوع التحديث ، ولكنها فشلا . فلم يقتصر الأمر على كون الاتحاد السوفييتى أخل بروح الاتفاقات بأن استغل الغموض فى عبارتها لكى يقوم بتحديث أسلحته ، بل أنه أخل أيضا بحرفية المعاهدات ، فقام بنشر عدد من الشبكات الجديدة يزيد على ما هو مسموح به . فإذا كان لنا أن نوقع اتفاقية دائمة للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وجب أن نعامل التحديث باعتباره قضية محورية ، وليس باعتباره مظهرا جانبيا .

□ **التحقق** : لابد للاتفاقية من أن تنص على الطرق التى يتوسل بها كل طرف للتحقق من الامتثال لنصوصها من جانب الطرف الآخر . فقد عولنا فى الماضى على الاستطلاع الذى تقوم به الأقمار الصناعية (أو التوابع) وعلى وسائل تقنية وطنية أخرى للقيام بالتحقق . ولكن التطورات التى طرأت اليوم على التكنولوجيا العسكرية تحتم علينا بألا نرضى بما هو أقل من التفتيش فى الموقع . وقد درج السوفييت فى الماضى على رفض أمثال هذه الأحكام ، ولكنهم وافقوا فى اتفاقية القوات النووية متوسطة المدى على التساهل حول هذه النقطة . وهذه بداية طيبة ، ولكنها لا تكفى بالنسبة لاتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . وعلينا أن نصر على أن تكون الأحكام الخاصة بالتفتيش فى الموقع أحكاما تزيد على كونها عملية تجميل . وعلينا أن نفهم السوفييت بأن ثلثى أعضاء مجلس الشيوخ لن يقترعوا بالتصديق إلا إذا كنا على ثقة مطلقة من أن كلا من الطرفين سينفذ الاتفاقية .

يضاف إلى ذلك أننا فى توخى هذه الأهداف لا يسعنا ـ أو لا يسع سياستنا الخاصة بالحد من الأسلحة ـ أن نتجاهل الانتهاكات السوفييتية للاتفاقيات السابقة الخاصة بالحد من الأسلحة . فليس ينبغى كنس هذه الأمور تحت السجادة فى هدوء ، فى أثناء هرولتنا لعقد اتفاقات جديدة ، بل ينبغى مواجهتها بردّ محسوب . كما أن الانتهاكات السوفييتية للحد من السلاح ، ينبغى ألا تسوقنا إلى إطراح الاتفاقيات القديمة والتخلى عن التفاوض . وعلينا ، عوضا عن ذلك ، أن ندرج قضية الامتثال السوفييتى فى صدارة جدول أعمال الدولتين العظميين . وإذا عجزت موسكو عن الرد ردا مقنعا لنا على ما يستبد بنا من أسباب قلق ،

وجب أن نتخذ الوقف القائل بأن الانتهاكات السوفييتية للحد من الأسلحة ستواجه بردود أمريكية تتناسب معها - تماما كالموقف الذى اتخذته إدارة ريجان .

إن الامتثال من طرف واحد هو نزع سلاح من طرف واحد . ونحن إذ نوقع اتفاقيات ، إنما نفعل ذلك لمصلحة أمننا . وعلينا ألا نحترم اتفاقيات حين تهدد الانتهاكات السوفييتية أمننا . فالامتثال من طرف واحد لن يكسبنا نية طيبة من جانب زعماء الكرملين ، بل يكسبنا ازدراءهم .

ونحن نحتاج إلى حل وسط شامل يتعلق بالقضايا الاستراتيجية ، وهذه صفقة نحتاج إليها لا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وحسب ، بل كذلك بين الادارة والكونجرس . فلأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمان أصبحت التفاصيل جاهزة لمجرد إعداد هذا الترتيب الشامل .

وينبغى أن يكون الحل الوسط المحلى أيسر فى التحقيق من الحل الوسط الدولى الجيد . فالكونجرس يملك اليوم من سلطة تقرير السياسة الدفاعية للولايات المتحدة ما يملكه الرئيس . وعلى الإدارة أن تدرك هذه الحقيقة السياسية الأساسية . فإن لم تدركها ، فسيتوسل مجلسا النواب والشيوخ بسلطاتهما الخاصة بالميزانية لانتزاع الإشراف من السلطة التنفيذية . أما إذا أدركتها ، فإن هناك احتمالا بخروج سياسة استراتيجية متجانسة إلى حيز الوجود .

وليس من مؤدى هذا أن تكتفى الإدارة بمجاراة التيارات السياسية السائدة فى الكونجرس . فالرئيس هو وحده الذى يوفر القيادة - ولكنه لايستطيع أن يعمل بمفرده . فعليه أن يقرر ما يعوزنا القيام به لصيانة أمننا ، وعليه أن يسعى إلى الظفر بموافقة الكونجرس على برنامجه . ولن تكون له الغلبة أبدا إلا إذا أدخل فى حسابه آراء الشخصيات المسؤولة فى الكونجرس . وفى الكونجرس أغلبية مسؤولة ، وعلى الرئيس أن يتجاوب مع ما يشغلها من أمور .

أما سبب ما واجهته الإدارة من صعوبة هذا مقدارها فى الظفر بموافقة الكونجرس على برنامجها الاستراتيجى ، فيكمن فى أن الإدارة أخفقت فى عرض قضيتها من حيث هى قضية استقرار استراتيجى . وهذا هو الشغل الشاغل للأعضاء المسؤولين فى الكونجرس . والقرار الذى اتخذته الإدارة ، لنشر قذائف إم إكس فى صوامع مستهدفة للضربة السوفييتية الأولى ، هو قرار لا معنى له من وجهة النظر هذه فإذا تحصلت المشكلة فى كون القذائف المستقرة فى قواعد على الأرض قذائف مستهدفة ، فلن يتمثل حل المشكلة فى غرز القذائف فى حُفر ثابتة فى الأرض ، إذ أن هذه الصوامع تصبح ببساطة أهدافا تغرى بالضربة السوفييتية الأولى .

وسيواصل الكونجرس تخفيضه للتمويل المخصص لمبادرة الدفاع الاستراتيجي مادامت الإدارة لم تزل تستحوذ عليها فكرة بناء دفاع شامل عن السكان الأمريكيين . فلن تجدى طلبات الحصول على بلايين من الدولارات لاستحداث « درع فضائية » لأن الكونجرس يدرك أن هدف إقامة دفاع واق من أى تسرب ، وإن كان هدفا شعبيا من الناحية السياسية ، إلا أنه هدف غير واقعى من الناحيتين التكنولوجية والاستراتيجية .

كما أن الأعضاء المسؤولين فى الكونجرس تنفرهم الإدارة بموقفها التفاوضى حول الدفاع الاستراتيجى . والذين يريدون صرف النظر عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى بأسرها ، فهؤلاء قلة عالية الصوت . وأما الذين يجادلون قائلين إن المفاوضات بشأن الحد من السلاح الاستراتيجى ينبغى أن تقترن بمفاوضات لتخفيض الأسلحة الهجومية ، فهؤلاء يمثلون توافقا فى الرأى ، وفى الوسع إقامة برنامج استراتيجى متجانس حول هذا الرأى .

وإذا رغبت الإدارة فى مواصلة تحديث الأسلحة الهجومية ، ونشر الأسلحة الدفاعية ابتداء ، فعليها تعديل استراتيجيتها فى الكونجرس ، وعليها أن تأخذ ببرنامج ذى جزءين ، هما : **أولا** : أن تطلب قذائف إم إكس إضافية لوضعها فى قواعد من الصوامع الثابتة ، على أن يتم نشرها مترادفة مع دفاع استراتيجى محدود . وعلى الإدارة أيضا أن تطلب نشر بعض القذائف المتنقلة ذوات الرأس الواحد ، وإن يكن عددها ليس بالكثرة التى تخيلت أصلا . وبعدد أقل من هذه القذائف المتنقلة ، وبدفاع استراتيجى محدود ، لابد أن تضيق المساحة التى تحتاج القذائف إلى الطواف فيها إلى الحجم العملى . وفى الوقت عينه ، ينبغى مراعاة أن يكون عدد الرؤوس الحربية الشديدة الإحكام المثبتة على هذه القذائف أقل من المستوى الذى يمثل تهديدا للاتحاد السوفييتى بضربة أولى ، وينبغى تصميم الدفاع الاستراتيجى بحيث يجعل الضربة السوفييتية الأولى مستحيلة . ومادام الدفاع لايحتاج إلى أن يكون بالغا حد الكمال ، فسيكون فى الوسع نشر هذا المزيج فى عقد التسعينات بين أواسطه وأواخره .

ثانيا : على الإدارة أن تعلن عن استراتيجية جديدة للتفاوض مع موسكو ، فالمنهج الذى اتبعته إدارة ريجان كان خاطئا من ناحيتين . فمن ناحية ، فإن السعى المتصلب وغير الواقعى من جانب الإدارة لإعداد دفاع عن السكان الأمريكيين أدى إلى اتحاد أغلبية الكونجرس ضدها . ومن ناحية أخرى ، أبدى بعض المسؤولين فى الإدارة استعدادا للتفاوض مع السوفييت للحد من تجارب الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية ، بطريقة تؤدى فى الواقع إلى القضاء على فرص نشر قوات دفاعية محدودة من قواتنا الاستراتيجية . وكان من نتيجة ذلك أن تقلصت صفوف المؤيدين الذين يرغبون فى نشر الأسلحة الدفاعية

الاستراتيجية ، وأن اكتسب معارضو الإدارة مؤازرة وتشجيعا ، وهم الذين يريدون لمبادرة الدفاع الاستراتيجى الموت فى عقر دارها . فإذا وافق هذا الرئيس على وضع حدود على التجارب من شأنها القضاء المبرم على مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، فلن يستطيع رئيس فى المستقبل أن يرفض التوسع فى هذه الحدود .

وإن من شأن اتخاذ موقف أدعى إلى المرونة ، يقضى بمتابعة البحوث المتعلقة بالدفاع عن السكان ، ويحتفظ بالحق فى تجربة دفاع محدود عن القوات الاستراتيجية الأمريكية المتزايدة الاستهداف ، ونشر هذا الدفاع ... إن من شأنه أن يجتذب تأييدا من الأغلبية .

ومن شأن هذا أن يخلق أساسا لموقف تفاوضى قوى مع موسكو ، ومع تأييد الكونجرس للرئيس ، يدرك الكرملين أنه لم يعد فى وسعه الاعتماد على قيام مجلسى الشيوخ والنواب بالانتقاص من موقف الإدارة . كما يدركون أنهم إن لم يصلوا إلى اتفاق مع مفاوضينا ، فإن الولايات المتحدة قد رسمت لنفسها طريقا لحل مشكلتها الاستراتيجية من جانبها ، وستصبح لدينا عندئذ الفعالية اللازمة لعقد صفقة .

أما الخطوط المتعلقة باتفاقية سديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، فهى خطوط واضحة . والذى يزعج زعماء الاتحاد السوفييتى هو مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية . والذى يزعج الزعماء الأمريكيين هو تنامى قدرة الاتحاد السوفييتى على تدمير قواتنا الاستراتيجية بأكبر القذائف السوفييتية المستقرة فى قواعد على البر . ومن الفائدة المتبادلة التسوية بين هذين الأمرين .

وعلينا أن نتوخى الحذر الشديد بشأن الصفقة التى نرتضيها . وبالنسبة لقضية الدفاع الاستراتيجى ، علينا أن نتخذ موقفا صارما ، وإن يكن معقولا : فلا مفاوضة على ما نجريه من بحوث . أما تجاربنا فيمكن التفاوض عليها . ولا مفاوضة على استحداثنا لشبكات أسلحة معينة . ولا مفاوضة على حقنا فى نشر الأسلحة . أما الشىء الوحيد الذى يمكن التفاوض عليه فهو **مدى** ما نقوم به من نشرها . وعلينا أن نوضح لجورباتشوف أن مدى ما نقوم به من نشر الأسلحة يرتهن بمدى الخطر الذى يتمثل فى القذائف الشديدة الإحكام ، التى يستطاع استخدامها فى الضربة الأولى . علينا أن نستمسك بهذا الموقف ولا نتراجع عنه أبدا . وعلينا أن نحتفظ بورقة الدفاع الاستراتيجى فى يدنا ، وأن نمضى قدما وبكل حماسة لاستحداث أسلحة دفاعية محدودة ، لا لاكتساب فعالية فى التفاوض وحسب ، بل كذلك للقيام بنشر الأسلحة إذا ما فشلت المفاوضات . علينا أن نبسط الأمر للكرملين ، وكأننا نقدم إليه ديكا روميا باردا : إن الشرط المسبق على أى صفقة هو الربط بين الهجوم والدفاع . وسنقوم بالربط بين عدد شبكاتنا الدفاعية التى ننشرها وعدد الشبكات الهجومية الصارخة التهديد التى

ينشرونها . فإن رغبوا فى الحدّ من دفاعنا ، حققوا هذا بتقليص تهديدهم الهجومى . فإن أضافوا إلى ترسانتهم الهجومية ، قابلنا ذلك بمزيد من الانتشار لشبكاتنا الدفاعية .

وقد برزت الخطوط العامة لاتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) التى تفاوضت عليها إدارة ريجان فى البلاغ الذى أذيع عقب مؤتمر القمة الذى عقد فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ . وقد سعت هذه الاتفاقية إلى التوصل إلى إتفاق تخفض القوات الاستراتيجية بمقتضاه بنسبة ٥٠ فى المائة ، على أن يقوم الطرفان بتخفيض ما فى ترساناتهما إلى ١٦٠٠ جهاز لإطلاق القذائف مثل القاذفات وصوامع القذائف ، و ٦٠٠٠ رأس حربى ، ولا يسمح إلا بـ ٤٩٠٠ رأس حربى للقذائف التسيارية . ولئن كان لهذا التخفيض الجذرى جاذبية سياسية ، فهو يحتاج إلى تحميص دقيق . علينا أن نضع نصب أعيننا أن الذى فى كفة المقادير هو حياة الغرب وبقائه وليس أقل من ذلك .

وقبل تأمل الأرقام علينا أن ندرك ما هى مشكلات الأمن التى تواجهنا على المستوى الاستراتيجى ، وما الذى يحدو جورباتشوف إلى السعى لعقد اتفاق من هذا القبيل . إن مشكلتنا تكمن فى المزية التى دانت للسوفييت فيما يسمى بالرؤوس الحربية ذات القوة المضادة - وهى أسلحة لها من قوتها ، ومن دقة إحكامها ما يكفى لتدمير حتى صوامع الصواريخ وشبكات المواصلات التى صُلدت لتستقوى على الهجوم النووى . فاذا أريد لاتفاقية حول الحد من الأسلحة أن تخدم مصالحنا ومصالح السلم الحقيقى ، وجب أن تتصدى لهذه المزية السوفييتية فى الأسلحة ذات القوة المضادة .

إن دوافع جورباتشوف هى دوافع سوفييتية تقليدية . وإن المفاوضين السوفييت للحد من الأسلحة قد سعوا دائما إلى الحد من التطورات فى تكنولوجيا الأسلحة الأمريكية والاحتفاظ بالمزايا السوفييتية - أو زيادتها - فى نشر الأسلحة . فمقترحات جورباتشوف فى هذا الصدد هى صيغ قديمة فى بلاغة جديدة .

ويمكننا فى بادىء الأمر أن نسأل : هل شروط الاتفاقية تُجْهز على فرص الدفاع الاستراتيجى فى حين تحتفظ للسوفييت بما لديهم من مزية فى الأسلحة الهجومية الشديدة الإحكام . ولئن قال جورباتشوف كلاما مطاطا بعض الشىء فى قمة واشنطن ، فقد حاول دائما أبدا أن يحمل إدارة ريجان على التخلى عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى باعتبار ذلك جزءا من صفقة لتخفيض القوات الاستراتيجية بنسبة ٥٠ فى المائة . وأكبر ما يفضله جورباتشوف هو فرض حظر صريح على الشبكات الدفاعية الجديدة . يلى ذلك تفضيله للإعلان عن توقف طوعى بشأن أنواع معينة من تجارب مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، أو مد أجل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لفترة من سبع إلى عشر سنين . ولعله واثق من أن أيا من الأمرين سيحمل الكونجرس على التخلص من برنامج

مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، لأن نشر الأسلحة سيكون احتمالا جد بعيد . فضلا عن أنه قد يكون واثقا من أن فى وسع الاتحاد السوفييتى أن يبذل من الضغط على أى إدارة مقبلة ما من شأنه مد التوقف الطوعى عن إجراء التجارب ، أو إبقاء الارتباط بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ولا سيما وهو يفترض أنه لن يكون بين الرؤساء المقبلين من يؤيد مبادرة الدفاع الاستراتيجى بمثل حماسة رونالد ريجان .

ويالها من كارثة تحل بأمن الولايات المتحدة إذا ما نجح جورباتشوف فى الانتقاص من مبادرة الدفاع الاستراتيجى - سواء بتساهل مباشر من جانب الولايات المتحدة ، أو من خلال اتفاق يحمل الكونجرس على إماتة البرنامج جوعا (بمنع الأموال عنه) . ولن يكون للتساهلات الأمريكية بشأن الدفاع الاستراتيجى ما يبررها ، إلا إذا وافق جورباتشوف على إزالة الخطر المتمثل فى قذائفه الشديدة الإحكام المستقرة فى قواعد على البر . وبغير مثل هذا التساهل البارز من جانب موسكو ، يجب على الولايات المتحدة أن تصر على موقفها . فإذا أجرت الولايات المتحدة تساهلا بشأن البحوث والتجارب والاستحداث ، أو تخلت عن حقها المطلق فى نشر الأسلحة الاستراتيجية ، كان معنى ذلك أن اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) قد انتقصت فعلا من الأمن الأمريكى .

وماذا لو تراجع جورباتشوف عن مطالبه بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجى ؟ وماذا لو فض الصلة بين المحادثات المتعلقة بالأسلحة الهجومية والدفاعية ، واكتفى بالموافقة على خفض القوات الاستراتيجية بنسبة ٥٠ فى المائة ؟ إن هذا أمر لا يدعو بالضرورة إلى الاغتباط . فإن فض جورباتشوف الصلة المذكورة ، كان علينا أن نتأمل أولا وبكل تدقيق فى سبب قيامه بذلك .

نعرف أن لجورباتشوف مزية فى القذائف ذات القوة المضادة الشديدة الإحكام - وهى مزية فيما يسميه بعلاقة الارتباط بين القوات . إن جورباتشوف نوعية مختلفة من الزعماء السوفييت . ولكن لا يسع زعيما سوفييتيا أن يبقى فى الوجود إذا تنازل منفردا عن مزية فى علاقة الارتباط بين القوات ، دون أن يأخذ شيئا فى مقابل ذلك . وعلى وجه التحديد ، لا يسعه العودة إلى قادته العسكريين باتفاقية للحد من الأسلحة الاستراتيجية تفشل فى وقف مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، كما أن الاتفاقية مع ذلك تتنازل عن مزية موسكو الحالية فى الأسلحة الهجومية ذات القواعد البرية . ولهذا يتعين علينا أن نبقى فى حالة من التشكك الشديد إذا ما قبل السوفييت صيغة لإجراء تخفيضات كبيرة فى القوات الهجومية دون أى ربط بالحد من الدفاع الاستراتيجى . وإذا كان جورباتشوف سعيدا بهذه الشروط ، فعلينا أن نتوخى الحذر منها .

وفى تقييم تخفيض القوات الهجومية بنسبة ٥٠ فى المائة ، وهل يساعد ذلك أمننا

أو يضر به ، يتعين علينا أن ندرس أثر ذلك فى التهديد الهجومى السوفييتى لقواتنا الاستراتيجية . ويعوزنا أن نرد على سؤال واحد بسيط ألا وهو : هل تؤدى الاتفاقية الخاصة بالتخفيض بنسبة ٥٠ فى المائة إلى إنقاص القدرة السوفييتية على القيام بضربة أولى ناجحة ضد القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة ، أو تؤدى إلى زيادتها ؟ وحتى الآن لم تهتم إلا قلة قليلة بما يكون لهذا التخفيض من عواقب على الميزان الاستراتيجي . ويسلم عدد كبير من العلماء والساسة بأنه مادامت الأسلحة النووية أمرا سيئا ، فإن أى خفض فيها هو من الخير . والذى يهم هنا هو النصوص المطبوعة بحروف دقيقة ، والحدود الفرعية التى تبين كم من الرؤوس الحربية يمكن نشرها على الأرض أو فى الغواصات أو على القاذفات ، وما أنواعها . ولوأقتصر الأمر على وضع حد فرعى على القذائف التسيارية قدره ٤٩٠٠ رأس حربى ، لزاد ذلك من استهداف القوات الاستراتيجية الأمريكية ولم ينتقص منه .

فبموجب هذا النوع من الاتفاقيات ، تحتفظ موسكو بقوة مستقرة على الأرض تتألف بكاملها تقريبا من قذائف لها من دقة الإحكام ما يكفى لاستخدامها فى الضربة الأولى . وستكون القوة مزيجا من قذائف إس إس ـ ١٨ ، وإس إس ـ ٢٥ ، وإس إس ـ ٢٤ . وفى الوقت عينه تؤدى التخفيضات إلى إنقاص عدد الأهداف القائمة فى الولايات المتحدة التى سيكون من المتعين تدميرها إذا نجحت الضربة الأولى . يضاف إلى ذلك أن الاتفاقية ستحد من نشر أقدر قواتنا وأكثرها قابلية للبقاء على قيد الحياة ، ألا وهى أسطول ترايدنت ـ ٢ من الغواصات ، بحيث يصبح عددها حوالى عشر قطع . ولا يستبعد أبدا أن تصبح هذه القوة مستهدفة نتيجة لذلك . فنصف القوة سيكون جاثما فى الميناء بصورة دائمة ، أما النصف الآخر فستقتفى أثره غواصات سوفييتية مهاجمة يزيد عددها على ٢٧٠ .

فإن وافقنا على هذه الشروط المتعلقة بتخفيض نسبة ٥٠ فى المائة ، لرأينا أن النسبة بين الرؤوس الحربية السوفييتية الخاصة بالضربة الأولى ، وبين أهداف الضربة الأولى للولايات المتحدة قد ازدادت سوءا بدرجة خطيرة . وواقع الأمر إذن أن الشروط الحالية فى اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) البازغة ، هى شروط ليست فى مصلحة الولايات المتحدة أو فى مصلحة السلام الحقيقى . وإذا مضينا قدما بمثل هذا الاتفاق الخاطىء خطأ مميتا ، فسيُضار أمننا القومى بدلا من أن يُساعد .

ولئن كان التخفيض بنسبة ٥٠ فى المائة الذى يجرى التفاوض عليه تخفيضا غير مقبول ، فلا يصح أن نغادر مائدة المفاوضات . بل إن الذى يتعين علينا أن نعمله هو أن نتفاوض على المجالات التى تتعرض فيها مصالحنا للتهديد ، وأن نتفاوض للتوصل إلى اتفاقيات تزيد من أمننا واستقرارنا الاستراتيجى المتبادلين .

علينا أولا ، أن نضع فى مقدمة جدول الأعمال ومحوره موضوع الحد من الأسلحة لتقليدية . وعلينا ألا نمضى فى محادثات تتعلق بتخفيضات واسعة النطاق فى القوات الاستراتيجية دون إحراز تقدم فى المفاوضات المتعلقة بالمستوى التقليدى . وإذا عز علينا ان نقيم ربطا بين هذه المفاوضات وتلك ، كان معنى ذلك قبولنا لجدول الأعمال السوفييتى ووقوعنا فى أيدى موسكو نفسها تتلاعب بنا .

وعلينا ثانيا ، أن نحتفظ بحقنا فى نشر دفاعات استراتيجية بأسرع ما يمكن حقا مفتوحا ، وأن نحتفظ ببرنامج لذلك يكون قابلا للبقاء والحياة . ومادامت لموسكو مزية فى الأسلحة ذات القوة المضادة ، فعلينا أن نوضح لجورباتشوف أننا معتزمون نشر دفاعات استراتيجية - وعلينا أن نبادر إلى اتخاذ خطوة رمزية تتمثل فى بناء قاعدة واحدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وهى المسموح بها بموجب معاهدة عام ١٩٧٢ ، على غرار ما سبق لموسكو أن عملته .

وعلينا ثالثا ، أن نعيد توجيه محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . فنقترح فرض حد صارم على عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية القادرة على تدمير الأهداف العسكرية المتصلدة فى الضربة الأولى ، على أن يسمح لكل من الدولتين العظميين بالاحتفاظ بأعداد متساوية من الرؤوس الحربية ذات القوة المضادة . ولكن ينبغى إنقاص مستوى هذه الأسلحة الشديدة التهديد إنقاصا هائلا . وينبغى أن ينطوى هذا التحديد على خفض ٧٥ فى المائة من المستوى الحالى للأسلحة السوفييتية من شاكلة القذائف إس إس - ١٨ ، و إس إس - ٢٤ ، و إس إس - ٢٥ . كما يشترط فيه إجراء تخفيضات فى الخطط الأمريكية لنشر أسلحة مناظرة مثل قذائف إم إكس ، وترايدنت - ٢ دى - ٥ . وعلى الولايات المتحدة أن توافق - بالتزامن مع مثل هذه الاتفاقية - على فرض حدود على المدى الذى تنشر فيه شبكات الدفاع ضد القذائف التسيارية التى تتخذ لها قواعد فى الفضاء . وعلينا ألا ننشر من الأسلحة الدفاعية إلا ما يكفى لمواجهة تهديد القوة الهجومية المتناقصة للاتحاد السوفييتى .

إن عقد اتفاقية وفقا لهذه الخطوط من شأنه أن يخلق مساواة كمية وكيفية بين قواتنا . وأهم من ذلك أن من شأن هذه الشروط أن تخفض النسبة بين الرؤوس الحربية الخاصة بالضربة الأولى ، وأهداف الضربة الأولى لدى الطرفين ، وبهذه الكيفية يتحسن الأمن المتبادل ، ويعزز الاستقرار الاستراتيجى . وواقع الأمر أنه سيكون لنا بموجب اتفاقية من هذا النوع استقرار استراتيجى حقيقى . فلن تكون لأى من الطرفين قدرة على تسديد الضربة الأولى ، وإنما تكون لكل منهما قدرة انتقامية لتسديد ضربة ثانية إلى القوات الاستراتيجية للطرف الآخر .

وفى الأشهر الأخيرة ، زعم بعض المحللين بأن الاتحاد السوفييتى فى عهد جورباتشوف قد عرته ثورة فى التفكير الاستراتيجى . ويذهب هذا الرأى إلى أن الاستراتيجيين السوفييت قد ارتضوا أخيرا النظريات الغربية المتعلقة " بالكفاية الاستراتيجية » و « الاستقرار الاستراتيجى » . ومادامت لم تطرأ أى تغييرات فى البرامج العسكرية السوفييتية ، أو فى الاستراتيجية السوفييتية للحد من الأسلحة ، فمن سداد الرأى تناول جرعة من التشاؤم . ولكن علينا أن نخضع للاختبار هذا التفكير الذى يسمونه بالتفكير الجديد . علينا أن نتقدم باقتراح - كالاقتراح المتقدم - يهدف إلى تعزيز الأمن المتبادل ، وذلك بتخفيض شبكات الأسلحة التى لها من دقة إحكامها وقوتها ما يكفى لاستخدامها فى هجوم بالضربة الأولى إلى مستوى متساو وثابت .

وعلينا أن نضع نصب أعيننا دائما أنه مع وجود ما يزيد مجموعه على عشرين ألف رأس حربى استراتيجى فى ترسانات الدولتين العظميين ، فإن الأعداد النسبية للأسلحة النووية على كل من الجانبين لا تهم بالقدر الذى يهم به الاستهداف النسبى لكل من الطرفين إزاء الضربة الأولى من الطرف الآخر . فالاستهداف - وليس الحساب - هو الذى ينبغى أن تهتدى به استراتيجيتنا التفاوضية حول الحد من الأسلحة . فضلا عن أننا لو انتقصنا من عدد أسلحتنا خبط عشواء ، لأضفنا بذلك إلى تعرضنا للاستهداف ، ولعرضنا أمننا بالتالى للخطر . فإذا أردنا لمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) أن تسجل نقطة تحول فى المنافسة الأمريكية السوفييتية ، وجب علينا أن نعيد توجيه هذه المحادثات صوب هدف الحد من الأسلحة ذات القوة المضادة التى تشكل أكبر تهديد للأمن والاستقرار .

رابعا ، أن أى تخفيض فى القوات الاستراتيجية يحتاج أيضا إلى التحقق منه تحققا صارما كالحديد . والذين يجادلون قائلين إن اتفاقية القوات النووية متوسطة المدى قد حلت أعقد مشكلات التحقق ، هم على خطأ . فالاتفاقية قد مهدت طريقا جديدا بأن سمحت بتفتيش محدود فى الموقع ، فكان هذا تطورا إيجابيا . ولكن بالنظر إلى صغر حجم القذيفة إس إس - ٢٠ وقدرتها على الحركة ، فلا يجادل أحد فى أن الجهد الحثيث من جانب السوفييت للخداع سيترتب عليه التملص من رصدها وتعقبها . يضاف إلى هذا أن النص على التفتيش فى الموقع لا يسرى إلا لمدة ثلاث عشرة سنة ، تصبح الولايات المتحدة بعدها حرة التصرف . ولئن كانت النصوص المتعلقة بالتحقق الواردة فى اتفاقية القوات النووية متوسطة المدى أفضل من تلك التى وردت فى أى اتفاق سابق للحد من الأسلحة ، فهى لاتصلح نموذجا لاتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) .

والتحقق بالنسبة لاتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) سيكون أصعب بكثير - وأهم بكثير - من التحقق بالنسبة لاتفاقية القوات النووية متوسطة المدى . فالتخلص

من طبقة كاملة من الأسلحة هو أمر يمكن التحقق منه بسهولة أكبر مما لو كانت هناك طبقات مختلفة من الأسلحة تم تخفيضها ، وبعضها مستقر فى البحر أو تحت سطحه ، وبعضها على قاذفات طويلة المدى ، وبعض آخر فى صوامع ثابتة أو على أجهزة إطلاق متحركة على الأرض . وحتى الآن لم يتأت لأحد فى الحكومة الأمريكية أن يتفطن إلى مدى تعقيد هذه المهمة . وعلينا ألا نهرول للدخول فى اتفاقية لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) حتى تتم دراسة المشكلات الداخلة فيها دراسة متأنية . وعلينا فى الوقت عينه أن نتذكر أن التحقق هو قضية محورية **ما** ولكنه ليس القضية المحورية . وإذا كان فى الوسع التحقق من اتفاقية رديئة فهذا لايحيلها إلى اتفاقية جيدة .

وعلينا أن ندرك أن الدخول فى معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، تنطوى على نصوص مهلهلة خاصة بالتحقق ، هو عمل انتحارى . فالغش بناء على اتفاقية القوات النووية متوسطة المدى يؤدى إلى تفوق هام ، وإن يكن هامشيا ، غير أن الغش بناء على معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) - ولاسيما بعد إجراء تخفيضات حادة فى القوات الاستراتيجية - قد يؤدى إلى تحول جذرى فى ميزان القوى . وهذا المغنم المرتقب من شأنه أن يولد حافزا هائلا على الغش . فعلينا أن نحرص على احترام جانبنا من الصفقة ، ولكن هل تحترم موسكو جانبها ؟ ولم يلاحظ أبدا فى الماضى أن قاوم زعماء الكرملين مثل هذه الإغراءات - فعلينا إذن ألا نلوح لهم بهذه الفرص التى تداعب خيالهم فى مستقبل الأيام .

إذا قُدر لنا أن نمضى قدما لعقد اتفاقية لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) فى فترة إدارة ريجان ، فلابد من التصدى لهذه القضايا جميعا . فعلينا أن نقرن التقدم الذى يحرز فى اتفاقية (ستارت) بالتقدم الذى يحرز فى محادثات الحد من الأسلحة التقليدية . وعلينا ألا نطيح بامكانية نشر دفاعات استراتيجية محدودة فى المدى القريب لحماية قواتنا الاستراتيجية . وعلينا ألا نخفض من قواتنا الاستراتيجية الهجومية تخفيضا يزيد من استهدافنا للضربة الأولى . وعلينا ألا نوقع أبدا اتفاقية تتعلق بالقضية المحورية ، ألا وهى الميزان الاستراتيجى الأمريكى السوفييتى ، إلا إذا استطعنا ضمان إجراء التحقق . فإذا جاءت اتفاقية (ستارت) قاصرة فى أى ناحية من هذه النواحى ، فخير لنا أن نبقى بدونها .

وعلينا أن ندرك أن الطريقة الوحيدة التى نستطيع بها الحصول على صفقة طيبة من موسكو هى أن نبرهن لجورباتشوف أن الاتحاد السوفييتى سيكون أسوأ مآلا بدون هذه الصفقة . وعلينا أن نوضح لمفاوضيه بجلاء أننا عازمون على نشر أية دفاعات ضرورية لمحو المزية الحالية التى تتمتع بها موسكو فى أسلحة الضربة الأولى . وسيكون أمامه عندئذ

خيارين : قبول حل وسط شامل يخدم مصالح كل منا ، أو تبديد أمواله فيما لا طائل من ورائه فى السعى لاستعادة تفوقه الدفاعى .

فاذا وقع جورباتشوف بعد ذلك معاهدة تحافظ على ميزان القوى مستقرا ، كان معنى ذلك أن محادثات الحد من الأسلحة قد حققت غرضها . وإن لم يوقع ، فمازال لدى أمريكا ما تحتاج إليه من قوات استراتيجية لردع موسكو .

الفصل الرابع

كيف ننافس موسكو

إذا نجحنا فى ردع الكرملين ، يمكن أن نتجنب نشوب حرب نووية . ولكن إذا فشلنا فى منافسة موسكو ، فسوف ننهزم بدون حرب . فالمنافسة هى لب العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية وجوهرها ، وهى التى سوف تحدد الفائز فى صراع القوى العظمى . إننا لا يمكن أن نجازف باتباع سياسة تعتمد على ردود الفعل إزاء الهجمات السوفييتية بما يتناسب مع كل حالة على حدة . إن هذا بمثابة وصفة للهزيمة . إن تدابير سد الثغرات لا تتناسب مع النزعة التوسعية المثابرة المحسوبة للكرملين . يجب ألا نقتصر على تطوير القدرة على منازلة التكتيكات السوفييتية طبقا لشروطهم ، ولكننا ينبغى لنا أيضا أن نعتمد استراتيجية طويلة المدى للتنافس مع موسكو طبقا لشروطنا .

إن قادة الكرملين هم بالفعل خبراء فى شن مثل هذه المعركة بجميع الوسائل التى لا تصل إلى الحرب النووية . ولكن الأمريكيين ليسوا كذلك . فنحن كأمة اعترفنا ـ على مضض ـ بالخطر الذى يتمثل فى النزعة التوسعية السوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية . ووضعنا ثقتنا فى ستالين فى مؤتمر يالطا ، وأدى ذلك ـ فحسب ـ إلى فقدان أوروبا الشرقية . وسحبنا قواتنا من غرب أوروبا ، ولم يؤد ذلك إلا لاعادتها ثانية عندما هددت موسكو بالسيطرة على القارة الأوربية . وسحبنا قواتنا من القارة الآسيوية ، لكى نعيدها مرة أخرى عندما قامت جيوش كوريا الشمالية يدعمها السوفييت بغزو الجنوب . إن الخيانة الدبلوماسية ، والتخويف العسكرى ، واستخدام الوكلاء فى شن العدوان هى إجراءات عمل نمطية لقادة الكرملين .

لقد جربنا استراتيجية الاحتواء ، التى سعت إلى إحاطة الكتلة السوفييتية بطوق من الأحلاف ، ولكنها فشلت عندما خرج الاتحاد السوفييتى من دائرة الاحتواء ، وعندما انهارت سلسلة الأحلاف . وحاولنا اتباع استراتيجية الانفراج التى سعت إلى تخفيف الصراع كلما أمكن ذلك ، ولكنها أثبتت الحاجة إلى الدخول فى منافسة نشطة ، عندما يستحيل تحقيق حلول وسط . ولقد فشلت عندما افترض بعض القادة الأمريكيين أن نهاية العداء العلنى فى لحرب الباردة كانت تعنى نهاية الصراع بين القوى العظمى بصفة عامة . واستفاد الاتحاد السوفييتى من هذه السذاجة لشن حملة عالمية من أجل الغزو الامبريالى . ونحن لا يمكننا أن نجازف بالعودة إلى سياسات الماضى الفاشلة هذه .

يجب أن نبدأ بالاعتراف بحقيقتين أساسيتين : **أولا** : أن تحسنا يطرأ على جو العلاقات الأمريكية السوفييتية لا يعنى انتهاء المنافسة بين القوتين العظميين . فإن المودة لا تعنى الاتفاق . وحتى إذا نجحت الحلول الوسط فى قضايا مثل الحد من الأسلحة النووية ، فإننا سوف نظل متنازعين حول القضايا الأخرى ، مثل مستقبل أوروبا والمنازعات الاقليمية فى العالم الثالث . فلو أن التحسن فى أجواء العلاقات الأمريكية السوفييتية يفضى بنا إلى تقليل يقظتنا ، فإننا سنجد أنفسنا متورطين فى أسوأ أنواع نزع السلاح من جانب واحد .

ثانيا : إن اتباع استراتيجية تقتصر فقط على الدفاع عن مواقع ثابتة فى أوروبا وآسيا سوف يؤدى إلى الهزيمة . ذلك أن موسكو سوف تواصل شق طريقها فى العالم الثالث . ومن الضرورى أن تقوم الولايات المتحدة بعمل مضاد إزاء هذه التحركات السوفييتية ؛ لأن العالم الثالث هو المكان الذى تتأرجح فيه البلدان والشعوب من جانب إلى آخر . وفى الوقت نفسه ، يجب ألا نمنح السوفييت قدسية وحرمة فى مجالهم الخاص ، أو أن نسلم زمام المبادأة إلى الكرملين فى مجالنا . وإذا كان علينا دخول المنافسة ، فيجب أن يكون ذلك على الجانب الخاص بهم من الستار الحديدى تماما مثل ما هو فى جانبنا . لأنه إذا جرت المنافسة طبقا لشروط موسكو فقط ، فإن القادة السوفييت سوف يأخذون ما نعطيه لهم ويعودون لطلب المزيد . إنهم سوف يحشدون قواتهم لتحقيق اختراق من خلال أكثر النقط ضعفا لدينا ، ويكدسون فى صبر وأناة المكاسب الصغيرة بتكلفة زهيدة ومخاطر قليلة . وسوف نجد فى النهاية أن ميزان القوى قد مال فى صالح موسكو .

لم يحدث إطلاقا أن غفل زعيم سوفييتى عن هاتين النقطتين الرئيسيتين ، وجورباتشوف ليس استثناء من ذلك . إن بلاغة كلماته عن السلام والصداقة تتناقض مع أعماله فى أفريقيا ، وفى جنوب شرق وجنوب غرب آسيا ، وفى أمريكا الوسطى . إنه لا يريد الحرب ، ولكنه يريد الانتصار . وهو يعتقد أنه يمكنه الحصول عليه من خلال تكتيكات لا تصل إلى حد الدخول فى حرب . هذا هو الخطر الذى يجب أن نواجهه ، وهذا هو التحدى الذى يجب أن نتغلب عليه .

إذا قبعنا ساكنين خلف خط ماجينو للردع النووى ، فإننا سوف نخسر الصراع الأمريكى السوفييتى . إن الأسلحة النووية يمكن أن تردع هجوما نوويا سوفييتيا على الولايات المتحدة ، وتردع هجوما سوفييتيا على مسرح رئيسى للصدام مثل أوروبا . ولكن الردع النووى يتحقق فقط إذا كان الرهان المتضمن يبرر المخاطرة بحرب نووية . لذلك فإننا لا يمكن أن نعتمد على الأسلحة النووية لردع عدوان سوفييتى مباشر أو غير مباشر ، فى المناطق الطرفية النائية حيث تكون المصالح الأمريكية أقل حيوية . وهذا يعنى أن ترسانتنا النووية سوف تكون عديمة الجدوى بالنسبة للأزمات فى العالم الثالث . والمشكلة هى أن

هذا هو المكان الأكثر احتمالا لأن تحدث فيه المواجهات بين القوى العظمى خلال السنوات قبل عام ١٩٩٩ .

إن موسكو تعرف كيف تتنافس على الرغم من وجود الأسلحة النووية . فمنذ الحرب العالمية الثانية ، كرست استراتيجيتها العالمية لاستغلال الفرص الجغرافية السياسية على نحو لاينطوى على المخاطرة بحرب نووية . وعندما كانت الولايات المتحدة تحظى بالتفوق النووى ، كان الاتحاد السوفييتى حذرا ، ويقوم بمبادرات قليلة ، وينسحب عند ظهور أول بادرة للتصميم الأمريكى . وقد تغير هذا الوضع بعد أن حققت موسكو التكافؤ النووى فى أوائل السبعينات . وبينما كنا نستخدم مظلتنا النووية لحماية حلفائنا فى أوروبا والشرق الأقصى ، استخدم السوفييت مظلتهم النووية لتغطية العدوان فى العالم الثالث . وفى أقل من خمس سنوات ، بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ ، أصبح ما يزيد على ١٠٠ مليون شخص إما تحت سيطرة الشرق أو خسرهم الغرب .

لقد غير التكافؤ النووى من طبيعة الصراع الأمريكى السوفييتى . فنحن لم نستطع أن نهدد بحرب نووية لمنع الاتحاد السوفييتى من إمداد الشيوعيين بالأسلحة والذخائر فى حرب فيتنام . كما أننا لا نستطيع أن نهدد بوقوع كارثة لوقف التحركات السوفييتية فى أفريقيا ، أو الأطراف النائية فى آسيا ، أو حتى فى أمريكا اللاتينية . ولا يعنى هذا أن الولايات المتحدة ينبغى لها أن تتخلى عن مصالحها فى هذه المناطق ، ولكنه يعنى أنه بالإضافة إلى الاحتفاظ بقوات ردع نووى ملائمة ، يجب على الولايات المتحدة أن تتعلم التنافس بدون التدخل العسكرى المباشر .

يجب ألا نرتكب خطأ الاعتقاد بأنه نظراً لأن مكانة الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى تعتمد على قوته العسكرية ، فإن موسكو ليس لديها أرصدة أخرى . وكما جاء فى تحذير وليام شير : « فإن هذا يؤدى إلى التهوين من شأن الأساليب غير العسكرية للقوة والنفوذ المتاحين للاتحاد السوفييتى ، والبعض منها ينفرد الاتحاد السوفييتى بامتلاكه ويعتبر غير مألوف بالنسبة لنا » . قادة الكرملين هم أساتذة فى الخداع الاستراتيجى والتضليل الإعلامى ، والأنشطة الهدامة والتكتيكات الأخرى ، التى لايمكن للأنظمة الديمقراطية أن تستخدمها . ونتيجة لهذا ، ينبغى لنا تطوير ست قدرات رئيسية حتى نكون قادرين على المنافسة الفعالة مع موسكو :

□ **القوة الأيديولوجية** . إن المنافسة بيننا وبين الاتحاد السوفييتى هى منافسة عسكرية واقتصادية وسياسية ، ولكن السبب الجذرى للتنافس الأمريكى السوفييتى هو سبب أيديولوجى . فالاتحاد السوفييتى يريد توسيع نطاق الشيوعية وتدمير الحرية ، والولايات

المتحدة تريد إيقاف المد الشيوعى ونشر الحرية . إن كل ما لدينا من أسلحة ومعاهدات ، وأنشطة تجارية ، ومساعدات خارجية ، وعلاقات ثقافية سوف تنعدم قيمته إذا خسرنا معركة الأفكار .

وتتوافر لنا ميزات كبيرة فى المنافسة الأيديولوجية مع الاتحاد السوفييتى . إن قيمنا عن الحرية والديمقراطية تلقى استحسانا هائلا فى جميع أنحاء العالم . ومكمن القوة فى هذه القيم هى أنها لاتحدد للشعوب كيف تعيش ، ولكنها تقررفقط أن الأفراد والأمم يجب أن يكونوا أحرارا فى اختيار نظام حياتهم . وعلى الرغم من أنه ليست كل الشعوب قادرة على حكم نفسها بأسلوب ديمقراطى ، إلا أنها كلها تقريبا ترغب فى تحقيق الحكم الديقراطى .

إن من يعرف شكل الحياة فى الاتحاد السوفييتى لا يمكن أن يرغب فى الحياة هناك . المفروض أن ذلك أمر لا جدال فيه ، ولكنهم نجحوا فى الترويج لقضية خاسرة . بينما فشلنا نحن فى الترويج لقضية ناجحة . إن موسكو تكرس موارد ضخمة للمنافسة الأيديولوجية . فراديو موسكو يذيع بعشرات اللغات إلى كل ركن على الأرض ، وتنشر موسكو وتوزع آلاف الكتب والصحف فى الخارج ، كما تقدم منحا دراسية فى الجامعات السوفييتية لما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ طالب أجنبى .

إن الولايات المتحدة تخوض معركة الأفكار فى أحوال كثيرة جدا وهى غير مسلحة . ومن أكثر برامج السياسة الخارجية فاعلية والتى نفذتها الولايات المتحدة على الاطلاق ، دعمها لاذاعة أوروبا الحرة وراديو الحرية . إن هاتين المحطتين وحدهما نجحتا فى منع التلقين العقائدى الكامل لشعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى . والمشكلة هى أنهما يقفان عمليا لوحدهما كمثال للنشاط الأمريكى على الجبهة الأيديولوجية .

إننا فى حاجة إلى توسيع برامجنا فى هذا المجال بدرجة كبيرة . يجب أن نكون ندا للاذاعات الأجنبية لراديو موسكو . ولا يعنى هذا أننا يجب أن نملأ الموجات اللاسلكية بمواد دعائية فجة . يجب ألا نذيع إطلاقا أكاذيب أو أضاليل . والمشكلة هى أن برامجنا فى أغلب الأحيان ليست جديرة بالاستماع إليها . يجب أن نتوقف عن إذاعة التفاهات التى تدخل فى برامج صوت أمريكا . فهى تافهة للغاية لدرجة أن جورباتشوف أعلن أن الاتحاد السوفييتى لن يتجشم بعد الآن عناء الشوشرة على تردداته . وينبغى لنا أن نكتشف السبل لاستغلال تكنولوجيا المعلومات الحديثة - الحواسب الآلية الصغيرة والأقمار الصناعية وأجهزة الفيديو - لخوض معركة الأفكار .

إن عملية الفحص الشاملة للاذاعة الخارجية الأمريكية يجب أن تؤدى إلى إعادة توجيهها لخدمة هدفين . فحيثما توجد رقابة الدولة ، يجب أن تسعى لأن تقول للناس ما ترفض الحكومة أن تقوله لهم عن بلادهم . وينبغى لنا أيضا أن نعمل على ضمان أن

تلقى المواقف الأمريكية حول المسائل العالمية ، والأفكار والقيم الأمريكية آذانا صاغية فى العالم . لكن ذلك لا يتحقق لها فى الوقت الحالى .

□ **الدبلوماسية** .منذ الحرب العالمية الثانية ، قام الدبلوماسيون ، مثلهم مثل القادة العسكريين ، بتغيير ميزان القوى بين الدول العظمى . فبالنسبة لموسكو ، فإن العسكريين والدبلوماسيين يخدمون نفس الهدف : فكلاهما أدوات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية السوفييتية . فقد أتقن السوفييت فن إدماج دبلوماسيتهم داخل استراتيجية شاملة . وفى حين حققت الولايات المتحدة بعض النجاحات الدبلوماسية ، إلا أن هناك أمثلة أكثر بكثير فشلنا فيها فى إدراك أن الدبلوماسية ليست مجرد وسيلة للوصول لحل وسط ، ولكنها تكتيك للمنافسة . وينبغى لنا أن نتذكر دوما أن الهدف من المباحثات بالنسبة للسوفييت ليس الحل الوسط ولكن النصر .

يجب أن نشق طريقنا بين طرفى نقيض . فمن ناحية ، يميل كثيرون جدا من الدبلوماسيين المحترفين إلى الاعتقاد بأنه لا بديل عن التفاوض . ففى أى وقت تتعرض فيه مصالحنا للتهديد ، فإن أول رد فعل لهم - وهو غالبا رد فعلهم الوحيد - هو التفاوض مع الخصم . إنهم يعالجون المنازعات بصورة انعكاسية ، كما لو كانت ببساطة مجرد قدر كبير من سوء الفهم أكثر من كونها خلافات يصعب التغلب عليها . إنهم لا يفهمون أن الخصوم يستخدمون المحادثات أحيانا كوسيلة لكسب الوقت ، وأن الولايات المتحدة تحتاج بالاضافة إلى المفاوضات إلى القيام - فى أغلب الأحيان - بأعمال أخرى لايجاد حوافز لدى الطرف الآخر لقبول الاتفاق . بل يتحتم علينا فى بعض الأحيان استخدام القوة فى نفس الوقت الذى نتفاوض فيه . فلو لم يهدد ايزنهاور عن طريق رسالة غير رسمية باستخدام الأسلحة النووية فى كوريا ، لما وافق الشيوعيون على الهدنة . ولو لم تقصف الولايات المتحدة هانوى بالقنابل فى ديسمبر ١٩٧٢ ، لما وقع الفيتناميون الشماليون اتفاق باريس لايقاف النار فى يناير ١٩٧٣ .

وعلى الطرف النقيض الآخر ، هناك من يعتقدون أن الإقرار بالحاجة إلى التفاوض يعنى السقوط فى فخ شيوعى . وحجتهم فى ذلك أن دخول الولايات المتحدة فى مباحثات مع خصومها سوف يشل حركتها ، ويجعلها غير قادرة على اتخاذ إجراءات أكثر قوة تكون مطلوبة . ومن وجهة نظرهم ، إن التفاوض مع الشيوعيين يعادل الأخذ بالشيوعية . ولكنهم لم يستطيعوا أن يدركوا أننا حققنا الكثير من خلال المفاوضات منذ الحرب العالمية الثانية . فقد تمكن تيتو بفضل ما قدمناه له من دعم سياسى ، وبفضل صلاتنا بيوغوسلافيا ، من الانفصال عن ستالين عام ١٩٤٨ . كما أدى دورنا فى معاهدة السلام النمساوية إلى تحرير البلاد من الاحتلال السوفييتى عام ١٩٥٥ . وأنهت اتفاقية برلين عام ١٩٧١ المضايقات

التى يقوم بها السوفييت فى الممر بين برلين وألمانيا الغربية ، والذى كان نقطة ملتهبة محتملة للصراع بين القوى العظمى لمدة خمس وعشرين عاما . كما أدى اشتراكنا فى الجهود الدبلوماسية لإنهاء حرب يوم كيبور إلى توسيع الشقاق بين مصر والاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٣ . وحققت مباحثاتنا السرية مع الشيوعيين الصينيين التقارب الأمريكى - الصينى عام ١٩٧٢ . وأدت اتفاقات كامب ديفيد فى عهد الرئيس كارتر إلى إقامة علاقات سلام بين مصر وإسرائيل ، واتمت الانفصال السياسى بين مصر والاتحاد السوفييتى . ولا يعنى هذا أن التفاوض بديل عن العمل ، ولكنه يعنى أننا يجب أن نفكر فى التفاوض كتكتيك لتحقيق أهدافنا .

□ **المعونة الاقتصادية** . لم يحدث أن كان للولايات المتحدة ميزة تنافسية أكبر من الاتحاد السوفييتى مما كان لها فى مجال المساعدات الاقتصادية الأجنبية ، ولم يحدث أن أخفقت الولايات المتحدة بهذه الدرجة الهائلة من قبل فى استثمار ميزتها هذه . فنظرا لأن الاقتصاد الأمريكى يبلغ ضعف حجم اقتصاد الاتحاد السوفييتى ، فإن لدينا الموارد الكافية لأن نسبق السوفييت فى هذا المجال . لقد سبقناهم من زاوية عدد الدولارات ، نحن أغنياء ، لكننا لم نسبقهم فيما يتعلق بالتأثير .

فمنذ الحرب العالمية الثانية ، قامت الولايات المتحدة بإقراض أو إعطاء الحكومات الأجنبية أكثر من ١٣٤ مليار دولار كمساعدة اقتصادية ، وقدم الاتحاد السوفييتى أقل من ٥٠ مليارا . وفى حين ركز برنامجنا الشامل للمعونة الأجنبية على المساعدات الاقتصادية ، فقد قدمت موسكو معونات عسكرية تبلغ أربعة أمثال مخصصات المعونة الاقتصادية . وفى حين ذهبت مساعداتنا إلى أكثر من ١٥٠ بلدا ناميا ، ركز الاتحاد السوفييتى معونته على الدول الشيوعية الموالية له . وفى حين كانت مساعداتنا تتسم فى أغلب الأحيان بإيثار الغير ، فى المحل الأول ، اتجهت مساعدات موسكو فقط نحو زيادة نفوذها العالمى .

إن برامج المساعدات الخارجية لم تكتسب فى أى وقت شعبية سياسية داخل الولايات المتحدة . وبسبب ضغط الميزانية ، فإن دعم هذه البرامج هو حاليا أقل منه فى أى وقت مضى . ولابد من إحيائها بصفة جذرية إذا أريد استمرارها . وعند قيامنا بذلك يجب أن نتغلب على الفكرة الخاطئة بأن المعونة الخارجية هى مجرد مضيعة للأموال . إن هذا قد يكون صحيحا إذا أسىء استخدامها . ذلك أن الثلاثة مليارات دولار التى أرسلها العالم إلى تنزانيا خلال السنوات العشر الأخيرة دعمت أسوأ السياسات الاقتصادية فى أفريقيا . إن جزءا كبيرا من الأموال التى نساهم بها فى الوكالات الدولية لتوزيعها على حكومات العالم الثالث يساء إنفاقها على أعمال لا قيمة لها ، أو يستولى عليها مسؤولون فاسدون . ولكن المعونة الخارجية ليست مضيعة للأموال إذا تم إنفاقها بحكمة . والمؤكد أن مبلغ ١٤ مليار

دولار التى أنفقناها بعد الحرب على إعادة تعمير دول أوروبا الغربية واليابان لم تكن مضيعة للأموال . لقد حققت معونتنا الاقتصادية الكثير لمنع التوسع الشيوعى فى هذه البلاد ، بدرجة أكبر عشر مرات مما كان يمكن أن تحققه المعونة العسكرية .

إننا فى حاجة إلى أن نتعلم خدمة أهدافنا الاستراتيجية بواسطة مساعداتنا الخارجية . إن دعمنا السياسى والاقتصادى للأنظمة الديمقراطية فى أمريكا الوسطى وباكستان يُعد أمثلة ممتازة لمدى ما يمكننا أن نحققه من نجاح . فقد حالت مساعداتنا دون انهيار اقتصادى وانتصار الشيوعيين فى السلفادور . وقللت احتمالات عدم الاستقرار السياسى فى باكستان ، ومكنت إسلام أباد من مقاومة التخويف العسكرى السوفييتى حول موضوع أفغانستان . لقد أنفقنا فى عام ١٩٨٦ ، ٤٣٥ مليون دولار مساعدات للسلفادور و ٦٢٨ مليون دولار لباكستان . ويقل هذا كثيرا عما كنا سنحتاج إلى إنفاقه لو أدى انهيار الموقف إلى إجبارنا على استخدام قوات أمريكية للدفاع عن مصالحنا فى أمريكا الوسطى وجنوب غرب آسيا - وتقل كثيرا عن تكلفتنا بخسارة هذه المصالح .

يجب أن نستغل تفوقنا الاقتصادى فى المنافسة الأمريكية - السوفييتية . لذلك يجب أن نزيد بقدر كبير المبالغ التى نستثمرها فى المساعدات الخارجية الاستراتيجية ، وأن نحث حلفائنا على زيادة برامج مساعداتهم أيضا . ولكننا ينبغى لنا توجيه أهداف مساعداتنا لتحقيق أغراض استراتيجية . ينبغى ألا نهدر أموالنا ببساطة على المشاريع التى تحقق مصالح للأنصار والمحاسيب . إن هذا لن يسىء إلى مصالحنا فقط ، ولكن يسىء أيضا إلى هؤلاء الذين نسعى إلى مساعدتهم .

□ **المساعدات العسكرية** : ينفر الأمريكيون بالفطرة من فكرة شحن السفن بأطنان من الأسلحة والمعدات الحربية إلى الدول المختلفة فى العالم . ذلك أنهم لا يرغبون فى النظر إلى أنفسهم باعتبارهم تجار سلاح . ولكن المعونة العسكرية هى فى أغلب الأحيان أفضل وسيلة لحماية مصالحنا ومصالح أصدقائنا وحلفائنا . إنها أيضا الوسيلة الرئيسية التى سيلجأ إليها الاتحاد السوفييتى لتحدى مصالحنا خلال العقود القادمة .

فمنذ أواخر الأربعينات استخدمت موسكو قواتها الخاصة بها مرة واحدة فقط لضم دولة إلى امبراطوريتها - وذلك فى غزو أفغانستان عام ١٩٧٩ . ففى جميع هجمات التوسع السوفييتى الأخرى ، جند الكرملين قوة تعمل بالوكالة عنه وأمدها بالسلاح لأداء المهمة . فقد غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ . ودمرت فييتنام الشمالية فييتنام الجنوبية ولاوس وكمبوديا بداية منذ منتصف الخمسينات . وأوصلت القوات الكوبية العاملة بالوكالة الشيوعيين إلى السلطة فى أنجولا عام ١٩٧٦ . ودفعت المساعدات السوفييتية من خلال كوبا بالشيوعيين إلى تولى السلطة فى نيكاراجوا عام ١٩٧٩ . وفى أوائل الثمانينات

قدم الاتحاد السوفييتى مساعدات عسكرية إلى وكلائه فى الدول النامية تبلغ ضعف ما قدمته الولايات المتحدة إلى حلفائها وأصدقائها .

إن التوسع وليس الإحسان هو الذى يدفع الاتحاد السوفييتى لارسال الأسلحة إلى العالم الثالث ، وهدفه من تصدير السلاح هو تصدير الشيوعية . لقد أصبحت أساليب عمل الكرملين أكثر تطورا اليوم بدرجة كبيرة جدا عما كانت عليه عندما عبرت جيوش كوريا الشمالية حدود كوريا الجنوبية . فبدلا من عبور الحدود ، يزحف السوفييت الآن من تحت الحدود وحولها . ففى بعض الأحيان يطلق السوفييت شرارة ثورة ، وفى أحيان أخرى يستولون على ثورة قائمة بالفعل . وفى كلتا الحالتين ، فإن المساعدات العسكرية هى سلاح موسكو الرئيسى لتدمير أصدقاء وحلفاء أمريكا .

وردا على ذلك ، ينبغى لنا أن نقدم إلى حلفائنا على الأقل مثل ما يقدمه السوفييت إلى حلفائهم . ويدعى كثيرون أنه أمر غير أخلاقى أن نقدم السلاح إلى شعوب منغمسة فى صراعات بعيدة ، وحجتهم أن ذلك هو بمثابة إضافة الوقود إلى النار . ولكن إرسال مساعدات عسكرية إلى اليونان وتركيا لإيقاف النشاط الهدام الذى رعاه السوفييت بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن أمرا خاطئا . ولم يكن خطأ أن ساعدنا القوات المناهضة للشيوعية فى الهند الصينية . لقد اجتاحت فيتنام الشمالية فيتنام الجنوبية فى عام ١٩٧٥ ليس لأن الشيوعيين كانوا أقوى دافعا أو أكثر شعبية . لقد كسبت هانوى لأنه بعد اتفاقات باريس للسلم عام ١٩٧٣ زاد الاتحاد السوفييتى مساعداته العسكرية إلى حلفائه فى هانوى ، فى الوقت الذى خفض فيه الكونجرس المساعدات الأمريكية لسايجون بنسبة ٧٥ ٪ خلال سنتين . ولم تكن نتيجة ذلك مأساة لشعوب الهند الصينية فقط ، ولكن أيضا خطرا متزايدا يهدد المصالح الغربية فى المنطقة . حيث أصبحت السفن السوفييتية التى تعمل من الموانى الفيتنامية قادرة على تهديد خطوط المرور البحرية الحيوية لليابان .

إن الشعوب لن تقاتل فى سبيل الحرية إذا كان عليها أن تقف وحيدة بينما يتمتع أعداؤها بالإمداد غير المحدود تقريبا من الترسانة العسكرية السوفييتية . وإذا لم نقم بتقديم المساعدة العسكرية الملائمة إلى حلفائنا وأصدقائنا ، فإن عملاء موسكو سوف يتقدمون عبر جميع الجبهات . وعندئذ سوف نواجه اختيارا قاسيا : أما أن نخسر مصالحنا ، أو أن نخسر أرواح الجنود الأمريكيين للدفاع عن تلك المصالح . إن علينا أن ندرك حقيقة أنه إذا قمنا بإنفاق قليل من المال على المساعدات العسكرية الآن ، فإننا سوف نتجنب إنفاق كثير من الدماء والأموال فيما بعد .

□ **القوة العسكرية** : منذ حرب فيتنام ، جادل كثيرون بأن القوة العسكرية لم تعد ذات نفع فى مجالات السياسة الدولية . لقد منعت عمليات التدخل العسكرى الأمريكى ،

أو ضمانات الأمن الأمريكية والوجود العسكرى الأمريكى ، سقوط ٧٠٧ ملايين نسمة تحت السيطرة السوفييتية . ولولا الدعم الأمريكى ، لكانت أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية وبلدان جنوب غرب آسيا كلها الآن ، تذعن لطلبات الاتحاد السوفييتى . لقد حققت القوة العسكرية الأمريكية أهدافنا فى كوريا فى أوائل الخمسينات ، وفى لبنان عام ١٩٥٧ ، وفى جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ ، وفى جرينادا عام ١٩٨٣ .

وسيكون من الخطر افتراض أنه بسبب نجاحنا فى الأمثلة السابقة ، فإن التدخل العسكرى يمكن أن ينجح فى أى مكان . لكن الأكثر خطرا هو أن نفترض أنه بسبب فشلنا فى فيتنام ، فإنه لا يمكننا النجاح فى أى مكان آخر . ينبغى ألا نسمح لفشلنا فى فيتنام أن يعمى أبصارنا عن الحقيقة الواضحة ، وهى أنه بدون القوة العسكرية والارادة فى استخدامها بطريقة قاطعة ومنتقاة فى الصراعات الحاسمة ، فإننا سوف ننهزم فى منافستنا مع الاتحاد السوفييتى .

ومما يدعو للسخرية أن أقوى حليف لهؤلاء الذين يعارضون أى تدخل عسكرى فى صراعات العالم الثالث ، هو المؤسسة العسكرية الأمريكية . فمنذ فيتنام ، فإن المعركة الوحيدة التى يبدو البنتاجون مستعدًا لخوضها هى معركة الحصول على مزيد من الأموال من الكونجرس . لقد وضعت وزارة الدفاع خمسة شروط يجب توافرها قبل أن تتدخل الولايات المتحدة عسكريا . **أولا** : ينبغى أن تكون الأعمال « حيوية لمصالحنا القومية » أو لحلفائنا . **ثانيا** : يجب أن نستخدم القوات فقط كملاز أخير . **ثالثا** : عندما نستخدم قواتنا ، فإننا يجب أن نفعل ذلك بهدف واحد وهو أن نكسب . **رابعا** : يجب أن ندخل فى الصراعات فقط إذا كان من الممكن كسبها بمعنى أن لدينا الوسائل لتحقيق نصر سريع ومؤكد . **خامسا** : يجب أن يكون لدينا تأكيد مسبق بتأييد الكونجرس والشعب .

وفى حين أن أحدا لن يناقش صحة كثيرة من هذه الشروط إذا ما حددت بطرقة صحيحة ، فإنها مأخوذة معا تعد شروطا مقيدة بلا مبرر معقول . إنها تعنى فى الواقع أننا نتدخل فقط إذا كان النصر مضمونا مقدما . ولو كانت هذه الشروط قد طبقت فى الماضى ، لاستبعدت التدخل ليس فقط فى فيتنام ولكن فى كوريا أيضا . وحتى دورنا فى المسرح الأوروبى أثناء الحرب العالمية الثانية - حيث كان النصر محل شك حتى عام ١٩٤٤ - لم يكن ليسمح به . وبالنسبة إلى المستقبل ، فإن هذه القواعد الأساسية سوف تمنع واقعيا أى تدخل من جانب الولايات المتحدة فى جميع المنازعات فى العالم الثالث .

لا أحد ينازع فى إحجام العسكريين المفهوم عن الانغماس فى فيتنام أخرى . ولكن درس فيتنام لم يكن يقول إننا يجب ألا نتدخل أبدا ، بل يقول إن أى تدخل للولايات المتحدة

فى المستقبل يجب أن يكون حاسما وليس تجريبيا ، وأن يهتدى باستراتيجية ولا يتم ارتجالا ، وأن ينفذ بواسطة قوة كافية لتحقيق هدفنا ، وليس لمجرد تفادى الهزيمة .

ومنذ فيتنام ، ركزت المؤسسة العسكرية الأمريكية مواردها على الاحتفاظ بقواتها فى أوروبا والشرق الأقصى . وخصصت قسما أكثر من اللازم للإعداد للحرب الكبرى التى يحتمل ألا تحدث أبدا ، وتجاهلت فى الواقع الحاجة إلى الاستعداد للحروب الصغيرة التى قط نضطر إلى خوضها . لقد أهملت بصورة تدعو للأسى تطوير قدرتنا على التدخل فى منازعات العالم الثالث . ولم يكن هذا ليمثل مشكلة لو تيقنا أن السوفييت من المرجح أن يتحدونا فى المسارح الرئيسية حيث تردعهم قواتنا النووية . ولكن العكس هو الصحيح فى الواقع : فالأكثر احتمالا أن تحاول موسكو الالتفاف حول أوروبا واليابان بالعدوان فى العالم الثالث ، حيث تكون قواتنا النووية عديمة الفائدة . وينبغى أن نتدخل عسكريا فى مثل هذه المنازعات كحل أخير فقط . ولكن إذا لم نقم بتطوير القدرة على تفادى الهجمات السوفييتية فى العالم الثالث ، فإننا سوف نجد أنفسنا غير قادرين على التنافس مع موسكو .

وهناك تركة أخرى من حرب فيتنام ، تتمثل فى قانون سلطات الحرب . وقد صدر هذا القانون على الرغم من أنى استخدمت حق الاعتراض عام ١٩٧٣ . والقانون يشترط أن الرئيس ينبغى له أن يستشير الكونجرس أولا قبل التدخل بقواتنا العسكرية فى نزاع مسلح . وبعد ذلك يمسح له بالاستمرار فى التدخل لمدة ستين يوما بدون موافقة الكونجرس ، وثلاثين يوما أخرى إذا شهد كتابة بأن سلامة مقاتلينا تتطلب ذلك . وإذا لم يرخص الكونجرس بأعماله خلال هذه الفترة الزمنية بإعلان الحرب أو أى تشريع آخر ، فإن قانون سلطات الحرب يقضى بضرورة سحب قواتنا .

وهذا القانون ليس فقط غير دستورى ولكنه أيضا غير سليم . فهو ينتقص من سلطة الرئيس باعتباره قائدا عاما للقوات المسلحة . لقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية أحكام تتعلق بحق الكونجرس فى الاعتراض ، وذلك فى قوانين أخرى مماثلة لما جاء فى قانون سلطات الحرب . فلأسباب قوية وضع الآباء المؤسسون السلطة على القوات المسلحة فى يد الرئيس . فالكونجرس لا يستطيع أن يعمل كقائد عام . وكما ذكر ديجول مرة : فإن « البرلمانات يمكنها فقط أن تشل السياسة ، لكنها لا تستطيع المبادأة بها » .

وبالنظر إلى حقائق العالم ، فإن الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى استخدام القوة فى العمليات التى لا تصل إلى حد الحرب الشاملة.وسوف يكون عليها أن تكون قادرة على العمل بسرعة وبحسم . وبينما يقوم ٥٣٥ عضوا يمثل كل منهم قائدا عاما بتشريح مزايا وعيوب التدخل ، فسوف يكون على الرئيس أن يستمر فى النظر من فوق كتفه لمراجعة الوقت أثناء القتال للدفاع عن المصالح الأمريكية . إن أى شخص شاهد الشجار الشديد فى « كابيتول

هيل » حول عجز الميزانية والمسائل الحرجة الأخرى فى السنوات القليلة الماضية ، يعرف أن أكثر الأعمال احتمالا للحدوث يمكن أن يتحول إلى لا عمل . ونتيجة لذلك ، فإنه بعدم القيام بأى عمل - أو باستخدام أساليب الاعاقة البرلمانية لضمان تحقيق هذه النتيجة - يمكن لمعارضى أعمال الرئيس أن يحققوا نفس النتيجة ، كما لو كانت وجهة نظرهم هى السائدة فى كلا مجلسى الكونجرس .

لقد كان أولئك الذين أصدروا قانون سلطات الحرب يعتقدون أن الولايات المتحدة يجب أن تستبعد استخدام القوة فى العالم . وبينما يعتبر مثل هذا التحلى بالصبر عملا فاضلا فى الغرب ، فإن السوفييت والخصوم المحتملين الآخرين يعتبرونه علامة ضعف وبمثابة الضوء الأخضر للاستمرار فى أعمالهم العدوانية . إن تخلى الأمريكيين من جانب واحد عن حقهم فى استخدام القوة سوف ينشط استخدام القوة ضدنا . وفى السباق الأمريكى السوفييتى ، يتمتع جورباتشوف بالحرية فى اتخاذ سياسة خارجية بلا أى قيود . وإذا قيدنا قدرة الرئيس على العمل ، فإن أمريكا سوف تكون أشبه بملاكم محترف يلاكم وإحدى يديه مقيدة خلف ظهره .

□ **العمليات السرية** . تكفى المعونة العسكرية أو الاقتصادية المعلنة أحيانا لتحقيق أهدافنا . إلا أنه فى بعض الأحيان يكون التدخل العسكرى المباشر هو فقط الذى يمكنه تحقيق ذلك . ولكن بين الحالتين توجد منطقة شاسعة حيث يتعين على الولايات المتحدة أن تكون قادرة فيها على القيام بعمليات سرية . وبدون هذه القدرة لا نستطيع حماية المصالح الأمريكية الهامة .

هناك من يجادلون بأن الولايات المتحدة يجب ألا تدخل فى عمليات سرية ، وخاصة بعد كارثة فضيحة إيران - الكونترا . إن انفتاح الإدارة على إيران لم ينته إلى الاخفاق بسبب أنه كان عملية سرية ، ولكن لأنه نفذ بطريقة غير كفؤة . فالعملية السرية يجب أن تخدم هدفا استراتيجيا هاما . وكانت الاتصالات مع طهران تسعى فى الأساس إلى هدف له قيمته وهو التقارب مع إيران . ولكن الإدارة ضلت طريقها بمجرد أن سمحت لاسرائيل وإيران بإدخال موضوع مبيعات الأسلحة فى المفاوضات ، وخاصة أن الهواة بمعنى الكلمة هم الذين يمكن أن يتخيلوا أن مثل هذه الصفقات تظل سرا لمدة طويلة فى الشرق الأوسط . فالامداد بالسلاح يجب - فقط - أن يتبع الانفتاح السياسى لا أن يسبقه . (لقد مرت حوالى عشر سنوات بعد التقارب مع الصين قبل أن تبيع الولايات المتحدة أسلحة إلى بكين) . وقد تضاعف هذا الخطأ عندما سمحت الحكومة الأمريكية للهاجس المتسلط عليها حول مصير الرهائن فى لبنان بأن يؤدى إلى مقايضة الأرواح الأمريكية بالأسلحة الأمريكية . وقد تحول

الأمر إلى كارثة عندما قرر أعضاء هيئة مجلس الأمن القومى تحويل أرباح صفقات السلاح الايرانية إلى الكونترا فى نيكاراجوا .

وسيكون خطأ قاتلا إذا استبعدت الولايات المتحدة العمل السرى كأداة فى السياسة الخارجية . إذ يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كان التخلى عن هذه القدرة هو أمر معقول ، آخذا فى الاعتبار حقيقة أن الاتحاد السوفييتى يواصل استخدامها . فمن خلال العمل السرى يسلح الكرملين المتمردين الشيوعيين ، ويمول الشيوعيين والأحزاب اليسارية الأخرى ، وينشر الأضاليل ، ويدرب الإرهابيين الدوليين ، ويغتال معارضيه - وهذا قليل من أنشطته فى هذا المجال . إننا لا نحاكى سلوك الاتحاد السوفييتى ، ويجب علينا ألا نفعل ذلك . ولكن إذا كنا سنتخلى عن العمل السرى كأداة فى السياسة الخارجية ، فإن ذلك يعنى فى الواقع أننا نرتدى قميص المجانين ونحن نتنافس مع موسكو .

إن العمليات السرية الناجحة نادرا ما يعلن عنها ، ولكنها حمت فى أحيان كثيرة المصالح الحيوية الأمريكية . وقد تمت إحدى هذه العمليات فى عام ١٩٥٣ ، عندما قدمت حكومة أيزنهاور دعما سريا لمساعدة الشاه فى تولى السلطة فى إيران . وأزاح الشاه حكومة يسارية غير كفؤة تجاهلت لحسن الحظ محاولات السوفييت لاستغلال حالة عدم الاستقرار فى إيران لدفع حزب تودة الشيوعى إلى السلطة . وأدت العملية السرية لأيزنهاور إلى قيام نظام حكم فى إيران لم يخدم المصالح الأمريكية فقط ولكن خدم أيضا مصالح الشعب الايرانى ، ومصالح أصدقائنا وحلفائنا فى المنطقة لمدة ربع قرن .

وهناك عملية أخرى استمرت طوال السنوات الثمانى الماضية . فقد أرسلت الولايات المتحدة مئات الملايين من الدولارات كمساعدات سرية إلى المقاومة فى أفغانستان . ولم تقتصر فائدة هذه العملية السرية على خلق إمكانية صد مركز متقدم للامبراطورية السوفييتية وإعادته إلى الخلف ، ولكنها حققت أيضا قدرا من الخسائر للكرملين إلى حد أن القادة السوفييت سوف يفكرون مرتين قبل الشروع فى مثل هذه المغامرة فى المستقبل .

على عكس الأوهام الشعبية ، فإن معظم العمليات السرية لا تتضمن دعم جماعات المتمردين . فالأكثر حدوثا هو أن العمليات السرية تتضمن إعطاء أموال إلى جماعات أو أشخاص يساندون الأهداف الأمريكية . مثال لذلك مساندتنا للقوى السياسية الديمقراطية فى أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة . فالقارة الأوروبية كانت أنقاضا ، وأخذ الاتحاد السوفييتى يغدق موارد ضخمة لاستغلال الموقف ودفع الشيوعيين إلى تولى السلطة فى بلدان مثل إيطاليا . وكان دعمنا المالى لأولئك الذين كانوا يسعون إلى إعادة بناء الديمقراطية فى أوربا الغربية أمرا لا غنى عنه إطلاقا للحفاظ على بقاء حلفائنا أحرارا .

ينبغى لمن يسخرون من الحاجة لأن تكون الولايات المتحدة قادرة على القيام بعمليات

سرية ، أن يسألوا أنفسهم عما إذا كان ينبغى لنا القبول بنظام شيوعى فى إيران عام ١٩٥٣ ، وما إذا كان ينبغى لنا التخلى عن المقاومة الأفغانية اليوم ، أو ما إذا كان ينبغى لنا أن نغض الطرف عندما كان الكرملين يفرض بالخداع والإكراه الأنظمة الدكتاتورية الشمولية على شعوب أوربا الشرقية فى نهاية الأربعينات .

وينادى الكثيرون بعد فضيحة إيران ـ الكونترا بفرض قيود جديدة على الأعمال السرية . يقول البعض إننا يجب أن نتوقف عن مساعدة المتمردين ، وأن نقدم المساعدة العسكرية فقط إلى الحكومات التى تتولى السلطة . ولكن هذه السياسة لن تحكم على الولايات المتحدة باتباع سياسة تقوم على رد الفعل البحت فى جميع أنحاء العالم فحسب ، ولكنها سوف تتخلى أيضا عن أولئك الذين يريدون أن يقاتلوا من أجل حريتهم . وفى الوقت نفسه ، فإن من يدافعون عن هذا المفهوم غالبا ما يستثنون على مضض حالة المقاومة الأفغانية ؛ لأن موسكو قامت بغزو بلادهم بوقاحة . والافتراض القائم وراء ذلك هو أن زعماء المقاومة الأفغانية أكثر شرعية بطريقة ما من المتمردين الآخرين المناهضين للشيوعية . ولكن زعماء المقاومة الأفغانية لم يتم انتخابهم بأكثر مما حدث لزعماء الكونترا . ولا يعنى هذا أن الزعماء الأفغان ليسوا هم الزعماء الشرعيين لشعبهم ، فمن الواضح أنهم كذلك . ولكن المقصود هو أننا يجب أن نصدر حكمنا عما إذا كنا ندعم المتمردين المناهضين للشيوعية ، على أساس كل حالة على حدة .

وهناك آخرون يقولون إن أى شىء تقوم به الولايات المتحدة من خلال الأعمال السرية يجب أن يتم علانية . ولكن هذا أمر غير عملى . ففى حالة مساندة المقاتلين من أجل الحرية ، فإننا إذا اعترفنا بأننا نقدم لهم مساعدات ، سوف نصعد الصراع إلى مستوى الحكومات ، وسرعان ما يُتّهم أصدقاؤنا بأنهم يعملون كدمى أمريكية . ولكن تسليح وتدريب ودعم المقاتلين من أجل الحرية لا يعتبر من الأعمال السرية النموذجية . ففى أغلب الأحيان تتضمن الأعمال السرية أمورا مثل دعم حركة سياسية ديمقراطية ، أو تمويل اتحادات العمال أو الصحف فى دولة قمعية . إننا نخدم أهدافا قيّمة من خلال الأعمال السرية ، ولكن أنشطتنا سرعان ما تتعرض للخطر إذا تصرفنا علانية .

وهناك آخرون يعتقدون أن الحكومة يجب أن تقوم بالعمليات السرية فقط إذا كانت مشروعة ، وتم فحصها بواسطة لجان الكونجرس ، وكانت تدعم سياسة الولايات المتحدة ، وكانت ستلقى مساندة من الشعب الأمريكى لو أصبحت علانية . ولا يمكن لأى شخص أن يعارض الشروط الثلاثة الأولى . ولكن السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام ، والعمليات السرية بصفة خاصة ، يجب ألا تتقرر بناء على الأهواء المتقلبة للرأى العام . وفى معظم الأحوال ، ففى الحالات التى تصبح فيها عملياتنا السرية معروفة ، فإنها تلقى موافقة الشعب

الأمريكى . ولكن ستظل هناك استثناءات . فعندما قدم الرئيس روزفلت المساعدة سرا إلى بريطانيا فى بداية الحرب العالمية الثانية ، فإنه لم ينتهك فقط قانون الحياد ، ولكنه تصرف أيضا ضد الشعور المحايد الساحق للشعب . ولكن باستعادة الأحداث نتبين أنه كان على حق . يجب أن نتقبل حقيقة أننا ننتخب زعمائنا ليقودوا البلاد ، لا ليتصرفوا وفقا لاستطلاعات الرأى .

وفى حين تفشل كل هذه القيود فى اختبارات مقتضيات الحكم السليم ، فقد تعلمنا من فضيحة إيران ـ الكونترا أن مجلس الأمن القومى يجب ألا يتورط تنفيذيا فى العمليات السرية . فلضمان النجاح يجب أن تكون هذه الأنشطة قابلة للتنصل منها . يجب أن تنفذ بطريقة يمكن للولايات المتحدة معها إنكار تورطها بطريقة يمكن تصديقها . لكن ذلك يصبح مستحيلا إذا أديرت العمليات السرية من « مبنى المكتب التنفيذى العتيق » . إلا أننا ينبغى لنا على أية حال ، أن نميز بين العمليات السرية والمفاوضات السرية . وينبغى للرئيس أن يكون قادرا على أن يستخدم مستشاره لشؤن الأمن القومى كمفاوض عنه إذا أراد . وفى أغلب الأحيان ، وخاصة أثناء المباحثات الحساسة مع زعماء الحكم الشمولى ، يكون رئيس مجلس الأمن القومى أفضل من وزير الخارجية .

إن عدم قدرتنا على الاحتفاظ بسر يمثل أكبر تهديد لقدرتنا على العمل السرى . ففى ضوء النشر الواسع النطاق للمعلومات السرية ، وتشمم الأخبار الدءوب بواسطة مئات اللاهثين وراء جائزة بوليتزر فى وسائل الإعلام ، يصبح بقاء أى من العمليات السرية سرا ، أعجوبة . لكن المشكلة ليست فى الكونجرس فقط . فالمسؤولون فى مجلس الأمن القومى ، ووكالة المخابرات المركزية ، ووزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، كلهم يسربون المعلومات . ولا يتمثل الحل فى إجبار المشكوك فى أنهم يسربون المعلومات على اجتياز اختبار كشف الكذب . إذ ينبغى ألا ندمر المستقبل العملى لأى شخص بناء على اختبار يكاد يكون أى أبله قادرا على اجتيازه . وبدلا من ذلك ينبغى للرئيس أن يقلل بدرجة عنيفة من عدد الأشخاص العاملين فى السلطة التنفيذية الذين يطلعون على المعلومات الخاصة بالعمليات السرية .

ينبغى أن نضع تصنيفا خاصة جديدا ، يحدد من « يحتاج إلى أن يعرف » ، يغطى المعلومات التى إذا كشفت ، فإنها تعرض للخطر حياة من يقومون بعملية سرية ، وينبغى أن نعطى لأعضاء مجلس الأمن القومى المرخص لهم قانونا ، سلطة فرض هذا التصنيف السرى على الوثائق والمواد . أما النظام الحالى ، حيث يمكن لآلاف من صغار العاملين البيروقراطيين ختم الوثيقة بعبارة سرى للغاية ، فهو نظام مثير للسخرية . وينبغى إصدار أحكام إجبارية بالسجن ، على من يثبت أنهم مذنبون بإفشاء معلومات عن عمليات سرية حساسة بالفعل ، بغض النظر عن دوافعهم . إن قوانين التجسس الحالية غير كافية لتغطية

مثل هذه الأعمال . وأى شخص يفشى معلومات بسبب الحقد ، أو بسبب النزاعات البيروقراطية الداخلية يجب أن يصدر ضده نفس الحكم الذى يصدر ضد من يقدم المعلومات إلى دولة أجنبية بنية الإضرار بالولايات المتحدة .

وبالاضافة إلى ذلك يجب أن ينشىء الكونجرس لجنة وحيدة مشتركة للاشراف على المخابرات لا يزيد عدد أعضائها على ثمانية ، ويعمل بها خبراء محترفون ، تتلقى موجزا مختصرا حول العمليات السرية . وعلى المدى الطويل ، يجب أن نزرع بين الشعب الأمريكى مفهوم أن من يفشون الأسرار يجب أن يتم التخلص منهم ، ويلحق بهم الخزى بدلا من أن يفوزوا بشارة الشرف ـ كما حدث مع دانييل السبرج .

وفى حين أنه يتعين أن تتوافر للولايات المتحدة تلك القدرات الست الرئيسية ، فإنه ينبغى أن تتوافر لها أيضا المهارة اللازمة لتنفيذ استراتيجية تستخدم كلا منها فى الوقت المناسب يجب أن نفهم أين وكيف نستخدم كل أداة .

وأول مهمة لنا هى أن نفرق بين المصالح الحيوية ، والمصالح الحرجة ، والمصالح الخارجية (النائية) . فلا تملك أى دولة الموارد الكافية للدفاع عن جميع مصالحها بقواتها الذاتية فى جميع الأوقات . والاستراتيجية تعنى إجراء الاختيار ، والاختيار يعنى فرض مجموعة من الأولويات الاستراتيجية . يجب أن نواجه التهديدات السوفييتية بمرونة فى التكتيكات ؛ ولكننا يجب أن نفعل ذلك فى ظل مجموعة من الأولويات ثابتة فى الذهن .

إن مصلحة ما تعد حيوية إذا كان فقدها ، فى ذاتها وفيما يتعلق بها ، يشكل خطرا مباشرا على أمن الولايات المتحدة . إن بقاء واستقلال أوروبا الغربية واليابان وكندا والمكسيك والخليج الفارسى يعد مصلحة حيوية للولايات المتحدة . ذلك أن فقدان أى منها لصالح السوفييت يعتبر خطرا على أمننا الخاص . وليس أمامنا خيار إلا نرد بالقوة العسكرية إذا اقتضى الأمر إذا حاول الكرملين السيطرة على هذه المناطق .

والمصلحة الحرجة هى التى إذا فقدت تشكل خطرا مباشرا لواحدة من مصالحنا الحيوية . فلو كانت موسكو قد حققت السيطرة على كوريا الجنوبية ، لأصبح زعماء الكرملين فى وضع مثالى لتهديد اليابان . فلو تمكنوا من السيطرة على باكستان ، لأمكنهم وضع قوتهم البحرية على عتبة باب الخليج الفارسى . ولو استطاعوا تعزيز رأس الجسر الذى أقاموه فى نيكاراجوا فى أمريكا الوسطى ، لأمكنهم بدء الحملة لزعزعة الاستقرار فى المنطقة ككل ، بما فى ذلك المكسيك .

يجب أن ندرك أنه ينبغى للولايات المتحدة فى أغلب الأحيان أن تعامل المصالح كما لو كانت مصالح حيوية ؛ لأن حدوث تحرك سوفييتى ضدها يمكن أن يكون مجرد مقدمة للتحدى الرئيسى . فلو كانت بريطانيا وفرنسا قد فعلتا ذلك عندما تحرك هتلر ضد

تشيكوسلوفاكيا - التى أطلق عليها نيفيل تشامبرلين « بلاد بعيدة يسكنها شعب لا يجمعنا معه شيء مشترك » - لما احتجنا إلى دخول الحرب بعد ذلك بعشرة شهور بسبب الغزو الألمانى لبولندا . فلو تأخرنا فى مقاومة التوسع السوفييتى حتى تهدد موسكو المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، فإننا سرعان ما سنجد أن هذه المصالح عرضة للخطر - وسيكون علينا عندئذ أن ندافع عنها تحت أسوأ الظروف .

المصلحة الخارجية (النائية) هى المصلحة التى إذا فقدت فإنها تهدد من بعيد فقط مصلحة حيوية أو حرجة . ففى حين أننا لا نرغب فى أن نرى حكومة موالية للسوفييت تستولى على السلطة فى بلد مثل مالى ، فإننا لا يمكننا أن نستخلص أن مثل هذا الحدث يمكن أن يعرض للخطر مصالح هامة لأمريكا أو حلفائها .

إن استراتيجيتنا الشاملة يجب أن تحدد ما سوف نفعله لحماية مصلحة ذات أهمية استراتيجية . فلا ينبغى لنا أن نرسل مشاة البحرية للدفاع عن مصلحة خارجية نائية ، ولكننا يجب ألا نحجم عن فعل ذلك للدفاع عن مصلحة حيوية . يجب أن يكون مستوى التزامنا معادلا لأهمية مصالحنا فى أى منطقة . وينبغى لنا بعد ذلك أن نجعل قدراتنا - والإرادة فى استخدامها - ملائمة للتهديد الذى نواجهه .

يجب أن تكون الأسبقية الأولى لمصالحنا الحيوية . وكثيرا ما يسمح صانعو السياسة فى الولايات المتحدة لأنفسهم بالانجذاب إلى اهتمامات فرعية بتأثير المسائل الخارجية النائية . وفى حين أن لدينا مشاكل معلقة فى كندا والمكسيك أكثر من أى بلد آخر - إلا أنها نادرا ما تلقى اهتماما يتناسب مع أهميتها . إن كندا عضو فى منظمة حلف شمال الأطلنطى ، وأكبر شريك تجارى لنا . ويجب أن نسعى إلى إشراك الكنديين بطريقة أكثر نشاطا ، ليس فقط فى السعى نحو قدر أكبر من الرخاء من خلال إجراءات مثل اتفاقية التجارة الحرة التى وقعت أخيرا ، ولكن أيضا فى محاولة تحقيق قدر أكبر من الأمن الغربى والاستقرار العالمى . إن لكندا مصالح كبيرة فى العالم - ولديها الكثير لتساهم به للعالم . وليس من مصلحتنا أن تقف كندا على الخطوط الجانبية بدلا من أن تتعاون معنا فى اهتماماتنا المشتركة .

إن الأزمة الاقتصادية فى المكسيك تمثل واحدا من أكبر التهديدات الطويلة المدى لأمننا . واذا تجاهلنا المشكلة ، فإن ذلك سيكون أمر مميتا بالنسبة لنا . وفى حين أن الولايات المتحدة لا تستطيع حل مشاكل المكسيك ، فإننا لا يمكن أن نجازف بالتعامل معها كمسألة ثانوية . إن سياساتنا الحالية تهدف ببساطة الى مجرد تفادى الغرق . وهذا يلطف العلاقات على المدى القصير ولكنه يعجل بكارثة على المدى البعيد . ونتيجة لذلك ، فإنه ينبغى لنا أن نواجه المشكلة بطريقة مباشرة . وببساطة ، فإن إعادة جدولة الديون إلى ما لا نهاية لن يؤدى إلا إلى تأخير الحساب النهائى ، وسوف يؤدى بالشعب المكسيكى إلى فقر مدقع فى

نهاية الأمر . يجب علينا أن نشترك مع زعماء المكسيك فى تطوير برنامج لمعالجة المشاكل الاقتصادية بطريقة جذرية ، بدلا من ارتجال حلول وقتية لكل أزمة بعد أخرى .

والولايات المتحدة كقاعدة عامة ، يجب أن تكون مستعدة لاستخدام قواتها الذاتية للدفاع عن مصالحها الحيوية إذا واجهت تهديدا عسكريا سوفييتيا . فطالما استمر زعماء الكرملين فى تهديد العالم الحر ، فإننا يجب ألا نضعف روابطنا الأمنية مع أوربا الغربية واليابان . ولكن فى منافستنا مع موسكو فإن هذا ليس هو المجال الذى يجب أن نتوقع أن تحدث فيه التهديدات السوفيتية . ففى السنوات التى تسبق عام ١٩٩٩ ، يتمثل أخطر تهديد سوفييتى للمصالح الحيوية الأمريكية فى منطقة الخليج الفارسى . وهى أيضا المنطقة التى تعد الولايات المتحدة فيها أقل استعدادا للدفاع عن هذه المصالح .

فى كتابى « **الحرب الحقيقية** » الذى صدر مباشرة بعد الغزو السوفييتى لأفغانستان عام ١٩٧٩ ، أطلقت على الخليج الفارسى اسم « شريان البترول » للغرب . وكتبت أنه لو أصبحت السيطرة على محاور الاقتراب الى احتياطيات المنطقة فى أيدى السوفييت ، لأمكن لزعماء الكرملين ابتزاز الغرب بالتهديد بخنق اقتصادياته المعتمدة على البترول . وهذا الأمر مازال صحيحا ـ وسوف يستمر كذلك على الأقل حتى نهاية هذا القرن .

إن محاور الاقتراب الى بترول الخليج الفارسى تشكل مصالح حيوية للغرب . وسيكون خطأ قاتلا أن تترك أسعار البترول المنخفضة حاليا تعمى أبصارنا عن حقيقة أننا نعتمد على واردات البترول من الشرق الأوسط . فالبترول مازال أهم مصدر للطاقة للعالم الصناعى ، والواردات منه تمثل أكثر من نصف البترول الذى تستهلكه اقتصاديات الدول الغربية الصناعية . وعلاوة على ذلك ، فإن الاعتماد الغربى على استيراد البترول من المؤكد أنه سيزداد ، ولن يتناقص حتى نهاية هذا القرن .

وفى عام ١٩٧٣ عندما أدى الحظر الذى فرضته الأوبك إلى ظهور خطوط أنابيب الغاز التى امتدت أميالا ، كانت الولايات المتحدة تستورد ثلث بترولها . وفى عام ١٩٨٥ ، بعد عشر سنوات من الجهود المنسقة لصون الطاقة ، وتقليل اعتمادنا على مصادر الطاقة الأجنبية ، استوردنا ٢٧٪ من بترولنا من الخارج ، بينما بلغ اعتماد أوربا الغربية على البترول المستورد ٦٣٪ ، واليابان ١٠٠٪ . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة استوردت معظم بترولها من مناطق أخرى غير الخليج ، فإن أوربا الغربية تستورد الثلث من هذه المنطقة ، واليابان تستورد منها الثلثين . وعلى امتداد الطريق البالغ طوله ٧٠٠٠ ميل بين الخليج الفارسى واليابان ، توجد ناقلة بترول كل ١٠٠ ميل تتجه من أو إلى الموانىء اليابانية .

بدون واردات البترول من الخليج ، فإن حلفاءنا سوف يسقطون فى انهيار اقتصادى

لا يعرف مداه . إنهم قد يعانون من انهيار يبلغ حدا يجعل « الكساد الكبير » بمثابة هبوط طفيف فى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية . ويجب ألا يقع أحد فى خطأ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تتأثر ـ لأنه عندما ترتفع أسعار البترول ، فإنها ترتفع بالنسبة للجميع .

ومن المؤكد أن اعتمادنا على البترول من الخليج الفارسى سوف يزداد . كما أن انتاج البترول الأمريكى سوف يستمر فى الانخفاض ، فى حين سيستمر استهلاك البترول الأمريكى فى الزيادة مع نمو اقتصادنا . ونظرا لأن الفحم والغاز الطبيعى والطاقة النووية لا يمكن أن تعوض النقص بين العرض والطلب ، فإننا سوف نجد أنفسنا نستورد المزيد من البترول . وتقدر وزارة الطاقة الأمريكية أنه فى عام ١٩٩٥ سوف تستورد الولايات المتحدة حوالى ٥٠٪ من بترولها . بينما تستورد أوربا الغربية ٧٠٪ واليابان ١٠٠٪ . ونظرا لأن بلدان الخليج تمتلك ٦٦٪ من احتياطيات البترول المؤكدة فى العالم الحر ، فإنها سوف تقدم نصيب الأسد من الواردات البترولية للأنظمة الديمقراطية الصناعية فى المستقبل .

طالما ظلت الاقتصاديات الغربية تعتمد فى تشغيلها على البترول ، فستظل منطقة الخليج الفارسى ومواردها تمثل مصلحة حيوية للغرب . لقد كان الشرق الأوسط لفترة طويلة مفترق طرق حيث تلتقى آسيا وأوربا وأفريقيا . والآن حيث يعتبر البترول دماء الحياة للصناعة الحديثة ، فإن الخليج الفارسى أصبح شريان البترول للغرب .

ولقد كان زعماء الكرملين دائما مدركين لهذه الحقيقة . وكان اهتمام السوفييت بالبترول دائما يجذب اهتمامهم نحو الجنوب . ففى أوائل الحرب العالمية الثانية ، أثناء المفاوضات لرسم شكل العالم مع حلفائه فى ألمانيا النازية ، قال وزير خارجية ستالين لزملائه إنه بالإضافة الى أهداف روسيا فى أوروبا ، فإن « المنطقة جنوب باطوم وباكو فى الاتجاه العام للخليج الفارسى » هى « محور آمال الاتحاد السوفييتى » . وعندما وافقت برلين على هذه الصيغة ، أمر ستالين هيئة أركانه بوضع الخطط لغزو إيران . وقد وصفت خطة الحرب فى صفحاتها الأولى دافع موسكو فى وضوح مذهل بفقرة نقلا عن ستالين : « فى التحليل النهائى ، هذا هو لب الموضوع : من سيظفر بحقول البترول وأهم الطرق المؤدية إلى داخل آسيا » .

وبعد أن حولت ألمانيا النازية اتجاه جيوشها نحو الاتحاد السوفييتى عام ١٩٤١ ، قام الكرملين بغزو شمالى إيران لمنع تقدم الألمان فى المنطقة ، بينما حركت بريطانيا والولايات المتحدة قواتهما إلى جنوبى إيران . ولكن بعد الحرب ، عندما سحبت بريطانيا والولايات المتحدة قواتهما فى الموعد المحدد ، حاولت موسكو تقسيم شمال إيران ، وصرحت بأنه تم فى الأراضى الواقعة تحت السيطرة السوفييتية إعلان كل من جمهورية اذربيجان ذات

الحكم الذاتى ، والجمهورية الشعبية الكردية استقلالهما عن طهران . واعترف الكرملين بهما رسميا على الفور . ثم حاولت الوحدات السوفييتية ، والقوات العسكرية للمتمردين التى يدعمها السوفييت الزحف على العاصمة الايرانية . وتوقف ستالين وانسحب فقط بعد أن وجه الرئيس ترومان - فى وقت كانت الولايات المتحدة تحتكر فيه الأسلحة النووية - إنذارا إلى موسكو . وكان هذا القرار الحاسم للرئيس هارى ترومان يعادل فى أهميته قراره بتقديم المساعدة إلى اليونان وتركيا لمنع السيطرة السوفييتية على غربى أوروبا .

ومما ينذر بالخطر أن موسكو لديها الآن حافز للاندفاع نحو الجنوب أكبر مما كان لديها عام ١٩٤٥ . فبعد الحرب العالمية الثانية ، كانت آبار البترول السوفييتية لا تزال فى عنفوانها والانتاج فى تزايد مستمر . وفى منتصف الثمانينات ، وصل انتاج البترول فى الاتحاد السوفييتى الى ذروته ثم بدأ فى التناقص ، مع ضعف احتمالات التحسن . وهذا هو سبب إصرار الاتحاد السوفييتى على المضى قدما فى مجال الطاقة النووية بالرغم من كارثة تشيرنوبل . وهو أيضا سبب قوى - إلى جانب تحقيق السيطرة على أوروبا الغربية واليابان - للسعى نحو السيطرة على الخليج الفارسى .

وفى أواخر السبعينات ، قام الكرملين بحركة كماشة ضد الخليج . وجاء أحد فكى الكماشة من الجنوب الغربى . ففى عام ١٩٧٨ نقل السوفييت بطريق الجو ٢٠ ألف جندى كوبى إلى أثيوبيا ، ليس فقط لمساعدة حكومتها الشيوعية فى حربها ضد الصومال ، ولكن أيضا لإقامة منشآت عسكرية عبر البحر الأحمر تجاه السعودية . وفى وقت لاحق من نفس العام ، استولت مجموعة موالية للسوفييت على السلطة فى اليمن الجنوبية ، وبالتالى وفرت لموسكو رأس جسر فوق شبه الجزيرة العربية . وسرعان ما شنت اليمن الجنوبية هجوما عسكريا علنيا على اليمن الشمالية . وشن الإرهابيون من اليمن الجنوبية هجماتهم ضد السعودية ، وقام رجال حرب العصابات بمهاجمة المنطقة الحدودية من عمان ، وجاء الفك الآخر للكماشة من الشمال الشرقى . ففى عام ١٩٧٨ وقع انقلاب عسكرى فى افغانستان أدى إلى استيلاء الحزب الشيوعى على السلطة ، وأسرع بتوقيع معاهدات مع موسكو . وعندما حدث تمرد شعبى هدد بالإحاطة بالنظام الشيوعى ، قام الاتحاد السوفييتى بغزو البلاد . وتمركزت قاذفاته المقاتلة فى مواقع جعلت مضيق هرمز فى مدى عملها من قواعدها الجديدة فى أفغانستان . ومن كلا الاتجاهين ، أخذ زعماء الكرملين يمدون انتشارهم لوضع أيديهم على شريان البترول .

وفى الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٧٩ ، كانت إيران تحت حكم الشاه بمثابة الدعامة الأساسية للأمن الغربى فى المنطقة . فعندما انسحب البريطانيون من « شرق السويس » خلال الستينات ، لم تستطع الولايات المتحدة مع وجود أكثر من نصف مليون من قواتها

فى فيتنام ، أن تتقدم لملء الفراغ . كان الشاه هو الذى ملأ فراغ القوة ، وقام بتنفيذ برنامج ضخم لتحديث قواته المسلحة . كان أسطوله يجوب الخليج ليحرسه ، بينما شكل جيشه عائقا قويا أمام أى اندفاع سوفييتى . وتولى حماية المملكة العربية السعودية والمشيخات الأخرى المعرضة للأخطار فى المنطقة . وعمل مع دول الخليج الأخرى لإيجاد ترتيبات أمن إقليمية . وعندما سقطت حكومة الشاه عام ١٩٧٩ ، خلق ذلك فراغ قوة جديدة - فى نفس الوقت الذى كانت موسكو تكتسب القدرة على ملئه . ولو أن الشاه استمر ، لكان من المستبعد جدا أن يقوم السوفييت بغزو أفغانستان .

إن الولايات المتحدة هى الآن الدولة الوحيدة التى يمكنها حماية المصالح الغربية فى الخليج الفارسى . وليس هناك أى دولة من دول الخليج الموالية للغرب قوية بالقدر الكافى للقيام بذلك . كما لا تتوافر لأى من حلفائنا الأوروبيين القوة أو الرغبة فى أن يقوم بذلك . لذلك يجب علينا أن نتصدى لهذه المسألة ذات الأهمية الحيوية . ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن .

وينبغى لنا أن نعمل على الجبهة العسكرية لتحسين قدرتنا على إبراز القوة الأمريكية فى الخليج . وقد حققنا تقدما هاما فى هذا المجال . فقد أنشأ الرئيس كارتر قوة الانتشار السريع . وعزز الرئيس ريجان وضعها بتحويلها الى قيادة مركزية . واعتمد الكونجرس مليارات الدولارات لقواتها . ولكن هذا لا يكفى . فقد خص البنتاجون القوات التى ستكلف بالدفاع عن الخليج بنصيب زائد نسبيا من إجمالى التخفيضات التى أجراها الكونجرس فى الميزانية . ونتيجة لذلك ، فإن الولايات المتحدة لن تحقق فى القريب العاجل هدف أن تكون قادرة على دفع أربع فرق من قواتنا فى الخليج خلال ثلاثين يوما .

إننا لا نستطيع أن ندافع عن مصالحنا فى الخليج - أو نردع أى تحرك سوفييتى ضدها - إذا لم نستطع إرسال قواتنا الى هناك . نحن فى حاجة إلى زيادة استثمارنا بدرجة كبيرة فى مجال قدرات النقل الجوى والنقل البحرى للقوات . ولذلك فإن هذا يجب أن يكون بندا له أسبقية أولى فى بنود ميزانيتنا الدفاعية خلال السنوات الاحدى عشرة التى تسبق عام ١٩٩٩ .

وينبغى لنا أيضا أن نعمل على الجبهة الدبلوماسية لتشكيل روابط أوثق مع بلدان المنطقة . ويستحيل على الولايات المتحدة أن تتدخل فى الخليج الفارسى دون أن تتوافر لها إمكانية الحصول على قواعد جوية فى المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى الأصغر . إننا فى حاجة إلى وضع قوات جوية فى قاعدة هناك ؛ حتى يمكن أن نحمى قواتنا البرية عند قيامها بإنشاء رأس جسر . وبدون تفوق جوى ستصبح أى عملية إنزال أمريكية

فى الخليج الفارسى تكرارا لعملية الانزال البريطانية فى غاليبولى أثناء الحرب العالمية الأولى .

ويتطلب تحسين علاقاتنا مع هذه الدول من الولايات المتحدة العمل على إزالة الأضرار التى نتجت عن صفقة السلاح الايرانية . فبالنسبة لأصدقائنا فى المنطقة تعتبر إيران تحت حكم الخومينى تهديدا يفوق فى خطورته حتى الاتحاد السوفيتى . لذلك يجب أن نؤكد لهم أن عملية إيران الفاشلة كانت انحرافا لن يتكرر . ولكننا يجب أيضا أن نشارك بنشاط فى جهود تسوية المشكلة الفلسطينية . إن هذه المسألة بالاضافة إلى روابطنا مع إسرائيل ، هى التى جعلت دول الخليج تحرص على ألا تتجاوز العلاقات مع الولايات المتحدة حدا معينا محدودا .

وحتى إذا اتخذنا هذه الخطوات المطلوبة ، فإن مصالحنا الحيوية سوف تكون فى خطر مالم تكن لدى الولايات المتحدة الإرادة للدفاع عنها . إن المفهوم القائل بأنه مهما كانت قوة القوات المسلحة للولايات المتحدة فإنها لن تستخدمها ، هو مفهوم خطير . إنه يزيد من مخاطر الحرب لأنه يغرى المعتدين بالاعتقاد بأن العدوان يمكن أن ينجح بتكلفة قليلة . إلا أن هذا هو ذات المفهوم الذى شجعه المرشحون الليبراليون للرئاسة عام ١٩٨٤ ، عندما تحدثوا واحدا بعد الآخر وهم يعدون بعدم إرسال قوات أمريكية للقتال فى الخليج الفارسى . إن أى شخص يصدر عنه هذا النوع من التعهد بعدم اللجوء للقوة فى عام ١٩٨٨ ، سوف يفقد صلاحيته لأن يكون محل تفكير كزعيم مسؤول للولايات المتحدة وللعالم الحر .

وفى الأزمة الحالية فى الخليج الفارسى ، لايمكن للولايات المتحدة أن تجازف بالتباعد . إن ما يحدث فى الحرب العراقية الايرانية اليوم يؤثر بعمق على قدرتنا على حماية المنطقة من تدخل سوفييتى فى المستقبل . وإذا كانت هناك حرب يستحق كل من طرفيها أن يخسرها ، فهى الحرب العراقية الايرانية . وإذا كانت هناك حرب لايمكن فيها أن تجازف الولايات المتحدة بأن يخسرها أى من الطرفين ، فهى الحرب العراقية الايرانية . إن هزيمة العراق تؤدى إلى السيطرة الايرانية الأصولية المتطرفة على الكويت والمملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج بأكملها . والنزيف الخطير لايران بسبب الخسائر الضخمة فى القوة البشرية يجعلها معرضة للتخريب والترهيب السوفييتى .

فى هذه الحرب ، يجب أن نسعى الى حل يحقق السلام بدون نصر ، مع عدم تخيل أوهام حول قدرة دبلوماسيينا على تحقيق ذلك بسرعة . إلا أنه فى الوقت نفسه يجب أن نقوى أصدقائنا فى الخليج . وينبغى لنا أن نشجع ونساعد التحركات الأخيرة نحو قدر أكبر من التعاون الدفاعى الإقليمى ، بما فى ذلك إعادة مصر ليس فقط الى العالم العربى ، ولكن أيضا كحليف عسكرى ممكن لدول الخليج العربية . وينبغى لنا أن نستمر فى حراسة

الناقلات التى استبدلت أعلامها فى الخليج ، لأن وجودنا يعطى أصدقائنا الثقة اللازمة لازدراء التهديدات الايرانية . ويجب علينا أن نظل مستعدين وراغبين فى القيام بأعمال انتقامية قاسية على الأهداف العسكرية والاقتصادية فى إيران رداً على أى هجمات على سفننا .

وفى نفس الوقت ، وبعد شهور من المناقشات العقيمة ، فقد حان الوقت لأن يحسم الكونجرس مسألة تنفيذ قانون سلطات الحرب . إذا كان أعضاء الكونجرس ينوون التطاول على الدور الصحيح للرئيس فى الشؤون الخارجية ، فيجب عليهم التصويت على الموضوع بالموافقة أو الرفض . وإذا كانوا لا يستطيعون جمع الأصوات - ولا يعتقد أحد أنهم يستطيعون - فيجب أن يتنحوا جانبا ، ويتركوا الرئيس يعمل بدون تدخل . إن الوضع الآن هو أن الخومينى يطلق النار على ناقلاتنا وقواتنا البحرية فى الخليج كطعم بأمل تطبيق قانون سلطات الحرب الذى ينص على انسحاب الولايات المتحدة بعد ستين يوما مالم يصدر قرار من الكونجرس بغير ذلك . إن مناقشات الكونجرس التى لا نهاية لها ، وإن كانت حسنة النوايا ، لن تفيد إلا فى تعريض رجال قواتنا المسلحة فى الخليج للنيران .

وبالاضافة إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة فى الخليج ، فإن لها مصالح حاسمة فى دول أخرى فى العالم الثالث . كما أن لنا مصالح ضخمة فى الاقتصاديات والموارد الطبيعية لهذه البلاد . وبعضها يحتل أيضا مواقع استراتيجية رئيسية ، مما يجعلها ذات قيمة كبيرة فى المنافسة الأمريكية - السوفييتية . وأهم شيء هو أن العالم الثالث هو المكان المتوقع أن تحدث فيه أكبر مكاسب وخسائر فى المنافسة الأمريكية - السوفييتية .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اندلعت ١٢٠ حربا ، قتل فيها ١٨ مليونا من البشر - وأكثر من ٤٠ منها تجرى الآن . وباستثناء الصراع فى ايرلندا الشمالية ، وجزر فوكلاند عام ١٩٨١ ، واليونان عام ١٩٤٧ ، فإن كل هذه الحروب وقعت فى العالم الثالث . وقد وقعت أشد الصراعات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى العالم الثالث . ولا تدور أهم المعارك فى المنافسة الأمريكية - السوفييتية عبر حدودنا ، ولكنها فى قرى نائية وفى بلاد صغيرة لا يعرف اسمها سوى قليل من الأمريكيين . وتلك هى الأمكنة التى سيتم فيها كسب أو خسارة الشعوب والأراضى فى الصراع الأمريكى - السوفييتى .

وعند التحديد الدقيق للعدوان السوفييتى اليوم ، لم يعد يكفى أن نبحث عن البندقية التى أطلقت النار ، بل يجب أن نبحث الآن عن الأيدى الخفية . وفى حين أن الاتحاد السوفييتى غير مسؤول عن جميع الصراعات فى العالم الثالث ، إلا أنه أشعل بعضها ويحاول استغلال معظمها . وينبغى لنا أن نتعرف على الدور السوفييتى ، وأعمال وكلائه فى تخريض ودعم المتمردين ضد الحكومات غير الشيوعية ، وأن نقوم بالأعمال المضادة الملائمة .

ولحماية مصالحنا فى العالم الثالث ، ينبغى لنا أن نتعلم كيف نتصرف حيال ثلاثة مواقف : ١ ـ حكومة غير شيوعية تتعرض لهجوم بواسطة أعمال هدامة شيوعية . ٢ ـ حكومة غير شيوعية فى حالة سلم ولكنها معرضة لتمرد شيوعى . ٣ ـ حكومة شيوعية تتعرض لهجوم بواسطة قوات مناهضة للشيوعية .

وعندما تجد حكومة غير شيوعية صديقة أنها مهددة بتمرد شيوعى ، يجب أن تكون الولايات المتحدة مهيأة من قبل لمساعدتها فى مواجهة هذا التهديد . وبدون جهد مستمر عبر الخطوط الأمامية فى المعركة بين الحرية والشيوعية ، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتنافس بفاعلية مع موسكو .

وينبغى لنا أن نتدخل فى هذه الصراعات ليس فقط من أجل مصالحنا الخاصة ، ولكن أيضا لدعم مصالح شعوب دول العالم الثالث المهددة . لقد كتب المؤرخ البريطانى بول جونسون أن « روح علم السياسة الطبيعية يتمثل فى القدرة على التمييز بين الدرجات المختلفة من الشر » . ولا يدرك هذه النقطة ، أولئك الذين يعارضون تدخل الولايات المتحدة لإيقاف انتشار الشيوعية فى العالم الثالث ، لأنهم لا يحبون الأنظمة غير الشيوعية التى نضطر أحيانا إلى مساندتها . إننا لا نحب الأنظمة الدكتاتورية ، ولكننا يجب أن نعرف الفرق بين الدكتاتورية الشيوعية والدكتاتورية غير الشيوعية . فالدكتاتورية غير الشيوعية تسمح ببعض الحرية ، أما الدكتاتورية الشيوعية فلا تسمح بأى حرية . إن النظام غير الشيوعى يسمح ببعض المعارضة وبالتالى يخلق الفرصة للتغير السلمى ، أما النظام الشيوعى فلا يسمح بأى معارضة . إن حكومة غير شيوعية قد تؤيد سياستنا الخارجية ، أما أى حكومة شيوعية فسوف تعارضها .

إن أنظمة الحكم الشيوعية التى يدعمها السوفييت تسعى إلى تصدير أسلوبها القمعى ، بينما الحكومات غير الشيوعية لا تفعل ذلك . فلم تهدأ الزعامة الشيوعية فى فيتنام الشمالية إلا بعد السيطرة على الهند الصينية كلها . وأثارت كوبا الثورة الشيوعية فى أمريكا اللاتينية لمدة ثلاثين عاما . ونجحت فى نيكاراجوا عام ١٩٧٩ ، ثم تولى الشيوعيون فى نيكاراجوا بدورهم مهمة هدم وتخريب السلفادور ودول أمريكا الوسطى الأخرى .

وفى حين أن أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة قد لا تكون سجلاتهم الخاصة بحقوق الانسان متسمة بالكمال ، ولكنها بدون استثناء أفضل من تلك الخاصة بعملاء موسكو . فقد كان الكوبيون فى ظل حكم باتستا أفضل منهم فى ظل كاسترو . وكان الفيتناميون تحت حكم ثيو أفضل منهم فى ظل شيوعى هانوى . وكان الكمبوديون فى ظل لون نول أفضل منهم فى ظل بول بوت . ومنذ عام ١٩٤٥ زاد عدد الذين قتلوا على أيدى حكومات شيوعية

عشرين مرة عمن قتلوا فى الحروب التى تم خوضها لصد الشيوعية . ينبغى لنا أن نتذكر أن السلام الشيوعى يقتل عددا أكبر مما يحدث فى حرب ضد الشيوعية .

وينبغى لمساندتنا لحكومة غير شيوعية تتعرض لهجوم شيوعى أن تكون موجهة طبقا للسياسة التى أصبحت تعرف باسم « مبدأ نيكسون » التى أعلنتها فى جوام عام ١٩٦٩ . وهذا المبدأ ينص على أنه ينبغى للولايات المتحدة ألا تتدخل فى أى نزاع فى العالم الثالث بقواتها المسلحة مستقبلا ما لم تتدخل قوة كبرى أخرى فيه . وينبغى لنا أن نقدم مساعدات عسكرية واقتصادية إلى الدول الصديقة بأى كميات ضرورية ؛ لهزيمة المتمردين الذين يدعمهم السوفييت . ولكن ينبغى للبلد الذى يتعرض للهجوم أن يتحمل مسؤولية تدبير القوات لإقامة دفاعاته الخاصة به . وإذا لم يستطع بلدا ما تعبئة القدرة والارادة اللازمين للقتال والنصر بعد أن يتلقى مساعداتنا وتدريبنا ، فإن إرسال قواتنا للقيام بالقتال سوف يحقق على أحسن الفروض نجاحا مؤقتا فقط . فبمجرد أن تنسحب ، سوف يستولى العدو على السلطة .

وقد أساء الكثيرون فهم إعلان مبدأ نيكسون على أنه قرار للولايات المتحدة للانسحاب الى العزلة ، تاركة دول آسيا وباقى العالم تدافع عن نفسها . ولكن هذا لم يكن هو المقصود . فلم يكن مبدأ نيكسون صيغة لإخراج أمريكا من العالم الثالث ، ولكن لتوفير الأساس السليم الوحيد لبقاء أمريكا فى العالم الثالث . فقد كنت أعرف أنه يستحيل بعد حرب فيتنام إشراك القوات الأمريكية فى حرب ضد قوات حرب العصابات.وقد جعل مبدأ نيكسون من الممكن للولايات المتحدة أن تستمر فى القيام بدور مسؤول فى مساعدة أصدقائنا وحلفائنا فى الدفاع عن استقلالهم ضد العدوان السوفييتى . والمساعدة الأمريكية لحكومة السلفادور مثال لمبدأ نيكسون . فنحن نقدم الأسلحة والمساعدة الاقتصادية والتدريب ، لكن السلفادور هى التى توفر القوات المقاتلة .

وعندما تتعرض حكومة من العالم الثالث لهجوم رجال حرب العصابات الشيوعيين ، فإن مهمة إعادة السلم لربوع البلاد تشكل مهمة بالغة الصعوبة . ولكن الولايات المتحدة اكتسبت من الخبرة بهذه المشكلة ما يكفى لتفادى أخطاء الماضى ، باتباع الإرشادات السبعة التالية :

أولا : ينبغى لنا ألا نزعزع استقرار زعامة الدولة الحليفة . فما لم تكن هذه الزعامة فاسدة إلى درجة ميئوس منها ، أو عاجزة إلى درجة ميئوس منها ، أو الاثنتين معا ، ينبغى للولايات المتحدة أن تبدى قدرا كبيرا من الحذر قبل التلاعب بها . ويجب ألا تتصرف إلا إذا توافر بديل أفضل . إن وجود الزعامة القوية هو أمر ضرورى لمقاومة أعمال التمرد . ولو توافر للدولة الحليفة زعماء أقوياء يتمتعون بقدر من الشعبية ، ينبغى لنا أن نترك لهم قدرا كبيرا من حرية العمل فى التعامل مع المتمردين . فهم عادة يعرفون أفضل منا

ما تحتاج بلادهم إلى عمله . إن أسوأ خطأ ارتكبناه فى فيتنام هو أننا حرضنا على الانقلاب ضد الرئيس ديم فى عام ١٩٦٣ . فمع أن حكومته كانت تعانى نقائص خطيرة ، فإن إزاحته أدت إلى عدم استقرار سياسى ، أفضى بدوره إلى تقويض القدرة العسكرية لفيتنام الجنوبية . وكنتيجة مباشرة لذلك ، كان علينا أن نتحمل العبء الأساسى للقتال فى الحرب . إن أى شخص يعتمد علينا فى توصيله إلى السلطة سوف يستمر فى الاعتماد علينا بعد توليه السلطة .

ثانيا : ينبغى لنا أن نسعى إلى قطع الامدادات عن المتمردين التى تأتى من مصادر خارجية . وما لم يكن المتمردون يتمتعون بالتأييد الكامل من الشعب ، أو لم تكن الحكومة عاجزة وضعيفة ، فإنه يستحيل على قواتهم الاستمرار فى القتال بدون عون خارجى . ذلك أن الأسلحة والذخيرة التى يستولى المتمردون عليها توفر لهم القدرة على القيام بغارات « اضرب واهرب » أو الدفاع عن عدد قليل من النقط القوية فى الريف . لكن قيامهم بحملة هجومية مستمرة يتطلب دعما بالامدادات من قوة أجنبية . ومن ثم ينبغى لنا أن نولى أولوية عسكرية لقطع هذه الامدادات الخارجية قبل أن تصل الى المتمردين .

ثالثا : ينبغى لنا تقديم أى حجم من المساعدة العسكرية يكفى لهزيمة المتمردين ، وألا نقتر فى الإنفاق لانقاذ دولة ما . ينبغى لنا أن نتبنى مبدأ أن نقدم لأصدقائنا وحلفائنا ما يعادل على الأقل ما يقدمه السوفييت لحلفائهم .

رابعا : ينبغى لنا أن نطالب حليفنا بإصلاح قواته المسلحة ، إذا تطلب الأمر ، للظفر بتأييد الشعب . ذلك أن مقاومة التمرد هى حرب سياسية بقدر ما هى عسكرية ، والنصر السياسى شرط مسبق للنصر العسكرى . ويتعين علينا ألا نسمح للشيوعيين بكسب التأييد الشعبى بسبب الأعمال الوحشية التى يرتكبها العسكريون ضد الجماهير المدنية ؛ لأن هذه تؤدى إلى هزيمة سياسية ، وبالتالى إلى هزيمة عسكرية . ولن يكسب الشيوعيون الأنصار والتأييد فحسب ، بل إن الولايات المتحدة أيضا ستجد أنه من المستحيل عليها سياسيا فى الداخل الاستمرار فى مساندة حليفها . لكن يتعين علينا إجراء الاصلاح العسكرى بصبر ومرونه . ونظرا لأن مهمة الاصلاح الشامل للقوات المسلحة مهمة صعبة فى ظل أفضل الظروف ، فإن القيام بها فى وقت الحرب بدون تقليل فاعليتها يعد عملا بالغ الصعوبة إلى حد المجازفة بالوقوع فى الهزيمة .

خامسا : يجب أن نشجع حليفنا على تبنى استراتيجية للدفاع عن البلاد على مستوى القرية . وينبغى لبرامج التدريب العسكرى الأمريكية أن تتجنب خطأ إعادة تشكيل قوات حلفائنا طبقا للنموذج الأمريكى . فالجيوش تحتاج إلى تزويدها بما تحتاجه لمحاربة خطر رجال العصابات الذى تواجهه ، فى حين أن قواتنا المسلحة مناسبة جدا لخوض الحروب

التقليدية.وليس حروب رجال العصابات غير التقليدية . إنها تثق أكثر من اللازم فى ابتكار حلول تكنولوجية للمشاكل العسكرية . وإذا تركت على هواها ، فسرعان ماتزود حلفاءنا فى العالم الثالث بالمقاتلات القاذفة العالية الأداء وفرق الأقتحام المحمولة جوا . يجب أن نتذكر أنه فى حرب العصابات ، ستدافع فصيلة مشاة موجودة فى كل قرية عن الأهالى بأفضل مما ستدافع به كتيبة ميكانيكية متمركزة فى كل محافظة .

سادسا : ينبغى لنا أن ندعم التقدم الاقتصادى فى نفس الوقت الذى نسعى فيه إلى النصر العسكرى . إن الشيوعية بذاتها تجذب القليل من المؤيدين ، وتنبع جاذبيتها من الطريقة التى يستغل بها الشيوعيون معاناة الجماهير . ويمكن أن نرد على هذا بأن وعود الشيوعيين بحياة أفضل ماهى إلا خدعة ، وأن حكومة شيوعية سوف تكون أكثر قمعا من حكومة حالية ، لكن تأثير ذلك على الجماهير الواقعة تحت وطأة الفقر المدقع فى العالم الثالث لن يكون كبيرا . ويتعين علينا أن ننظر إلى العالم من زاويتهم . الوضع الراهن لا يمكن الدفاع عنه من وجهة نظرهم . واذا ما أخذ الشيوعيون يتحدثون عن مشاكلهم ، فى حين استمر حديثنا نحن عن الشيوعيين ، فإنهم سوف يختارون الشيوعيين . وينبغى لنا أن نشن حملة لتحقيق تقدم اقتصادى كجزء من هجوم سياسى للمساعدة فى تحقيق نصر عسكرى .

سابعا : يجب أن نكون مستعدين للاستمرار فى دعمنا على المدى الطويل . ذلك أن عددا قليلا من حروب العصابات استمر أقل من عشر سنوات ، بينما استمر الكثير منها مدة تزيد على جيل . والأمريكيون شعب نافد البصر . فنحن نتوقع النتائج سريعا . ولكن من غير المعقول توقع أن تتمكن حكومة من هزيمة قوة من رجال حرب العصابات بين يوم وليلة . ومالم يكن فى مقدور أصدقائنا وحلفائنا الاعتماد علينا فى الاستمرار حتى النهاية ، فسرعان ما سنفقدهم كلهم .

وعندما لا تواجه حكومة صديقة غير شيوعية فى العالم الثالث تهديدا من رجال حرب العصابات ، ينبغى للولايات المتحدة ألا تفترض أن كل شىء على مايرام . فالسكون قد يكون هو الهدوء الذى يسبق العاصفة . وفى هذه الحالات يجب أن تكون استراتيجيتنا وقائية سبّاقة . إذ ينبغى لنا أن ننزع الفتيل من مشاكل الفقر والقهر التى تضفى على الشيوعية جاذبيتها المصطنعة . ويتعين علينا أن ننتهز الفرصة للقيام بثورة سلمية فى العالم الثالث الآن وإلا واجهنا ضرورة التعامل مع ثورات عنيفة فيما بعد . لقد تعلمنا إبراز القوة فى جميع أنحاء العالم بأفضل مما تعلمته أى دولة أخرى فى التاريخ ، وينبغى لنا أن نتعلم الآن إبراز التقدم بنفس القدر من الإثارة .

وكلما تفجرت أزمة فى العالم الثالث ، فإننا نستطيع بصورة دائمة تقريبا ، إذا ما استرجعنا الأمور ، رؤية العشرات من علامات التحذير من المتاعب مسبقا . نحن فى

حاجة إلى تطوير نظام للانذار المبكر لكشف النقط الساخنة قبل أن تندلع نيران الثورة . وعندئذ ينبغى لنا أن نقدم بديلا فعالا ويمكن تنفيذه ، للوضع الراهن من ناحية ، وللشيوعية من الناحية الأخرى . إننا فى حاجة إلى استخدام دواء سياسى وقائى قبل أن يصاب المريض بفيروس ثورى لا شفاء منه .

يميل كثيرون فى الغرب إلى الحث على تحقيق الديمقراطية فورا كحل لجميع مشاكل العالم الثالث . ويدعو الحل الذى يقدمونه إلى الضغط على الحكومات لتحقيق معاييرنا الصارمة لحقوق الانسان ، وقطع العلاقات مع أنظمة الحكم التى لا تطبق ذلك . وبعد أن ساعدت الولايات المتحدة فى تسهيل خروج الرئيس دوفالييه من هايتى ، والرئيس ماركوس من الفلبين ، طالبوا بتطبيق نفس الصيغة على باكستان وكوريا الجنوبية .

إنهم على حق بالنسبة لتحديد جزء من المشكلة ، ولكنهم على خطأ فى وصف الحل . إن حكومة استبدادية نادرا ماتكون لها شعبية ، ولكن إقامة حكومة ديمقراطية فى العالم الثالث نادرا مايكون أمرا ممكنا . فالنظام الديمقراطى يشبه الساعة المعقدة . وتماما مثلما أن الساعة تحتاج إلى كل من الزنبرك الرئيسى ومجموعة التروس المتداخلة لضبط الوقت ، فإن النظام الديمقراطى يحتاج أيضا لا إلى مجرد رغبة شعبية للحكم الذاتى ، ولكن أيضا إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تجعل النظام الديمقراطى مجديا . وهذه المؤسسات اقتضت مئات من السنين لكى تتطور فى الغرب . وينبغى ألا نتوقع منها أن تثبت جذورها بين يوم وليلة فى العالم الثالث .

وينبغى لنا دوما أن نشجع التقدم نحو حكومة ديمقراطية ومزيد من الاحترام لحقوق الانسان . وهذه السياسة ليست فى صالح شعوب العالم الثالث فقط ، إنما هى أيضا فى صالح الولايات المتحدة . لأن حكومة منتخبة انتخابا حرا هى حليف قوى وأجدر بالاعتماد عليه . ولكن علينا أن ندرك أن الديمقراطية بمعاييرنا نادرا ماتكون ممكنة فى العالم الثالث . عندما يكون هذا هو الحال ، فإنه يتعين علينا أن نطبق صيغة براجماتية عند تقرير الحكومة التى ندعمها .

ولكى تصبح الحكومة غير الديمقراطية مؤهلة لتلقى دعمنا ، يجب عليها الوفاء بأربعة شروط :

أولا : يتعين عليها أن تمنح بعض الحقوق السياسية والإنسانية على الأقل ، ويجب أن تبعث بعض الأمل فى التغيير السلمى من خلال النظام السياسى . إن الحكومات السلطوية تسمح ببعض الحقوق مثل حرية الديانة ، بينما تحظر أنظمة الحكم الشيوعية الشمولية جميع الحقوق . واذا قطعنا العلاقات مع جميع الدول التى لا تفى بالمعايير الأمريكية للحرية والعدالة ، فسيكون علينا أن نعزل أنفسنا عن ثلثى العالم . وبدلا من عزل أنفسنا عن العالم ،

يتعين علينا أن نستخدم كل نفوذ لدينا على هذه الحكومات لتحسين احترامها لحقوق الانسان . وأن نحرص فى نفس الوقت على إبعاد أنفسنا عن الأنظمة القمعية فعلا ؛ لتجنب أن نصبح موصومين فى أعين شعوبها بارتباطنا بحكامها المستبدين . فعلى سبيل المثال ، كان تطبيق عقوبات اقتصادية - كما ينادى البعض - سيؤدى إلى تدمير قدرتنا على التأثير على حكومة كوريا الجنوبية للتحرك نحو المزيد من الديمقراطية من خلال تطبيق إصلاحات فى نظام الانتخابات . إن فرض إجراءات قاسية على الدول الأخرى قد يعتبر سياسة جيدة داخل الولايات المتحدة ، ولكنه يشكل عادة سياسة سيئة فى الخارج .

ثانيا : يجب على الحكومة غير الديمقراطية أن توفر قيادات كفؤة ، وخاصة بالنسبة للشؤون الاقتصادية ، وسيقبل الشعب نقصا مؤقتا فى الحقوق السياسية كثمن للتقدم الاقتصادى ، ولكنه لن يتحمل فى هدوء العبء المزدوج للقمع السياسى والركود الاقتصادى . إذا كانت مصالحنا الاقتصادية تتطلب إقامة علاقات وثيقة مع حكومات استبدادية ، فيجب أن نستخدم نفوذنا لنجعلها تتبين نوعا من السياسات الاقتصادية يحقق تقدما حقيقيا للشعب . ويتعين علينا أيضا أن ندرك أن التقدم الاقتصادى وحده ليس كافيا . فالتقدم الاقتصادى بدون حرية ، وبالمثل الحرية بدون التقدم الاقتصادى ، يمكن أن يستمرا على المدى القصير . ولكن على المدى الطويل لا يمكن لأى منهما أن يستمر بدون الآخر . لذا ينبغى لنا أن نستخدم نفوذنا لضمان أن يتقدم الاثنان معا .

ثالثا : يجب أن يكون لديها مؤسسة عسكرية قديرة تستطيع أن تحافظ على النظام الداخلى ، وتمنع نشوب تمرد شيوعى . وينبغى لنا أحيانا أن ندعم حكومة لا تتمتع بالشعبية ، لكن يتعين علينا ألا نربط أنفسنا أكثر من اللازم مع حكومة لا تستطيع الدفاع عن نفسها ، إذا حاولت حركة شيوعية أن تستولى على السلطة . ولو فعلنا ذلك ، فإننا سوف نكون جالسين على برميل بارود يتحكم المكتب السياسى السوفييتى فى جهاز تفجيره . سنجد أنفسنا تحت رحمة موسكو ، والرحمة ليست من شيم زعماء الكرملين .

رابعا : يتعين علينا أن نساند حكومة استبدادية فقط فى حالة عدم توافر زعامة معارضة ديمقراطية قابلة للبقاء . إن التلاحم بأكثر من اللازم مع نظام استبدادى يستقطب المحيط السياسى ضد الولايات المتحدة . وبذلك نجبر الشخصيات السياسية المعتدلة التى ترغب فى تحقيق انفتاح النظام السياسى على التحالف مع اليسار المتطرف ، وعلى مهاجمة الولايات المتحدة . ولو تعين علينا العمل مع الاستبداديين ، فينبغى لنا على الأقل الاحتفاظ باتصالات مع المعارضة . على أن نضغط فى نفس الوقت على الحكومة بهدوء ، ولكن بحزم ، لتطبيق إصلاحات سياسية تحمى حقوق الانسان ، وتوسع دائرة الحرية .

هذه المعايير الأربعة يجب أن تحكم علاقاتنا مع الحكومات الاستبدادية غير الشيوعية

فى العالم الثالث . ولكن سياستنا فى العالم الثالث يجب أن تتجاوز روابطنا السياسية . إذ ينبغى لنا أن نسعى لمنع التوسع الشيوعى فى العالم الثالث ، فى حين تسعى سياستنا أيضا إلى توسيع نطاق الحرية .

وتتمثل إحدى مشاكلنا فى أننا خلقنا الانطباع بأن الولايات المتحدة تتدخل بفاعلية فى العالم الثالث فقط إذا هدد عدوان شيوعى مصالحنا . وينبغى لنا الآن أن نطور سياسات تهتم بمصالحه . ويجب أن نبين أنه حتى لو لم يكن هناك تهديد شيوعى ، فإننا سوف نعمل بنشاط للتخفيف من أعباء الفقر والظلم والفساد الذى عانى منه أجيالا طويلة . والتصدى لهذه الاهتمامات لا يخدم مصالح شعوب الدول النامية فقط ، ولكنه يخدم مصالحنا أيضا ، ذلك أننا بذلك سوف نحرم موسكو وعملاءها من الموضوع الذى يسعون إلى استغلاله فى منافساتهم للولايات المتحدة .

وعندما يهب الشعب فى دولة يحكمها الشيوعيون للاطاحة بمضطهديه ، تواجه الولايات المتحدة السؤال الصعب عما إذا كان يتعين عليها أن تمدهم بالدعم أم لا . فالبعض يقولون إنه سيكون أمرا غير أخلاقى أن نجلس فى مقاعد المتفرجين . بينما يقول آخرون إنه أمر غير أخلاقى أن نتدخل فى حرب أهلية . وكلا الجانبين على حق جزئيا ، وينبغى أن ينبع اختيارنا من فهم عملى وبراجماتى لمن يجب أن نساعدهم .

فمن ناحية ،فإن الرئيس ريجان على صواب فى رأيه بأنه يجب علينا دائما كمبدأ مساندة الذين يحاربون العدوان الشيوعى . فعندما وقع الخلاف بين المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة وبين بريطانيا ، لم يحتجز جورج الثالث مسجونين سياسيين فى معسكرات العمل (الجولاج) . إن عملاء موسكو فى العالم الثالث هم الذين جعلوا ذلك تخصصهم . وإذا كانت فرنسا قد اعتبرت على صواب بمساعداتها للثورة الأمريكية انطلاقا من أشد الدوافع إثارة للريبة ، فإن الولايات المتحدة على صواب فى مساعداتها للثورات المناهضة للشيوعية انطلاقا من أكثر الحوافز بعدا عن الأنانية .

ومن ناحية أخرى ، يشير معارضو مبدأ ريجان ، وهم على صواب ، إلى أن الدعوة إلى « مساندة أى صديق ومعارضة أى خصم دفاعاً عن الحرية » قول بليغ لكنه سياسة رديئة . ذلك أنها قد تورط الولايات المتحدة فى جميع أركان الأرض للتصدى لأى شخص يتعدى على حقوق الانسان ، بغض النظر عن المصالح الأمريكية أو القدرات الأمريكية . ومهما كان ذلك مؤلما للأمريكيين الذين يدركون المعاناة التى يفرضها حاكم طاغية شمولى ، إلا أننا يجب أن ندرك أننا لا يمكن أن ندعم كل حركة ثورية مناهضة للشيوعية تطلب منا المساعدة .

ويمكن التوفيق بين وجهتى النظر هاتين إذا أجرينا تقييما محسوبا حول متى يجب أن

نطبق مبدأ ريجان . ذلك أن التطبيق الحريص للمبدأ يحقق هدفا استراتيجيا . إنه امتداد منطقى لفكرة الدفاع عن النفس لأنه ، على الأقل ، سوف يعوق المزيد من العدوان السوفييتى انطلاقا من دول العالم الثالث التى كسبها خلال السبعينات . ويمكن أن يعكس هذه المكاسب ؛ لأنها تقع على المحيط الخارجى النائى للامبراطورية السوفييتية - حيث لا تتعرض المصالح السوفييتية الحيوية للخطر . وهو لا يورط قوات أمريكية . إن مبدأ ريجان سياسة قليلة المخاطرة وقليلة التكلفة .

لقد اتفق المحافظون والليبراليون على دعم القوات المناهضة للشيوعية عندما تستولى حكومة شيوعية على السلطة بعد غزو علنى بواسطة قوة أجنبية . وتماما مثلما حظت المقاومة الفرنسية فى الحرب العالمية الثانية بتعاطف الشعب الأمريكى ، تحظى المقاومة الأفغانية والقوات الكمبودية غير الشيوعية التى تقاتل جيوش الاحتلال الفيتنامية بدعم يكاد يكون عالميا .

لكن الخلافات الحادة تظهر عندما يسعى ثوار مناهضون للشيوعية إلى إسقاط حكومة تولت السلطة من خلال انتصار تمرد يدعمه السوفييت . فالبعض يجادلون بأن مبدأ ريجان يتضمن فى هذه الحالات ، تدخلا فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، ولذلك فإنه ينتهك القانون الدولى . وهذه الحجة تستند على التقيد الحرفى بالقانون . ونظرا لأنه لا توجد حكومة عالمية تتولى تنفيذ القانون الدولى ، فلابد أن يقوم على التبادلية . وبمجرد أن تخرج أعمال أحد الجانبين على القواعد ، فإن الجانب الآخر لا يعد ملزما بالتقيد بها . فقد واصلت موسكو تدعيم ما تسميه « حروب التحرير الوطنى » منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لذلك فنحن أحرار فى أن نفعل نفس الشىء ، مهما كانت حجة المدافعين عن القانون الدولى . إننا لا نستطيع أن نتقيد بأحكام ماركيز كوينزبرى عندما تضربنا موسكو تحت الحزام .

أى حركة ثورية مناهضة للشيوعية يجب أن تتوافر لها ثلاثة شروط حتى تكتسب الصلاحية لتلقى مساعداتنا : ١ - يجب أن تكون لصالح شعب الدولة المعنية ٢ - يجب أن تكون لصالح الولايات المتحدة . وبوجه عام ، فإن هذا هو الحال ، لأن منع المساعدة عن أصدقائنا الذين يقاتلون فى سبيل الحرية ، مع تقبل حقيقة أن السوفييت يساعدون رفاقهم الذين يقاتلون من أجل فرض حكم الطغيان هو أمر لا يمكن الدفاع عنه استراتيجيا . ٣ - يجب أن تكون لديها فرصة معقولة للنجاح . واذا لم يكن نجاح الثورة المناهضة للشيوعية ممكنا ، فإننا يجب ألا نشجع المقاتلين من أجل الحرية على أن ينتحروا فى الواقع .

إن حقيقة وجود حكومة شيوعية فى بلد ما لا تبرر فى حد ذاتها الدعم الأمريكى لتمرد مناهض للشيوعية ضدها . والصين مثال واضح فى ذلك . فبكين تحرم شعبها من كثير من الحريات التى نتمسك نحن بها . وإقامة حكومة مناهضة للشيوعية أمر من الواضح أنه فى

صالح الشعب الصينى . لكن حكومة الصين لا تهدد اليوم الولايات المتحدة ولا أصدقاءها ولا مصالحها . على العكس من ذلك ، فإن الصين توفر ثقلا موازيا للاتحاد السوفييتى لا يمكن الاستغناء عنه . يضاف إلى ذلك أنه ، كما ظهر من قمع احتجاجات الطلاب الأخيرة ، ليس لدى المتظاهرين ـ ناهيك عن المقاتلين من أجل الحرية ـ فرصة للنجاح ضد الحكومة الشيوعية الراسخة الأساس فى الصين .

وبولندا هى مثال آخر . فهناك دول قليلة عانت تاريخا مأساويا مثل ما حدث للشعب البولندى عبر القرنين الأخيرين . ولا توجد دولة تستحق الحرية مثل بولندا . وقد يكون فى صالح الشعب البولندى والولايات المتحدة أن تساند تمردا مناهض للشيوعية . لكن الحقيقة المحزنة هى أنه ليس أمامه فرصة للنجاح . فكما تعلمنا من ألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣ ، والمجر عام ١٩٥٦ ، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وبولندا عام ١٩٨١ ، فإن الاتحاد السوفييتى سيقوم بأى إجراء ضرورى مهما كان ـ بما فى ذلك شن غزو عسكرى وحشى ـ لقمع أى تمرد يحاول تحرير إحدى الدول التابعة الدائرة فى فلكه فى شرق أوروبا . إن مساندة ثورة تقوم ضد نظام شيوعى طاغ ثم الوقوف عاجزين بينما تقوم موسكو بسحقه ، سيكون خطأ أخلاقيا واستراتيجيا .

يجب أن نقرر ما اذا كان ينبغى لنا أن نساعد الثورات المناهضة للشيوعية أم لا ، على أساس كل حالة على حدة . فنحن لا نستطيع مساندة كل المقاتلين من أجل الحرية فى العالم . ولكننا يجب ألا ندير ظهورنا لأى منهم . ذلك أننا اذا صرفنا النظر بدون قصد عن أولئك الذين يعارضون الدكتاتورية فى العالم ، فسنفقد روحنا كأمة .

وعندما نقرر دعم قضية مناهضة للشيوعية ، فإننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بدون حماس . ذلك أنه يتعين علينا ألا نمد المقاتلين من أجل الحرية بكميات من الأسلحة والذخيرة تكفى للقتال والموت فى سبيل بلادهم ولكن لا تكفى لتحريرها . هذه هى قمة اللا أخلاق . إنهم مستعدون لتقديم أقصى تضحية لقضية الحرية . فيجب علينا أن نزودهم بالوسائل اللازمة حتى يستطيعوا إتمام عملهم . وإذا لم نفعل ، فإننا بذلك لا نخدع أصدقاءنا فقط ، ولكن نخدع أنفسنا أيضا .

وفى حين أنه يتعين علينا أن نتقبل حقيقة أن قوة عظمى لا تكسب دائما ، فإنه ينبغى لنا أن ندرك أننا إذا لم نخاطر فلن نكسب أبدا . فالنصر يتطلب المخاطرة . وفى الوقت نفسه ، يجب أن ندرك أنه ليست هناك انتصارات دائمة فى الصراع الأمريكى السوفييتى . فالشيوعيون إذا خسروا معركة ، لا ينسحبون ، ولكنهم يتراجعون لكى يعيدوا تجميع صفوفهم ليوم آخر . أما الأمريكيون ، ففى حالات كثيرة يفترضون أن المباراة انتهت إذا ما وقعت هزيمة ما ، بينما تكون المباراة قد انتقلت إلى مرحلة مختلفة فحسب .

إن الجزر يلى كل مد فى التاريخ . ففى السبعينات اعتلى السوفييت موجة مد عالية فى العالم الثالث . ولكن بعد وصول الشيوعيين إلى السلطة ، فشلوا فى إكسابها الجاذبية الشعبية الصادقة الضرورية لاستمرار المد فى الارتفاع . ولكن إذا لم تساند الولايات المتحدة الثورات المناهضة للشيوعية طبقا لمبدأ ريجان ، فإن هذا المد الأحمر لن ينحسر أبدا . وإذا تقبلنا كل الانتصارات السوفييتية على أنها انتصارات دائمة وغير قابلة للارتداد على أعقابها ، فسوف نجعل الشيوعية هى موجة المستقبل .

ويتعين علينا أن نطبق مبادىء السياسة الخارجية هذه على المنازعات الحالية فى أمريكا الوسطى ، وجنوب غرب آسيا ، وجنوبى أفريقيا ، وجنوب شرق آسيا .

ففى أمريكا الوسطى ، على الرغم من أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة لا تتعرض لخطر مباشر من جراء المنازعات فى نيكاراجوا والسلفادور ، فإن هذه الصراعات تمس المصالح الأمريكية الحرجة فيما يختص بمنع الاتحاد السوفيتى من تأمين رأس جسر له فى المنطقة . إن ذلك قد يضع الكرملين على مسافة تبعد خطوات قليلة يهدد منها قناة بنما والمكسيك . إن هذه المصالح الحيوية قد لا تكون معرضة لخطر عاجل فى أزمات أمريكا الوسطى ، ولكنها فى النهاية معرضة للخطر .

وفى نيكاراجوا ، لا ينصب اهتمامنا على ما إذا كانت حكومة ماناجوا تخدم حقوق الإنسان وتمدح الولايات المتحدة أم لا . إن نظاما ديكتاتوريا ، حتى لو كان شموليا ، لا يهدد فى حد ذاته المصالح الأمريكية ، والشعارات البلاغية فى بلد كالمكسيك تسبب ضيقا ولكن لا ضرر منها . لقد دخلت مصالحنا فى الموضوع فقط عندما أسرعت نيكاراجوا بتوثيق صلاتها مع الكتلة السوفييتية ، وأصبحت قاعدة للتوسع السوفييتى فى أمريكا الوسطى . إن المشكلة لا تكمن فى حقيقة أن حكومة الساندنيستا هى حكومة شيوعية ، ولكن فى أن الحكومة الشيوعية لنيكاراجوا هى بطبيعتها حكومة توسعية .

ويجادل اليساريون فى حقيقة أن نيكاراجوا تمثل تهديدا لجيرانها . لكن عليهم أن يسلموا بأن الساندنيستا قد أنشأت أكبر قوة عسكرية فى تاريخ أمريكا الوسطى . ولكنهم يجادلون بأنها أنشئت فقط لغرض دفاعى : هو محاربة الكونترا المناهضين للشيوعية ، الذين تدعمهم الولايات المتحدة . إنهم بذلك يرتكبون خطأ مضاعفا . فهم يتجاهلون حقيقة أن إنشاء هذه القوة فى نيكاراجوا جاء سابقا من حيث التوقيت على ظهور الكونترا . وهم يغفلون النقطة الأساسية ، وهى أن التهديد الحقيقى لأمريكا الوسطى من جانب نيكاراجوا ليس هو الغزو العلنى بواسطة قوات تقليدية ، ولكنه الأعمال الهدامة السرية بواسطة قوات غير تقليدية .

إن زعماء نيكاراجوا الشيوعيين لن ينكروا هذه الحقيقة . إنهم يقرون بمحض إرادتهم ، بل وحتى يتباهون ، بأنهم يسعون إلى « ثورة بلا حدود » فى أمريكا الوسطى ـ وهو اعتراف

صريح بأنهم ينوون فرض الشيوعية على البلدان المجاورة لهم . لقد كان ذلك سببا ونتيجة ، وليس صدفة ، فى أن تصاعدا منتظما فى تهديد رجال العصابات للسلفادور قد وقع فى أعقاب انتصار الساندنيستا فى نيكاراجوا . ولو أصبحت نيكاراجوا ملجأ آمنا وقناة لتوصيل السلاح إلى الثوار الشيوعيين ، فإننا يمكن أن نتوقع حربا يشنها المتمردون وتعمها الفوضى تسود المنطقة لعشرات السنين المقبلة . وستكون موسكو قادرة على فتح أمريكا الوسطى عندما تسنح الفرصة .

وإذا لم تواجه الولايات المتحدة هذا التهديد الآن ، فستتعرض لتهديد أخطر بكثير فى المستقبل . ويدعو من ينصحون باتباع سياسة الاحتواء إزاء نيكاراجوا ، فى الواقع ، إلى الانتظار حتى تصبح مشاكلنا الأمنية حادة قبل أن نتصرف . وهذا النهج يمكن أن يقوض الموقف الأمريكى بكامله فى العالم . ذلك أن الاحتواء يجدى فقط ضد الهجوم العلنى ، ولكنه لا يجدى ضد الأعمال الهدامة . ولو نجحت نيكاراجوا فى إشعال شرارة الثورات الشيوعية فى دول أمريكا الوسطى الأخرى ، فإن رد فعلنا سوف يكون محاولة احتوائها هى أيضا . وعاجلا أو آجلا ، سوف نسمع نفس الأصوات التى تنادى الآن بوضع الحد الفاصل عند حدود هندوراس ، تدافع عن سياسة لاحتواء المكسيك إذا أصبحت شيوعية بوضع حد فاصل عند الحدود المكسيكية .

إن هذا سوف يكون كارثة استراتيجية للغرب . فالسبب الوحيد فى أن الولايات المتحدة تستطيع نشر ٣٥٠٠٠٠ من قواتها فى أوروبا ، ٤٠٠٠٠ من قواتها فى كوريا ، هو أنها لا تحتاج إلى الدفاع عن أى من حدودها . ولو تمكن الشيوعيون فى نيكاراجوا من تعزيز قواتهم فى الداخل وتصدير الشيوعية إلى الخارج ، فسيكون على الولايات المتحدة أن تعيد توزيع قواتها ، وسحب جزء كبير من قواتها من أوروبا للدفاع عن جناحها الجنوبى . ومما له دلالته ملاحظة أن الحشد العسكرى الذى أقامته ماناجوا ، اضطر الولايات المتحدة بالفعل إلى نشر ٢٠٠٠ جندى على أساس شبه دائم فى هندوراس .

إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل حكومة مرتبطة بالاتحاد السوفييتى فى نيكاراجوا ، تسعى إلى تخريب وهدم الدول المجاورة لها . وهذا هو بالضبط ما ينوى النظام الحالى عمله . لذلك فإن هدفنا يجب أن يتمثل فى دفع الساندنيستا إلى تغيير سياساتهم العدوانية تجاه جيرانهم .

ويعتقد الكثيرون أن دول المنطقة ينبغى لها تسوية خلافاتها من خلال خطة السلام التى عرضها أوسكار آرياس رئيس كوستاريكا . وقد وافق الرئيس ريجان على الخطة ، ولكن ينبغى للولايات المتحدة أن تتجنب تكرار الفشل الذى حدث فى مباحثات سلام كونتادورا . فقد استغلت نيكاراجوا هذه المفاوضات لكسب الوقت لدعم وضعها العسكرى . وظل الجانبان

يتبادلان الحديث لمدة ست سنوات . كانت حكومة الرئيس ريجان والدول الديمقراطية فى أمريكا الوسطى تريد اتفاقا يدعو الساندنيستا إلى التفاوض مع الكونترا حول المستقبل السياسى لنيكاراجوا . وكانت الساندنيستا تريد اتفاقا يدعو الولايات المتحدة وأصدقاءها إلى أن تقطع مساعداتها للكونترا . إن خطة الرئيس آرياس - على الرغم من حسن نواياها - تخاطر بالوقوع فى نفس الطريق المسدود .

وعلى الطرف النقيض الآخر ، هناك من يجادلون بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تشحذ همتها ، وتتدخل بقواتها العسكرية فى نيكاراجوا . ولو قمنا بالغزو ، فلا شك أن الولايات المتحدة لديها القوة لكى تنتصر وبسرعة . إن جيش نيكاراجوا جيش كبير ومسلح جيدا بالقياس إلى العالم الثالث ، لكن صفوفه مملؤة فى الغالب بمجندين بلا عزيمة حاربوا بطريقة رديئة أمام الكونترا ، كما أن خطوط إمداده مع كوبا والاتحاد السوفييتى يمكن قطعها على الفور . وعلى عكس ماحدث فى جريناد ، فإن الولايات المتحدة سوف تتعرض لخسائر فى الأرواح لا يستهان بها . إلا أن هذا التدخل لن يكون فيتنام أخرى ، وسننتصر فيه .

إن مشاكلنا ليست فى الانتصار ، ولكن فيما يجب أن نفعله بعد الانتصار . فمهما تكن الفاعلية التى قد تحققها الكونترا كقوات حرب عصابات ، فإنها ليست حكومة جاهزة تنتظر الإعلان . وإذا تدخلت الولايات المتحدة ، فيجب أن تكون مستعدة للبقاء فترة طويلة . لقد احتاج الحلفاء إلى ست سنوات لاقامة حكومة فى ألمانيا الغربية ، وكذلك احتاجت الولايات المتحدة للفترة عينها لكى تفعل ذلك فى اليابان . وقد يتطلب الأمر أكثر من ذلك فى نيكاراجوا .

ونظرا لأن المفاوضات وحدها لا يمكن أن تحقق حلا حقيقيا ، ونظرا لأن تدخلا عسكريا أمريكيا لمدة طويلة هو خيار غير مرض ، فإن الطريقة الوحيدة لإيقاف عدوان الساندنيستا هى أن تقرن مباحثات السلام مع الدعم المتجدد للكونترا المناهضين للشيوعية . إن زعماء نيكاراجوا الشيوعيين هم رجال متعصبون ، يدرجون الغزو فى برنامجهم . إنهم مصممون على إسقاط جميع الأنظمة الديمقراطية الوليدة فى أمريكا الوسطى ،ولن نتغلب عليهم بالرحمة والحنو . وما لم تمارس الولايات المتحدة نوعا من الضغط على الساندنيستا ، فلن يكون لديها سبب لتغيير سياستها العدوانية المعتمدة على التخريب .

لقد كانت مساعدة الولايات المتحدة للكونترا لصالح شعب نيكاراجوا . إن جزءا من الشعب يساند الحكومة ولكن الأغلبية تعارضها . لقد انضم مواطنو نيكاراجوا من كل قطاعات المجتمع للثورة ضد سوموزا بغية إقامة حكومة ديمقراطية . إلا أنهم حصلوا بدلا من ذلك على حكم استبدادى أسوأ من عهد سوموزا . فقد انتهك الساندنيستا حقوق الانسان ، وأجروا انتخابات مزورة ، وضايقوا الكنيسة ، وعطلوا الصحافة ، وروعوا المعارضة

الداخلية بواسطة غوغاء تؤيدهم الحكومة ، وأحكموا قبضتهم على السلطة بشحنات أسلحة من الاتحاد السوفييتى . لقد سرقت الحكومة الشيوعية من الجماهير حلمها بالديمقراطية ، واكتسبت عداءها .

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الضغط الذى تقوم به الكونترا يخفف القمع الذى تمارسه الساندنيستا . وعندما أرسلت الولايات المتحدة حوالى ٣٠٠ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية إلى نيكاراجوا فى السنة الأولى بعد الثورة ، خطت الساندنيستا أكبر خطواتها الواسعة فى إرساء أساس الحكم الشمولى . عندما انتهت تلك المساعدات ، وبدأت المساعدة الأمريكية لحركة الكونترا ، قللت الساندنيستا من سرعتها . ولكن عندما قطع الكونجرس مساعداتنا عن الكونترا ، صعدت الساندنيستا أعمالها القمعية لتحقيق السيطرة الكاملة على شعب نيكاراجوا . وأكثر الحجج ضد مساعدة الكونترا تفاهة ، إنشودة « لا فيتنام أخرى » . وذلك أن الوسيلة لتجنب فيتنام أخرى هى مساعدة الكونترا الآن ، بدلا من أن نواجه فيما بعد ضرورة إرسال قوات أمريكية لإزالة قاعدة سوفييتية فى نصف الكرة الغربى .

هناك من يقولون إن الكونترا ليس أمامها فرصة للنصر . وفيما يتعلق بهؤلاء ، يعتمد تقرير ما إذا كانوا على خطأ أو صواب على تحديد معنى النصر . إذا كان يعنى الزحف إلى ماناجوا فى أقل من عام ، فهم على صواب . أما إذا كان يعنى إجبار زعامة الساندينستا على التفاوض وصولا إلى تسوية ، فهم على خطأ .

إن الدعم الأمريكى المستمر يوفر للكونترا قوة صامدة لشن حرب استنزاف بأسلوب العصابات لفترة طويلة . ولدى الكونترا الآن أكثر من عشرين ألفا من القوات فى الميدان ، وهم بذلك يملكون جيشا أقوى مما كان لدى الساندنيستا عند الاطاحة بسوموزا . إن جيش نيكاراجوا النظامى يضم نحو ٦٠ ألف جندى ، وقد تلقى معدات سوفييتية حديثة ، ولكن أداءه فى القتال لم يكن جيدا . فقد تمكنت الكونترا حتى عندما لم تتلق مساعدات عسكرية أمريكية رسمية ، من كسر حدة هجوم قوات الساندنيستا على معسكرات قواعد الكونترا فى هندوراس . وفشلت القوات الحكومية فى منع الكونترا من تسريب آلاف من القوات ، وأطنان من الأسلحة والذخائر إلى داخل نيكاراجوا . والنقطة الأساسية من الناحية العسكرية هى أن ماناجوا لا تستطيع منع الكونترا من شن حملة حرب عصابات كبيرة .

ولو قدمنا للكونترا دعما مناسبا ، فلن تستطيع الساندنيستا الاعتماد على أن يهب الاتحاد السوفييتى لنجدتها . فكما أظهرت أزمة الصواريخ الكوبية منذ خمس وعشرين عاما مضت ، لن يخاطر زعماء الكرملين أبدا بالدخول فى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة على مسافة عشرة آلاف ميل من الاتحاد السوفييتى . إنهم لا يستطيعون إرسال قواتهم التقليدية لمثل هذه المسافات الطويلة . وعلى الرغم من قدرتهم النووية التى تزايدت بالمقارنة

بعام ١٩٦٢ ، فإنهم لن يخاطروا بحرب نووية مع الولايات المتحدة من أجل إنقاذ عملائهم فى ماناجوا . وإذا أزفت الآزفة ، فإنهم سوف يتركون حكومة نيكاراجوا وحدها لتدافع عن نفسها . وتكفل هذه الحقيقة للولايات المتحدة وسيلة أساسية للتأثير .

إننا فى حاجة إلى سياسة تتبع مسارين . فمن ناحية ، يتعين علينا أن نوفر للمباحثات طبقا لخطة آرياس ، فرصة معقولة للنجاح . ومن ناحية أخرى ، فإن التزامنا بهذه المحادثات لا يمكن أن يكون التزاما غير محدد النهاية . فلابد أن يكون هناك موعد نهائى .

إن بنود خطة آرياس تدعو جميع الدول فى أمريكا الوسطى إلى إنهاء الحروب الأهلية فيها بتطبيق أشكال ديمقراطية للحكم ، يمكن أن يشارك فيها المتمردون المناهضون للحكومات . وقد التزم أصدقاؤنا فى المنطقة - كوستاريكا وهندوراس والسلفادور وجواتيمالا - بهذه الشروط بالفعل ، لكن نيكاراجوا لم تحذ حذوهم . وينبغى لنا التأكد من أن الرئيس آرياس وزعماء أمريكا الوسطى الآخرين سيضغطون بشدة على الساندنيستا ، بالنسبة للمشكلة الحاسمة الخاصة بإقامة نظام ديمقراطى حقيقى فى نيكاراجوا . ويجب أن نصر أيضا على أن تخفض نيكاراجوا قواتها المسلحة الكبيرة ، وأن تتوقف الشحنات الضخمة من الأسلحة التى ترسلها إليها الكتلة السوفييتية . ولن يكفى أن يوقف السوفييت وحدهم مساعداتهم ، لأن كوبا ودول الكتلة الشرقية الأخرى سوف تلتقط اللجام . وإذا فشلت المفاوضات حول هذه النقط ، يتعين علينا أن نكون مستعدين للانتقال إلى المسار الثانى : الضغط العسكرى على ماناجوا .

ينبغى لنا أن نكون واقعيين فيما يختص بالدوافع التى تكمن وراء المناورات السياسية للساندنيستا . فهناك هدف واحد يشغل بالهم : تشتيت الكونترا وتسريحها . إن الشخصيات السياسية الأمريكية التى تلتقى بزعماء الساندنيستا ، ثم تشرع بعد ذلك فى الثرثرة عن مدى إخلاص زعماء نيكاراجوا فى طلب السلام ، شخصيات ساذجة بدرجة لا تصدق . ذلك أن دانييل أورتيجا وأصدقاءه الحميمين ، يريدون السلام فقط إذا كان يعنى انتصار حكومته الشيوعية على معارضيه المناهضين للشيوعية .

ولسوء الحظ ، فإن الرئيس آرياس دعا فى خطابه وهو يتسلم جائزة نوبل ، الولايات المتحدة إلى أن توقف جميع مساعداتها - عسكرية وغير عسكرية - إلى الكونترا . إن هذا سيحقق سلاما شيوعيا فى نيكاراجوا - سلاما يعنى الموت للكونترا والخراب لشعب نيكاراجوا ، وموجة جديدة من العدوان الشيوعى من خلال التخريب ضد الدول الحرة فى أمريكا الوسطى .

لقد تبنى قادة الساندنيستا استراتيجية سياسية ماكرة ، وخلقوا بمهارة مظهرا للتقدم السياسى فى نيكاراجوا بغية إقناع الكونجرس بإيقاف تمويل المقاتلين من أجل الحرية هناك .

ونتيجة لذلك أطلقوا سراح حوالى ١٠٠٠ مسجون سياسى ، وسمحوا لمحطة إذاعة الكنيسة أن تستأنف إرسالها ، وسمحوا بإعادة فتح صحيفة « لا برنزا » ، بل ودخلوا فى مباحثات غير مباشرة مع الكونترا . لكن الساندنيستا لاتزال تحتجز أكثر من أربعة آلاف سجين سياسى ، وتمنع برامج الأخبار فى إذاعة الكنيسة ، وتفرض الرقابة على الصحافة . والأهم من ذلك أن قادة الساندنيستا يريدون فى محادثاتهم غير المباشرة ، أن يناقشوا شروط التسليم للكونترا فحسب ، بدلا من الجلوس لترتيب إجراء الانتخابات الديمقراطية .

ولمواجهة ذلك يتعين على حكومة الرئيس ريجان أن تسلك كل السبل القانونية المتاحة للإبقاء على حياة القوات المناهضة للشيوعية . فذلك ضرورى للضغط على الساندنيستا فى عملية التفاوض ، وللاستعداد لاحتمال فشل المفاوضات . وينبغى لأعضاء الكونجرس الذين يريدون قتل قضية الديمقراطية فى نيكاراجوا ، أن يتذكروا أنه مادامت الجبهة التشريعية تصادر سلطة الإدارة التنفيذية فى مجال السياسة الخارجية ، فإنهم سيتحملون مسؤولية العواقب . لقد وضعت المحاذير التى يتعين على الحكومة الأمريكية أن تراعيها ، الكونترا على منحدر زلق . فإذا عززت الساندنيستا سيطرتها فى نيكاراجوا ، فإن العواقب سوف تتضمن عمليات تمرد شيوعية وعدم استقرار متزايدة فى أمريكا الوسطى كلها . وحينئذ ستتخضب أيدى الكونجرس بالدماء .

وإذا فشلت خطة آرياس ، يتعين على الكونجرس أن يجدد المعونة إلى الكونترا ـ وعلى نطاق أكبر بكثير مما فعلناه حتى الآن . ولكننا يجب ألا نترك قوة تعمل بالوكالة مثل الكونترا ، تنفرد بالدفاع عن مصالحنا الحاسمة فى أمريكا الوسطى ، بل يجب أن نستخدم قواتنا نحن لعزل نيكاراجوا . يجب أن نمنع حكومتها الشيوعية القمعية والتوسعية من تلقى المزيد من شحنات الأسلحة والامدادات من الاتحاد السوفييتى وكوبا . فمنذ أن تولت الساندنيستا السلطة ، لم تتوقف عن إشعال النار فى جميع أنحاء أمريكا الوسطى . وليس هناك معنى لأن تهرول الولايات المتحدة هنا وهناك لاطفاء النيران ، بينما تسمح لمن يشعلون الحرائق بتلقى الامدادات لاشعال المزيد منها .

يجب أن نعلن صيغة جديدة لمبدأ « مونرو » . يجب أن نؤكد أن الولايات المتحدة ستقاوم التدخل فى أمريكا اللاتينية الذى يتم ليس فقط بواسطة حكومات أجنبية ، ولكن أيضا بواسطة حكومات أمريكا اللاتينية التى تسيطر عليها قوى أجنبية . وفرض عزل عسكرى على نيكاراجوا يعتبر جزءا من هذه السياسة ، ذلك أنه سيمنع ماناجوا من تدمير أصدقائنا فى المنطقة . كما أنه سيساعد الكونترا على ممارسة أقصى ضغط فى أقل وقت على الساندنيستا للموافقة على تسوية تنتج عنها مسيرة ديمقراطية حقيقية فى نيكاراجوا ، وهو الحل الوحيد المناسب للأزمة فى أمريكا الوسطى على المدى الطويل .

وفى جنوب غرب آسيا ، يتمثل النزاع الأمريكى ـ السوفييتى الرئيسى فى الحرب فى أفغانستان . فبعد الغزو السوفييتى عام ١٩٧٩ ، علق الرئيس المصرى أنور السادات منذرا : « لقد بدأت بالفعل المعركة حول مخازن البترول » . وكان تعليقه صحيحا تماما .

فلو نجح الكرملين فى تعزيز سيطرته على أفغانستان ، فسيصبح فى موقف ملائم تماما يمكنه منه تهديد مصالحنا الحيوية فى المنطقة . ستكون موسكو قادرة على استخدام أفغانستان كقاعدة لزعزعة استقرار باكستان وإيران . وسيحقق ذلك للسوفييت السيطرة التامة على الطرق البحرية إلى الخليج الفارسى ، أو على الخليج نفسه . وبذلك تكسب موسكو السيطرة على شريان البترول . لذا يتعين علينا أن نتعامل مع الحرب السوفييتية ـ الأفغانية ليس كصراع خارجى فى مكان ناءٍ ، ولكن باعتبارها معركة حاسمة فى منافستنا مع موسكو .

وفى المستوى الحالى للقتال ، لم يظفر الاتحاد السوفييتى إلا بالوصول لطريق مسدود . فبعد ثمانى سنوات من القتال لم يقترب السوفييت من النصر النهائى أكثر مما كانوا فى البداية . ونظرا لأن الجيوش السوفييتية عجزت عن إخراج المقاومة الأفغانية من ميدان المعركة ، فقد طبقت موسكو استراتيجية الاستنزاف . وهى تحاول القضاء على تصميم الشعب الأفغانى على المقاومة ، بشن هجمات وحشية على السكان المدنيين . فلا توجد قرية فى الريف الأفغانى بكامله لم تتعرض لهجوم الطائرات السوفييتية . ولكن حتى هذه الحملة من القصف المرعب بالقنابل لم تثن الشعب الأفغانى عن هدفه . إن جورباتشوف ورفاقه يدركون أنهم يواجهون قتالا طويلا وصعبا ، حتى يحكموا سيطرتهم على قمم هندوكوش .

لذلك يحاول الكرملين أن يختصر الطريق إلى النصر . فتحاول موسكو منع الامدادات عن المقاومة ، مما يجعل من باكستان مفتاح الحرب . ذلك أن مساعدات الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة والصين وبلاد الشرق الأوسط الغنية بالبترول ، تصل إلى الأفغان من خلال باكستان أساسا . وقد مارس السوفييت ضغطا هائلا على إسلام أباد لقطع خط الامداد بالمعونة . ففى عام ١٩٨٧ ، أدت الغارات الجوية التى شنتها الطائرات النفاثة وطائرات الهليوكوبتر التابعة للسوفييت وللحكومة الأفغانية إلى قتل المئات فى باكستان . وزرع الارهابيون الذى يدعمهم السوفييت أكثر من ٢٥٠ قنبلة فى المدن الباكستانية . كما سلحت القوات السوفييتية القبائل الانفصالية فى مناطق الحدود الأفغانية ـ الباكستانية .

كانت موسكو تتحدث عن السلام وهى تشن الحرب . لقد أطلقت ستارة من الدخان من عروض السلام لإضعاف موقف الغرب ، وخلق ضغط داخلى فى باكستان لتوقيع اتفاق طبقا لشروط موسكو . لقد دامت المباحثات بين أفغانستان وباكستان ست سنوات تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية للحرب . وتتضمن الاتفاقات المؤقتة بندين رئيسيين :

ينص الأول على أنه يجب إيقاف المساعدات للمقاومة بمجرد أن يوقع الطرفان على اتفاق . وينص الثانى على أنه بعد التوقيع يتاح للاتحاد السوفييتى قدر معين من الوقت لسحب قواته . وفى حين احتاج السوفييت ليومين فقط لدخول قواتهم إلى أفغانستان ، فإنهم يطالبون بعام أو أكثر لسحبها . إن هذا يوفر لموسكو الوقت اللازم لتفتيت المقاومة قبل مغادرة قواتها .

ينبغى لنا أن نسعى لتحقيق هدفين فى أفغانستان : انسحاب القوات السوفييتية ، وتطبيق حق تقرير المصير للشعب الأفغانى . وإذا حققنا الهدف الأول دون الهدف الثانى ، فإن ذلك لن يخدم لا مصالحنا ولا مصالح باكستان ولا مصالح المقاومة الأفغانية . ولتحقيق أهدافنا ، يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل على كلا الجبهتين العسكرية والدبلوماسية . يجب أن نساعد المقاومة ، ونحمى باكستان ، ونتفاوض مع موسكو .

يتعين علينا أن نقدم مساعدات عسكرية ومالية للمقاومة الأفغانية بأكبر قدر يمكن أن يستخدموه بفاعلية ، ولكننا لم نفعل ذلك حتى الآن . لذا يجب أن نزيد مساعداتنا كما وكيفا . لقد كان للقرار الذى اتخذته الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ بتقديم صواريخ مضادة للطائرات متطورة من طراز ستنجر أثر هام على الحرب . وكان المفروض أن يتم هذا منذ ست سنوات مضت . ويتعين علينا ألا نحاول أن نضبط بدقة مستوى الضغط على السوفييت ، لأننا بذلك نحول الحرب الكثيفة إلى مناوشات صغيرة . وإذا كنا نرغب فى إقناع السوفييت بتوقيع اتفاق ، فيجب علينا أن نقدم مساعدات للمقاومة الأفغانية بأكبر قدر يمكن أن يستخدموه بفاعلية .

إن زيادة مساعداتنا للأفغان هى فى صالح الولايات المتحدة وباكستان ، لأن زيادة التكلفة العسكرية والسياسية للحرب هى السبيل الوحيد للضغط على السوفييت لقبول تسوية دبلوماسية . فهى فى صالح الشعب الأفغانى لأن الحل الدبلوماسى هو السبيل الوحيد لتحرير بلاده . وهناك فرصة للنجاح فى هذا ، ذلك أن هناك ارتباط بين مرونة السوفييت على مائدة المفاوضات وكثافة القتال على أرض المعركة . وليس من قبيل المصادفة أن جاءت رغبة موسكو الأخيرة لتخفيض الجدول الزمنى لانسحابها من ٦ سنوات إلى سنة واحدة ، بعد أن أمدت الولايات المتحدة المقاومة الأفغانية بصواريخ ستنجر .

ويتعين علينا أيضا أن نحمى باكستان من المحاولات السوفييتية لتخويفها . لقد تعهدنا عام ١٩٥٩ بأن نهب لمساعدة باكستان فى حالة تعرضها لهجوم شيوعى . وينبغى لنا اليوم أن نفى بما تعهدنا به . ويتعين على الكونجرس ألا يخفض مساعداتنا العسكرية والاقتصادية لباكستان ، على الرغم من قلقه حول احتمال تطوير إسلام أباد لقدرتها على انتاج أسلحة نووية . ويجب أن نوافق على طلب باكستان لشراء طائرات الرادار المحمول جوا ؛ حتى

يستطيع سلاحها الجوى إسقاط طائرات وهليكوبترات السوفييت والحكومة الأفغانية المغيرة . وينبغى لنا أن ندرك أننا لو لم نستطع تأمين باكستان ضد التخويف السوفييتى ، فإننا لن نستطيع تأمين تسوية عادلة للحرب فى أفغانستان .

وعلى الرغم من أن حكومة الرئيس ضياء الحق ليست نظاما ديمقراطيا كاملا ، فإنه تتوافر له الشروط الأربعة اللازمة لتلقى المساعدة الأمريكية : أنها تسمح ببعض الحريات بما فى ذلك حرية الصحافة ، ولديها برلمان مما يخلق إمكانية التغيير من خلال العملية الانتخابية ، وبها حكومة قديرة لها سجل جيد فى مجال النمو الاقتصادى ، ولديها جيش قوى قادر على حفظ النظام . إن زعامة المعارضة الحالية ستكون كارثة بالنسبة لباكستان لو نجحت فى تولى السلطة .

وعلى الجبهة الدبلوماسية ، يجب ألا نسمح لموسكو أن تكسب على مائدة المفاوضات ما فشلت فى أن تكسبه فى ميدان القتال . إن قضية أفغانستان ليست قضية صغيرة ، مثل برامج التبادل الثقافى التى تناقش فى مؤتمرات القمة كعامل ملطف . إنها صراع حاسم سوف يحدد من يفوز فى المنافسة الأمريكية ـ السوفييتية .

ويتعين علينا أولا أن نبدد مفهومين خاطئين عن كيفية التعامل مع مسألة أفغانستان . الأول يقول إن السوفييت يريدون أى تسوية يمكنهم التوصل إليها . على العكس ، إنهم ينوون استخدام التسوية للحصول على ما يريدونه . فهدف موسكو هو الانسحاب بعد أن تكون الحكومة الشيوعية قد رسخت أقدامها . والقصد من اقتراح جورباتشوف حول فترة انسحاب مطولة هو تمكين القوات السوفييتة من سحق المقاومة ، وهى محرومة من الذخيرة والإمدادات قبل الاستعداد للرحيل . أما المفهوم الخاطىء الثانى فهو يقول إننا إذا قدمنا مساعدات كافية للمقاومة ، فإن الأفغان سوف يستطيعون طرد السوفييت من البلاد . فمهما كانت شجاعة وتصميم قوات المقاومة ، فإنها لا تستطيع كسب الحرب بالشكل الذى فعله الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية . إن موسكو تستطيع أن تكسب عسكريا إذا أرادت أن تستمر فى السباق حتى النهاية . لذلك فإن أصدقاءنا فى المقاومة الأفغانية يمكنهم تحرير بلادهم من خلال تسوية سياسية فقط .

يجب أن نجعل مسألة تحقيق تسوية عادلة من البنود ذات الأولوية الأولى فى جدول الأعمال الأمريكى ـ السوفييتى . ولدينا القدرة لأن ننجح فى ذلك . إن موسكو تستطيع أن تفوز إذا كان زعماء الكرملين مستعدين لدفع الثمن ـ لكننا نستطيع أن نرفع هذا الثمن . يجب أن نتخلص من مباحثات الأمم المتحدة حول أفغانستان ، وأن نتابع القضية فى مباحثات ثنائية . وينبغى لهذه المباحثات أن تتصدى للموضوع الرئيسى : الوضع السياسى الداخلى والدولى لأفغانستان فى المستقبل . ويجب أن نسلم بأن الاتحاد السوفييتى له مصلحة

مشروعة واحدة - واحدة فقط لا غير - فى أفغانستان هى : أن تكون أفغانستان بلداً غير منحاز . وليس للاتحاد السوفييتى ولا أى بلد آخر حق فى أن يقرر طبيعة النظام السياسى لأفغانستان .

ذلك هو أساس التسوية العادلة . ويمكن أثناء انسحاب السوفييت ، أن تتولى الحكم حكومة انتقالية ، تتكون من أفغان ليسوا أعضاء لا فى الحزب الشيوعى ولا فى المقاومة ، وربما يرأسها ملك أفغانستان السابق . وبعد الانسحاب ، يمكن تقرير النظام المستقبلى للحكومة عن طريق الانتخابات أو مجلس قبائل قومى . وهذه الحكومة يجب أن تتعهد مقدما بأن تتخذ موقف عدم الانحياز دوليا ، وأن توقع الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفييتى على اتفاقية تضمن هذا الوضع .

يجب ألا نقبل اتفاقا يمنح السوفييت فترة انسحاب أكثر من ستة شهور . وبالاضافة إلى ذلك ، يجب ألا نقطع المساعدة الأمريكية عن المقاومة إلى أن يسحب الاتحاد السوفييتى كل قواته من أفغانستان ، ولو أنه يمكن لنا أن نبطىء من مساعداتنا كلما خفض السوفييت قواتهم . وبعد الانسحاب ، فإن الاتفاق يجب أن يطالب الاتحاد السوفييتى بأن يوقف مساعدة عملائه الشيوعيين ، فى نفس الوقت الذى توقف فيه الولايات المتحدة مساعداتها للمقاومة . وإذا لم يلتزم الاتحاد السوفييتى بحظر السلاح ، فيجب أن يكون رد الولايات المتحدة من نفس النوع . وأى سياسة لا ترقى إلى تحقيق هذه النقط هى بمثابة بيع القضية .

إن مثل هذه التسوية سوف تحمى مصالح جميع الأطراف المشتركة فى الحرب ، بما فيها الاتحاد السوفييتى . إن موسكو لا تتعرض للتهديد من فنلندا الحرة والمحايدة . وقد سبق أن سحبت قواتها التى كانت تحتل النمسا بعد الحرب ، ووافقت على حياد النمسا طبقا لمعاهدة عقدتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٥ . وطوال ستين عاما قبل استيلاء الشيوعيين الأفغان على السلطة بالانقلاب الذى قاموا به عام ١٩٧٨ ، كانت موسكو تقبل بأفغانستان غير المنحازة والحرة . وعلى جورباتشوف أن يقبل العودة إلى هذه الصيغة الآن .

يجب أن نسعى بنشاط إلى مثل هذه التسوية فى مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ولكن يجب علينا أيضا أن ندرك أنها لن تتحقق أبدا ما لم نحم باكستان من التخويف السوفييتى ، ونساعد الأفغان على زيادة تكلفة الاحتلال السوفييتى . وإذا كان جورباتشوف يرغب فى تقليل خسائره فى أفغانستان ، فيجب أن نساعده - إذا وافق على تسوية عادلة ، ولم يكن الانسحاب العسكرى السوفييتى ستارة دخان للاحتفاظ بالسيطرة السياسية .

وتنشب أعمال التمرد ضد الحكومة فى جميع أنحاء أفريقيا الجنوبية ، لكن أنجولا هى أكثر الحالات أهمية . فالمنطقة ذاتها تمثل مصلحة حرجة للغرب . فهى تحتوى على

مستودعات ضخمة من المعادن الاستراتيجية مثل البلاتينيوم والكروم والمنجنيز والكوبالت ، التى تعتمد عليها الاقتصاديات الصناعية فى الغرب . وفى بعض الحالات يكون المصدر البديل الوحيد هو الاتحاد السوفييتى . وما لم تكن الولايات المتحدة تريد أن تدفع أثمانا احتكارية للكرملين ، فيتعين عليها أن تسعى إلى تقليل النفوذ السوفييتى فى المنطقة إلى أقل حد ممكن .

ففى أواخر السبعينات ، استغل الاتحاد السوفييتى سقوط الامبراطورية البرتغالية لاقامة عدة دول شيوعية فى أفريقيا الجنوبية . ففى أنجولا ، انسحب الأعضاء الشيوعيون من الائتلاف الذى كان يشكل حكومة مكونة من ثلاثة أحزاب ، وأحضروا ٣٥٠٠٠ جندى كوبى من خلال أصدقائهم فى الكرملين ؛ لتدعيم سيطرتهم على البلاد . والأسوأ من ذلك ، من وجهة النظر الغربية ، أن هذه القوات استخدمت فى غزو قصير الأمد لإقليم شابا الغنى بالمعادن فى دولة زائير المجاورة . لكن تدخلا أمريكيا فرنسيا مشتركا هو فقط الذى منع تحقيق النصر الكوبى .

وعندئذ لجأ حزب من الحزبين الآخرين كان مشتركا فى الحكومة الائتلافية الأصلية التى تشكلت بعد انتهاء الاحتلال . يعرف باسم يونيتا ، إلى حمل السلاح ضد الشيوعيين فى لواندا . وقد حظر الكونجرس تقديم مساعدة أمريكية إلى يونيتا من خلال تعديل كلارك عام ١٩٧٦ ، مما لم يترك أمام يونيتا خيار غير الاتجاه لدولة جنوب أفريقيا للحصول على معاونتها المادية . وتمكنت حركة يونيتا بسرعة من تأمين سيطرتها على أكثر من ثلث أنجولا بمساعدة جزء كبير من الشعب الأنجولى . لكن درع القوات الكوبية التى تحارب بالوكالة هى فقط التى منعت يونيتا من فرض الحصار على العاصمة . وعندما أبطل الكونجرس تعديل كلارك فى عام ١٩٨٥ ، أستأنفت حكومة الرئيس ريجان مساعداتها للمقاتلين من أجل الحرية فى أنجولا .

يجب أن نواصل هذا الدعم ونزيده . ذلك أن من صالحنا زيادة تكلفة بقاء القوات الكوبية ، لأنه لا توجد وسيلة أخرى لإقناع الكرملين بسحبها . إن من صالح الشعب الأنجولى وضع نهاية للحكم الشيوعى الذى حول بلاده إلى أرض خراب من الناحية الاقتصادية . إن جوناس سافيمبى ، زعيم يونيتا ، لا يسعى إلى استسلام بلا شروط ، ولكن إلى حكومة ائتلافية . إن برنامجه لا يدعو إلى المزيد من التخطيط المركزى ، ولكن إلى اقتصاد مبنى على قوى السوق . يضاف إلى ذلك أن يونيتا أمامها فرصة جيدة للنجاح . ففى السنتين الأخيرتين ، فشلت الهجمات الرئيسية التى شنتها القوات الكوبية بقيادة سوفييتية داخل أراضى يونيتا فشلا ذريعا ، ويرجع ذلك فى جزء منه إلى الضربات الجوية التى قامت بها جنوب أفريقيا ، ولكن السبب الرئيسى فيه هو قوة يونيتا . وعلى أى حال ، فإنه فى

حين تستطيع موسكو تحمل خسائرها فى أفغانستان إلى أجل غير مسمى ، فإن التساؤل عما إذا كانت كوبا تستطيع تحمل خسائرها البشرية فى أنجولا على المدى الطويل ، هو تساؤل مطروح على وجه التأكيد .

وفى جنوب شرق آسيا ، يتمثل الصراع الرئيسى فى المنافسة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى الحرب فى كمبوديا ، والتمرد فى الفلبين .

فمنذ أن غزت فيتنام كمبوديا ، وهناك توافق فى الرأى فى الولايات المتحدة على أن المقاومة الكمبودية تستحق مساعدتنا . وفى حين أن إنهاك قوات الاحتلال الفيتنامية هو أمر فى صالحنا ، فإنه يتعين علينا أن نقبل حقيقة أن كمبوديا هى مصلحة خارجية (نائية) للولايات المتحدة . وبالنظر أيضا إلى أن قوات الخمير الحمر الشيوعية تشكل الجزء الأكبر من المقاومة الكمبودية ، فإن انتصارها يمكن أن يأتى إلى السلطة بنفس الأشخاص الذين سبق أن قتلوا أكثر من مليونين من الكمبوديين فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ . ولن يكون ذلك فى صالح الشعب الكمبودى . وهناك فرصة ضئيلة فى أن ننجح فى المساعدة على إقامة حكومة غير شيوعية ، لأن كميات الامدادات التى يجب أن نقدمها للتغلب على الفيتناميين هى كميات هائلة . والحقيقة المحزنة هى أننا ببساطة ليس لدينا القدرة على طرد الفيتناميين . إن هذه منطقة يجب أن تتولى فيها القيادة الصين وليس الولايات المتحدة .

إن الفلبين تمثل مصلحة حرجة للولايات المتحدة . ذلك أن قاعدتنا البحرية فى سوبيك باى وقاعدة كلارك الجوية هما أكبر منشآت عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة . ولا يمكن الاستغناء عنهما لوجودنا فى المحيط الهادى ، ولقدرتنا على إبراز القوة فى المحيط الهندى والخليج الفارسى . ولا توجد مواقع بديلة لهذه القواعد فى أى مكان فى جنوب شرق آسيا . لذلك فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتحمل هزيمة على أيدى القوات المعادية للأمريكيين فى الفلبين .

لقد اتخذنا القرار الصحيح بالتنحى جانبا عندما أطاحت القوى المؤيدة لكورازون أكينو بحكومة الرئيس ماركوس . لقد كان ماركوس خلال السنوات الأولى من حكمه زعيما بارزا لبلاده وحليفا مخلصا للولايات المتحدة ، ولكن حكومته فشلت بعد عدة سنوات من النجاح . ففى الوقت الذى سمح فيه بقدر كبير من الحرية ، فقد سد الطريق إمام إمكانية الإصلاح من خلال الانتخابات . وكان ذلك سيؤدى بالتأكيد إلى انفجار سياسى لو أنه استمر فى السلطة . وعلى الرغم من أنه لم يستحدث الفساد - الذى كان ولا يزال أسلوب الحياة فى الفلبين - فقد سمح لأصدقائه المقربين وأفراد عائلته بأن يحققوا لأنفسهم ثروات تتعدى كل الحدود المعقولة . وفى حين كانت جميع الدول الحرة تقريبا تتمتع بتقدم اقتصادى سريع ، تحولت الفلبين إلى منطقة كارثة اقتصادية ، حيث كانت الاحتكارات التى تساندها الحكومة

تقضى على المبادرة الفردية . وبينما كانت قوة « جيش الشعب الجديد » الشيوعى تنمو بسرعة ، فقد أهمل ماركوس إعداد وتحسين كفاءة قواته العسكرية . ولو استمر ماركوس فى السلطة لكان الموقف قد استمر فى الانهيار السريع .

لقد كان لدينا أيضا زعامة بديلة فى الفلبين بعثت الأمل فى تغيير الأحوال إلى الأفضل . ولكن نجاح السيدة أكينو مازال مثار تساؤل . فالثورة تولد عدم الاستقرار ، و « جيش الشعب الجديد » الذى يقوده الشيوعيون يمكن أن يستفيد من عدم الاستقرار . ولم يتضح بعد ما إذا كانت الزعامة الجديدة ترقى إلى مستوى التحدى . والأمر الواضح هو أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقع فى خطأ الاعتقاد بأن ذهاب ماركوس قد حل جميع مشاكلنا . يتعين علينا أن نساعد الفلبينيين على النهوض والوقوف على أقدامهم . ويجب أن نزيد مساعداتنا الاقتصادية ، وأن نساعد الحكومة الجديدة على التوصل إلى السياسيات الاقتصادية الصحيحة لتشجيع النمو ، وأن نساعد الإصلاح ونعيد تسليح القوات المسلحة الفلبينية حتى يمكنها أن تدحر الشيوعيين .

وعندما تتدخل الولايات المتحدة فى تغيير زعيم بآخر ، فإنها تتحمل أيضا مسؤولية ضمان أن الحكومة الجديدة سوف تكون أفضل من سابقتها . لقد تعهدنا بمساعدة الفلبين ، ولكن علينا أن نخصص أنواع الموارد التى تحتاجها السيدة أكينو لإنجاز المهمة . ويتعين علينا أن نفعل ذلك لأن مستقبل جنوب المحيط الهادى ومستقبلنا كقوة فيه معرضان للخطر .

إن منافساتنا مع موسكو يجب ألا تقتصر على العالم غير الشيوعى . ذلك أن قبول الرأى القائل بأن الشيوعيين لهم الحق فى التنافس معنا فى العالم الحر ، ولكننا ليس لنا الحق فى منافستهم فى العالم الشيوعى ، هو بمثابة وصفة للهزيمة . يجب أن نطبق سياسات تجعل السوفييت يشتبكون فى نوع من المنافسة بين النظامين ، يدعم التحول السلمى لديهم .

إننا لا نستطيع الفوز فى الصراع الأمريكى ـ السوفييتى مالم نقم بالهجوم ـ ولكنه هجوم سلمى . يجب أن نطور استراتيجية للتنافس السلمى مع موسكو على الجانب الآخر من الستار الحديدى ، ليس فقط فى أوروبا الشرقية ولكن أيضا داخل الاتحاد السوفييتى ذاته . ويتعين علينا أن ندرك أن المنافسة السلمية على المدى الطويل ستكون لها أهمية فى نتيجة الصراع الأمريكى ـ السوفييتى ، تعادل تماما أهمية احتفاظنا بقوة الردع العسكرية .

إن أصعب مشاكلنا تتمثل فى العثور على طريقة لشن هذه المنافسة داخل الكتلة السوفييتية . فنظرا لسيطرة الكرملين على هذه البلاد ، فإننا ندخل المنافسة ولدينا نقطة ضعف مقدرة ، ولكن نقطة الضعف المؤقتة لا تحسم نتيجة المنافسة . وعلى الرغم من أننا لا نملك الوسائل المثالية لننافس موسكو فى المجال السوفييتى ، إلا أننا يجب ألا نهجر الوسائل غير الكاملة المتاحة لدينا . وبالرغم من أن وجود واحد وثلاثون فرقة من الجيش

السوفييتى فى أوروبا الشرقية يمنع الدول الدائرة فى فلك موسكو من الخروج عن المسار ، فإن أمانى شعوبها وتفوق نظامنا ومثلنا تجعلها تنجذب نحو الغرب .

وهناك من يعتبرون أن قضية دول أوروبا الشرقية هى قضية خاسرة . ومن وجهة النظر هذه ، فإنه مهما كانت الخيانة فى يالطا مدعاة للأسف ، فإن إخضاع موسكو لهذه الدول هو حقيقة من حقائق الحياة التى لا يمكن تغييرها . وهم يحاجون بأن التغيير بالقوة العسكرية أمر خطير جدا ، وأن التغيير بالوسائل السلمية أمر مستحيل . وهم محقون بالنسبة للنقطة الأولى ، ولكنهم على خطأ بالنسبة للنقطة الثانية . فلا يوجد شىء فى هذا العالم ، حتى لو كان حكومة شيوعية مواقعها محصنة جدا ، لديه مناعة ضد قوى التغيير . إن أوروبا الشرقية اليوم تختلف جوهريا عن أوروبيا الشرقية عام ١٩٥٦ . وأوروبا الشرقية عام ١٩٩٩ سوف تختلف جوهريا عن أوروبا الشرقية اليوم . وسوف يؤثر ما نفعله على تحديد نوع التغيير الذى يتم . إذا قبلنا وجهة نظر هؤلاء الذين يسقطون تماما أوروبا الشرقية ، فإن ذلك سوف يزيد الصعوبات أمام نجاح قوى التغيير الايجابى . إننا لا نستطيع أن نحدد ما يحدث فى أوروبا الشرقية ، ولكننا نستطيع أن نؤثر على الأحداث هناك . وإذا طبقنا سياسات مسؤولة للتنافس مع موسكو فى أوروبا الشرقية ، فيمكن أن نساعد فى تشكيل عملية التغيير الايجابى والاسراع بها .

إن السيطرة السوفييتية ، على الرغم من أنها سيطرة كبيرة ، فهى ليست شاملة . فالاتحاد السوفييتى وبلدان أوروبا الشرقية ليسا كتلة قُدّت من صخرة واحدة . وشعوب هذه الدول ترفض تماما السيطرة السوفييتية . وحتى الزعماء الشيوعيين لأوروبا الشرقية لا تتطابق مصالحهم مع زعماء الاتحاد السوفييتى . والقوة العسكرية السوفييتية تحد بدرجة قياسية من مدى العمل المستقل ، داخليا ودوليا على السواء ، بالنسبة لزعماء أوروبا الشرقية ، لكن الاختلافات الشخصية والسياسية والقومية وحتى الأيديولوجية تطورت - وسوف تتطور - بين الاتحاد السوفييتى وعملائه فى أوروبا الشرقية .

يجب أن تؤسس سياستنا على إدراك متطور لدوافع ثلاث جماعات سياسية أساسية فى أوروبا الشرقية : زعماء الكرملين ، وشعوب أوروبا الشرقية ، والزعماء الشيوعيين لبلدان أوروبا الشرقية .

إن زعماء موسكو امبرياليون قساة يريدون السيطرة على أوروبا الشرقية ، فهى جزء من امبراطوريتهم ، وهم يريدون الاحتفاظ بها . إن الرغبة فى التوسع الامبريالى متأصلة فى أسلوب تفكير الكرملين تماما مثل الرغبة فى الحرية بالنسبة لنا . وبينما يغلف السوفييت سيطرتهم الامبريالية بالحديث عن « المعسكر الأخوى للبلدان الاشتراكية » ، فإن ذلك لا يزيد عن كونه عملية زخرفة للواجهة . فعندما تقدم الكسندر دوبشيك ، الزعيم الشيوعى

لتشيكوسلوفاكيا ، إلى بريجنيف فى عام ١٩٦٨ بإصلاحات لإضفاء طابع ليبرالى على بلاده مع احتفاظها بالنظام الاشتراكى وبقائها فى حلف وارسو ، أزاح الزعيم السوفييتى قناع التظاهر قائلا : « لا تحدثنى عن الاشتراكية ، يجب أن نتمسك بما لدينا » .

ولكن فى الوقت نفسه ، لا يستطيع السوفييت ممارسة السيطرة الكاملة على كل تفاصيل سياسة الحكومة فى كل بلاد أوروبا الشرقية . إنهم يملكون سلطة هائلة لتقرير من يتولى السلطة فى الدول الدائرة فى فلكهم . ومن خلال هذه السلطة يمكنهم تقرير السياسات الاقتصادية والسياسية الرئيسية لهذه البلاد . ولكن نفوذهم أقل بكثير على النقط الدقيقة من السياسة . ذلك أن موسكو لن تطرد عملاءها من السلطة بسبب أمور بسيطة ، لأنها تريد الاستقرار . وما لم يكن لدى زعماء الكرملين رغبة فى التخلص من زعماء شيوعيين كبار فى أوروبا الشرقية ، أو للتدخل العسكرى فيها ، فإنه يتعين عليهم عادة أن يتعايشوا مع قرارات عملائهم ، حتى لو كانوا لا يوافقون عليها .

وعلى الرغم من أن حكومات أوروبا الشرقية حلفاء للسوفييت ، فإن شعوب أوروبا الشرقية حلفاء لنا . ذلك أن من يقاسون من القمع السوفييتى يعلمون ، أكثر من أى شخص آخر ، مدى الحاجة إلى إيقاف التوسع السوفييتى . إن كثيرين من المحللين يثنون على المقاتلين الحاليين من أجل الحرية المناهضين للشيوعية ، ويعتبرونهم تطورا لم يسبق له مثيل . لكن الأمر ليس كذلك . فيجب أن نتذكر أن شعوب أوروبا الشرقية لم تسر فى ظلام النظام الشمولى فى هدوء . فقد قتل مئات الآلاف ممن عارضوا فرض الشيوعية على بلادهم أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها . ومنذ ذلك الوقت فإن عشرات الآلاف حاربوا وماتوا من أجل تحرير أوطانهم .

واليوم ، يتذكر قليلون المعارضة التى قابلها الاتحاد السوفييتى ، عندما غزت قواته المجر عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ . وكثيرا ما نقرأ وصفا لكيفية زحف الدبابات السوفييتية إلى داخل هذه البلاد ، يصور المجريين والتشيك والسلاف وكأنهم انهاروا بمجرد رؤيتها . إن هذه خرافة . وإذا كنا نرغب فى أن نفهم أوروبا الشرقية اليوم ، فيجب أن نضع فى ذهننا أن مقاومة أوروبا الشرقية للقوات العسكرية السوفييتية كانت مثارا للاعجاب بدرجة لا تقل عما هو الحال عليه بالنسبة لأفغانستان اليوم .

لقد كنت فى النمسا على حدود المجر بعد الغزو السوفييتى للبلاد عام ١٩٥٦ مباشرة . لقد احتاج ٢٠٠٠٠٠ جندى من قوات حلف وارسو إلى ثلاثة أسابيع من القتال لاخضاع الثورة الشعبية . وقتلت القوات السوفييتية ٢٥٠٠٠ من أهالى المجر ، وجرحت ١٥٠٠٠٠ ، وسجنت ٢٠٠٠٠٠ ، تم إعدام كثيرين منهم فيما بعد . وهرب مائتا ألف لاجىء إلى النمسا . كما هرب جزء كبير من الجيش المجرى إلى صفوف المقاومة . ولكن القتال

كان غير متكافىء . لقد حارب المجريون بالبنادق والقنابل اليدوية وكوكتيل مولوتوف ضد الدبابات ت ـ ٥٤ السوفييتية . وأصيبت مناطق كثيرة فى بودابست بأضرار أكثر مما حدث فى الحرب العالمية الثانية . وفى مقابلة مع المراسلين فى مكان الأحداث ، أطلقت على خروشوف « جزار بودابست » . والتصق اللقب به لأنه كان مناسبا .

وقد احتاج ٥٠٠٠٠٠ جندى إلى أسابيع لاستعادة السيطرة السوفييتية على تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ . وشلت المقاومة فاعلية القوة السوفييتية لعدة أسابيع بدون أن تتوافر لها أى أسلحة أو معدات عسكرية . فقد جلست الجماهير أمام الدبابات . وحشر بعض الشجعان العلب الصفيح فى مواسير الدبابات . والتفت حشود الجماهير حول محطة الاذاعة والتليفزيون الرئيسية لمنع الغزاة من الاستيلاء عليها . وشن المدنيون حملة منظمة من المقاومة السلبية . وانهارت معنويات السوفييت لأن الشعب نبذ هذه القوات تماما . وأصيبت القوات السوفييتية بالعجز بسبب نقص حاد فى مياه الشرب ، نتيجة الالتزام الشعبى شبه الكامل بنداء المقاومة « لا نقطة ماء للمحتلين » .

إن هذه الانتفاضات الشعبية ، وليست أنخاب الشمبانيا فى مؤتمرات حلف وارسو ، هى التى تمثل الواقع السياسى الرئيسى لأوروبا الشرقية . فالمجريون والتشيك والسلاف والبولنديون والألمان الشرقيون والرومانيون والبلغار شعوب قوية ، وهم حلفاؤنا فى المنافسة الأمريكية ـ السوفييتية . وينبغى لاستراتيجيتنا من أجل المنافسة السلمية أن تستفيد من قوتهم .

وهناك عاملان يجذبان الزعماء الشيوعيين لأوروبا الشرقية فى اتجاهات متضادة : رغبتهم فى اكتساب الشرعية فى أعين شعوبهم ، واعتمادهم على الاتحاد السوفييتى للبقاء فى السلطة . فهذه الحكومات ليست شرعية ، إذ فرضت بواسطة الأسلحة السوفييتية ، وهى باقية بفضل الحراب السوفييتية . ليس هناك شخص فى هذه البلاد ـ حتى أعضاء هذه الحكومات ـ يجادل فى هذه الحقائق . ونتيجة لهذا ، فإن لدى الزعماء الشيوعيين لأوروبا الشرقية رغبة عارمة فى اعتبارهم حكاما شرعيين . ذلك ما يشغل بال كل زعيم شيوعى فى أوروبا الشرقية سبق أن قابلته .

وقد ظهر هذا الشعور الحاد بعدم الأمان فى وضوح بليغ فى السرد القصصى للظروف المناخية للانتفاضة المجرية فى مذكرات اندراس هيجيدوس ، رئيس الوزراء الستالينى للبلاد فى ذلك الوقت . فقد كتب : « لقد ... نهضت على قدمى ونظرت من النافذة ، واستطعت أن أرى أن مقدمة المظاهرة وصلت إلى منتصف كوبرى مارجريت (فى طريقها إلى مبنى الحكومة) . كان مشهدا مرعبا . ورغم أنى لم أكن قد رأيت البوادر بعد ، فقد كان لابد أن أدرك حينئذ أن مقاومة وطنية تتنامى ضد الزعامة المركزية ، وضد سياسات

الزعماء القدامى ، بما فيهم أنا . لكنى شاهدت ـ بوضوح تام ـ فها هى الجماهير قادمة » .

ويواجه الزعماء الشيوعيون لأوروبا الشرقية معضلة صعبة . فالشرعية يمكن أن تأتى من استقلال وطنى أكبر أو أداء اقتصادى أفضل فحسب . والاستقلال يتطلب سياسات تباعد بين البلاد والاتحاد السوفييتى ، والنمو الاقتصادى يتطلب إصلاحات تبتعد عن النموذج السوفييتى . ومن الواضح أن أيا من هذين الأمرين ، لن يرضى الزعماء السوفييت ـ بينما يسعد حكام أوروبا الشرقية أن يحتفظوا بمناصبهم . إن هذا التوتر الأساسى ينتج أنواعا مختلفة من الزعماء الشيوعيين فى أوروبا الشرقية . والبعض منهم ، مثل هيجيدوس ، يربطون أنفسهم برباط لا ينفصم مع موسكو . بينما يحاول معظمهم إيجاد هامش من الاستقلال بدون قطع شريان الحياة مع موسكو ، أو استثارة غزو سوفييتى . وقليلون منهم ، مثل دوبشيك ، يريدون مخلصين تغيير النظام من الداخل .

إن أوروبا الشرقية ناضجة اليوم لتغيير إيجابى سلمى . لقد سافرت فى عام ١٩٨٣ إلى بلغاريا ورومانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، وقابلت عدة زعماء من الكتلة الشرقية ، ومئات من المواطنين العاديين . وخلال ذلك ظهرت رسالة واحدة عالية وواضحة : الشيوعية العقائدية كقوة دافعة قد ماتت . كان هذا واضحا فى الطريقة الكئيبة التى يسير بها المواطنون العاديون شؤون حياتهم . بل كان أشد وضوحا فى مناقشاتى مع زعماء أوروبا الشرقية . فقد أدركوا حقيقة أن هناك عدم توافق أساسى بين مصالح بلادهم ومصالح الاتحاد السوفييتى ، وأن نموذج التنمية الاقتصادية السوفييتية لا يصلح لأوروبا الشرقية .

لقد فشل التخطيط الاقتصادى طبقا للأسلوب السوفييتى فى أن يوفر لشعوب أوروبا الشرقية حتى الضروريات الأساسية للحياة . ففى تناقض حاد مع جيرانهم فى أوروبا الغربية ، دخلت هذه البلاد فى فترة اضمحلال اقتصادى بالمعنى الحرفى . فخلال الثمانينات بلغت نسبة النمو فى اقتصادياتها أقل من واحد فى المائة سنويا . ونظرا لأن تعداد سكانها يتزايد بمعدل أكثر سرعة ، فإن مستوى المعيشة يتعرض لانخفاض مستمر . لقد واجهت بلدان أوروبا الشرقية حقيقة صعبة ، ولكن لا يمكن تغييرها ، وهى : أن التخطيط البيروقراطى الجامد لا يمكن أن ينشىء اقتصادا ديناميا . يجب على بلدان أوروبا الشرقية أن تجرى إصلاحات اقتصادية أساسية . لأنه بدون تلك الاصلاحات فإنها سوف تغوص فى الرمال المتحركة للكساد اقتصادى . أما محاولة الخلاص بطريقة عشوائية فلن تؤدى إلا إلى غوصهم إلى أعماق أكبر .

لقد تولد قدر كبير من فقدان الثقة الكامل بين شيوعيى أوروبا الشرقية ، فمعظمهم اليوم مشغولون بتدعيم مناصبهم وبيروقراطيون . وتحطمت الارادة والثقة لدى الأحزاب الشيوعية . إن كثيرين من قادتها يريدون التملص من النموذج الاقتصادى السوفييتى ،

وتحسين علاقاتهم مع الغرب لتوفير الفرصة للاصلاح الداخلى . إن الأجيال الصاعدة من الأوروبيين الشرقيين ليسوا عقائديين ولكن براجماتيين ـ والمنهج البراجماتى يفتح مجالات التغيير السلمى .

ويصدق هذا بصفة خاصة بوجود جورباتشوف فى السلطة . فقد نفّر زعماء أوروبا الشرقية بالدعوة إلى مزيد من التنسيق بين اقتصاديات الكتلة الشرقية ، وبإيقاف الدعم السوفييتى لبعض الصادرات ،مثل البترول . ولكن سياسته للانفتاح المعروفة باسم جلاسنوست سوف تؤدى إلى تقليل ، لا زيادة ، سيطرته على أوروبا الشرقية . وستؤدى دعوته للمزيد من الانفتاح فى الانتقاد العلنى لا محالة إلى ضغوط داخل بلدان أوروبا الشرقية ، والأحزاب الشيوعية للتباعد عن موسكو بدرجة أكبر . ربما قصد جورباتشوف من حملة الجلاسنوست أن يجعل منها صمام أمان للسخط الشعبى وسلاحا ضد خصومه السياسيين . وربما لم يقصد أن تؤخذ كلماته البلاغية بمعناها حرفيا ، ولكنها سوف تفهم هكذا فى أوروبا الشرقية .

إذا استجاب الاتحاد السوفييتى وعملاؤه للتحديات التى تواجههم بأنصاف الحلول ، فقد يحققون تقدما هامشيا لبعض الوقت ، ولكنهم لن يستطيعوا تنشيط شعوب أوروبا الشرقية لمساندة حكوماتها . وسوف يولد هذا الفشل المزيد من الضغط من أجل تغييرات أكبر . فمنذ الحرب العالمية الثانية ، كانت عناصر الامبريالية السوفييتية تضغط دوما على عناصر القومية فى أوروبا الشرقية . وقد انتجت هذه القوى هزات فى الماضى ، ولكن ضغوطا لم يسبق لها مثيل سوف تتراكم على امتداد خط الخطأ خلال التسعينات . ولا يمكن تجنب زلزال سياسى فى أوروبا الشرقية فى السنوات ما قبل ١٩٩٩ ، إلا باجراء إصلاحات حقيقية .

لقد أعلن جورباتشوف عن رغبته فى السماح لدول أوروبا الشرقية الدائرة فى فلكه (التوابع) باتباع نهج مستقلة لتحقيق الاصلاح الداخلى . ولكنه أوضح أيضا أنه يجب التقيد بشرطين : عدم المساس بالنظام الشيوعى ، وأن تظل السيطرة السوفييتية المطلقة غير قابلة للنقاش . ولكنه لم يستطع إدراك أن الركود فى أوروبا الشرقية ينبع ليس فقط من غباء الأنظمة الاقتصادية الشيوعية ، ولكنه أيضا نتيجة لقسوة الامبريالية السوفييتية . فقبل الحرب الأهلية الأمريكية ، كان نصيب الفرد من الرجال الأحرار فى الشمال من الانتاج يزيد عنه لدى العبيد فى الجنوب . إن القمع سواء للأفراد أو الأمم يولد ركودا اجتماعيا واقتصاديا . وشعوب أوروبا الشرقية لن تتخلص من هذا القصور الذاتى مالم تحقق درجة حقيقية من السيطرة على مصائرها القومية .

ويتمثل التحدى الذى يواجهنا فى صياغة استراتيجية لزيادة الفرصة التى تتيح أن ينتج

عن هذه الضغوط الكامنة تغيير إيجابى سلمى . ويتعين علينا أولا أن نوضح ما ينبغى لسياستنا أن تبتعد عنه . يجب ألا نجعل هدفنا هو خلق دول فى أوروبا الشرقية منحازة ضد الاتحاد السوفييتى ، وتناصبه العداء علنا . كما يجب ألا تهدف سياستنا إلى زعزعة استقرار هذه البلاد عن طريق دعم المقاتلين من أجل الحرية داخل حدودها . فنظرا للتفوق العسكرى الساحق للاتحاد السوفييتى فى المنطقة ، فإن ذلك لن يؤدى إلا إلى تقديم المقاتلين من أجل الحرية للذبح .

وينبغى أن يتمثل هدفنا البعيد المدى فى إقامة دول مستقلة ذات مجتمعات مفتوحة داخليا ، ولا تشكل تهديدا للاتحاد السوفييتى . إن هذا يعنى إلى حد ما أن هدفنا هو تطبيق « النمط الفنلندى » على بلدان أوروبا الشرقية . ينبغى أن تتمثل سياستنا فى تشجيع شعوب أوروبا الشرقية للكفاح من أجل تحقيق زيادات متصاعدة فى حريتها ، وإيجاد حوافز لحكوماتها لمنحها هذه الحريات ، والكفاح من أجل زيادات متصاعدة فى استقلالها عن الاتحاد السوفييتى . إن موسكو لا تستطيع غزو دولة من أوروبا الشرقية كلما زاد شعبها من نطاق الاتصالات الحرة ، أو كلما سمحت حكومتها لقوى السوق تأثير أكبر على تحديد الأسعار الاقتصادية . يجب أن نعمل على دعم عملية تجميع المكاسب الهامشية الصغيرة . قد يبدو الأمر محبطا ولا جدوى منه ، إلا أن هذا هو السبيل الوحيد أمام هذه البلاد لكسب قدر من الحرية الوطنية .

كيف يمكن أن تشجع الولايات المتحدة هذه العملية ؟ إن الردع العسكرى هو الشرط المسبق للتغيير السلمى . ومن الضرورى ألا ينظر إلى الاتحاد السوفييتى على أنه القوة العسكرية العظمى . فبمجرد أن يظهر الغرب أنه لا يمكن إخضاعه بالتهديد ، فإن شعوب أوروبا الشرقية سوف تسعى إلى الاصرار على حقوقها بنشاط أكبر . وإذا لم يستطع الغرب حشد رادع عسكرى كاف لمواجهة عملية الترويع السوفييتية ، فلا يمكن أن نتوقع من شعوب أوروبا الشرقية أن تتحدى الكرملين .

وفيما وراء الردع ، لابد أن تشتمل استراتيجيتنا للتغيير السلمى فى أوروبا الشرقية على أربعة عناصر . **أولا** : يجب أن نسعى إلى استرخاء التوتر الأمريكى - السوفييتى . فبينما ندد كثير من المناهضين للشيوعية فى الغرب بسياسة الانفراج التى طبقتها عندما كنت رئيسا فى أوائل السبعينات ، فإن المناهضين للشيوعية فى الشرق أيدوا هذا الأسلوب بكل حماس . إن التوتر الدولى يقوى الدكتاتورية فى حين تخفيف هذا التوتر يضعفها . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن سياسة الانفراج التى اتبعناها فى السبعينات ساهمت كثيرا فى الأحداث التى أدت إلى ظهور حركة « تضامن » فى بولندا .

وحتى ريتشارد بايبس وهو من أشرس المنتقدين لسياسة الانفراج ، ولو أنه أكثرهم

إحساسا بالمسؤولية ، وافق على هذه النقطة عندما كتب عن أثرها على النظام السوفييتى . لقد كتب أن الانفراج « زاد بلا شك من سرعة العملية التى بدأ بها المجتمع فى الاتحاد السوفييتى يقاوم التسلط » . وأضاف أن « الاعلان عن انتهاء الحرب الباردة (بالنسبة للسوفييت) - حتى أثناء التكرار المقزز للقول بأن الصراع بين النظامين يجب أن يستمر حتى نهاية المريرة - هو بمثابة إثارة للتساؤل حول الحاجة إلى وجود نظام قمعى فى روسيا » . فإذا كان لسياسة الانفراج هذا الأثر فى الاتحاد السوفييتى ، فإن أثرها على أوروبا الشرقية كان أكبر بعشرة أمثال .

إن تخفيف التوتر يهدم الأساس المنطقى للحكومات الشيوعية . إنه يضطر الشيوعيين فى أوروبا الشرقية إلى قدر كبير من الشرح والتفسير . فعليهم أن يفسروا لماذا ربطوا أنفسهم بعلاقة التبعية لموسكو ، لماذا يقمعون الحرية السياسية والفكرية ، لماذا لا يستطيعون التغلب على التأخر الاقتصادى ، ولماذا يسمحون بالمزايا الاجتماعية المستندة إلى المنصب السياسى . إنهم يبررون ذلك كله من زاوية التهديد العسكرى المفترض من الغرب . إن تحسن العلاقات الأمريكية السوفييتية يلغى هذه الحجة ، ويفتضح الحكم الشيوعى ويتبين أنه حكم القوة الصريحة . ويدفع هذا الشيوعيين حتما إلى السعى وراء الشرعية من خلال الاصلاح أو زيادة الاستقلال الوطنى .

ثانيا : يجب أن نحاول تحقيق أقصى قدر ممكن من الاتصال الغربى مع شعوب أوروبا الشرقية . وتخفيف التوتر بين الدول العظمى يسهل زيادة الاتصال ، ولكننا يجب أن نسعى إلى ذلك بقوة . يجب أن نزيد تجارتنا وبرامجنا للتبادل الثقافى مع أوروبا الشرقية . يجب أن نكرس موارد أكثر للبرامج الاذاعية الأجنبية فى المنطقة . فكلما ازداد اتصالنا بالشرق ، ازداد انفتاحه على قوة المثال الغربى . وهى قوة يصعب حتى على الصفوة الشيوعية أن تقاومها .

وبالاضافة إلى ذلك ، تواجه هذه البلاد مشاكل كبيرة ليس لدى الاتحاد السوفييتى حلول لها . ففى السنوات قبل ١٩٩٩ - على سبيل المثال - ستواجه أوروبا الشرقية أزمة ايكولوجية كبيرة . وفى حين تعامل الغرب مع مشكلة التلوث الصناعى لمدة عشرين عاما ، فقد تجاهلتها بلاد الكتلة الشرقية تماما . إن التنبؤات المخيفة لعلماء البيئة الأمريكية فى الستينات يمكن أن تتحقق فى أوروبا الشرقية فى التسعينات . وليس لدى موسكو التى تحدق بها مخاطر مشكلتها الأيكولوجية - ليس لديها ما تقدمه لأوروبا الشرقية فى هذا المجال . نحن فى الغرب نستطيع ذلك - ويجب علينا أن نأخذ بزمام المبادرة لأنه من خلال أعمالنا يمكن أن نحسن بدرجة كبيرة نوعية حياة شعوب أوروبا الشرقية .

ثالثا : يجب أن نسعى إلى تخفيض القوات التقليدية الأمريكية والسوفييتية فى أوروبا .

فكلما قلت القوة العسكرية للاتحاد السوفييتى فى أوروبا الشرقية ، قلت سيطرته عليها . فليس لدى موسكو قوات فى رومانيا ، ولن تعطى رومانيا موسكو حق إرسال أى قوات لتتمركز هناك فى وقت السلم . وقد أتاح هذا للرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو القدرة على الابتعاد عن المواقف السوفييتية تجاه المسائل الدولية . وبينما لا يمكن لأى شخص أن ينكر أن سياسته الداخلية هى سياسة قمعية جدا ، فلا جدال فى أنه اكتسب درجة حقيقية من الاستقلال الوطنى فى السياسة الخارجية . لذلك يجب أن نجعل تخفيض الأسلحة التقليدية نقطة جوهرية فى الحد من الأسلحة .

رابعا : يجب أن نحاول معاونة الزعماء الشيوعيين لأوروبا الشرقية الذين يريدون تطبيق إصلاحات حقيقية . وهناك من يجادلون بأن الشيوعى شيوعى ، وأن جميع زعماء أوروبا الشرقية خارج اختصاصنا . وطبقا لهذا الرأى ، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تقطع كل الاتصالات مع أنظمة الحكم هذه . وهذا هو أسوأ خطأ يمكن أن نرتكبه . فمن الضرورى أن نضع فى ذهننا أن بعضا من أكبر التحديات للسيطرة السوفييتية على أوروبا الشرقية نشأ داخل الأحزاب الشيوعية الدائرة فى فلكها . فالماريشال تيتو انشق بيوغوسلافيا عن الكتلة السوفييتية عام ١٩٤٨ . وقاد امرى ناجى الثورة المجرية عام ١٩٥٦ . وواجه فلاديسلاف جومولكا خروشوف بجسارة حول المسألة الرئيسية الخاصة بإنشاء المزارع الجماعية فى بولندا عام ١٩٥٦ . وفصل أنور خوجة ألبانيا عن الاتحاد السوفييتى عام ١٩٦١ . وأبعد شاوشيسكو رومانيا عن الخط السوفييتى تجاه بعض المسائل الدولية فى الستينات . وتسبب دوبشيك فى عملية « ربيع براغ » عام ١٩٦٨ . ووافق نظام الحكم فى ظل إدوارد جيريك على التفاوض حول اتفاق مع حركة « تضامن » فى بولندا عام ١٩٧٩ . ووضع يانوس كادار نظاما للتحرر التدريجى للاقتصاد المجرى خلال الثمانينات .

ولا يعنى هذا أن الزعماء الشيوعيين لأوروبا الشرقية ديمقراطيون مخلصون مثل جيفرسون ، وأنهم يتلهفون إلى عقد اللقاءات مع مواطنيهم . ولكنه يعنى أننا يجب ألا نتجاهل الاحتمالات الكامنة فى الصراعات بين الشيوعيين السوفييت وشيوعى أوروبا الشرقية . إن المدخل الرئيسى يتمثل فى التفرقة بين الزعماء الذين يهتمون بالاصلاح الحقيقى ، والذين لا يهتمون به . يجب أن نعاير سياساتنا تبعا لتصرفهم . فإذا طبق نظام أوروبى شرقى سياسات أكثر تحررا أو أبعد نفسه عن موسكو ، فيجب أن نشجع زعماءه من خلال علاقات اقتصادية أفضل مع الغرب ، وهو ما تحتاجه بلادهم بشدة .

وتعد المجر مثالا ممتازا . فقد أضفى السكرتير العام كادار الذى عينه خروشوف بعد الغزو السوفييتى عام ١٩٥٦ ، طابعا ليبراليا واسعا على اقتصاد بلاده . إنه لم يصنع معجزات ، ولكنه أدخل تغييرا إيجابيا . إن بودابست التى شاهدتها عام ١٩٦٣ لا يمكن أن

توصف إلا بأنها كئيبة وموحشة . وعندما زرتها ثانية عام ١٩٨٣ ، كانت مشرقة ومفعمة بالحياة - وهو مثال بليغ لما يمكن لقليل من الحرية أن يفعله . إذ يسمح كادار لمحطات الاذاعة والتليفزيون الغربية ببث برامجها إلى البلاد دون التشويش عليها . بل لقد أصبح شراء بعض الصحف الغربية فى بودابست ، أمرا ممكنا الآن . وهذه الاصلاحات حسنت كثيرا نوعية الحياة للشعب المجرى - وهى تضع الأساس الذى يمكن للحكومات القادمة من أن تطبق المزيد من الاصلاحات على أسس براجماتية . يجب أن نرحب بمثل هذا التغيير الايجابى لأن لنا مصلحة فى نجاحه . ويجب ألا نتبنى أبدا سياسات - مثل العزل الشامل للكتلة الشرقية - يمكن أن تجهضه منذ البداية .

يجب أن ترتكز استراتيجيتنا للمنافسة السلمية فى أوروبا الشرقية على أساس النزعة البراجماتية . إن الأمر ليس مضاربة لكسب كل شىء أولا شىء . ومثلما فعل لينين ، يتعين علينا أن نطبق استراتيجية خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف . لقد حقق بعض دول أوروبا الشرقية بالفعل تقدما هاما . وكل موجة إصلاح تعزز الاصلاحات السابقة ، وتفتح الطريق للكثير منها فى المستقبل . ففى أوائل الخمسينات ، كان الموضوع الهام فى بولندا هو ما إذا كان الكرملين يستطيع إجبار عملائه فى وارسو على تطبيق نظام إنشاء المزارع الجماعية . لكن بولندا صدت موسكو . واليوم وبعد موجات متعاقبة من التغيير السلمى ، لم يعد موضوع ملكية الأرض محلا حتى للمناقشة . ووسعت حركة « تضامن » حدود الحرية بقدر لم يسبق له مثيل . لقد فشلت الحكومة البولندية حتى بفرض الأحكام العرفية ، فى استعادة الأمر الواقع السابق . لقد أصبحت وارسو مضطرة إلى قبول وجود آلاف من المطبوعات المستقلة . بل إنها اضطرت أيضا ، مع استمرار نشاط قيادة « تضامن » ، إلى التكيف مع وجود المعارضة السياسية المنظمة القائمة فعلا . ولابد أن ستالين يفتل الآن شاربه فى قبره .

ويتوقف دعم مثل هذا التغيير السلمى على أسلوبنا فى المنافسة مع موسكو فى أوروبا الشرقية . ذلك أن الاحتفاظ بالسيطرة على هذه البلاد سيظل مشكلة دائمة للكرملين . إن الحرية هى مذاق مكتسب . والأوروبيون الشرقيون ، على عكس الروس ، سبق أن ذاقوا طعم الحرية فى الماضى - ومازالوا يحتفظون بمذاقها حتى الآن . ويظل مدى الاستقلال الحقيقى والحرية الداخلية الذى تصل إليه بلدان أوروبا الشرقية بفضل التغيير السلمى سؤالا بدون إجابة . إلا أننا يجب ألا نجعل هذا السؤال يفقد أهميته بعدم مبادرتنا بالقيام بكل ما نستطيع لتعزيزه .

ويجب علينا أيضا أن نمد نطاق هذه المنافسة السلمية إلى داخل الاتحاد السوفييتى ذاته . ويبدو هذا لكثير من الأمريكيين كنوع من العمل العدائى ، ولكنه ليس كذلك . والمعلقون

السوفييت يظهرون الآن بانتظام فى الاذاعات الاخبارية الأمريكية ، يروجون للخط السوفييتى حول المسائل الداخلية . يجب على الولايات المتحدة ألا تكف عن بث الأخبار والمعلومات فى داخل الاتحاد السوفييتى . ذلك أن لنا كل الحق فى أن نفعل ذلك طبقا للقانون الدولى ، ويجب أن نمارس هذا الحق . وإذا طبقنا سياسة ضبط النفس من طرف واحد فى حرب الأفكار ، فسيضيع هباء واحد من أكثر أساليبنا فاعلية فى المنافسة الأمريكية - السوفييتية .

يجب أن يكون هدفنا تشجيع لا مركزية السلطة فى الاتحاد السوفييتى . وينبغى أن يكون هذا هدفا طويل المدى - ولكن من الممكن تحقيقه . ومع أن الكرملين يحتجز الآلاف من المسجونين السياسيين ، إلا أن فترة الرعب الجماهيرى الستالينية قد انتهت . إن موسكو ببساطة لا تستطيع ، بدون ممارسة الارهاب ، أن تمارس نفس القدر من السيطرة الشاملة . وقد أضعف هذا النظام ، وأوجد فرصا أكبر بكثير للأفراد والجماعات للخروج من نطاق فرمانات الحكومة المركزية . إذاعاتنا إلى الاتحاد السوفييتى يجب أن تشجع دفعة تدريجية من جانب الجماهير السوفييتية لتقليل سيطرة زعماء الكرملين .

وهناك من يجادلون بأن مثل هذا الاصلاح أمر مستحيل فى ظل سلطة شمولية مثل الاتحاد السوفييتى ، إلا أنهم على خطأ . فمع أن التغيير يتم بخطى بطيئة بصورة مؤلمة ، إلا أنه يحدث - ويجب أن نحاول التأثير على الاتجاه الذى يسلكه .

إن « إذاعة الحرية » بداية طيبة . ولكن إذاعاتنا يجب أن توجه اهتماما أكبر بكثير إلى الأمم غير الروسية فى الاتحاد السوفييتى . فموسكو تحكم آخر امبراطورية متعددة القوميات على الأرض . ويشكل الروس بالكاد نصف تعداد السكان ، بينما يشمل النصف الثانى الأوكرانيين والأوزبيك وسكان بيلوروسيا والكازاخ والتتار والاذربيجانيين والأرمن والجورجيين والملداف والطاجيك واللتوانيين والتركمان والقرغيز ، وعشرات من الآخرين . فهناك ما يزيد على مائة قومية متميزة فى الاتحاد السوفييتى . ولذا يتعين على برامجنا الاذاعية أن تخاطب هذه الشعوب بلغاتها الخاصة ، وأن تزودهم بالمعلومات عن أقاليمهم وتاريخهم وهو ما ترفض الحكومة التى يسيطر عليها الروس نشره .

والواقع أن كل الأمم غير الروسية تعتبر أن الحكم السوفييتى هو حكم بواسطة الروس ومن أجل الروس . فهذه الشعوب تدرك أن الروس يسمحون لممثلين رمزيين فقط من الأمم الأخرى بأن يحتلوا مناصب عليا فى الحكومة المركزية . وهذه الشعوب لم تنس أن الجيوش الروسية غزت بلادهم ، وأن الاستعماريين الروس دخلوا إليها بسرعة ، وأن الأقلية الروسية تسيطر الآن على المناصب الحكومية والاقتصادية الرئيسية على مستوى الأقاليم . إنهم يمثلون جمهورا عالى الاستجابة لرسائلنا التى تدعو إلى لا مركزية السلطة فى الاتحاد

السوفييتى . وإذا اضطر زعماء الكرملين إلى تخصيص المزيد من اهتمامهم لتلبية مطالب هذه الشعوب ، فإن العالم يصبح أكثر سلاما .

إن الأمريكيين كثيرا ما ينسون مدى قوة واستمرار ذكريات الظلم التاريخى . وهم يعتقدون خطأ أن الأمم غير الروسية التى أدمجت فى الاتحاد السوفييتى ذابت داخل روسيا ، تماما مثلما يفعل المهاجرون عندما يجيئون إلى الولايات المتحدة . ولكن خمسين مليونا من الأوكرانيين ، على سبيل المثال ، لم ينسوا أبدا أنهم أكبر أمة بلا دولة فى العالم . وهم يذكرون أن الكرملين قتل أكثر من ثمانية ملايين منهم أثناء تطبيق نظام إنشاء المزارع الجماعية وعمليات التطهير السياسى فى الثلاثينات . ويذكرون أن قمع أمتهم كان قاسيا جدا فى الحرب العالمية الثانية ، عندما احتلت المانيا الهتلرية بلادهم . فقد حارب الجيش الأوكرانى المتمرد الذى كان يضم أربعين ألفا من رجال العصابات كلا من السوفييت والنازيين . ومن المؤكد أن رغبة الأوكرانيين فى تقرير مصيرهم القومى لن تتراخى بسرعة .

ولا يختلف عن ذلك ، وضع الشعوب الاسلامية فى آسيا الوسطى السوفييتية . فهذه الشعوب لم تنس أن ما يزيد على مليونا ونصف مليون قتلوا من جراء المجاعة ، عندما منع ستالين إمدادات الأغذية عن آسيا الوسطى ، أثناء سعيه الوحشى لتعزيز السيطرة السوفييتية على المنطقة خلال الثلاثينات . وهم يعلمون أن الاستعماريين الروس يسيطرون على حكوماتهم المحلية . ويعلمون أن الكرملين قرر تركيز برنامج التجديد الاقتصادى على المناطق الأوربية من الاتحاد السوفييتى ، قاضيا على أوطانهم بالركود الاقتصادى وعلى شعوبهم بالفقر . ويعلمون أيضا أنه سيكون على الأجيال القادمة إما الهجرة إلى مكان آخر بحثا عن عمل أو مواجهة البطالة .

إن هذه الذكريات التاريخية والحقائق السياسية الحالية تجعل من شعوب آسيا الوسطى قوة محتملة للتغيير السلمى . إنهم يعتبرون الشيوعية عقيدة غريبة عنهم وقمعية ، ولديهم قابلية للتأثر بالبعث الجديد للاسلام فى جميع أنحاء العالم . إنهم يعلمون أن القوات السوفييتية تقوم بعمليات إبادة ضد شعب أفغانستان ، الذى يرتبط به أبناء آسيا الوسطى ارتباطا عرقيا وثقافيا ودينيا أكبر بكثير من ارتباطهم مع حكام الكرملين . لقد أخضعت السلطة السوفييتية هذه الشعوب مؤقتا . ولكن الروح القومية ، وهى أقوى قوة سياسية فى القرن العشرين ، لم تمت فى الاتحاد السوفييتى . فبعد أن استبدل جورباتشوف زعيما محليا من الكازاخ بآخر روسى ، اجتاحت أعمال الشغب التى اشترك فيها عشرات الآلاف من المواطنين مدينة آلما - آتا لعدة أيام . وحتى المسؤولين السوفييت أنفسهم اعترفوا بأن ذلك كان « تعبيرا عن الروح

القومية » . إن شعب آسيا الوسطى الذى يبلغ تعداده ٥٥ مليونا ـ ويتزايد سكانه بمعدل أكبر من الروس ـ سوف يكون قوة يحسب حسابها فى السنوات قبل ١٩٩٩ .

إن الأمريكيين لديهم تجربة تاريخية واحدة فقط لا تصلح للمقارنة بما لدى الأمم غير الروسية وهى : الحرب الأهلية والتعمير . ومع أن عشرات الآلاف الذين ماتوا فى هذه الحرب لا يقارنون بالملايين العديدة ممن قتلوا نتيجة للقمع السوفييتى ، إلا أن الحرب الأهلية أوجدت إنشقاقاً إقليميا مستمرا فى الولايات المتحدة . لقد مر أكثر من مائة عام قبل إعادة اندماج الجنوب فى الحياة القومية للولايات المتحدة ، ومازالت الذكريات والتحيزات التى تعود إلى الحرب الأهلية قائمة . وبعد مرور ما يقل عن قرن من الزمان على غزو الزعماء الشيوعيين فى موسكو للأمم غير الروسية ، فإن ذلك الاستياء القومى مازال ساخنا . وأى شخص يعتقد بخلاف ذلك كمن يسير مترنما فى المدافن .

إن وسيلتنا الوحيدة لخوض منافسة سلمية داخل الاتحاد السوفييتى هى الإذاعات الأجنبية وبرامج التبادل الثقافى . ومع أن إذاعاتنا يجب ألا تشجع أعمال الشغب وغيرها من أعمال العنف ، إلا أننا يجب أن نوجه الاهتمام إلى موضوع القومية ، ويجب أن نشجع هذه الشعوب على الضغط من أجل حقوقها القومية . فداخل النظام السوفييتى تدور حرب بيروقراطية مستمرة بين الروس وغير الروس حول موارد الثروة والمناصب السياسية الرئيسية فى الأقاليم البعيدة . وإذا قدم زعماء الكرملين تنازلات فى هذا الصراع نتيجة للوعى القومى غير الروسى المتزايد ، فسيكون الباب قد فتح أمام التغيير السلمى الايجابى .

ويجب أيضا أن تستفيد استراتيجيتنا للمنافسة السلمية من سياسة جورباتشوف للانفتاح . وفى حين أن كثيرين فى الغرب يعربون عن خوفهم من هذا الأسلوب ، فإن لدى من يفعلون ذلك فى الشرق مبررات أكثر لخوفهم . فقد علق ونستون تشرشل مرة قائلا : « إن روسيا تخشى صداقتنا أكثر مما تخشى عداءنا » . لقد أدرك أن من أشد الأخطار على النظام السوفييتى ، الاتصال بين أفكارهم وأفكارنا ، وبين شعوبنا وشعوبهم ، وبين مجتمعنا ومجتمعهم . فهذا التقارب يولد مقارنات غير مرغوبة . إنه يكسر احتكار الكرملين للإعلام . ويزرع حبات الفكر التى سوف تنبت يوما ما التغيير السلمى .

يجب علينا تطبيق سياسات تزيد هذا الاتصال إلى أقصى قدر . يجب أن نأخذ جورباتشوف بكلامه عندما يدعو إلى المزيد من الانفتاح . وينبغى للزعماء الغربيين الذين يظهرون فى وسائل الإعلام السوفييتية ، أو الذين يخاطبون جمهورا سوفييتيا ألا يترفقوا فى كلماتهم عن السياسات السوفييتية الداخلية أو العالمية . يجب أن نضاعف إرسالنا الاذاعى داخل الاتحاد السوفييتى ، كما يجب أيضا أن نستغل التكنولوجيا الجديدة فى هذا المجال .

يجب أن نجعل إرسال قمر صناعى فى مدار يمكنه من بث البرامج التليفزيونية فى جميع أنحاء الاتحاد السوفييتى هدفا لنا خلال السنوات ما قبل عام ١٩٩٩ .

لقد ألقى نيكيتا خروشوف قفاز المنافسة العالمية فى الخمسينات . وطوال ثلاثين عاما كانت موسكو تتنافس مع الولايات المتحدة تنافسا شاملا فى جميع الميادين . وقد حان الوقت لأن تلتقط الولايات المتحدة والغرب القفاز ، وتطبق استراتيجية شاملة مع موسكو . يجب أن نحتفظ بالقوة الضرورية لحماية مصالحنا الحيوية فى جميع أنحاء العالم ، وأن نطور القدرة على إبداء ردود فعل محسوبة للتحديات السوفييتية ضد مصالحنا الخارجية (النائية) . إن منافستنا مع الكرملين يجب ألا تقتصر على داخل الكتلة السوفييتية ، ولكن يجب أن تتم أيضا داخل الاتحاد السوفييتى ذاته ، فنحن فى حاجة إلى ردع موسكو وإلى تعلم المنافسة مع موسكو فى السنوات التى تسبق عام ١٩٩٩ . إذا قمنا بالأمرين معا ، سنكون فى أحسن وضع يمكننا منه التفاوض مع موسكو .

الفصل الخامس

كيف نتفاوض مع موسكو

إذا تمكنا من ردع زعماء الكرملين ، أصبحنا فى وضع يمكننا من التفاوض معهم . وإذا نحن تنافسنا معهم بكفاءة فسوف **يرغبون** فى التفاوض . فالردع ، والتنافس ، والتفاوض ، كلها عناصر متكافئة الأهمية فى استراتيجيتنا الشاملة للوصول إلى السلام الحقيقى . ولكن هناك اختلافا بين هذه العناصر . فعلى حين نستطيع أن نردع موسكو ونتنافس معها بصورة ناجحة بغير تفاوض ، لا نستطيع أن ننجح فى التفاوض بغير سياسات أمريكية فعالة للردع والتنافس .

وهناك نقاط ثلاث ، لا يجوز أن تغيب عن بالنا ونحن نتفاوض مع الاتحاد السوفييتى . **الأولى** : أننا لا نستطيع أن نتفاوض على اتفاقيات لاقرار التوازن الاستراتيجى إلا بعد أن نتخذ جميع الخطوات اللازمة لردع العدوان السوفييتى . ولا يمكن أن يكون الحد من الأسلحة بديلا للردع ، ولكن يمكن أن يكون مكملا له . **والثانية** : أننا لن نتمكن من التفاوض للوصول إلى تفاهم لتخفيف المنازعات الاقليمية إلا بعد أن نكون قد اتخذنا جميع التدابير اللازمة للدفاع عن المصالح الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم . فإذا لن نتقدم لحماية المصالح الغربية لن يكون هناك حافز يدفع زعماء الكرملين إلى الجلوس معنا حول مائدة المفاوضات . **والثالثة** : أن الاتفاقات التى تتم بالتفاوض بين الدولتين العظميين لن تضع حدا للنزاع الأمريكى السوفييتى . فالمفاوضات يمكن أن تؤدى إلى تعاون محدود ، لكن التعاون المحدود لا يعنى انتهاء المنافسة .

وليس معنى ذلك أنه ليست للمفاوضات أهميتها . فهى يمكن أن تحد من مخاطر نشوب حرب نووية بين الدولتين العظميين ، ويمكن أيضا أن يكون لها أثر عميق على مصائر الملايين من الناس . وينبغى ألا ننسى أن موسكو كسبت أوروبا الشرقية دون أن تطلق رصاصة واحدة . وحقق ستالين انتصاره على موائد مؤتمرات طهران ويالطا وبوتسدام لا فى ميادين القتال فى وسط أوروبا . ولذا يجب أن نكون قادرين على التفاوض بكفاءة مع موسكو فى السنوات الباقية حتى عام ١٩٩٩ . ولتحقيق ذلك يجب أن نفهم لماذا ينبغى أن نتفاوض ، والموضوعات التى ينبغى أن نتفاوض حولها ، وكيف نتفاوض ، وكيف نجرى المفاوضات على مستوى القمة الأمريكية السوفييتية .

وهناك رأيان متعارضان بشأن ما إذا كان ينبغى لنا أن نتفاوض مع موسكو .

ففى أحد الجانبين يقول البعض إن أى مفاوضات مع الكرملين لن تكون مجدية فى أحسن الأحوال ، وتنطوى على مخاطر فى أسوأ الأحوال . ويقول هؤلاء بحق إن الأهداف التى نتوخاها من المفاوضات تختلف عن أهداف موسكو اختلافا تاما . ويستشهدون بالعبارة التى قالها ستالين : « إن كلمات رجل الدبلوماسية يجب ألا يكون لها ارتباط بالتصرفات الواقعية ، وإلا فكيف تكون تلك دبلوماسية ؟ » . فالزعماء السوفييت يستخدمون المفاوضات لكسب النصر بغير حرب . وكثيرا ما يحدث ألا نستخدم نحن المفاوضات إلا لتحقيق السلام بغير نصر . فالمفاوضات عندهم وسيلة إلى غاية وهى عندنا ، تميل لأن تكون غاية فى حد ذاتها .

ويقول أصحاب هذا الرأى أيضا إن عملية التفاوض منحازة بطبيعتها لصالح الاتحاد السوفييتى . فبينما يستطيع زعماء الكرملين أن يتجاهلوا تماما أراء الشعب السوفييتى ، تمثل الآمال والتوقعات الشعبية لقيام علاقات أفضل بين الشرق والغرب ضغطا هائلا على زعماء الغرب ، وتدفعهم إلى تقديم تنازلات من جانب واحد من أجل الوصول إلى اتفاقات . ويقولون فوق ذلك إن الزعماء السوفييت مهرة إلى حد شيطانى وعلى استعداد للعمل بوجهين ، ولا يمكن الثقة بأى اتفاقات تبرم معهم . وإنهم استغلوا بغير رحمة تطلع الغرب إلى السلام ، واستغلوا بقسوة بعض اللبس فى عبارات المعاهدات ، وانتهكوا مرارا وتكرارا الاتفاقات من أجل تحقيق مصالحهم .

وهناك جانب من الصدق فى هذه الأقوال . لكن هناك خمسة أسباب أساسية تدفع إلى رفض شعارهم الأساسى بالنسبة للسياسة الأمريكية ، وهو القائل بأنه كلما قل التفاوض مع موسكو كان ذلك أفضل .

أولا : سوف يكون موقفا غير متسم بالمسؤولية من جانب الدولتين الـ مبين - اللتين تملك كل منهما القدرة على تدمير الأخرى ، وتدمير بقية العالم - ألا يستكشفا كل وسيلة ممكنة لإنقاص خطر نشوب حرب نووية . والاتصال لا يؤدى إلى السلام ، ولكنه يتيح لكل جانب أن يقيس بوضوح الجانب الآخر ، وبذلك يقل احتمال الخطأ فى الحساب المفضى إلى الحرب . وبغير اتصال فإننا نضع علاقاتنا فى جو مشحون بالتوتر والعداء ، يقوم فيه كل من الجانبين بتكديس الأسلحة بغير ضابط ، ويطلق نيران العبارات الطنانة . وسيكون من المحتم أن تتصادم مصالحنا فى براميل البارود فى مناطق من العالم مثل الشرق الأوسط ، وربما تنطلق منها شرارة تشعل نيران الحرب النووية .

ثانيا : سيكون من الصعب سياسيا اتباع السياسات اللازمة للردع والتنافس بدون مبادرة تفاوضية . فاذا اتخذ أحد الرؤساء الأمريكيين موقف العداء الدبلوماسى ، بينما تلوح له القيادة السوفييتية وتدعوه إلى مائدة المفاوضات ، فإن الشعب الأمريكى لن يتفهم سياسته .

والأمريكيون لا يتوقعون معجزات فى العلاقات الأمريكية السوفييتية ، ولكنهم يتوقعون من زعمائهم أن يبذلوا كل جهد معقول لإنقاص مخاطر العالم النووى . ونتيجة لذلك فإن الرئيس الذى يعارض المفاوضات **فى حد ذاتها** لا مفر من أن تصطدم سياساته بمواقف الكونجرس .

ثالثا : سيكون من المستحيل أن تبقى صفوف حلف الأطلنطى متراصة بغير اتباع سياسة نشيطة للتفاوض . والأحلاف تقوم فى المقام الأول بدافع من الخوف . وكان خطر التوسع السوفييتى من العوامل الأساسية فى بقاء حلف الأطلنطى لمدة أربعين عاما . ولكن فى أوروبا اليوم ، غطى خطر الحرب النووية على الخوف من العدوان السوفييتى ، رغم أن القوة العسكرية للكرملين أصبحت أضخم بكثير مما كانت فى وقت قيام حلف شمال الأطلنطى . وضاعف من هذه المشكلة حملة العلاقات العامة البارعة التى شنها جورباتشوف من أجل « السلام » ، وعبارات الرئيس ريجان العدوانية التى رددها بشأن الاتحاد السوفييتى خلال فترة حكمه الأولى . وكان ذلك دافعا لغالبية الأوربيين فيما عدا فرنسا ، إلى الاعتقاد بأن جورباتشوف أكثر التزاما بالسلام من ريجان .

ولذا فإننا ينبغى للمحافظة على التحالف أن نخاطب العقل لا مجرد الخوف وما كنا لنستطيع أن نقوم بعمليات النشر الأولى لقذائف برشنج ٢ ، والقذائف الانسيابية فى عام ١٩٨٣ بدون المفاوضات التى كانت جارية فى نفس الوقت لخفض مستوى القوات النووية متوسطة المدى فى أوروبا . ويجب أن تكون سياساتنا مؤدية إلى اقتناع شعوب أوروبا الغربية بأن خطر العدوان السوفييتى وخطر الحرب النووية قائمان ، وأن الولايات المتحدة والحلف قد اتخذا التدابير المحسوبة والسياسات الحكيمة اللازمة لمواجهة كل منهما . والمفاوضات الأمريكية السوفييتية لاغنى عنها لتحقيق هذه الغاية . فالأمل فى السلام ضرورى إذا أريد لشعوب أوروبا ، وكذلك شعوب الولايات المتحدة ، أن تستمر فى تأييد القوة العسكرية اللازمة للمحافظة على الردع الذى يتوقف عليه الاستقرار . وفى المدى الطويل ، فإن عدم وجود أمل فى السلام يشجع العناصر الداعية إلى التهدئة مع العدو واسترضائه .

رابعا : إننا يجب أن نعترف بحقيقة بسيطة مؤداها أنه حتى مع الشيوعيين ، يمكن لاتباع سياسة محكمة أن يفيد ، ويمكن أن تحقق المفاوضات أثرا إيجابيا . والمفاوضات الأمريكية السوفييتية هى التى أدت إلى معاهدة السلام المتعلقة بالنمسا فى سنة ١٩٥٥ . وهى التى أدت إلى سحب قوات الاحتلال السوفييتى من نصف ذلك البلد ، بما فى ذلك فيينا . وأولئك الذين يعارضون كافة أشكال التفاوض مع الشيوعيين ، عارضوا أى نوع من الاتصال بالصين الشيوعية . ولكن العالم يصبح مكانا أفضل وأكثر أمنا عند وجود الصين

قوية ومستقلة ، وعلى علاقات طيبة بالغرب ، مما إذا كانت الصين ضعيفة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفييتى .

خامسا : إن تخفيف التوتر بين الشرق والغرب يؤدى إلى انقسام الشرق أكثر مما يؤدى إلى انقسام الغرب . ولما كانت موسكو تبرر قبضتها الحديدية على الأعضاء الآخرين فى الكتلة الشرقية ، وعلى الشعوب السوفييتية بأنها رد فعل ضرورى للنزاع بين الشرق والغرب ، فإن سياسة للتفاوض النشيط من شأنها أن تضعف هذا المبرر . وبذلك يصبح من الأصعب على الكرملين أن يجد مبررا مشروعا لما يمارسه من قمع . ومن شأن ذلك أيضا أن يؤدى بدوره إلى عملية بارعة تزيد فيها الدول التابعة بالتدريج من قدرتها على المناورة . وإذا تجددت الحرب الباردة فى ظل ازدياد التوتر الدولى سيكون إحداث تحول سلمى إيجابى أمرا مستحيلا . فالمواجهة تعزز الدكتاتورية ، أما الاتصال والتفاوض فقد يضعفها .

وفى الجانب الآخر ، هناك أولئك الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يستطيعان عن طريق المفاوضات والاتفاقات أن يتغلبا على ما بينهما من سوء تفاهم وشكوك متبادلة ، وأن يصلا إلى السلام . وهذه النظرة أيضا خاطئة . وعلينا أن نتخلص من الفكرة القائلة بأن الخلافات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تنبع من سوء فهم كبير ، وأنه يمكن التغلب عليها عن طريق حل وسط شامل . فالخلافات بيننا لم تنشأ بسبب سوء الفهم ، بل إن سوء الفهم نشأ بسبب ما بيننا من خلافات . ويرجع السبب الحقيقى للنزاع الأمريكى السوفييتى إلى الاختلاف العميق فى الايدلوجيات والمصالح ، وفى نوايا كل من البلدين . ويجب أن ندرك أن المفاوضات لا يمكن أبدا أن تفضى إلى سلام دائم وكامل .

وذلك ما يدركه جورباتشوف ، لكن السؤال هل يدركه الأمريكيون . فهناك نوعان من السلام : **السلام البراجماتى** ، الذى يعنى النزاع بغير حرب ، **والسلام الكامل** الذى يعنى عالما بغير نزاع . وجورباتشوف لا يسعى إلا إلى النوع الأول . وقد سعى الزعماء الغربيون مرارا بسذاجة إلى تحقيق النوع الثانى . فجورباتشوف بوصفه لينينيا ، لا يعتقد بإمكان قيام سلام كامل مادامت هناك دول غير شيوعية موجودة فى العالم . وعندما التقيت به سلّم بوضوح بأن بعض الخلافات بين الجانبين تبلغ من العمق حدا ربما يؤدى إلى عدم تسويتها فى أى وقت . وبالنسبة إليه ، فإن القرار بالتخلى عن العدوان العسكرى السافر لا ينبع من عوامل عاطفية بل من حسابات باردة ، مؤداها أن توازن القوى الحالى ، أو علاقة القوى كما يسميها ، تجعل تلك السياسة غير مربحة . وهو لا يجرى المفاوضات

من أجل بدء عصر جديد من السلام الكامل ـ الذى يعتبروه وهما ـ بل من أجل تحسين الوضع العسكرى والسياسى للاتحاد السوفييتى فى العالم .

وهذا النهج أوضح ما يكون فى الحد من الأسلحة . فإذا كان السوفييت متخلفين عنا عدديا فإنهم يطالبون بالتساوى . وإذا كانوا متقدمين عنا فإنهم يطالبون بتخفيضات متساوية من شأنها أن تحسن وضعهم النسبى . وإذا اتجهت الولايات المتحدة إلى استغلال تكنولوجيتها المتفوقة ـ كما فى حالة مبادرة الدفاع الاستراتيجى ـ فإنهم يطالبون بحظر هذا النوع من التقدم . وإذا كانت الولايات المتحدة تستعد لتحديث بعض أنظمة أسلحتها ، فإنهم يطلبون شروطا يكون مؤداها منع نشر تلك الأسلحة ، أو نشرها فى أضيق حدود ممكنة . وفى الوقت ذاته يكون نشر الأسلحة السوفييتية الجديدة أمرا غير قابل للتفاوض ، أو يسمح به بشروط سوفييتية للوصول إلى اتفاق . ولا يعترف السوفييت حتى بوجود برامج للبحوث لديهم للوصول إلى تكنولوجيا جديدة على غرار الدفاع الاستراتيجى .

وليس معنى ذلك أنه ينبغى لنا أن نرفض التفاوض للحد من الأسلحة ، بل يعنى أننا لا يجوز أن نوقع اتفاقات إلا إذا كانت فى مصلحتنا الاستراتيجية . وهناك دور مشروع للحد من الأسلحة . فبدونه سيستمر عدد الرؤوس النووية الأمريكية والسوفييتية فى التزايد . ولولا اتفاقية سولت الثانية ، أيا كانت عيوبها ، لقام الاتحاد السوفييتى بصنع المزيد من أنظمة أسلحته الكفيلة بزعزعة الاستقرار . وبدون الحد من الأسلحة سيكون هناك احتمال لأن يندفع السوفييت فى سباق التسلح ، بينما تبقى الولايات المتحدة ماضية فى تسلحها بسرعة بطيئة . ونحن نستطيع بقوتنا الاقتصادية أن نكسب سباق التسلح مع السوفييت ـ ولكن ذلك بشرط أن ندخل فى السباق . ونظرا للصعوبات التى تواجهها ميزانية الدفاع فى أية دولة ديمقراطية ، فإن دخولنا هذا السباق سيكون دائما أمرا موضع شك .

وإذا نحن سعينا فى التفاوض إلى تحقيق سلام كامل لا يمكن بلوغه ، بينما تسعى موسكو إلى اقتناص امتيازات ملموسة ، سيكون معنى ذلك أننا نجعل من أنفسنا لقمة سائغة لرجال من أعتى المشتغلين بالعلوم الجيوبولتيكية فى التاريخ .

ويجب أن يكون نهجنا فى التفاوض مع موسكو مسلكا وسطا بين هذين الموقفين المتعارضين . فنحن نحتاج إلى التفاوض ، ولكن يجب أن نكون واقعيين بشأن حدود ما يمكن أن نصل إليه عن طريق التفاوض . ويجب أن يقوم نهجنا على أساس التسليم الراسخ بأن النزاع الأمريكى السوفييتى ليس مشكلة بل هو حالة . فالمشكلة يمكن أن تحل ، أما الحالة فلا يمكن إلا أن تعالج . وصراعنا مع موسكو لن يتغير إلا عندما تتغير الطبيعة العدوانية للاتحاد السوفييتى . وإذا وقع مثل هذا التحول فى يوم من الأيام ، فهو لن يقع

إلا على امتداد بضعة أجيال . ولا يجوز أن نخدع أنفسنا بأن نتصور أن أحدا من الرؤساء الأمريكيين يستطيع أن يغير طبيعة الكرملين باستخدام جاذبيته الشخصية ، أو بعرض نقاط تفاوضية أكثر جاذبية عبر مائدة المفاوضات . وإذا كان هناك درس واحد تعلمته خلال السنوات الأربعين التى قضيتها فى الساحة السياسية ، فهو أن التفاوض مع ميخائيل جورباتشوف يختلف كثيرا عن التفاوض مع شخص من طراز جورج مينى .

وإذا كنا لا نستطيع أن نتفاوض لإنهاء النزاع الأمريكى السوفييتى ، فلا يجوز أن ننتقص من الأهمية الكامنة للمفاوضات ، سواء فيما يتعلق بالتنافس مع موسكو أو فى إنقاص الخطر الماثل فى أن يؤدى التنافس بيننا إلى نشوب الحرب . والزعماء السوفييت يعتبرون المفاوضات من التكتيكات الأساسية فى صراعهم مع الولايات المتحدة . والزعماء الأمريكيون أيضا يميلون فى كثير من الأحيان إلى جعل الاتفاقات بين الدولتين العظميين مرادفة للتقدم نحو السلام الكامل . وكثيرا ما يكون غرضنا فى المفاوضات هو الوصول إلى إبرام صفقة ، بينما يكون هدفهم إبرام صفقة تحقق أغراضهم الاستراتيجية الأوسع . وكقاعدة عامة لا ينبغى لنا أن نصوغ تحركاتنا وفقا للبراعة السياسية للكرملين ، بل ينبغى فى السنوات القادمة ألا نتخلف عن السوفييت فى القدرة على إدماج المفاوضات ضمن استراتيجية شاملة .

ويجب أن نبدأ بتحديد أنواع القضايا التى ينبغى أن نتفاوض حولها ، وأنواع الأهداف التى نسعى إليها . وهناك نوعان أساسيان من القضايا الأمريكية السوفييتية : الأول ، هو القضايا التى تتعارض فيها مصالحنا وبالتالى لا يمكن حلها عن طريق التفاوض . والغرض الواقعى الوحيد للتفاوض بالنسبة لهذه القضايا هو إنقاص احتمال أن تتصاعد خلافاتنا حولها إلى صراع مسلح . والنوع الثانى هو القضايا التى تتوازى فيها مصالحنا . وفى هذه الحالات يمكن أن تؤدى المفاوضات إلى اتفاقات تحقق مصالحنا المشتركة .

والقضايا الأساسية فى الفئة الأولى هى الحد من الأسلحة ، والمنازعات السياسية مثل الشرق الأوسط والخليج الفارسى وأفغانستان وأمريكا الوسطى ، وهى التى يمكن أن تؤدى إلى استخدام السلاح . وغرضا السوفييت فى هذه القضايا هما : التفوق العسكرى ، والتوسع الجيوبولتيكى . وغرضانا هما : الاستقرار العسكرى ، وحق تقرير المصير لشعوب هذه الأقاليم . وليس هناك سبيل وسط ـ ليست هناك مسألة يمكن اقتسامها ـ بين هذين الموقفين . فخلافاتنا بشأنها هى ببساطة غير قابلة للتوفيق بينها . فبالمفاوضات أو بدونها سيسعى السوفييت إلى تحقيق أهدافهم بما عهد فيهم من إصرار ، ويجب أن نحرص نحن على أن نفعل ذلك أيضا .

وحول هذه القضايا لا يجوز أن نسعى إلى التفاوض بشأن حلول دائمة - فمثل هذه الأهداف غير قابلة للتحقيق - بل لتحديد الوسائل التى يستخدمها الجانبان سعيا إلى تحقيق أهدافهما . نحن لن ننجح أبدا فى التفاوض لوضع اتفاق نهائى وكامل للحد من الأسلحة . ولا شك فى أننا لن ننجح أبدا فى إزالة الأسلحة النووية من على وجه الأرض . ولكننا نستطيع أن ننجح ، عن طريق الدبلوماسية القوية البارعة فى الوصول إلى اتفاق بشأن الأسلحة يؤدى إلى تثبيت التوازن الاستراتيجى ، بحيث لا يكون أى من الجانبين معرضا للهجوم بالضربة الأولى . ونحن لن ننجح أبدا فى التفاوض على تسوية دائمة فى النقاط الملتهبة فى أنحاء العالم . ولكننا نستطيع أن نصل إلى تفاهم مشترك بشأن قواعد الاشتباك التى نمارس بها تنافسنا المستمر بدون اللجوء إلى حرب نووية .

وتدخل حقوق الانسان أيضا فى هذه الفئة الأولى . فنحن نسعى إلى تعزيز احترام حقوق الانسان فى الاتحاد السوفييتى . لكن زعماء الكرملين لن يمنحوا شعوبهم الحرية أبدا راضين ، فتلك الحرية ستؤدى إلى معارضة الحكم الشيوعى ثم الاطاحة به فى نهاية المطاف . وليس هناك نظام شيوعى يقبل بالانتحار . وإذا حدثت ثغرة فى الرقابة على الصحف ستؤدى إلى تدفق الانتقادات والملاحظات ضد الحزب والدولة . وإذا تصدع الباب الذى يمنع الهجرة ستكون النتيجة موجة بشرية عاتية تسعى إلى حياة أفضل فى الخارج . ولذا فإننا لا يمكن من الناحية الواقعية أن نطلب فى مفاوضاتنا أن يطبق الاتحاد السوفييتى ديمقراطية على الطراز الغربى ، أو أن يحترم جميع الحريات الواردة فى ميثاق الحقوق . ولكن ليس معنى ذلك أن نتخلى عن القضية . ففى محادثاتنا الخاصة يجب أن ندعو السوفييت إلى توسيع الهجرة ، وإلى الإفراج عن منشقين معينين ، وإلى زيادة تدفق المعلومات من المصادر الغربية ، وأن يلتزموا بما تعهدوا به بوصفهم من الموقعين على اتفاقات هلسنكى . وليس لنا أن نتوقع تحقيق كل ما نريد ، ولكن ما نتمكن من تحقيقه قد يعنى الكثير فى حياة الشعوب المقهورة فى الاتحاد السوفييتى .

وفى الفئة الثانية من القضايا ، هناك قضايا هامة مثل زيادة الروابط التجارية ، والحد من انتشار الأسلحة النووية ، وإنقاص احتمالات وقوع الحرب بطريق الخطأ ، وتحديد الوسائل الكفيلة بتسوية الحوادث التى تقع فى البحار ، وبدء التعاون لحماية البيئة . وهناك قضايا أقل أهمية ولكن لها أثرها رغم ذلك ، مثل توسيع المبادلات الثقافية . وحول هذه القضايا تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أن يصلا إلى اتفاقات تخدم مصالحنا المتبادلة .

بل ربما يكون فى وسعنا أن نتعاون فى مكافحة الإرهاب . وإذا كان الزعماء فى الكرملين قد قدموا دعما إيجابيا لجماعات إرهابية خلال السنوات العشرين الماضية ، فقد

لا يكون بعيدا الوقت الذى تصبح فيه موسكو نفسها ضحية للارهاب . فالتقدم السريع للتكنولوجيا قد يجعل التعاون أمرا حتميا . ونحن نعيش فى عصر قد تتطور فيه التكنولوجيا إلى حد يجعل من الممكن لا للدول وحدها ، بل وللأفراد أيضا أن يجتازوا العتبة النووية ـ وهى مسألة جديرة بالتفكير فى أى بلد يمكن فيه لطائرة عزلاء من طراز سيسنا أن تهبط فى الساحة المواجهة للكرملين .

وأنه ليكون من الخطأ الانتقاص من عدد الاحتمالات المتوافرة لقيام تعاون أكبر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ولكنها تكون غلطة كبرى أن نبالغ فى تقدير أهمية ذلك التعاون بالنسبة للعلاقات الأمريكية السوفييتية . ففى السبعينات ، لم يكن تقديم فرقة البولشوى الشهيرة عروضها فى واشنطن كافيا لمنع الجيش الأحمر من تقديم عروضه فى أفغانستان .

وسجل مفاوضاتنا مع السوفييت ليس سجلا طيبا . فهم ، فى مجال العمل ، خير من يستطيع أن يستخلص أكبر قدر ممكن ممن يواجههم ، ولا يعطون فى مقابل ذلك إلا أقل ما يمكن ، على نحو ربما كان سيجعل قول تشرشل منطبقا عليهم : إنه لم يسبق أبدا أن كسب الدبلوماسيون مثل هذه المكاسب الكبيرة مقابل مثل هذا الثمن القليل . ولذا لا مفر من أن ندرك على نحو أفضل كيف نتفاوض ، سواء على المستوى الاستراتيجى أو المستوى التكتيكى .

وفهم الأهمية الاستراتيجية للتفاوض يتطلب فهم معنى التصرف كرجال دولة . والأمريكيون لم يدركوا تقليديا معنى هذا النوع من التصرف . فليس هناك بين معاهدنا التى يتخرج فيها رجال السلك السياسى ، أو القادة العسكريون ، أو المحللون السياسيون من يعلم طلبته دروسا شاملة تجعل منهم رجال دولة . فهذه المعاهد تنتج خريجين يعرفون الكثير عن التفاصيل الصغيرة ، ولكنهم لا يعرفون شيئا عن الصورة الشاملة . وليس هناك بين العاملين فى وزارة خارجيتنا من لديه موهبةالتصرف كرجل دولة . فهم خبراء فى التخصصات الفرعية ولكنهم ليسوا كذلك فى المسائل الكلية . ومع ذلك فإن السنوات المقبلة لا تحتاج منا شيئا كما تحتاج إلى التصرف كرجال دولة .

ولا يعنى ذلك مجرد معرفة فنون إعداد بلاغ دبلوماسى ، أو عقد صفقة تجارية ، أو المسائل المعقدة المتعلقة بالعلوم العسكرية اللازمة للمحافظة على الردع فى جميع مستويات النزاع المحتمل . وإنما يعنى التصرف كرجال دولة ، المقدرة على إدماج جميع القدرات ـ القوة العسكرية ، والطاقة الاقتصادية ، والتحركات المستترة ، والدعاية ، والدبلوماسية ـ فى سياسة تخدم استراتيجيتنا الشاملة . ولما كان التفاوض من عناصر التصرف كرجال دولة فهو فن المناورة السياسية على أعلى المستويات .

ولم يحدث أن وضعت أى إدارة ، بما فى ذلك إدارتى ، استراتيجية أمريكية صريحة - على الورق - تجمع بين أدوات قوتنا العسكرية والاقتصادية والسياسية . وعندما قمنا بوضع استراتيجية وطنية ، اتجهت إلى إبراز جوانب القوة العسكرية وتجاهلت أو أنقصت الاهتمام بجوانب قوتنا الاقتصادية والسياسية . وقد كان بعض الرؤساء أفضل من غيرهم فى رسم استراتيجية أكثر شمولا فى التطبيق . ولكننا فى حاجة إلى إيجاد عملية تؤدى إلى التصرف كرجال دولة أمريكيين بصورة منهجية .

وفى التفاوض مع موسكو ، سنكون بحاجة إلى تطوير القدرة على وضع مقترحات تحقق أهدافنا ، وتخلق فى الوقت ذاته ضغوطا سياسية على السوفييت لقبول شروطنا . ويعنى ذلك فى الجوهر تقديم عرض لا يريد الجانب الآخر أن يقبله لكنه يشعر أنه لا يستطيع أن يرفضه . نحن بحاجة لأن نقدم إلى الكرملين خيارات مصاغة بحيث يؤدى رفضها إلى الإضرار بالاتحاد السوفييتى سياسيا ، ولكن قبولها يتعارض مع غرائز موسكو . فإذا رفضها زعماء الكرملين نحقق كسبا فى المنافسة السياسية ، وإذا قبلوا ما نعرضه فإننا نحقق أهدافنا .

وفى الاتفاق الذى عقد مؤخرا بشأن الحد من الأسلحة فيما يتعلق بالقوات النووية متوسطة المدى ، أثبت جورباتشوف أنه أستاذ فى هذا النوع من المناورات . فعندما اقترحت الولايات المتحدة خيار الصفر فى نوفمبر ١٩٨١ ، لم يكن ذلك لأن راسمى السياسة تصوروا أن هذا الحل يخدم المصالح الغربية ، بل لأنهم كانوا يتوقعون أن يرفض السوفييت هذه الفكرة ، مما يضر بهم سياسيا . وكان المفترض أن هذا الاقتراح سيؤدى إلى كسب مزيد من التأييد السياسى فى أوربا ، وأنه سيتيح للولايات المتحدة أن تضع قوات نووية متوسطة المدى فى بلدان حلف الأطلنطى . وينجح هذا التكتيك طالما وقع الاتحاد السوفييتى فى الفخ ، وبقى متشبثا بموقفه حول مائدة المفاوضات .

لكن جورباتشوف لم يلبث أن تبين أن خيار الصفر - صفر هو فى صالح موسكو فى آخر المطاف ، إذ أنه يزيل قدرة الولايات المتحدة على توجيه ضربة انتقامية من أوربا ، بينما لا يؤثر فى القدرة السوفييتية على ضرب أوربا . وعندما أعلن جورباتشوف قبوله للعرض الأمريكى ، وجدت حكومة ريجان أنه ليس أمامها إلا أن تمضى فى سبيل الاتفاق ، على الرغم من التحفظات الخطيرة التى أبدتها وزارة الدفاع ، والقائد السابق لقوات حلف الأطلنطى برنارد روجرز ، والحلفاء فى أوربا . وكان من الأسباب الأساسية التى استخدمها من أيدوا الاتفاق على مضض لتبرير موقفهم ، القول بأن رفض العرض الذى قدمناه بأنفسنا سيكون أمرا ذا تكلفة سياسية باهظة لدى الرأى العام فى أوربا الغربية . وهكذا تمكن جورباتشوف ، عن طريق براعته فى التفاوض ، من تحقيق أهدافه .

والتحليل الواقعى لكيفية إدراج التفاوض ضمن استراتيجيتنا الشاملة يتطلب أن نجيب على هذه الأسئلة الرئيسية الثلاثة :

١ ـ **ماذا نريد من السوفييت ؟** فلا يجوز أن ندخل المفاوضات ارتجالا ، بل علينا أن نحدد بعبارات واضحة تماما ما نريد أن نصل إليه . عند الحديث عن الأسلحة الاستراتيجية لا يكون هناك معنى للسعى إلى تخفيض شامل بنسبة ٥٠ فى المائة فى ترسانتى الدولتين العظميين . بل يجب أن يكون هدفنا الأول تحقيق خفض كبير فى الأسلحة السوفييتية المخصصة للضربة الأولى ، بحيث لا يكون لدى موسكو فى أى وقت الكفاية من الأسلحة اللازمة لتوجيه ضربة أولى مؤثرة . وفى المفاوضات بشأن توازن القوى فى أوربا ، لا يكون هناك معنى لمحاولة إزالة الأسلحة النووية التكتيكية ، لأن هناك حاجة إليها لمواجهة تفوق حلف وارسو فى الأسلحة التقليدية . ويجب بدلا من ذلك أن نسعى إلى إحداث تخفيضات فى قواتهم التقليدية ، بحيث يمكن لحلف الأطلنطى عند اللزوم أن يدافع عن نفسه بغير أسلحة نووية .

٢ ـ **ماذا سنكون مستعدين لإعطائه حتى نحصل على ما نريد ؟** فجورباتشوف ليس رجل إحسان ولا هو أحمق . وسيكون من قبيل تضييع الوقت محاولة إقناع السوفييت بأننا كلينا يجب أن نسعى إلى مفهوم مجرد مثل الاستقرار الاستراتيجى . فهم لا يفكرون بهذه الطريقة . وجورباتشوف لا يعنيه ما نعتقد أنه « طيب » بل يعنيه ما يعتقد أنه سيحصل عليه . وللوصول إلى صفقة الصفر ـ صفر التى كان يريدها فيما يتعلق بالقوات النووية المتوسطة المدى ، كان مستعدا للتخلى عن رؤوس حربية تبلغ عدة أضعاف الرؤوس الحربية التى تخلينا عنها نحن . وإذا لم يكن لدينا شىء نعرضه فسيكون من قبيل تضييع الوقت الدخول فى المفاوضات أصلا . إن زعماء الكرملين مستعدون لعقد صفقات ، ولكنهم لن يعطوا أبدا شيئا فى مقابل لا شىء .

٣ ـ **ما هى التدابير التى يمكن أن نتخذها لإحداث ضغط سياسى على الزعماء السوفييت لإبرام الصفقة التى نريدها بالثمن الذى نريد أن ندفعه ؟** وذلك ليس سهلا ولكنه ممكن . وهو يتطلب ، أولا ، أن يدرك واضعو السياسة الأمريكيون دوافع السوفييت ونقاط ضعفهم . ويتطلب أيضا قدرة كبيرة على إدارة اللعب . ويتطلب قبل كل شىء قدرة على تقديم مقترحاتنا ، وفهما لجوانب العلاقات العامة . فنحن لا نستطيع أن نفاوض بنجاح إلا إذا كانت شعوب الغرب تؤيد مبادراتنا . وبغير ذلك فإن الضغط للوصول إلى صفقة ما بأى ثمن يمكن أن يتغلب على التقدير المخالف من جانب راسمى السياسة . وفى الوقت ذاته فإن وجود جبهة موحدة من الدول الغربية ـ وهى يمكن أن تتحقق بتقديم مقترحات متوازنة سياسيا ـ يفرض قدرا من الضغط على الاتحاد السوفييتى ليتفاوض وفقا لشروطنا .

وقد قدم زبجنيو برجنسكى فكرة للحد من الأسلحة التقليدية تتوافر فيها هذه الشروط . فقد دعا إلى إحداث خفض كبير فى قوات الدبابات فى أوربا ، وإنشاء منطقة خالية من الدبابات فى وسط أوربا . وهذه الفكرة ، وإن كانت بحاجة إلى إضافة مزيد من التفاصيل إليها ، لها إمكانات هائلة . فهى تبرز المشكلة الرئيسية منفردة . وهى مشكلة الخطر الهجومى المتمثل فى التفوق الساحق لموسكو فى سلاح الدبابات . وهذه الفكرة قادرة على إثارة رد فعل دبلوماسى كفيل بتعبئة تأييد الرأى العام . وهى تزيد من وعى الرأى العام الغربى بالخطر الحقيقى الذى نواجهه على المستوى التقليدى . والأهم من ذلك أنها تركز الانتباه على السياسات السوفييتية التى تهدد السلام والتى لابد من تغييرها . وإذا رفضت موسكو فكرة إقامة منطقة خالية من الدبابات ، فلا ينبغى أن نتراجع عنها . بل يكون علينا أن نوضح فى كل منعطف أن الزعماء السوفييت يرفضون اتخاذ تدابير لانقاص خطر نشوب حرب كبرى . وينبغى أن نؤكد دوما أن السبب الوحيد الذى يدعونا للاحتفاظ بأسلحة نووية ، فيما يتعلق بأوربا ، هو أن للسوفييت تفوقا فى الأسلحة التقليدية .

وينبغى أن نتحرك بسرعة فى هذا الاتجاه لنستفيد من البيانات التى أدلى بها جورباتشوف فى قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ ، والتى قال فيها إن الاتحاد السوفييتى مستعد لقبول مبدأ إجراء تخفيضات غير متماثلة . فقد قال إنه على استعداد لاجراء تخفيضات أكبر فى المجالات التى لموسكو فيها قدر من التفوق من أجل الوصول إلى التوازن . وعلينا أن نستخدم هذه التصريحات للضغط السياسى . وينبغى أن يحيط الرئيس ريجان جورباتشوف علما بالقول الأمريكى الدارج « وجه نقودك حيث توجه أقوالك » وأن يقترح عليه أن يوجه دباباته إلى حيث يوجه أقواله . ويجب أن تكون الركيزة الأساسية فى أى اتفاق مقبول للحد من الأسلحة التقليدية ، هى تخفيض الاتحاد السوفييتى لقوات الدبابات الهجومية ، بحيث ينشأ توازن بين حلف الأطلنطى وحلف وارسو .

ومن المؤسف أن مثل هذا التفكير الاستراتيجى يكاد لا يظهر أبدا فى الجهاز البيروقراطى للسياسة الخارجية لدينا . وقد كانت سياسة الاحتواء التى وضعها جورج ف . كينان ، والتى أفضت إلى مشروع مارشال وإلى حلف الأطلنطى ، استثناء نادرا من ذلك . وقد اتيح لى بوصفى رئيسا أن التقى بكثير من الأفراد الأكفاء الذين كانوا يعملون فى وزارة الخارجية ، أو وزارة الدفاع ، أو وكالة المخابرات المركزية . ولكنى لا أذكر حالة واحدة تقدمت فيها هذه الأجهزة البيروقراطية بفكرة مبتكرة حقا بشأن قضية جوهرية . ولذا كان علينا أن نعد مبادراتنا فى البيت الأبيض . فعندما تواجه الأجهزة البيروقراطية مشكلة ما ، فإنها تنفض الغبار عن ملفاتها ، وتسارع بوضع حلها المدرسى المعتاد . وتفكيرها تسيطر عليه عقلية أمناء المتاحف . فهم يعاملون السياسية الجارية كما لو كانت قطعة معروضة

فى متحف ينبغى المحافظة عليها بأى ثمن . ويرون فى أية فكرة جديدة خطرا داهما يهدد مقتنياتهم الثمينة . فهم خبراء فى التكتيك ، ولكنهم جهلة فى الاستراتيجية . ولا يجوز أن نقع ضحية لهذا التفكير المتحجر . فهذه وصفة قاتلة فى التنافس مع موسكو فى عالم يتغير على وجه السرعة .

وليس فى الوسع تنفيذ استراتيجية جيدة بدون تكتيك جيد ، ولكن التكتيك الجيد لا يكون مجديا إلا إذا كان جزءا من استراتيجية جيدة . واستراتيجيتنا تحدد المفاوضات التى ينبغى أن نخوضها . وتكتيكنا يحدد نوع الصفقات التى نصل إليها .

ولن تنجح أية حكومة أبدا فى المفاوضات على المستوى التكتيكى إذا لم يكن لها أساس راسخ فى السياسة الخارجية . وذلك يتطلب قبل كل شىء وجود رئيس يفهم الجوانب الأساسية للسياسة الخارجية بقدر من التفصيل ، يمكنه من اتخاذ قراره بالاختيار بين البدائل المطروحة على أساس من العلم . ومعظم الكوارث التى وقعت لأمريكا فى السياسة الخارجية فى هذا القرن - مثل ما فعله ويلسون فى فرساى فى ١٩١٩ ، وما فعله روزفلت فى يالطا سنة ١٩٤٤ - قد حدث عندما كان الرئيس ينظر نظرة ساذجة إلى أولئك الذين يتفاوض معهم ، أو أنه لم يكن على معرفة كافية بالسياسات الحيوية لأمننا القومى . وفى الانتخابات الرئاسية التى تجرى فى العام الحالى ، يجب أن يجعل الأمريكيون الكفاءة فى الشؤون الخارجية الاعتبار الرئيسى عند اختيار من يعطونه أصواتهم .

ويجب أن نتذكر عند اختيارنا لزعمائنا أنهم ليسوا مرشحين ليكونوا قديسين . ولا شك فى أن السلوك الشخصى يجب أن يكون موضوعا للمناقشة والبحث ، ولكن الأهم من ذلك أن نعرف ما إذا كان المرشح يملك القوة والذكاء اللازمين ، ليجلس على المائدة أمام جورباتشوف ، أكثر مما نعرف ما إذا كان قد دخن الماريجوانا فى فترة وجوده فى المدرسة . ولو أننا تطلبنا سلوك القديسين فى المتقدمين للوظائف العليا فى الولايات المتحدة فى الماضى ، لحرمنا أنفسنا من كثير من القادة العسكريين والسياسيين البارزين . وقد كان لكليفلاند ولد غير شرعى ، ولكنه كان رئيسا كفؤا . وكان جرانت سكيرا ، ولكنه كان هو القائد الذى قاد جيوش الاتحاد إلى النصر فى الحرب بين الولايات . وكان لنكولن يتعرض لنوبات من الاكتئاب العقلى ، ولكنه هو الذى حرر العبيد وحافظ على الدولة موحدة . والمحيطون برجال السياسة يشيدون دائما بنوعية زعمائنا . لكن السياسة الأمريكية قد تدهورت إلى حد يدفع أى شخص يهتم بحياته الخاصة إلى التفكير مرتين قبل الدخول إلى الحياة العامة ، وتعريض نفسه وأسرته لعمليات اغتيال يقوم بها الصحفيون المغرمون بالفضائح ، ولأعمال محاكم التفتيش التى يمارسها أعضاء مجلس الشيوخ الحريصون على منظرهم فى مواجهة كاميرات التليفزيون .

وتحتاج سياستنا الخارجية ، حتى تسير سيرا حسنا ، إلى ثلاثة عناصر أساسية .

أولها ، أنها تحتاج إلى قائد مركزى قوى - رئيس قادر على أن يستخلص من مستشاريه أفضل ما عندهم ، ويستطيع أن يستقصى المعلومات الأساسية من الوزارات ، ويستطيع أن يصل إلى حكم وتقدير للشؤون الخارجية بنفسه . وربما كان من الجائز فى القرن التاسع عشر أن يفوض الرئيس أمر السياسة الخارجية برمتها إلى وزير خارجيته . ولكن فى ذلك العهد كان مستوى الرسوم الجمركية ؛ وليس البقاء على قيد الحياة ، هو القضية الأساسية فى السياسة الخارجية . أما وقد أصبح الأمر على ماهو عليه من مخاطر ، فقد أصبح من اللازم أن يكون الرئيس قائدا متحكما فى السياسة الخارجية بنفسه .

ويجب أن يكون لدى الرئيس حس تاريخى . وقد كتب السير روبرت منزيس الذى كان رئيس وزراء لامعا فى استراليا ، يقول بحق إن القائد الذى يسيطر عليه هاجس « حكم التاريخ » سيقل اهتمامه بالتركيز على ما ينبغى أن يتخذه من قرارات ومايقدم عليه من أفعال . والأمر المهم فى نظره هو أن يكون لدى القائد « حس تاريخى ، وهى عبارة استخدمها لوصف الحالة العقلية التى تستمد الإلهام والضوء من الماضى المكتوب ، وليست الحالة العقلية الحريصة على أن ينظر إليها نظرة طيبة فى المستقبل الذى لم يكتب بعد » . ولن نصل فى التفاوض مع زعماء الكرملين إلى ما نريد أن نصل إليه إلا إذا كان لدينا فهم عميق لما كنا فيه وكيف وصلنا إليه .

وثانيها ، إنه يتعين على الرئيس أن يعين فى مناصب وزير الخارجية ، ووزير الدفاع ، ومدير وكالة المخابرات المركزية أفرادا قادرين على قيادة إداراتهم لا السير وراءها . وأولئك الذين يشكلون الجهاز الدائم لموظفى وزارات الخارجية والدفاع والمخابرات المركزية لديهم وسائل تفكير ثابتة ، تؤدى إلى انحراف تحليلاتهم وتوصياتهم . وهم خبراء فى متابعة رؤسائهم . ولا مفر من أن يقع أى معيّن جديد قليل الخبرة ، مهما كانت درجة كفاءته ، فى الخية - ويجرفه تيار وزارته ولا يعود ذا فائدة للرئيس . فهو يصبح ممثل البيروقراطية لدى الرئيس وليس ممثل الرئيس لدى البيروقراطية .

وثالثها ، إنه يتعين على الرئيس أن يحتفظ بنظام قوى لمجلس الأمن القومى . فبعد جلسات الاستماع الخاصة بقضية إيران - الكونترا ، أصبحت الحكمة الشائعة بين أساطين السياسة فى واشنطن أن مستشار الأمن القومى والعاملين معه قد تضخمت قوتهم أكثر مما ينبغى ، ولابد من تخفيض منزلتهم حتى لا تزيد عن مجرد عرض الأوراق . وقال البعض صراحة : « يجب أن تعود وزارة الخارجية إلى ممارسة المسؤولية الكاملة عن السياسة الخارجية » . ولا يستطيع الرئيس المقبل أن يقع فى خطأ أكبر من اتباع هذه النصيحة . فالرئيس يحتاج إلى أكثر من موظف كتابى ليشغل منصب مستشاره لشؤون الأمن

القومى . فهو يحتاج إلى شخص قوى يستطيع أن ينظم عملية اتخاذ القرار ، وأن يبلور الخيارات السياسية ، وأن يلزم الجهاز البيروقراطى بالعمل فى الاتجاه الذى يريده . وإذا كان الرئيس يوجه السياسة بما يتخذه من قرارات ، فإن الجهاز البيروقراطى هو الجبهة التى يحتك فيها إطار السيارة بأسفلت الطريق . وإذا لم يكن هناك مستشار للأمن القومى يراقب تنفيذ قرارات الرئيس بعينين يقظتين كعينى الصقر ، فسيواجه الرئيس قدرا كبيرا من الانفصال بين ما يريد أن يتحقق وما يتحقق بالفعل .

وبدون هذه العناصر الثلاثة ، سوف تتفتت عملية اتخاذ القرار ، وستكون الأجهزة البيروقراطية أشبه بالعجلات التى لا يجمع بينها محور للحركة . فهى ستستمر فى الدوران ، ولكنها ستمضى كل منها فى اتجاهها . وأهم ما فى الأمر هو أنها لن تزود الرئيس بذلك النوع من المعلومات والمشورة الذى يحتاج إليه لاختيار التحركات التكتيكية السليمة فى التفاوض مع موسكو .

والسؤال الثانى هو : من الذى ينبغى أن يتفاوض مع السوفييت ؟ تنتهى الندوات الفكرية ، وحلقات الدراسة الجامعية ، والمناقشات التى تدور فى التليفزيون عادة إلى أن جميع المفاوضات ينبغى أن تقوم بها وزارة الخارجية . وذلك غير ممكن عندما نتفاوض مع موسكو . ففى مثل هذه المفاوضات ، يكون علينا أن نميز بين القضايا التى ينبغى أن تعالج من خلال القنوات الرسمية بين حكومة وحكومة ، والقضايا التى ينبغى أن تعالج على أساس شخصى بين زعيم وزعيم .

فالمفاوضات بين حكومة وحكومة ، والتى تضطلع بها أساسا وزارة الخارجية ، لن تكون مجدية إلا بشأن القضايا التى للجانبين فيها مصلحة مشتركة . فعند التعامل مع حلفائنا ، يستطيع دبلوماسيونا أن يحلوا بطريقة روتينية معظم القضايا من خلال القنوات الرسمية . وقد يصدق ذلك على موسكو ، ولكن فى قضايا محددة فحسب ، حيث تكون مصالحنا ومصالح الكرملين متوافقة ، مثل التدابير اللازمة للحد من خطر وقوع الحرب بطريق الخطأ ، أو الاتفاق على تشجيع المبادلات الثقافية . فهذان نموذجان للمسائل التى تدخل فى هذا المجال . ودبلوماسيونا أساتذة فى الوصول إلى الحلول الوسط التى تفيد كلا الجانبين . ولكن عندما تكون هناك مصالح متضاربة تحول دون الاتفاق فإن هذه القدرة تصبح بلا جدوى .

وعندما نتفاوض مع موسكو حول قضايا تتصادم فيها المصالح الأمريكية والسوفييتية ، لا نستطيع أن نصل إلى نتائج ذات مغزى عن طريق القنوات الدبلوماسية الرسمية . ويجب أن يدير الرئيس هذه المفاوضات على أساس رأس ـ لرأس مع كبير الزعماء السوفييت . فإثارة هذه القضايا على أعلى مستوى يكشف عن الأهمية التى نعلقها على مصالحنا

فيما يخص تلك الموضوعات . كما أن ذلك دليل على أننا نعرف أنه ليس هناك محفل آخر يمكن أن يتحقق فيه أدنى تقدم . وقد يكون هناك من لا يزالون يعتقدون أنه يمكن إحراز تقدم حقيقى فى قضايا صعبة مثل أفغانستان ، أو أمريكا الوسطى فى اجتماعات يحضرها مساعدو وزراء الخارجية ، ونوابهم ، ويقرأون فيها بيانات من أوراق معدة سلفا . ولكن من يتمسكون بهذا الرأى يعيشون فى عالم من الأوهام .

فعند التعامل مع النظم الشيوعية يجب ألا تغيب عن البال الفروق بين المسؤولين فى الحزب والحكومة . فالقرارات يتخذها الحزب لا الحكومة . وموظفو الحكومة إنما هم خدم لقادة الحزب . ومهما استخدمنا من كل أنواع قوة الاقناع المتاحة فى العالم فى التعامل مع متفاوض حكومى سوفييتى ، فإنه لن يتزحزح بوصة واحدة من تلقاء نفسه عن موقفه من قضية أساسية . وقد قال خروشوف يوما وهو يستهزىء باقتراح قدم لتسوية إحدى القضايا فى اجتماع واحد لوزراء الخارجية ، إن ذلك الاقتراح غير مقبول ، وأن وزير خارجيته على استعداد ليجلس فوق كتلة من الجليد إذا هو طلب منه ذلك . وما زال هذا هو الحال . فتحقيق التقدم فى التفاوض حول القضايا الحاسمة ، يتطلب أن يتعامل الرئيس الأمريكى مع الزعيم الأعلى للحزب الشيوعى السوفييتى .

قد يرى جورباتشوف أن يتفاوض عن طريق سفيره فى واشنطن ، أو عن طريق وزير خارجيته ، أو عن طريق ممثل شخصى آخر . ويجب أن يكون الرئيس الأمريكى مستعدا لأن يفعل الشىء نفسه . فهو فى بعض الحالات قد يرغب فى الاستعانة بوزير خارجيته ، وفى حالات أخرى بمستشاره للأمن القومى ، وفى حالات ثالثة بممثل شخصى ، وربما حتى بشخص من خارج الحكومة . والنقطة الرئيسية هى أنه يجب أن يقوم الرئيس باختيار شخص يعرف جورباتشوف أنه الممثل الشخصى للرئيس ، وإذا وقع الاختيار على وزير الخارجية يجب أن يكون من الواضح أنه يتفاوض لا بصفته عضوا فى الوزارة ، بل بصفته مبعوثا للرئيس . ويجب أن يفهم جورباتشوف أن كل من يحمل هذه الصفة يتحدث باسم الرئيس ولا يقدم تقاريره إلا إليه .

وهذه المفاوضات يجب أن تجرى سرا . والسرية أمر غير مرغوب فى الولايات المتحدة . وفى جامعاتنا التى تضم الصفوة ، مازال أساتذة العلوم السياسية يرددون بالترحاب ماقاله ويلسون من ضرورة « إبرام اتفاقات علنية نصل إليها علنا » . ولكنهم لا يدركون أن السبيل الوحيد فى معظم الحالات مع السوفييت للوصول إلى اتفاق علنى هو السعى إليه سرا . وهناك اختلاف كبير بين معاهدة سرية ومفاوضات سرية . ففى بلد ديمقراطى لا يمكن قبول اتفاقات سرية حول قضايا أساسية ، ولكن إجراء مفاوضات سرية للوصول إلى اتفاقات هامة ليس أمرا ضروريا فحسب ، بل وله أيضا ما يبرره .

ويصدق ذلك على الأخص فى حالة المفاوضات مع الدول الشيوعية . فجميع البلدان الشمولية ـ وليس السوفييت وحدهم ـ مغرمون بالسرية . وبدون المفاوضات السرية لما أمكن التوصل إلى تفاهم مع الصين فى ١٩٧٢ ، ولا إلى اتفاق سلام فى فيتنام فى سنة ١٩٧٣ . وقد يذكر البعض أن المفاوضات السرية كانت ملائمة فى هاتين الحالتين بالذات لأنه لم يكن للولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع الصين أو فيتنام الشمالية . ولكن حتى اتفاقيات سولت الأولى لم تكن لتبرم مع الاتحاد السوفييتى بدون محادثات سرية .

ثم إن السرية ضرورية لأسباب أهم من ذلك .

أولها : أن الدبلوماسية بحكم طبيعتها يجب أن تجرى بعيدا عن الكاميرات والميكروفونات . والتفاوض مع موسكو ليس شبيها بالمساومة مع تاجر سجاد فى بازار شرقى . بل هى عملية هادئة حذرة للتعرف على الدرجات المختلفة التى يمكن بها تغيير شتى عناصر موقف الطرف الآخر ، وتجربة احتمالات متنوعة للأخذ والعطاء . ويجب أن يكون كل جانب قادرا على تقديم مقترحات مؤقتة ، وأن يختبر البدائل النظرية ، وأن يجس نبض الطرف الآخر وردود فعله . ويحتاج الجانبان إلى فرصة تقديم مقترحات دون التقيد بها . ولا يستطيع المتفاوضون أن يفعلوا ذلك إلا إذا كان التفاوض يجرى من وراء ستار .

وثانيها : أن المفاوضات الحقيقية تقتضى من كل طرف أن يتنازل عن مصالح معينة من أجل تحقيق المصالح العامة للطرفين ، ويقتضى هذا تنازلات من الطرفين . وعندما أجريت مفاوضات البلدين فى محافل تتركز عليها الأنظار مثل محادثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات التى جرت فى فيينا ، واستغرقت ثلاثة عشر عاما ، لم ينتج عنها شىء . ومن الأصعب على كل من الطرفين ـ بل قد يكون من المستحيل أحيانا ـ أن يقدم تنازلات رئيسية علنا . وإذا أراد أحد الجانبين أن يتراجع عن موقف سبق له إعلانه فإنه يسمح للمعارضة الداخلية لأى اتفاق تم التفاوض بشأنه بأن تتبلور ، وتحول دون المزيد من التقدم . ويصدق ذلك على الولايات المتحدة ، ولكنه يصدق على الأخص على الاتحاد السوفييتى ، حيث يجب دائما أن يقدم كل تنازل كما لو كان انتصارا .

ويستطيع كل جانب أن يقدم الاتفاق المنصف على أنه مجموعة من المفاضلات بين عدد من البدائل المفيدة . ولكن لا يستطيع أى منهما أن يقدم مجموعة من التنازلات المحددة التى لا تحقق سوى الضرر .

ولذا فمن النصيحة المخلصة للرئيس أن يقيم قناة خلفية بعيدة عن الجهاز البيروقراطى للتفاوض مع السوفييت . فمن الضرورى أن تكون هناك وسيلة خاصة للاتصال بزعماء الكرملين ، خارج القنوات الرسمية وبعيدا عن عدسات كاميرات التليفزيون المقتحمة .

وخلال فترة إدارتى ، شملت القناة الخلفية اجتماعات منتظمة غير معلنة بين هنرى كيسنجر والسفير السوفييتى ذى الكفاءة والخبرة العاليتين أناتولى دوبرينين . وكانت تلك الاتصالات حاسمة فى المراحل الأولى لمحادثاتنا ، عندما كان كل من الجانبين يستكتشف مواقف الآخر . وقد حققنا فى جلسات العمل تلك تقدما أكبر مما حققناه فى المفاوضات الرسمية التى كثرت الدعاية حولها .

والقناة الخلفية لاغنى عنها للحيلولة دون وقوع الأزمات المحتملة ، قبل أن تصبح علنية ، ويصبح كل جانب ملزما بالتشبث بموقفه . وفى سنة ١٩٦٩ ، أتاحت لنا القناة الخلفية أن نتجنب أزمة كبرى بشأن محاولة السوفييت لإقامة قاعدة للغواصات النووية فى سينفويجوس بكوبا . كما كانت وسيلة استخدمناها لمنع الحرب بين باكستان والهند من التصاعد والتحول إلى نزاع كبير بين الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتى . وينبغى للرئيس المقبل أن ينشىء قناة خلفية للاتصال بالسوفييت . ولما كانت هذه القناة تقلل إلى أدنى حد من احتمال تسرب الأنباء أو وضع قيود على التبادل الحر للآراء بين كبار القادة ، فإنها تزيد إلى أقصى حد من فرص الوصول إلى حل موفق للقضايا المتنازع عليها .

وفى المفاوضات ذاتها يجب أن تستخدم الولايات المتحدة ستة تكتيكات أساسية :

☐ **حركات الالتفاف** . إن ما نفعله خارج جلسات التفاوض لا يقل أهمية عما نفعله داخلها . ومن البدهيات الجيوبولتيكية أنك لا تستطيع أن تكسب على مائدة المفاوضات أكبر مما تستطيع أن تكسبه فى ساحة المعارك . ويصدق نفس القول فى المفاوضات الأخرى أيضا . فإذا نحن لم نفعل شيئا غير تقديم مقترحات مكتوبة بعناية ، لن نحقق شيئا فى المفاوضات . بل علينا أن نتخذ تدابير للالتفاف حول موقف موسكو . وفى مفاوضات الحد من الأسلحة يجب أن ننشر كل الأسلحة اللازمة لضمان أمننا الاستراتيجى ، وأن نعبىء التأييد لموقفنا التفاوضى بين صفوف الشعب الأمريكى وبين حلفائنا . وإذا أردنا أن يوافق السوفييت على الانسحاب من أفغانستان وجب أن نساعد المقاومة الأفغانية على رفع تكلفة الاحتلال السوفييتى لبلادهم . فالسوفييت مفاوضون أشداء ، ولن نصل معهم إلى الاتفاقات التى نريدها إلا إذا أوجدنا الظروف التى تضعهم فى موقف أسوأ إذا هم لم يتفقوا معنا .

☐ **الربط بين المسائل** . هذا التكتيك ، الذى يقوم على ربط التقدم بشأن قضية معينة بقضية أخرى ، موضع خلاف شديد . وعندما مارست هذا الربط فى فترة رئاستى ، كان حكماء السياسة والدبلوماسيون المحترفون بالاجماع تقريبا غير موافقين . ومع ذلك فإن الربط بين المسائل أمر لاغنى عنه إطلاقا للوصول إلى تحسن حقيقى فى العلاقات الأمريكية السوفييتية .

فزعماء الكرملين قادرون على التلاعب بالولايات المتحدة فى المفاوضات بين الدولتين العظميين إذا نحن لم نفرض الربط بين القضايا . فليس للجانبين نفس القدر من الاهتمام بالتقدم بشأن جميع المسائل . فهناك قضايا ، مثل التجارة ، لموسكو فيها مصلحة أكبر . وهناك قضايا أخرى ، مثل ميل الاتحاد السوفييتى إلى القيام بمغامرات فى العالم الثالث ، للولايات المتحدة فيها مصلحة أكبر . وموسكو على أتم استعداد لقصر المفاوضات على المسألة الأولى . واذا استجابت الولايات المتحدة لهذا النهج غير المتوازن ـ أى إذا لم تعمد إلى الربط بين المجموعتين من القضايا ـ ستسمح للسوفييت أن يسيطروا على جدول أعمال المفاوضات ، وسنخرج منها خاسرين بالضرورة .

وسترفض موسكو دائما الربط الصريح بين الموضوعات ، سواء كان يتعلق بالتجارة ، أو بالحد من الأسلحة . ولكنهم اذا كانوا لن يأخذوا بمبدأ الر بط فسوف يتكيفون معه . وخلال فترة إدارتى قمنا بالربط بين المحادثات الرامية إلى حظر منظومات الأسلحة المضادة للصواريخ التسيارية ، وهو أمر يعطيه السوفييت أولوية أولى ، والمحادثات المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وهو أمر له أولوية رئيسية بالنسبة لنا . ولو أننا لم نتمسك بالربط بين الموضوعين ، فالأرجح أننا ما كنا سننجح أبدا فى إبرام اتفاقية سولت الأولى ، ولكان السوفييت قد تفاوضوا لإبرام المعاهدة الخاصة بالأسلحة المضادة للصواريخ التسيارية وعرقلوا الاتفاق المؤقت بشأن الأسلحة الهجومية ، وبذلك تبقى يدهم طليقة فى مواصلة تعزيز الأسلحة النووية . كما أننا ربطنا بين التقدم فى المفاوضات لزيادة التجارة بين الشرق والغرب ـ وهو موضوع له أولوية لدى السوفييت ـ وبين مسلك السوفييت فى المناطق الأخرى من العالم . وعندما اتخذ الكرملين إجراءات هددت مصالحنا تباطأنا فى المحادثات حتى كادت تتوقف ، ولم يلبث السوفييت أن تلقوا الرسالة . ولم يرتاحوا لذلك ، ولكنهم استجابوا له .

والربط بين المسائل أمر ملازم لمجريات الأمور فى العالم . ولكن إذا أرادت الولايات المتحدة أن تستفيد من الربط فعليها أن تمارسه . ومن واجبنا أن نفرض ربطا حديديا بين التقدم نحو علاقات شاملة أفضل وبين السلوك السوفييتى العالمى . ويجب ألا نتقدم فى مجال الحد من الأسلحة وزيادة التجارة اذا استمر الاتحاد السوفييتى فى تهديد المصالح الأمريكية بالعدوان فى أفغانستان ، أو بضخ مئات الأطنان من الأسلحة إلى أمريكا الوسطى . فنحن إذا وصلنا إلى اتفاقات أساسية مع تجاهل السلوك السوفييتى سنكون قد بعثنا الى موسكو الرسالة الخاطئة . سنكون قد أبلغناهم بأن العدوان يفيد ، وبذلك نيسر عملية تدميرنا .

ومن المفارقات أن المشتغلين بالتمهيد للحد من الأسلحة هم أشد العناصر معارضة للربط بين القضايا ، بينما هم سيكونون فى مقدمة الخاسرين إذا نحن فشلنا فى الربط بين

القضايا . فقد أصبح الربط حقيقة من حقائق الحياة الدولية . ونحن نستطيع أن نتفاوض حول معاهدات للحد من الأسلحة بالرغم من النزعة التوسعية السوفييتية ، ولكن مجلس الشيوخ لن يصوت بالتصديق على تلك المعاهدات إذا كان الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت يدوس مصالح الغرب . وفى نهاية الأمر ، فإن غزو موسكو لأفغانستان كان هو العمل الذى قضى على أى فرصة للتصديق على اتفاقية سولت الثانية . وإذا نحن أردنا أن نصل إلى تحسن حقيقى ودائم فى العلاقات الأمريكية السوفييتية ، يجب أن نربط التقدم فى محادثات الحد من الأسلحة بالتقدم فى المنازعات السياسية التى يمكن أن تفضى إلى استخدام تلك الأسلحة .

وقد جعلت موسكو من الحد من الأسلحة الموضوع الذى له الأولوية الأولى فى المفاوضات الأمريكية السوفييتية . وذلك جزئيا لصرف الانتباه عن القضايا السياسية الحيوية . ويجب ألا نسمح لهم بتحقيق هذا الهدف بأن نعامل مسألتى التوسع السوفييتى والقمع فى الداخل على أنهما من الشواغل الثانوية ، وعلى أنهما من العقبات المؤسفة فى سبيل التقدم فى مجال الحد من الأسلحة . يجب علينا أن نلزم الكرملين بالاهتمام بمشاغلنا . والربط بين القضايا هو وسيلتنا الوحيدة لتحقيق ذلك . وإذا أريد لصفقات الأسلحة أن تفيد قضية السلام الحقيقى يجب أن تكون مصحوبة بتغييرات فى السياسة السوفييتية . وقد كتب بريان كروزييه يقول : « إن ما يفعله السوفييت ، أو صنائعهم فى أمريكا الوسطى ، أو فى الجنوب الإفريقى هو الجوهر ، أما الاتفاقات بشأن الأسلحة فهى الصدى » . وإذا مضت حكومة ريجان قدما فى اتفاقات الحد من الأسلحة بدون الربط بين الموضوعين ، فإنها تخاطر بخلق انطباع من التفاؤل الخطر يوجه فيه الاتهام إلى أى شخص يتجاسر على إثارة قضية العدوان السوفييتى فى أنحاء العالم ، بأنه يسمم جو العلاقات الأمريكية السوفييتية .

لكن الربط بين القضايا يحتاج إلى مهارة فى التنفيذ . فلن يستطيع أى رئيس أمريكى أن يقف أمام الكاميرات ليعلن أنه يعتزم أن يبقى الاتفاق المقبل بشأن الحد من الأسلحة رهينة لتراجع السوفييت فى هذه القضية أو تلك ، وإنما يستطيع أن يفرض الربط أثناء المفاوضات غير المعلنة . ويصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بقضية حقوق الانسان . وكان من نتيجة الضغط غير العلنى من جانب إدارتى أن سمح الاتحاد السوفييتى بزيادة هجرة اليهود من ٤٠٠ فى سنة ١٩٦٨ إلى نحو ٣٥ ألفا فى سنة ١٩٧٣ . وعندما أصدر الكونجرس تعديل جاكسون فانيك الذى ربط صراحة التجارة بالهجرة من الاتحاد السوفييتى ، أغلق زعماء الكرملين الباب بعنف مرة أخرى . فلن تسمح أية دولة قوية فى أى وقت لدولة أخرى بأن تملى عليها سياساتها الداخلية .

ونحن بحاجة إلى أن نضغط على السوفييت بشأن هذه القضية ، وليس ذلك لأسباب انسانية فحسب ، بل أيضا لأن انتهاكات السوفييت لحقوق الانسان تؤثر على فرص تحسين

العلاقات الأمريكية السوفييتية الشاملة . ولكننا يجب أن ندرك أن الضغط غير المعلن ، وليس المواقف العنيفة هى التى تتوافر بها أكبر فرص النجاح .

☐ **القوة الاقتصادية** . أهم ورقة نملكها فى المفاوضات الأمريكية السوفييتية هى قوتنا الاقتصادية . ويصدق ذلك بصورة خاصة مع جورباتشوف . فهو قد أوضح أن أولويته الرئيسية هى تنشيط الاقتصاد السوفييتى . وهو يعرف أنه إذا فشل فسوف يختفى الاتحاد السوفييتى كدولة كبرى خلال القرن القادم . وحتى ينجح ، فإنه فى أمس الحاجة لحقن الاقتصاد السوفييتى بالمزيد من القروض والتكنولوجيا الغربية . وعلى ذلك فإننا نملك الآن من أدوات التفاوض أكثر مما كان لدينا فى أى وقت سابق .

وينبغى أن تكون التجارة من الموضوعات الرئيسية فى جدول أعمال اجتماع القمة القادم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . وإمكانات زيادة التجارة هائلة ، فقد وصلت تجارتنا مع الصين ، التى لا تزال بلدا زراعيا فى المقام الأول ، إلى عشرة مليارات دولار فى العام الماضى . أما تجارتنا مع الاتحاد السوفييتى ، وهو دولة صناعية كبرى ، فكانت فى حدود ٢ مليار دولار . وذلك أمر لا معنى له من الناحية الاقتصادية . ولكن يجب أن نتذكر أن التجارة الثنائية لم تبدأ فى التصاعد إلا بعد أن فتحت الصين أبوابها للغرب ، وكفت عن تطبيق سياساتها التوسعية . ويمكن أن تكون التجارة فى السلع غير الاستراتيجية أيضا حافزا قويا للاتحاد السوفييتى ، لاتباع سياسات أكثر إنسانية فى الداخل وأقل عدوانية فى الخارج . وعندما تتحسن علاقاتنا يجب أن تطلب الإدارة من الكونجرس أن يمنح الاتحاد السوفييتى وضع الدولة الأولى بالرعاية . ومن شأن ذلك أن يفتح الباب لزيادة كبيرة فى التجارة السوفييتية الأمريكية فى السلع غير الاستراتيجية .

إن موسكو فى حاجة إلى التجارة مع الغرب أكثر من حاجة الغرب إلى التجارة مع موسكو . ونحن نعرف ذلك ، والسوفييت يعرفونه ، وينبغى أن نستفيد به . والتجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى هى فى المقام الأول مبادلة للتكنولوجيا الغربية بمواد خام سوفييتية . ونحن نستطيع أن نشترى منتجاتهم من أماكن أخرى إذا تطلب الأمر ، ولكن ليس أمامهم مورد آخر يحصلون منه على منتجاتنا . وذلك يعطينا ميزة عليهم ، ويجب أن نستفيد بها فى الحصول منهم على تنازلات بشأن قضايا أخرى . ينبغى لنا أن نبيع موسكو سلعا غربية ، ولكن ينبغى أيضا أن نربطها بثمن سياسى بالاضافة إلى ثمنها الاقتصادى . وسيكون على جورباتشوف أن يختار ، فهو لا يستطيع أن يتاجر ويغزو فى نفس الوقت .

وينبغى أن تكون التجارة عنصرا أساسيا فى علاقتنا مع الاتحاد السوفييتى ، ولكننا يجب أن نتخلى عن الوهم القائل بأن التجارة تجلب معها السلام . فالدول كانت تتبادل التجارة ،

ولكنها قامت تقتل بعضها بعضا بالملايين فى الحربين العالمية الأولى والثانية . والتجارة منفردة لا تستطيع أن تنتج السلم ، ولا أن تمنع الحرب . ويقول الكثيرون إننا إذا زدنا التجارة مع الاتحاد السوفييتى فإنه سيصبح أقل عدوانية . ولكن الكرملين لن يشترى بالمال . فقد أوضح فى أواخر السبعينات أنه يريد أن يتاجر ويغزو معا . والمحصلة هى أن العلاقات الاقتصادية لا يمكن بأى حال أن تكون بديلا عن الردع أو المنافسة . إلا أن العلاقات التجارية إذا استخدمت استخداما سليما يمكن أن تعزز كلا من الردع والمنافسة .

وإذا كنا سنزيد من التجارة يجب أن نفعل ذلك بطريقة محسوبة لخلق حواجز للاتحاد السوفييتى للعدول عن سياساته العدوانية . وليس هناك معنى لاعطاء زعماء الكرملين ما تمس حاجتهم إليه دون أن نحصل على شىء نريده فى مقابل ذلك . فإذا نحن أخفقنا فى استخدام قوتنا الاقتصادية ، سيتبين أن الاتحاد السوفييتى يستطيع أن يجنى المكاسب بمجرد تحسين جو علاقاتنا ، حتى إذا كان يسعى إلى تحقيق مكاسب أخرى عن طريق العدوان . وتلك سابقة لا نستطيع أن نتحملها .

وليس فى وسعنا أن نستفيد بقوتنا الاقتصادية بدون تعاون حلفائنا فى حلف الأطلنطى وفى اليابان . واقتصاد البلدان الشرقية يصبح قزما بالقياس إلى القوة الاقتصادية الجماعية للغرب ، لأن نظامنا الاقتصادى يسير سيرا حسنا ، أما نظامهم فلا يسير . فحلف الأطلنطى واليابان ينتجان أكثر مما ينتجه الاتحاد السوفييتى وحلفاؤه فى حلف وارسو بنسبة تزيد عن ٥ : ١ . لكننا سوف نبدد ذلك التفوق إذا نحن لم ننسق سياساتنا للتجارة مع موسكو .

وكحد أدنى ، يجب أن يشمل ذلك التنسيق السيطرة الدقيقة على تصدير التكنولوجيا المفيدة عسكريا ، ووضع حد لتوفير ائتمانات التصدير المدعومة للاتحاد السوفييتى . وفيما عدا ذلك فإننا نحتاج أيضا إلى التعاون فى تحديد مستوى التجارة بين الشرق والغرب . ولا بد من أن نتحرك فى هذا السبيل معا على الفور . وقد كان جورباتشوف يتحدث صراحة عن زيادة التجارة على أنها النتيجة الاقتصادية لتخفيف التوتر . وقد بدأت الوفود التجارية السوفييتية بالفعل فى التجول فى مختلف بلدان الغرب طولا وعرضا . ولذا فإننا بحاجة إلى أن ننشىء مجلسا للسياسة الاقتصادية الخارجية ، لا فى الولايات المتحدة وحدها ، بل أيضا فى التحالف الغربى برمته . ويكون هذا المجلس أداة لتنسيق استخدامنا للقوة الاقتصادية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى .

وقد ارتكبنا خطأ جسيما عندما قامت حكومة ريجان بإلغاء الحظر الذى كان الرئيس كارتر قد فرضه على القمح بعد غزو السوفييت لأفغانستان . وجاء هذا الالغاء بدون تنازلات مقابله . وزاد الأمر تفاقما عندما وقعت الولايات المتحدة صفقة قمح جديدة بدون ربط ذلك بقضايا أخرى . ومن المؤسف أيضا أن مسؤولى التجارة فى حكومتنا اتبعوا القول الخاطىء

القائل بأن الحد الوحيد لتجارتنا مع موسكو يجب أن يكون قدرة الموانىء السوفييتية على الاستيعاب . وينبغى للادارة المقبلة أن تتخلى عن هذا النهج . وعليها أن تقوم أولا بالربط بين جوانب القوة الاقتصادية للغرب ، ثم نجلس للتفاوض مع موسكو حول الشروط السياسية لزيادة التجارة .

وقد لاحظ لينين بازدراء أن البلدان الرأسمالية بلغت من الجشع وقصر النظر حد أنها تبيع للاتحاد السوفييتى الحبل الذى ستشنق به نفسها فى يوم من الأيام . ومن المؤسف أن بعض القادة السياسيين ورجال الأعمال فى الغرب ينطبق عليهم هذا الوصف . فهم لا يكتفون بأن يبيعوا الحبل للاتحاد السوفييتى ، بل يبيعونه أيضا المشنقة ، والدليل الذى يشرح للجلاد كيف يمارس عمله . ويتعين علينا أن نرفض مشورة أولئك الذين يدعوهم ضيق أفقهم إلى الدعوة للتوسع بلا حدود فى التجارة بين الشرق والغرب . وإذا نحن قبلنا وجهة نظرهم فسوف يحقق أفراد قليلون فى الغرب مكاسب مالية ، ولكن زعماء الكرملين وحدهم هم الذين سيحققون مكاسب جيوبولتيكية .

□ **الإصــــرار** . فى أيام الثورة فى روسيا فى بداية هذا القرن ، تغلب البلاشفة على غيرهم من اليساريين عن طريق البقاء ساعات أطول منهم فى الاجتماعات . وكان أنصار لينين يستمرون فى مناقشة أتفه موضوعات الخلاف إلى ما لا نهاية ، فى حين كانت المعارضة تشعر بالسأم ، وتتشتت أذهان بعض المندوبين . وعندما يتضاءل عدد الفريق الآخر إلى الحد الكافى تطلب جماعة لينين عرض الأمر للتصويت ، وبذلك تكسب رغم أن البلاشفة كانوا أقلية فى بداية الأمر . والمفاوضون السوفييت اليوم لم يفقدوا هذه الموهبة لتحقيق النصر عن طريق الصبر فى الكلام والاستماع .

وقد اتجه دبلوماسيونا إلى الوقوع فى خطأين أساسيين عند التعامل مع موسكو :

الأول : أنهم اتجهوا إلى الانتقاص من تقدير الخصم ، وكانوا ينظرون عادة إلى السوفييت على أنهم ثقيلو الحركة ، غلاظ الطبع ، غير متحضرين . ولكنهم لم يدركوا أنه ليست هناك علاقة بين الأسلوب والقدرة . وربما لم يكن لستالين الأسلوب المنمق الذى يتصف به الرئيس روزفلت ، ولكن ستالين كسب أوروبا الشرقية فى يالطا . ويجب على مفاوضينا أن يعدوا أنفسهم إعدادا دقيقا فى مواجهة خصومهم ، ويجب أن يتسموا بالإصرار والتمسك والصبر وطول البال . وكانت هذه الصفات ، بين صفات أخرى ، أهم نقاط قوة هنرى كيسنجر عند تفاوضه مع السوفييت والصينيين والفييتناميين . وقد كشف ماكس كامبلمان عن تلك الصفات فى مفاوضاته وصولاته الطويلة حول الحد من الأسلحة فى جنيف . وليست الحجج التى تقدم عبر المائدة هى التى تحرك المفاوضين السوفييت وتدفعهم

إلى التنازلات ، بل القرارات السياسية التى تأتى من أعلى . ولكن فريقنا يجب أن يكون قادرا على القتال ومواصلة الدفاع حتى يدفع الكرملين إلى التراجع عن مواقفه الأولى . ولا يجوز أبدا أن نتفاوض على أساس تحديد موعد نهائى لانتهاء المفاوضات . فإذا بدا أننا فى عجلة من أمرنا سيرحب السوفييت بدفعنا إلى صفقة غير مواتية .

والثانى : أن لدى دبلوماسينا اتجاها ضارا للتفاوض فيما بينهم بالنيابة عن السوفييت . وكل خيار متشدد للتفاوض تجرى مناقشته داخل الحكومة الأمريكية يواجه بكورس من الاستهزاء على أساس « أن الروس لن يقبلوه أبدا » . ثم تقوم أسراب من العاملين فى وزارة الخارجية ، بمساعدة أصدقائهم فى الكونجرس وفى وسائل الإعلام ، بالحث على تعديل موقفنا ـ حتى قبل أن نبدأ المفاوضات ـ حتى يصبح اقتراحا أكثر قبولا لدى الكرملين . وتلك حماقة تامة . ولا يجوز فى أى وقت أن ندخل على اقتراحاتنا تعديلا على أساس أن شروطها مقبولة أو غير مقبولة من وجهة نظر السوفييت ، بل يجب أن يكون المعيار أنها مقبولة أو غير مقبولة من وجهة نظرنا .

والدبلوماسيون السوفييت يبدون مهارة مهنية تامة فى حرب الخنادق السياسية التى تمثلها المفاوضات الأمريكية السوفييتية . وهم يحفرون مواقعهم ويتشبثون بها ، ويحددون عشرات من الخطوط المحتملة للمجادلات باعتبارها تحصينات كلامية ، ولا يتراجعون إلا بعد هجمات مواجهة متكررة من جانب الطرف الآخر . وحتى عند ذلك ، يكون على جانبنا أن يستأصل مواقعهم واحدا بعد واحد ، لأنهم عند تراجعهم فى إحدى الجبهات يخلقون نقاطا زائفة للنزاع فى جبهة أخرى ، لكسب تنازلات فى جبهة ثالثة . والمفاوضون السوفييت من أكفأ المفاوضين فى العالم . وهم بغير شك قادرون على الدفاع عن المصالح السوفييتية . وليست بنا حاجة إلى مساعدتهم فى ذلك بتقديم تنازلات مسبقة من جانبنا .

وإذا كان موقفنا قويا ومنطقيا وجب أن نتمسك به . وقد كتب جوزيف جالوواى الذى عمل مراسلا صحفيا لفترة طويلة فى موسكو يقول : « ينبغى لك أن تحدد مسبقا أغراضك ومسلكك بوضوح وقوة منذ البداية ، ثم تتمسك بذلك الخط بكل ما تملك من عزم وإصرار . وإذا أنت تخليت عن أبسط شيء من مبادئك ، فسوف تقنع الطرف الآخر بأن هناك فرصة على الأقل لأن تتراجع فى المبادىء الأكبر . ويكفى ذلك ليستمر الروس فى الضغط عليك إلى ما لا نهاية » .

ويجب أن يتعلم مفاوضونا أن يضعوا مصالحنا العامة فوق رغبتهم فى الوصول إلى اتفاق . ومبادرة الدفاع الاستراتيجى مثال على ذلك . فبين موظفى وزارة الخارجية هناك مطالبة مستمرة بضرورة تقديم بعض التنازلات للسوفييت بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجى ؛ من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن الصواريخ النووية . وهم يعاملون مبادرة

الدفاع الاستراتيجى كما لو كانت إحدى مشاكلنا . والواقع أنها مشكلة بالنسبة لموسكو . ولا يجوز لنا أن نفرك كفينا ونتساءل عما نفعله بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، بل ينبغى أن نرتاح فى مقعدنا ، ونسأل السوفييت عما يعتزمون أن يفعلوه بصدد تفوقهم فى الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وهى السبب فى أننا نلجأ إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجى . ويجب أن تكون القاعدة الأساسية التى نتبعها ، ألا نعطى شيئا بدون الحصول على شىء مقابله . ولا يجوز أبدا أن نسمح للسوفييت بالركوب بالمجان . وإذا نحن بعثرنا التنازلات يمينا ويسارا من أجل كسب حسن النوايا من جانب موسكو ، فإن السوفييت سيقومون بجمع قطع النقد الصغيرة ويطلبون المزيد . وقد عبر أحد المفاوضين الأمريكيين ذوى الخبرة عن ذلك بقوله إن السوفييت نادرا ما يدفعون ثمن الخدمات التى قدمت لهم بالفعل .

□ **الحديث اللين والتصرفات الحازمة** . إن معسول الحديث الدبلوماسى يمكن أن يحقق بعض المكاسب محليا ، ولكنه لا يمكن أن يفيد فى الخارج . والسوفييت أساتذة فى الخداع . وأى لاعب من لاعبى البوكر يعرف أن من يستخدم أساليب الخداع يمكن عادة أن يكتشفها إذا استخدمها اللاعب الآخر . وأفضل طريق للتعامل مع السوفييت هو الحديث اللين والتصرف القوى .

□ **عدم إتاحة الفرصة للتنبوء سلفا** . يميل دبلوماسيونا إلى وضع أوراقهم على المائدة قبل الاطلاع على أوراق السوفييت . ويجب ألا تغيب عن بالهم القاعدة الذهبية للدبلوماسية عند التعامل مع السوفييت : افعلوا بهم ما يفعلونه بكم . وجورباتشوف أستاذ فى الإقدام على الحركة المفاجئة . ويجب أن يكون موقفنا موقفا يتعذر التنبوء به ، شأننا شأنه . فإذا نحن تعلمنا أن نجمع بين اللهجة الهادئة والعمل القوى ، وأن نستخدم حركات الالتفاف ، والربط بين الموضوعات ، والقوة الاقتصادية ، والإصرار فى المساومة ، وعدم إتاحة الفرصة للتنبوء بمواقفنا ، نستطيع أن نحصل على الكثير من جانب السوفييت فيما يتعلق بالتجارة والحد من الأسلحة والقضايا الأخرى . لكن مهمة التفاوض مع موسكو تقف عند هذا الحد ، فهى تتطلب أن تبحث الولايات المتحدة بعناية مدى امتثال موسكو للاتفاقات المبرمة . ويعنى ذلك قبل كل شىء أن جميع الاتفاقات يجب أن تكتب مع بيان واضح للغاية بإجراءات التحقق الكامل منها . ونحن قد تعلمنا مما حدث بالنسبة لاتفاقيتى سولت الأولى وسولت الثانية أن السوفييت سوف يستغلون بلا رحمة أبسط ما فيها من ثغرات .

ويجب أن نعرف أيضا أن السوفييت سوف يستفيدون بأى اتفاق إلى حدوده القصوى . فهم سيفعلون كل ما هو مسموح به ، وكل ما يستطيعونه فوق ذلك . وعلينا أن نرد بالمثل . فأولئك الذين يزعمون أن اتفاقية سولت الأولى سمحت للاتحاد السوفييتى بأن يسبق الولايات

المتحدة فى مجال الأسلحة الاستراتيجية يخطئون الجهة التى يوجهون إليها اللوم . فنحن قد تخلفنا فى الأسلحة النووية الاستراتيجية لا بسبب الاتفاقية ، بل لأننا لم نفعل كل ما تسمح به الاتفاقية . وقد كانت هناك مجموعة كاملة من البرامج الاستراتيجية - قاذفة القنابل بى ١ ، والصاروخ أم إكس ، والغواصة ترايدنت - يجرى العمل فيها عند توقيع اتفاقية سولت الأولى . ولكن الكونجرس خفض الاعتمادات الخاصة بها فى منتصف السبعينات ، وألغت حكومة كارتر بعض تلك البرامج ، ومدت الأجل الزمنى لنشر بعضها الآخر . ولو أننا فعلنا كل ما سمحت لنا به اتفاقية سولت الأولى ، لما انفتحت نافذة تعرضنا للخطر بأى حال .

وبالإضافة إلى ذلك لا يجوز أن نضع مسألة انتهاك السوفييت لاتفاقات الحد من الأسلحة على الموقد الخلفى ، بينما تستمر المفاوضات الأخرى فى طريقها . وكان الرئيس ريجان على حق عندما تمسك بأن تتخذ الولايات المتحدة خطوات مناسبة لمواجهة الانتهاكات السوفييتية . وما دام السوفييت قد خرجوا على السقوف العددية لاتفاقية سولت الثانية ، ينبغى للولايات المتحدة أن تفعل المثل . وما داموا قد نشروا عددا من الصواريخ الجديدة أكثر مما تسمح به اتفاقية سولت الثانية ينبغى أن نستمر فى نشر كل من صواريخ أم إكس وميدجتمان . وما دام السوفييت يخفون قدرات صواريخهم ومواعيد إجراء تجاربها ، يجب أن نفعل الشىء ذاته .

ويجب أن نتمسك فى مفاوضاتنا بتسوية مسألة الامتثال قبل إبرام اتفاقات جديدة . وليس ذلك مجرد إجراء دبلوماسى ، بل يجب أن نؤكد لمن يستبعدون هذه المسألة بدأب وإصرار ، أنها تؤثر فى آخر الأمر على أمننا القومى . ويجب فى الوقت ذاته أن نوضح للكرملين بلا كلل أنهم إذا رفضوا معالجة مسألة انتهاك الاتفاقات السابقة ، فلن تكون هناك وسيلة ليصدق مجلس الشيوخ على الاتفاقات المقبلة . ولا ينبغى له ذلك . وإذا نحن تمسكنا بهذا الموقف سيستجيب له السوفييت فى نهاية المطاف .

ومن يعارضون فكرة التفاوض مع موسكو يعارضون أيضا فكرة عقد لقاءات القمة بين الدولتين العظميين . ففى رأيهم أن اجتماعات القمة فيها جميع عيوب المفاوضات عموما ، بالإضافة إلى أن السوفييت يستفيدون منها فائدة لا تتناسب مع ما نجنيه من ورائها . فاجتماعات القمة ، مع ما يصحبها حتما من أنخاب الشمبانيا والمجاملة الدبلوماسية ، تضفى طابع الشرعية على زعماء الكرملين فى أعين العالم ، بالرغم من السياسات الوحشية التى يتبعونها فى مناطق نائية مثل أفغانستان .

وذلك رأى مفهوم ، بخاصة على ضوء سجلنا الضعيف فى اجتماعات القمة . وكثيرا ما رأينا رئيسا أمريكيا تستحوذ عليه فكرة أنه إذا تعارف هو وزميله السوفييتى أحدهما على

الآخر ، ونجح فى إيجاد لهجة أو روح جديدة فى علاقاتهما ، فإن المشاكل الأمريكية السوفييتية سوف تحل ، وأن التوترات ستتراخى . وأدى ذلك إلى « روح » جنيف التى أشيد بها فى ١٩٥٥ ، وكامب ديفيد فى ١٩٥٩ ، وفيينا فى ١٩٦١ ، وجلاسبورو فى ١٩٦٧ ، ثم فى جنيف مرة أخرى فى ١٩٨٥ . ولكن إذا كانت هذه « الروح » قد حسنت جو العلاقات الأمريكية السوفييتية ، فإنها لم تفعل شيئا لحل القضايا الأساسية المعلقة . وعندما تكون القمة كلها روحا بلا محتوى ، فإن الروح سرعان ما تتبخر .

ونحن بحاجة إلى أن نواجه الحقيقة الصلبة القائلة بأن الروح واللهجة لا تجديان إلا عندما يحدث سوء تفاهم بين قادة بلدين بينهما مصالح متماثلة أو متقاربة ، ويمكن أن يحل إذا تعرف أحدهما بالآخر . ولكن مثل هذه العوامل الزائلة لا تجرى عندما تكون بين الدول خلافات مستعصية ، كما هو الحال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

ولكن ليس معنى ذلك أن اجتماعات القمة الأمريكية السوفييتية لا تفيد . فاجتماعات القمة يمكن أن يكون لها أثر حاسم فى خدمة السلام . ولكنها لا تسهم فى إيجاد تحسن حقيقى فى العلاقات بين الشرق والغرب إلا إذا سلم الزعيمان بأن التوترات بين بلديهما ليست ناشئة عن سوء تفاهم ، بل نابعة من مصالح أيديولوجية وجيوبوليتيكية على طرفى نقيض . ومعظم خلافاتنا لن تحل أبدا . ولكن للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى هدفا أساسيا مشتركا : هو البقاء على قيد الحياة . وكل منهما يمسك بمفتاح بقاء الآخر على قيد الحياة . والغرض من اجتماعات القمة وضع قواعد الاشتباك الكفيلة بأن تمنع خلافاتنا الجوهرية من أن تفضى إلى نزاع مسلح ، يرجح أن يؤدى إلى تدميرنا معا .

وينبغى أن نسلم بأنه رغم مرور أربعة وأربعين عاما من السلام ، ما زال اندلاع حرب عالمية أمرا ممكنا . وهناك سبعة أسباب كامنة ، بعضها شديد الخطر ، وبعضها أقل خطورة ، لاحتمال نشوب هذا النزاع : ١ ـ أن تتخذ القيادة السوفييتية قرارا محسوبا بتوجيه الضربة الأولى إلى الولايات المتحدة . ٢ ـ قيام قوات حلف وارسو بهجوم على قوات حلف الأطلنطى ، أو قيام الاتحاد السوفييتى بمهاجمة اليابان . ٣ ـ نشوب الحرب بطريق الخطأ ، كأن يشن أحد الجانبين هجوما نوويا بسبب عطب آلى . ٤ ـ الانتشار النووى ، الذى يمكن أن يضع الأسلحة النووية فى يد زعيم دولة ثورية صغيرة أو دولة إرهابية تكون أقل ضبطا للنفس فى استخدامها عن الدول الكبرى . ٥ ـ قيام السوفييت بضربة وقائية لتصفية الترسانة النووية الصينية ، وهى حرب ستنجر إليها الولايات المتحدة بصورة حتمية . ٦ ـ تصاعد الحروب الصغيرة فى المناطق التى تتصادم فيها مصالح كل من الدولتين العظميين ، مثل الشرق الأوسط والخليج الفارسى . ٧ ـ خطأ فى الحساب ، ينتقص فيه زعيم إحدى الدولتين العظميين من إرادة قرينه على اتخاذ المخاطرة المطلقة اللازمة للدفاع عن مصالحه .

وللولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مصلحة متبادلة في إنقاص الأخطاء والاضرار المتمثلة في جميع هذه الاحتمالات السبعة . ويمكن لاجتماعات القمة بين الدولتين العظميين أن يكون لها دور بناء في تخفيف كل من هذه الاحتمالات . وإذا عقدت تلك الاجتماعات على نحو سليم ، فإنها يمكن أن تيسر التعاون اللازم لانقاص خطر نشوب الحرب بطريق الخطأ ، والحد من انتشار الأسلحة النووية . كما أنها تعتبر وسيلة للكشف عن عزمنا على مقاومة العدوان السوفييتي على المصالح الغربية ، وبذلك تقل احتمالات قيام موسكو بوضع إرادتنا وعزمنا موضع الاختبار .

واجتماعات القمة توفر لأى رئيس أمريكي مجموعة فريدة من الفرص والتحديات . ففي القمة تتاح له فرصة للتعجيل بالمفاوضات الدائرة بين الموظفين الأمريكيين والسوفييت بسرعة السلحفاة . كما أن هذه الاجتماعات هي البوتقة التي يمكن فيها تدعيم الربط بين شتى القضايا الأمريكية والسوفييتية . وهي المحفل الذي يقوم فيه قرينه السوفييتي بضبط نظرته إلى الولايات المتحدة ـ سواء كان ذلك للأفضل أم للأسوأ . ولكن لاجتماعات القمة أيضا مخاطرها . فالرئيس يمكن أن يقع في شرك دبلوماسي ينصبه السوفييت ، أو يمكن أن يستخدم عن غير قصد لهجة في العلاقات الأمريكية السوفييتية تؤدي إلى نشر موجة من التفاؤل المفرط بين الجمهور بشأن إمكانات الوصول في آخر الأمر إلى إنهاء الصراع بين الدولتين العظميين ، وهو تفاؤل ربما تنتج عنه آثار ضارة .

وخلال السنوات الاثنتين والأربعين التي قضيتها في الحياة العامة ، أتيح لي أن أشهد تسعة اجتماعات للقمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . وشاركت كرئيس في ثلاثة منها . وعندما أنظر إلى الخلف إلى ما حققناه من نجاح وما وقعنا فيه من فشل ، أعتقد أن الرئيس المقبل ينبغي أن يضع نصب عينيه عند ممارسة اجتماعات القمة خمس قواعد أساسية ، وهي :

لا تتوقعوا أن تؤدي العلاقات الشخصية الطيبة مع أحد الزعماء السوفييت إلى إيجاد علاقات أفضل بين الدولتين . فليس هناك وهم أخطر من الاعتقاد بأن رئيسا أمريكيا ذا جاذبية شخصية ، يستطيع أن يغري قرينه السوفييتي بالتخلي عن السياسات العدوانية في مختلف أنحاء العالم . فالزعماء السوفييت خبراء في اللعب على هذا الوهم الأمريكي . وقد أدرك هذه اللعبة مانليو بروزيو الذي كان سفيرا لإيطاليا في موسكو لمدة ست سنوات . وقد قال لي في عام ١٩٦٧ : « إني أعرف الروس . فهم كاذبون ومخادعون مهرة ، وممثلون بارعون ، ولا يمكن الثقة بهم . فهم يعتبرون من واجبهم أن يخدعوا ويكذبوا » .

وقد وقع جميع الرؤساء الأمريكيين تقريبا ، بدءا من فرانكلين روزفلت ، في وقت من الأوقات ضحية للاعتقاد بأن وجود علاقة شخصية متميزة مع الزعيم السوفييتي من

شأنه أن ييسر تحقيق نجاح دبلوماسى يمكن بدوره أن يعمل على تهدئة العلاقات الأمريكية السوفييتية . وقد شعروا جميعا بخيبة أمل شديدة عندما رأوا الاتحاد السوفييتى يشرب الأنخاب معنا بيد ، ويطعننا فى الظهر باليد الأخرى . ولا بد لنا من إدراك أن الطريق إلى الكوارث الدبلوماسية ممهد بالنوايا الساذجة .

وليس معنى ذلك أن الدبلوماسية الشخصية ليست مجدية . إذ لا غنى عنها فى كيمياء القمة . ولكنها إذا لم تعامل بحساب يمكن أيضا أن تنفجر فى وجهنا . يجب أن نتعلم أن العنصر الجوهرى ليس الصداقة العاطفية ، بل الاحترام المتبادل القائم على أساس متين . ولن يكون الرئيس الأمريكى بحاجة إلى إثبات رجولته بالخبط على صدره، وترديد عبارات شديدة فى وجه السوفييت . على العكس ينبغى له أن يلتزم بموقف جاد وعملى فى المفاوضات ، وأن يمنح الزعيم السوفييتى الاحترام اللازم لزعيم دولة عالمية عظمى . ولكن ينبغى للرئيس فى الوقت ذاته ألا يغفل عن أن ما يفصل بين الجانبين هى خلافات مستعصية ، لا يمكن التغلب عليها عن طريق الدبلوماسية الشخصية بين الزعيمين .

وفى التعامل مع جورباتشوف ، من المهم بصفة خاصة أن يحتفظ الرئيس بموقف واقعى بشأن دور الدبلوماسية الشخصية ، فجورباتشوف أستاذ فى السحر الشخصى . وفى أحاديثه الصحفية نجح فى تحويل بعض أشد الصحفيين الأمريكيين مراسا إلى جراء تتمسح به . ولكن ينبغى أن ندرك أن جورباتشوف ، بوصفه خبيرا فى السحر لن يتأثر هو نفسه بالسحر . فهو يعرف جميع الألاعيب لأنه استخدمها بنفسه مئات المرات . وإذا حاول أحد الرؤساء أن يسيطر عن طريق السحر فلن يجنى الصداقة بل السخرية .

لا تتصوروا أنه حتى لو عقدت قمة ناجحة فإنها ستجلب السلام الدائم . تميل اجتماعات القمة الناجحة إلى خلق توقعات مسرفة فى التفاؤل ، ولكن لا يمكن لأى اجتماع واحد بين الزعماء الأمريكيين والسوفييت أن يحوّل العالم ويضع نهاية للتنافس الأمريكى السوفييتى . والتفاؤل المفرط وهم تتولد عنه خيبة أمل ، وينتج عنه ضعف العزيمة . والواقع أن الآمال الطوباوية تضر بالولايات المتحدة وبحلفائنا . ومن الأغراض التى يسعى إليها الاتحاد السوفييتى أن ينشر التفاؤل المفرط بشأن تحسن العلاقات الأمريكية السوفييتية ، لأن ذلك بدوره يسهل زيادة التجارة بين الشرق والغرب ، وإنقاص النفقات الدفاعية للغرب . فإذا نحن سمحنا بهذا التفاؤل المفرط ، أو شجعناه ، لن يحصل زعماء الكرملين فقط على ما يريدون بل سيحصلون عليه أيضا بثمن مخفض . ولا يجوز أن نقع فى خطأ الاعتقاد بأن استعداد جورباتشوف لتخفيف التوتر يعنى أنه تخلى عن الاهتداء فى كل حركة بمصالحه الذاتية .

عندما كنت رئيسا ، كنت على إدراك تام بأن اجتماع القمة الذى عقدناه فى عام ١٩٧٢ وحقق نجاحا كاملا ، يمكن أن يثير توقعات متفائلة إلى حد الإفراط بين صفوف الشعب الأمريكي . ورغم أنى كنت أعرف أنى استفيد سياسيا من هذا التفاؤل ، فقد حاولت أن أخفف منه وأن تكون نظرتنا إلى نجاحنا واقعية . وقد فعلت ذلك على الأخص لأن بريجنيف أكد لى مرارا أن تخفيف التوتر لن يؤدى إلى إنهاء التأييد السوفييتى لما أسماه حروب التحرر الوطنى فى العالم الثالث . وفى كلمة أدليت بها أمام اجتماع مشترك لمجلسى الكونجرس عقب عودتى من موسكو مباشرة ، ذكرت صراحة أننا « لم نجلب معنا من موسكو الوعد لسلام فورى ، ولكننا جلبنا بالفعل بداية لعملية يمكن أن تفضى إلى سلام دائم » . وأضفت : « إن الأيديولوجية السوفييتية مازالت تعلن العداء لبعض القيم الأمريكية الأساسية . ومازال القادة السوفييت متمسكين بتلك الأيديولوجية » . وقد تبين أن كلماتى لم تكن كافية . فعلى الرغم من تحذيراتى ، اندلع التفاؤل المفرط فى الكونجرس وفى وسائل الإعلام . ولم تأخذنى الدهشة عندما تصرف الشيوعيون كشيوعيين فى الشرق الأوسط فى ١٩٧٣ . لكن ذلك كان بمثابة صدمة لكثير من الأمريكيين الذين تصوروا أننا دخلنا عصرا جديدا من السلام وحسن النوايا . ومن المؤسف أن التفاؤل المفرط لم يتبدد تماما إلا بعد أن قام السوفييت بغزو أفغانستان فى ١٩٧٩ .

وبعد قمة واشنطون التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، اجتاح العاصمة التفاؤل المفرط من جديد . وكان الخطاب الذى وجهه الرئيس ريجان بعد اجتماع القمة إلى الشعب الأمريكى متوازنا ، ويتضمن تقديرا يتسم بالمسؤولية التامة للعلاقات الأمريكية السوفييتية . لكن بعض المسؤولين فى الحكومة غذوا نيران التفاؤل المفرط ، وتوقعوا حدوث تقدم سريع فى القضايا المعقدة ، وتحدثوا عن بزوغ عصر جديد فى الشؤون العالمية . وهذا النوع من العبارات المبالغ فيها يضعف موقفنا التفاوضى عن طريق إثارة الآمال داخل بلدنا . وينبغى لجميع الرؤساء المقبلين الذين يشتركون فى اجتماعات القمة ألا يتركوا العنان للعاملين معهم .

ولا يجوز أن يغيب عن بالنا أنه ليس هناك اتفاق يوقع فى القمة يمكن أن يزيل خطر العدوان السوفييتى . وأقصى ما يمكن تحقيقه هو إنقاص احتمالات تصاعد ذلك الخطر وتحوله إلى نزاع مسلح . وإذا كان علينا أن نسعى إلى اتفاقات تحقق مصالحنا ، فيجب ألا نتصور أن أى اتفاق يمكن أن يغير طبيعة النزاع الأمريكى السوفييتى ، أو الطابع العدوانى لنوايا الكرملين العالمية .

لا يجوز الذهاب للقاء قمة « متعجل » بغير تحضير كاف . وقبول دعوة لعقد اجتماع للقمة بغير تحضير كاف هو بمثابة قبول دعوة لكارثة دبلوماسية . فموسكو تستفيد من هذا النوع من الاجتماعات لأنها تستطيع أن تستثمر الدعاية المحيطة بالاجتماع بدون تقديم أية

تنازلات موضوعية . فبمجرد الإعلان عن اجتماع قمة متعجل تنشأ التوقعات التى تولد آمالا غير واقعية . وعندما يفشل الاجتماع - وهو ما يحدث حتما - فإنه يخلق مخاوف غير واقعية وشعورا بخيبة الأمل . وإذا كانت مثل هذه الاجتماعات تفيد سياسيا فى الأجل القصير ، فأنها تؤدى فى الواقع إلى الإضرار بنا ، كما تضر باحتمالات تحسين العلاقات الأمريكية السوفييتية فى المدى الطويل .

وكان ينبغى أن نتعلم هذا الدرس من خبرتنا باجتماعات القمة خلال الستينات . فبعد اجتماع القمة الذى عقد فى فيينا فى ١٩٦١ ، كتب بعض الصحفيين من أشد مؤيدى الرئيس أن خروشوف تفوق بشكل ظاهر على كيندى الذى لم يكن مستعدا على الاطلاق ، وكان لا يزال يرزح تحت عبء فشله فى خليج الخنازير وفى برلين . وأضاف اجتماع القمة إلى فكرة خروشوف الخاطئة عن أن كيندى رئيس ضعيف ، وشجعه ذلك على اتخاذ القرار بتنفيذ مغامرته التى أوشكت أن تكون قاتلة بنصب الصواريخ فى كوبا فى السنة التالية . وفى اجتماع القمة المتعجل الذى عقد فى جلاسبورو فى ١٩٦٨ ، لم يحقق جونسون شيئا غير المساعدة على أن ينسى العالم الغزو السوفييتى الوحشى الذى كان قد وقع فى تشيكوسلوفاكيا منذ أمد قريب .

والاجتماع الذى عقد فى ريكيافيك فى ١٩٨٦ نموذج صارخ لما لا يجوز اتباعه فى اجتماعات القمة . ولم يحدث فى أى وقت سابق أن تعرض مثل هذا القدر من القضايا للخطر بمثل هذا القدر القليل من التدبر السابق . وفى أحد الاجتماعات مع جورباتشوف ، تفاوض الرئيس ريجان فعلا فى شأن إزالة لا الصواريخ التسيارية عابرة القارات وحدها ، بل أيضا جميع الأسلحة النووية الأخرى على أساس قطعة ورق شخبط عليها أحد مساعديه بعض النقاط لاستخدامها فى الحديث . ولولا أن الرئيس رفض بعناد أن يتخلى عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، وهذا مما يحسب لصالحه تماما ، فربما كانت الولايات المتحدة قد تخلت عن جوهر الاستراتيجية الدفاعية للغرب - وبدون أن تتشاور مع حلفائها أو حتى مع رؤساء الأركان المشتركة . ومن المفارقات أنه رغم عدم نشر أى سلاح نتيجة لمبادرة الدفاع الاستراتيجى ، فإنها أنقذت الغرب بالفعل من الكارثة ولو لمرة واحدة .

وفى النهاية ، فإن اجتماع القمة الذى لم يتم الإعداد له فى ريكيافيك ، لم يحقق شيئا من زاوية المصالح الغربية . فهو أولا : سمح للسوفييت بتهدئة أثر ما فعلوه منذ أمد قريب من خطف الصحفى الأمريكى نيكولاس دانيلوف . وثانيا : سمح الاجتماع لجورباتشوف بأن يصور مبادرة الدفاع الاستراتيجى على أنها العقبة الأساسية فى سبيل الوصول إلى اتفاق شامل للحد من الأسلحة . وثالثا : إن الأحاديث المرسلة التى دارت فيه عن إزالة الأسلحة النووية بعثت موجات من الفزع فى كافة أنحاء الغرب . ولم يحدث منذ أيام يالطا أن هدد

أحد اجتماعات القمة مصالح الغرب بقدر ما هددها هذان اليومان فى ريكيافيك . ويكاد يكون من المؤكد أن أية قمة تعقد بدون تحضير دقيق سوف تتجه إلى إحداث كارثة .

لا تسمحوا بأن يكون الحد من الأسلحة الموضوع الرئيسى فى جدول أعمال القمة .

ففى اجتماعات القمة يجب على الرئيس أن يعطى وزنا متناسبا لجميع القضايا المرتبطة بالعلاقات الأمريكية السوفييتية . والواقع أن جدول أعمال القمة يجب ألا يتصدره الحد من الأسلحة ، بل نقاط التفجر المحتملة فى المنازعات الأمريكية السوفييتية . فليست الأسلحة فى نهاية المطاف هى التى تشعل الحروب ، بل الخلافات السياسية التى تفضى إلى استخدامها . وعدم توجيه اهتمام متصل إلى هذه الخلافات السياسية يبعث إلى موسكو برسالة خاطئة . فزعماء الكرملين يراقبون أقرانهم فى القمة عن كثب . واختيارنا للقضايا يعد مؤشرا : فالموضوعات التى نعكف عليها هى الموضوعات التى نعتقد بأهميتها . وإذا نحن تجنبنا إحدى القضايا سيفترضون أننا نطلق يدهم بشأنها .

والمنازعات القائمة فى العالم الثالث هى أهم القضايا التى ينبغى إثارتها . وينبغى أن يدرك الزعماء السوفييت أنه ليس من المنطقى ، ولا من الأخلاقى أن تقبل الولايات المتحدة والغرب العقيدة القائلة بأن للاتحاد السوفييتى الحق فى تأييد ما يسمى حروب التحرر الوطنى فى العالم غير الشيوعى ، بدون التمسك بحقنا فى الدفاع عن حلفائنا وأصدقائنا الذين يتعرضون للهجوم ، وتأييد حركات التحرر المناهضة للنظم الموالية للسوفييت فى العالم الثالث . ونحن لا نستطيع واقعيا أن ننتظر من السوفييت أن يكفوا عن كونهم شيوعيين متمسكين بتوسيع نفوذهم وسيطرتهم ، ولكن يجب أن نوضح على مستوى القمة أن المغامرات العسكرية ستؤدى إلى القضاء على فرص تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وبذلك نقضى على أية منافع محتملة تستطيع موسكو أن تجنيها من إنقاص التوتر .

وقد كان اجتماع قمة ريكيافيك فى ١٩٨٦ ،واجتماع قمة واشنطون فى ١٩٨٧ اجتماعين للحد من الأسلحة فى المقام الأول . وقد نجح جورباتشوف فى سعيه للحيلولة دون إحراز تقدم ، بل ودون إجراء أى مفاوضات حقيقية ، حول أى من القضايا الأخرى . وفى اجتماع القمة القادم ، ينبغى للولايات المتحدة أن تتمسك بإعطاء أولوية متكافئة لأسباب الحرب ، وللأسلحة التى يمكن أن تستخدم فى شن الحرب . ولمحادثات الحد من الأسلحة أهميتها ، ويمكن أن تحقق مصالحنا . ولكنها يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع القضايا الأخرى فى جدول الأعمال ، ومرتبطة بها ارتباطا صريحا . فتخفيف التوتر الذى لا يستند إلا إلى الحد من الأسلحة ، والذى يسمح للتوسع السوفييتى بأن يمضى بغير كابح ، لن يؤدى إلى سلام حقيقى بل إلى آمال زائفة وتفاؤل لا أساس له .

لا تتفاوضوا مع تحديد موعد نهائى للمفاوضات . نحن نميل إلى ممارسة السياسة الخارجية فى دورات تتألف كل منها من أربع سنوات . ويتطلع كل رئيس أمريكى إلى إعادة النظر فى سياساتنا تجاه الاتحاد السوفييتى ، وتسوية جميع المسائل المعلقة قبل الانتخابات الرئاسية التابعة . وهو رجل فى عجلة من أمره ، ومن الواضح أنه يتحرك وعينه على دقات الساعة . وزعماء الكرملين يدركون بوضوح مدى الضغط الذى يفرضه الوقت على الرئيس الأمريكى . وهم قادرون على استثمار ذلك بغير رحمة . ولذا يجب أن يكون زعماؤنا أكثر واقعية فيما يأملون فى تحقيقه . فلن يكون فى وسع أى رئيس واحد أن يحل جميع القضايا . وليست هناك قضية واحدة سيحلها أى رئيس لنهاية الأزمان . ويجب أن نكون مستعدين فى اجتماعات القمة للخروج بغير اتفاق إذا لم تكن الشروط موافقة . وأنه ليكون خطأ قاتلا لأى رئيس أمريكى أن يتفاوض مع وضع موعد نهائى لانتهاء المفاوضات . فالموعد النهائى لمفاوضات جورباتشوف هو فى نهاية الأمر نحو خمسة وعشرين عاما .

لنقرر عقد اجتماعات قمة سنوية . إذا التزم أى رئيس أمريكى بهذه الخطوط الخمسة الأساسية يستطيع أن يسير قدما بقدم مع أى زعيم سوفييتى فى اجتماعات القمة . وينبغى أن يسعى ، كجزء من استراتيجيته الشاملة للتفاوض ، إلى إقرار عقد اجتماعات سنوية للقمة مع كبار قادة الاتحاد السوفييتى .

وللاجتماعات السنوية للقمة فائدتها لأسباب ثلاثة . **الأول** : أنه لما كان كلا الزعيمين يريد الوصول الى اتفاقات موضوعية فى القمة ، فإن تحديد موعد لها يعطى حافزا إضافيا للمفاوضات التى تتعثر على أيدى البيروقراطيين . وهذا أسلوب من أفضل الأساليب التى تضغط بها الولايات المتحدة على الجانب السوفييتى ؛ ليتزحزح عن مواقفه التى يتشبث بها . وإذا كان لا يجوز السير فى هذا الاتجاه الى حد السعى لإبرام اتفاق لمجرد الوصول الى أى اتفاق ، أو التفاوض مع تحديد موعد نهائى للمفاوضات ، فإن اجتماعات القمة السنوية المقررة سلفا يمكن أن تساعد فى الخروج من الطرق المسدودة التى تصل إليها المفاوضات . **والثانى** : أن المناقشة المنتظمة للخلافات السياسية على أساس سنوى تقلل من احتمالات أن يخطىء أحد الزعيمين فى تقدير رد فعل الزعيم الآخر . وستكون هناك فرصة واسعة لكل منهما لتوضيح موقفه ، والكشف عن إرادته فى الدفاع عن مصالحه . وإذا لم يكن أحد الزعيمين يميل شخصيا للآخر ، فلا شك فى أنهما سيفهمان بعضهما البعض . وبالتالى فإن ذلك سيقلل من احتمال نشوب حرب لا يرغب فيها أحدهما نتيجة لخطأ فى الحساب . **والثالث** : أن وجود اجتماع مقرر للقمة سيكون كابحا للتحركات العدوانية من جانب الاتحاد السوفييتى فى فترة التحضير للاجتماع . فلن يكون بين الزعيمين من يريد أن يتهم بتسميم الجو قبل انعقاد القمة .

ربما يميل البعض الى استخلاص أنه لا أمل فى أن تقف دولة ديمقراطية على قدم المساواة فى المفاوضات مع دولة دكتاتورية شمولية . ولكننا توصلنا بالفعل فى الماضى الى اتفاقات صائبة . فمعاهدة النمسا للسلام فى ١٩٥٥ ، ومعاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية فى عام ١٩٦٢ ، واتفاق برلين فى ١٩٧١ ، ومعاهدة سولت الأولى فى عام ١٩٧٢ ، كانت تمثل كلها تقدما ملحوظا فى العلاقات الأمريكية السوفييتية . ولكننا يجب أن نتذكر أن الاتفاق فى كل حالة لم يكن نهاية للنزاع بين الدولتين العظميين ، بل كان مجرد نحو بدء عملية للعيش مع النزاع المستمر .

وإذا نحن أدركنا حدود المفاوضات والتزمنا بالقواعد السليمة لاجرائها مع موسكو ، نستطيع أن نحقق إنجازات مفيدة - هى فى الواقع وضع قواعد للاشتباك والتنافس بغير حرب . ولا يجوز لنا أن نجرى مفاوضات منعزلة عن الجوانب الأخرى للاستراتيجية الشاملة . ونحن لن نستطيع أن نتقدم بالمحادثات إلا اذا فعلنا كل ما يلزم للمحافظة على قدرة الردع ، وعلى قدرتنا على المنافسة . فالتفاوض بدون المحافظة على قدرة الردع يؤدى إلى التساهل التدريجى والاستسلام . والتفاوض بدون الاستمرار فى التنافس يؤدى إلى التسامح إزاء العدوان السوفييتى . أما اذا تعلمنا كيف نجمع بين الثلاثة - الردع ، والتنافس ، والتفاوض - سنكون فى وضع يتيح لنا الوصول إلى سلام حقيقى فيما وراء عام ١٩٩٩.

الفصل السادس

العملاق المفتت

فـى السنوات التى تعقب عام ١٩٩٩ كس ميزان القوة فى العالم قدرا أقل فأقل من هيمنة الولايات المتحدة والاتحـ السوفيتى ، وقدرا أكبر فأكبر من الأهمية الصاعدة لثلاثة مردة جيوبوليتيكيين آخرين فى الكرة الأرضية هى : أوروبا الغربية واليابان والصين . وسيرتهن مصير العالم إلى حد كبير ، بهل تساهم هذه المراكز الأخرى للقوة فى قوة الشرق أو الغرب . ومن هنا يتعين على الولايات المتحدة فى السنوات السابقة على عام ١٩٩٩ ، أن تبذل جهدا متناسقا لإدماج مراكز القوة الثلاثة الصاعدة فى العالم فى ائتلاف عريض ؛ ردعا للعدوان السوفييتى وقياما لنظام عالمى أقوى .

وهناك من ينازعون فى هذا الرأى بالنسبة لحالة أوروبا الغربية . فهؤلاء لايعتقدون بأن منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) لم تعد تهتم . وهم يجادلون التحول الذى طرأ فى قوة العالم بوصفهم للقرن التاسع عشر بأنه قرن أوروبا ، والقرن العشرين بأنه القرن الأمريكى ، والقرن الحادى والعشرين بأنه القرن الباسفيكى (المحيط الهادى) . وهم يجادلون قائلين إن أوروبا قد انتهت بوصفها عاملا رئيسيا فى شؤون العالم . فلا يسع بلدا أوروبيا أن يكون فى حد ذاته مؤهلا ليكون دولة عظمى . حتى بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا ، وهى الأمم التى كانت ذات يوم الدول الأولى فى العالم عسكريا واقتصاديا ، قد ضعفت وتفسخت ، ولم تعد قادرة على أن ترى مصالحها الخاصة ، ناهيك عن أن تكون قادرة على تعبئة إرادة القوة للدفاع عنها . وتستحوذ على زعمائها رغبةٌ فى إشباع شهية دولها الرخية والجشعة عوضا عن أن يضطلعوا بدور عالمى بنَّاء . والذين ينظرون الى أوروبا بهذه الكيفية ، باعتبارها قد كانت يوما مجموعة جيوبوليتيكية ، يخلصون الى أنه من المتعين على الولايات المتحدة إذن أن تطرح أوروبا جانبا ، وإمّا أن تتحول الى المحيط الهادى أو تعّول على نفسها فى العالم .

وهذا رأى صائب فى ناحية من النواحى : فالحربان العالميتان اللتان حدثتا فى القرن العشرين قد ألحقتا بالأمم الأوروبية خسائر فادحة . ففى الحرب العالمية الأولى ، اجتثت كل جذور الملكيات المطلقة والأنظمة السياسية فى نصف أوروبا . وفى الحرب العالمية الثانية ، بذرت بذور التدمير فى التربة الاستعمارية لجميع الامبراطوريات الأوروبية العظيمة . وفى عام ١٩٦٩ ، حدثنى ديجول قائلا : « فى الحرب العالمية الثانية ، كانت الخسارة نصيب جميع الأمم فى أوروبا ، وانهزمت أمتان » . ودخلت أوروبا الفترة التالية

للحرب باعتبارها قارة تعانى من إرهاق تاريخى . ففى النصف الأول من القرن ، كانت شعوبها قد نجت بالكاد من حربين ماحقتين . واشارت عليها مصالحها بأن تنسحب من العالم ، وأن تنظر إلى الأمور نظرة أدعى إلى الضيق .

ولكن الذين ينتقدون أوروبا ينسون الجانب الايجابى فى دفتر الحسابات . فلم تعد بريطانيا وفرنسا غريمتين ، ولم تعد فرنسا وألمانيا عدوّتين . وقد خطت بلدان أوروبا الغربية خطوات واسعة فى إدماج اقتصادياتها ، واتخذت الخطوات المتثاقلة الأولى صوب الوحدة السياسية . ولئن كان من المألوف على مدى ما يقرب من قرن أن توصف تركيا بأنها « رجل أوروبا المريض » ، فقد قطعت اليوم أشواطا بعيدة فى الطريق إلى الاقتصاد المنيع والعافية السياسية ، وهى تقدم إلى منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) عددا من الفرق يزيد على ما يقدمه أى بلد آخر . أما أسبانيا ، فبعدما بقيت محايدة فى الحرب العالمية الثانية ، اتخذت أسلوب حكم ديمقراطى ، وانضمت الى منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) وبرغم ما نشأ من نزاع حول مستقبل القواعد الجوية الأمريكية ، فإن رئيس الوزراء الاشتراكى فيليب جونزاليز باق على التزامه بالبقاء فى الحلف .

ولئن كان الطريق مازال طويلا أمام عملاق أوروبا المفتت قبل أن يحقق الوحدة الصحيحة ، فعلينا ألا ننسى الحقيقة الماثلة ، وهى أن بلدان أوروبا الغربية قد قطعت شوطا بعيدا منذ عام ١٩٤٥ . ونستطيع ونحن آمنون أن نتكهن بأن هذه البلدان ، التى تصادمت فى عشرات من الأزمات فى السنوات المائة السابقة على عام ١٩٤٥ ، لن تدخل مرة أخرى حربا الواحد مع الآخر خلال القرن المقبل ، وهو ما لم يحدث منذ « سلم روما » قبل خمسة عشر قرنا خلت .

يضاف الى هذا أنه مازال من مصلحة الولايات المتحدة والبقاء فى منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) ، والاحتفاظ بوجود عسكرى للولايات المتحدة فى أوروبا الغربية . وسكان أوروبا الغربية يزيد عددهم على سكان الولايات المتحدة ، ويكادون يقربون فى ضخامتهم من عدد سكان الاتحاد السوفييتى . وحلفاؤنا فى منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) ـ إذ تبلغ مساحة أراضيهم ربع مساحة الولايات المتحدة وثُمن مساحة الاتحاد السوفييتى ـ لهم ناتج قومى إجمالى يكاد فى مجموعه يساوى ناتجنا القومى الاجمالى ، ويزيد بأكثر من ٥٠ فى المائة عن الناتج القومى الاجمالى للاتحاد السوفييتى . وشعوب أوروبا الغربية على درجة عالية من التعليم والقدرة على استغلال الامكانات الهائلة للتكنولوجيا المتطورة . والأهم من ذلك أن لجميع بلدان أوروبا الغربية حكومات ديمقراطية لأول مرة فى التاريخ .

ومن هنا ، فإن أوروبا الغربية مازالت بالنسبة للولايات المتحدة تمثل أهم رقعة

استراتيجية واحدة من الأرض فى العالم . فهى تضم ما يزيد على ربع القوة الاقتصادية للعالم ، وتمثل الخط الأمامى للدفاع ضد الاتحاد السوفييتى . ومع ذلك فهناك أزمة عميقة اليوم تهدد مستقبل الحلف الأطلسى . وهو ما توقع حدوثه هارولد مكميلان منذ ثلاثين عاما ، عندما قال لى : « إن الأحلاف تتماسك بالخوف وليس بالحب » . ومما يبعث على السخرية اليوم أن التهديد السوفييتى وإن كان أكبر ممّا كان ، فالخوف من العدوان السوفييتى أقل ممّا كان . وعندما قامت معاهدة حلف شمال الأطلسى (الناتو) فى عام ١٩٤٩ ، كانت تشكل ردا ملائما على التهديدات التى واجهناها فى عام ١٩٤٩ . ولكن العالم تغير منذ ذلك الحين . وإن عزّ على منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) أن تتكيف ، فلن تكتب لها الحياة . فهى فى حاجة إلى أن تنمو لكى تواجه التحديات الجديدة التى تجابهنا ، وإلاّ اندثرت .

وقد نجمت أزمة منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) عن التحول العميق الذى حدث فى العالم فى السنوات الأربعين المنقضية .

وعندما اجتمع قادة الدول الاثنتى عشرة الأولى فى المنظمة فى مدينة واشنطن للتوقيع على ميثاقها فى عام ١٩٤٩ ، استند كل منهم فى قرار انضمامه إلى الحلف إلى أربعة افتراضات مشتركة هى :

١ - **أن موسكو تمثل تهديدا عسكريا خطيرا لأوروبا الغربية .** فى أواخر عقد الأربعينات وأوائل عقد الخمسينات ، كان الزعماء الغربيون يفزعهم كابوس يتمثل فى قيام عشرات من فرق الجيش الأحمر باكتساح أوروبا عبورا إلى بحر المانش . وضخمت الأحزاب الشيوعية الأوروبية من صورة العداوة السوفييتية بأن قامت بما عليها من الامتثال للخط المرسوم للحزب من موسكو ، ومن الاستنكار الحماسى لأى مشاركة من أوروبا الغربية فى مشروع مارشال . وكان من نتيجة ذلك أن الخطر لم ينكره أى زعيم ديمقراطى - ولا حتى زعماء الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا . وكان هناك إجماع بين الأحزاب الديمقراطية فى أوروبا الغربية على نقطة واحدة هى : أن العدوان العسكرى من جانب الكرملين هو خطر حقيقى .

٢ - **أن تفوق موسكو فى القوات التقليدية يمكن مقابلته بالتفوق النووى الأمريكى .** فى عام ١٩٥٠ كان لدى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) أقل من ٦٠٠ ٠٠٠ جندى على البر ، فى حين كان لدى الاتحاد السوفييتى ١,٥ مليون جندى . ولكن زعماء الغرب صمدوا فى وجه التفوق التقليدى السوفييتى بنسبة ٢ إلى ١ ، بفضل التفوق النووى الطاغى للولايات المتحدة . فقد كان لدى الولايات المتحدة فى ترسانتها ثلاثمائة قنبلة نووية ، فى حين أن موسكو كانت قد جرَّبت أول انفجار نووى خام لها قبل أقل من سنة مضت . ومن هنا افترض أعضاء منظمة الحلف أن الأسلحة النووية تستطيع

ضمان الأمن العسكرى لأوروبا الغربية فى المستقبل المرئى .

٣ - أن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة بالمقارنة بقوة أوروبا الغربية هيأت للولايات المتحدة أن تتحمل قسما رئيسيا من العبء المالى المخصص للدفاعات التقليدية فى أوروبا . فى عام ١٩٥٠ ، كان اقتصاد الولايات المتحدة يشكِّل ما يزيد على نصف الاقتصاد العالمى ، فى حين أن بلدان أوروبا الغربية كانت لا تزال تعانى من الخراب الاقتصادى الذى خلفته الحرب العالمية الثانية . فأمريكا كانت قد بلغت ذروتها الاقتصادية ، أما أوروبا فكانت لا تزال عاكفة على رفع الأنقاض . وكان على أوروبا الغربية أن تسرِّح قواتها لكى تخصص مواردها للانعاش الاقتصادى . وكان من نتيجة ذلك أن تقدمت الولايات المتحدة لسد الثغرة ، ونشرت ما يزيد على ٤٣٥٠٠٠ جندى برى فى أوروبا بحلول عام ١٩٣٥ ، وأنفقت أكثر من ٦٠ بليون دولار - بأسعار ١٩٨٧ - على مشروع مارشال .

٤ - أن التهديد العسكرى من موسكو ينصب على القارة الأوروبية . فى السنوات التى تلت الحرب مباشرة ، افترض أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) أن الهدف الرئيسى لخطط العدوان من جانب الكرملين هو أوروبا الغربية . وكان فى اعتقادهم أن موسكو إن أقدمت على حرب هجومية فستهدر فرقها عبر السهل الأوروبى . ثم إن الاتحاد السوفييتى لم يكن قد أصبح بعد دولة عالمية عظمى . ولم يكن لدى موسكو حينذاك القدرة على استعراض قوتها العسكرية فيما وراء البلدان المتاخمة لحدودها . ومن هنا صار التهديد مقتصرا على أوروبا وحدها ، وأصبحت الحاجة ماسة للرد عليه من أوروبا .

وليس بين هذه الافتراضات ما يشترك فى تأييده جميع زعماء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسى فى عام ١٩٨٨ .

فقد نشأ - **أولا** - خلاف عميق بين زعماء المنظمة على الطرفين المتقابلين للمحيط الأطلسى ، حول مدى ضخامة التهديد الذى يمثله الاتحاد السوفييتى للغرب . وبصورة عامة ، يعتقد الأمريكيون أن التهديد السوفييتى مازال على ضخامته ، أو حتى أضخم مما كان فى أى وقت مضى . وهم يشيرون إلى التكديس الكثيف للقوات الاستراتيجية والتقليدية السوفييتية - وكذلك إلى الهيمنة المستمرة على أوروبا الشرقية وإلى سلسلة المكاسب الجيوبوليتيكية التى حصلت موسكو عليها فى عقد السبعينات - باعتبار ذلك دليلا على النيات المعادية التى يضمرها الكرملين للغرب .

وفى أوروبا كثيرون من الذين يوافقون على وجهة النظر الأمريكية بشأن الصراع بين الشرق والغرب . وهؤلاء يستعيدون ذكرى أزمة برلين فى عام ١٩٤٨ ، عندما حال الجسر الجوى وحده الذى أقامته الدول الغربية دون قيام موسكو بتجويع القطاع الغربى من المدينة .

كما يذكرون الزهو الشرير الذى به شيّد خروشوف سور برلين ، وهو السور الوحيد فى التاريخ الذى أقيم لا لدفع الغزاة خارجه بل للحيلولة دون فرار مواطنيه أنفسهم . وهم يعرفون معرفة جيدة طابع الحياة الجهم فى ظل الشيوعية فى أوروبا الشرقية . وهم يعرفون فوق كل شيء أن قوات حلف وارسو تتدرب دائما على القتال فى حرب هجومية لا دفاعية .

على أنه ظهر فى السنوات الأخيرة ميل فيما بين أوربيى الغرب ، ولا سيما من كانوا منهم إلى اليسار - دون أن يقتصر عليهم - إلى النظر إلى الاتحاد السوفييتى فى ضوء جديد . ويعتقد الناقدون لوجهة النظر الأمريكية من الذين يحسّون بمسؤولية أكبر ، أن الأمريكيين يسرفون فى رد فعلهم إزاء تهديد حقيقى ، وإن يكن مبالغا فيه . وهم يجادلون قائلين إن التهديد السوفييتى ليس بهذه الدرجة من الشمول والمباشرة بحيث يقتضى الرد عليه بهوس . وهم يشيرون إلى أن الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى ليست حكاية من حكايات النجاح التاريخية . وإزاء مشكلات الكرملين الداخلية الهائلة ، والصعوبات المتزايدة التى يواجهها فى الاحتفاظ بإمبراطوريته فى أوروبا الشرقية ، فإن الاتحاد السوفييتى ليس فى وضع يطوع له أن يهدد أوروبا الغربية تهديدا جديا . وفى رأيهم أنه لا يسع أحدا فى الكرملين أن يفكر فى شن حرب عدوانية عبر سهل أوروبا الوسطى اللهم إلا إذا كان مخبولا . وأن التهديد بهجوم نووى هو تهديد تافه ، لأن ممارسة الحكم على أوروبا المكونة من المدن المدمرة وجثث الموتى لا يشكل هدفا حربيا معقولا لأى زعيم عاقل ، وهم يعتقدون بالتالى أن القلق الأمريكى والدعوة الأمريكية إلى مزيد من اليقظة والاستعداد العسكرى ، إنما يمثلان إسرافا فى رد الفعل من جانب قوة عالمية غير ناضجة .

أما نقاد أمريكا من الأقل إحساسا بالمسؤولية من بين الأوربيين ، فهم يمضون بهذا التحليل خطوة أبعد . فهؤلاء يعتقدون أن الولايات المتحدة هى أعظم خطورة على السلام من الاتحاد السوفييتى . وهم يجادلون قائلين إن أوروبا الغربية ينبغى أن تختار البعد عن الصراع بين الشرق والغرب . وهم فى بلاغتهم الحارة يتهمون الولايات المحدة بأنها تقوم بالقوة بتجنيد أوروبا الغربية فى حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتى . وهم يشيرون ماكرين إلى القوات الأمريكية فى أوروبا بوصفها « قوات احتلال » . وفى اعتقادهم أن الحرب العالمية الثالثة تنشب بسبب الطيش الأمريكى أرجح من نشوبها بسبب العدوان السوفييتى . ومن سوء الاتفاق أن حزبين اشتراكيين أوروبيين كبيرين - هما حزب العمال فى بريطانيا والحزب الديمقراطى الاشتراكى فى ألمانيا الغربية - يدينان بهذه الآراء . وفى الحملات الانتخابية الأخيرة دعت برامجهما إلى إزالة القوات النووية الأمريكية من أوروبا ، وإلى إتخاذ خطوات أخرى تؤدى مباشرة إلى حل منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) .

ومما لا ريب فيه أن هذه المشكلة ستزداد سوءا قبل أن يطرأ عليها أى تحسن . فمنظمة

حلف شمال الأطلسى (الناتو) هى ضحية لنجاحها الخاص . فقد استمتعت أوروبا الغربية باستقرار ورفاهية وأمن لا عهد لها بمثله من قبل ، وذلك إلى حد كبير بفضل الحلف . وفى هذا لاحظ مايكل هوارد أنه « لا يحتاج الأمر إلا إلى جيل واحد من السلام المستتب الناجح لتوليد اعتقاد بأن السلم هو حالة طبيعية ، لا يتهددها بالخطر إلا أولئك الضالعون عن حتراف فى التأهب للحرب » . وقد أدى نجاح منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) فى ردع الهجوم السوفييتى إلى تساؤل كثيرين ، عما إذا كان هناك تهديد فى المقام الأول . ومع القيادة الجديدة لجورباتشوف فى موسكو ـ وهى قيادة منضبطة الايقاع مع العلاقات العامة ـ أصبحت المشكلة أكبر من ذلك . ويؤخذ من بعض استفتاءات الرأى العام التى أجريت فعلا أن الأوربيين الغربيين يعتقدون بأن تصرفات الولايات المتحدة تهدد السلام بنفس القدر ، أو ربما أكثر من تصرفات الاتحاد السوفييتى . فإذا أصبح هذا اتجاها ، صارت موجة المستقبل فى أوروبا لا الشيوعية بل الحياد .

أما التغيير الثانى الرئيسى ، فقد طرأ على ميزان القوى الشامل فى الأسلحة التقليدية والاستراتيجية بين الشرق والغرب ، وكانت له عواقب عميقة على استراتيجية منظمة حلف الناتو الخاصة بالدفاع عن أوروبا الغربية .

وعلى المستوى التقليدى ، ما زال الاتحاد السوفييتى يتمتع بهامش حاسم من التفوق فى أوروبا . فلدى حلف وارسو ٢,٧ مليون جندى ، و ٤٧٠٠٠ دبابة قتال رئيسية ، و ٥٤٠٠ طائرة تكتيكية . أما حلف الناتو فلديه ٢,٤ مليون جندى ، و ٢٣٠٠٠ دبابة ، و ٤٠٠٠ طائرة . ولدى حلف وارسو احتياطيات هائلة من الامكانات فى الاتحاد السوفييتى ، لا تبعد عنه إلا بضعة أميال ، فى حين أن احتياطيات حلف الناتو فى الولايات المتحدة تبعد عنها أربعة آلاف ميل . ولئن كانت لقوات حلف الناتو مزية فى التفوق التكنولوجى ، فهى تفتقر إلى هيكل قيادى متكامل ، وعليها أن تدافع عن جبهة طولها ٤٢٠٠ ميل ، فى حين أن قوات حلف وارسو المتكاملة تكاملا تاما لا يعوزها إلا أن تخترق من خلال نقطة واحدة . يضاف إلى هذا أن بلدان أوروبا الغربية قد كنت متراخية فى الإبقاء على حالة الاستعداد العسكرى حتى لتنفد ذخيرة منظمة حلف الناتو على وجه السرعة فى حرب تقليدية .

وخلافا لما كان عليه الحال فى الأيام المبكرة للحرب الباردة ، فإن أكبر دواعى القلق هو أن الولايات المتحدة لا تتمتع اليوم بالتفوق النووى دون منازع ، بحيث تواجه تهديد جيوش موسكو . وفى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ كان للولايات المتحدة احتكار فى الأسلحة النووية . وفى الفترة من ١٩٤٩ إلى أواسط عقد الخمسينات كان لديها احتكار فى وسائل تسديد ضربة نووية كبيرة إلى أراضى الطرف الآخر . وفى الفترة بين أواسط عقد

الخمسينات وأواسط عقد السبعينات ، كان لديها هامش كبير - وإن يكن متاكلا - من التفوق النووى . ومن أواسط عقد السبعينات وإلى أواخره ، حقق الاتحاد السوفييتى لأول مرة تكافؤا مع الولايات المتحدة فى الأسلحة الاستراتيجية ، ثم انطلق يصطنع لنفسه قدرا كبيرا من التفوق فى القذائف التسيارية ذات القواعد البرية .

وعندما كانت الولايات المتحدة تتمتع بتفوق نووى مطلق ، تبنت مبدأ « الانتقام الكثيف » . ومن مؤدى هذا المبدأ أنه لو حدث أن كسرت القوات السوفييتية سلك السقاطة فى أوروبا الوسطى ، لن تقتصر استجابة الولايات المتحدة على إطلاق الأسلحة النووية التكتيكية على الجيوش السوفييتية المهاجمة وحسب ، بل تقوم كذلك بتسليط الطاقة الكاملة للقوات الاستراتيجية الأمريكية على الاتحاد السوفييتى نفسه . ولكن ما كان فى وسعنا أن نهدد بانتقام نووى كثيف ، إلاّ لأن موسكو لم تكن لديها بعد قدرة على الرد من هذا القبيل . وبمجرد قيام الاتحاد السوفييتى بتجهيز ترسانة استراتيجية كبيرة خاصة به ، كان معنى الانتقام النووى الأمريكى من هجوم تقليدى أن ينطوى هذا بدوره على ملايين من الضحايا الأمريكيين فى بضع ساعات . ومن هنا أصبح التهديد بالانتقام الكثيف تهديدا بالإقدام على انتحار متبادل - وهكذا فقد مصداقيته .

وكان من نتيجة ذلك أن تبنت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) مبدأ « الرد المرن » فى عقد الستينات . وفى حالة حدوث هجوم تقليدى سوفييتى ، تدعو الولايات المتحدة قوات منظمة الحلف إلى وقف العدو بأى قوات تلزم - ولكن بأقل مستوى ممكن من العنف . فإن لم تنجح القوات التقليدية فى وقف الهجوم من جانب حلف وارسو ، لجأت منظمة حلف الناتو أولا إلى استخدام الأسلحة النووية الميدانية ، ثم إلى القوات النووية الميدانية متوسطة المدى ، وأخيرا استخدمت الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية باعتبارها الملاذ الأخير . وعندئذ يستطيع قادة الولايات المتحدة الرد بمرونة على الوضع فى ميدان القتال .

وقد دعَّم هذا أمن أوروبا على الرغم مما عرا التفوق النووى الأمريكى من تآكل . ولمّا كان من المؤكد أن منظمة حلف شمال الأطلسى قادرة على وقف القوات السوفييتية فى محلها باستخدام الأسلحة النووية لميدان القتال ومسرح عملياته ، فإن مبدأ الرد المرن وضع العبء النهائى فى تقرير التصعيد إلى مستوى الحرب النووية الاستراتيجية الشاملة على كاهل الكرملين بالكامل . ومن هنا تعيّن على الزعماء السوفييت أن يدخلوا مخاطر الحرب الشاملة عند حسابهم لمخاطر شن أى حرب . وهذا بدوره قلل من احتمال قيام موسكو باستغلال التهديد بتفوقها فى الأسلحة التقليدية فى ابتزاز أوروبا الغربية .

وقد أعتبرت القوات النووية لمسرح العمليات أو المتوسطة المدى - وهى القذائف

الأمريكية والقاذفات التى لها قواعد فى أوروبا ، والتى تستطيع ضرب الاتحاد السوفييتى فى العمق ـ مسمار العجلة فى مبدأ الرد المرن . وهذه القوات هى وحدها التى تستطيع الاضطلاع بالمهمة الحيوية ، ألا وهى تدمير التعزيزات من الأسلحة التقليدية السوفييتية قبل وصولها إلى الجبهة بوقت طويل . يضاف إلى هذا أن هذه الأسلحة هى وحدها التى تستطيع أن تكسب الردع فى أوروبا مصداقيته . فالتكافؤ الاستراتيجى قد قلّص من مصداقية التهديد بانتقام استراتيجى أمريكى من هجوم بالأسلحة التقليدية . والولايات المتحدة تحتاج إذن ـ تعزيزا للردع ـ إلى تطوير القدرة على التهديد بالانتقام ضد الاتحاد السوفييتى من داخل أوروبا .

وهذه حقيقة تعترف بها منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) فى مجموعها . ولهذا السبب تقدم الأعضاء فى منظمة الحلف من أوروبا الغربية بطلب فى عام ١٩٧٩ إلى الولايات المتحدة بأن تقيم قواعد فى أوروبا للقذائف الانسيابية المستقرة على الأرض ، ولقذائف برشنج ـ ٢ . ويعرف حلفاؤنا أنه فى حالة نشوب حرب ، فإن قاذفات منظمة حلف شمال الأطلسى لن تستطيع التغلغل فى الدفاعات الجوية السوفييتية وحسب ، بل إن الحاجة ستمس إليها أيضا للقيام بمهام تدميرية بالأسلحة التقليدية فى الجبهة . كما أنهم يعرفون أن القذائف الأمريكية التى لها قواعد فى البحر ليس لها من دقة الاحكام ما يكفى لضرب أهداف عسكرية فى الاتحاد السوفييتى . إذن فلهذه القذائف المستقرة على الأرض أهمية حاسمة بالنسبة للردع فى أوروبا . وهذا هو السبب فى أن حكومات أوروبا الغربية ـ برغم المظاهرات الهائلة التى نظمت فى الشوارع احتجاجا على الأسلحة النووية ـ كانت على استعداد لأداء الثمن السياسى لنشر هذه القذائف الأمريكية فى عام ١٩٨٣ .

وبهذه الأسلحة الموضوعة فى أوروبا الغربية ، أصبحت استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) لردع العدوان السوفييتى استراتيجية محكمة كالنسيج غير المخيط . وقد أدركت موسكو أنها حتى ولو نجحت فى بادىء الأمر ، فسيفضى الغزو بالأسلحة التقليدية إلى ضربات نووية لا مفر منها تنصب على أراضى الاتحاد السوفييتى ـ وهو خطر لا يجرؤ زعماء الكرملين على استثارته .

ولكن بدون هذه القذائف ، تنفتح ثغرة فى قوة الردع لدى منظمة الناتو . وعلى أحسن الفروض ، فالمؤكد تأكيدا فائقا جدا أن الولايات المتحدة ستستخدم ترسانتها الاستراتيجية للحيلولة دون هزيمة منظمة الناتو بالأسلحة التقليدية ـ وهذا كفيل بالتالى بشن هجوم مضاد كثيف على المدن الأمريكية . وعلى أسوأ الفروض ، فلعلها تترك بلدان أوروبا الغربية مستهدفة للترهيب والابتزاز فى حالة وقوع أزمة ، وعندئذ تكتب لموسكو الغلبة فى أوروبا دون أن تطلق رصاصة واحدة .

وهذا هو السبب الذى حدا بجورباتشوف إلى استبعاد القذائف الأمريكية المتوسطة المدى فى أوروبا من أولويته الأولى فى الحد من الأسلحة . فقد كان مستيئسا فى طلب الاتفاقية التى وقعها أخيرا مع الرئيس ريجان ، ومؤكد أن دافعه إلى هذا ليس هو الدافع الذى عزاه إليه بعض حسنى النية من المراقبين ـ ألا وهو توفير الأموال التى يستطيع استخدامها فى المشروعات المحلية التى تمس الحاجة إليها . فالأسلحة النووية رخيصة ، والتوفير فى هذا الباب سيكون فى الحدود الدنيا .

وقد جادل بعض السذج من المتحمسين للحد من الأسلحة قائلين إن قبول السوفييت للخيار صفر ـ صفر هو انتصار للغرب ، لأن جورباتشوف قد تخلص من أربعة أضعاف ما تخلصنا منه مما لدينا من رؤوس حربية فى أوروبا . ولكنهم يعجزون عن أن يسألوا أنفسهم : « لماذا ؟ » . فجورباتشوف ليس من فاعلى الخير ، ولا هو داعية سلام . والروس هم أحسن لاعبى شطرنج فى العالم ، ومفتاح الفوز فى الشطرنج هو إتخاذ المواضع مبكرا ، والتفكير مقدما وبصورة دائمة فى عدة حركات ، مع توقع الحركات المضادة التى يرجح إقدام الطرف الآخر عليها مع التخطيط لمواجهتها . أما مفاوضو الولايات المتحدة ، فلم تستحوذ عليهم إلا الحركة التى تجرى أمامهم ـ ألا وهى خفض عدد الأسلحة النووية . وكان جورباتشوف يركز على جزء آخر من لوحة الشطرنج الاستراتيجية ، إذ كان هدفه إبعاد منظمة حلف الناتو ، وبصورة خاصة الألمان الغربيون ، عن الولايات المتحدة . وقد نجح فى توهين هزيمة أشد أصدقائنا حماسة فى ألمانيا ، كما نجح فى الظفر بهتافات من جانب الحركات المضادة للأسلحة النووية . وبابرام الاتفاقية الأخيرة للحد من الأسلحة ، لم يكسب جورباتشوف أوروبا ، وإن كان قد نجح فى تحسين الموقف الاستراتيجى السوفييتى ، لكى يتأتى له كسبها فى مرحلة ما د المستقبل .

أما **التغيير الثالث** الحاسم منذ إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) فقد حدث فى توزيع الثروة الاقتصادية . فالسبب الذى حدا بالزعماء الأمريكيين إلى اختيار تحمل نصيب غير متناسب من عبء الدفاع عن أوروبا الغربية فى السنوات التى تلت الحرب مباشرة ، هو أن الأوروبيين أنفسهم لم يكونوا يملكون الموارد الاقتصادية اللازمة للقيام بذلك . ولكن هذا الوضع قد تغير ، فمن وقت بعيد منذ ذلك التاريخ أعيد بناء أوروبا الغربية خارجة من أطلال الحرب العالمية الثانية . وهى تقف اليوم على قد المساواة الاقتصادية مع الولايات المتحدة ، إذ بلغ ناتجها القومى الاجمالى ٣,٥ تريليون دولار أى أقل قليلا من الناتج القومى الإجمالى لاقتصاد الولايات المتحدة وهو ٤ تريليون دولار . يضاف إلى هذا أنه بالنظر إلى العجوزات الحكومية الكبيرة للولايات المتحدة ، لم تعد فى وضع يطوّع لها

أن تلتقط الجزء الأكبر من قائمة الحساب حتى تُبقى جيوش حلف وارسو على الناحية الأخرى من التخوم الداخلية لألمانيا .

على أن أور يا الغربية برغم قدرتها على القيام بذلك ، فهى ما زالت تساهم فى الدفاع المشترك بأقل القلين . فالولايات المتحدة تنفق حوالى ٧ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى على الدفاع ، فى حين أن بلدان أوروبا الغربية لا تنفق إلا حوالى ٣,٥ فى المائة . وعلينا - كما أشار إلى ذلك تكرارا ألكسندر هيج قائد منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) - ألا نبخس قدر ما يساهم به حلفاؤنا فى الدفاع عن أوروبا . فهم يقدمون الجزء الأكبر من قوات الناتو ، وهم يحتفظون بنظام للتجنيد العسكرى فى حين أن الولايات المتحدة لا تفعل ذلك . ولكن ليس من المبالغة فى شيء أن نقول بعبارات مطلقة أن الأمريكيين ينفقون على الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الهجوم السوفييتى أكثر مما ينفقه الأوروبيون .

وأخيرا ، **فالتغيير الرابع** الحاسم الذى طرأ منذ إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) هو الانقسامات العميقة التى دبت فيما بين أعضاء الحلف حول السياسات الغربية خارج أوروبا . ومنذ أن اتفق الجميع فى عام ١٩٤٩ على أن المحور المحتمل للزحف السوفييتى يمر عبر أوروبا ، لم يوجه إلى مقابلة التوسع السوفييتى فى أماكن أخرى إلا اهتمام قليل . ولكن جميع أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) اتفقوا بصورة عامة على مشاطرتهم للمصالح الكونية المشتركة ، بما فى ذلك الحيلولة دون انتشار الشيوعية ، ما خلا موضوع الاستعمار المثير للمنازعات . وكان من نتيجة ذلك أن البريطانيين والفرنسيين توقعوا تأييد الحلفاء لهم فى إنزال الهزيمة بالعصيان الشيوعى عندما وقع فى ماليزيا والهند الصينية . وعندما قامت كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية ، توقعت الولايات المتحدة من الحلفاء أن يرسلوا بقوات إلى هذه الحرب .

ولكن هذه المجاملات الدولية تداعت فى عقدى الخمسينات والستينات ، وتكاد تكون قد اختفت اليوم . وقد أصيب تعاون الحلفاء خارج أوروبا بإحدى اللطمات الشديدة ، عندما قررت الولايات المتحدة معارضة ما يبذله البريطانيون والفرنسيون من جهد للمطالبة بقناة السويس عسكريا ، بعد ما قام عبد الناصر بتأميمها عام ١٩٥٦ . وكان لدى الرئيس أيزنهاور سبب وجيه لمعارضتهم : فقد تركته بريطانيا وفرنسا فى الظلام ، بل كذبتا عليه بشأن خطتهما للاستيلاء على القناة ، ولم يشأ هو أن يبدو وكأنه يؤيد الاستعمار الصفيق . وما كان للدولتين أن تختارا وقتا أسوأ من هذا الوقت للإقدام على فعلتهما . إذ أن ذلك حدث - كما هو الواقع - بعد أسبوعين من إدانتنا لخروشوف لأنه أرسل قوات سوفييتية داخل المجر ، وقبل أسبوع من الانتخابات التى كان أيزنهاور مرشحا فيها على برنامج يدعو للسلام والرخاء .

وقد أيدت القرار فى ذلك الوقت ، ولكن بالتلفّت إلى أحداث الماضى ، يتضح أن معارضة جهود البريطانيين والفرنسيين فى الدفاع عن مصالحهم فى السويس كانت أكبر خطأ ارتكبته الولايات المتحدة فى السياسة الخارجية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وعندى ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أيزنهاور شاطر فى هذا التقييم بعد ترك منصبه . والخلاصة هى أننا فشلنا فى مشاطرة حلفائنا وجدانيا ، وفى حساب الضرر الذى يترتب على هذا فى تضامن الغرب فى المدى الطويل . فقناة السويس تمثل بالنسبة إليهم مصلحة حرجة . وكان للتدخل الفاشل فى السويس نتيجة هى الكارثة خالصة : فقد كفّ حلفاؤنا عن الاضطلاع بأدوارهم كقوى عالمية ، وبدأوا يهرولون متراجعين عن المواقع التى كانوا يحتفظون بها حول العالم .

ومع انسحابهم قمنا إما بالحلول محلهم ، أو خاطرنا برؤية الاتحاد السوفييتى يفعل ذلك . وقد أخذت موسكو فرصتها ، وتحولت بؤرة الخطر السوفييتى . وبحلول منتصف عقد الخمسينات كانت منظمة الناتو قد أمّنت الجبهة الوسطى فى أوروبا - فحول الكرملين هجومه عندئذ إلى الأجنحة . وكان طبيعيا أن تظهر النزعة التوسعية الجديدة فى العالم النامى مع محاولة موسكو التحرك إلى فراغ القوة الذى خلفته الأمبراطوريات الأوروبية المتقهقرة . وعلى مدى العقود التالية ، أصبح الاتحاد السوفييتى قوة كونية هائلة لها قدرة على استعراض قوتها حول العالم ، وتهديد مصالح الغرب ، والوصول إلى الطرق البحرية الاستراتيجية واحتياطيات الزيت ومناجم المعادن . لقد كان هذا تحديا لمنظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) لم يسبق لها أبدا أن واجهت مثله ، وهو تحد ما زال متعيّنا على الحلف أن يضع له استراتيجية سليمة .

يضاف إلى هذا أنه مع تخلى حلفائنا الأوروبيين عن مسؤوليتهم عن تشكيل مسار لأحداث فى العالم ، أصبح بعض الزعماء السياسيين على درجة متزايدة من عدم المسؤولية فى المواقف التى اتخذوها إزاء منازعات رئيسية بين الشرق والغرب فى العالم الثالث . ففى حرب فييتنام ، أدان بعض الأوروبيين الجهد الذى بذلته الولايات المتحدة للحيلولة دون ستيلاء سادة الحرب الشموليين المتوحشين فى هانوى على الهند الصينية بأسرها ، بوصفه جهدا غير أخلاقى . كما أنهم انبروا يتابعون التخفيض فى حالات التوتر فى أوروبا باعتبار ذلك ضربا من ضروب القيمة المطلقة ، التى يتعين السعى لتحقيقها باعتبارها غاية فى حد ذاتها ، بغض النظر عما إذا كانت تصرفات السوفييت فى أماكن أخرى تهدد المصالح الغربية . وفى رأيهم أن الحروب التى حاربها السوفييت عن طريق وكلاء لهم فى أفريقيا لا تستحق ردا عليها . وعقب الغزو السوفييتى المباشر لأفغانستان فى عام ١٩٧٩ ، لم

يتخذوا أى إجراءات ، ما خلا الاستنكارات الشفوية . بل إن قيام موسكو بإخماد حركة « تضامن » فى بولندا فى عام ١٩٨١ لم يظفر إلا ببلاغة حارة وعمل فاتر .

واليوم ، هناك شقاق لم يسبق له مثيل داخل منظمة الناتو بشأن قضايا خارج أوروبا . فحلفاؤنا لم يسمحوا لنا بإعادة تزويد إسرائيل من أراضيهم أثناء حرب « يوم كيبور » فى عام ١٩٧٣ . وتعرضت مارجريت تاتشر لانتقادات حادة من جانب الذين عارضوا قرارها بالسماح للولايات المتحدة باستخدام قواعد جوية بريطانية كنقطة تقفز منها لضرب ليبيا فى عام ١٩٨٦ . وأنكرت فرنسا على مقاتلاتنا حق المرور فوق الأراضى الفرنسية خلال رحلتها ، وبهذا أكرهتها على أن تطير آلافا زائدة من الأميال . واليوم ، لم يوافق حلفاء الناتو إلا مترددين على التعاون مع الولايات المتحدة فى حماية حرية الملاحة فى الخليج الفارسى . كما أن مساعى الولايات المتحدة للحيلولة دون إقامة السوفييت لرأس جسر على الشاطىء فى أمريكا الوسطى تصادف قليلا من التأييد ، وتواجه كثيرا من الانتقاد اللاذع الموحّد .

والمشكلة الرئيسية التى تواجهها منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) اليوم لا تتمثل فى التهديد الشيوعى الأوروبى ، بل تتمثل فى الأثر الضار للانتقادات الأوروبية الذى حرم منظمة الناتو من حسن النية السائد بين أعضاء الكونجرس . وفى عقد السبعينات هوجمت منظمة الناتو من الانعزاليين الليبراليين ، الذين كادوا ينجحون فى إقرار « تعديل مانسفيلد » القاضى بتخفيض قوات الولايات المتحدة فى أوروبا . أما اليوم ، فإن معارضة منظمة الناتو تجيىء من جانب المحافظين الذين يعتقدون لا بأن حلفاءنا يركبون مجانا فى عربة إنفاقنا على الدفاع وحسب ، بل كذلك بأن الحلف يمنع الولايات المتحدة من العمل على الدفاع عن مصالحها فى العالم الثالث أيضا . بل لقد ذهبوا إلى حد المجادلة بأن حلف شمال الأطلسى يضعف الغرب ، ويقوّض الأمن القومى للولايات المتحدة . أما التأييد السابق الذى لقيته منظمة الناتو فى عام ١٩٤٩ من الحزبين الكبيرين فى الولايات المتحدة ، فقد تبخر .

وبالنظر إلى هذه التغييرات الجوهرية الأربعة التى طرأت على الافتراضات التى عززت الناتو منذ البداية ، فمن الواضح أن هذه الأمور ليست أزمة كأزمة (بستان المنوّعات) التى أدت من بضع سنين إلى ارتفاع أصوات تطالب « بإعادة تقييم عنيفة » للحلف .

وهناك خطر حقيقى من حدوث تباعد نفسى داخل منظمة شمال الأطلسى (الناتو) . فلا يسع حلف أن يعيش إذا ما تنازع أعضاؤه على الغرض المحورى لقيامه . ولا يسع حلف أن يعيش إذا رفض أعضاؤه أن يساهموا مساهمة عادلة فى العبء المالى لأمنهم الجماعى . ولا يسع حلف أن يعيش اذا اختلف أعضاؤه على طبيعة الخطر الذى يهدد

امنهم . ولا يسع حلف ان يعيش إذا ما تشكك أعضاؤه فى إخلاص بعض شركائهم أو فى نياتهم الطيبة .

ومالم تتصد الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أوروبا الغربية لهذه المشكلات ، فسننظر إلى الخلف عندما يحل عام ١٩٩٩ ، ونرى أن المنازعات الجارية اليوم كانت البوادر الأولى على التحلل النهائى لمنظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) .

وقد سعيت بوصفى الرئيس إلى جعل عام ١٩٧٣ « عام أوروبا » ، وذلك لتركيز طاقات ادارتى على حل المشكلات التى نشأت عن الزمن المتغير . ولكننا لم نحرز التقدم الذى ظننته ممكنا . ولم تبذل أى إدارة منذ ذلك الحين جهدا منسقا لمعالجة هذه القضايا . ومن هنا يتعين على من يخلف الرئيس ريجان فى عام ١٩٨٩ - أيا كان - أن يخصص عامه الأول لحل المشكلات داخل المشاركة الأطلسية . وسيواجه الرئيس المقبل إغراء شديدا بأن يدرج على رأس جدول أعماله موضوع العلاقة السوفييتية الأمريكية . وسيجادل البعض قائلين ، إن عليه أن يسعى لعقد قمة مبكرة مع جورباتشوف . وهذا خطأ . فقبل السعى لتحقيق علاقات أفضل مع خصومنا ، علينا أن نصلح علاقاتنا مع أصدقائنا . وهذا يعنى التشاور بجدية مع حلفائنا الرئيسيين فى منظمة الناتو قبل الاجتماع بالسوفييت ، وذلك بدلا من إبلاغهم ذلك فيما بعد بقلة اكتراث .

ويتعين على الرئيس المقبل بمجرد دخوله مكتبه أن يجمع رؤساء حكومات منظمة الناتو للشروع فى مفاوضات على مستوى الوزراء حول القضايا التى ننقسم عليها ، وهى مفاوضات ينبغى أن تعيد تشكيل علاقات التحالف ، وأن تنتهى بعقد قمة استراتيجية للناتو فى نهاية السنة . وسيكون ذلك أنسب أسلوب للاحتفال بالذكرى الأربعين لمنظمة الناتو - ومن شأنه أن يمكن الحلف من الوصول إلى عيده الخمسين فى عام ١٩٩٩ ، وقد تجددت حيويته وغرضه .

ومن الأمور الحيوية أن علينا أن نقوم بتعزيز الحلف لا إضعافة . فمازالت أوروبا هدفا جيوبوليتيكيا رئيسيا للكرملين . ومن شأن إسباغ الطابع الفنلندى على أوروبا أن يعزز القوة الاقتصادية للاتحاد السوفييتى تعزيزا هائلا ، وأن يؤدى إلى كارثة اقتصادية للولايات المتحدة . كما أنه ليس فى وسع الولايات المتحدة أن تغوص فى عزلة جديدة تكتفى فيها بنفسها ، فهى تحتاج إلى مساعدة حلفائها للدفاع عن المصالح الغربية حول العالم . وكما قال روزفلت فى عام ١٩٤٥ : « لقد تعلمنا أنه ليس فى وسعنا أن نعيش بمفردنا فى سلام » .

ثم إن الانفصال عن أوروبا معناه تمزيق نسيج تاريخنا . فنحن فى غالبيتنا تركيبة من الشعوب والمثل الأوروبية . ولدينا مع أوروبا مشاركة فى القيم والعقائد والتراث الثقافى

والفلسفى . وما أحلافنا العسكرية ، وعلاقاتنا الاقتصادية والثقافية الوثيقة إلا تعبيرات لا عن التهديد الخارجى المشترك وحسب ، بل كذلك عن تراثنا المشترك .

وعلينا فى « عام أوروبا » الجديد أن نركز طاقاتنا على إعادة تشكيل الدعائم لاستراتيجية لمنظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) . وفى السنوات الأخيرة ، أصبح حلف أستاذا فى إصدار بلاغات لامعنى لها ، يمتزج فيها الغموض مع البلبلة . وفضّل عماؤه أن يغلفوا الخلافات بالأوراق بدلا من أن يعملوا بكل كدّ للوصول إلى اتفاق واضح . فقد حان الوقت لكى نحدد بوضوح كوضوح البللور فهمنا المشترك للمخاطر التى تهدد أمن الناتو ، وردنا الاستراتيجى المشترك عليها وبكل خشونة نقول : إن هناك تهديدا جديدا ، وتعوزنا ناتو جديدة لمجابهته .

ويعوزنا فى بادىء الأمر أن نصل إلى اتفاق حول طبيعة الخصم . فكثيرون يزعمون أن الاتحاد السوفييتى فى ظل جورباتشوف لم يعد يمثل تهديدا خطيرا للغرب . وهذا الرأى خاطىء . فليس ثمة ما يدل ـ حتى الآن ـ على أنه قد غيّر من الزَخَم الجيوبوليتيكى للسياسة الخارجية السوفييتية . ولا هو كفّ عن التكديس العسكرى السوفييتى . ولا أنقص من تعزيزه للدول العميلة للسوفييت فى العالم الثالث . ولم يغير من وضع الدول الصنيعة للسوفييت فى أوروبا الشرقية .

فإذا غير جورباتشوف الاتحاد السوفييتى فى الداخل ـ وإذا سالم فى سياسته الخارجية خارج الاتحاد ـ رحب الغرب بما قام به . ولكن علينا أن نتأكد من الانتظار إلى أن يجرى هذه التغييرات قبل أن ننسب إليه فضل القيام بها . وينبغى لنا ألا نكافئه بتغيير سياستنا إزاءه إلى أن يقوم بتغيير سياسته بإزائنا . فلا يسعه أن يظفر فى الاتجاهين ـ فيخفف من حالات التوتر مع الغرب ، بينما يواصل القيام بأعمال تهدد مصالح الغرب .

وعلينا أيضا أن نتفق على طبيعة التهديد السوفييتى . فواقع الأمر هو أن موسكو تهدد أمن الغرب على كل من الجبهة الوسطى فى أوروبا وفى العالم الثالث . ومن السهل التعرف على التهديد فى أوروبا ، لأنه صادر عما يزيد على ١٠٠ فرقة مجهزة ومستعدة للانطلاق غربا . ولكن صعوبة رصد يد موسكو الخفية فى العالم الثالث لا تجعل التهديد أقل واقعية . ولئن كان كبار الصقور الأمريكيين فى حاجة إلى الإقرار بأن الحركات والفتن المضادة للغرب ليست كلها ناجمة عن أعمال السوفييت ، فإن الأوروبيين الغربيين يحتاجون إلى قبول الواقع ، وهو أن بعض هذه الحركات ناجم عن أعمالهم ، وأن على الغرب أن يرد على هذا العدوان غير المباشر .

علينا جميعا أن نعترف بأنه إذا كان هدف السوفييت الرئيسى فى المدى الطويل هو أوروبا الغربية ، فإن تهديدهم المباشر ينصب على الأمم التى لا غنى لبقاء أوروبا عن

مصادرها الطبيعية . وفى وسع الاتحاد السوفييتى أن يهيمن على أوروبا دون أن يشن حربا فى أوروبا . والدليل على أن منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) كانت أنجح حلف فى التاريخ هو كون أوروبا خلت من أى حرب فى أربعين سنة . ولكن ، ولئن لم يشن الاتحاد السوفييتى حربا مباشرة ضد منظمة الناتو فى أوروبا ، فقد نجح فى شن حرب غير مباشرة على الناتو فى العالم الثالث خلال الأربعين سنة الماضية . وهو ماض فى القيام بذلك . وإن لم تضع الناتو استراتيجية لمواجهة هذا التهديد ، فسيحقق السوفييت هدفهم فى الهيمنة على أوروبا دون مهاجمتها بصورة مباشرة . وستصبح الجيوش التلقليدية لمنظمة الناتو فى أوروبا ـ فى واقع الأمر ـ مثل خط ماجينو الذى احتواه العدو وأفقده جدواه .

وبناء على ذلك ، يتعين على البلدان الرئيسية فى منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) أن تحدد مصالح الغرب الحاسمة حول العالم ، وأن تضع منهجا تعاونيا للدفاع عنها . وعلينا ألا نكتفى بما هو دون التجديد لحلفنا الاستراتيجى . وعلينا أن نعيد التفكير فى الاستراتيجية الأساسية ، ونعيد تنظيم القوات العسكرية للغرب ، ونعيد تشكيل الربط الذى كان ذات يوم قائما بين علاقات الشرق والغرب الشاملة وبين تصرفات موسكو حول العالم .

إن الدفاع عن أوروبا ما أنفك يمثل المهمة التى هى لب اللباب بالنسبة لمنظمة الناتو . صحيح أن الحرب فى أوروبا مستبعدة جدا ، ولكن هذا لايعنى أنه من المتعذر نشوب حرب . فما كان ليخطر ببال أحد أن اغتيال أرشيدوق نمسوى سيقدح زناد حرب عالمية استمرت أربع سنين ، وقتل فيها ١٤ مليون شخص . وقد ظن أغلب الناس أن هذا الصراع المرعب هو « الحرب التى تنهى كل الحروب » ، ولكنهم لم يلبثوا أن رأوا حربا عالمية أخرى تندلع نيرانها بعد ذلك بعشرين سنة . وليس للحرب حليف أعظم من أولئك الذين يزعمون أن الحرب لن تقع أبدا .

ومن هنا يتعين علينا ونحن نفكر فى الدفاع عن أوروبا ألا نبدأ بافتراض أن الحرب لا يمكن أن تقع أبدا . فاذا انتفت فرص الغزو السوفييتى ، وجدت الولايات المتحدة أسبابا أفضل بكثير لانفاق مايزيد على ١٠٠ بليون دولار مخصصة فى ميزانيتها الدفاعية للدفاع الأوروبى رأسا . وباستثناء التهديد الذى يمثله حلف وارسو ، فلا مبرر لوجود منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) . ولكن إذا كانت الحرب ممكنة ـ حتى ولو كانت بعيدة الاحتمال ـ وجب علينا ألا نتخلى عن يقظتنا لمجرد أن الأمين العام السوفييتى الجديد يبتسم ابتسامة دافئة ، ويصافح بيد ثابتة .

فعلى منظمة شمال الأطلسى (الناتو) أن تتشبث بالدور الذى تقوم به الأسلحة النووية فى الدفاع عن أوروبا . وهذه الأسلحة عى بالنسبة لأوروبا بركة كما أنها لعنة . فبفضل ترسانة منظمة الناتو النووية أتيحت لأوروبا الغربية وسيلة غير مكلفة للتصدى للتفوق

السوفييتى فى الأسلحة التقليدية فى السنوات التى تلت الحرب ، وهو ما أعان الأوروبيين اقتصاديا . ولكن عندما أخفق الأوربيون الغربيون فى إعادة التفكير فى اعتمادهم على الردع النووى بعد انتعاشاتهم الاقتصادية ،وأصبحت الأسلحة النووية الدعامة الوحيدة لأمنهم . لقد باع الأوروبيون أرواحهم للعصر النووى . والقرار الذى يتخذونه يضرهم سياسيا بانتقاصه من دورهم الكونى . إن هذه الدول ، التى كانت ذات يوم دولا عظمى ، قد هبطت بنفسها إلى صفوف الدول الاقليمية فى العالم .

ولكن منظمة الناتو لا تستطيع أن تتخلص من الأسلحة النووية بالنظر إلى الميزان الحالى للقوات التقليدية . وبدونها يواجه الحلف - فى حالة نشوب حرب - احتمالا بالاختيار بين هزيمة بالأسلحة التقليدية ، وحرب نووية استراتيجية شاملة . وما أصعب مهمة حل هذه المعضلة بالنظر الى الاتفاقية الجديدة للحد من الأسلحة . فمن المحتم إذن عند بدء عملية فك أجزاء القوات النووية المتوسطة والقصيرة المدى التابعة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، أن ننظر نظرة فاحصة إلى منظمة الناتو ، وكيف تصون الردع النووى .

علينا أولاً أن نقاوم الإغراء السياسى بأن يكون هدفنا فى الحد من الأسلحة هو التخلص من جميع الأسلحة النووية فى أوروبا . وقد بدأت فعلا فى أوروبا ضغوط سياسية ليس منها مفر للتقدم خطوة أخرى بالاتفاق الجديد للحد من الأسلحة وحظر الأسلحة الميدانية ، ولكن كسب نقط سياسية سهلة يفضى إلى كارثة استراتيجية . فلطالما كان تجريد أوروبا من الأسلحة النووية هدفا من أهداف السوفييت . وموسكو تدرك أن التهديد الأمريكى بشن حرب استراتيجية شاملة ردا على عدوان بالأسلحة التقليدية هو تهديد يفتقر إلى المصداقية . كما أن فرض حظر شامل على الأسلحة النووية فى أوروبا من شأنه أن يزيد وطأة الضغط على سلك السقاطة الأمريكية فى أوروبا ، وهو قد تهرّأ فعلا . وهذا من شأنه أن يدع حلفاء الولايات المتحدة فريسة للترهيب العسكرى السوفييتى بالأسلحة التقليدية .

وعلينا ثانيا أن نعزز الرابطة بين القوات النووية الأمريكية والدفاع الأوروبى . فالاتفاقية الجديدة للحد من الأسلحة تقضى بالتخلص من القذائف الأمريكية فى أوروبا على مدى السنوات الثلاث المقبلة . وهذا يتيح لمنظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) وقتا كافيا لتكييف وضعها العسكرى صونا للردع . وعلينا أن نزيد من عدد القاذفات القادرة على القيام بضربات نووية داخل عمق أراضى حلف وارسو . وعلينا أن ننشر عددا إضافيا من القذائف الانسيابية التى لها قواعد فى البحر ، وذلك على السفن الحربية المخصصة لمنظمة الناتو . وعلينا كذلك أن نخصص بعضا من الغواصات الأمريكية الجديدة ترايدنت - ٢ ، برؤوسها الحربية الشديدة الإحكام فى إصابة الأهداف الصلدة ، لكى تقتصر خدمتها على منظمة الناتو باعتبارها جزءا من التزامنا تجاهها .

وعلينا ثالثا أن ننبذ صيغة ريكيافيك الداعية إلى التخلص من جميع الأسلحة النووية فى عشر سنوات . وعلى الادارة المقبلة أن تقرر بوعى التحلل من هذه الفكرة الساذجة ، فالأسلحة النووية والتهديد بالحرب النووية باقيان بالنسبة للمستقبل المرئى . هذه حقيقة أساسية من حقائق الحياة الدولية . وسواء رضينا أو كرهنا ، ينبغى أن تبقى الأسلحة النووية جزءا من استراتيجيتنا لردع الحرب . ولم يحدث أبدا أن وجهت صفعة إلى ثقة الحلفاء فى الولايات المتحدة أعمق من صفعة إدخال وهم التحرّر من الأسلحة النووية ، ضمن الموقف التفاوضى الأمريكى فى ريكيافيك . وبلاغة ريكيافيك ينبغى أن تستبدل بها واقعية مرجريت تاتشر التى قالت لجورباتشوف فى عام ١٩٨٧ : « إن عالما بلا أسلحة نووية قد يكون حلما . ولكن لا يسعك أن تقيم دفاعا مؤكدا على حلم . فعالم بلا أسلحة نووية سيكون أقل استقرارا ، وأحفل بالمخاطر بالنسبة لنا جميعا » .

وعلينا أيضا أن ننبذ البلاغة غير المسؤولة التى تستنكر الردع النووى بوصفه عملا لا أخلاقيا . فبكل بساطة هذا خطأ . ففى عالم الكمال لا تعوزنا أسلحة نووية للردع ، وعلينا على أى حال أن نقلل إلى الحد الأدنى اعتمادنا عليها . ولكن إزاء حقائق الحياة ، لابد من أن تكون لدينا أسلحة نووية لردع المعتدين المحتملين عن شن حرب أو فرض الاستسلام بلا حرب . هذا هدف أخلاقى نجد فى طلبه بأفضل الوسائل المتاحة عمليا .

وعلينا رابعا أن نلتمس السبل الكفيلة بإدماج ألمانيا الغربية ضمن استراتيجيتنا الخاصة بالردع . فألمانيا الغربية برياسة المستشار هيلموت شميت الاشتراكى الديمقراطى ، هى التى بادأت فى عام ١٩٧٩ بتقديم طلب لوضع القذائف الأمريكية المتوسطة المدى فى قواعد فى أوروبا الغربية . ومن شأن الاتفاقية الجديدة للحد من الأسلحة إزالة هذه القذائف وكذلك مثيلاتها السوفييتية . ولكن كل هدف فى أوروبا الغربية تغطيه آلاف من القذائف الطويلة المدى المخزونة لدى موسكو . وليس من شأن التخلص من الأسلحة المتوسطة والقصيرة المدى أن يقلل من التهديد النووى السوفييتى ، سواء لأوروبا أو للولايات المتحدة ، ولكن من شأنه أن ينتزع من منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) قدرتها على الرد على هجوم سوفييتى على أوروبا بأسلحة نووية من أوروبا . أما وألمانيا الغربية لا تملك أسلحة نووية خاصة بها ، فقد باتت مستهدفة بصورة خاصة للابتزاز بالأسلحة النووية والتقليدية من جانب الاتحاد السوفييتى . وعلى الادارة المقبلة أن تلتمس من الأسباب ما تطمئن به الألمان حول هذه المسألة .

وعلينا خامسا أن نحسن قوات الناتو التقليدية حتى نرفع مستوى العتبة التى تقضى باستخدام الأسلحة النووية . وسبب قيام الولايات المتحدة بنشر الأسلحة النووية فى أوروبا هو النقص الذى تستشعره منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) فى الأسلحة التقليدية .

وفى حالة الحرب ، سيكون من الصعب على منظمة الناتو اليوم أن تتفادى التصعيد المباشر إلى المستوى النووى الاستراتيجى اللازم لصد القوات التقليدية للكرملين . وفى وسع منظمة الناتو أن تقلل من احتمال اضطرارها إلى إتخاذ هذا القرار المثير للرهبة بأن تقوم بتصحيح الخلل الحالى فى ميزان القوات على المستوى التقليدى . والواقع أن ما تناثر من البحوث الخاصة بمبادرة الدفاع الاستراتيجى ، فيه ما يبشر باستحداث أسلحة تقليدية جديدة تساعد على استعادة التوازن فى أوروبا . وعلينا أن نعترف بأن زيادة القوات التقليدية لمنظمة الناتو ليست بديلا عن الردع النووى بل هى تعزيز له ، إذ أنها تقصر من طول الفتيل النووى إلى حد كبير .

وستستفيد أوروبا الغربية سياسيا وعسكريا أيضا برفع مستوى العتبة النووية . وقد تآكلت الروح المعنوية لأوروبا بسبب الخشية من الحرب النووية . فكان لا معدى عن استبعاد سياسة دفاعية تعتمد على تهديد له مثل هذه العواقب المروعة . فقد بات الأوروبيون يشعرون بأنهم مهددون من دفاعهم الخاص . ومن هنا أصبح عليهم أن يتبنوا استراتيجية تستند إلى دفاع تقليدى له مصداقيته فى أوروبا الغربية . وسيشعر حلفاؤنا بأنهم أكثر أمنا - وبالتالى أكبر ثقة - متى صار لهم دفاع يدافع عوضا عن اعتمادهم على دفاع قد يستحيل إلى مدفع فارغ .

وإذا أريد لسياسة ردع أن تكون ذات مصداقية ، وجب طمأنة الأوروبيين إلى أن المزايا المترتبة على تنفيذ هذه السياسة ستكون أكبر من التكاليف . أما الردع النووى الحالى فلا يصمد لهذا الامتحان . فالخشية من الحرب النووية تفوق الخشية من الروس . والذى يصمد لهذا الامتحان هو دفاع تقليدى ذو مصداقية يعززه ردع نووى .

وعلى منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) عند وضع استراتيجيتها أن ترفض الفكرة الجذابة - وإن تكن خطيرة - ألا وهى فكرة « عدم البدء باستخدام » الأسلحة النووية . والسوفييت يحبذون هذا الاتجاه لأنهم يدركون أن استراتيجية منظمة الناتو هى استراتيجية دفاعية وحسب . وليس هناك مراقب جاد يعتقد بأن منظمة الناتو ستشن هجوما بالأسلحة الهجومية على قوات حلف وارسو . ومن ناحية أخرى ، فلا خفاء فى أن استراتيجية السوفييت هى استراتيجية هجومية . والغرض الوحيد من استراتيجية منظمة الناتو هو ردع الهجوم السوفييتى ، ومن شأن الإقدام على نبذ الاستخدام الاول للأسلحة النووية أن يجرّد الردع من عنصر رئيسى . ولابد من جعل المخططين العسكريين السوفييت يدركون أنه إذا فشل دفاع منظمة الناتو بالأسلحة التقليدية ، واجهوا خطر انتقام نووى .

وفى وسع الولايات المتحدة أن تتقدم بمبادرة بشأن الدفاع بالأسلحة التقليدية عن أوروبا - ولكن الأعمال السياسية اللازمة لتحقيق هذه المبادرة يجب أن تصدر عن أوروبا .

واليوم بلغ الوجود العسكرى الأمريكى فى أوروبا الغربية أعلى مستوى له فى ثلاثة عقود . وليس هناك أمل فى أن يرتفع ما تنفقه أمريكا على منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) ، بل إن هناك خطرا كبيرا بأن ما تنفقه سيتم تخفيضه تخفيضا كبيرا . فإذا كان الأوروبيون الغربيون يقدرون قيمة الوجود العسكرى الأمريكى ، فعليهم أن يتصرفوا الآن أو يخاطروا بفقدانه .

وقد انضم الصقور إلى الحمائم فى المجادلة بأن على الولايات المتحدة أن تسحب جزءا كبيرا من القوات الأمريكية من أوروبا الغربية ، حتى تكره الأوروبيين على التصرف . وهم يشيرون قائلين مادام الأمريكيون يدفعون قيمة النولون ، فسيرحب الأوروبيون الغربيون بركوب القطار مجانا . وقد أصبح هذا الرأى سائدا بالفعل فى الكونجرس . وفى الوقت الذى وصل فيه الوجود الأمريكى فى أوروبا إلى أعلى مستواه ، سجل تأييد الكونجرس للمحافظة على هذا الوجود أدنى مستواه .

وليس ثمة ما هو أشد خطرا على منظمة الناتو من الغرور السائد لدى كثيرين من الأوروبيين الذين يرون أن الولايات المتحدة لن تجرؤ أبدا على الخروج من الحلف . وإنى لأحذر الأوروبيين من الاعتصام بهذا الرأى . وكرئيس للولايات المتحدة خضت معارك متكررة فى الكونجرس لأهزم تعديلات مانسفيلد الرامية إلى إجراء تخفيض حاد فى القوات الأمريكية فى أوروبا ، ونجحت بالكاد . وإنى أؤمن بأهمية أوروبا ، وبضرورة قيام الولايات المتحدة بمساندة منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) لكنى أعرف الكونجرس أيضا . وواقع الأمر أن الأوروبيين قد كسبوا قلة من الأصدقاء الجدد وفجعوا فى كثير من حلفائهم القدامى . وإذا حاولت أوروبا الغربية أن تعبث فى الأزمة الحالية ، فلا مفر من أن يقوم المتشككون فى الكونجرس بجمع شمل ائتلاف ، فينضم دعاة العزلة الليبراليين الجدد إلى دعاة العزلة المحافظين القدماء سعيا إلى تخفيض قوات الولايات المتحدة . وسيظفرون فى هذه المرة بالأصوات الكفيلة بفوزهم .

وواقع الأمر أنه لم يعد من الممكن بعد الآن أن يحصل الأوروبيون الغربيون على دفاعهم بثمن بخس . فلم يعد ممكنا لأوروبا أن تعتمد على التهديد بالتصعيد النووى الأمريكى وحده للتعويض عما تعانيه منظمة الناتو من نقص فى الأسلحة التقليدية ، لأن هذا الأمر فقد مصداقيته فى عصر التكافؤ بين الولايات المتحدة والسوفييت . وليس ثمة سبيل لقيام الولايات المتحدة بتحمل مسؤولية مماشاة الاتحاد السوفييتى فى قواته التقليدية . وعلى الأوروبيين الغربيين أن يدركوا أنهم لم يعودوا يواجهون مشكلة تتعلق بهل يستطيعون توفير أموالهم ، بل إن المشكلة تتعلق بهل يستطيعون إنقاذ الحلف .

ونتيجة لذلك فإن على أوروبا أن تضع حلا أوروبيا لمشكلة الدفاع التقليدى فى أوروبا ،

ينطوى إلى حد ما على تكامل جيوش أوروبا الغربية . وقد رفضت هذه الفكرة عندما اقترعت فرنسا فى عام ١٩٥٤ برفض اقتراح بإنشاء اتحاد للدفاع الأوروبى . وأصبحت الفكرة مستحيلة ، عندما انسحبت فرنسا من القيادة المتكاملة لمنظمة الناتو فى عام ١٩٦٥ . ولكن فكرة إنشاء قوة دفاعية متكاملة قد حان الآن موعدها .

وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية ، وفى حين أن بعض الأوروبيين قاتلوا فى الخارج ضد قوات غير تقليدية للعصابات ، فلم يحدث أن قاتل بلد أوروبى فى صراع تقليدى ذى بال خارج أوروبا إلا بقصد التدخل فى السويس فى عام ١٩٥٦ ، وحرب فوكلاند فى عام ١٩٨١ . وعدا الدفاع عن أوروبا ، فليس للقوات التقليدية لحلفائنا أى مبرر فعلى لوجودها . فمن المعقول إذن الوصول بفعالية هذه القوات إلى الحد الأقصى لتحقيق غرضها الرئيسى . وخير سبيل لتحقيق ذلك هو إحياء فكرة الدفاع الجماعى الحقيقى عن أوروبا ، مع البدء بتكامل القوات تكاملا تاما على الجبهة الوسطى من ألمانيا ، والتوسع جغرافيا فى الفكرة على أساس عملى . وسيعوز فرنسا أن تعدل علاقاتها بمنظمة الناتو ، وإن كان زعماؤها يدركون فعلا الحاجة إلى تعاون أوثق مع حلفائها ، كما يتضح من خطة ألمانيا الغربية وفرنسا لتشكيل لواء متكامل تكاملا تاما .

ومع اضطلاع الأوروبيين الغربيين بمسؤولية أكبر بالنسبة لدفاعهم الخاص ، يتعين اختيار أوروبى ليكون قائدا أعلى للحلفاء ، وإسناد مهمة المفاوضات المتعلقة بالحد من الأسلحة فى أوروبا الى أوروبيين . وليس من مؤدى ذلك أن الولايات المتحدة ستتخلى عن مسؤوليتها . فما دامت الولايات المتحدة تعرض أرواح جنودها للخطر فى أوروبا الغربية ، فلابد من أن يكون لها صوت رئيسى فى تشكيل الاتفاقيات بين الشرق والغرب التى تمس أمنها . على أن دورنا ينبغى أن يقتصر على اشتراط ما نؤثره من أنواع الاتفاقيات . وإجمالاً ، فما دام الحد من الأسلحة فى أوروبا سيؤثر فى أمن أوروبا أكثر من تأثيره فى أمننا ، فعلى الأوروبيين أو يتصدروا فى المفاوضات .

ويتعين فى المفاوضات الخاصة بمزيد من الحد من الأسلحة فى أوروبا أن تكون منصبة على التوازن فى الأسلحة التقليدية ، ذلك لأن الخلل فى ميزان الأدوات المستخدمة فى الحرب الهجومية التقليدية ـ مثل المدفعية والدبابات والجنود ـ هو الذى يولد التهديد بالحرب ، وبالتالى ، يولد الحاجة إلى ردع نووى . ولقد اجتهدنا على مدى خمس عشرة سنة أن نتصدى لهذه المسألة فى محادثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات ، ولكن موسكو عوقتها ، وأذعنّا للتفاوض استنادا إلى جدول الأعمال النووى السوفييتى عوضا عن أن نكره السوفييت على التفاوض حول موضوع تفوقهم فى القوات التقليدية ، وهو السبب الذى نحتاج من أجله إلى الأسلحة النووية فى المقام الأول . وكان من نتيجة ذلك أن الجهد الذى بذلناه

للحد من الأسلحة قد سعى إلى معالجة الأعراض ، وبقى المرض دون علاج ، وهو أمر لا ينبغى أن يستمر . ومتى تولت أوروبا مسؤولية الحد من الأسلحة ، فعليها أن تركز على التهديد الرئيسى للسلام ، ألا وهو التفوق السوفييتى فى القوات التقليدية .

وعلى منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) وهى تعزز قواتها أن تعمل كذلك على توسيع نطاق مهمتها . فعندما يتوسع النفوذ السوفييتى فى مناطق رئيسية من العالم الثالث ، فهو يؤثر لا فى المصالح الأمريكية وحسب ، بل يؤثر كذلك فى المصالح الأوروبية . وعندما تنجح موسكو فى التقاط هدف جيوبوليتيكى بعد آخر ، فهذا اعتداء على أمن البلدان على جانبى المحيط الأطلسى . ومادمنا نشترك فى مصالح متماثلة ، فعلينا أن نعد ردا مشتركا عليها .

وعلينا أن ندرك أن الاتحاد السوفييتى قد قام منذ عام ١٩٤٩ بتغيير استراتيجيته ، فلم يعد الزخم الرئيسى للهجوم السوفييتى يستهدف الجبهة الوسطى ، بل أصبح يستهدف الأجنحة المكشوفة . وزعماء الكرملين يدركون أن الديمقراطيات الصناعية تعتمد اعتمادا كبيرا على الطرق البحرية والمصادر الرئيسية فى العالم الثالث . وحتى فى حالة إعداد برنامج مستدام تحل الطاقة النووية بمقتضاه محل النفط ، فستبقى أوروبا الغربية معتمدة على النفط المستورد فى الوفاء بأكثر من ثلثى حاجتها من الطاقة فى عام ١٩٩٥ . وقد ركزت موسكو على نقطة الضعف هذه (ويشار إليها بكعب أخيل) ، فهيجت ثورات فى البلدان الغنية بالموارد ، ونشرت قوات تحارب فيها بالوكالة عنها .

ومؤكد أن الغرب سيسقط إذا حدثت حركة التفاف حوله فى العالم الثالث ، تماما كما لو اجتيح فى الجبهة الوسطى . فالاقتصاديات الأوروبية لا قبل لها بالحياة إن لم تصل إلى الموارد الطبيعية والأسواق فى العالم . والزحف السوفييتى فى العالم الثالث لا يقل عدوانا على الحلف الغربى عن العدوان على أوروبا نفسها . وعلى أوروبا الغربية ألا تتوقع من الولايات المتحدة القيام بمفردها بدور شرطى العالم ، فهذه الفكرة قد عفى عليها الدهر ، والسلام أمر يهم كل شخص . وحفظ السلام يحتاج إلى مفرزة شرطة لا إلى ديدبان وحيد . ولا تقوم للسلام الحقيقى قائمة إلا اذا ساهمت جميع البلدان بنصيبها فى بنائه والحفاظ عليه فى أحسن حال . ومن الأهمية الخاصة أن يقوم الأوروبيون بذلك لأن فى وسع الولايات المتحدة فى خاتمة المطاف أن تعيش وتبقى بمفردها ، أما أوروبا الغربية فلا قدرة لها على ذلك .

وعلى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) أن تقوم بدور فعال فى الدفاع عن المصالح الأوروبية حول العالم ، وأن تتعاون فى ذلك . وقد دانت لها خبرة قرون فى الشؤون العالمية تدعمها فى القيام بدورها ، ولاسيما فى المناطق التى مارست فيها سلطاتها

الاستعمارية . وثمة نموذج ممتاز يتمثل فى الأعمال التى قامت بها فرنسا فى أفريقيا الوسطى وجنوب الصحراء . فقد تدخلت صفوة من القوات الفرنسية أكثر من اثنتى عشرة مرة خلال السنوات الأربعين الماضية لقطع الطريق على المكاسب السوفييتية فى أفريقيا .

والارهاب ينبغى أن يكون هدفا آخر تنشغل به منظمة الناتو فى مهمتها الموسعة . ذلك أن شن هجوم إرهابى على مواطنى بلد ما إنما يعد هجوما على جميع البلدان المتحضرة . فالارهاب هو تحد دولى للنظام الدولى ، وينبغى أن يرد عليه برد دولى . وعلى الحلفاء فى منظمة الناتو أن يضعوا برنامجا للتعاون والعمل المشترك للتصدى للهجمات الارهابية .

ومن المتعين أن يمتد تعاوننا إلى برامجنا الخاصة بالمعونة الاقتصادية . وعلينا مجتمعين أن نستهدف البلدان الهامة من الناحية الاستراتيجية التى تحتاج إلى معونتنا أقصى احتياج . وينبغى للولايات المتحدة أن تكون على استعداد للحصول على النصيحة من الأوروبيين حول اختيار الأساليب اللازمة لتقديم معونتنا ، فلديهم قدر كبير من الخبرة التى حصّلوها من التعامل مع مستعمراتهم السابقة ، وفى وسعهم أن يضطلعوا فى كثير من الأحيان بالدور الرئيسى على نحو أنجع من اضطلاع الولايات المتحدة به . ومن ذلك مثلا أن كوت ديفوار (ساحل العاج) استطاعت بفضل علاقاتها بفرنسا أن تغدو من القلة القليلة من البلدان المزدهرة فى أفريقيا . وإن الخبرة الواسعة التى دانت لبريطانيا العظمى فى مستعمراتها السابقة هى رصيد ثمين بالنسبة للغرب .

ولو عملنا معا استطعنا أن نحقق أكثر مما نحققه لو عملنا فرادى . وعلينا إذن أن نتوسع فى مهمة منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) . وفى وسع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية مجتمعتين أن تنجحا فى إحباط الهجوم الجيوبوليتيكى السوفييتى فى العالم الثالث ، وفى وضع برامج للمعونة الاقتصادية تشجع على الرخاء عوضا عن اللصوصية .

وينبغى فى « عام أوروبا » الجديد أن ينشأ أيضا توافق فى الآراء حول الكيفية التى يتعين بها على بلدان منظمة الناتو أن تتناول علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى . إذ أننا نحتاج إلى مواجهة الكرملين بجبهة متحدة سياسيا . وعلينا ألا ندع السوفييت يوقعون بين هذا الجانب من المحيط الأطلسى وذاك ، وبهذا يستغلون ما فى حلفنا من شقوق لزيادة نفوذهم .

والجبهة المتحدة تحتاج منا نحن معاشر الأمريكيين إلى أن نلطف من لهجتنا . فالخطب النارية ضد السوفييت قد تحمس السامعين لها من المحافظين فى الولايات المتحدة ، ولكنها تثير المخاوف لدى حلفائنا فى أوروبا . فالذى استقر فى الذهن الأوروبى هو أن الخطب النارية حول الحرب الباردة لا تثير الشكوك حول نيات السوفييت ، بل تستثير المخاوف بإزاء الطيش الأمريكى . وفى وسعنا باستخدام نغمة حازمة ، وإن تكن عاقلة ، أن نوصل نفس الرسالة إلى الأوروبيين الغربيين ، ولكن دون أن نتطوع بإيقاع الحلف فى حرج .

أما بالنسبة للأوروبيين ، فإن الجبهة المتحدة تحتاج إلى الربط بين سياساتهم تجاه الاتحاد السوفييتى وبين سلوك السوفييت فى العالم . فتقاس نيات السوفييت بأعمالهم وليس بالأحوال الجوية . والأوروبيون ـ وهم عادة أكثر واقعية من الأمريكيين بشأن أمور الدنيا وكيف تدور حقا ـ هم أول من يتعين عليهم الاعتراف بأن تحسين الأحوال الجوية فى العلاقات بين الشرق والغرب ، دون حل القضايا الجوهرية بين الشرق والغرب ، إنما يعتبر كسبا وهميا . فعلينا جميعا أن نذكر أن السوفييت هم أكثر حاجة إلى علاقات أفضل مع الغرب من حاجة الغرب إلى علاقات أفضل مع السوفييت .

يضاف إلى هذا أن على الأوروبيين الغربيين أن يتعاونوا معنا بأكثر مما فعلوا لبذل جهد منسق يسد الطريق أمام الصادرات غير المشروعة من التكنولوجيات الاستراتيجية إلى الاتحاد السوفييتى . فقد اتصف بعض تصرفاتهم باللامسؤولية المذهلة . ففى أواسط عقد الثمانينات عمل السوفييت عن طريق اليابان ، ودولة من دول منظمة الناتو ـ هى النرويج ـ على الحصول على الآلات اللازمة لجعل غواصاتهم تتحرك بصوت أخفت . وترتب على ذلك أن غدت الولايات المتحدة فى حاجة إلى إنفاق ما يربو على ٥٠ بليونا من الدولارات لاستعادة تفوقها السابق فى القدرة الحربية المضادة للغواصات . وعلى الأوروبيين الغربيين أن يفطنوا إلى الخطر الذى يتعرض له الغرب نتيجة لتسرب التكنولوجيا المتطورة إلى السوفييت . وصفوة القول أنه فى حين تقوم الولايات المتحدة بتشغيل غواصاتها فى شمال الأطلسى ، يتعين على الأوروبيين الغربيين أن يعيشوا بطول سواحله .

والأهم ، أن الجبهة المتحدة الفعالة تحتاج من منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) حشد طاقتها الاقتصادية ، لأن هذه الطاقة هى أكبر رصيد لدينا ـ ذلك أن اقتصاديات الناتو تتفوق فى إنتاجها على إنتاج الاتحاد السوفييتى بنسبة تزيد على ثلاثة إلى واحد ـ كما أنها أقل طاقاتنا استغلالا . ومادامت موسكو لا تضن بأى سلاح فى صراعها ضد الغرب ، فعلينا ألا نضيع فرصة استخدام أفضل أرصدتنا لكبح جماح الكرملين .

وفى الوقت الذى يسعى فيه جورباتشوف لإحياء الاقتصاد السوفييتى ، تهيىء لنا قوتنا الاقتصادية فعالية لا سابق عهد لنا بها . والنمو الاقتصادى السوفييتى يعتمد فى قسم منه على الوصول إلى تجارة الغرب وتكنولوجيته . ولنا أن نثق بأننا سنرى فى أعقاب الاتفاقية الأمريكية السوفييتية للحد من الأسلحة ، وفودا تجارية سوفييتية وهى تطوف بالمراكز المالية الغربية بحثا عن مستثمرين . وليس من قبيل المصادفة أن جورباتشوف طلب صراحة أن تتاح له فرصة للاجتماع برجال الأعمال فى الولايات المتحدة أثناء القمة التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ .

ولم تتقدم لا إدارة ريجان ولا الأوروبيون الغربيون بشروط سياسية كافية لزيادة

التجارة بين الشرق والغرب . والولايات المتحدة لم تقتصر على إنهاء الحظر الذى فرضه كارتر على الحبوب ، بل إنها قامت أيضا بالتفاوض على صفقة حبوب جديدة لاسترضاء المزارعين الأمريكيين . وسعت حكومات أوروبا الغربية إلى قطع أى صفقة يمكن للسوق السوفييتية أن تتحملها . وقد تبنّى كلاهما سياسة تتسم بقصر النظر تلهث وراء الصفقات الاقتصادية دون ربطها بالسلوك الدولى السوفييتى . فإن لم ترتبط التجارة ارتباطا صارما بكبح جماح السوفييت فى العالم ، فإن التوسع فيها ستكون عاقبته دعم خرابنا نحن أنفسنا . ومن الخرافة أن نجاهر بأن العقوبات الاقتصادية لن تضر بالاقتصاد السوفييتى . إن هذا شبيه بالقول بأن زورق النجاة لن يطفو لأن فيه تسربا . فأسدد فتحات التسرب ، تجد أن العقوبات تفلح فى أداء وظيفتها .

وينبغى أن نكون على استعداد لعقد صفقات اقتصادية مع موسكو - ولكن ذلك مقابل ثمن . ولن نستطيع أن نحدد الثمن إلا إذا تعاونت البلدان الغربية فى صياغة استراتيجية تركز على قوتها الاقتصادية .

فى « عام أوروبا » الجديد يتعين على منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) أن تعقد العزم على اتخاذ اجراءات كاسحة . فحلولها المعتادة التى تمسك بالعصا من وسطها لن تقطع الطريق على أى أزمة كبيرة . واضطلاعنا بإعادة تقييم الحلف ينبغى ألا يكون مدفوعا بالمهاترات المتبادلة ، والطرفان يفكر كل منهما فى قائمة من الاجراءات العقابية التى يوقعها على الآخر ، فتكون خاتمة الأمر حلّ الحلف . وعلينا - بدلا من ذلك - أن نجعل من إعادة تقييمنا عملا تعاونيا يُراد به تشكيل منهج مشترك للعالم فى عقد التسعينات . إن الحلف قد خدم غرضه خدمة باهرة ، وهو الغرض الذى قام من أجله قبل أربعين سنة مضت . ولكن الخطر الذى كان مفروضا أن يواجهه قد تغيّر تغيرا جذريا ، ولابد للحلف من أن يتغير ليواجه ذلك . فالعالم فى عام ١٩٩٩ سيكون مختلفا كل الاختلاف عن العالم فى سنة ١٩٤٩ ، فإن لم نجر الآن عمرة جذرية للحلف الذى بلغ الأربعين من عمره ، فسيصبح الحلف غير ذى موضوع بحلول عام ١٩٩٩ .

وعلينا ألا نُصيخ السمع لمشورة أولئك الذين يعتقدون بأن أوروبا قد قُضى عليها اقتصاديا وسياسيا . فهذا رأى سيقوم البرهان على خطئه . فهناك فعلا أمارات واضحة على الإنعاش الأوروبى القادم . ومما يصعب تصديقه أن بريطانيا اعتبرت منذ ست سنين بأنها رجل أوروبا المريض . أما اليوم ، فبريطانيا تتصدر الديمقراطيات الصناعية فى نمو إنتاجيتها الاقتصادية ، وناتجها القومى الاجمالى - وتقدّم بريطانيا بشير بتقدم أوروبا .

إن لدى أوروبا الغربية إمكانيات نهضة جديدة فى عقد التسعينات . والأمم العظيمة التى ترتضى لنفسها التدهور فى سبيل بذل التضحيات اللازمة لتهيئة أسباب الدفاع عنها هى أمم

تفقد الاحساس بالاحترام الذاتى ، وهو أمر صعب تعريفه ، وإن كان واضحا وضوحا أليما للذين جربوه . وليس فى أوروبا أمة واحدة قادرة على أن تصبح قوة عظمى . ولكن أوروبا الموحدة تستطيع أن تصبح قوة عظمى . وعوضا عن قيام أوروبا الغربية بدور السمسار الأمين بين الشرق والغرب ، أو قيامها بما هو أسوأ من هذا وهو أن تكون بيدقا فى هذا الصراع ، ففى وسعها ، بل من المتعين عليها أن تكون شريكا مساويا بكل جدارة . وعلى أحسن الفروض سيتم استشارة أوروبا التى تعتمد فى دفاعها على الولايات المتحدة قبل إتخاذ قرارات تمس أمنها . ولكن الاحتمال الأكبر هو عدم إبلاغها بشىء إلا بعد حدوث الواقعة . وهذا وضع لا قبل للأمم العظيمة بالتسامح فيه .

إن شعوب أوروبا تملك القوة والتعليم والقدرة الصناعية والخبرة التكنولوجية التى تطوع لها أن تخطو إلى الصف الأمامى للأمم . وإن زيادة طاقتها العسكرية التقليدية زيادة كبيرة - وإن تكن تُطاق - تؤهلها لأن تضطلع اضطلاعا كاملا بدورها القيادى فى تشكيل مستقبلها الخاص ومستقبل العالم . ولكن الأوروبيين لن يستغلوا إمكاناتهم مالم يعبئوا أنفسهم لتولى مسؤولية مصائرهم الخاصة . وعليهم - لمصلحتهم الخاصة - أن يتحملوا مزيدا من المسؤولية عن أمنهم الخاص ، وعلينا أن نعمل على مساعدتهم لتحقيق إمكاناتهم . وفى « عام أوروبا » الجديد يعوزنا أن نعيد تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسى ، لا لكى يواجه الحلف ما ينتظره من تحد جديد وحسب ، بل كذلك لكى يتهيأ لحفائنا أن يضطلعوا بدور سياسى جدير بتراثهم .

الفصل السابع

العملاق رغم أنفه

إن قوة اقتصادية عظمى واحدة فقط ، هى التى بزغت فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية . إن بلدا آسيويا واحدا فقط فى التاريخ انضم للصفوف الأولى للدول الصناعية . وذلك البلد نفسه تتوافر فيه أكثر الديمقراطيات استقرارا فى آسيا . إنه اليابان ، أرض التاريخ الممتع القديم ، والذى يمكن وصف قصص نجاحه الاقتصادى والسياسى فى الأربعين سنة الأخيرة بأنها قصص تحار فيها الألباب .

لقد تنبأ توكفيل بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى سيصبحان أقوى أمتين فى العالم وأيضا أقوى خصمين . لكن اليابان كانت فى زمنه خارج متناول الادراك الغربى تلفها الأسرار داخل مجتمع مغلق خلفه حكامها . وفتح الكومودور بيرى اليابان فى ١٨٥٤ ، فى نفس الوقت تقريبا الذى أدرك فيه زعماؤها أن مفتاح مستقبلها يكمن فى الاستفادة الحكيمة من سطوة الغرب .

كان تطور اليابان مطردا ، لكن الغرب كان بطيئا فى الاحساس به . فقد قال ونستون تشرشل فى ١٩٢٤ ، فى إحدى المناسبات النادرة التى أخطأ فيه فى التنبؤ بالمستقبل : « إن اليابان فى طرف العالم الآخر ، ولا يمكن أن تهدد مصالحنا الحيوية بأى شكل » . وبعد ذلك بسبعة عشر عاما ، سحقت الامبراطورية اليابانية ، الامبراطورية البريطانية وحلفاءها فى مسرح المحيط الهادى فى أشد الحروب تدميرا فى كل الأزمنة . ومثلما أن تشرشل لم يستطع التنبؤ بالحرب مع اليابان ، فإنه لم يستطع التنبؤ بأن اليابان ستصبح بعد الحرب بأربعين عاما عضوا موثوقا به فى المجتمع الغربى للأمم الديمقراطية ، وأنها ستصبح على شفا أن تغدو أقوى قوة اقتصادية فى العام .

وحتى فترة متأخرة تصل إلى ١٩٢٩ ، كان نصيب اليابان من الانتاج الاقتصادى العالمى ٤ فى المائة ، مقابل ٣٤ فى المائة للولايات المتحدة ، و ١٠ فى المائة لكل من بريطانيا وألمانيا والاتحاد السوفييتى ، و ٥ فى المائة لفرنسا . أما اليوم فيبلغ نصيب اليابان من الناتج القومى الاجمالى العالمى ١٠ فى المائة ، وتلى فى ذلك نصيب الولايات المتحدة فقط . لقد هزمتها قنابل الولايات المتحدة فى ١٩٤٥ ، وحطمت مشروعاتها الصناعية ، لكنها أصبحت فى ١٩٨٧ ، أكبر شريك تجارى لأمريكا بعد كندا ، وتجاوز ناتجها القومى الاجمالى مثيله لدى الاتحاد السوفييتى .

لقد قيل مرارا وتكرارا أن المعجزة الاقتصادية لليابان ، هى أهم تطور فى عصر ما بعد الحرب . لكن حتى لو لم تكن الحرب قد وقعت ، لأصبحت اليابان أيضا من أقوى الدول الصناعية . وعلى أية حال ، فقد سارعت الحرب بالعملية . لقد قال رئيس وزراء اليابان الأسطورى شيجيرو يوشيدا فى مطلع الخمسينات ، وهو شبه مازح فقط : « لحسن الحظ أن اليابان حولتها الغارات الجوية إلى أنقاض . فعندما تقيم اليابان آلات ومعدات جديدة الآن ، تغدو قادرة على أن تصبح بلدا رائعا تتفوق إنتاجيته كثيرا على البلدان التى كسبت الحرب . إن إزالة الآلات والماكينات القديمة أمر مكلف ، وقد فعله العدو نيابة عنا » . وحقيقة أنه كان مصيبا فى أقواله تفسر السبب فى أن سياساته ومبادئه المحافظة ما زال زعماء اليابان اليوم يحرصون عليها إلى حد كبير .

وتعد الكتابة عن المعجزة الاقتصادية اليابانية والحديث حولها مودة شائعة . لكن المعجزة اليابانية الأشد تأثيرا فى النفوس ، تمثلت فى ميلاد الديمقراطية فى مجتمع حكمه الزعماء العسكريون والأباطرة لقرون عديدة . إذ ترسخت الديمقراطية وضربت بجذورها عميقا حتى غدت ثابتة كالطود ، عندما غرسها الاحتلال الأمريكى فى ظل القيادة المثالية للجنرال دوجلاس ماكارثر ، وغذاها يوشيدا وخلفاؤه الذين ساسوا الأمور بحرص . لقد كان أعظم إنجاز لليابان فى القرن العشرين هو بناء يابان قوية اقتصاديا . وكانت اليابان الديمقراطية أعظم إنجاز لأمريكا . فليس هناك أمة فى التاريخ قامت باحتلال عسكرى مدفوعة بنوايا جديرة بالاعجاب ، وحققت مثل هذه النتائج الدائمة والنافعة ، مثلما فعلت الولايات المتحدة . ولم تغتنم أمة مثل هذه الفرص مثلما فعلت اليابان . ومن أعظم مفارقات عصرنا أن متوسط دخل المواطن فى أمة خسرت الحرب ، يبلغ ١٦٠٠٠ دولار سنويا ، بما يقل ٢٠٠٠ دولار فحسب عن المواطن فى الأمة التى كسبتها . ومنذ ما يزيد قليلا عن عشرين عاما مضت ، كان متوسط الدخل الشخصى فى اليابان يبلغ ٢٥ فى المائة منه فى الولايات المتحدة .

إن تحول اليابان إلى دولة ديمقراطية صناعية موالية للغرب هو أكثر تطور باعث على السعادة فى عصر ما بعد الحرب . ومع أنها بلد آسيوى وليس أوروبيا ، فإنها بلد حيوى بصورة حاسمة بالنسبة للتحالف الغربى ، مثل أى عضو فى حلف الأطلنطى . فهى من الناحية الاستراتيجية ، تتحكم فى المتاريس الشرقية . ومن الناحية الاقتصادية ، لا غنى عن قوتها إذا أردنا أن تكون لنا سياسة اقتصادية غربية موحدة . وهى من الناحية العملية ، أمامها الكثير لتكسبه من التحالف مع الغرب لأنها ستخسر بقدر خسارة الولايات المتحدة والأوروبيين لو اتسع مجال التقدم السوفييتى .

لقد أصبحت اليابان عضوا لا غنى عنه فى التحالف الغربى . ولو كانت قد سقطت تحت السيطرة السوفييتية لتحول المحيط الهادى إلى بحر أحمر . لقد تعهد رئيس الوزراء ناكاسونى فى ١٩٨٣ بأن بلاده ستكون « حاملة طائرات لا تغرق » تستخدم فى الجهد المبذول لردع العدوان السوفييتى فى الشرق الأقصى . والاستعارة اللغوية المثيرة التى استخدمها هنا ، لم تمض إلى المدى الكافى ، لأنها تعنى ضمنا دورا سلبيا بصورة مفرطة لليابان . إن الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية تنتج ما يزيد على ثلثى الناتج الاقتصادى الاجمالى للعالم . واليوم الذى تصبح فيه هذه القدرة الاقتصادية كلها جزءا من استراتيجية جيوبوليتيكية موحدة ـ تتناسق فيها معونات التنمية العامة والخاصة ، والمصروفات العسكرية والتجارة ـ هو اليوم الذى سيكسب فيه الغرب الحرب الباردة . فالشمولية لا يمكن أبدا أن تسود ، فى مواجهة قوى الحرية الموحدة والمتراصة .

إن التحالف الغربى أقوى باليابان ، بصورة لا يمكن قياسها ، عنه بدونها . وينبغى لكل من الولايات المتحدة واليابان أن يتيها بالشركة التى أفرزت يابانا ديمقراطية من أنقاض المرارة والدمار اللذين خلفتهما الحرب . لكن الحرب والاحتلال العسكرى الأمريكى الذى أعقبها ـ وفترة اعتماد اليابان على الولايات المتحدة التى أعقبت الاحتلال والمستمرة إلى اليوم ـ كان لهما نتائج سلبية مثلما كان لهما نتائج إيجابية .

فاليابان يحكمها الآن دستور كتبه وترجمه أمريكيون بلغة يابانية تفتقر للبراعة فى التعبير . وهو يتضمن مادة مناهضة للحرب أثارت فى ذلك الحين قليلا من الجدل فى بلد كانت الحرب قد أنهكته ، ولكن بعض اليابانيين يجدونها اليوم مادة مهينة ، فى ظل الاحساس الصحى بالكبرياء القومى الناهض . وفى الوقت نفسه ، فإن اليابان ، مثلها مثل ألمانيا الغربية ، ما زالت معتمدة على الولايات المتحدة فى العناصر الحاسمة لدفاعها القومى .

إن علاقة تستند إلى التبعية والاعتماد يمكن أن تثير السخط على الجانبين . كما أن ذكريات الحرب المريرة يمكن أن تفعل الشىء نفسه . فبيرل هاربور لم يمض عليها سوى أربعين عاما ، ولحن باتان العسكرى الجنائزى مضى عليه ستة وأربعون عاما فحسب ، ومضى على هيروشيما ونجازاكى ثلاثة وأربعون عاما فقط . إن اليابانى الذى يبلغ عمره الآن خمسة وثلاثين عاما ، قد ولد فى بلد كان تحت الاحتلال العسكرى وكان يُحكم من واشنطن ، فى مقاطعة كولومبيا . إن للأمريكيين واليابانيين طرقهما فى تذكر هذه الأحداث وللحكم عما إذا كانوا على صواب ، أو على خطأ . وفى الظاهر ، تغلب الأمريكيون واليابانيون على خلافاتهم وتعلموا أن يعملوا معا لنفعهما المتبادل ، ربما بأفضل من أى خصمين سابقين فى التاريخ الحديث . لكن هناك حقيقة مؤسفة تتمثل فى أن أمريكيين كثيرين ، ممن لا تتوافر لهم خبرة بالاحتلال العسكرى الأجنبى ، لا يزالون ينقمون على

اليابانيين لأنهم بدأوا الحرب ، فى حين ينقم يابانيون كثيرون ممن ليس لهم خبرة بالعدوان العسكرى الأجنبى ، على الاحتلال . وقد ترسخ فى وعى كل يابانى إدراك بأن اليابان كانت الأمة الأولى والوحيدة ، التى تعرضت لأهوال الحرب النووية .

وتصبح النقمة كبيرة وخطرة ، فقط إذا فاقمتها عوامل أخرى - مثل الخلافات الاقتصادية المريرة التى لبدت بالغيوم سماء العلاقات الأمريكية اليابانية فى السنوات الأخيرة . وما لم يتصرف قادة اليابان والولايات المتحدة على حد سواء بشجاعة وتبصر ، فإن الضغوط الاقتصادية الحالية يمكن أن تلحق ضررا دائما بواحدة من أهم العلاقات الثنائية وأكثرها إثمارا فى العالم .

إن اختلال الميزان التجارى هو القضية الأكثر إثارة للأعصاب ، وإن لم تكن بأية حال أهم عنصر فى العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان . ففى عام ١٩٨٦ ، باع اليابانيون للولايات المتحدة سلعا تزيد بمقدار ٦٠ بليون دولار عما بعناه لليابان ، وكان هذا هو العامل الأساسى الذى خلق العجز التجارى للولايات المتحدة على نطاق العالم والبالغ ١٧٠ بليون دولار . ويقول منتقدو اليابان إن هذا الاختلال فى الميزان يؤدى إلى خسائر فى عدد الوظائف الأمريكية ، ويشتكون من أن اليابانيين أغلقوا أسواقهم أمام السلع الأمريكية .

وهناك عد من الإجراءات يستطيع واضعو السياسة اليابانية أن يتخذوه لزيادة مقدار الأموال الذى يتعين على اليابانيين أن يشتروا به سلعا وخدمات أمريكية . إن اليابان تستطيع أن تشترى الأرز الأمريكى مقابل ١٨٠ دولار للطن ، لكنها بدلا من ذلك تحظر استيراد الأرز حماية للمزارعين اليابانيين ، الذين يتكلف إنتاج الطن من أرزهم ٢٠٠٠ دولار . إن تغييرا فى سياسات ضريبة الملكية وتحديد المناطق ، يمكن أن يقلل التكاليف المرتفعة للأراضى بصورة فلكية ، وبذلك يوفر للمستهلكين مزيدا من النقود يكرسونه للمصروفات الأخرى . فعلى سبيل المثال ، يزيد سعر قطعة الأرض فى قلب المدينة التجارى فى طوكيو بنسبة ٩٠٠ فى المائة عن سعر قطعة أرض مماثلة فى وسط مانهاتن . وفى الضواحى ، فإن بعض المنازل متوسطة الحجم التى كانت تتكلف ٧٠٠٠٠ دولار فى منتصف السبعينات ، تتكلف الآن ما يصل إلى مليون دولار . وفى حين أن اليابانيين ألغوا كثيرا من الحواجز الجمركية التى تعرقل الاستيراد بحيث أصبح ما لديهم منها الآن أقل مما لدى الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ، فإنهم يستطيعون القيام بالمزيد لتقليل الحواجز البيروقراطية غير الجمركية التى تحول بين المؤسسات الأمريكية ، وبين المشاركة بدرجة كبيرة فى مشروعات مثل مطار كانساى الضخم فى ميناء أوزاكا .

وعلى الرغم من الشكوى المستمرة ، والتى تحظى بشعبية سياسية ، والتى يرددها أنصار الحماية الأمريكيين ، فاليابانيون ليسوا مسؤولين ، كليا أو حتى مبدئيا ، عن العجز

التجارى . فالتغييرات فى قيمة الدولار والين لها أيضا تأثير قوى . فلمدة أربعة عشر عاما من الأعوام الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٧٥ ، عانت اليابان من عجز تجارى ، واستوردت أكثر مما صدرت . لكن انطلقت بعد ذلك قيمة الدولار ، والطلب الأمريكى على السيارات اليابانية ذات الكفاءة فى استخدام الوقود . وعندما انخفض الدولار إزاء الين فى ١٩٨٧ ، بدأت كفة ميزان العجز التجارى تميل فى الناحية الأخرى ، وبدأت اليابان تعانى من ارتفاع الين ، مثلما كان المصدرون الأمريكيون قد عانوا من انخفاض الين قبل ذلك بعام أو عامين . وأخيرا ، فقبل أن نمضى طويلا فى بيان الخشبة التى فى عين اليابان علينا أن نبحث القذى الموجود فى أعيننا . فلا يمكن أن نلوم اليابانيين على العجز الضخم فى الميزانية الاتحادية الأمريكية ، ولا يمكن أن نلومهم لأنهم تفوقوا فى المنافسة على الولايات المتحدة فى صناعات مثل الاليكترونيات الاستهلاكية .

والسؤال الحاسم هو ما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تعاقب اليابان بتشريع حمائى ، إذا قصرت فى اتخاذ الاجراءات التى نعتقد أنه ينبغى لها أن تتخذها لتحسين موقفنا التجارى أم لا . والإجابة بلا . فمنذ أن دخلت الكونجرس من أربعين سنة مضت ، كنت من أنصار التجارة الحرة ، لكنى أقيم حجتى هنا لا على أساس شرور الحماية ، وإنما على حقائق ميزان القوة فى العالم . فاليابان مثل جميع أمم العالم ، تنتهج سياسات تعتقد أنها تحقق صالحها القومى . وهناك دوما بين الحلفاء والأصدقاء ، خلافات حول مثل هذه السياسات . ولكن ما لم تكن الخلافات قصيرة الأجل أكثر أهمية من العلاقة طويلة الأجل ، فإنه ينبغى تجنب التدابير العقابية . ذلك درس بسيط ينبغى أن يتعلمه ـ مرة وللأبد ـ السياسيون الداعون للحماية فى الولايات المتحدة .

والواقع أن الموقف الأمريكى تجاه اليابان يتأرجح بين الصداقة عندما يكون الزمن جيدا ومناسبا لوضع غلالة رقيقة على الخلافات ، وبين العداء القبيح فى الزمن الردىء . ففى العام الماضى أسمى أحد أعضاء مجلس الشيوخ اليابانيين « بالديدان الطفيلية التى تمتص الدماء » ، فى حين قال عضو فى الكونجرس حانق على اليابانيين لأنهم أغرقوا السوق الأمريكية بأشباه الموصلات منخفضة الثمن : « ليبارك الله ترومان ، لأنه أسقط عليهم اثنتين منها (من القنابل الذرية) ، وكان ينبغى له أن يسقط أربعا » . ومثل هذه التعليقات ، وإن كانت تستحق الشجب ، ليست مستغربة من سياسيين أمريكيين متلهفين على الحفاظ على مناصبهم فى وقت تحلق فيه عاليا المشاعر الداعية للحماية . لكن شريكا ندا مثل اليابان ، فى تحالف استراتيجى مثل تحالف الغرب ، لا يمكن فى الوقت نفسه أن يكون جراب الملاكمة فى كل مرة تثار فيها قضية التجارة . ويلاحظ اليابانيون النغمة القاسية فى مناقشة التجارة فى الكونجرس ، ومن المحتم أنهم يتساءلون عما إذا كانوا يستطيعون أن يعتمدوا

على صداقتنا فى مجالات أخرى أم لا . وينبغى لنا أن نلاحظ أنه فى الصيف الفائت أدرج فى قوائم أكثر الكتب اليابانية مبيعا كتاب معنون « **اليابان ليست سيئة بل أمريكا هى السيئة** » . وهناك كتاب آخر يحظى بشعبية بعنوان « **اليابان فى خطر** » ، يقول إن الولايات المتحدة تجعل من اليابان كبش فداء لمشكلاتها الاقتصادية .

إن الثقة والاحترام هما أهم مكونات العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة . وينبغى للجانبين أن يقبلا أنه فى حين أننا كنا ، وسنظل ، غرماء اقتصاديين أشداء ، فإننا شركاء فى الحفاظ على السلام ، وينبغى لنا أن نتصرف وفق هذا . ومن بين مئات الزعماء الحكوميين الذين التقيت بهم خلال الأربعين سنة الماضية ، لم يكن من بينهم من حرصت على صداقته الشخصية أكثر من رؤساء الوزراء اليابانيين ، الذين كنت محظوظا إذ التقيت بهم - يوشيدا ، ايكيدا ، كيشى ، فوكودا ، ساتو .

وينبغى ألا نسمح للأزمات الثانوية مثل اختلال الميزان التجارى ، أو التقلبات فى قيمة العملة أن تتدخل بصورة أساسية فى العلاقة بين أقوى دولتين اقتصاديا فى العالم الحر . إن أسباب الغضب والاثارة المؤقتة هذه ليست شيئا بالمقارنة بالاضطراب الذى سينجم عن حدوث انقطاع خطير فى علاقاتنا .

إن الولايات المتحدة واليابان أمتان ناضجتان تستطيعان أن تصمدا فى وجه التقلبات المناخية القاسية فى علاقتهما . ولكن نظرا للطابع الخاص لعلاقتنا فيما بعد الحرب والاختلافات بين ثقافتينا ، فإنه ينبغى للطرفين أن يتصرفا بحرص . ذلك أن تحطيم أجهزة الراديو من إنتاج توشيبا على أعتاب الكابيتول - مثلما فعلت مجموعة من رجال الكونجرس الأمريكيين فى العام الماضى ، عندما باعت شركة فرعية لهذه الشركة اليابانية ، دون معرفة الحكومة أو الشركة الأم كما هو واضح ، تكنولوجيا دفاعية أساسية للسوفييت - ليس بالطريقة التى ينبغى لطرف فى تحالف أن يتصرف بها خلال نزاع مع الطرف الآخر .

ومثلما يفعلون فى قضية التجارة ، يسارع بعض منتقدى اليابان فى الولايات المتحدة بالانقضاض عليها ومهاجمتها ؛ لأنها ارتضت الحظر الذى فرضه الأمريكيون على أنشطتها العسكرية من أربعين سنة مضت . حقا إن ميزان القوة فى العالم قد تغير على نحو عميق منذ الحرب العالمية الثانية . لكن ينبغى ألا نتوقع أن يعالج اليابانيون الندوب السيكولوجية التى خلفتها الحرب بنفس السهولة التى يتم بها علاج قضية ميزان القوة . فالعلاقات بين الأمم قد تتغير بمصافحة باليد ، ببلاغة قلم ، أو بوميض قنبلة ، لكن العلاقات بين الناس تستغرق وقتا أطول .

عندما زرت طوكيو كنائب للرئيس فى ١٩٥٣ ، خصص الصحفيون اليابانيون مانشتات تمتد على ثمانية أعمدة للبيان الذى أعلنته بأن الولايات المتحدة « أخطأت » فى فرض قيود

دستورية على الإنفاق الدفاعى على اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية . ومن ثم ، كنت أعتقد أن اليابان يجب أن تبذل المزيد للدفاع عن نفسها . ونظرا لثروة اليابان المتزايدة بصورة ضخمة ، وحقيقة أن المحيط الهادى « فى متناول يد » الاتحاد السوفييتى ، فإن القضية التى ناقشتها منذ خمس وثلاثين سنة أصبحت أكثر قوة اليوم ، لكن هناك أسبابا مفهومة لتباطؤ اليابانيين فى الأخذ بهذه النصيحة .

ففى الخمسينات ، وبموافقة تامة لأمريكا ، تبنت اليابان سياسة سمحت لها بأن تكرس عمليا كل مواردها لاقتصادها المحلى . وتم الإبقاء على النفقات العسكرية فى حدها الأدنى ، بسبب الدستور اليابانى المصنوع فى أمريكا ، والذى يحدد بصورة حازمة أنشطتها العسكرية ، وبسبب حماية مظلتنا النووية على حد سواء . ولكن مع تباطؤ نمو اقتصادنا فى السبعينات ، وتقلص النمو فى ميزانيتنا الدفاعية بعد فيتنام ، أصبح انخفاض إنفاق اليابان على الدفاع قضية مثارة فى الولايات المتحدة . والشعار الأساسى فى النقاش هو « لا مزيد من الركوب المجانى » .

وما فشل كثيرون فى إدراكه هو أن اليابانيين لا يزالون غير مؤهلين نفسيا لاجراء حشد عسكرى كبير ، لأسباب يجدر بالأمريكيين أن يدركوها . لقد بدأ اليابانيون مؤخرا ، خاصة أثناء ولاية ياسوهيرو ناكاسونى لرياسة الوزارة ، يتخلصون من كآبة الهزيمة المروعة فى ١٩٤٥ . لكن لكى نفهم السبب فى أن اليابانيين ظلوا ما يزيد على ثلاثة عقود كارهين لتحسين وضعهم عسكريا ، والسبب فى أنهم بقوا حتى اليوم موزعين بصورة عميقة بين اتجاهين متعارضين فيما يتعلق بالإنفاق على الدفاع ، فإن كل ما ينبغى لنا عمله هو أن ندرس ما حدث فى الولايات المتحدة فى أعقاب فيتنام .

فبعد خمس سنوات من فشلنا فى الهند الصينية ، أصبحت الولايات المتحدة انعزالية بصورة متزايدة وتناقصت الميزانية العسكرية ، وغدا أى استخدام للقوات الأمريكية يبحث بعين نقادة بصورة مفرطة ، بحيث أصبحت الولايات المتحدة كقوة عالمية عنينة من الناحية العملية . واليوم ، وبعد انتهاء الحرب بثلاثة عشر عاما ، فإنه حتى أصغر تورط بالقوة العسكرية الأمريكية لحماية مصالحنا فى أمريكا الوسطى أو الخليج الفارسى ، يتعرض لانتقاد مرير من قبل وسائل الإعلام ودعاة العزلة فى الكونجرس . ذلك هو الأثر الذى قد تحدثه الهزيمة فى الحرب . وقبل أن نعظ اليابانيين ، الذين فقدوا ١,٢ مليون نسمة فى المعارك فى الحرب العالمية الثانية ، وندعوهم لتكريس المزيد للدفاع ، ينبغى لنا أن نتذكر نوبة الشلل التى تعرضت لها الولايات المتحدة ، وأدت إلى التردد والعزلة ، وذلك بعد فقد ٥٥٠٠٠ من الرجال والنيل من كرامتنا الوطنية فى فيتنام .

وبقدر ما تكون ممانعة اليابان فى إعادة التسلح نتيجة لصدمات الهزيمة فى الحرب ، ينبغى أن نتعاطف معها . كما أن ذلك أمر مقبول ، بقدر ما هو مبرر ؛ لأنه يمكنهم من التمتع بمكانة الدولة العظمى اقتصاديا ، دون مسؤوليات الدولة العظمى عسكريا . وفى حين أن ممانعة اليابانيين فى إعادة التسلح أمر مفهوم إلى حد ما ، فإنه من الحق أيضا أن اليابان باعتمادها فى أمنها على الولايات المتحدة ، يتاح لها ترف تحويل مزيد من مواردها لبناء اقتصاد يتنافس معنا حاليا ، ويهزمنا فى المنافسة فى بعض المجالات .

وهناك ثلاثة أسباب عملية بحتة تجعل من المتعين على اليابانيين أن يتخلوا فى نهاية المطاف عن الدور السلبى بصورة جوهرية ، الذى لعبوه على الساحة الدولية منذ أن فرضته عليهم الهزيمة فى الحرب والسياسات التى رسمها المنتصرون . وكل من هذه الأسباب لا يتعلق بمصالحنا القومية فحسب ، بل بمصالحهم أيضا .

فأولاً : كانت الولايات المتحدة التى قامت بمسؤولية الدفاع عن اليابان تسيطر على نحو ٥٠ فى المائة من الاقتصاد العالمى . والولايات المتحدة المستمرة فى هذا الالتزام حتى الآن تسيطر على ٢٧ فى المائة فقط . ومن جراء ذلك ، فإن الركوب المجانى لليابان فيما يتعلق بالدفاع يغدو هدفا مغريا للغاية للمتلاكمين من الأمريكيين واليابانيين . وأخيرا ، فإنه إذا تفشى مثل هذا السخط ، فإن علاقتنا المهمة بصورة حاسمة ، والنافعة على نحو متبادل مع اليابان قد تصاب بالضرر .

ثانياً : ينبغى لليابان أن تدرك أن قيام دولة عظمى بدور على المسرح العالمى ليس ميزة ، إنه مسؤولية . فليس هناك ما يسر فى تحويل الموارد إلى الإنفاق الدفاعى والمعونة الخارجية ، والتى يمكن استخدامها لحل مشكلات الداخل . إننا نفعل ذلك لأنه يتعين علينا أن نفعله ، وليس لأننا نريده . ذلك هو العبء الذى يبهظ كاهل أى مجتمع مزدهر وحر يريد أن يحمى مصالحه فى عالم لا يرحب بالحرية بصفة عامة . لقد كانت الولايات المتحدة دولة انعزالية قبل الحرب العالمية الثانية ، لكن الحرب جعلتها قوة عالمية رغم ميولها الطبيعية ، وينبغى لليابان أيضا أن تنهض بواجبها كقوة عالمية .

والسبب **الثالث** والأهم هو أنه مالم تقم اليابان بدورها كقوة عظمى ، فلا يمكن لها أبدا أن تأمل فى أن يتوافر لها أمن قومىّ .

ومن الناحية الجغرافية ، فإن اليابان جزيرة . لكنها لن تستطيع البقاء ، إذا استمرت فى التصرف كجزيرة من الناحية السياسية . لقد قال أحد المعلقين إن اليابان تجتهد « لكيلا تكون عدوا لأحد ، وبائعا للجميع » . وذلك هدف جدير بالجهد لكنه غير عملى بصورة تدعو لليأس . والسبب فى ذلك بسيط بصورة صارخة : إن الموقع الذى تحتله اليابان من العالم يجعل منها بحكم الأمر الواقع هدفا للاتحاد السوفييتى . فاليابان تلعب دورا أساسيا فى كل

من التخطيط السوفييتى لحرب محتملة فى المحيط الهادى ، ومخطط التحالف الغربى لردع مثل هذه الحرب وهزيمتها عن الاقتضاء .

لقد كان الحشد السوفييتى من الأسلحة التقليدية فى الشرق الأقصى خلال العقد الأخير مدعاة للتطير . ذلك أن ما يتراوح بين ربع وثلث القوة العسكرية السوفييتية متمركز الآن فى مسرح المحيط الهادى . وفى ١٩٧٦ بلغت قواته فى آسيا ٣١ فرقة دبابات ، ٢٠٠٠ طائرة قتال ، ٧٥٥ سفينة حربية . ولديه الآن ٤١ فرقة و ٨٥ قاذفة جديدة من طراز باكفاير مسلحة بقذائف نووية و ٢٤٠٠ طائرة قتال و ٨٤٠ سفينة . وحتى بعد إزالة الاتحاد السوفييتى لقذائفه النووية متوسطة المدى من آسيا بمقتضى معاهدة القوات النووية متوسطة المدى المقترحة ، تظل الأسلحة النووية الاستراتيجية للاتحاد السوفييتى تغطى كل هدف رئيسى فى اليابان .

ومما يدعو للانزعاج أكثر ، أن الروس على الرغم من « هجوم السلام » الآسيوى الذى أعلنه جورباتشوف ، ما زالوا يستعرضون عضلاتهم القوية هناك . ففى ١٩٨٦ انتهكت الطائرات السوفييتية المجال الجوى لليابان ٣٥٠ مرة ، بل وكانت التقديرات أعلى من ذلك فى عام ١٩٨٧ . وفى ١٩٨٦ أيضا أجرى السوفييت مناورات فى جزر كوريل ، التى استولوا عليها من اليابان فى ١٩٤٨ ، تدربوا فيها على غزو جزيرة هوكايدو اليابانية الواقعية فى أقصى الشمال .

وكان رد اليابان على الحشد السوفييتى فى ظل ناكاسونى ، مثيرا للاعجاب . فرئيس الوزراء الذى كان واقعا بين حجرى رحى - رغبة الشعب اليابانى فى علاقات أفضل مع الاتحاد السوفييتى ، وتقييمه الواقعى للتهديد السوفييتى - وضع المصلحة القومية قبل مصلحته السياسية المرة تلو المرة . واشتركت اليابان للمرة الأولى مع الولايات المتحدة فى ثلاث مناورات عسكرية كاملة النطاق . ووافقت على ضمان أمن الطرق البحرية لمسافة تصل إلى ١٠٠٠ ميل بحرى من شواطئها . واشترت ونشرت المقاتلات الأمريكية المتقدمة إف - ١٥ . وسمحت سرا بزيارة موانيها للسفن الحربية الأمريكية التى يفترض أنها تحمل أسلحة نووية ، على الرغم من عدم ارتياحها المفهوم لمثل هذه الأسلحة . وتقاسمت معلومات مخابراتها مع الولايات المتحدة على نطاق لم يسبق له مثيل ، ووافقت على الاشتراك فى بحوث مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، وأخيرا - وهو الأمر الأهم - تجاوزت عن القيد الذى يقضى بتخصيص واحد فى المائة فقط من ناتجها القومى الاجمالى لميزانية الدفاع .

وتشكل هذه الخطوات - مأخوذة معا - أكبر خطوة للأمام فى مجال الدفاع فى تاريخ اليابان فيما بعد الحرب . وقد فرض ناكاسونى البعض منها على الرغم من المعارضة الوحشية لخصومه السياسيين . لقد كانت هذه التدابير إيجابية ومشجعة ، لكنها لم تكن كافية .

وأخيرا ، فإنه ينبغى لليابانيين أن يبذلوا المزيد ، ليس اليوم بالضرورة ، ولكن فى المستقبل المنظور . وينبغى لهم أن يفعلوا ذلك لا من أجلنا بل من أجل أنفسهم . ينبغى لهم أن يفعلوه انطلاقا من حتمية البقاء القومى البسيطة والغالبة .

وفى المدى القصير ، فإن حشدا عسكريا يابانيا سيسبب من المشاكل أكثر مما يحله : فهو سيخفف جزءا تافها نسبيا من العبء الأمريكى للدفاع عن اليابان فى حين يزيد فى الوقت نفسه من القلاقل الاقليمية ، خاصة بين أمم مثل الصين وكوريا ، التى تخشى من انبعاث العسكرية اليابانية . لكنه من المحتم والسليم فى المدى الطويل أن تقوم اليابان بدور عسكرى فى آسيا يتماشى مع قوتها الاقتصادية . إن مخاوف الصين وكوريا مفهومة فى ضوء أعمال اليابان خلال الحرب العالمية الثانية وقبلها ، لكن على كل منهما أن تحدد ما الذى تخشاه أكثر : قوة الدفاع عن النفس اليابانية التى تضم ١٨٠٠٠٠ رجل ، أو جيش السوفييت الآسيوى الذى يضم ٧٨٥٠٠٠ رجل - قوة الطيران اليابانية التى تضم ٢٧٠ طائرة ، أو ٢٧٠٠ طائرة فى قسم الشرق الأقصى لدى السوفييت .

إن العالم الجديد لما بعد الحرب يقتضى إعادة تقييم ميزان القوة فى آسيا فى المستقبل القريب ، وكلما غدت اليابان أكثر قوة ، غدت آسيا أكثر أمنا . ذلك أن اليابان هى مسمار العجلة الذى لا غنى عنه فى أى استراتيجية للسلام فى آسيا .

إن قوات الدفاع عن النفس اليابانية تستطيع فى الوقت الحاضر أن تصمد يومين فحسب ضد غزو سوفييتى مباغت بالأسلحة التقليدية . ويقول بعض المعلقين الذين يعارضون إجراء حشد يابانى رئيسى إن ضمانات الأمن الأمريكية كافية لوقف مثل هذا التحرك السوفييتى . وللأسف ، فإن الأمر ليس كذلك ، فنظرا إلى أنه ليس للولايات المتحدة قوات برية فى الموقع كافية لمواجهة السوفييت ، فإن وقف مثل هذا الغزو سيكون صعبا فى أحسن الأحوال . فسرعان ما ستواجه الولايات المتحدة ضرورة بحث استخدام الأسلحة النووية المقامة بحرا أو فى الوطن الأمريكى .

ومع أن هذه الأسلحة معبأة وجاهزة ، فقد يرى السوفييت أن التهديد باستخدامها مثل القرع على طبل أجوف . لقد كان القلق الناجم عن أن الولايات المتحدة لن تخاطر بحرب نووية عالمية ثالثة ، باستخدام الأسلحة الاستراتيجية النووية المقامة فى قواعدها فى الولايات المتحدة ضد الجيش السوفييتى الزاحف على أوروبا الغربية ، هو السبب الرئيسى فى قيام الولايات المتحدة بنشر الأسلحة النووية متوسطة المدى فى أوروبا فى ١٩٧٩ . ويصدق الأمر نفسه على الشرق الأقصى ، بل يصدق عليه بدرجة أكبر . إن أى رئيس أمريكى يستخدم الأسلحة النووية لوقف هجوم سوفييتى بالأسلحة التقليدية على اليابان ، يخاطر بوقوع هجوم نووى شامل على الولايات المتحدة - وهى مخاطرة لن يود أى رئيس

تحملها . والسوفييت يعرفون ذلك . والنتيجة ، هى أن اليابان اليوم أكثر انكشافا لمثل هذا الهجوم . وأخيرا ، ينبغى لليابان أن تطور طاقتها على الدفاع عن نفسها بنفسها ضد القوات التقليدية السوفييتية . لن يكون عليها أن تعبىء قوات مساوية تماما لقوات السوفييت ، ولكن ينبغى أن يكون لديها القدر الكافى فقط لجعل التفكير فى الغزو السوفييتى أمرا مكلفا .

إن اليابان لا يمكن أن تضطلع الآن بحشد عسكرى كامل . فما زالت ذكرى الحرب العالمية الثانية ماثلة بقوة فى عقول جيرانها . لكن ذلك سيتغير خاصة إذا بدأت اليابان تلعب دورا أكبر كمورد للمعونة الانمائية والاستثمارات لأمم العالم الثالث فى آسيا وفى أماكن غيرها . وعندما تثبت اليابان للعالم أنها تريد أن تستثمر فى آسيا مزدهرة وحرة ويسودها السلم ، فإن مخاوف جيرانها من وضعها العسكرى ستتلاشى بصورة بطيئة وإن كانت مؤكدة . وإذا واصلت اليابان هذا المسار فى القرن الحادى والعشرين ، فستصبح قوة عظمى حقا - راغبة وقادرة فى الدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها وأصدقائها فى منطقة المحيط الهادى .

وقد وُجهت الانتقادات إلى اليابانيين فى الماضى لعدم تقديم المزيد من المعونة للأمم النامية ، نظرا لأنهم ينفقون أقل كثيرا مما تنفقه الولايات المتحدة على الدفاع - ما يزيد بالكاد على واحد فى المائة من ناتجهم القومى الإجمالى مقابل ٧ فى المائة للولايات المتحدة . ومما عزز مكانة اليابانيين فى السنوات الأخيرة ، أنهم زادوا معونتهم الأجنبية على الرغم من أن كثيرا من الأمم الصناعية القوية الأخرى قد خفضتها . فقد أعلنت اليابان فى ١٩٨٧ برامج جديدة يبلغ إجماليها ٣٠ بليون دولار علاوة على معونتها العادية التى تبلغ ٨ بلايين دولار سنويا ، يذهب معظمها للأمم الآسيوية التى تتاجر بدورها مع اليابان بصورة كثيفة . وتلك خطوة جديرة بالترحيب ، لكنها لا تذهب للمدى الكافى .

والسؤال الأساسى يتعلق بمقدار ما ينفقه كل بلد فى التحالف على الأمن القومى ، وليس مجرد الجزء العسكرى من ميزانيته للأمن القومى . فالولايات المتحدة تنفق ٨ فى المائة من ناتجها القومى الاجمالى على الأمن القومى ، منها ٦ فى المائة على النفقات العسكرية و ٢ فى المائة معونة اقتصادية . وتنفق اليابان ٢ فى المائة فقط من ناتجها القومى الاجمالى على الأمن القومى ، وتشمل واحدا فى المائة على نفقاتها العسكرية ، وواحدا فى المائة على برنامجها الأساسى للمعونة الاقتصادية . ينبغى لليابان أن تصل إلى مستوى يتماشى مع ما تنفقه الولايات المتحدة على الأمن القومى ، بتخصيص ما يكفى للمعونة الاقتصادية ؛ لتعويض النقص فى مصروفاتها العسكرية .

ومع ارتفاع تكاليف العمالة محليا ، بدأت اليابان تسعى إلى البلدان النامية بحثا عن أسواق العمل الرخيصة ، تماما مثلما فعلت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات . ويتوقف

ما إذا كانت مثل هذه الاستثمارات تفيد العالم النامى أو تضره ، على كيفية إتمامها وإدارتها . ومع انتشار القوة الاقتصادية الأمريكية عبر العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، انتشرت أسطورة « الأمريكى القبيح » . وينبغى لليابان أن تحرص فى المحل الأول على تفادى الأعراض المتزامنة « للياباني القبيح » . ففى ١٩٨٥ ، قال لى مسؤول حكومى فى بلد فى جنوب شرق آسيا على علاقة طيبة باليابان : « إن المشكلة مع اليابانيين تتمثل فى أنهم مثل أشباه الموصلات ، فهم يأخذون كل شىء ولا يعطون شيئا فى المقابل » . وتلك مبالغة غير عادلة ، لكنها تبين خطرا محتملا بالنسبة لليابان . إن جيراننا فى أمريكا اللاتينية يشكون نفس الشكوى من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات . فأى قوة أجنبية غنية ، مهما كانت أنشطتها نافعة لبلد ما من بلدان العالم الثالث ، تمثل هدفا جذابا لسياسى الجناح اليسارى وللثوريين . وينبغى ألا نتوقع من رجال الأعمال اليابانيين فى الخارج أن يكونوا محسنين ، لكن يتعين عليهم أن يديروا أعمالهم بطريقة لا تصب الزيت على الرماد ، الذى لا يزال يحترق بغير دخان ، والناجم عن مشاعر العداء لليابانيين بين الشعوب التى كانت ضحايا للعدوان اليابانى فى الحرب العالمية الثانية . وإذا لعب اليابانيون بأوراقهم الآسيوية بطريقة صحيحة ، فسيثبتون مرة ثانية أن قوة عظمى اقتصاديا أصبحت مشروعاتها متعددة الجنسيات ، يمكن أن تحقق خيرا لا يقاس لنفسها وللبلدان التى تعمل فيها على حد سواء .

والقول بأن رجال الأعمال اليابانيين ليسوا محسنين لا يعد إهانة . فهم يريدون مثلهم مثل رجال الأعمال فى كل مكان ، أن يعظموا أرباحهم . وهم لا يريدون بالضرورة بناء الأمم الأخرى من خلال معونة التنمية والاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى الحد الذى تصبح فيه تلك الأمم منافسا لليابان فى المستقبل .

إن هذه الأمم ستتنافس حتما مع اليابان فى الأجل الطويل . والمفارقة هى أن هذا هو الطريق الذى تطورت به العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان . فقد تمزق اقتصاد اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، واليوم يتنافس اقتصاد اليابان مع اقتصادنا ، ويرجع ذلك إلى مساعداتنا إلى حد كبير . وقد أعتاد رجال الأعمال الأمريكيون الشكوى من صعوبة التنافس مع العمالة الرخيصة فى اليابان . واليوم يشعر اليابانيون بالقلق من العمالة الرخيصة فى كوريا . وفى المستقبل القريب ، ستصبح العمالة الرخيصة فى الصين تحديا مقلقا لكل من اليابان والولايات المتحدة .

وفى الاطار الضيق والمحدود للتجارة والربح ، قد يبدو ظهور اليابان كمنافس للولايات المتحدة تطورا غير سعيد بالنسبة للبعض . لكن فى السياق الأوسع لصراع الشرق والغرب ، فإنه يعد تطورا إيجابيا بصورة عميقة ، لأن قوة اليابان فى مجتمع الأمم الحرة تكمل قوتنا ، تماما مثلما تفعل الاقتصاديات القوية فى أوروبا الغربية .

وينبغى أن تتبنى اليابان نفس الرؤية الواسعة لعلاقاتها مع الأمم الأكثر فقرا . فهى لا تريد لهذه الأمم أن تنزلق للفلك السوفييتى ، ولو حدث هذا لتعرضت اليابان للخطر من الناحية الاستراتيجية وضعفت من الناحية الاقتصادية . إن البلدان الشيوعية الفقيرة بصورة بائسة ، تعد أسواقا ضعيفة بالنسبة لسلع اليابان أو أى أمم منتجة أخرى . ولهذا السبب ، فإن علاقات اليابان الاقتصادية مع نيكاراجوا وكوبا وفيتنام الشيوعية ، وهى علاقات ربما كانت مربحة فى الأجل القصير ، ليست مجدية لليابان والغرب فى الأجل الطويل . فالسوفييت يستخدمون مواقعهم المتقدمة النائية لنشر الطغيان والدمار الاقتصادى فى أرجاء المناطق التى تقع فيها . وسيكون من الخير لليابان أن تقلل من تركيزها على التجارة مع هذه الأمم ، وأن تزيد التركيز على التجارة مع الأمم التى تحتاج إلى العون لمقاومة غوايات جنيات الشيوعية المهلكة .

وقد اتخذت اليابان مؤخرا الخطوات الأولى لتخفيف مشكلات الدين عن بعض بلدان العالم الثالث بإعادة تمويل قروضها . وتبين هذه الاجراءات ، إلى جانب برامجها للمعونة المتزايدة ، أن اليابان تدرك أن الاستثمار فى مستقبل العالم النامى هو إلى حد كبير مثل الاستثمار فى مستقبل اليابان نفسها .

ومن المستصوب أن تشرع اليابان فى القيام بدور أكثر نشاطا فى شؤون العالم،وهو أمر محتم أيضا . فالمشاركة فى مسؤولية وفضل إقامة سلام جديد فى المحيط الهادى أفضل كثيرا لليابان من أن تتحمل أعباء ذكريات الماضى الدامى . ولايزال يوجد فى الولايات المتحدة حتى اليوم الألوف من الرجال - البعض منهم شخصيات قيادية فى الكونجرس وفى أماكن أخرى - قاتلوا اليابانيين فى الحرب العالمية الثانية . وبالنسبة لهؤلاء ولآخرين ليس لهم عدد ، تعتبر فكرة اليابان المستعيدة قوتها فكرة غير مريحة ، تماما مثلما هى غير مريحة بالنسبة للكثيرين فى آسيا . لكن خلال خمسين سنة أخرى ، لن يتذكر أحد من الأحياء الحرب العالمية الثانية . وخلال مائة عام ، ستغدو حدثا بعيدا مثلما تعتبر الحرب الأهلية ، والحرب المكسيكية الأمريكية ذكرى بعيدة بالنسبة للأمريكيين حاليا . وحينذاك ستكون اليابان قد أدركت منذ زمن بعيد أن مصيرها كدولة عظمى عالمية لا يعتمد على أى أمة أخرى أو يرجع إليها الفضل فيه .

وإذا أرادت اليابان أن تصبح شريكا كاملا فى التحالف الغربى ، فإنها ستحتاج إلى عنصرين آخرين بجانب القوة الاقتصادية والعسكرية . إذ ستحتاج إلى أن تسودها حالة فكرية ذات توجه دولى أكبر ، وإلى نوع من الزعماء راغب فى تأكيد مصالح اليابان على المسرح العالمى .

والجانب المتعلق بالزعامة من المعادلة يجرى تشكيله بالفعل .

لقد قال ديجول فى اجتماع لزعماء الغرب عقد منذ عدة سنوات مضت عن رئيس وزراء اليابان فيما بعد الحرب : « من هو بائع الترانزستورات هذا ؟ » . وكان ذلك تشخيصا وحشيا مليئا بالدلالات . وفى ١٩٦٧ أثار لى كوان يو رئيس وزراء سنغافورة موضوعا مماثلا عندما قال لى : « من المحتم أن اليابانيين سيلعبون من جديد دورا حاسما فى العالم . إنهم شعب عظيم . وهم لا يستطيعون ، ولا ينبغى لهم ، أن يقنعوا بدور عالمي يقصر جهدهم على صنع أفضل أجهزة الراديو الترانزستور وماكينات الخياطة ، وتعليم الآسيويين الآخرين كيف يزرعون الأرز » .

لقد أصاب ديجول ولى ، وكلاهما عملاقان بين زعماء العالم ، نقطة هامة . وباستثناء يوشيدا ، الذى جر عليه أسلوبه المستبد سخرية خصومه فى جناح اليسار ، وإن خفف كثيرا على شعبه الذى أنهكته الحرب فى وقت كان يحتاج فيه إلى ذلك بصورة يائسة ، فإن حضور معظم رؤساء وزراء اليابان لم يكن بارزا . « فالتواضع » الذى تبنته اليابان فى العالم ، اقتضى التواضع فى القيادة . لكن توافر لليابان فى العقود الثلاثة الأخيرة ، عدد كبير من الزعماء البارزين ، اتبعوا جميعا باخلاص سياسات يوشيدا : المشروع الحر ، والنمو الاقتصادى ، والحكم المستقر ، وعلاقات الأمن الوثيقة مع الولايات المتحدة . وكانت تلك هى السياسات ، وكان هؤلاء هم القادة الذين تحتاجهم اليابان فى خطوتها الأولى للشفاء من أدواء الحرب .

وخلال السنوات الخمس لولاية ياسوهيرو ناكاسونى - أول وزير خارجية سابق يعمل كرئيس للوزراء فى عصر ما بعد الحرب - اتخذت اليابان خطوتها الثانية . إذ شرعت فى تولى المزيد من المسؤولية المتعلقة بدفاعها . ولأول مرة ، سعى زعيم يابانى لكى يصبح عضوا نشيطا وصريحا فى جمعية الإخوة التى تقتصر على زعماء الدول الديمقراطية الكبرى . وامتدت ولاية ناكاسونى أكثر من ولاية أى رئيس وزراء آخر منذ ساتو ويوشيدا الأسطوريين ، ودفع بلاده للأمام بصورة حاسمة . وأرسى معايير جديدة لرؤساء وزراء اليابان . ومن المأمول فيه أن يواصل خليفته عالى المهارة ، نوبورو تاكيشيتا ، تقاليد ناكاسونى الجديدة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مارس رؤساء الوزراء اليابانيون سلطات الحكم الرسمية ، فى حين أصبح دور الامبراطور الذى كان من قبل يجمع بين يديه كل السلطات ، دورا احتفاليا بصورة حاسمة . ومع ذلك ، ينبغى ألا نبخس أبدا دور الملكية اليابانية كقوة توحيد . فقد كان قرار السماح ببقاء الامبراطور ، من أحكم القرارات التى اتخذها الجنرال ماكارثر ، وهو يشكل الديمقراطية اليابانية الجديدة . وعندما يغيب الامبراطور هيروهيتو أخيرا عن المسرح ، ستفقد اليابان زعيما روحيا له فضل كبير فى التقدم الذى حققته بلاده .

لقد اعتبر كثيرون خارج اليابان الامبراطور شخصا تافها يبعث على الابتسام ، يجوب حديقته أو يغرق فى هواياته الخاصة بعلوم المحيطات . لكن لا يستطيع أى ممن عرفوه أن يوافق على هذا الرأى . لقد التقيت له مرتين : فى ١٩٥٣ عندما كنت نائبا للرئيس ، ومرة ثانية فى ١٩٧١ عندما كنت رئيسا . وقد تأثرت بصورة عميقة بسلوكه الرقيق المجامل . ولكن فى حين كان أسلوبه متواضعا . فقد أبدى اهتماما شديدا بالقضايا الدولية وتفهما لها .

لقد كان هيروهيتو مسؤولا عن وضع نهاية مبكرة للحرب بأقصى ما يمكن بأن دعا مواطنيه لإلقاء السلاح بعد قصف هيروشيما ونجازاكى بالقنابل ، وبذلك منع نشوب حرب عصابات مطولة للمقاومة . وساعدت مثابرته ورزانته شعبه على أن يعيد بناء بلاده من الهزيمة فى الحرب ليصل إلى منزلة العملاق الاقتصادى فى ظل السلم . وكانت له بصيرة نفاذة عن التحديات التى واجهتها اليابان ، وأيضا عن مسؤوليته فى إلهام مواطنيه للتصدى لها .

إن سلامة أى تحالف تتوقف فى المدى الطويل لا على سجايا زعمائه فحسب ، بل على تطور عقلية التحالف . وفى حالة التحالف الغربى ، فإن المطلوب هو علاقة أكثر مساواة بين أقوى عضوين فيه : اليابان والولايات المتحدة .

ولا يزال يتعين على الأمريكيين واليابانيين أن يعثروا على ما يعرف فى مجال السياسة بالملعب المستوى ، والذى يمكن فيه لكل طرف أن يتعامل مع الآخر كند واثق من المساواة . إذ لا يزال باقيا الكثير من العقبات الثقافية والذكريات السيئة . ففى اليابان لا تزال هناك بقايا من المخاوف من التأثيرات الغربية التى أبقت عليها فى حالة عزلة لمدة قرون طويلة قبل أن يضطرها الكومودور بيرى لفتح الأبواب . فاليابانيون - وهم يمارسون لعبة البيسبول فى الصيف ، ويترنمون بالأغنية الأمريكية « ترنيمة الفرح » فى الشتاء ، ويأكلون عشرات الألوف من « سندوتشات الهمبورجر المزدوج » - يقاومون أى تأثيرات غربية تتسرب عميقا فيما تحت مستوى السطح الأشد ظهورا . والواقع أن استمتاعهم بالتسالى والبدع الغربية يضخمه الوعى المستمر بطابعها الأجنبى .

ولدى الأمريكيين بدورهم شكوكهم حول اليابانيين . فحتى لو لم يكن السبب هو ذكريات الحرب العالمية الثانية ، فمازالت هناك الاختلافات الثقافية الشاسعة بين الشرق والغرب . فالأمريكيون الشبان الذين يسايرون الموضة يعرفون كل شىء عن سوشى لكنهم لا يستطيعون التعمق فى فهم الشينتو ، وهو الايمان القديم الذى لا يزال ملايين اليابانيين يراعونه . والمزارعون الأمريكيون ساخطون لأسباب مفهومة لأن الحكومة اليابانية تحد من استيراد أرزهم الذى يباع الطن منه بمبلغ ١٨٠ دولارا ، لكن أمريكيين قليلين يعرفون أن المبدأ

الرسمى للحزب الحاكم فى اليابان هو الحد من استيراد الأرز على الأقل بصورة جزئية ؛ لأن الأرز الذى تنتجه التربة اليابانية هو « جوهر حضارتنا الروحية » . إن طرق التفكير اليابانية لاتزال غامضة بالنسبة لمعظم الغربيين ، لدرجة أن كثيرين من رجال الأعمال المرتبطين بطوكيو يشعرون بأنهم فى حاجة لتلقى دروس لمعرفة أى موضوعات الحديث مأمونة وأيها خطرة ، وماهو متوقع من ضيف فى منزل يابانى أن يفعله .

وكثيرا ما ننتقد اليابانيين لأنهم انغلقوا على أنفسهم ثقافيا ، وأنهم يبغون صالحهم الاقتصادى بصورة محمومة دون مراعاة لباقى العالم ، لكن الأمريكيين ليسوا مختلفين عن ذلك فى عدة أوجه . فقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحروب العالمية ، لم يكن أمريكيون كثيرون يريدون أن يكون لهم شأن بالمنازعات فى أوروبا الغربية ، رغم أن جدود معظم الأمريكيين جاءوا من أوروبا . وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان ما يربط الأمريكيين باليابانيين أقل كثيرا مما يربطهم بالأوروبيين . ومع ذلك ، فمنذ ١٩٤٥ ، أصبح للولايات المتحدة واليابان أرضية مشتركة للديمقراطية والمشروع الحر ينطلقان منها للبناء . وينبغى أن تكون هذه أسس الصداقة بين أمتينا .

إن شركاءنا العسكريين والاقتصاديين الأوروبيين هم أيضا شركاؤنا الثقافيون . فنحن نشارك البريطانيين اللغة ، فى حين نشارك البريطانيين والفرنسيين والألمان فى الجدود والفلسفة والآداب والموسيقى . لكن أرقى عناصر ميراثنا الأوروبى هو الحرية السياسية . نحن لم نخترعها ، لقد ورثناها . وأشركنا اليابان فيها بدورنا . ومن أكبر التحديات التى ستواجه الولايات المتحدة مستقبلا ، الاعتراف بأنه بسبب التزامنا المشترك مع اليابانيين بالحرية ، فإننا تربطنا بهم روابط ثقافية قوية بقدر مايربطنا منها بالأوروبيين .

لكن الطريق ليس اتجاها واحدا . إذ ينبغى لليابانيين أن ينفتحوا علينا بدورهم - ليس أسواقهم فقط بل أنفسهم أيضا . ينبغى لهم أن يتعلموا ألا يخشوا « العدوى الغربية » ، وعليهم أن يعترفوا بأن التجانس الثقافى والعرقى ، والذى كان من أعظم مصادر قوتهم ، قد يشكل عقبة أمام جهودهم ليصبحوا جزءا لا يتجزأ من تحالف عالمى للحرية والازدهار تتغاير فيه الخواص .

إننا مختلفون ثقافيا ، وهذه الاختلافات لن تلغى - وينبغى ألا تلغى . فالقشدة لا تظهر على سطح اللبن المتجانس . وفى المدى الطويل ، فإنه إذا أسهم كل شريك من الشريكين بأوجه القوة الخاصة به فى السعى المشترك نحو السلام والازدهار ، فإن كليهما سيخرج أكثر قوة بما لا يقاس .

إن حذر اليابان من أمريكا قد يكون نتيجة جزئية لكل من مخلفات الحرب ، والحقيقة المؤسفة المتمثلة فى أن كثيرين من السياسيين الأمريكيين يجدون أنه من الأيسر كثيرا أن

يعلموا اليابانيين كيف يتصرفون . وباعتبارنا أقوى عضو فى تحالفنا ، فإننا عرضة لأن نستنتج على نحو خاطىء أننا الأكثر حكمة . ففى بعض الأحيان تجعلنا قوتنا الاقتصادية والعسكرية ، ورغبتنا فى إظهارها فى العالم ، موضع شبهة بين الأمم الأضعف ، كما أننا نبدى عجرفة ثقافية فى أحيان كثيرة . وتنهال على اليابانيين النصائح سريعة وغاضبة من معلقينا ، ومن أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ : « انفقوا المزيد على الدفاع ، ضخموا اقتصادكم لتخلقوا مزيدا من الطلب على سلعنا . انفقوا المزيد على معونة التنمية فى العالم الثالث . كرسوا الأموال والمساندة المعنوية لجهودنا فى الخليج الفارسى » .

حقا إنه سيكون خيرا لو فعل اليابانيون كل هذه الأشياء ، ولكنهم لن يفعلوا ذلك لأننا نطلبه منهم ، ولن يقوموا باجراءات معينة لأنها فى صالحنا . وبدلا من ذلك ، قد يكون لديهم جدول أعمال لنا : « إننا سننفق مزيدا من الأموال على سلعكم إذا عالجتم العجز فى ميزانيتكم . وسننفق المزيد من الأموال على الدفاع والاستثمار فى العالم الثالث إذا أثبتم أن لكم سياسة خارجية متسقة ، وموقفا وسطا بين « الوقوف بكلتا القدمين » كما حدث فى فيتنام و « إخفاء الرأس فى الرمال » كما فى أعراض فيتنام المتزامنة » .

إن اليابانيين دبلوماسيون دهاة ومؤدبون ، وهم لن يثيروا قضيتهم أبدا بطريقة فجة وبأسلوب « واحدة بواحدة » . وللسبب نفسه لن يكون رد فعلهم إيجابيا لاستقبال أوامر بالمسير توجه لهم منا بطريقة فجة ، فى شكل بيانات من المسؤولين الحكوميين ، وخطب فى الكونجرس أو افتتاحيات فى الصحف . إننا عادة ننسى فى تعاملنا مع اليابانيين أن الشؤون الدولية فن حاذق ملىء بإمكانات سوء الفهم . فلم نكن نستطيع أن نعامل حلفاءنا الأوروبيين بمثل هذه العجرفة ، ما لم نكن راغبين فى مواجهة النتائج الأليمة ، مثل تلك الجفوة التى استمرت سنوات بين أمريكا وفرنسا التى أعقبت انتقاد الرئيس جونسون العلنى لديجول . ونحن جميعا ميالون لالقاء محاضرات على اليابانيين ومداهنتهم ، بل وتهديدهم . فما الذى يستخلصونه من ذلك ؟ هل نعتبر صداقتهم أمرا مفروغا منه ؟ هل نعتقد أن لنا الحق فى أن نجور عليهم لأننا كسبنا الحرب ؟ لقد برهنت الولايات المتحدة خلال الأربعين سنة الماضية على أنها صديق متحمس لليابان ، خاصة عندما كانت الصداقة اليابانية الأمريكية فى صالحنا . وينبغى لنا أن نثبت الآن أننا صديق يعتمد عليه فى المدى الطويل ، نظرا لأن الأربعين سنة هى لحظة فحسب بالنسبة للعقل الآسيوى . ولكى نستحق ثقة لا اليابانيين فحسب بل حلفائنا وأصدقائنا فى العالم ونحافظ عليها ، ينبغى لنا أن نكف عن انتقادهم فقط للحصول على مكاسب محلية . وينبغى لنا أن نقاوم إلقاء المحاضرات على من لا نريدهم أن يلقوا علينا محاضرات .

وفى التحليل الأخير ، فإن أكبر عائق أمام تطوير عقلية صحية عن التحالف بين

الولايات المتحدة واليابان ، هى أن البلدين لم يصبحا بعد عضوين متكافئين فى التحالف .

لقد قال أحد المراقبين فى اليابان : « لكى تصبح اليابان ندا ، فإن الأمر يقتضى أن تكون اليابان متميزة ومنفصلة ، لأنها إن لم تكن كذلك فستكون فى منزلة أدنى ، وسرعان ما تصبح مستعمرة للغرب » . والمفارقة فى هذا القول تتمثل فى أنه نظرا لاعتماد اليابان فى أمنها على أمة أخرى ، فإنها تعد إلى حد ما مستعمرة للغرب ، وهى ند فقط كقوة اقتصادية . وهكذا ، فإن لدى اليابانيين المعضلة المقابلة لمعضلة الاتحاد السوفييتى ، وهو أن مكانته كدولة عظمى تنبع من قوته العسكرية فقط . ومثلما أن اليابانيين واعون باعتمادهم على الولايات المتحدة فى أمنهم ، فإن السوفييت واعون بتأخرهم الاقتصادى . إن الشيوعية هى مشكلة الاقتصاد السوفييتى . ومشكلة الأمن القومى اليابانى هى عجز اليابان عن حماية نفسها بسبب القيود السياسية والسيكولوجية على حد سواء .

إن قيام اليابان بدور أكثر نشاطا على المسرح العالمى ـ دبيلوماسيا ـ وإنمائيا وعسكريا فى نهاية المطاف ـ سيساعد على إلغاء خوف اليابان من فقد شخصيتها المتفردة . إن لدى الشعب اليابانى مبرر قوى للنفور من فكرة الحرب ، وكثيرون منه لا يريدون إعادة تسليح بلادهم . كما أن الأمريكيين ينفرون من الحرب . والفرق هو أن الأمريكيين يتحملون مستوى من الإنفاق على الأمن القومى كاف لحماية بلادهم ضد أى معتد . ومن المحتم أن موقف اليابانيين سيتغير ، خاصة إذا أصبح جيران اليابان أقل قلقا بسبب انبعاثها . وسيصطحب التغيير بثقة جديدة فى النفس تنتشر بين اليابانيين تنبع من إدراك حقيقة أن اليابان أصبحت مرة أخرى أمة مستقلة حقا . إن يابانا أكثر نشاطا وثقة ، ستعنى أن آفاق الحرية والسلام فى المحيط الهادى ستغدو أوسع وأرحب فى القرن القادم .

الفصل الثامن

العملاق يستيقظ

كان القرن العشرون فى الصين بوتقة للثورة والمعاناة ، للفقر والآمال المشرقة ، والتحولات السياسية والايديولوجية الحاسمة ، والنظام الخارج من قلب الفوضى ، والفوضى التى فرضت فرضا على النظام . فخلال ستين عاما تحولت الصين من ملكية عريقة إلى جمهورية وليدة ، ثم إلى دكتاتورية شيوعية . وقد تقلبت بين الرفض الغاضب لأدنى إشارة إلى النفوذ الغربى ، والقبول الحذر لمنافع العلاقات الطيبة مع الغرب . ومجتمعها من أشد مجتمعات العالم تجانسا ، ولكنه كان خلال الجانب الأكبر من هذا القرن فى حرب داخلية متصلة .

وخلال السنوات التى كانت الصين فيها منعزلة ونافرة بعد ثورة ١٩٤٩ ، كان الكثيرون فى الغرب يخافونها ولا يثقون بها . كانت تمثل العملاق الأحمر الغامض الذى يتميز غضبا فى الشرق ، والمشغول بفرض قانون جزائى متعصب للطهارة الايديولوجية على شعبه ، بينما كانت شعوب الغرب تستمتع بفترة من الرخاء الاقتصادى المتفجر فيما بعد الحرب . ولم يجد غير قليل من زعماء الغرب الوقت الكافى لدراسة الصين وتاريخها المعذب . وكان من أولئك القلائل شارل ديجول . وكان من دواعى دهشة بعض أنصاره من مناهضى الشيوعية أنه اعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية فى عام ١٩٦٢ . وعندما سئل عن السبب فى ذلك أجاب : « لأن الصين ضخمة ، ولأنها بلد عريق ، وقد أسيئت معاملته إلى أقصى حد » .

وعندما كنت بعيدا عن المسؤولية خلال الستينات ، كان تفكيرى الخاص عن الصين قد بدأ يتغير نتيجة للشقاق الصينى السوفييتى ، وعملا بنصيحة ساسة من أمثال ديجول وكونراد اديناور اللذين أبلغانى بأنه لا معدى للولايات المتحدة عن أن تقيم علاقات مع الصين . ولكنى لن أنسى أبدا حوارا دار بينى وبين هربرت هوفر فى مدينة نيويورك فى عام ١٩٦٣ ، عندما ذهبت لزيارته فى عيد ميلاده التاسع والثمانين . فكان رأيه مخالفا . إذ قال إننا لا يجوز أن نتعامل مع الصينيين لأنهم « متعطشون للدماء » . وكان يرتجف بشكل ظاهر ، وهو يصف ما رآه فى الصين عندما كان مهندسا شابا فى سنة ١٩٠٠ . وكان ذلك فى وقت قيام ثورة البوكسر . وهى حركة عنيفة قامت بها مجموعة صغيرة من

المتعصبين ضد الاستغلال الغربى . فقد قام كل من الثائرين والقوات الحكومية التى سحقت الحركة بارتكاب فظائع رهيبة . وهوفر وزوجته مازالا يذكران أنهما رأيا آلافا من الجثث الطافية تمر بالنهر المجاور لمسكنهما .

لقد كانا شهودا على فجر قرن شرس . وقد جاءت الحرب الأهلية بعد عقدين من الزمان ، عنما أسقطت قوات صن يات سن الامبراطورية التى حكمت قرابة ألفين من السنين . وفى الثلاثينات تعرضت الصين لغزو واحتلال يابانى وحشى ذهب ضحيته ٢٢ مليونا من البشر ، كما تقول حكومة الصين . وبعد الحرب العالمية الثانية ، فقد أكثر من ٥ ملايين آخرين حياتهم فى حرب أهلية لتعزيز النظام الشيوعى الجديد بعد انتصار قوات ماوتسى تونج على قوات شيانج كاى شيك فى ١٩٤٩ . وتعرض ٢٧ مليون شخص للموت جوعا أثناء حملة التصنيع والإنشاء الإجبارى للمزارع الجماعية فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . وكان من المفارقات أن أطلق عليها قادة الصين اسم « القفزة الكبرى إلى الأمام » . وبعد سنوات قليلة دفع « ماو » بالصين فى غمار الثورة الثقافية التى أودت بحياة الملايين من مواطنيه ، وتركت ندبات عميقة مازالت ملموسة بين الطبقات المتعلمة . وكان من ضحاياها دنج بوفانج ابن دنج خياوبينج . فقد ألقاه رجال الحرس الأحمر المتعصبون من النافذة ، وسقط إلى الأرض من ارتفاع ثلاثة طوابق ، وهو الآن لا يتحرك إلا بمقعد ذى عجلات .

ومع ذلك فإن من عجائب عصرنا أن الصين التى تحملت أقصى كوارث القرن العشرين ، فى سبيلها لأن تصبح واحدة من أكبر دول العالم فى القرن الحادى والعشرين . وقد قال نابليون منذ ١٦٠ عاما عن الصين : « إنها مارد نائم . اتركوه يغط فى نومه ! لأنه عندما يستيقظ سيهز العالم » . وقد استيقظ المارد ، لقد حانت لحظته ، وهو يتأهب ليهز العالم .

وبعد نصف قرن من الحروب مع الآخرين ومع الذات خرجت الصين موحدة . وخلال خمسين عاما فحسب زاد تعدادها من ٤٠٠ مليون نسمة إلى أكثر من ألف مليون . وتحت قيادة دنج خياوبينج ، وهو من أكبر رجال الدولة فى القرن العشرين ، ابتعدت الصين عن الماركسية المتزمتة . وقد رفع دنج العبء الثقيل للتخطيط البيروقراطى الشامل ، وحرر الامكانيات الهائلة لخمس سكان العالم . واذا استمرت الصين فى الطريق الذى رسمه دنج ، فسوف يعيش أحفادنا فى عالم لا تقف على رأسه دولتان عظمييان فحسب ، بل ثلاث دول أعظم هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وجمهورية الصين الشعبية .

والصين التى زرتها لأول مرة فى عام ١٩٧٢ لم تكن حتى دولة كبرى فى ذلك الحين . فقد كانت ، ومازالت إلى حد كبير ، بلدا ناميا . وقد استنتج بعض الخبراء فى ذلك الحين أن الصينيين لم يستجيبوا لمبادرتنا إلا لأنهم يريدون الوصول إلى الأسواق الغربية

والاستثمارات الغربية . وتوقع أحدهم أن يكون أول سؤال يوجهه إلىّ « ماو » هو « ما الذى سيفعله أغنى بلاد العالم لأكثر بلاد العالم سكانا ؟ » . ولكنه كان مخطئا . فخلال أكثر من عشرين ساعة من الاجتماعات التى عقدتها فى ١٩٧٢ مع « ماو » وشواين لاى ، لم يثر الصينيون أية مسائل اقتصادية . فلم يكن زعماء الصين معنيين بأموال أمريكا بل بقوتها . وكان العنصر الذى قرب بين الصين والولايات المتحدة هو الضرورات الغلابة للأمن الوطنى .

وربما كان التقارب بين بلدينا هو أهم الأحداث الجيوبوليتيكية فى فترة ما بعد الحرب . ولكن أهم أحداث تلك الفترة كان الشقاق الصينى السوفييتى فى أوائل الستينات ، الذى أصبح بعده الأساتذة الأيديولوجيون القدامى للصين ومعاونوها الاقتصاديون فى موسكو خصوما يخشى خطرهم . فقلق الصين من القوات السوفييتية المحتشدة على امتداد حدودها الشمالية ، والصواريخ السوفييتية الموجهة إلى مدنها ، والمساعدة السوفييتية للهند المعادية لها ، ومطامع السوفييت فى مناطق أخرى من آسيا ، لم تدع للصين خيارا غير أن تمد يدها إلى أقوى خصوم الاتحاد السوفييتى وهو الولايات المتحدة . والصين والاتحاد السوفييتى بلدان شيوعيان . والولايات المتحدة بوصفها بلدا حرا هى خصم أيديولوجى طبيعى لكليهما . ولكن الصينيين كانوا يعرفون أن الاتحاد السوفييتى يهددهم ، بينما لم تكن الولايات المتحدة تفعل ذلك . وقد قلت لرئيس الحزب فى ذلك الوقت هوا جوفنج فى بكين فى سنة ١٩٧٦ إن هناك أوقات تضطر فيها أمة عظيمة إلى الاختيار بين الأيديولوجية والبقاء على قيد الحياة . ووافق « هوا » على ذلك . وفى ١٩٧٢ اختارت الصين البقاء على قيد الحياة .

وكما كان هناك عدد قليل من المتشددين فى بكين يعارضون بعناد إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الرأسمالية ، كان قرارنا بالسعى إلى إقامة علاقة جديدة مع الصين قرارا مؤلما بالنسبة لبعض الأمريكيين الذين شعروا بأننا بتعاملنا مع الشيوعيين نخون مبادئنا الديمقراطية . ولكننا كالصينيين لم يكن أمامنا خيار عملى آخر . فلو أننا لم نتخذ المبادرة لأضطرت الصين للعودة إلى فلك السوفييت ، ولكان الخطر الذى يتعرض له الغرب من العدوان الشيوعى السوفييتى أضخم مما هو اليوم بكثير . وكان من مصلحة بلدينا كليهما أن نقيم علاقة تقوم لا على المثل المشتركة ، التى تجمع بيننا وبين حلفائنا فى أوروبا الغربية وفى أنحاء العالم ، بل على المصالح المشتركة . وقد سلم الجانبان بأنه على الرغم من خلافاتنا الفلسفية العميقة ، فليس هناك ما يدعو لأن نكون عدوين ، وأن هناك سببا قويا يدفعنا لأن نكون صديقين ، وهو مصلحتنا المتبادلة فى ردع الخطر السوفييتى .

ومازال ذلك الخطر يقلقنا . بل إنه أصبح اليوم أكبر مما كان عليه منذ ١٦ عاما وشبح التطويق يؤرق الصينيين . ففى عام ١٩٧٢ كانت للصين الشعبية علاقات ودية مع فيتنام

الشمالية ، وكان الأمريكيون موجودين فى فيتنام الجنوبية وكمبوديا . وكانت أفغانستان محايدة . أما اليوم فإن فيتنام وكمبوديا ولاوس وأفغانستان موالية للسوفييت ومناهضة للصين . وفى عام ١٩٧٩ اصطدمت الصين بالفيتناميين الذين يؤيدهم الاتحاد السوفييتى ، وبلغت خسائرها ٢٠ ألفا .

ولكن حتى إذا لم يكن هناك خطر سوفييتى ، كان من الضرورى أن ننشىء علاقة جديدة بين أقوى دول العالم وأكثر دولة سكانا . وكان من أسباب ذلك ، الفوائد الاقتصادية والثقافية الواضحة التى تترتب على هذه العلاقات الودية . وكان من الأسباب الأخرى ، الواقع القاسى للعصر الذرى . وعندما التقيت بشارل ديجول فى سنة ١٩٦٧ قال إنه وإن كانت ليس لديه أدنى أوهام بشأن أيديولوجية الصين ، لا يجوز للولايات المتحدة أن « تتركهم منعزلين فى غضبتهم » . وكان ردى : « إن الصين خلال عشر سنوات ، عندما تحقق تقدما ملموسا فى المجال النووى ، لن يكون لدينا خيار آخر . ومن المهم أن يكون لدينا من الاتصالات معهم أكثر مما لدينا اليوم » . فالعالم الحديث لا يمكن أن يتحمل خطر سوء الفهم وسوء التقدير الذى يمكن أن يحدث عندما يكف بلدان قويان عن الاتصال على الرغم مما بينهما من خلافات . وافتراقنا عن الصين ، وإن كان فى الوسع تبريره على أسس أيديولوجية خالصة ، كان ترفا أيديولوجيا لم نعد نحن أو هم قادرين عليه . فالأسلحة النووية تمثل أشياء مختلفة للشعوب المختلفة ، وهى تمثل لدى القادة الوطنيين المسؤولين سببا دافعا الى البحث عن مجالات مشتركة .

وفى المدى الطويل ، لن تستمر العلاقات الصينية الأمريكية بسبب الخوف بل بسبب الأمل . فلن يقوم ما يفرق بيننا مادام كل من الجانبين ليست لديه أطماع فى أراضى الطرف الآخر أو فى أراضى أصدقائه وحلفائه . وليس لدى أى منا ما يخسره من الصداقة . وهناك الكثير الذى يمكن أن يكسبه . وخلال فترة لا تتجاوز ١٦ عاما أصبحت الولايات المتحدة ، التى كانت تجارتها مع الصين تكاد تكون صفرا فى السنوات بين ١٩٤٩ و ١٩٧٢ ، هى ثالث أكبر شركاء الصين فى التجارة . ومازالت الصين دولة نامية ، ولكنها تحقق التنمية بمعدل غير عادى . ففى الفترة بين عام ١٩٧٨ عندما بدأت إصلاحات دنج وعام ١٩٨٣ زاد الدخل الشخصى لفلاحى الصين الذين يبلغ تعدادهم ٨٠٠ مليون نسمة ـ وهم أول من استفاد من الاصلاحات ـ بنسبة ٧٠ فى المائة . ويتوقع بعض الخبراء أن يصبح الناتج القومى الاجمالى للصين فى بداية القرن القادم أكبر من الناتج القومى الاجمالى لألمانيا الغربية .

ولكن حتى تبقى هذه الحقائق فى إطارها الصحيح ، ينبغى أن نضيف أن حصة الفرد

من الدخل فى عام ٢٠٠٠ لدى سكان ألمانيا الغربية ، البالغ عددهم ستين مليونا ، سيكون ٢٠ ألف دولار سنويا ، مقابل ٨٧٥ دولارا لسكان الصين البالغ عددهم مليار نسمة . وقد ذكر مؤخرا جاو زى يانج السكرتير العام الجديد للحزب الشيوعى فى الصين ، بلهجة عادية ، أن الأمر قد يتطلب مائة عام لانجاز حملة التحديث التى بدأها دنج فى الصين حتى تصل إلى مستوى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة . وكان بعض من سبقوا « جاو » فى العالم الشيوعى - ولاسيما « ماو » فى الصين وستالين فى الاتحاد السوفييتى - يتصورون أن هذا التقدم يمكن التعجيل به وإتمامه خلال بضع سنوات لا بضعة عقود . وقد مات عشرات الملايين من الصينيين والروس أثناء الضغوط الاجتماعية الهائلة التى ترتبت على ذلك . ويرى بعض الباحثين أن تنبؤات « جاو » الأكثر واقعية تبدو أدنى من المتوقع بالفعل . وفى اعتقادى أنها مجرد تنبؤات على الطريقة الصينية . فجاو على خلاف كثير من القادة سواء فى الشرق أو فى الغرب ، يعرف أن الحلول الفورية ليست حلولا على الاطلاق . ولكنه أيضا على ثقة تامة من أن شعبا متفوقا سيحقق حتما نتائج متفوقة بمجرد إطلاق طاقاته الانتاجية والابداعية .

وعندما تحدثنا مرة أخرى عن الصين فى سنة ١٩٦٩ ، قال ديجول : « من الأفضل لكم أن تعترفوا بالصين قبل أن تضطروا إلى ذلك نتيجة لنموها » . وكان على صواب فى ذلك . فامكانيات مليار نسمة من أكفأ شعوب العالم سوف تجعل من الصين حتما عملاقا اقتصاديا وعملاقا عسكريا كذلك . وهدفنا الآن ، وفى السنوات الباقية من القرن العشرين ، يجب أن يكون الاطمئنان إلى أن الصين فى القرن الحادى والعشرين ستكون عملاقا مستقلا - ليس بالضرورة مواليا للغرب ، ولكنه بالتأكيد ليس مواليا للسوفييت .

وكان تجمد العلاقات بين واشنطن وبكين ، الذى استمر عقدين من الزمان ، حدثا غير طبيعى بين شعبين لدى كل منهما ما يمنحه للآخر كما أثبتت الأحداث منذ ١٩٧٢ . وطوال الوقت الذى كانت الصين فيه متحالفة مع الاتحاد السوفييتى لم يكن لدينا خيار غير أن نكون خصمين . أما وقد أزيل ذلك الحاجز فهناك أسباب قوية لأن نصبح صديقين .

وقد أصبح شعبا الولايات المتحدة والصين اليوم شركاء فى تنمية الصين . وإذا استمر الشعبان فى هذا السبيل ، ستكون العلاقات الصينية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين من أهم العلاقات الثنائية فى العالم ، ومن أكثرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة .

إن ثورة الصين الاقتصادية هى نتيجة لتغيرين حاسمين فى نظرة قادتها : موقفهم الجديد من الغرب ، والاصلاحات الاقتصادية التى أدخلها دنج خياوبينج سنة ١٩٧٨ . وقد أتاح التقارب الصينى الأمريكى فى ١٩٧٢ للصين القدرة على الوصول الى الأسواق الغربية ،

والحصول على التكنولوجيا الغربية . وأتاحت إصلاحات دنج فى عام ١٩٧٨ للصين أن تستفيد بتلك القدرة . وقد وقع التحول الأول بعد أن أدركت الصين أنها بحاجة الى وسيلة لموازنة الخطر المتمثل فى القوة العسكرية السوفييتية . وجاء التغيير الثانى بعد أن أدركت الصين أنها بحاجة الى بديل للنموذج الاقتصادى السوفييتى الذى كان يهدد ببقاء الشعب الصينى مخلدا فى ظل الفقر .

وكان هذان الإعلانان للاستقلال عن السيطرة والنفوذ السوفييتى ، من نتاج عمل ثلاثة زعماء يختلف أحدهم عن الآخر اختلافا تاما .

كان « ماو » و « شو » هما القوتين الراسختين وراء ثورة ١٩٤٩ . وبعملهما المشترك أحدثا فى الصين تغييرا سيبقى إلى الأبد . وفى المرات القليلة التى اختلفا فيها، كادا يقسما الوطن إلى أجزاء . وعندما التقيت بهما فى ١٩٧٢ كانا يبدوان أمام العالم الخارجى فى صورة محسوبة ، تبين أن « ماو » هو الفيلسوف وأن « شو » هو الرجل الادارى . وأثناء أول لقاء لنا استبعد « ماو » بشكل قاطع مناقشة قضايا معينة فى السياسة الخارجية وبعض المسائل الداخلية ، وقال إن هذه المسائل ينبغى أن تناقش مع رئيس الوزراء « شو » ، وقال : « إنى أناقش المسائل الفلسفية » . وكان « ماو » وهو يجلس غارقا فى مقعده المريح فى قاعة مكتبه المكدسة بالكتب ، ويهدى زواره نسخا عليها توقيعه من ديوان قصائده ، يعطى الانطباع بأنه أبو الوطن ، وأنه شخص محبوب متباعد عن الدنيا ، يشغل مكانا خارج مجرى الأحداث اليومية ، ويحلق فوقها . وكانت الحقيقة غير ذلك . فقد بقى « ماو » حتى وفاته فى ١٩٧٦ القوة المحورية فى الصين .

وكان كلا الرجلين من الثوريين المخلصين . وبعد استيلاء الشيوعيين على السلطة فى ١٩٤٩ استمر « ماو » ثوريا . أما شواين لاى فأصبح الرجل الذى يبنى الدولة ، والذى يعزز السلطة الوطنية المركزية بعد أن كان يدمرها . واستخدم فى بناء الصين الجديدة نفس القوة الباردة المحسوبة التى كان يستخدمها سابقا فى طرد الصين القديمة ، ممثلة فى جيوش شيانج كاى شيك ، من أراضى الصين الأساسية .

وكان « شو » قد تحول من السياسات الثورية الى التحدى المتمثل فى كيفية حكم الصين بعد الثورة ، ولكن « ماو » لم يشأ أن يقف الحكم فى طريق ما كان يراه ثورة مستمرة . وكان أسلوبه مراوغا ، ويصعب التنبوء بما سيفعله - « كان رجلا تشغله رؤيا ، ممتلئا بها » كما وصفه لى أندريه مالرو قبل رحلتى فى عام ١٩٧٢ . وكان فى نظر جماهير الصين شاعرا ونبيا ومتشددا ، والرجل الذى يفرض العقوبة من حين إلى آخر . وعندما اقتنع فى الستينات بأن الصين تفقد حماستها الثورية أطلق الثورة الثقافية لتقتلع كل نفوذ غربى . وانجرف شواين لاى والسياسة التدريجية لتحديث الاقتصاد التى كان قد بدأها فى طوفان

الحرس الأحمر الذى أطلقه « ماو » . وفى النهاية بقى « شو » وبقيت زمالته مع « ماو » مستمرة . وكان أهم نتائجها بالاضافة إلى الثورة ذاتها ، انفصال الصين عن الاتحاد السوفييتى وتقاربها مع الولايات المتحدة .

وكان مهندس الثورة الصينية الثانية ، التى تمثلت فى التحول الحاد بعيدا عن النظرية الاقتصادية الماركسية اللينينية ، قائدا صحب « ماو » و « شو » فى « الزحف الطويل » الذى سبق الثورة الأولى . وكان دنج خياوبينج ، ومازال ، شيوعيا مخلصا ، أدى وجوده عند نشأة الصين الجديدة فى عام ١٩٤٩ ومساهماته فى تدعيم النظام ، الى اكتسابه مكانه المساعد المؤتمن لـ « ماو » و « شو » . ولكن أسفه الشديد لفشل قفزة ماو الكبرى إلى الأمام دفعته إلى إعادة التفكير فى عقيدته الماركسية اللينينية الحرفية ، وأدت مقترحاته المؤقته الأولى للاصلاح فى الستينات إلى أن يعيد الماويون الراديكاليون تفكيرهم فى دنج نفسه . وقد أرسل فى ١٩٦٧ إلى منفى داخلى ، ولكنه عاد فى سنة ١٩٧٣ إلى الظهور كخليفة محتمل لشواين لاى ، الذى كان أيضا قد أتخذ خطوات أولى حذرة من أجل التحديث الاقتصادى ولكن « ماو » عرقلها . وفى سنة ١٩٧٥ بدأ دنج وشو ، الذى كان يقترب الآن من منيته ، الاستعداد لـ « خطوات التحديث الأربع » ، وهى المبادىء التى تحكم الصين اليوم - عندما وجه الراديكاليون ضربتهم مرة أخرى ، وأعادوا دنج الى المنفى ، وتركوا « شو » يقضى الشهور الأخيرة من حياته على هامش السلطة . ولكن لم يلبث الراغبون فى بناء الوطن أن تغلبوا على المتعصبين ، وسحقت « عصابة الأربعة » ، وأصبح دنج - الذى أسقط مرتين من قبل - « الزعيم المعترف به » للصين .

وقد التقيت بدنج أربع مرات - فى واشنطن فى ١٩٧٩ ، وفى بكين فى ١٩٧٩ و ١٩٨٢ و١٩٨٥ . وفى كل مرة كنت أغادر بكين أشد انبهارا بعزمه القوى ، وثقته الكاملة بالنفس . وفى كل مرة كان انطباعى عن الزعيم تدعمه التغييرات الجارية فى البلد الذى يقوده . فالشعب يتدفق ثقة وحبا فى التعرف على كل ما هو غربى وأمريكى . وعندما كنت قد التقيت مع ماو و« شو » فى سنة ١٩٧٢ ، كانت الشابات اللاتى قمن بالترجمة لنا يرتدين بذلات ماو الرمادية الشبيهة بالجوالات ، وقد قصصن شعورهن قصيرة تضفى عليهن ملامح حادة . وكان من الواضح أن الشيوعيين الصينيين أخذوا على محمل الجد الزائد قولة هنرى هيجنز : « لماذا لا تستطيع المرأة أن تكون مثل الرجل ؟ » . وعندما زرت كانتون فى سنة ١٩٨٥ قامت على خدمتنا فتيات صينيات حسناوات ، يرتدين أحذية ذات كعوب عالية وفساتين متعددة الألوان تجارى أحدث الموضات . وقال لى مضيفى : « لعلك تلاحظ أن لدينا درجات أكثر من الألوان فى ملابسنا اليوم ، ويصدق هذا أيضا على أيديولوجيتنا » .

وإنه ليكون من السذاجة أن نبالغ فى أى من هذين التغييرين . فزعماء الصين مازالوا

شيوعيين وليسوا رأسماليين . وبالرغم من ترحيبهم الحار ، وما يبدو من نهمهم الذى لا يشبع للاتصال بالغرب ، فإن الغرض من إصلاحاتهم الاقتصادية العريضة ليس تغيير جوهر الصين ، بل أن تصبح الصين أقوى عن طريق استيراد تلك المؤثرات التى يمكن أن تفيد الصين بدون تغييرها . وذلك أمر يتفق مع تراث الصين . فخلال قرون طويلة لم تخضع الصين بصورة دائمة لأى غزاة أجانب أو أفكار أجنبية . بل هى استوعبتهم . وقد قال « لى كوان يو » رئيس وزراء سنغافورة فى حديثه معى فى سنة ١٩٦٧ ، معلقا على ثورة ماو بقوله : « إن ماو يرسم بالألوان على حائط من الفسيفساء ، وعندما تأتى الأمطار ستزيل كل ما رسمه ، وستبقى الصين » .

وإلى حين مجيىء دنج إلى السلطة فى عام ١٩٧٨ كان أثر الماركسية المتشددة فى الصين هو إعطاء كل صينى حصة متساوية من الفقر . أما الآن فقد أتيحت للبعض فرصة التخلص من الفقر . وقد أدرك دنج أن الاختيار أمامه هو بين المساواة على أن يكون ثمن ذلك هو الفقر ، أو التقدم على أن يكون ثمنه عدم المساواة . وعندما قارن محنة بلده الفقير فقرا مدقعا مع ما تمكن الصينيون من تحقيقه فى سنغافورة وهونج كونج وفى تايوان ، وقع اختياره على التقدم مع قدر من عدم المساواة ، لا المساواة الصارمة مع عدم التقدم .

وقد كانت رؤيتى الأولى للصين فى عام ١٩٧٢ ، فى أعقاب الثورة الثقافية الكئيبة ، والتغييرات السطحية التى حدثت منذ ذلك الحين تدعو للدهشة . فمازالت الصين بلدا فقيرا من بلدان العالم الثالث . لكن معظم الصينيين الآن أصبحوا يتمتعون بمشاهدة التليفزيون ، وشوارع المدن الكبيرة مزدحمة بأناس يلبسون معاطف المطر وبذلات العمل ذات الطراز الأوروبى . وشباب العشرينات يترددون على الأفلام الأمريكية ، ويستمعون إلى موسيقى فرق الروك الغربية ، ويتناولون الكنتاكى فرايد تشيكن . والنساء اللائى كن يحشرن شعرهن القصير تحت قبعات ماو ، يحددن الآن مواعيد فى صالون اليزابيث أردن فى بكين . والسائحون من مقاطعات الصين النائية يتدفقون على العاصمة ، ممسكين بكاميرات مصنوعة فى اليابان ، يتفرجون على السور العظيم والمدينة المحرمة . وفى ١٩٧٢ كان معظم سكان بكين يسيرون على أقدامهم ، أما الآن فإنهم يركبون الدراجات ، وبعضهم لديه سيارات .

والأهم من ذلك أن الاقتصاد الصينى بدأ يزدهر . فقد نما فى عام ١٩٨٦ بنسبة ١١ فى المائة ، أى ثلاثة أمثال المعدل المتوسط فى بلدان الغرب الصناعية . وتحقق أكبر نجاح فى مجال الزراعة . فخلال السنتين الأولين من إصلاحات دنج ، زاد دخل المزارعين بأكثر مما زاد خلال السنوات العشرين السابقة فى عصر ماو . وبسبب النظام الجديد للحوافز ، الذى يسمح فيه للمزارعين بأن يحتفظوا ويبيعوا كل ما ينتجونه فوق الحصص الحكومية ،

تنتج الصين الآن ما يكفى لإطعام سكانها البالغين مليار نسمة ، وتبقى لديها كميات أخرى للتصدير . وقد ذكر لى مؤخرا هان خو ، سفير الصين لدى الولايات المتحدة ، أن الصين التى لا تملك غير ٦ فى المائة من أراضى العالم الزراعية ، تقوم الآن بإطعام ٢٢ فى المائة من سكان العالم . وفى مقابل ذلك ، فإن الفلاحين الروس الذين مازالوا يعملون فى المزارع الجماعية على الطراز الستالينى غير قادرين على إنتاج ما يكفى لإطعام سكان الاتحاد السوفييتى البالغين ٢٥٠ مليونا .

وقد كان الغرب ينظرون فى ترقب متقطع الأنفاس إلى كل حركة يتخذها جورباتشوف . فكل تسامح بسيط إزاء حقوق الانسان ، وكل إشارة إلى الاصلاح أو جلاسنوست ، لقى ترحيبا متحمسا من جانب الجمهور الغربى الذى يترقب أحداثا عظيمة من جانب كل زعيم سوفييتى جديد . ولا شك فى أن ما يحدث فى الاتحاد السوفييتى له أهمية خاصة بسبب وضع تلك الدولة كإحدى الدولتين العسكريتين العظميين . ولكن لم يبد حتى الآن أن جورباتشوف يريد أن يفعل شيئا غير تزييت الآلة الصدئة التى أقامها ستالين . أما دنج ، عن طريق خطته المنهجية لتحديث الزراعة والصناعة والعلوم فى الصين ، فقد شرع فى إعادة بناء الآلة الصينية بالكامل . ولذا ينبغى ، فى الوقت الحاضر على الأقل ، أن يجلس جورباتشوف الشاب الممتلىء بالحيوية ، والذى يرتدى بذلات جيدة التفصيل ويستخدم عبارات محكمة الصياغة ، فى مقعد خلف مقعد قرينه البالغ من العمر ٨٤ عاما ، والذى يرتدى بذلة ماو ، ويدخن غليونا صينيا ، ويطلق ضحكات جافة ، وقد وضع المبصقة عند قدميه . فا لذى مازال جورباتشوف حتى الآن يحلم به فعله دنج .

وقد واجه دنج مخاطر جمة عندما تصرف بهذه الشجاعة . فإنقاص سيطرة الحكومة المركزية على الاقتصاد تهديد للقائمين على بيروقراطية الحزب الشيوعى الذين يستمدون قوتهم من ممارسة تلك السيطرة . وإعادة تنظيم القوات المسلحة الصينية تهديد للمؤسسة العسكرية . والاقتراب من الأفكار الغربية عن الحرية الاقتصادية يهدد بخطر إحياء النزعة الشديدة المعادية للأجانب لدى الصينيين ، والتى غذت ثورة البوكسر ثم الثورة الثقافية وحكم عصابة الأربعة الذى لم يدم طويلا .

وتقول الحكمة التقليدية إن المصلحين فى الصين لا يستطيعون أن يستمروا فى السماح بالحرية الاقتصادية بغير إحداث تغيير أساسى فى نظامها السياسى الشمولى . ويقول كثير من الخبراء إنه إذا اتيحت للمزارعين ومديرى المصانع حرية التصرف فى السوق ، فسوف يطالبون بحرية التصرف فى المجال السياسى أيضا . وإذا وضعت قيود على سلطة الحزب فى السيطرة على الاقتصاد ، فإن سلطته فى السيطرة على الشعب ستضعف أيضا .

ولكن كما يحدث كثيرا مع القادة العظام ، كان دنج يتطلع فوق رؤوس الخبراء إلى

مستقبل يستطيع أن يراه ، ولكنهم لا يستطيعون هم أن يتخيلوه . ولا شك فى أن ما يفعله دنج الآن لم تسبق تجربته فى أى بلد شيوعى ، ولكن ليس هناك ما يوحى بأنه سيكون مستحيلا . وإذا ثبت فى نهاية الأمر أن تلك الحكمة التقليدية عن إصلاحات دنج خاطئة ، فسيكون ذلك السبب بسيط ، وهو أن تلك الاصلاحات تسير سيرا حسنا . ودنج وهو يغامر مستبعدا السلطة والأيديولوجية ، يعتمد على شىء واحد هو أن الصين لا يمكن أن تدير ظهرها لشىء طيب .

وقد أبدى البعض فى الغرب خشيتهم من أن الصين فعلت نفس الشىء تماما فى سنة ١٩٨٧ ، عندما اضطر دنج إلى إقالة خليفته المختار « هو ياوبانج » من رئاسة الحزب الشيوعى . فقد ألقى المتشددون اللوم على « هو » فى مظاهرات الطلبة التى قامت فى مدن الصين الكبيرة ، والتى كانت تطالب بالمزيد من الحريات السياسية والأكاديمية لتساير الحريات الاقتصادية الجديدة . وأعتبر أن « هو » قد أخطأ لأنه لم يحافظ على الانضباط الأيديولوجى الشديد ، وكان رد فعل دنج نفسه للمظاهرات هو أن وعد بضرب كل من يشجعون أى مظاهرات مماثلة ، بيد من حديد .

وكانت تصرفات دنج موضع انتقاد حاد من جانب كتاب الافتتاحيات فى الغرب ، الذين أعربوا عن خيبة أملهم لما بدا أنه عدول منه عما كانوا يعتقدون أنه مسيرة واعدة بالخير نحو إقامة صين جديدة ديمقراطية . وقد كشف هؤلاء النقاد عن افتقار كامل لفهم أهداف دنج ومأزقه . فمصدر سلطته هو الحزب الشيوعى ، وهو بحاجة إلى هذه السلطة ليحكم الصين . وهو يدرك أن إصلاحاته لا يجوز أن تتحدى سلطة الحزب إلى حد يدفعه إلى اتخاذ إجراء مقابل فتكون ضربة قاتلة لشخصه - أو ما هو أسوأ ، أن يفقد قدرته على الحفاظ على النظام . وإذا كان بعض الصقور المتطرفين فى الغرب يريدون أن يروا الصين منغمسة فى ثورة أخرى ، فإن حدوث ذلك سيترتب عليه مصرع أعداد لا تحصى ، وستسقط الصين ، وآسيا كلها ، فى غمار الفوضى .

وبحلول نهاية ١٩٨٧ ، كان الاصلاحيون قد استردوا سيطرتهم القوية مرة أخرى ، وبات من الواضح أن الكثيرين لم يقدروا دنج تقديرا سليما . فإصلاحاته قد لا تلقى قبولا لدى العناصر المحافظة المتشددة المتقدمة فى العمر من رجال الحكومة ، ولكنها تلقى قبولا لدى الشعب الذى أصبح الكثيرون من أفراده يملكون لأول مرة منذ الثورة دخلا يكفى للحصول على بعض الكماليات مثل أجهزة التليفزيون والثلاجات ، وهى أشياء لم يكن فى الوسع تصورها فى صين ماو . وأدى ازدياد الأموال المتداولة إلى بعض الفساد والتضخم . وربما يحدث بعض التوتر بين الريف والمدن نتيجة لعجز القطاع الصناعى عن انتاج ما يكفى الطلب الاستهلاكى المتزايد . وكل هذه المشاكل يمكن معالجتها بدون قلب اتجاه

المسلك العام للاصلاحات . ولكن الأمر الذى لا يمكن عكس اتجاهه أبدا هو التطلعات الجديدة لدى شعب الصين نحو المستقبل . ومن الدروس المحزنة للتاريخ أن أولئك الذين لم يذوقوا أبدا طعم الرخاء والحرية يمكن أن يعيشوا إلى ما لا نهاية بغيرهما ، ولكن ما أن تعرفهما الشعوب فإنها لا يمكن أن تتخلى عنهما بغير قتال . والاضطراب السياسى الذى أحدثه دنج باصلاحاته لا يقارن بما سوف يحدث إذا أوقف المتشددون فى الصين تلك الاصلاحات .

وعندما تخلى دنج عن السيطرة التنفيذية على حكومة الصين وتركها لزهاو فى مؤتمر الحزب الذى انعقد فى العام الماضى ، علق كثير من المراقبين الغربيين بشىء من التعالى على غرابة قيام زعيم شيوعى بالتخلى طواعية وبهدوء لخلفائه الأصغر سنا ، والذين أحسن تدريبهم وترك لهم مهمة تنفيذ سياساته . ولم يدرك هؤلاء المراقبون أن هذا التصرف غير مألوف فى ظل أى نوع من الحكومات ، بما فى ذلك الحكومات الديمقراطية . فكان ديجول لا يعامل برفق خليفته الظاهر جورج بومبيدو . ولم يكن تشرشل يحسن معاملة إيدن . وكان اديناور يشتط فى معاملة وزير ماليته المقتدر لودفيج ايرهارد ، إلى حد أن ايرهارد انفجر فى إحدى المرات باكيا ، وهو يصف لى إحدى الاهانات التى وجهها إليه اديناور . وكان شيجيرو يوشيدا فى اليابان من الاستثناءات القليلة من ذلك . إذ كان يعمل بعناية لإعداد رجال من أمثال ايكيدا وفوكودا وساتو ؛ ليحلوا محله عندما يغادر المسرح . وكانت نتيجة ذلك أن ظلت اليابان تحكم لما يقرب من ربع قرن وفقا لمبادىء يوشيدا المحافظة الموالية للغرب .

وفى مثل هذه الأحوال لا يكون النظام وحده هو المهم ، بل يهم القائد أيضا . فالغرب معروف بالانتقال المنظم الهادىء للسلطة الذى قد يسمح رغم ذلك بأن تقع السياسة فى اضطراب تام . أما فى الحكومات الاستبدادية والشمولية فيمكن أن يحدث طرد عنيف للزعماء من السلطة ، مثل إبعاد الحبيب بورقيبة من رئاسة تونس فى العام الماضى ، ومع ذلك تبقى السياسة الوطنية الأساسية بلا تغيير . وعندما تخلى دنج عن السلطة كما فعل ، تاركا وراءه الرجال والسياسات التى أراد أن يتركها ، فإنه حقق فى الواقع معجزة سياسية بارعة .

فدنج ، مثل يوشيدا فى اليابان ، لم يكن يشعر بخطر من وجود رجال أكفاء يعملون تحت قيادته فى الحكومة . بل كان يرى أن النصر الأكبر لسياسات القائد هو أن تستمر هذه السياسات بعد موته على يد خلفاء أحسن إعدادهم . وهو مازال اليوم بصحة طيبة . ولكن لما كان اقتراب نهايته أمرا واضحا ، فقد أدرك دنج أن المفتاح إلى خلود القائد هو التواضع والاعتراف بأن هناك أشخاصا آخرين يستطيعون أن يحلوا محله ، ويجب أن يفعلوا

ذلك . وسوف يبقى دنج مذكورا فى كثير من الانجازات الهامة التى حققها خلال مدة حكمه . ولكن ليست فى التاريخ غير نماذج قليلة لقادة أقوياء يواجهون بأنفسهم احتمال موتهم ، بدلا من إلزامهم بذلك بالقوة على يد الآخرين . والعبارة البسيطة التى قالها : « إنى أخرج من السلطة قبل أن يضطرب عقلى » هى تعبير بليغ عن عظمته .

ولا شك فى أن إخراج هو ياوبانج ، صديق عمره ، كان مصدر ألم شديد لدنج . وكان زهاو هو اختياره الثانى ، ولكنه اختيار موفق إلى حد غير مألوف . فهو اقتصادى وتكنوقراطى ذكى وقوى الشكيمة ، ولكنه أيضا شخصية جذابة ، بل ولها سحر قوى . وفى حفل كوكتيل أقيم أثناء مؤتمر الحزب فى العام الماضى ، كان يؤكد للصحفيين الغربيين أن البذلات ذات الطراز الغربى الجيدة التفصيل التى يلبسها هو وزملاؤه ليست مستوردة . ولتأكيد قوله جذب ثنية جاكتة أحد كبار المسؤولين الذى كان واقفا بقربه وقلبها حتى يستطيع الجميع أن يروا الماركة المسجلة عليها والتى تقول « صنع فى الصين » .

وقد استوعب زهاو إصلاحات دنج بحماسة ، بل واتخذ خطوات إضافية ، فأعطى المصانع الصغيرة مزيدا من الحرية ، وسمح للفلاحين بأن يبيعوا ويشتروا الأراضى التى تؤجرها لهم الحكومة . وربما كان الأهم من ذلك اتباع توجهات جديدة لابقاء الحزب الشيوعى بعيدا عن شؤون الحكم اليومية . فقد أبعد كثير من المتشددين من المناهضين للاصلاح ، ولكن بقى كثير من الآخرين ممن يعتقدون أن السرعة التى يمارس بها دنج اصلاحاته أكبر مما ينبغى . وإلى أن يتمكن زهاو من تأكيد سلطته تماما سيستمر فى التطلع إلى دنج لتسوية منازعاته مع العناصر المحافظة . والسؤال التالى ليست له إجابة حتى الآن : من هو بين الكثيرين ، الذى يملك القوة والبصيرة اللازمين للحلول محل دنج عندما يغادر المسرح نهائيا . وفى بلد شيوعى ، لا يستطيع أن يتولى الزعامة غير شخص واحد . ويتوقف تولى زهاو للقيادة على مدى نجاحه فى إثبات أن كفاءته كرجل تكتيك سياسى لا تقل عن قدرته التى أثبتها بالفعل كرجل اقتصاد .

ولكن سيظل من المشكوك فيه أن الصين ، بعد أن قطعت هذا الشوط فى الطريق الجديد المشرق الذى حدده دنج ، يمكن أن تتخلى عنه فى وقت من الأوقات . فالأمم كالشعوب يمكن أن تتعلم من أخطائها . والصين لم تبدأ تجربتها فى الحرية الاقتصادية الجزئية إلا بعد أن كانت تجربتها فى التخطيط الاقتصادى الكامل قد انفجرت فى وجهها . وفى سنوات تلمذة دنج على يدى « شو » و « ماو » ، كانت الصين تطفو فى المياه الدولية بلا وزن ، وتعتمد على الكرم السوفييتى المصحوب بالمن . وبعد أن فشلت القفزة الكبرى الى الأمام ، أدرك دنج أن هناك من يعوق شعب الصين ويحول دون تحقيق إمكاناته فى الداخل ، وبذلك يعرقل وصولها إلى مكانتها فى العالم . ومن أهم ما خلفه « ماو » و « شو » وراءهما أنهما

دفعا الصين فى نهاية الأمر إلى القرن العشرين ، وذلك بتحويلها فى اتجاه الغرب . وستكون تركة خليفتهما أنه حرر الصين من قيود الماضى الأيديولوجية وأعدها للزعامة الدولية فى المستقبل .

لقد جاء دنج إلى السلطة كرجل عجوز بأفكار شابة . ولم يكن منافسوه الأساسيون من الشبان الذين يعملون تحت رئاسته بل مخضرمون آخرون من المحيطين به . وقد كانوا يخشون أن تختفى الصين التى يعرفونها ، بينما كان هو يرحب بذلك ويشجعه . وكانوا يقدسون مُثل الثورة التى قاتلوا هم وإياه فى صفوفها ، أما هو فكان يعرف أن تلك المثل ستتحول إلى رماد فى أفواه مليار انسان من الجائعين إذا لم تدخل تغييرات أساسية على النظام فى الصين . وقد قال أحد الباحثين الفرنسيين فى القرن السادس عشر عندما اقتربت نهاية حياته : « آه لو عرف الشباب وآه لو قدر المشيب » . وفى سن الرابعة والثمانين كان دنج يعرف ويقدر معا . وكان اجتماع هاتين الصفتين أمرا نادرا ، وقد زج بخمس سكان العالم مندفعين نحو رخاء جديد ، ونحو زعامة عالمية .

ويتمسك كثير من المراقبين السذج فى الغرب بالنظر إلى دنج كما لو كان هو « توماس بين » الصين ، أى أنه ثورى ديمقراطى يتبع خطة طويلة الأجل لانهاء الحكم الشيوعى . وقد كانت أعمال دنج لافتة للنظر فى الواقع ، بل وباعثة على الأمل . ولكن دنج رجل إصلاح لا ثورة . وهو كشيوعى لا يريد أن يقيم الصين الرأسمالية أو الصين الديمقراطية ، ولكنه ليس أسيرا لأيديولوجيته . وهو قبل كل شىء رجل وطنى يريد أن يرى الصين منيعة تملك القوة الاقتصادية والعسكرية اللازمة ؛ لاتباع سياساتها الخارجية والتجارية التى تجعل منها دولة عظمى فى القرن الحادى والعشرين .

وإذا لم يكن هدف دنج المعلن هو المزيد من الحرية السياسية ، فإن الاصلاحات الاقتصادية ، إذا حققت أهدافها يمكن أن يتبع ذلك التغيير السياسى . ويجب أن يكون التغيير تدريجيا وبخطى ثابتة ـ يسير بسرعة تتناسب مع توقعات الشعب ، ولكن بحيث لا تتجاوز سرعته ما يستطيع الهيكل السياسى الحالى أن يتحمله . وقد عبر دنج نفسه عن ذلك خير تعبير بقوله : « إذا استطعت أن أمكّن الشعب من تحسين حياته بالتدريج ، أعتقد أن هذه السياسة فى حد ذاتها هى الضمان لاستمرارها » . ومفتاح النجاح هو الوقت . فاذا أتيح الوقت الكافى فإن ما يبدو اليوم جديدا على الصينيين سيصبح مألوفا ، وسيصبح القادة الشبان الذين عرفوا الاصلاحات واستفادوا منها مدافعين عن استمرارها وتوسيع نطاقها . وسوف يؤدى نجاح رؤية دنج إلى رفع مكانة الحرية . وستدرك الصين أنه ليس ثمة ما تخشاه من الحرية وهناك الكثير مما تجنيه من ورائها .

واذا أريد لاصلاحات دنج أن تستمر ، وجب أن تضطلع الولايات المتحدة والغرب بدور رئيسى . فالتنمية الاقتصادية فى الصين تتوقف على وجود اقتصاد عالمى مستقر ، وعلى علاقات ودية متصلة مع شركائها فى التجارة فى العالم الصناعى . وإذا تخلى الغرب عن الصين - بإبطاء معدل استثماراته فيها ، أو باتخاذ إجراءات تضرها ، مثل تدابير الحماية الجمركية ، أو بعدم اتباع سياسة خارجية مستنيرة فى منطقة المحيط الهادى - فسوف ينزل الضرر باقتصاد الصين ، وسيساعد ذلك العناصر المناهضة للاصلاح داخل الصين .

والقلق من الخطر السوفييتى الذى جمع بيننا فى عام ١٩٧٢ قد لا يكون كافيا لبقائنا معا فى ١٩٩٩ . واذا كان ذلك هو دافعنا الوحيد إلى العلاقات الودية ، فإننا نترك مصيرنا بين يدى السوفييت . لقد قربت بيننا مصالح أمننا المشترك . فإذا انحسر ذلك الخطر يمكن أن تستمر فى تقريبنا مصالحنا الاقتصادية المشتركة . وإذا أردنا أن تستمر الصين فى اتجاهها نحو الغرب ، يجب أن يكون للصينيين مصلحة اقتصادية مستمرة فى وجود علاقات طيبة مع الغرب . يجب أن يكون مؤيدو الاصلاح فى بكين قادرين على أن يبينوا لزملائهم المتشككين أن الصين ستكسب من وراء سياسات دنج الجديدة ، أكثر مما تكسب من العودة إلى النموذج السوفييتى وإلى أحضان السوفييت .

وسوف تستمر العلاقة الصينية الأمريكية خلال القرن الحادى والعشرين ، وتزداد متانة فى كل عام ، إذا أثبتت الولايات المتحدة أنها صديق يمكن الركون إليه . والعلاقة بيننا علاقة صحية وقوية ، ولكن لابد أن نعمل لابقائها على هذا الحال . فهى لا تستطيع أن تتحمل الاهمال أو اعتبارها أمرا مفروغا منه . ولكننا اذا استعرضنا ما أنجزناه خلال السنوات الـ ١٦ الأولى ، نجد ما يبرر الأمل فى إنجاز ما لا يزال علينا أن نفعله .

وقبل ١٩٧٢ لم تكن هناك بين الولايات المتحدة والصين تجارة ، ولا سياحة ولا مبادلات أكاديمية ، ولا مبادلات تكنولوجية وثقافية ، ولا علاقات عسكرية ، أما اليوم فإن التجارة الثنائية تبلغ نحو ١٠ مليارات دولار سنويا . وهناك أكثر من ٢٥٠ شركة أمريكية لها مكاتب فى الصين ، ويستثمر الأمريكيون ١,٥ مليار دولار هناك . ومن بين ٣٠ ألف طالب صينى يدرسون الآن فى الخارج ، يوجد ١٥ ألفا فى الولايات المتحدة . ويقوم ربع مليون سائح أمريكى بزيارة الصين فى كل عام . وثمة برنامج متواضع للعلاقات العسكرية يطبق الآن ، يشمل بعض مبيعات الأسلحة الدفاعية للصين . ويسعى الدبلوماسيون الأمريكيون الشبان فى الوقت الحالى للحصول على مناصب فى بكين وشنغهاى وكانتون ، كما يرجب الدبلوماسيون الصينيون الشبان بإرسالهم إلى واشنطن ونيويورك ولوس انجلوس .

وعن طريق هذه التطورات وغيرها بدأت الصين تعرف أمريكا ، وأمريكا تعرف الصين . وبين مجتمعين كانا يبدوان فى وقت من الأوقات شديدى الاختلاف ، شديدى الخطر ، وغريبين أحدهما عن الآخر بدرجة لا يمكن اجتيازها ، بدأت تنشأ شبكة من التفاهم والاعتماد المتبادل ستساعد على تخفيف أثر الأزمات التى تحدث من وقت لآخر فى العلاقات بين جميع الدول الصديقة .

لقد أرسى الأساس لعلاقة صينية أمريكية دائمة . وعلينا أن نقيم الآن البناء فوق ذلك الأساس .

ويجب أن تكون الأولوية الأولى هى مضاعفة جهودنا لزيادة التجارة الثنائية . والمستويات الحالية أكثر مما كنا نتصور أنه ممكن عندما فتحنا الباب لأول مرة على الصين ، ولكنها مازالت ضئيلة للغاية . فتجارتنا مع تايوان ، التى لا يتجاوز تعدادها ١٥ مليون نسمة ، تصل إلى عشرة أضعاف تجارتنا مع الصين الشعبية التى يصل تعدادها إلى مليار نسمة .

ولما كانت نسبة كبيرة من صادرات الصين تتألف من المنسوجات ، فهى معرضة للأذى من الاتجاهات إلى الحماية الجمركية فى الولايات المتحدة . وبالرغم من عجزنا التجارى مع شركائنا الآسيويين فى التجارة ، ومن بينهم الصين ، فإن الرئيس ريجان جدير بالثناء العظيم لرفضه ما يطلب منه من رفع الحواجز التجارية . ويجب عليه أن يستمر فى ذلك ، كما يجب على خليفته أن يواصل نفس الطريق . فالحماية الجمركية حل سريع سهل ، لكنه يكون ضارا دائما فى الأجل الطويل . واليابان ، وهى الهدف الأساسى لدعاة الحماية الجمركية ، تملك اقتصادا يبلغ من القوة درجة تجعل من المرجح أن يتمكن من استيعاب القيود التجارية الجديدة التى تفرضها الولايات المتحدة . لكن هذه القيود يمكن أن تحدث أثرا مدمرا على الاقتصاد النامى فى الصين ، وبالتالى على التوازن الاستراتيجى فى آسيا والعالم . وإذا أغلق الباب المفتوح على الغرب ستضطر الصين مرة أخرى إلى الدق على أبواب الكرملين .

ويجب أن يزيد الغرب أيضا من فرصة الصين فى الحصول على التكنولوجيا التى تحتاجها للتنمية الصناعية . ولا ينبغى أن نبيع أنواع التكنولوجيا ذات الحساسية الفائقة ، والتى يمكن أن تستخدم ضدنا عسكريا إلى أى أمة يمكن أن تكون معادية ، ولكن لا يجوز أيضا أن نتشدد أكثر من اللازم بشأن أنواع التكنولوجيا التى ليست لها تطبيقات عسكرية ، لكنها لازمة لتحديث الاقتصاد الصينى . وكثير من أنواع التكنولوجيا هذه ستكون متاحة للصين أيضا من شركاء آخرين فى التجارة فى بلدان الغرب الصناعية ، والأفضل أن يحصل الصينيون عليها منا حتى نستطيع أن نجنى الفوائد .

ومستقبل العلاقات الصينية الأمريكية هو بين أيدى رجال الأعمال الأمريكيين بقدر ما هو بين أيدى رجال السياسة . وكما قال خروشوف يوما لمجموعة من كبار رجال الأعمال الغربيين : « إنكم باقون فى السلطة بينما يتغير رجال السياسة دائما » . ولكن لما كان رجال الأعمال الأمريكيون سيضطلعون بدور طويل الأجل ، فعليهم أن يتعلموا الفن الشرقى فى النظر إلى بعيد . فالصينيون يفكرون بعقود السنين وبالقرون ، فى حين يفكر رجال الغرب المتعجلون عادة فى الحساب الختامى للسنة المالية الجارية ، وليس أبعد من ذلك . وكثير من رجال الأعمال العائدين من الصين يشكو من بطء البيروقراطية الصينية العاملة فى مجال التجارة الداخلية بطئا يذهب بالعقل . فالأمريكيون معتادون على عقد صفقة فى الصباح ، وتسوية الصعوبات أثناء تناول ثلاث كئوس من المارتينى على الغداء ، وتسوية النقاط الباقية فى عصر نفس اليوم عن طريق مكالمات تليفونية واتصالات قليلة بالتلكس . ولكن هذا الأسلوب السريع فى عقد الصفقات لا يصلح للصين . فالصينيون لم ينسوا الأيام التى كانت فيها الدول الغربية تستغل بلادهم بلا رحمة ، وقد جعلتهم هذه الذكرى مساومين أشداء .

ومع ذلك فإن الأمريكيين الذين سيصمدون ، سيكونون سعداء بذلك عندما يبدأ الاقتصاد الصينى فى التوسع . وقد تمت الموافقة على أكثر من ٨٣٠٠ مشروع مشترك بين مؤسسات صينية ومؤسسات غربية ، وسمح لأكثر من ١٥٠ شركة أجنبية بإقامة فروع لها مملوكة بالكامل ـ بما يتناقض بشكل ظاهر مع ما يجرى فى الكثير من البلدان النامية الأخرى ، مثل المكسيك ، التى تشعر بخوف مرضى من الاستثمارات الأجنبية مما يدفعها إلى وضع قيود شديدة على الملكية الأجنبية . والمستثمرون الذين سيكونون قد وضعوا قدمهم فى الداخل فى عام ١٩٨٨ ، ويبقونها هناك ، سيجنون أرباحا لا تتصور عندما تنمو الصين وتزدهر . فالصبر سيؤدى إلى نتائج هائلة لمن يتعاملون مع الصين .

وأكبر خطأ نقع فيه فى سياستنا إزاء الصين ، هو ممارسة الأسلوب الذى ينفرد به الأمريكيون ، وهو محاولة إصدار الأوامر للبلدان الأخرى بشأن كيفية إدارة شؤونها السياسية . فالصينيون يتمسكون باستقلالهم بقوة . وقد رفضوا دائما كل محاولة من جانب الآخرين للتأثير على شؤونهم الخاصة أو السيطرة عليها . وأية بيانات تصدر عن أمريكا ، سواء من جانب الحكومة أو وسائل الإعلام ، لتعبر عن القلق بشأن اتجاهات معادية للاصلاح أو معادية للديمقراطية فى الصين ، لن يكون لها من أثر غير إغضاب القيادة الصينية ، وربما إحداث أثر هو النقيض الكامل لما يريده من يوجهون النقد بحسن نية . ويجب على الأمريكيين ، سواء من اليسار أو اليمين ، أن يقاوموا اندفاعهم لالقاء المحاضرات على الصينيين عن حقوق الانسان . ومن الأفضل ألا نحاول ما فعله بعض

رجال حكومة ريجان من أن نفرض على الصين ، وهى بلد مكتظ بالسكان ، آراءنا بشأن الاجهاض ، حيث الاختيار لديهم بين تنظيم النسل والتعرض للمجاعة .

ومن المهم للغاية أن نتجنب اتخاذ خطوة خاطئة بالنسبة للقضية الحساسة المتعلقة بتايوان . والموقف الذى اتخذناه فى عام ١٩٧٢ فى بيان شنغهاى ، والذى تأكد فى مذكرات التفاهم الصينية الأمريكية التالية ، هو الموقف الذى يجب أن يحكم سياستنا فى المستقبل . فالصينيون فى كل من تايوان والصين الأصلية يرون أنه ليست هناك غير صين واحدة ، وأن تايوان جزء من الصين . وكل ما يعنينا أن يلتزم الصينيون فى تسوية القضية فيما بينهم بتسويتها سلميا . وليس فى وسعنا ، ولا ينبغى لنا ، أن نتوسط فى عقد صفقة . وأكثر المسائل حساسية هى مسألة الامداد بالسلاح . وعلينا أن نلتزم بدقة بتعهدنا بعدم تزويد تايوان إلا بأسلحة دفاعية ، وألا نقلل من حجم مساعداتنا العسكرية ، إلا عندما يتناقص التوتر بين تايوان وبكين .

ولكن يجب أن نوضح أننا إذ نبنى صداقتنا مع الصين فى أراضيها الأصلية لن نضحى بأصدقائنا الصينيين فى تايوان . وقد عبر جوليان آمرى عن ذلك تعبيرا بليغا بقوله : « يحدث كثيرا أن يكون من اللازم ، ومن الأمور المشروعة ، أن نتخلى عن قضايا أيدناها لفترة طويلة ، وأن نتحلل من تعهدات قطعناها بالتحالف . ولكن من الخطأ دائما التخلى عن أناس كانوا أصدقاء وتركهم لمصيرهم . وقد نضطر إلى إلقاء مصالحهم فى البحر ، ولكن لا يجوز أن نترك حجرا دون أن نقلبه سعيا إلى إنقاذ أرواحهم على الأقل » . وهناك صفحتان من أشد الصفحات سوادا فى تاريخ الدبلوماسية الأمريكية ، هما تواطؤنا فى قتل « ديم » ، وعدم اهتمامنا بمصير الشاه بعد أن قمنا بتشحيم العجلات التى أدت إلى سقوطه ، وبذلك ساعدنا على وصول الخمينى إلى السلطة . ولا يجوز أن نرتكب خطأ مماثلا ضد التايوانيين .

وكثير من الأمريكيين الذين يشعرون بالقلق بشأن قضية تايوان ، لا يدركون أن دنج يتعرض لضغط لاتخاذ إجراء بشأن تايوان من جانب المحافظين فى حكومته ، يكافىء ما يتعرض له الرئيس الأمريكى من ضغوط من جانب المؤيدين لتايوان فى الولايات المتحدة . وليس فى مصلحتنا ، ولا فى مصلحة أصدقائنا فى تايوان ، أن ندخل فى مواجهة مع بكين . ويأمل دنج أن يكون الاتفاق الذى وصل إليه مع البريطانيين بشأن هونج كونج ، والذى تعود بمقتضاه مستعمرة التاج الى السيطرة الصينية فى عام ١٩٩٧ ، وفقا لمبدأ : « بلد واحد ونظامان مختلفان » نقطة بدء للوصول إلى ترتيبات مماثلة بشأن تايوان . وعلى أى حال ، كلما كنا مدركين لقلق الصين بشأن هذه القضية كان ذلك أفضل ، سواء لدنج

أو لتايوان . فالقضية شديد التعقيد ، وليس لها حل بسيط . ولكن الصينيين قوم فى غاية البراعة . وإنى لعلى ثقة من أنهم سيحلونها بالوسائل السلمية فى آخر الأمر .

وسوف يراقب الصينيون ما تفعله الولايات المتحدة فى بقية أنحاء العالم بنفس العناية التى يراقبون بها ما تفعله فى الصين . وقد أعطتهم التطورات الأخيرة سببا قويا للقلق بشأن استمرار سياستنا وإمكان الاعتماد عليها . فقد كانت خسارة فيتنام ، وما أعقبها من انتشار القوات السوفييتية فى كافة أنحاء الهند الصينية ، ضربة استراتيجية قاصمة للصين ، التى خسرت ٢٠ ألفا من المقاتلين فى سنة ١٩٧٩ فى حرب مع فيتنام التى يدعمها السوفييت . وهى حرب ما كانت لتنشب لو أن فيتنام الجنوبية لم تنهزم أمام الشمال الشيوعى .

لقد شعر الصينيون بقلق شديد لحالة السكون السياسى التى انتابتنا فى أواخر السبعينات . وعندما قابلت « ماو » فى سنة ١٩٧٦ قبل وفاته بستة أشهر ، سألنى بشىء من الأسف : « هل السلام هو الهدف الوحيد للأمريكيين ؟ » وقد أجبته بأننا نريد سلاما هو أكثر من مجرد عدم نشوب الحرب ، « سلاما مع العدالة » . وفى ذلك الحين ، للأسف ، كانت كلماتى جوفاء فقد كانت أمريكا تعانى من نتائج فيتنام ، وليست على استعداد للنهوض بمسؤولياتها الدولية . ولكن بعد مرور ١٢ عاما زادت إرادتنا صلابة بشكل ملموس ، بعد أن ذهب الشعور بالمرارة والحقد الذى صحب تجربتنا فى فيتنام . ولكن هذه الإرادة لم توضع موضع اختبار حقيقى ، والصينيون يعرفون ذلك . إلا أن دوافع الأمن الوطنى التى قربت بيننا مازالت عنصرا حاسما فى علاقتنا . وسيستمر الصينيون فى اعتمادهم علينا فى الضغط على الاتحاد السوفييتى للانسحاب من أفغانستان ، وفى الابقاء على وجود عسكرى لنا فى المحيط الهادى لموازنة القوات السوفييتية ، وللوصول إلى اتفاقيات مأمونة للحد من الأسلحة مع الاتحاد السوفييتى ، لاتترك له ميزة استراتيجية يمكن أن يستخدمها فى ابتزازنا أو ابتزاز أصدقائنا ، وفى الاستمرار فى مقاومة انتشار النفوذ السوفييتى فى العالم النامى . وينبغى أن نفعل ذلك كله لمصلحتنا الخاصة ، كما أنه يحقق مصلحتهم .

وفى هذه المناطق وغيرها ، نجد أن مصالحنا ومصالح الصينيين متماثلة . والدفاع عن سياستنا الخارجية بقوة سيعزز علاقتنا مع الصين بصورة آلية . أما إحجامنا عن التصرف فى الوقت الذى يكون فيه التصرف لازما فسيضر بعلاقتنا . وإلى أن تصبح المؤسسة الدفاعية فى الصين أقوى مما هى اليوم ، فإنها ستعتمد فى الردع على قواتنا . ولكن لا يجوز أن ننسى فى أى وقت أننا نتصرف لصالحنا نحن لا لصالح الصين . ومغازلتنا للصينيين لن تؤدى إلا إلى ازدرائهم لنا . وعلينا أن نتوقع أنه رغم علاقاتنا الودية فإن بكين ستستمر فى تعبيرها التقليدى عن مشاعر معادية للرأسمالية ، ومن حين لآخر معادية لأمريكا . وليس

لنا أن نعترض على ذلك إلا بقدر ما يحق للصينيين أن يعترضوا على كلامنا المناهض للشيوعية .

ولكن مصالحنا المتوافقة ستتباعد بصورة حادة ومفاجئة إذا ذهبت الصين إلى أبعد من الكلام وشرعت فى سياستها الخارجية فى فترة جديدة من التوسع والعدوان . وعلى سبيل المثال فإن الصينيين عمدوا فى عام ١٩٨٦ ، وذلك جزئيا لكسب بعض المال وجزئيا لمواجهة المحاولات السوفييتية للاقتراب من الخمينى ، إلى بيع ما قيمته مليار دولار من الأسلحة لايران . وهذه السياسة لها دوافعها المفهومة ، ولكن لها أيضا نتائجها التى لامفر منها . وكانت حكومة ريجان على حق عندما اتخذت تدابير لحرمان الصين من المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة التى كانت تطلبها وتحتاجها .

وكما أصبح الصينيون أكثر كفاءة فى السياسات الاقتصادية ، أصبحوا أيضا أكثر مهارة فى السياسة الخارجية . فهم يقومون بمجموعة من المبادرات المستقلة المحسوبة بعناية : يتخذون خطوات تمهيدية لاقامة علاقات مع كوريا الجنوبية بدون الإضرار بروابطهم طويلة الأمد مع الشمال الشيوعى ، ويعملون بالتدريج على تحسين علاقاتهم مع اليابان عدوتهم السابقة ، بدون السماح لسيل لا ضابط له من الواردات اليابانية والنفوذ اليابانى ، وهم يحتفظون بخط مفتوح مع العراق فى نفس الوقت الذى يبيعون فيه الأسلحة لايران ، وفوق ذلك كله فإنهم يجرون محادثات ومبادلات تهدف إلى إزالة الجليد القائم بين بكين وموسكو .

وقد أحدثت دلائل ذوبان الجليد بين الصين والاتحاد السوفييتى بلبلة شديدة ، بل وبعض الامتعاض فى الولايات المتحدة . وكان بعض الصقور المتطرفين يأملون أن تنشب الحرب بين العملاقين الشيوعيين رغم أن حدوث تصادم ، ولو كان بالأسلحة التقليدية ، بين الصين والاتحاد السوفييتى يرجح أن يتصاعد إلى حرب نووية هى الحرب العالمية الثالثة . ويشير آخرون إلى عوامل مثل زيادة تكاد تصل إلى سبعة أمثال فى التجارة بين البلدين فى الفترة بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ ، ويخشون أن يؤدى التقارب الصينى السوفييتى إلى خلق كيان شيوعى موحد يهددنا . ولا يرجح أن يتحقق أى من هذين الاحتمالين المفزعين . فدنج يريد إقامة علاقات أفضل مع الاتحاد السوفييتى لأنها تسمح له بزيادة تركيز موارده على التنمية الاقتصادية وإنقاص تركيزها على الدفاع . وهو يريد أن يخفض التوترات التى يمكن أن تتصاعد إلى حرب ، لأن القرن العشرين كان بالنسبة للصين قرن الحرب . والصين الآن فى حاجة قبل كل شىء إلى قرن للسلام . ولكن دنج لا يريد أن يعود إلى علاقات ما قبل سنة ١٩٦١ ، عندما كانت الصين معتمدة اقتصاديا على الاتحاد السوفييتى . وهو يعرف أن أكبر احتياجات الصين هو التقدم الاقتصادى . وليس فى هذا مجال للتنافس بين الغرب

والاتحاد السوفييتى ، فالغرب يعرض كل شيء والاتحاد السوفييتى لا يعرض إلا القليل للغاية . ولن تعود الصين إلى جارها المخيف فى الشمال إلا إذا يئست من الغرب .

وهناك سبب آخر يدعوالصين إلى عدم الترحيب بالعودة إلى علاقاتها القديمة بالاتحاد السوفييتى ، أنها لا تريد أبدا أن تكون شريكا صغيرا فى الكتلة الشيوعية . فأيام تبعية الصين قد ولت . وقد أصبحت الصين عنصرا أساسيا فى عالم حافل بالدول التى تعرف مدى ما ستصل إليه الصين فى المستقبل ، وتود أن يكون لها دور فى مساعدتها فى تطوير إمكاناتها . وقد وجد كثير من الزعماء ، فى السنوات الأخيرة ، واحدا بعد الآخر ، ومن الشيوعيين والغربيين على السواء ، أن من مصلحته ومصلحة بلده أن يركب ما وصفه أحد الصحفيين يوما باسم « قطار اللبن المتجه إلى الصين » ، وأن يقف مع قادتها على السور العظيم . وزعماء الصين لديهم من الحكمة ما يدعوهم إلى استقبال كل من يطرق بابهم . وقد لخص دنج ببلاغة السياسة الخارجية للصين المستقلة عندما قال لى فى عام ١٩٨٥. « إننا لن نربط أنفسنا بعجلة واحدة » .

ولهذا السبب نفسه ، ربما فى الوقت الحاضر على الأقل ، هناك حد لا يمكن أن تتجاوزه العلاقة بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية . فنحن لسنا حليفين ، ومنذ ٣٥ عاما فقط كنا عدوين . وقد حارب الآلاف من الصينيين والأمريكيين بعضهم بعضا فى كوريا . وكان أحد أبناء « ماو » بين الضحايا . ونحن اليوم أصدقاء جدد تقاربنا بعد سنوات من العداء ، بل ومن الكراهية والحرب ، نتيجة لمصالح مشتركة محسوبة بعقل بارد . وهذه المصالح يمكن أن تتغير ، ويمكن أن تتغير معها الصداقة . وليست بيننا تجارب مشتركة ولا صراعات أو مثل مشتركة تربط بيننا فى مواجهة الحقائق الدولية المتغيرة . واذا لم تحدث حركة أساسية للاصلاح السياسى فى الصين ، فإن الفلسفات التى تقوم عليها حكومتانا ستبقى متناقضة على خط مستقيم . ولذا فإن هذه العلاقة الجديدة المبشرة بالنجاح تتوقف إلى حد كبير على أحداث ليس لأى من الجانبين سيطرة كاملة عليها .

ويجب أن نتجنب إضفاء طابع رومانسى على العلاقة ، أو أن نولى اهتماما كبيرا للظواهر السطحية الغربية التى تمس كلا منا . فلن يؤدى تبادل الطلبة ، ولا السياحة ولا بنطلونات الجينز ، ولا موسيقى الروك الأمريكية ، ولا الحلى الكلواسونية ، إلى إبقائنا معا اذا تصرفت الصين أو الولايات المتحدة بطريقة تراها الأخرى غير مقبولة . فالعلاقات بين الدول الكبرى ليست حفلة شاى ولا هى مهرجان للحب ، وإنما هى أمور معقدة ذات تركيب متداخل ، لا بد من متابعتها ورعايتها باستمرار . إذا لم نحذر فإن أى شيء يمكن أن يصيبها بالعطب .

غير أن مصلحة أحفادنا فى القرن المقبل تتطلب منا أن نطمئن إلى أن علاقاتنا سوف

تستمر وتنمو . فنحن الان نتعامل مع أمة بدأت للتو تتحسس طريقها إلى العالم المعاصر . وغدا ربما يتعامل أحفادنا مع دولة قد تكون هى المسيطرة على العالم . وفى الفترة من الآن إلى ذلك الحين يمكن أن يتحول الأصدقاء الجدد الى حلفاء جدد ، والخبرات والقيم المشتركة المفقودة اليوم يمكن أن تنشأ فى ذلك الحين نتيجة لأحداث لايمكن تصورها الآن فى عالم متغير عنيف ، يتعرض لتقلبات غير متوقعة .

وعندما التقيت بشواين لاى فى هانشو فى عام ١٩٧٢ ، كنت استكمل مفاوضاتى المتعلقة بإعلان شنغهاى ، الذى كان بداية لعلاقة سلمية جديدة بين الولايات المتحدة والصين . وتخليدا لذكرى ذلك الحدث قمنا بزراعة شجرة سيكويا يبلغ ارتفاعها ثلاثة أقدام ، كنت قد أحضرتها معى من كاليفورنيا . وكانت تلك نبتة جديدة من أقدم وأطول شجرة فى العالم ، من الحديقة الوطنية لأشجار السيكويا فى كاليفورنيا . وفى ذلك الحين لم يكن أى منا على ثقة من أن تلك الشجرة ستنمو فى تربة الصين .

وقد تبين أن التربة والمناخ ملائمان . ففى أكتوبر سنة ١٩٨٧ قام توماس كين حاكم نيوجرسى بزيارة هانشو ، وحرص مضيفوه على أن يرى تلك الشجرة التى أصبح طولها الآن تسعين قدما . والأهم من ذلك أنهم قالوا : إن ٤٠ ألف نبتة من تلك الشجرة تزدهر الآن فى سبع من مقاطعات الصين .

إن الشعب الصينى والشعب الأمريكى من أكفأ شعوب العالم . وقد منحت الطبيعة كلا منهما امكانات كبرى . وعندما نمد بصرنا إلى القرن الحادى والعشرين نجد أن التربة والمناخ ملائمان لعلاقة صينية أمريكية مثمرة ، يمكن أن تنتقل بالعالم إلى مرتفعات من السلام والحرية لم يسبق لها مثيل .

الفصـــــل التاسع

ساحات المعارك في العالم الثالث

من الشائع جمع البلدان الواقعة خارج الغرب الصناعى والكتلة السوفييتية معا وتسميتها « العالم الثالث » . والواقع إنه مصطلح بلا معنى - نفعه تماما مثل نفع التعبير القائل : « لا أحد من المذكورين أعلاه » عند وصف ما يزيد على ١٥٠ بلدا منتشرة إلى شمال خط الاستواء وجنوبه ، عبر أربع قارات وتضم أناسا من كل جنس ودين . والقاسم المشترك بينها هو أنها فقيرة بصورة باعثة على اليأس وعلى نحو منسحق . ذلك أن متوسط دخل الفرد لما يزيد على ثلاثة بلايين نسمة فى العالم الثالث يقل عن ٨٠٠ دولار سنويا ، مقابل ١٨٠٠٠ دولار فى الولايات المتحدة . وهم فقراء لأسباب شتى ، أهمها هو أنهم لم يجدوا بعد الطريق ليسخروا مواردهم البشرية والطبيعية الشاسعة بصورة منتجة .

ونحن لا نستطيع أن نحل جميع مشكلاتهم . لكن ينبغى لنا فى السنوات القادمة أن نفعل كل ما نستطيع لمساعدتهم . وما لم نفعل ذلك فإننا نكون قد تخلينا عن مسؤولياتنا الأخلاقية ، وسمحنا أيضا بدورة لا تنتهى من الفقر واليأس والنزاع ، ستمنعنا حتما من بناء صرح سلام حقيقى فى العالم .

وأشد جوانب مصطلح « العالم الثالث » مكرا هو أنه يوحى بأننا نحتاج إلى « سياسة للعالم الثالث » واحدة وشاملة للجميع . ومعظم من يفكرون ويتحدثون ويعملون على أساس مثل هذه المصطلحات المفرطة فى التبسيط ، يعزفون تنويعات من نفس النغمة . إنهم يهللون قائلين : إننا أغنياء والعالم الثالث فقير . وذلك صدق إلى حد كبير . لكنهم يمضون بعد ذلك إلى القول بأن الحل هو « نقل الموارد من الشمال إلى الجنوب » - بعبارة أخرى ، يتعين على العالم المتقدم أن يمنح للعالم المتخلف مزيدا من النقود . إنهم يردون العالم بكل تنوعه وتعقده إلى الأبعاد المفرطة فى التبسيط لرواية لديكنز : تصور ملك المال الأنانى الذى يتجاهل الشحاذ الذى يموت جوعا وهو يمد يده .

ويمضى الليبراليون الغربيون كثيرا جدا من الوقت وهم يعتصرون أيديهم إحساسا بالذنب تجاه العالم الثالث ، ويكرسون القليل جدا من الوقت لتقديم ذلك النوع من المساعدة العملية ، التى يمكن للعالم النامى أن يستفيد منه . وفى الآونة الأخيرة أدان ناقد للكتب ينشر انتاجه فى صحيفة أمريكية كبرى كتاب كيبلنج « جونجا دن » لنغمته العنصرية . لكن بعد ما يزيد على قرنين من وصول البريطانيين للهند ، وبعد جيل من تنازل الدول الأوروبية

عن مستعمراتها ، لا يزال لدى كثيرين من المثقفين والسياسيين الغربيين عقلية « عبء الرجل الأبيض » المتفوقة تجاه الأمم الأكثر فقرا .

وهناك سبب بسيط فى أن خطط التشارك فى الثروة لم تنجح أبدا ، ولن تنجح أبدا . فالعالم المتقدم لم يتسبب هو نفسه فى مشكلات العالم الثالث ، ولا يستطيع حلها هو بنفسه . والقول بغير ذلك ، قمة الغرور بل العنصرية . فى مقدورنا أن نبين الطريق لهذه الأمم المناضلة لأننا أنفسنا قطعنا الطريق من الفقر إلى الازدهار . لكننا لن نسديها معروفا بمجرد أن نحملها على ظهورنا . فإننا بذلك سنخلق فحسب طبقة أدنى بصورة دائمة من الأمم العالة التى تلتمس الحسنات . إن كل خطوة للأمام نتخذها نيابة عنهم هى فى الواقع خطوتان للخلف ؛ لأنهم يصبحون أشد اعتمادا على معونتنا وأقل قدرة على المضى وحدهم عندما تستنفد قدرتنا أو رغبتنا فى المعاونة .

لكننا ونحن نتخلص من إحساسنا بالذنب تجاه العالم الثالث ، لا نتخلص من مسؤوليتنا نحوه . قد لا يكون الفقر وسوء التغذية والمرض والحرب فى هذه الأمم خطؤنا ، لكنها جميعا تعد مشكلات بالنسبة لنا مثلما هى مشكلات بالنسبة لهم . ولو تنحينا جانبا ، فسنشهد منافسة على مستقبل العالم النامى سيخسرها الغرب على وجه التأكيد .

فالعالم الثالث هام لأربعة أسباب :

أولا : إن بالعالم الثالث موارد طبيعية وبشرية هائلة . فهو ينتج معظم النفط العالمى وغيره من الموارد الخام الأخرى . وبدونها ستنهار الاقتصاديات الصناعية . وبحلول عام ١٩٩٩ ، سيكون أربعة من كل خمسة من سكان الأرض يعيشون فى العالم الثالث . فى ١٨٩٩ ، كانت أكبر عشر مدن فى العالم فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان . وبحلول عام ١٩٩٩ ، ستكون ثمانى من أكبر عشر مدن ، فى العالم الثالث .

ثانيا : إن العالم الثالث هو المكان الذى تدور فيه حرب العالم الثالث بالفعل . ففى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، يشن الاتحاد السوفييتى حربا غير تقليدية لاكتساب السيطرة على الأمم التى لديها النفط والموارد الأخرى الحيوية لبقاء الغرب . ويعد الفقر وسوء التغذية والمرض ، التربة المثالية لترعرع الاضطرابات السياسية . ويتضافر اليأس والطغيان والانتهازية السوفييتية النفعية جميعا فى العالم الثالث ؛ لخلق مناخ فاسد من الركود الاقتصادى وعدم الاستقرار السياسى .

ثالثا : ان العالم الثالث هو المركز الرئيسى للحروب والثورات على النطاق العالمى . فمنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد ثمانية عشر مليونا من البشر أرواحهم فى حروب العالم الثالث . ويزيد هذا عما قتل فى العمليات فى الحرب العالمية الأولى . ويستعر فى

العالم الثالث اليوم ما يزيد على أربعين حربا . ومعظمها ليس هناك ما يربطه بالاتحاد السوفييتى ، لكن كل شىء يرتبط بالصراع الأمريكى السوفييتى . ويتمثل أكبر خطر للحرب بين الدولتين العظميين فى إمكان تصاعد حرب صغيرة تتعارض فيها مصالح الدولتين العظميين . ذلك أن هناك إمكانية دائمة فى أن تشعل حرب صغيرة ، حربا عالمية .

رابعا : لا نستطيع بضمير مستريح أن نتسامح مع الوضع القائم الذى يشكل فيه الغرب جزيرة الثروة فى بحر الفقر الشاسع . ينبغى لنا ، ألا نتسامح فى هذا ، والبلايين التى تعيش فى العالم الثالث **لن** تتسامح فيه . لقد زرت معظم بلدان العالم الثالث . إن الاحصاءات الصماء الباردة عن دخل الفرد لا تعكس كل أبعاد صورة الفقر والبؤس المذل الذى يستطيع المرء أن يراه إذا تمكن من أن يفلت من قيود البروتوكول والجولات الموجهة . إن ربع سكان العالم الثالث يعيشون دون عتبة الفقر المطلق ، وخمسة وأربعون فى المائة من قاطنى الحضر و ٨٥ فى المائة من قاطنى الريف يفتقرون الى المرافق الصحية الكافية . ويموت ثلاثون ألفا كل **يوم** بسبب المياه القذرة وعدم كفاية نظم الصرف الصحى . ومتوسط العمر المتوقع فى كثير من أنحاء العالم الثالث أقل من خمسين عاما ؛ فى حين يزيد على سبعين فى الولايات المتحدة . وفى نهاية هذا القرن ، سيصل معدل وفيات الأطفال فى العالم الثالث إلى أربعة أمثاله فى الولايات المتحدة . ونظرا لأن متوسط نمو السكان فى العالم الثالث يبلغ ثلاثة أمثاله فى الغرب ، فقد ينخفض متوسط دخل الفرد فى العالم الثالث فى عام ١٩٩٩ .

ولو أردنا أن يكون القرن القادم هو قرن السلام ، فإن أسباب البؤس والحرب فى العالم الثالث ينبغى القضاء عليها . ينبغى الوفاء باحتياجاته الأمنية ، واستغلال إمكاناته الاقتصادية ، وإشباع طموحاته السياسية ، إذا أردنا القضاء فى القرن الحادى والعشرين على المعاناة التى حلت بأنحاء كثيرة من الكرة الأرضية فى القرن العشرين .

إن أسباب القلاقل والفقر فى العالم الثالث تبدو مختلفة من أى اتجاه نظرنا إليها .

ففى الشرق الأقصى نشاهد التناقض الصارخ بين الحيوية الناجمة عن الحرية الاقتصادية ، والفتور الباعث على الكآبة الناجم عن الشمولية الشيوعية . إن لون الشيوعية رمادى وليس أحمر . ونرى فى أمريكا اللاتينية تناقضا مماثلا حيث يتعرض أمن كثير من الديمقراطيات الفتية الواعدة ، وإن كانت غير مستقرة أحيانا ، للخطر على أيدى توابع السوفييت العدوانيين . ونرى فى الضغائن بين الهند وباكستان تبديدا لايمكن غفرانه للموارد التى تحتاجها كلا الأمتين لخير شعبيهما ، والتى يتم إنفاقها على خصومات سياسية ودينية مستمرة . ونرى فى أفريقيا التى يكبلها الفقر ، دليلا حيا وملعونا على خطأ إلقاء النقود الطيبة إلى الحكومات السيئة فى الأمم التى أصبحت اليوم أكثر فقرا مما كانت عليه قبل أن يضخ

الغرب اليها مئات البلايين كمعونة . وفى الشرق الأوسط نرى صراع العرب ضد اليهود يتطور إلى نزاع بين الأصوليين الاسلاميين من جانب وإسرائيل والدول العربية المعتدلة من جانب آخر . وما لم تتغلب هذه الأمم على خلافاتها وتعترف بأنها تواجه تهديدا أشد خطرا بكثير من طهران ، فربما سيظل الشرق الأوسط هو المنطقة الأكثر احتمالا للانفجار فى العالم كله ـ مهد الحضارة الذى يمكن أن يغدو مقبرتها .

ونرى فى آسيا دليلا لا يقبل الجدل على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تتيح للأمم والشعوب أن تعيش وتنمو ، وتلك التى تؤدى بها إلى التفسخ والموت . لم يشاهد العالم أبدا من قبل مثل هذا التناقض الحاد فى نفس المنطقة بين البؤس الناجم عن الشيوعية والبركة الغنية للنظم السياسية والاقتصادية التى تسمح بقدر كبير من الحرية .

وتكذب سنغافورة وهونج كونج وتايوان الفكرة الشائعة بأن الأمم النامية التى ليس لها موارد طبيعيةمكتوب عليها الفقر . فقد نما اقتصاد سنغافورة بنسبة مذهلة هى ٧,٥ فى المائة سنويا خلال ربع القرن الماضى . وإذا استمر هذا الاتجاه ، فإن دخل الفرد فيها سيزيد فى عام ١٩٩٩ عنه فى الولايات المتحدة . والعمر المتوقع لسكان هونج كونج ، المحمية البريطانية التى تبلغ مساحتها ٤٠٤ أميال مربعة ، ستة وسبعون عاما ، ويبلغ دخل الفرد نحو ٧٠٠٠ دولارا ، وليس على اقتصادها ديون خارجية . وفى نهاية الأربعينات ، كان الدخل المتوسط فى تايوان هو ٥٠ دولاراً ، وكان يعادل تقريبا مثيله فى الصين الأم . أما اليوم فيبلغ دخل الفرد فيها ٣٥٠٠ دولار ، أى عشرة أمثال جمهورية الصين التى تبعد عنها ١٢٠ ميلا .

وحلت كوريا الجنوبية محل اليابان باعتبارها المعجزة الاقتصادية الآسيوية التى يكثر عنها الحديث لدى الغرب والسوفييت والصينيين . ذلك أن معدلا سنويا متوسطا للنمو يبلغ ٦,٥ فى المائة خلال الجيل الماضى أتاح لأمة خربتها الحرب ، وكان دخل الفرد فيها يبلغ ٥٠ دولارا فى ١٩٥٣ ، أن تتطور إلى عملاق اقتصادى محتمل يصل دخل الفرد فيه إلى ٢٢٠٠ دولار ، ويزيد معدل معرفة القراءة والكتابة عليه فى الولايات المتحدة .

إن البعض يفسرون قصص النجاح الاقتصادى فى آسيا باعتبارها نتاجا لبعض الخصائص الصوفية « للشرق الغامض » . لكن فى حين أن الشرقيين معروفون بجدهم فى العمل وانتاجيتهم العالية ، فإن نجاحات هذه البلدان جاءت نتيجة لاستراتيجيات اقتصادية عملية ومدروسة جيدا ، وهو أمر ليس مقصورا على آسيا . فقد اتبعت جميعها سياسات السوق الحرة التى تهدف إلى حفز النمو وزيادة ثروة شعوبها . لقد تجاوبت مع الفرص التى أتاحها الاقتصاد العالمى ، وتفاعلت معه واستفادت منه ، بدلا من أن تنكر بعناد وجوده كما يفعل الماركسيون اللينينيون .

إن الحرية السياسية فى هذه البلدان لا تساير المعايير الأمريكية أو الأوروبية . لكنها توفر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والدينية الأساسية ، وهى بالمقاييس المطلقة تشبه ديزنى لاند بالمقارنة بجيرانها الشيوعيين المملوئين كآبة . لقد تم إلقاء القبض على الطلاب فى كوريا الجنوبية لأنهم نظموا مظاهرات للمطالبة بأن تجرى الانتخابات الحرة مبكرا ؛ أما فى كوريا الشمالية فليست هناك مظاهرت ، ولا انتخابات حرة ، ولا حرية على الاطلاق . وفى سنغافورة لى كوان يو ، يتلقى الشباب محاضرة من رئيس الوزراء المتزمت يعارض فيها تركهم لشعورهم طويلة ، أما فى كمبوديا بول بوت فتطلق عليهم المدافع الرشاشة لأنهم أمسكوا بأيدى بعضهم البعض .

وربما لا يسير تقدم الديمقراطية عبر العالم بالسرعة التى نفضلها أبدا . لكن فى ضوء السجل السيىء لمختلف الثورات و « حركات التحرر الوطنى » فى القرن العشرين ، ينبغى أن نشكر الله على أنه يسير أصلا . والواقع ، أننا نرى الشعوب اليوم تتحرك نحو الديمقراطية النيابية ، فى جميع أنحاء آسيا غير الشيوعية . ففى واحد من أكبر الانجازات السياسية التى تحققت فى القرن العشرين ، ذهب ٩٠ فى المائة من الناخبين الذين لهم حق التصويت فى كوريا الجنوبية إلى صناديق الاقتراع لينهوا عصر النزعة السلطوية ، ويبدأوا عصر الديمقراطية . كما اتخذت تايوان خطوات لا رجعة فيها تجاه الانتخابات الحرة متعددة الأحزاب . ودعمت تايلند ديمقراطيتها . وفى جميع هذه الأمم ، فإن التقدم المادى يمكن أن يكافئه تقدم سياسى بحلول عام ١٩٩٩ .

وكوريا الجنوبية مثال تقليدى لكيف يمهد الأمن القومى والنمو الاقتصادى التربة لبذور الحكم النيابى الراسخ . ويجادل بعض النقاد بأن تحقيق الديمقراطية استغرق وقتا أطول مما ينبغى . لكن من ينطلقون من المنظور التاريخى ، خاصة فى سياق باقى العالم الثالث ، لابد من أن ينتهوا إلى أن إنجازات كوريا الجنوبية فى توفير الاستقرار السياسى وتحقيق التقدم الاقتصادى والتحرك صوب الديمقراطية ، هى إنجازات مدهشة .

وبعد خط العرض ٣٨ الذى تنتهى عنده كوريا الجنوبية ، لا يعرف الشعب المسجون فى المجتمع المغلق للدكتاتور الشيوعى كيم إيل سونج ، لا التحديات والمنافع التى تتيحها الديمقراطية ، ولا الاشباع الذى يحققه النجاح الاقتصادى . ولا يرجع هذا إلى أن الكوريين الشماليين أقل اجتهادا فى العمل من الكوريين الجنوبيين ، ولكنه يرجع إلى أنهم يعيشون فى ظل نظام يدعو للخنوع بدلا من أن يشجع المبادرة . إن الشيوعية الشمولية مثل تلك القائمة فى كوريا الشمالية ، هى سبب أسوأ أنواع الفشل وأشد ضروب المعاناة فى آسيا .

إن من عارضوا مشاركة الولايات المتحدة فى حرب فيتنام ؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن الشيوعية ستحقق الازدهار لآسيا ، ينبغى لهم أن يواجهوا الآن الحقائق الصلبة الخاصة

بالحياة الشاقة التى يحياها عشرات الملايين الان فى الهند الصينية . فكما قال لينين : فإن « الحقائق أجسام صلبة عنيدة » .

إن فيتنام من أفقر دول العالم ، حيث يقل دخل الفرد عن ١٦٠ دولار ، وكان ٥٠٠ دولار فى فيتنام الجنوبية قبل سقوط سايجون فى ١٩٧٥ . لقد كان السلام الشيوعى هو سلام القبر بالنسبة إلى ٦٠٠٠٠٠ فيتنامى جنوبى ألقوا بأنفسهم فى بحر الصين الجنوبى ، وهم يحاولون الهرب من وحشية غزاة الشمال الذين كان السوفييت وراءهم . وحتى بعد ثلاثة عشر عاما من انتهاء الحرب ، فى الوقت الذى يتلهف فيه الأمريكيون على نحو مفهوم لالقاء التجربة الفيتنامية وراء ظهورهم ، لايزال ١٥٠٠ من أهل القوارب هؤلاء يلقون بفيتنام وراء ظهورهم كل شهر ويرحلون .

كذلك قتلت الشيوعية كمبوديا التى كانت مستقلة ومزدهرة . فخلال أيام ، أخلى الخمير الحمر المتوحشون - والذين كانوا يعملون وفق خطة رئيسية مروعة ، أعدت قبل ذلك بسنوات ، عندما كان قادتهم يعيشون فى باريس - مدينة بنوم بنه ، حتى يستطيعوا أن يقيموا مجتمعا شيوعيا زراعيا . وتم قتل أسر بأكملها وكذلك الحاصلون على تعليم ، والرهبان والكهنة ، والأقليات العرقية . وجرى تشجيع الأبناء على أن يجيئوا بآبائهم إلى الجلادين . وخلال السنوات الثلاث التالية مات جوعا مليونان من سبعة ملايين ، أو تمت تصفيتهم . واليوم ، أصبحت كمبوديا من أكثر الأمم فى العالم سوء تغذية ، بعد أن احتلها ١٤٠٠٠٠ من جنود فيتنام . ويموت واحد وعشرون فى المائة من أطفالها قبل أن يصلوا إلى سن الخامسة ، والعمر المتوقع هو ستة وأربعون سنة ، ودخل الفرد ٨٠ دولارا سنويا . لقد كفت أمة كمبوديا عن الوجود ، من زاوية كل النوايا والأغراض .

إن كمبوديا اليوم ستكون هى فلبين الغد ، إذا نجح جيش الشعب الجديد الشيوعى ، والوحشى الذى لا يرحم ، فى هدفه الذى نذر له نفسه وهو الاطاحة بالحكومة المنتخبة . لقد استغل جيش الشعب الجديد المفاوضات مع مانيلا مثلما يفعل كل الشيوعيين : لدعم مكاسبه العسكرية وتدمير إرادة العدو فى النصر . ولن تحيا لا حكومة السيدة أكينو ولا الفلبين الديمقراطية ، ما لم تقبل حقيقة أنه ينبغى هزيمة جيش الشعب الجديد عسكريا .

ولم يول لا الكونجرس ولا الادارة اهتماما كافيا بهذا الوضع الحرج . فلو أصبحت الفلبين ساحة معركة أخرى من ساحات العالم الثالث ، فستتعرض للمعاناة المصالح الأمريكية ، ومصالح اليابان والحلفاء الغربيين ، ومصالح جيران الفلبين فى جنوب المحيط الهادى ، بما فى هذا استراليا .

لقد أنعش انتخاب السيدة أكينو رئيسا ، روح الشعب الفلبينى . ومازالت الأغلبية تؤيدها . لكن الشرعية السياسية تكون هشة بدون نمو اقتصادى وأمن عسكرى . وفى

الفلبين ، تعد الشرعية الشخصية أمرا نادرا بين المسؤولين الحكوميين . لا أحد يتشكك فى نزاهة الرئيسة أكينو . لكن فى ضوء حقيقة أن أسرتها واحدة من أغنى أسرتين فى البلاد ، يصبح من المهم بصفة خاصة بالنسبة لها أن تتأكد من أن « المرض الفلبينى » ، وهو توليفة مميتة من محاباة الأقارب والفساد ، لم يصب حكومتها .

ينبغى ألا نرتكب خطأ معاملة الفلبينيين باعتبارهم أشقاءنا الصغار السمر . ولن نسديهم معروفا إذا ساندنا سياسات نعرف أنها ستفشل . ينبغى لنا أن نزيد معونتنا الاقتصادية لهم بصورة كبيرة ، فقط إذا استخدمت لتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة . وبغير ذلك ، فإننا نبدد الأموال على بناء آمال زائفة . إن الفلبينيين ، كما أثبت عشرات الألوف بعد أن هاجروا إلى الولايات المتحدة ، شعب موهوب ويعمل بجد واجتهاد . وكل ما يحتاجه هو حكومة تستثمر إمكاناته الهائلة . ولو طبقت الرئيسة أكينو بحزم سياسة اقتصادية متوجهة نحو السوق ، فإنها تستطيع أن تسخر طاقة شعبها وحماسه وأن تجذب الاستثمارات الأجنبية التى تحتاجها لحفز نمو أكبر .

وأندونيسيا ، جار الفلبين إلى الجنوب ، من الأمم الأقل إحاطة بها وبخسا لقدرها فى العالم . ولقد كانت هى أول بلد أسيوى أزوره كنائب للرئيس فى ١٩٥٣ . ورأيته من خلال عيون الرئيس سوكارنو ، وهو من أشد الزعماء الذين قابلتهم تأثيرا فى النفوس . كان قد بنى أحلاما عن مستقبل بلاده التى استقلت حديثا . لكن سياساته غير المسؤولة وفساده الشخصى تحولا إلى كابوس لأندونيسيا . وأخرج خلفه الرئيس سوهارتو الأمة ببطء من حالة الاضطراب العظيم التى أوقعها فيها سوكارنو فى سنينه الأخيرة . إن أندونيسيا يمكن أن تصبح عملاقا فى القرن الحادى والعشرين . فهى غنية بالموارد الطبيعية ، ولها أهمية استراتيجية هائلة . وهى خامس دولة فى العالم من حيث عدد السكان . والأندونيسيون ، وهم أشقاء بالدم بالنسبة للفلبينيين ، شعب قادر ، إمكاناته عظيمة . وكل ما يحتاجونه هو قيادة قوية مستمرة لتوفير الاستقرار السياسى ، وسياسات اقتصادية جديدة تكافىء المبادرة وتجذب الاستثمار الأجنبى .

وهناك جاران لأندونيسيا ، نيوزيلندا واستراليا ، من أهم دول آسيا غير الشيوعية وأكثرها تبشيرا بالأمل ، وأيضا من أكثرها حظا بالتجاهل . ولا يشترط أن يوافق المرء على السياسة الخارجية للحكومة العمالية فى نيوزيلندا ، ليقر بأنها تقدم نموذجا حيا ، يؤكد أن السياسات الاقتصادية التى تعتمد على المشروع الخاص أكثر فعالية فى تحقيق التقدم من السياسات التى تؤمن بصورة مفرطة بالتخطيط الحكومى . ولو اتبعت حكومة استراليا ، وسياستها الخارجية على هوانا بدرجة أكبر ، نموذج نيوزيلندا ، فإن هذا العملاق الجغرافى سيغدو بلا شك عملاقا اقتصاديا فى القرن التالى .

ولو أمكن منع انتشار سرطان فيتنام الخبيث ، فسيكون مستقبل جنوب شرق آسيا غير الشيوعى مشرقا . وأحد الأسباب فى هذا هو تغير موقف الصين تجاه جيرانها . ففى ١٩٥٣ ، كان كل الزعماء الذين التقيت بهم فى أندونيسيا والفلبين وتايلند وماليزيا ، يخافون من المارد الشيوعى الواقع إلى الشمال لمساندته الثوريين فى بلادهم . واليوم تربط الصين علاقات طيبة مع كل جيرانها فيما خلا تايوان . وهى لاتزال مرهوبة ، ولكن لأسباب أخرى ، لأن الصين إذا حدثت اقتصادها ، قد تستطيع اكتساح الاقتصاديات الأصغر ، خاصة فى الصناعات الكبيرة الانتاج ذات العمالة الكثيفة مثل الغزل والنسيج . ولهذا السبب ، فإن الزعماء الذين يتمتعون ببعد نظر فى ماليزيا وتايلند ، يخططون للانتقال إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية .

إن التغيير العنيف يهوى بالأمة من حالق ، لكن التغيير السلمى يمكن أن يصعد بها لذرا عالية لما لا نهاية . وميراث الحالتين مسطر على جبين الشرق الأقصى . والتناقض الصارخ بين الحرية والطغيان ، ينبغى أن يساعد الأمم النامية الأخرى التى تواجه هذا الخيار ، على الاختيار السليم .

وفى شبه القارة الآسيوية ، يعد الصراع بين الهند وباكستان نموذجا مأساويا لنزاعات العالم الثالث ، التى ستنشب حتى لو لم يكن هناك اتحاد سوفييتى . إن الهند هى أكبر ديمقراطية فى العالم ترتبط بالاتحاد السوفييتى بعلاقات وثيقة . وباكستان حليف للولايات المتحدة يتطور صوب الديمقراطية تدريجيا . ومنذ حصولهما على الاستقلال من بريطانيا العظمى فى ١٩٤٧ ، قُتل ما يزيد على خمسة ملايين نسمة فى المذبحة التى أعقبت التقسيم ، وفى حربين بين البلدين الجديدين . ويمكن مقارنة هذا النزاع ، الذى يضم ٢٥٠ ألفا من الجنود المسلحين تسليحا عاليا ، والذين يواجهون بعضهم البعض فى عداء واضح عبر الحدود ، بنزاع الشرق الأوسط باعتباره مصدرا لعدم الاستقرار فى العالم الثالث .

إن الهند هى بلد الأمل الكبير والبؤس الكبير . وسيزيد عدد سكانها فى ١٩٩٩ على بليون نسمة . ويعيش فيها ثلث فقراء العالم . وقد حققت الهند تقدما اقتصاديا مرموقا فى بعض المجالات . ففى الستينات جمعت بين الاستخدام الحكيم للمعونة الاقتصادية والمالية ، وبين حوافز السوق الحرة ، واستجاب القطاع الزراعى بازدهار متفجر . وتنتج الهند حاليا غذاء يكفى لإطعام سكانها البالغ عددهم ٨٠٠ مليون ويبقى البعض منه للتصدير . ويعد هذا من أبرز الأمثلة العالمية لكيف يمكن للسياسات الحكومية الحكيمة أن تطلق طاقات شعب قادر ، وتحل مشكلة كان الكثيرون يعتقدون أنها غير قابلة للحل .

ينبغى لباقى العالم أن يتعلم دروسا من نجاحات الهند فى الستينات . كذلك ينبغى له أن يتعلم من فشل الهند فى السبعينات والثمانينات . فقد نمت فى الستينات قاعدة صناعية

واعدة ، لكن البيروقراطية الحكومية ، السم الذى يدمر حيوية معظم اقتصاديات العالم الثالث ، نمت بمعدل أسرع . إن الهنود الذين يرحلون عن ديارهم ، يزدهرون مثلهم مثل الصينيين والفلبينيين ، فى أمم مثل الولايات المتحدة التى لا تحبط المبادرة والعمل بجد . إن الهندى المتوسط المهاجر إلى الولايات التحدة ، يحصل على دخل أعلى من الأمريكى المتوسط . لكن الصفات المتميزة للأفراد من الهنود تتبدد فى الهند فى اقتصاد تخفقه التنظيمات الحكومية والنزعة الحمائية .

ومما يحسب للهند ورغم العراقيل التى لا تصدق ، أنها لا تزال من الديمقراطيات القليلة التى تسير فى طريقها ، فى العالم الثالث . وفى ١٩٤٧ عندما حصلت الهند على استقلالها ، كان عدد سكانها يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة : ٢٥٠ مليونا من الهندوس ، ٩٠ مليونا من المسلمين ، ٦ ملايين من السيخ ، و ملايين من البوزيين والمسيحيين ؛ و ٥٠٠ أمير مستقل ومهراجا ؛ و ٢٣ لغة أساسية و ٢٠٠ لهجة ؛ و ٣٠٠٠ فئة من « المنبوذين » تضم ٦٠ مليونا فى قاع الهرم . ومهما كانت خلافاتنا مع جواهر لال نهرو وخلفائه ، فإن حكم مثل هذا البلد بالديمقراطية ، فيما عدا فترة وجيزة من الأحكام العرفية فى ظل السيدة أنديرا غاندى ، من أبرز الانجازات السياسية فى القرن العشرين . ويذكرنا هذا بالتعليق الشهير للدكتور جونسون عن إمرأة كانت تلقى موعظة : « إنها مثل كلب يمشى على رجليه الخلفيتين . إنه لا يمشى مشيا حسنا ، لكنك ستندهش من أنه يمشى أصلا » . وينبغى لمن يعتقدون أن الهند لا تحكم جيدا ، أن يتذكروا أنه من قبيل المعجزة أنها تُحكم أصلا .

كذلك عانت باكستان من صراع سياسى واقتصادى خلال ثلاثين سنة من استقلالها . ومنذ ١٩٧٧ تولى القيادة فيها الرئيس ضياء الحق ، وهو زعيم عسكرى مستنير وفر الاستقرار السياسى الضرورى للنمو الاقتصادى . لكنه يعترف بتطلعات شعبه الديمقراطية وينفذ عملية تدريجية لإشاعة الديمقراطية ، ستؤدى إن لم يحبطها العنف السياسى أو الضغط السوفييتى من أفغانستان ، إلى جولة أخرى من الانتخابات الحرة فى ١٩٩٠ .

وقد كانت باكستان تقليديا حليفا للولايات المتحدة ، فى حين مالت السياسة الخارجية للهند ناحية السوفييت . وتحتل باكستان اليوم خط المواجهة بالنسبة للتوسع السوفييتى فى جنوب آسيا . وهى تدعم المقاتلين من أجل الحرية فى أفغانستان ، وتقوم بدور المضيف لما يزيد على ثلاثة ملايين لاجىء . وكانت هذه السياسات الشجاعة ، سياسات خطيرة بدرجة مميتة . إذ تمثل الجزاء فى هجوم الطائرات السوفييتية على باكستان ما يزيد على ٦٠٠ مرة فى عام ١٩٨٦ وحده ، وزاد عدد الهجمات فى ١٩٨٧ . ويحاول عملاء السوفييت إشاعة عدم الاستقرار فى باكستان بعمليات إرهابية لالقاء القنابل وإذكاء الصراعات الإثنية .

ومن التناقضات الجيوبوليتيكية فى هذا القرن ، أن أمة ديمقراطية مثل الهند يمكن أن تتبع سياسة خارجية موالية للشيوعية . إنها البلد الكبير الوحيد غير الشيوعى الذى لم يدن الغزو السوفييتى لأفغانستان ، وهو من البلدان القليلة التى تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع كابول . وهو البلد غير الشيوعى الوحيد الذى له سفارة فى بنوم بنه ، وتربطه علاقات اقتصادية وعسكرية واسعة بالاتحاد السوفييتى . ويتعامل السوفييت بصورة مباشرة تقريبا مع جميع مستويات الاقتصاد الهندى العام والخاص بل ويساعدون السياسيين الهنود . وفى ١٩٨٥ أيدت الهند الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة بنسبة ٨,٩ فى المائة من المرات - أقل من منغوليا الشيوعية .

ويصعب تفهم السبب فى أن الهند تخشى باكستان كمعتد . فسكان الهند يبلغون ٨٠٠ مليون نسمة ، فى حين يزيد سكان باكستان قليلا على ١٠٠ مليون . ولدى الهند ضعف ما لدى باكستان من طائرات قتال ، ولديها رابع أكبر جيش تقليدى فى العالم ؛ أما مرتبة جيش باكستان فهى الثالث عشر . وتشعر الهند بالقلق من المساعدة العسكرية الأمريكية لعدوها ، ومع ذلك فقد زودها السوفييت خلال السنوات الثلاث الماضية بضعف ما حصلت عليه باكستان من أسلحة . وقد فجرت الهند جهازا نوويا فى ١٩٧٤ ، وهى تعترض فى صخب الآن على برنامج باكستان النووى . وقد اقترح الرئيس ضياء الحق مرارا توقيع معاهدة عدم الانتشار ، ورفضت الهند أن تفعل ذلك .

إن النزعة التوسعية السوفييتية هى أكبر تهديد خارجى يواجه جنوب آسيا.وباكستان تعرف هذا ، وبدأ بعض المسؤولين ورجال الأعمال والمراسلين الهنود يعربون عن قلقهم من أن سياسة الهند فى النظر إلى الغرب مع الاتكال على الشمال قد تكون مهلكة . فالهنود لايستطيعون أن يناموا مع الدب طويلا دون أن يهرسهم .

إن الركود الاقتصادى الذى قد يقوض الاستقرار السياسى ، هو أكبر خطر داخلى يتهدد هذين البلدين . فالفقر يغذى الخلافات الإثنية التى تضعف الأمة الهندية . والفقر قد يحبط انتقال باكستان إلى الديمقراطية . فمن الفحش أن ينفق بلدان من أفقر بلدان العالم ٨ بلايين دولار على السلاح سنويا . لقد آن الأوان منذ أمد طويل ، لكى يعلن رجال دولة أقوياء فى كلا البلدين السلام بينهما ويعلنون الحرب على الفاقة التى حلت ببلديهما .

والنزاع العربى الاسرائيلى مثال آخر لحرب الأربعين عاما التى تبدد موارد ضخمة مطلوبة بصورة يائسة للتنمية الاقتصادية . كان هذا النزاع سيقوم حتى ولو لم يلعب الاتحاد السوفييتى أى دور فى الشرق الأوسط ، لكن زعماء الكرملين استغلوه على حساب مصالحنا فى المنطقة . وفى الوقت نفسه ، فإن الشرق الأوسط جزء من العالم

الثالث ، كانت فيه المشاركة النشيطة للولايات المتحدة أمرا لا غنى عنه لتقدم قضية السلام والاستقرار .

ولم يحقق أى بلد من البلدان المشتبكة بصورة مباشرة فى النزاع العربى الاسرائيلى مستوى معيشة مرتفعا لشعبه ، وكثير من هذه البلدان ينوء تحت عبء الأزمة المزدوجة للمديونية الضخمة والنمو السكانى المرتفع . ومع ذلك ، فمنذ تقسيم فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية ، تقاتل العرب والاسرائيليون فى خمس حروب كاملة النطاق - فى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ و ١٩٨٢ - واشتبكوا فى مناوشات وحوادث عسكرية لا تنتهى . إن معظم بلدان العالم تقيس نفقاتها العسكرية بنسبة مئوية من ناتجها القومى الاجمالى ؛ أما فى الحروب العربية الاسرائيلية ، فيمكن قياس الانفاق العسكرى للبلدان المعنية بمضاعفات ناتجها القومى الاجمالى .

وتستطيع الولايات المتحدة وينبغى لها أن تلعب دورا بناء فى المساعدة على حل النزاع فى الشرق الأوسط . فكما قال هنرى كيسنجر ، فإن الاتحاد السوفييتى يستطيع مساعدة أمم الشرق الأوسط على شن الحرب ، لكن الولايات المتحدة هى الأمة الوحيدة التى تستطيع أن تساعدها فى صنع السلام . لقد حققنا الكثير فى المنطقة فى الأربعين سنة الماضية . فمنذ ١٩٤٨ ، ضمنا بقاء دولة إسرائيل . وكنا أيضا القوة الوحيدة التى تضغط بانتظام من أجل حل عادل للنزاع . وكانت المفاوضات التى أجراها الرئيس كارتر لعقد اتفاقات كامب ديفيد التى أقامت السلام بين مصر وإسرائيل فى ١٩٧٨ ، من أعظم إنجازات الدبلوماسية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب . ولكننا يجب ألا نركن إلى سجلنا الذى حققناه . فلو فشلنا فى تدعيم قضية السلام ، فإننا نشجع من يريدون فرض قضيتهم من خلال الحرب .

لقد أمرت فى حرب ١٩٧٣ ببدء جسر جوى ضخم للمعدات والمواد التى مكنت إسرائيل من وقف تقدم سوريا ومصر على جبهتين . وكتبت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل فى مذكراتها خلال حرب يوم كيبور تقول : « لقد كان الجسر أمر له قيمة لا تقدر . فهو لم يرفع معنوياتنا فحسب ، بل أفاد أيضا فى جعل موقف أمريكا واضحا بالنسبة للاتحاد السوفييتى ، وساعد بلا شك فى جعل انتصارنا أمرا ممكنا » . إن التزامنا ببقاء إسرائيل إلتزام عميق . فنحن لسنا حلفاء رسميين ، وإنما يربطنا معا شىء أقوى من أى قصاصة ورق : إنه التزام معنوى . إنه التزام لم يخل به أى رئيس فى الماضى أبدا وسيفى به كل رئيس فى المستقبل بإخلاص . إن أمريكا لن تسمح أبدا لأعداء اسرائيل الذين أقسموا على النيل منها بتحقيق هدفهم فى تدميرها .

وهناك أسباب قوية ، غير الأسباب المعنوية ، لمساندة الولايات المتحدة

لاسرائيل ، ذلك إنها الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط . وهى الأمة الوحيدة التى يتحدى سكانها اليابان باعتبارهم الأفضل تعليما فى العالم . فبدون موارد من الناحية العملية ، بنت اقتصادا صناعيا يتنافس بنجاح فى الاقتصاد العالمى . وقواتها المسلحة هى من أفضل القوات فى العالم . لقد بهرت إسرائيل العالم كله بكل ما أنجزته خلال أربعين عاما من الحرب . وستدهش العالم بما تستطيع أن تنجزه فى أربعين سنة من السلام .

لكن مصالحنا ومصالح اسرائيل تقتضى ما يزيد على دعمنا السياسى الذى لا شك فيه . إن أمريكا فى حاجة لتجديد الدور الدبلوماسى النشيط الذى لعبته فى إدارة كارتر . ويختلف بعض المراقبين مع وجهة النظر هذه . وهم يقولون إنه إذا واصلت الولايات المتحدة معونتها لاسرائيل ببساطة ، وقدمت دعما لا يتغير لرفض إسرائيل التفاوض حول قضية الضفة الغربية ومرتفعات الجولان ، فإن أمن إسرائيل سيتم ضمانه لمستقبل غير محدد .

إن وجهة نظرهم هذه مضللة .

فأولا : نحن لا نستطيع تحمل التشوه الحالى فى ميزانية المعونة الأجنبية لدينا . إن ثلاثة بلايين نسمة فى العالم الثالث مستحقون لمعونة الولايات المتحدة الأجنبية . وإسرائيل ، وهى بلد يبلغ عدد سكانه مليونى نسمة فقط ، تحصل على ما يزيد على ربع الميزانية الكلية . وإجمالى معونتنا لاسرائيل ومصر يزيد على نصف معونتنا الأجنبية . وهذه السياسة لا يمكن أن تستمر . ذلك أن هناك بلدانا كثيرة للولايات المتحدة فيها مصلحة استراتيجية أساسية ، تحتاج إلى معونتنا بصورة يائسة . نحن لا نستطيع أن نساعد الفلبين والديمقراطيات المناضلة فى أمريكا الوسطى فى أن تبنى من أجل السلام إذا كنا مقيدين بهذه الدرجة من جراء دعم الحرب فى الشرق الأوسط .

ثانيا : إن سياسة الرضا عن الذات تُعرّض المصالح الأمريكية والاسرائيلية للخطر . إن إسرائيليين كثيرين قانعون بالمأزق الدبلوماسى . وفى حين أن ذلك قد يحقق مصالحهم فى المدى القصير ، فإنه سيؤدى بهم إلى كارثة فى المدى الطويل . لقد كسبت إسرائيل الحروب الخمس الماضية ، وستكسب الحرب القادمة . لكنها مع كل جولة من العنف ، تخسر مزيدا من الأرواح ، وتخسر احتمال السلام المستقر لمدى أبعد . وبالاضافة إلى ذلك ، فإنه مثلما تعلم الكوريون والفيتناميون كيف يقاتلون ، فسيتعلم العرب . إن مصلحة إسرائيل تكمن فى التفاوض على السلام الآن ، وهى أقوى من خصومها ، بدلا من الانتظار حتى تجبر قوتهم المتنامية إسرائيل على أن تفعل ذلك .

وعلى الرغم من صداقتنا ، فإن إسرائيل لا تستطيع أن تعيش للأبد كجزيرة فى بحر من الكراهية .

كما أن استمرار المأزق يقوض مكانة الحكومات العربية المعتدلة التى ترغب فى التفاوض مع إسرائيل . إن كثيرين من مؤيدى إسرائيل يعتقدون أن مسيرة السلام ينبغى أن تتوقف الآن بعد أن اختارت مصر الخروج من النزاع . وفى رأيهم أنه ينبغى للولايات المتحدة أن تبرم تحالفا استراتيجيا مع إسرائيل وتبقى كل الدول العربية الأخرى فى متناول يدها . لكن هذا لن يخدم لا مصالح إسرائيل ولا مصالح الولايات المتحدة .

وينبغى أن نوجه لأنفسنا بعض الأسئلة عن بعض القضايا الأساسية . كم تستطيع الحكومتان المعتدلتان فى الأردن ومصر ، التى وصفها نابليون ذات مرة بأنها أهم بلد فى الدنيا ، أن تبقيا صامدتين فى مواجهة التهديد المزدوج للنزعة الجذرية والنزعة الأصولية فى غياب حدوث تقدم فى مسيرة السلام ؟ كم ستظل هاتان الحكومتان راغبتين فى انتهاج سياساتهما الحالية الموالية للغرب ، لو حالت ضغوط المجموعات الموالية لاسرائيل دون الولايات المتحدة واستخدام نفوذها لدفع مسيرة السلام ، بل بيع الأسلحة لدولة تستحقها مثل الأردن ؟ ينبغى لاسرائيل أن تعترف بأن مصلحتها هى نفسها تقتضى أن تقيم الولايات المتحدة علاقات وثيقة مع الدول العربية المعتدلة . وأن هذه الدول ستظل شريكا مستقرا فى السلام فقط إذا تقدمت المسيرة الدبلوماسية صوب سلام أوسع ، بدلا من أن تغوص فى المأزق .

إن الوقت لم يكن أبدا فى صالح السلام فى الشرق الأوسط . فقد نشبت حرب عربية إسرائيلية كل عقد فى فترة ما بعد الحرب لأن المأزق سُمح له بأن يتشكل فى زمن السلم . لذا ينبغى للولايات المتحدة أن تتبنى سياسة أكثر واقعية فى الشرق الأوسط . ينبغى لها أن تسعى لاقامة علاقات طيبة مع الدول العربية المعتدلة ، خاصة الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية . كما ينبغى لها أن تضغط بنشاط لدفع مسيرة السلام للأمام . إن إرسال وزير الخارجية فى جولات نصف سنوية للتشاور مع زعماء المنطقة لن ينجح أبدا فى إقامة مفاوضات مستمرة . ومثلما فعل كيسنجر فى دبلوماسية المكوك فى ٧٣ ـ ١٩٧٤ ، وفعل الرئيس كارتر فى كامب دافيد فى ١٩٧٨ ، ينبغى لأمريكا أن تستخدم نفوذها لجمع الطرفين معا ، وخلق حوافز للتسوية .

وينبغى أن تركز الخطوة التالية فى مسيرة السلام على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة الذى تمزقه الاضطربات . إن سياستنا ينبغى أن تهتدى بملاحظة أبداها دافيد بن جوريون . فقد قال إن المتطرفين الذين نادوا بالاستحواز على الأرض العربية ، سيحرمون إسرائيل من رسالتها : « **ولو نجحوا فلن تكون إسرائيل يهودية ولا ديمقراطية . فالعرب**

سيفوقوننا عددا ، وسيقتضى الأمر اتخاذ اجراءات قمعية غير ديمقراطية للابقاء عليهم تحت السيطرة » . إن مصلحة إسرائيل تتطلب تسوية سلمية لقضية الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧ . فلو ضمت إسرائيل هذه الأراضى ، فستصبح دولة لحامية عسكرية مكونة من قوميتين ، يشكل فيها العرب المحرومون من حقوقهم نحو نصف سكانها . وبالاضافة إلى ذلك ، ففى ضوء معدلات المواليد المرتفعة للشعب الفلسطينى سرعان ما سيصبح الشعب اليهودى أقلية فى الدولة اليهودية . ولو استمرت إسرائيل فى احتلالها العسكرى واستيطانها التدريجى لهذه الأراضى ، فإنها ستوحد العالم العربى فى النهاية فى العداء لها ، وتزيد فرص موسكو فى دخول المنطقة أكثر من أى وقت مضى .

لقد أبقى الرئيس ايزنهاور الاتحاد السوفييتى بعيدا عن الشرق الأوسط فى ١٩٥٦ و ١٩٥٨ وفعلت أنا الشىء نفسه فى ١٩٧٣ . لكن الآن وقد أصبحت الولايات المتحدة لاتحظى بالتفوق النووى ، فإنه من المستحيل عمليا إبقاء السوفييت بعيدا إذا نشبت حرب أخرى فى الشرق الأوسط .

لقد آن الأوان لمناقشة أمينة وصريحة لمستقبل مسيرة السلام . وينبغى لكل الأطراف أن يهدئوا من بياناتهم الحماسية . إن من يبتعدون عن الخط المتشدد من بين أكثر مؤيدى إسرائيل تطرفا ، لا ينبغى أن نصفهم بأنهم معادون لاسرائيل بصورة تلقائية . لقد حدث هذا بالنسبة لى ولأصدقاء آخرين لاسرائيل ، عندما أيدنا قيام إدارة ريجان ببيع طائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية فى ١٩٨١ ، وخططها لتوريد طائرات مقاتلة للأردن فى ١٩٨٦ . ينبغى للجميع أن يدركوا أن كون المرء صديقا لجيران إسرائيل لا يجعل منه عدوا لها . ذلك أن مصلحة أمريكا وإسرائيل تقتضى أن ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات الصداقة مع الدول العربية المعتدلة . وسيغدو تحسين هذه العلاقات أمرا مستحيلا ، إذا فشلت أمريكا فى استخدام تأثيرها ونفوذها فى دفع مسيرة السلام للأمام .

وعلى الدوام كان إعلان الاستقلال هو الخطوة الأولى ، نحو إقامة مجتمعات أكثر صحة وأمنا فى العالم الثالث . لكن الحقيقة المحزنة هى أن الاستقلال لم يضمن الازدهار . فقد سقط معظم أمريكا اللاتينية فى الهاوية فى أعقاب الاستقلال منذ ما يزيد على ١٥٠ سنة مضت . وانحدر معظم أفريقيا إلى حفرة مظلمة من النمو السلبى منذ استقلاله خلال الجيلين الماضيين .

إن قلب الغرب يتجه نحو أفريقيا ، و كذلك نقوده . ففى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ أفرغ عشرات الألوف من الأمريكيين والأوربيين الأسخياء جيوبهم تبرعا للاغاثة من المجاعة فى أثيوبيا . لقد صبوا الأغذية فى هاوية سياسية ، وليس فى أفواه الجياع . وبقيت الحكومات الغربية

تفعل الشيء نفسه طوال عقود كثيرة . ففى ما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٤ ، قدمت الولايات المتحدة وبلدان صناعية أخرى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار كمعونة واستثمارات لأفريقيا . لكن الشعب فيها لا يزال يتضور جوعا ، وانخفض الناتج المحلى الاجمالى فى أفريقيا فى ١٩٨٣ بنسبة ٤ فى المائة عما كان عليه منذ ثلاث عشرة سنة مضت . والحقيقة الصارخة هى أنه رغم المعونة ، ورغم كل أنواع الأفكار والنوايا الطيبة التى ينبغى للعالم أن يقدمها ، فإن الأفريقى العادى أفقر حاليا عما كان عليه فى ١٩٦٠ .

والسبب فى ذلك هو تلك الحكومات الرهيبة . فمعظمها يمارس ضربا من الاشتراكية ، ومعظمها فاسد ، ومعظمها دكتاتورى . ففى أثيوبيا وموزامبيق وأنجولا الشيوعية ينجم بؤس البشر ، عن سياسات قومية مرسومة بسوء نية . وفيما عدا بلدانا مثل : مصر والمغرب وتونس فى شمال أفريقيا ، وبلدانا قليلة جنوب صحراء مثل : بوتسوانا والسنغال والكاميرون وملاوى وموريشيوس وساحل العاج وكينيا ، فإن القيادة فى أفريقيا قيادة سيئة . والدرس الذى تستخلصه أفريقيا للقرن الحادى والعشرين هو أن جميع أنواع المعونة الأجنبية المتاحة على ظهر الأرض لن تحسن معيشة شعوب العالم الثالث إذا أنفقتها حكومات تتبع سياسات سيئة .

والأمثلة غير مشجعة ولا نهاية لها .

إذ تفرض أثيوبيا رسوم استيراد على معونة المجاعة تحقق للحكومة الستالينية التى يساندها السوفييت ، دخلا أكبر مما يحققه تصدير البن وهو السلعة الأولى . وفى حين فسدت آلاف الأطنان من الأطعمة على أرصفة الموانىء ، وتضور مئات الألوف من السكان جوعا فى الصحراء ، أنفقت أثيوبيا ١٠٠ مليون دولار على احتفال باذخ بالعيد العاشر لثورتها الشيوعية . لقد مات ثلاثة أرباع المليون نسمة الذين قتلتهم المجاعة فى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، نتيجة لسياسة الرئيس منجستو لفرض إنشاء المزارع الجماعية .

إن الرئيس موبوتو رئيس زائير غنى بدرجة تمكنه من أن يستخدم ثروته الشخصية البالغة ٥ بلايين دولار للتخلص من الدين الباهظ لبلاده ، ويبقى له بعد ذلك ٥٠٠ مليون دولار يعيش عليها . وفى الوقت نفسه ، انخفضت الأجور الحقيقية منذ ١٩٦٠ ، ويموت نصف الأطفال الذين يولدون فى بلاده قبل أن يصلوا إلى سن الخامسة . لقد افتتح كوبرى موبوتو المعلق فى ١٩٨٤ ، وهو أطول كوبرى فى أفريقيا ، وبه طريقان أحدهما للسيارات والآخر للقطارات . فى حين أنه ليست هناك أى سكة حديد قريبة منه ، وخلال الشهور الستة الأولى من تشغيله كانت تمر عليه فى المتوسط ثلاث وخمسون سيارة يوميا .

وفى السودان ، تم بناء مصنع للسكر ، تكلف عدة ملايين من الدولارات فى أرض سبخة وتعانى من الهبوط ، فى حين أن مصنع تعبئة الألبان فى زجاجات والذى يبلغ عمره

عشرين عاما ، لم يستخدم أبدا فى تعبئة اللبن ، لأنه ليست هناك وسيلة لحفظ اللبن فى ثلاجات ونقله للأسواق .

وبسبب تحديد الأسعار فى زامبيا ، يدفع المزارعون ما يزيد على دولار لشراء الأسمدة اللازمة لانتاج ما يساوى دولارا من الأغذية ، ومن ثم يصبح عدم انتاج الأغذية أكثر ربحا من انتاجها .

وفيما بين عام ١٩٧٩ عندما افتُتح فى توجو مصنع الصلب الذى تكلف ٤٢ مليون دولار وعام ١٩٨٤ ، جرى تشغيله بنسبة ٢٢ فى المائة فقط من طاقته لأن توجو ليس لديها القدر الكافى من المواد اللازمة لصناعة الصلب .

أما ليبريا ، التى تمثل مسؤولية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة ، فهى منطقة كارثة اقتصادية وسياسية .

وقد زرت غانا فى ١٩٥٧ ورأيت البريطانيين يسلمون المستعمرة للرئيس الجديد ذى التعليم الأمريكى ، قوامى نكروما . وكانت هذه هى المرة الأولى التى يسعدنى فيها الحظ بلقاء الدكتور مارتن لوثر كنج . وأمضينا ما يزيد على الساعة معا نتحدث عن أملنا فى أن تصبح هذه المستعمرة السوداء الأولى التى تحصل على استقلالها مثالا لباقى أفريقيا فيما بعد عصر الاستعمار . كنا متفائلين نحن الاثنين ، لأن غانا كانت من أغنى البلاد فى العالم الثالث ، وكان دخل الفرد فيها يصل إلى مثليه فى كوريا . وعندما احتفلت غانا بالذكرى الثلاثين لاستقلالها فى العام الماضى ، كانت خرائب شاملة ، كانت منظرا كئيبا من الآثار غير المنتهية لذات نيكروما المتضخمة ، وللمصانع التى تعمل بخمس طاقتها .

إن أفريقيا تثبت أنه ليس شرطا أن تكون الحكومة شيوعية لتتبع سياسات اقتصادية تضع الاستعمار الأجنبى فى موضع حرج ، وتعاقب المبادرة والمدخرات الشخصية ، وتخلق بيروقراطيات طفيلية مملوءة غرورا للتخطيط الاقتصادى . إن حكوماتها غير مستقرة بصورة مشهورة . ففيما بين ١٩٥٧ ، عندما أصبحت غانا أول مستعمرة أوروبية يتم منحها الاستقلال و ١٩٨٥ ، وقع فى أفريقيا اثنان وسبعون انقلابا ، وثلاثة عشر اغتيالا لرؤساء الدول ، وعشرات من الحروب . لقد قتلت الحروب الأهلية وعمليات الابادة فى نيجيريا ورواندا وبوروندى وأوغندا ما يزيد على ثلاثة ملايين نسمة .

لكن الصورة ليست كئيبة بصورة دائمة . فعندما استولى الرئيس فليكس هوفوييه بوانييه رئيس ساحل العاج على السلطة فى المستعمرة الفرنسية السابقة فى ١٩٦٠ ، لم يطرد الأوروبيين مثلما فعل كثيرون من قادة أفريقيا الآخرين . وسمح بالاستثمارات الفرنسية وبإعادة الأرباح إلى فرنسا . واليوم هناك ٣٥٠٠٠ من رعايا فرنسا يعملون فى بلاده ، ثلاثة أمثال عددهم قبل الاستقلال . ويتعارض هذا مع اتجاه السياسة التى اعتمدتها أفريقيا السوداء

ككل ، والتى تعتبر النفوذ الأوروبى عائقا أمام التقدم ، وإهانة لكرامتها الوطنية . إن دخل الفرد فى أفريقيا السوداء كلها يبلغ ٢١٦ دولارا فقط لكنه يبلغ ١٠٠٠ دولار فى ساحل العاج .

ومنذ أربع سنين مضت ، تم تأجير مصنع الصلب المتعثر فى توجو لمقاول أمريكى . وقبل ١٩٨٤ لم ينتج عماله وعددهم ٣٨٠ عاملا أبدا أكثر من ٤٠٠٠ طن من الصلب سنويا . وفى العام الماضى ، أنتج عماله البالغ عددهم ١٥٠ عاملا ، ٩٠٠٠ طن . كما تتخذ الحكومات الأخرى خطوات متعجلة تجاه تحويل المشروعات للملكية الخاصة ، وهى علامة صغيرة ، ولكنها مشجعة على أن باقى أفريقيا تستوعب درس هوفوييه بوانييه : وهو أن الأمة يمكن أن تحظى بالكرامة والتقدم فى نفس الوقت .

لكن البشر لا يمكن أن تتوافر لهم الكرامة دون بعض الحرية السياسية ، وأفريقيا من الناحية السياسية لا تزال تعيش فى عصور الظلام . إذ يوجد فى أربعين من أربعة وأربعين بلدا جنوب الصحراء ، حكومات غير منتخبة وغير مسئولة أمام شعوبها بأى شكل : أنجولا ، بنين ، بوركينا فاسو ، بوروندى ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، جزر القمر ، الكونغو ، جيبوتى ، غينيا الاستوائية ، أثيوبيا ، الجابون ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ساحل العاج ، كينيا ، ليسوتو ، ليبريا ،مدغشقر ، مالاوى ، مالى ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، رواندا ، ساوتومى ، برنسيبى ، سيشل ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، سوازيلندا ، تنزانيا ، توجو ، أوغندا ، زائير وزامبيا . والديمقراطية التى أقيمت فى زمبابوى عند انتهاء حكم الأقلية البيضاء فى ١٩٧٩ ، أصبحت على كف عفريت . فقد دعا رئيس الوزراء روبرت موجابى إلى دولة الحزب الواحد ، وأخذ ينقض على حزبى المعارضة الآخرين .

وجنوب أفريقيا بلدا آخر لا تتوافر فيه الديمقراطية لمواطنيه السود . وهؤلاء السود المضطهدون يشكلون ٥,٥ فى المائة فقط من سكان أفريقيا السود المضطهدين البالغ عددهم ٤١٢ مليون نسمة ، لكنهم يحظون بنصيب الأسد من اهتمام المسؤولين والصحفيين الغربيين . إن السود فى جنوب أفريقيا يريدون المساواة السياسية ، ونحن نريدهم أن يحصلوا عليها . لكن المناداة بها شىء ، والقيام بعمل فعال من أجلها شىء آخر . إن الديماجوجية لا تخلق ديمقراطية .

إن كثيرين من الأمريكيين غير المبالين بالبؤس فى العالم الشيوعى وباقى أفريقيا ، يصابون بداء السكتة فيما يتعلق بالظلم العنصرى فى جنوب أفريقيا . وأحد الأسباب فى هذا أن سبب المعضلة يسهل فهمه . وكما أوضح محللان غربيان مؤخرا ، « فقد استغل الناس فى الغرب ... جنوب أفريقيا كصمام تهوية لاحباطاتهم المعنوية والسياسية ، ووجدوا

فيها بديلا مناسبا أو شبيها سهلا لقضايا محلية ، يجعلها تعقدها أمرا متعذرا على العلاج » .
ومهما كان ذلك متنفسا لغضب كثيرين من الزعماء الغربيين والمثقفين ، فإنه ليس بديلا لضرورة وضع سياسة فى هذا الصدد . فليس ضروريا أن يجرى الدم فى شوارع جنوب أفريقيا ، حتى يشعر طلاب الكليات الأمريكية والأساتذة ومحررو الصحف بأنهم أبرياء من الناحية الأخلاقية .

لقد راهن السوفييت بصورة هائلة على المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وهم لم يفعلوا ذلك لأنهم ديمقراطيون مخلصون . ففى العام الماضى أخبر عضو شاب فى المؤتمر الوطنى الأفريقى صحفيا بالتليفزيون الأمريكى أنه أرسل إلى معسكر تدريب فى الاتحاد السوفييتى حيث تعلم تقنيات حرب العصابات والتخريب والتضليل والارهاب ، ليستخدمها جميعها ضد البيض فى جنوب أفريقيا . ووجه إليه المراسل سؤالا عما سيصبح مدينا به للسوفييت لو وصل هو وزملاؤه الثوريون إلى السلطة . فقال وابتسامة تعلو وجهه : « الامتنان ، الامتنان فقط » . لكن السوفييت لم يدخلوا السوق بحثا عن الامتنان . إنهم دخلوا السوق ليحصلوا على جنوب أفريقيا نفسها . فهى أغنى بلد فى القارة بالموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية ، وهى أهم موقع استراتيجى ، إنها من أهم الجوائز إغراء فى العالم الثالث . إن موسكو تتلمظ على كل من مجموعة الكنز النفيسة من المعادن ، وكثير منها تعتمد عليه الولايات المتحدة فى صناعتها الدفاعية ، وعلى طرق النقل البحرى حول رأس الرجاء الصالح ، التى يمر خلالها ٩٠ فى المائة من النفط لأوروبا الغربية .

ولو نجح ثوار المؤتمر الوطنى الأفريقى ، فإن الأفريقيين السود سيبادلون ببساطة بحكامهم البيض الأفريقيين روسا بيض . ولو استطاعت الولايات المتحدة أن تعاون فى تطور جنوب أفريقيا إلى أمة تعددية مزدهرة اقتصاديا ، فإن ذلك سيشكل نموذجا ملهما للأمم الأفريقية المناضلة الأخرى . ولو نجح المؤتمر الوطنى الأفريقى ورعاته السوفييت فى جنوب أفريقيا ، فإن ذلك سيوفر مجرد نموذج آخر للديكتاتورية الشمولية .

إن شن حرب عنصرية على جنوب أفريقيا ليس هو الطريق لانهاء العنصرية فى جنوب أفريقيا . إنه الطريق لانهاء حياة ملايين من البشر ، وإنهاء ازدهار السود والبيض على حد سواء ، وكذلك إنهاء توجه البلاد نحو الغرب . إن حربا عنصرية هى على وجه الدقة ما سيحدث لو استمر الغرب فى هجومه على اقتصاد جنوب أفريقيا من خلال فرض عقوبات اقتصادية مدمرة ، واستمر المؤتمر الوطنى الأفريقى منتصرا فى حملته لبسط نفوذه فى جنوب أفريقيا ومشروعيته فى خارجها .

فبعد عام ونصف العام من العقوبات التجارية الأمريكية وتصفية استثمارات المؤسسات الأمريكية غضبا ، تبدى فشل كل ذلك بصورة ساطعة . ونتيجة لهذه التدابير ، لم يعد للسود

فى جنوب أفريقيا حريات أساسية أكبر مما كان لهم قبلها . وكل ما تغير هو أن وضعهم الاقتصادى أصبح أضعف . والآن وقد اتجهنا نحو التدابير العقابية ، فإن تأثيرها الدبلوماسى على بريتوريا قد تناقص بصورة شاسعة ، واتخذت الحكومة إجراءات حاسمة للخروج علينا . إن الثمانين شركة الأمريكية التى أجبرت على الانسحاب من جنوب أفريقيا ، لم تعد تستطيع أن تفرض ممارساتها العادلة فى التوظيف التى جعلت الحياة أفضل كثيرا بالنسبة للسود . لقد تعرضت للخطر آلاف الوظائف وأصبح بعض الزعماء السود المعتدلين ، الذين أدركوا أن العقوبات تضر العمال السود بأكثر ما يضرهم الفصل العنصرى ، يتشككون فى السياسة التى دافعوا عنها من قبل .

إن المؤتمر الوطنى الأفريقى يشجع العقوبات الاقتصادية والسياسية الأخرى التى يأمل فى أن تتسبب فى بطالة واسعة بين السود ، وبذلك يزيد « الوعى الثورى » . وحتى الآن ، فإن عقوبات الكونجرس الأمريكى لم تحدث هذا الأثر لحسن الحظ . وعندما يراجع الكونجرس هذه التدابير ، فقد يقرر إما أن يتشدد فيها ـ وبذا تصبح سياسة المؤتمر الوطنى الأفريقى هى سياسة أمريكا ـ أو يتخلى عنها ، ويتبنى استراتيجية جديدة لحث بريتوريا على انتهاج طريق الاصلاح من خلال توليفة من الضغط الدبلوماسى الذى لا يهدأ ، والحوافز الاقتصادية الايجابية . ونظرا لأن سياسة تدريجية لن تحقق ديمقراطية فورية للسود ، فإنها قد لا ترضى المثقفين الليبراليين الأمريكيين ، لكنها ستخدم على أفضل وجه مصالح شعب جنوب أفريقيا ، السود والبيض على حد سواء .

إن من يقولون إن السبب فى سوء الحكومات فى أفريقيا هو أن معظم سكانها من السود ، يخطئون القول . ففيما عدا أثيوبيا وليبريا ، لم يكن أى من الاثنتين والأربعين حكومة فى أفريقيا السوداء قائما منذ واحد وثلاثين عاما مضت . وقد حصلت خمسة عشر بلدا من بين عشرين بلدا فى أمريكا اللاتينية على الاستقلال ، قبل أن تصبح دولا ديمقراطية بما يزيد على ١٢٠ سنة .

وفى ١٩١٥ تساءل سيمون بوليفار ، وهو يعمل على بدء هذا العصر الجديد من استقلال أمريكا اللاتينية قائلا : « هل من المتصور أن يستطيع شعب تحرر حديثا من قيوده أن يسمو إلى مدار الحرية دون أن يسقط فى الهاوية ؟ » .

ولو كان حيا اليوم ، لشعر بالضيق والكآبة وهو يقرأ عن الفوضى الشاملة فى هاييتى والديكتاتورية الشيوعية فى كوبا ونيكاراجوا ، والنظم السلطوية فى شيلى وباراجواى ، والأزمة الاقتصادية فى المكسيك . لكن بوليفار وهو من أكثر رجال الدولة تبصرا فى نصف الكرة الغربى ، كان سيتجاوز عن هذه المشكلات الحالّة ، ويؤكد أن أمريكا اللاتينية لا تزال فى موقف تاريخى يبشر بالخير . إن لأمريكا اللاتينية مشكلاتها الكبيرة ، لكنها على خلاف

بعض الأجزاء الأخرى من العالم تتوافر لها الموارد البشرية والطبيعية اللازمة لحل مشكلاتها ، والانتقال إلى عصر من التقدم والحرية غير المسبوقين فى القرن الحادى والعشرين .

وعندما عدت من رحلتى التى أفسدتها أعمال الشغب إلى أمريكا اللاتينية فى ١٩٥٨ ، قلت إن المرات الوحيدة التى تحتل فيها أمريكا اللاتينية مانشتات الصحف فى الولايات المتحدة هى عندما تحدث ثورة أو أعمال شغب أثناء مباراة لكرة القدم . وكان تعليقى طريفا بصورة جزئية فحسب . ذلك أننا نولى اهتماما لما يحدث فى الجانب الآخر من العالم ، أكثر مما نوليه لجيراننا الذين تلى أبوابهم أبوابنا فى أمريكا . إن اهتمامنا مركز الآن بحق على منع انتشار الشيوعية فى أمريكا الوسطى ، لكى ينبغى لنا أن نضع سياسات لتشجيع النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى عبر أمريكا اللاتينية كلها ، قبل أن تصبح بلدان أخرى مكشوفة للتخريب الشيوعى . فلو شبت النار فى الغابة السياسية العملاقة فى أمريكا الجنوبية ، فلن يكون لأى نجاح قد نحرزه فى إطفاء نيران الشجيرات فى أدغال أمريكا الوسطى ، ساحتنا الخلفية ، أى معنى .

إن ضخامة عدد سكان أمريكا اللاتينية من أكبر العوامل التى تبشر بالخير فيها ، ومن أكبر مشاكلها أيضا . ففى بداية الحرب العالمية الثانية ، كانت تضم ١٣٠ مليون نسمة ، تقريبا نفس عدد سكان الولايات المتحدة . واليوم يعيش ٣٠٠ مليون نسمة فى أمريكا اللاتينية ، و ٢٣٠ مليونا فى الولايات المتحدة . وفى منتصف القرن القادم ، ستضم أمريكا اللاتينية ثلاثة أمثال سكان أمريكا الشمالية . وبحلول عام ١٩٩٩ ، ستصبح أكبر مدينتين ، من حيث عدد السكان فى العالم ، هما مكسيكو سيتى وساوباولو فى البرازيل . وخلال هذا القرن اعتاد أهل أمريكا اللاتينية أن يشيروا إلى الولايات المتحدة باعتبارها عملاق الشمال . أما فى القرن القادم ، فسنشير إلى أمريكا اللاتينية وإلى أمتين كبيرتين فيها بصفة خاصة ، باعتبارهم عمالقة الجنوب .

وتصور البرازيل والمكسيك التحديات التى تواجه أمريكا اللاتينية ، وكذلك إمكاناتها غير المحدودة عمليا .

إن برازيل اليوم تقارن بالولايات المتحدة فى نهاية القرن الماضى . فهى أرض شاسعة غير مستكشفة فى معظمها ، يقطنها سكان متعددو الأجناس والأعراق ، يبلغ عددهم ١٣٥ مليون نسمة . إنها خامس أكبر بلد فى العالم فى المساحة ، وسادس أكبر بلد من حيث السكان ، والثامن من حيث الاقتصاد ، ولسوء الحظ فإن النمو الاقتصادى سبق التطور السياسى والاجتماعى . وتضم البرازيل بعضا من أروع مدن العالم الثالث التى يحيط بها بعض من أسوأ مدن الصفيح . وقد وصف صديق لى ريو دى جانيرو ذات مرة بأنها سيدة

جميلة ترتدى ملابس داخلية قذرة . كما تتسم البرازيل أيضا بصفة مرذولة ، بأنها أكبر أمم العالم الثالث دينا .

ولو أمكن حل الأزمة الاقتصادية الراهنة للبرازيل ، فستتدعم ديمقراطيتها ويغدو المستقبل المشرق مضمونا أمامها . وتتمثل الحلول فى حرية التجارة ، وزيادة المشروعات الخاصة ، والوصول إلى تسوية معقولة لقضية الديون .

ينبغى للمخططين الاقتصاديين للبرازيل أن يفتحوا أسواقهم ويزيدوا تكامل بلادهم مع الاقتصاد العالمى ، الذى يتنافسون فيه بالفعل بصورة قوية . لكننا لا يمكن أن نتوقع منهم أن يفعلوا ذلك ، إذا أبقينا على القيود التى نفرضها على الواردات البرازيلية . إن عملاق الشمال وعملاق الجنوب هذا ، واللذان كانا حليفين فى الحرب العالمية الثانية ، ينبغى لهما الآن أن يصبحا حليفين اقتصاديين من خلال سياسات اقتصادية متبادلة تخدم مصالح كلا البلدين .

ولكى تستطيع البرازيل أن تتنافس بقوة أكبر فى الاقتصاد العالمى ، ينبغى للحكومة التى تسيطر على نحو ثلثى صناعة البلاد ، أن تقلل دورها فى الاقتصاد المحلى بتعميم نقل الملكية للقطاع الخاص . إن البرازيليين يولدون وهم رجال أعمال . ففى ١٩٨٦ ترك مليون شخص العمل بأجر ليقيموا ما يزيد على ٢٠٠ ألف مشروع عمل جديد . ينبغى للحكومة أن تترك النمو الاقتصادى للناس ، وأن تركز بدلا من ذلك على تحسين الظروف الاجتماعية . إن نصف البرازيليين جميعا تقل أعمارهم عن عشرين سنة ، ونصف هؤلاء لم يحصلوا على أى تعليم . ومازالت الملايين تعيش فى فقر مدقع .

إن مشكلة ديون البرازيل ، هى مشكلة سياسية بقدر ما هى مشكلة اقتصادية . وينبغى للحكومة ألا تستسلم للدعوة الشعبية بعدم دفع ديونها أو لتشديد السياسات المعادية لحرية السوق . ومن جانب آخر ينبغى للحكومات المقرضة ورجال المصارف ، ألا يفرضوا على البرازيل والمدنيين الآخرين شروطا غير معقولة بحيث تشعر حكوماتها بأنها مضطرة لبحث التوقف عن الدفع . إن هذا التطور المأساوى سيقوض الاستقرار فى الأمم المقرضة ، وفى العالم الثالث على حد سواء . إن برازيل اليوم تمر بواحدة من أعمق الأزمات الاقتصادية والسياسية فى التاريخ الحديث . والطريق شاق أمامها ، لكن الجوائز التى تنتظرها فى نهايته هى جوائز ثمينة . إن زعماءها وشعبها يتعلمان واحدا من أقسى دروس الحرية : وهو أن نظاما لا يضع سقفا مصطنعا للنجاح لا يوفر أحيانا أى أرضية للسقوط .

وأنا على ثقة من أن البرازيل ستتغلب على متاعبها ، وذلك لأنى أشعر باحترام كبير للمهارة السياسية لقيادتها . وربما كان سفيرنا لدى الأمم المتحدة ، الجنرال فيرنون أ . وولترز ، يعرف البرازيل أفضل من أى أمريكى آخر . ومازلت أذكر ما قاله لى منذ

ثلاثين عاما مضت بعد هجوم غوغائى على موكب سياراتنا فى كاراكاس ، فنزويلا ، من أن خلفية البرازيليين البرتغالية أكسبتهم نظرة مختلفة عن نظرة جيرانهم ، الذين يسود الطابع الأسبانى تراثهم . وقال : « إنك ستشهد الفرق عندما تذهب لترى مصارعة الثيران . فالأسبانيون يقتلون الثور ، أما البرتغاليون فيثيرونه فحسب » . ومن المحتم أن تصبح البرازيل قوة اقتصادية عظمى فى القرن الواحد والعشرين ، بقيادة حاذقة قادرة على التمييز ، تتلافى العنف ، وتضمن الأمن دون تدمير الحرية .

وقبل أن تتفجر المنازعات فى السلفادور ونيكاراجوا مثل بركان من براكين أمريكا الوسطى بزمن طويل ، لاحظ شارل ديجول « أن أمريكا الوسطى ليست سوى حدث عارض على الطريق إلى المكسيك » . إن جارنا المباشر فى الجنوب ، بسكانه الذين يبلغ عددهم ٨٠ مليون نسمة ، من أكبر بلدان العالم الثالث ، وإمكاناته ضخمة لأن موارده البشرية والطبيعية كبيرة . وبالمثل فإن مشكلاته كبيرة .

إن ما يزيد على عشرة ملايين مواطن أمريكى هم من أصل مكسيكى ، وربما يعيش مثل هذا العدد من المكسيكيين هناك بصورة غير مشروعة . وتاريخنا متداخل أيضا ، بطرق مؤلمة أحيانا . وكثيرون من المكسيكيين الذين يعرفون هذا التاريخ لم يسامحوننا . فقد كانت الحرب المكسيكية الأمريكية فى القرن التاسع عشر واستغلال بعض الشركات الأمريكية لموارد المكسيك فى أوائل القرن العشرين ، مثالين صارخين للامبريالية الأمريكية التى لا يمكن الدفاع عنها . لكن آن الأوان لكى يعترف الزعماء المسؤولون فى كلا البلدين بأننا لا نستطيع الاستمرار فى إلقاء آثام الماضى فى أمريكا اللاتينية على مستقبلها .

إن للمكسيك والولايات المتحدة مصلحة مؤكدة فى إقامة علاقات صادقة وتعاون تخدم مصالح كلا البلدين . وفى المحل الأول ، ينبغى للأمريكيين أن يتعلموا معاملة المكسيكيين بالاحترام الذى يستحقونه . فعندما زرت جامعة المكسيك فى ١٩٥٥ ، سألت مديرها نابور كاريللو فلوريس ، عن خلفيته الأكاديمية ، فقال إنه حصل على درجة البكالوريوس من جامعة المكسيك ، ولكنه لكى يحصل على درجة الدكتوراه فقد ذهب إلى معهد أصغر سنا - هارفارد ! وذلك تذكير هادىء لكنه فعال بأن الولايات المتحدة فى عيون المكسيكيين هى الولد الجديد فى المجموعة . قد لا نتفق مع السياسة الخارجية المحايدة للمكسيك ، ولا مع سياساتها التى تقوم على الحزب الواحد ، لكن ينبغى لنا أن نحترم حقها فى أن تختط مسارها المستقل ، بشرط ألا يتعارض مسارها مع مصالحنا .

إن الأزمة الاقتصادية القاسية فى المكسيك اليوم تخفى حقيقة أن معدل نموها البالغ ٦ فى المائة سنويا من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠ هو من أفضل المعدلات فى العالم الثالث . وقد ثبت أن النفط الذى اكتشف فى السبعينات كان نعمة ونقمة . فقد رأت زعامة المكسيك فى ازدهار

النفط فرصة للاقتراض والإنفاق باسراف ، وأضاعت فرصة الاستخدام الحكيم لأرباح النفط لتنويع اقتصاد القطاع الخاص وتطويره . وبدلا من ذلك ، أصبحت المكسيك معتمدة اعتمادا مفرطا على النفط . وبالاقتراض مقابل عوائد النفط المتوقعة ، زاد دينها الدولى من ٤ بلايين دولار إلى ما يزيد على ١٠٠ بليون دولار ، فيما يزيد بالكاد على عقد من الزمان . وعندما انهارت أسعار النفط ، تركت المكسيك فى مواجهة واحد من أكبر الديون فى العالم الثالث واقتصاد مشلول بتأثير البيروقراطية . إذ تسيطر الحكومة اليوم على ما يزيد على ثلثى الاقتصاد ، ويبلغ إنفاق الحكومة ٥٣ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى ، مع الآثار المعتادة لذلك من تضخم وعدم كفاءة وفساد . وبدون إنقاص القيود القاسية على الواردات وزيادة حوافز القطاع الخاص ، سيستمر انهيار المكسيك .

ويستطيع رئيس المكسيك القادم ، كارلوس ساليناس دى جورتيارى ، يمكن أن يوفر نوع الزعامة الذى تحتاجه المكسيك فى وقت أزمتها . فهو اقتصادى مرموق يفكر ويعمل بطريقة براجماتية . وإذا أراد أن يتولى قيادة البلاد وليس مجرد رئاستها وسرقتها ، كما فعل كثيرون من أسلافه ، فعليه أن يقرر ما إذا كان اقتصاد المكسيك ستسيطر عليه الدولة أو يصبح اقتصادا متنوعا للمشروع الحر .

إن الزعيم يمكن أن يكون عظيما بقدر المشكلات التى ينبغى أن يتغلب عليها . وفى مقدور ساليناس دى جورتيارى أن يصبح أعظم رئيس للمكسيك ، إذا حطم قيود المكسيك التى تقيدها للماضى حتى تستطيع أن تحصل على الجوائز التى يحتفظ لها المستقبل بها فى خزانته .

لقد أجريت بعد رحلتى إلى أمريكا اللاتينية فى ١٩٥٨ ، مناقشة مثيرة مع لويز مونوز مارين ، الحاكم الموهوب لبورتوريكو ، أعرب فيها عن أسفه العميق إزاء المظاهرات العنيفة التى جرت فى الأماكن الكثيرة التى توقفت فيها ، وقال : « أنا فخور جدا بميراثى اللاتينى . ونحن اللاتينيون أوفياء لأسرنا . لقد أظهرنا مواهب عظيمة فى الموسيقى والأدب والفنون . ونحن متدينون بصورة عميقة . لكن ينبغى لى الاعتراف بأننا لم نكن أبدا جيدين فى الحكم » . ومضى يقول إن أمم أمريكا اللاتينية تتوافر لها إما حكومات قوية جدا أو ضعيفة جدا - إما دكتاتورية أو حالة من الفوضى الشاملة . واختتم كلامه قائلا : « كثيرا ما عجزنا ببساطة عن الاحتفاظ بذلك التوازن بين النظام والحرية وهو أمر له كل الأهمية » .

ورغم أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية حصلت على الاستقلال من أسبانيا والبرتغال منذ ١٥٠ سنة مضت ، فإن انتشار الحكم الديمقراطى ليس سوى تطور حديث جدا . فمنذ عشر سنوات مضت فحسب ، لم يكن بها سوى عدد قليل فقط من الحكومات الديمقراطية :

كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، جامايكا ، سورينام ، وفنزويلا . وعندئذ انضمت إلى صفوفها عشرة بلدان أخرى فقط ـ الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، الاكوادور ، السلفادور ، جرينادا ، جواتيمالا ، هندوراس ، بيرو ، وأورجواى .

ومع أن هذا مدعاة للأمل الكبير ، فإننا لا نستطيع تجاهل الخلفية التاريخية المظلمة ، التى تلقى هذه الأحداث فى ظلها ضوءا جديدا يلقى كل الترحيب . ففيما عدا استثناءات قليلة ، عانت أمريكا اللاتينية فى أربعة قرون من النزعة السلطوية والاضطراب الشامل . فخلال هذه القرن وحده ، وقع ما يزيد على ١٩٠ انقلابا ، وتدخل فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى . ويعيش ما يزيد على ١٤٠ مليونا فى فاقة ويستطيعون بالكاد إطعام وإيواء أنفسهم .

وقد وجدت الديمقراطيات الجديدة فى أمريكا اللاتينية أنه من الصعب أن تحقق ازدهارا أكبر أو تتبع سياسات اقتصادية مسؤولة . فإجمالى الدين الخارجى للمنطقة يبلغ ٤٠٠ بليون دولار . ويزيد التضخم فى البرازيل والأرجنتين وبيرو على ١٠٠ فى المائة . ومع أن كثيرين من أهل أمريكا اللاتينية غير راضين عن بعض قادتهم المنتخبين ، فإنهم لا يرفضون حتى الآن ديمقراطيتهم التى أقيمت حديثا . ولكن إن لم يتوصل الزعماء المعتدلون المنتخبون لطرق للتخلص من الفاقة ، فقد يختار الناخبون زعماء راديكاليين معادين للديمقراطية يعدون بذلك .

ومن الشائع ، خاصة فى دوائر المثقفين ، إلقاء اللوم على الولايات المتحدة باعتبارها مسؤولة عن الفاقة فى أمريكا اللاتينية . ويدعى البعض أن الولايات المتحدة تبقى على أمريكا اللاتينية فقيرة باستيراد المواد الخام الرخيصة من أمريكا اللاتينية ، وتصدير السلع المصنوعة الأكثر تكلفة إليها . ويلقى « منظرو التبعية » هؤلاء اللوم على عوامل خارجية باعتبارها مسؤولة عن نكبة أمريكا اللاتينية ، ويتجاهلون الجذور التاريخية والثقافية الداخلية للمشكلة . ويضيف علماء اللاهوت فى حركة التحرر الكاثوليكى لهذه النظرية المتغطرسة تحليلا طبقيا ماركسيا نموذجيا للمجتمع واضح الخلل . وهذه الأساطير التى تدعم بعضها البعض قد تخلق نبوءة تحقق نفسها بنفسها . وهم إذ يقولون إن أهل أمريكا اللاتينية أضعف من أن يسيطروا على مصيرهم وأشد سلبية من أن يحلّوا مشكلاتهم ، يخلدون فقد الاتجاه والركود الذى تزدهر فيه بكتيريا الشيوعية المهلكة .

إن من يلومون الولايات المتحدة باعتبارها مسؤولة عن مشكلات أمريكا اللاتينية ينبغى لهم بدلا من ذلك أن يبحثوا ما يحدث لأمة عندما تتحول للشيوعية . فلعدة سنوات ، استمرت الاشادة بكوبا كاسترو باعتبارها نموذج التنمية البديل القابل للاستمرار فى أمريكا اللاتينية . لكن هذه المهزلة افتضحت تماما الآن . فقد انخفض الناتج القومى الاجمالى لكوبا عمليا ،

خلال معظم سنى ديكتاتورية كاسترو . ولو استمر هذه الاتجاه ، فإن النموذج الكوبى فى التنمية سينتهى بوضع البلاد بين أفقر الأمم وأكثرها تأخرا فى أمريكا اللاتينية بحلول عام ١٩٩٩ .

إن فقر أمريكا اللاتينية لم ينجم عن تبعيتها للولايات المتحدة ، ولن تقضى عليه ثورة شيوعية . ولن يتحقق لها النمو الاقتصادى المستمر الذى يفيد المجتمع إلا بالتخلى عن تراث السيطرة الاقتصادية الحكومية . إن الاقتصاديات التى تسيطر عليها الدولة ، ونتائجها القبيحة - سوء الادارة والبيروقراطية والفساد - تحبط طاقات الشعوب . لقد أدت الصناعة المؤممة ، والدعم الذى تقدمه الدولة ، وتحديد الأسعار والواردات ، إلى التضخم ، والعجز ، وعدم القدرة على المنافسة ، وعدم الكفاءة فى دوائر الأعمال ، مما بدد موارد المنطقة وضيع مستقبلها .

وهناك دلائل على أن أمريكا اللاتينية بدأت أخيرا فى التصدى للظروف غير المحتملة التى أفرزتها النزعة السلطوية الاقتصادية . إن صرخة الحرية الاقتصادية والاصلاح أقوى فى بيرو ، وهى أمة فقيرة بصورة استثنائية تحاول الحفاظ على ديمقراطيتها الفتية ، فى حين تحارب البيروقراطية الحكومية المميتة ، وتقاتل حركة « الدرب المضىء » التى تضم أشد الارهابيين الشيوعيين وحشية فى نصف الكرة الغربى . ومن وسط هذه البيئة التى تحيطها الشكوك لأقصى حد ، يأتى واضحا مدويا صوت الاقتصادى هيرناندو دى سوتو ، الذى يعد كتابه « الدرب الآخر » دراسة محورية للدينامية التنظيمية غير العادية ، التى يبديها اقتصاد بيرو السرى على تنظيم الأعمال . وهو يبين أن الحكومات كانت تحبط طاقات الشعب بدلا من أن تطلقها ، وهو ما كانت تستطيع تحقيقه بحماية حقوق الملكية المشروعة والقضاء على الطغيان والبيروقراطية ، ويذكرنا دى سوتو بالصلة بين الحريتين السياسية والاقتصادية ؛ فإحداهما تدعم الأخرى . وحيثما نستطيع ، ينبغى لنا أن نساند الحلول الأمريكية اللاتينية للمشكلات الأمريكية اللاتينية ، ولهذا ينبغى لجميع واضعى السياسة الأمريكية الذين يتعاملون مع المنطقة ومع العالم الثالث أن يقرأوا كتاب « الدرب الآخر » .

ولكى تزدهر أمريكا اللاتينية ، فإنها فى حاجة لمزيد من التجارة . وقد أدرك السوفييت إمكانات التجارة مع أمريكا اللاتينية ، وكان هذا موضوعا أساسيا فى المناقشات التى أجريت خلال غزواتهم الدبلوماسية الأخيرة للمنطقة . ولأسباب سياسية ودبلوماسية أيضا ، فإن أمريكا اللاتينية ستفضل التجارة معنا عن التجارة مع السوفييت . ولو اغتنمنا هذه الفرصة بفتح أسواقنا للسلع الأمريكية اللاتينية فى حين نشجعهم على فتح أسواقهم لسلعنا ، فستتاح لنا فرصة لنرى نصف الكرة الغربى ، وهو يتطور إلى واحدة من أكثر مناطق التجارة الحرة ازدهارا فى التاريخ .

لم يكن لأى إدارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بما فى ذلك إدارتى ، سياسة مناسبة لأمريكا اللاتينية . وينبغى للرئيس القادم أن ينهى هذا النوع من الاهمال . وينبغى له ، وهو يفعل ذلك ، أن يتجنب الاستمرار فى استمالة أمريكا اللاتينية بالشعارات . لقد حقق « التحالف من أجل التقدم » و « سياسة حسن الجوار » قليلا من التقدم ، وتركا الكثير من الجيران على الجانب الخاطىء من الطريق . إننا نستطيع أن نساعد أمريكا اللاتينية على أفضل وجه بأن نطبق توصيات لجنة كيسنجر الخاصة بالمعونة الاقتصادية لأمريكا الوسطى فى أمريكا اللاتينية ومد نطاقها إليها . ينبغى أن يكون هدفنا هو تشجيع تطور اقتصاديات السوق الحرة .

ينبغى للولايات المتحدة أن تواصل بيان أننا نريد الديمقراطية والازدهار الاقتصادى لأمريكا اللاتينية كلها . ولو استطاعت المنطقة تسخير طاقات شعوبها ومواردها ، فستصبح بلا جدال عملاقا اقتصاديا عالميا حرا فى القرن القادم .

إن التغيير هو الأمر الثابت الوحيد فى العالم الثالث . ولا يُشترط أن نقبل فلسفة انجلز لنعترف بالجاذبية العميقة لكلماته : « لابد من تغيير العالم » . وسيحدث التغيير ، ولابد له أن يحدث ، فى العالم الثالث الذى ابتلى بالمشكلات . والسؤال الوحيد هو ما إذا كان ذلك سيتحقق بالوسائل السلمية أو بالعنف ، ما إذا كان سيدمر أو يبنى ، ما إذا كان سيخلف وراءه ديكتاتورية أو حرية ؟

إن العالم الثالث يتهدده اليوم ، نوعان من التغيير الثورى . الأول هو الثورة الشيوعية . فحتى رغم أن القرن العشرين لم يدع أى شك حول وحشية الشيوعية وفشلها ، فلا يزال هناك من يضفون على الثورة العنيفة طابعا رومانسيا . إنهم يشجعون على إضرام النيران المدمرة للشيوعية بالسفر إلى نيكاراجوا ليشتروا البن من الساندنيستا ، وبدعم إرهاب المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى يسيطر عليه الشيوعيون ، وبالإشارة إلى جيش الشعب الجديد القاسى الذى لا يرحم فى الفلبين باعتبارهم « أناسا لطافا هنا وهناك » . ذلك أن أصابعهم نادرا ما تحترق وهم مستريحون على بعد ، كما أنهم لا يفقدون بيوتهم ، أو يرون أسرهم تُأخذ بعيدا فى الليل . وهم يصمتون بصورة غريبة عندما تصبح المخلفات المتضخمة للثورات واضحة ، جاهلين التاريخ وخادعين أنفسهم بشأن الأحداث الجارية .

لقد كانوا فى الثلاثينات من المعجبين بستالين ، حتى حوّل الاتحاد السوفييتى إلى سلخانة . وفى الخمسينات والستينات كان بطلهم هو ماو « المصلح الزراعى » الذى أطلق عاصفة نيران أيديولوجية هلك فيها عشرات الملايين من الصينيين . وقبل أن تبتلع الشيوعية الهند الصينية فى ١٩٧٥ ، احتفلوا مهللين بفضائل الفيتكونج والخمير الحمر . وعندما دمرت النظم الجديدة فى فيتنام وكمبوديا شعوبها وبلادها ، قُطعت ألسنتهم مؤقتا ـ حتى جاء ثوار

شيوعيون جدد ليتحدثوا عنهم فى نيكاراجوا والسلفادور . ينبغى ألا يلعب الأطفال بالنار ، وهؤلاء المناصرون السذج للثورة الشيوعية هم أطفال أيديولوجيون يستخدمون العالم الثالث كملعب لهم .

إن الفكرة الشيوعية التى كان لها مثل هذا القدر الكبير من الجاذبية فى العالم الثالث منذ فترة قريبة ترجع إلى خمس عشرة سنة مضت ، قد فقدت مصداقيتها عندما طُبقت الشيوعية . فقد فشلت فى أن تحقق الازدهار والسلام فى كل بلد من بلدان العالم الثالث مُورست فيه . ففى آسيا ، ركدت الاقتصاديات الميتة لدول السجن الشيوعى وراء الاقتصاديات القوية للدول الطليقة . وفى أمريكا اللاتينية ، حيث يتشابك الدين والنمو بصورة كاملة ، يوجد فى كوبا ونيكاراجوا أعلى نصيب للفرد من الديون وأدنى معدلات للنمو . وفى أفريقيا ، حيث مستويات المعيشة المتدهورة هى القاعدة ، تبرز الدولتان الشيوعيتان فى موزامبيق وأثيوبيا باعتبارهما الأشد فقرا وعوزا .

وفى العالم الاسلامى من المغرب إلى أندونيسيا ، حلت الأصولية الاسلامية محل الشيوعية باعتبارها الأداة الأساسية للتغيير العنيف . وعندما نناقش هذه الظاهرة الحديثة ، فمن المهم بصورة حيوية ألا نسمح لتطرف الأصولية الاسلامية أن يعمى أبصارنا عن عظمة التراث الاسلامى . فنفس الدين الذى أنتج القذافى والخومينى ، أنتج ابن سينا وابن رشد ، وهما اثنان من أعظم الفلاسفة فى التاريخ . لكن الرؤيا الثورية التى يقدمها الراديكاليون على أطراف العالم الاسلامى جذابة مثل الشيوعية تماما ، ومدمرة مثلها أيضا . إن الثورة الشيوعية تضرب على أوتار احتياجات الانسان المادية . والثورة الاسلامية تضرب على أوتار الاحتياجات الروحية . فالأيديولوجية الشيوعية تعد بالتحديث السريع . والأيديولوجية الثورية الاسلامية هى رد فعل ضد التحديث . والشيوعية تعد بتدوير ساعة التاريخ للأمام ، والأصولية الاسلامية تعيدها للوراء .

إن الثوريين الاسلاميين يدينون إلحاد الشرق الشيوعى والعلمانية المادية للغرب الرأسمالى . لقد كان المتظاهرون الايرانيون الذين تسببوا فى قتل أربعمائة حاج فى مكة فى أغسطس ١٩٨٧ يهتفون « الموت للاتحاد السوفييتى » وأيضا « الموت لأمريكا » . إنهم يهددون المصالح الغربية فى الخليج الفارسى وفى أماكن أخرى ، وكذلك استقرار الاتحاد السوفييتى ، الذى يضم سكانه ٥٥ مليون مسلم مضطهدين روحيا ومتذمرين .

إن الثوريين الشيوعيين والاسلاميين أعداء أيديولوجيين يتبنون هدفا مشتركا : الرغبة فى الحصول على السلطة بأى وسيلة ضرورية ؛ بغية فرض سيطرة ديكتاتورية

تقوم على مثلهم التى لا تحتمل . ولن تحقق أى من الثورتين حياة أفضل للشعوب فى العالم الثالث . بل سيجعلون الأمور أسوأ . لكن إحداهما أو الأخرى ستسود ما لم يضع الغرب سياسة موحدة لمواجهة الأبعاد الاقتصادية والروحية على حد سواء ، للصراع الدائر الآن فى العالم الثالث .

إن رياح التغيير فى العالم الثالث تكتسب قوة العاصفة . ونحن لا نستطيع إيقافها ، لكننا نستطيع أن نساعد فى تغيير اتجاهها . فعندما يحتاج الناس إلى التغيير ويريدونه لا يكفى الوقوف فى وجه التغيير الثورى ، بل إنه يجعل الأمور أسوأ . إن الفكرة الطيبة هى خير رد على الفكرة السيئة . إن الأصولية الاسلامية إيمان وعقيدة وكذلك الشيوعية . وكما لاحظ هوايتيكر تشامبرز فى كتابه « شاهد رؤية » منذ ثلاثين عاما مضت ، « فإن نجاح الشيوعية لن يكون أبدا أكبر من فشل المعتقدات الأخرى » .

إن الازدهار وحده لا يكفى فى كثير من أجزاء العالم الثالث ، خاصة العالم الاسلامى . وإيران مثال لذلك . إن القول بأن سبب الثورة الايرانية ، هو فساد الشاه وقمع الشرطة وفقر الجماهير ، ليس إلا أسطورة . ذلك تصور خاطىء ببساطة . فخلال حكم الشاه كانت إيران أفضل حالا من أى بلد آخر فى المنطقة عدا إسرائيل . وأذكر أن الشاه أخبرنى فى عام ١٩٧٩ ، عندما رأيته فى المكسيك قبل فترة قصيرة من ذهابه إلى مصر ليموت فيها أنه أرسل عشرات الألوف من الطلاب للكليات فى الولايات المتحدة فقط ، ليعودوا وينضموا للثورة ضده . لقد حرر المرأة ، وانضمت كثيرات من النساء للثورة التى أعادتهن إلى **الشادور** .

لقد كانت ثورة الخومينى موجهة ضد القمع فى الظاهر . والواقع أنها كانت ضد القيم الغربية الحديثة . وفيما يتعلق بالقمع ، فقد أعاد قضية المرأة ألف سنة للوراء . لقد كره الشيوعية بقدر ما كره الرأسمالية ، لأنه يراهما جانبين لنفس العملة المادية . وقد ساند الشباب ثورته لا لأنهم كانوا يريدون مزيدا من الحرية أو وظائف ومساكن وملابس أفضل ، بل لأنهم كانوا يريدون شيئا يؤمنون به أكثر ، غير المادية . ومنذ الثورة حصل الايرانيون على المعاملة التى وعد بها خومينى على وجه الدقة . وسواء كان ذلك على وجه الدقة هو ما فكروا فى أنهم سيحصلون عليه أم لا ، أمر غير معروف ، حيث أن آية الله لا يسمح بأى انتخابات حرة . لكن لا مجال لانكار أنه قدم ثورة حقيقية من الأفكار ، وأنهم أحاطوها بالحب والاقتناع .

إن المُثل الاقتصادية الغربية تنتج النمو والازدهار . والمثل السياسية الغربية تنتج الحرية . والعالم الثالث يتحرق شوقا إليهما معا ، لكن نظرا لأن الغرب كان أفضل فى إرسال النقود منه فى دعم قيمه ، فإن الشيوعيين ، والأصوليين الاسلاميين حاليا ، اندفعوا

لملء الفراغ . وينبغى للولايات المتحدة فى السنوات الواقعة بين العام الحالى وعام ١٩٩٩ أن تتولى القيادة فى حملة لإعلاء القيم والمعنويات ، ونزع رايتها ممن يعدون بالازدهار والانجاز فى العالم الثالث ، ولا يقدمون سوى الفقر للجسد والسلاسل للروح .

وإذا اعتقد أهل العالم الثالث أن ما يعنينا فقط هو كسب الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى ، فإننا سنخسر الحرب الدائرة لاكتساب قلوبهم وعقولهم . إن لدى هؤلاء الناس مشكلات هائلة . والشيوعيون يتحدثون عن هذه المشكلات على الأقل . أما نحن فعادة ما نتكلم عن الشيوعيين فحسب .

ينبغى أن نشن ثورة سلمية من أجل التقدم . ولكى نفعل ذلك فإننا فى حاجة إلى سياسة متماسكة ومتسقة تعالج احتياجات الأمم النامية الأمنية والاقتصادية والسياسية . وينبغى لنا أن ندرك أن العالم الثالث لن يكون منطقة للنمو فى ظل السلام فى القرن التالى ، مالم يتم توفير هذه الحاجات الثلاث جميعا . فالأمن بلا نمو ، وعد فارغ ، والنمو بلا أمن وعد مهلك ، والنمو والأمن بلا تنمية سياسية وعد لا يتحقق .

□ **المعونة الأمنية** . مع أن المعونة الأمنية لأصدقائنا وحلفائنا فى العالم الثالث ليست هى الاجابة الوحيدة على مشكلاتهم ، فإنها فى بعض الحالات أمر لا غنى عنه إذا كانت توفر الأمن الذى لا يمكن بدونه أن يتحقق أى تقدم . وينبغى أن تصطحب مثل هذه المعونة بمساعدات تدريبية ، ليس فقط فى مجال استخدام هذه الأسلحة بل فى السلوك السليم للقوات المسلحة التى تتلقاها .

□ **المعونة الاقتصادية** . أنفقنا فى عام ١٩٨٦ ما يقل عن ١٣ بليون دولار على المعونة الأجنبية ، وهو ما يعادل تقريبا اثنين على عشرة من واحد فى المائة من ناتجنا القومى الاجمالى . وفى ضوء أننا أنفقنا ما يزيد على ٦ فى المائة من ناتجنا القومى الاجمالى على الدفاع القومى ، نكون قد أنفقنا نقودا على الإعداد لحرب ربما لن نخوضها أبدا ما يزيد ثلاثين مرة على ما أنفقناه على حرب - الثورة السلمية من أجل الازدهار فى العالم الثالث - نتعرض لخطر أن نخسرها . إن الكونجرس يخفض حاليا طلبات الادارة للمعونة الأجنبية . وهذا قصر نظر بصورة مأساوية . لكننا فى حاجة إلى بعض التغييرات الأساسية فى برامجنا للمعونة الأجنبية . فالكثير جدا من معونتنا تم توزيعه بصورة سيئة . وكثير جدا من معونتنا غذى بيروقراطيات العالم الثالث ، وأبقى على الوضع القائم ، وأشعل الفساد ، ودعم القمع . وتم إنفاق الكثير جدا على توزيع ثروة الشمال على الجنوب ، وتم إنفاق القليل جدا على انتاج الثروة .

ينبغى لنا أن نوزع معونتنا وفق مبادىء ثلاثة :

١ - ينبغى ألا تكون هناك معونة بدون شروط . فكل معونة ينبغى أن تكون لها أهداف محددة بوضوح وقابلة للقياس .

٢ - وحيثما يمكن ، يجب أن تكون المعونة ثنائية وليست متعددة الأطراف . وهناك سبب سياسى قوى لهذا . فالكونجرس لن يقر المعونة مالم تحقق مصالحنا بوضوح . إن رغبة البنك الدولى فى تقديم قروض بخصم للحكومات الشيوعية لا يخدم مصالحنا . وينبغى مراجعة الالتزامات الراهنة إزاء الوكالات متعددة الأطراف واختبارها من زاوية كفاءة التكاليف ، وما إذا كانت متسقة مع مصالح السياسة الخارجية الأمريكية .

٣ - ينبغى لنا أن نصر على مراقبة الأداء الاقتصادى لجميع الحكومات التى نساعدها . ينبغى لنا أن نتأكد من أنها تتحرك صوب المزيد من المشروع الخاص ، وأنها تجتذب رأس المال ولا ترهبه . وينبغى استخدام نقود المعونة كبذور لدعم الظروف السلمية لبناء اقتصاديات السوق الحرة المتوجهة صوب النمو . ينبغى للمعونة أن تشجع النجاح ، لا أن تضمن الفشل ؛ ينبغى لها أن تدعم التقدم وليس الوضع القائم .

□ **التجارة .** يحتاج العالم الثالث إلى التجارة بأكثر مما يحتاج إلى المعونة . وستتاح لهذه الأمم فرصة أفضل للخروج من الركود الاقتصادى إذا فتحنا أسواقنا أمامها . لكننا بدلا من ذلك ، نعمل على زيادة الوضع السيىء فى العالم الثالث تدهورا ، بالاستمرار فى الدعم الزراعى الذى يخدم مصالحنا .

والسكر مثال تقليدى فى هذا . فحكومة الولايات المتحدة تدعم مزارعى السكر فى بلادنا ، وهم مزارعون غير أكفاء لكنهم أقوياء سياسيا ، بتحديد السعر باثنين وعشرين سنتا للرطل . ويقل سعر السوق العالمية عن ذلك بعشر سنتات . ولا يؤدى هذا إلى تضخيم فاتورة الغذاء للأسرة الأمريكية العادية بمبلغ ١٠٠ دولار سنويا فحسب ، لكن له أيضا تأثير مدمر على منتجى السكر فى العالم الثالث . لقد كان انتاج السكر وتكريره هو المصدر الأساسى للدخل فى كثير من الأمم الفقيرة ، كما كان هو الخطوة الأولى للتطور من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى . وتعتمد جواتيمالا وجاميكا والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا وتايلند والفلبين على صادرات السكر فى الحصول على نسبة كبيرة من دخلها . ففى عام ١٩٨٥ وحده ، فقدت دول حوض الكاريبى ٢٥٠ مليون دولار من إيراداتها بسبب الحواجز التى نضعها أمام السكر .

وباعتبارنا قوة عسكرية عالمية لا نستطيع أن نتصرف مثل قوة محلية التفكير والاهتمامات فى الاقتصاد العالمى . وليست هذه دعوة لايثار الغير ، لكنها دعوة لتغليب حكمة المصلحة الذاتية المتبصرة ، وفكرة أن النمو طويل الأجل للجميع خير من النفعية قصيرة الأجل لقلة قليلة جدا .

□ **أزمة الديون** . تشبه ديون العالم الثالث التى تبلغ ٨٥٠ بليون دولار ، الصداع الذى خلف الافراط فى الشراب فى حفل الإقراض الصاخب ، الذى أقامه الغرب فى أواخر السبعينات . وهى تشكل عائقا مميتا أمام الاقتصاد العالمى ، مثلها مثل ديون الحلفاء للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى . ويقول البعض إنه لم يكن ينبغى للمدينين أن يقترضوا النقود . ويقول آخرون إن المقرضين ما كان ينبغى لهم أن يقرضوا نقودهم . ولم يعد لهذه الأقوال من جدوى . فنحن مواجهون بظرف لا بنظرية . ولايمكن للاقتصاد العالمى أن يحقق تقدما جوهريا ما لم تستطيع الأمم المدينة ، أن تجتذب الاستثمارات ، وتكسب مايكفى لشراء الواردات من العالم النامى . ولو أصر الدائنون على التقشف المطلوب لتمويل الدين فى مجموعه ، فإن زعماء العالم الثالث المسؤولين سيطردون من مناصبهم ، ويحل محلهم قادة راديكاليون غير مسؤولين يتعهدون بالتوقف عن دفع الديون .

إن اتفاقية ديسمبر ١٩٨٧ التى أبرمت بين الولايات المتحدة والمكسيك تعالج فقط جزءا صغيرا من مشكلة الدين المكسيكى ، ناهيك عن مشكلة ديون العالم الثالث بأسرها . ولكنها تبين الطريق إلى التعامل مع المشكلة كلها . وينبغى للحكومات والمصارف الغربية أن تشارك فى أعباء إعادة تمويل الديون على أسس تمكن حكومات العالم الثالث من الوفاء . إن تقليل الأعباء أمر يتفق مع صالح الدائنين والمدينين على حد سواء . إن اتفاقا يضمن نوعا من السداد أفضل من الاصرار على كل شيء والانتهاء بلا شيء .

□ **النمو السياسى** . نشاهد عبر العالم الثالث كله ، بلدانا انتقلت إلى الديمقراطية فور أن حققت احتياجاتها الأمنية والاقتصادية الأساسية . وينبغى لنا ألا ننتظر حدوث هذا التطور مكتفين بالسلبية . فقد آن الأوان لدعم قضية الديمقراطية فى العالم الثالث بصورة قوية . ولكى نفعل ذلك ، ينبغى لنا أن نطرح جانبا أسطورتين :

الأولى : هى أن علاقاتنا مع العالم الثالث ينبغى أن تتوقف على قضية حقوق الانسان بصورة حازمة . فمهما كانت نوايا هذا النهج حسنة ، فإنه نهج قصير النظر وخطير . لقد قال أوكتافيو باز الشاعر والمعلق البرازيلى : « إن الأخلاق ليست بديلا لفهم التاريخ » . إن التطور نحو الحرية السياسية الكاملة هو على الدوام تطور بطيء وشاق . فحتى سبعين سنة مضت لم تكن الولايات المتحدة قد سمحت لنصف عدد سكانها الراشدين ، النساء ، بحق التصويت . كما أنكرت حقوق التصويت الكاملة على السود حتى صدر مرسوم حقوق التصويت فى ١٩٥٧ . لكننا لا نستطيع أن نساعد حكومة تسير فى طريق الديمقراطية ، إذا رفضنا أن نتعامل معها لأن حقوق الانسان السياسية فيها لا تتفق مع معاييرنا . ولو فشلت حكومة سلطوية فى التنمية الاقتصادية ، فقد يسقط شعبها فريسة لغوايات الشيوعيين . ولو أصبحت الأمة شيوعية ، فستنتهى قضية حقوق الانسان .

والأسطورة الثانية : هى أنه ينبغى للعالم أن ينقل اتجاهه السياسى عن الأمم المتحدة . ومع أن سجل القرون الثلاثة الماضية يؤكد على أهمية اقتصاديات خلق الثروة ، فإن الأمم المتحدة قد ركزت باصرار وعناد وبصورة عمياء على توزيع الثروة . ومع أن سجل القرن الحالى يكشف عن إساءة استعمال السلطة الدموى من قبل اشتراكية الدولة وفشلها الذريع ، فقد كانت الأمم المتحدة بوق دعاية لاشتراكية الدولة ، فى حين أخذت تدين الرأسمالية الديمقراطية بصورة منتظمة .

ينبغى ألا نفرض قيمنا السياسية على الآخرين ، لكن ينبغى لنا ألا نتردد أبدا فى إعلانها . ويعنى هذا تأكيد مبادىء الحكم المدنى وحقوق الفرد ومسؤولياته وحدود الدولة فى الديمقراطية ، وحكم القانون والدور السليم للشرطة باعتبارها جهازا مهنيا غير سياسى .

وهذه ليست مهمة الحكومة وحدها بل مهمة المنظمات الخاصة أيضا . وقد أقام اتحاد العمال الأمريكى ـ مؤتمر المنظمات الصناعية ، « معهد النقابات الحرة » ليساعد على تطوير النقابات عبر مختلف أنحاء العالم . ويُعد « معهد النقابات الحرة » عمال العالم الثالث للحكم الديقراطى ، ببيان الدور الذى تلعبه النقابات فى مجتمع حر ـ على النقيض من الدور الذى تلعبه فى ظل الشيوعية كوسيلة لدعم القبضة الحديدية للدولة . وقد أقامت غرفة التجارة الأمريكية « مركز المشروع الخاص الدولى » ليدعم قطاعا أساسيا آخر من المجتمع الديمقراطى : دوائر الأعمال الخاصة . وينبغى لكليات ومدارس إدارة الأعمال أن تقدم مزيدا من المنح الدراسية للطلاب الواعدين بالخير من بلدان العالم الثالث حتى يتمكنوا من معرفة كل شىء عن المشروع الحر .

وقد أقام الرئيس ريجان فى ١٩٨٢ « المؤسسة الوطنية للمنح من أجل الديمقراطية » ، وذلك للمساعدة فى نشر الديمقراطية فى انحاء العالم . وهى تراقب الانتخابات ، وتمول مراكز التفكير والمنظمات المدنية ومؤتمرات الأعمال والصحف والمجموعات النسائية والاتحادات والأحزاب السياسية الموالية للغرب فى العالم الديمقراطى وغير الديمقراطى . ذلك أن الأعمال المباشرة فى مجال دعم الأفكار الغربية لم تجد كبدائل للنظم الخارجية ، ولم يكن ذلك محل رضا كثيرين من سياسى ما بعد فيتنام الذين كانوا يخجلون من نشر مثلنا . ومن جراء ذلك فإنه ينبغى على « المؤسسة الوطنية للمنح من أجل الديمقراطية » أن تخوض كل عام معركة مع الكونجرس للحصول على المبلغ الهزيل ومقداره ١٥ مليون دولار ، والذى تتلقاه كل سنة . ولو كنا جادين فى تحقيق الازدهار والاستقرار والديمقراطية للعالم الثالث ، فإنه ينبغى لنا أن نزيد هذا المبلغ فى كل عام فيما بين الآن وعام ١٩٩٩ .

إن الحكم الديمقراطى هو فن يقتضى رؤية متبصرة . وهو لا يتمثل فى تكديس المبانى والخطوط الجوية والسدود لتغذية كبرياء وطنى غير ناضج . ينبغى ألا نقلد مبانى

الديمقراطية بل أن نبنيها هى نفسها عن طريق دعم روح الحكم الديمقراطى المستند إلى الكرامة الانسانية ، حكم القانون والحرية للجميع . ينبغى لنا أن نقدم للعالم الثالث الأمن القومى ، والازدهار الاقتصادى ، لكنه يتعين علينا فى نهاية المطاف أن نتوصل للطرق الكفيلة بتأكيد هذه القيم الروحية للحياة السياسية التى مكنتنا من أن نوفر الأمن والازدهار لأنفسنا .

وينبغى لمن يتشككون فى دورنا الحقيقى فى العالم الثالث ، أن يتأملوا كلمات أشد زعمائه بلاغة ، لى كوان يو رئيس سنغافورة . ففى ١٩٨٥ وجه سؤالا إلى الكونجرس الأمريكى قال فيه : « هل ترغب أمريكا فى التخلى عن المعركة بين الديمقراطية والسوق الحرة من جانب مقابل الشيوعية والاقتصاد الخاضع للسيطرة من جانب آخر ، وذلك فى الوقت الذى كسبت فيه تقريبا عقول وقلوب الناس فى العالم الثالث ؟ » .

الفصل العاشر

أمريكا جديدة

كانت لشارل ديجول ـ ككل الشخصيات التاريخية العظيمة ـ موهبة علم الغيب والبصيرة . فقد رأى ـ قبل غيره بزمان طويل ـ ما يمثله قيام هتلر من خطر ، ورأى الاحتمالات المفزعة للقوات المسلحة الميكانيكية ، ورأى أن أمام فرنسا التى هزمت واستذلت فى عام ١٩٤٠ إمكانية استرداد عافيتها والخروج من الحرب فى صف الظافرين . وأثناء زيارته الرسمية لواشنطن فى عام ١٩٥٩ ، استدار بقدراته على الاستبصار ناحية السياسة الأمريكية ، ولم يكن باقيا على حملة انتخابات الرياسة فى عام ١٩٦٠ إلا أشهر ، وقال لى : « لا أبتغى التدخل فى السياسة الأمريكية ، ولكن النصيحة التى أزجيها لمن يرشّح لمنصب الرئيس هو أن يدعو فى حملته إلى قيام « أمريكا جديدة » . لقد كان على صواب . ولما كنت أنا نائبا للرئيس ، فلم يكن فى وسعى الانتفاع بهذه النصيحة ، لأن الأمر يبدو وكأننى أجحد الرئيس أيزنهاور حقه . ولكن جون كيندى رشح نفسه على أساس هذا الشعار ، وفاز فعلا .

وإنى لأزجى نفس هذه النصيحة لمن يرشح نفسه لمنصب الرئيس فى عام ١٩٨٨ . ولقد كان رونالد ريجان ـ شأنه فى هذا شأن أيزنهاور ـ رئيسا يتمتع بشعبية كبيرة ، وأيد الشعب الأمريكى زعامته وهم سعداء ، لأن أمريكا تقف اليوم بقامتها الفارهة فى الخارج ، ولأنها عاشت فترة طويلة من النمو والرخاء فى الداخل . وهم معجبون بالطريقة التى استعاد بها الاحترام لأمريكا ، والتقدير للوطنية فى أمريكا . ولكن الأمريكيين لا يشبعهم النجاح أبدا . والمرشح الذى يجتهد فى أن يكون نسخة كربونية من الرئيس ريجان ، والذى يكتفى ببذل الوعد بأنه سيواصل اتباع سياساته ، يترك واقفا على الباب الخارجى .

إن الدعوة إلى أمريكا جديدة إنما تصيب من السليقة الأمريكية وترا شديد الحساسية . فالرضا عن الذات ليس خصيصة من الخصائص الأمريكية . والتاريخ الأمريكى تتناوبه فترات من الهدوء وفترات من التغيير الحماسى . ولكن الهدوء هو دائما أقرب إلى المظهر منه إلى المخبر . لأن الطاقات المتململة تغلى تحت السطح . والوضع القائم هو ـ على أحسن الفروض ـ وقفة استراحة مؤقتة على طريق المحاولات الأعظم قدرا ، وهى هنيهة نعيد فيها شحن بطارياتنا قبل أن نقبل تحديات جديدة . فالمسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت يتفجر بعدها الجانب الآخر من دورة التاريخ الأمريكى مندفعا للأمام . والنجاح الحقيقى ،

سواء بالنسبة للأمة العظيمة أو بالنسبة للرجل العظيم ، هو نجاح يستمد لا من التلذذ بإنجازات الماضى ، وإنما يستمد فقط من العكوف على مجازفات جديدة .

ومع بداية القرن الحادى والعشرين ـ ولم يعد ينأى عنا إلا بإثنى عشر عاما ـ يجد نداء إضافى يدعو إلى أمريكا جديدة . وسينشأ شعور متزايد بأننا فى حاجة إلى الانطلاق إلى أزمنة جديدة ، لإعداد أمريكا للزعامة فى القرن المقبل . والذى نختار الاضطلاع به من شأنه أن يؤثر فى مآل العالم تأثيرا عميقا . أما كيف نختار أن نقود ، ومن هو الذى نختاره لقيادتنا ، فهذه أمور لها أهميتها الحيوية . فالذى فى كفه الميزان هو مستقبل الحضارة لا أقل من ذلك . والتصرفات التى نقدم عليها ستقرر إلى حد كبير هل يكون القرن المقبل أفضل قرن بالنسبة للانسانية ، أو يكون خاتمة القرون .

وعلينا أن نسأل أنفسنا ما هو الدور الذى يتعين على الولايات المتحدة أن تضطلع به فى القرن الحادى والعشرين ؟ فهل تنتقل عصا الزعامة العالمية إلى أمة أخرى بعد عام ١٩٩٩ ؟ وهل تكون الولايات المتحدة ـ وهى أقدم ديمقراطية فى التاريخ ـ على قمة الجبل بعد عمر طوله مائتا سنة ؟ وهل نحن ـ كما قال تشرشل بعد إعادة صياغة عبارته ـ نشاهد بداية النهاية للتجربة الأمريكية العظيمة أو نشاهد نهاية بدايتها ؟ إن الأفراد جميعا يمرون بنفس التجارب ـ الميلاد والحياة والموت . ومعظمهم يموتون إذا لم يعد لديهم سبب يدعوهم إلى العيش . والأمم بدورها تعرف الميلاد والحياة . ولكن الموت بالنسبة لأمة لا يغدو أمرا لا مهرب منه إلا إذا فقدت مبرر حياتها . وأمريكا لديها أسباب قوية للعيش ـ من أجل ذريتنا ومن أجل الآخرين .

وإذا أردنا أن نفهم ماهية الخصوصية الأمريكية ، وجب علينا أن ندرس تاريخنا . فإن لم تكن لنا رؤية مشتركة بالنسبة لماضينا ، ألفينا أنفسنا بلا رؤية حقيقية بالنسبة لمستقبلنا . وعندما احتفلنا بانقضاء مائتى عام على دستورنا ، روج بعض المراقبين السطحيين الخرافة القائلة : بأن النظرية الأمريكية الخاصة بالحكم انبعثت بما يكاد يكون سحرا من عقول الأفذاذ الذين اجتمعوا فى فيلادلفيا . بل لقد تحدث بعض مؤسسى أمريكا عن إقامة « نظام جديد للعصور » . ولكن ، لئن أقام الدستور نظاما جديدا بالنسبة للمستقبل ، فقد استند استنادا راسخا إلى مبادىء قديمة من الماضى . فقد تراءت أفكار الفيلسوف الانجليزى جون لوك فى كل من إعلان الاستقلال والدستور . ولكن « إذا كانت تعاليم لوك قد أثرت فى الثورتين الأمريكية والفرنسية » ـ كما لاحظ ذلك بول ادوارد جوتفريد ـ « فإن هناك مبادىء أخرى من يهودية ـ مسيحية وتقليدية بل مبادىء ترجع إلى العصور الوسطى ساهمت بدورها فى تأسيس الحكومة الأمريكية ونموها » .

لقد كانت لمؤسسى أمريكا مزية رسم صورة على « قماشة رسم » جديدة . ولكنهم وإن

لم يتقيدوا بالماضى ويده المتيبسة ، فقد أخذوا يستعيرون بكل حرية من مفكرى الماضى العظام . واستطاعوا بجمع شتات هذه الأفكار القديمة العظيمة أن يخرجوا بفكرة جديدة تفضل أى واحدة من تلك الأفكار كما تفضل مجموع أجزاء هذه الأفكار .

لقد كانوا طلاب مُثل عليا ، ولكنهم كانوا رجالا عمليين جدا . فلم تخامرهم أوهام حول إقامة يوطوبيا (دولة مثالية) جديدة يكف فيها البشر عن أن يتصرفوا كبشر . إذ أدركوا أن الناس وإن كان عليهم أن يكابدوا فى سبيل تحقيق الكمال ، فلا أمل لهم البتة فى بلوغه ـ لأنهم يعيشون فى عالم مفتقر إلى الكمال يقطنه أقوام غير كاملين . وأدركوا أن المثالية إن تجردت من البراجماتية (النزعة العملية) صارت عاجزة ، وأن البراجماتية دون المثالية تصبح بلا معنى . لقد رغبوا فى بناء صرح متين تكتب له الحياة بعد ما يمضون . ولم يحدث فى التاريخ أبدا أن شيد أناس صرحا بمثل هذه الجودة .

وفى حين أنهم كانوا من الثوريين ، فقد عرفوا أن من شأن الثورة العارمة أن تدمر ما شيدوه . ومن هنا وضعوا أسلوبا يمكن به تحقيق أهداف الثورة من خلال التغيير السلمى .

وقد كان دافعهم فى هذا السبيل مبدأ يعلو على كل ما عداه . ولعلهم لم يقرأوا ما كتبه باروخ سبينوزا ، ولكن ما صنعوه بأيديهم هو التطبيق العملى لقوله : « إن الغاية القصوى للدولة لا تتمثل فى الهيمنة على الناس ، ولا فى كبح جماحهم بالتخويف ، وإنما تتمثل فى تحرير كل شخص من الخوف بحيث يعيش ويعمل فى أمن تام ، دون أن يلحق بنفسه أو بجاره ضررا . . . إن الغاية القصوى للدولة هى الحرية حقا » . ولئن امتدح مؤسسو أمريكا مبدأ المساواة ، فقد رفضوا أى نظام يفرض المساواة على حساب إخماد أنفاس الحرية الفردية اللازمة لازدهار روح الإبداع لدى البشر .

وقد رغبوا بعد السنوات الفوضوية التى عاشوها فى ظل « مواد الاتحاد » ـ عندما كانت الحكومة شديدة الضعف ـ فى أن تكون لديهم حكومة لها من القوة ما يكفى لحماية حقوق الشعب دون أن يكون لها من القوة ما يهدد هذه الحقوق . وكانت لهم عبقرية إقامة نظام يقوم فيه كل فرع من فروع الحكومة الرئيسية الثلاثة ـ وهى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ـ بمراقبة ما للسلطتين الأخريين من قوة . وما كانوا حتى فى أكثر أحلامهم همجية ليتصورون القوة الضخمة التى دانت للشركات العملاقة ، ونقابات العمال الكبيرة ووسائل الاتصال التى تملكها الاحتكارات . ولكنهم توخوا الحذر من أى تركيز للقوة قد يهدد حقوق الشعب ، لأنهم آمنوا بأن الشعب الحر القوى ليس عنه غنى فى التقدم .

هؤلاء الرجال العمليون كانوا مدفوعين بما لا يمكن وصفه إلا بأنه إيمان صوفى بما خلقوه . وقد لا تحتوى الوثيقة نفسها على هذه العبارات ، ولكنهم آمنوا بأنهم إنما كانوا يبنون

لا لأنفسهم وحدهم بل للآخرين أيضا ، وليس لأمتهم وحدها ، بل لأمم أخرى ، وليس لزمنهم وحده وحسب ، ولكن لجميع الأزمنة . ولم يستبد بهم الادعاء إلى حد الظن بأن أمريكا قوة عالمية ، ولكنهم آمنوا بأنهم إنما كانوا يشاركون فى قضية أعظم من ذواتهم بكثير .

لم يكونوا بلهاء أو مصلحين حمقى ، ولكنهم آمنوا بالقيم الأخلاقية والروحية . وكان حريا بهم أن تروعهم الفلسفة التى يلوح أنها على هذه الدرجة من الطغيان فى العالم الرأسمالى اليوم - حيث لا يحرك الكثيرين إلا دوافع من القيم الأنانية والعلمانية والمادية ، والمال عندهم هو الخير الوحيد . لقد كانوا محافظين ، ولكن نزعتهم المحافظة كانت لها خميرة من الرحمة .

لقد أرادوا لأمريكا لا أن تصبح مجرد بلد عظيم ، بل أن تصبح بلدا خيرا . لقد كانوا عاطفيين فى وطنيتهم ، ولكنهم أدركوا أن الوطنية بمعناها الحرفى هى حب البلاد ، وأرادوا لبلادهم أن تكون جديرة بالحب

ولكى ندرك دور أمريكا فى المستقبل ، علينا أولا أن نفهم ما الذى كانت أمريكا تعنيه بالنسبة للعالم فيما مضى . فما كنا مجرد بلد آخر على المسرح العالمى . وإنما كنا فى الصميم من التقدم الثورى فى الأوضاع المادية للبشر ، وكثيرا ما كنا نمثل نفوذا حاسما فى الصراعات الكبيرة من سياسية وعسكرية التى حدثت فى الأزمنة القريبة . ولكننا كنا أكثر من هذا ، فقد كنا كذلك منارة أيديولوجية - كنا التجسيد المادى لفلسفة فريدة فى العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة .

فى بداية القرن العشرين لم تكن أمريكا قوة عالمية . فمن الناحية الاقتصادية ، كنا متخلفين عن بريطانيا وألمانيا تخلفا نسبيا . ومن الناحية العسكرية لم نكن حتى نظهر فى الصورة . ففى حين كانت الأساطيل العظيمة للدول الاستعمارية تسود البحار ، لم ننجح إلا من فترة قريبة فى إرسال أسطول صغير حول العالم - بل إن قواتنا البرية كانت أضعف من بحريتنا . ومن الناحية السياسية ، كنا نتبع سياسة التجنب المتعمد لأى تورط فى الحزازات والمعارك الخاصة بالعالم القديم .

وفى الوقت عينه ، كان للمثل العليا التى استهدى بها النظام الأمريكى أثر عميق أعطانا تفاؤلا لا حد له بالنسبة للأمل المشرق الذى قدمناه للعالم . فمنذ أيام استقلالنا الوطنى ، والأمريكيون يؤمنون بأننا نجسد مثلا عليا أكبر من ذواتنا . وفى هذا قال توماس جيفرسون : « اننا نعمل لا من أجل أنفسنا وحسب ، بل من أجل الانسانية جمعاء » . وتحدث ابراهام لنكولن عن أمريكا بوصفها « آخر أحسن الآمال بالنسبة للعالم » . وتحدث ألبرت بيفردج حديثا غنائيا عن « المصير الواضح الجلى » لأمريكا . وقال وودرو ويلسون : « لا يفاخر

الوطنى الأمريكى برايته مثل ما يفاخر عندما تعنى هذه الراية للآخرين ما تعنيه له هو نفسه ، وهو أنها رمز للحرية » .

كل هذه البيانات قيلت قبل أن تغدو الولايات المتحدة قوة عالمية حقيقية . ولقد آمنا إيمانا عميقا بالمبادىء التى اعتصمنا بها . وانبعث نفوذنا لا من قوتنا العسكرية أو الاقتصادية ، بل من الجاذبية الهائلة التى نالتها مثلنا العليا ، وما حققته من نجاح فى بقية العالم . لقد كنا الدولة العظمى الوحيدة فى التاريخ التى كان دخولها المسرح العالمى لا بقوة السلاح بل بقوة أفكارها .

وخلال هذا القرن بقينا أمناء لمثلنا العليا ، وكنا قوة تسعى للخير فى العالم . وسعينا إلى التخفيف من حدة السلام المنتقم الذى انطوت عليه معاهدة فرساى . وكنا عاملا حاسما فى منع هتلر من تحقيق وعده ببقاء حكم الرايخ ألف سنة . وحاولنا أن نوقف التوسع السوفييتى فى أوروبا وآسيا . ومؤكد أننا اقترفنا أخطاء ونحن نحاول الاعتصام بمثلنا العليا . ولكن المثالية الأمريكية ـ التى كانت ساذجة أحيانا ، مضللة أحيانا ، مندفعة فى حماستها أحيانا ـ كانت على الدوام لب اللباب فى سياستنا الخارجية . ومن أعظم آيات قوتنا وأعظم مظاهر ضعفنا كقوة عالمية أننا لم نتعلم أبدا كيف نتصرف بالبرود الفظ « لسياسة الواقع » التى دان بها العالم القديم .

وعقب النقاش غير الرسمى الذى جرى مع خروشوف فى عام ١٩٥٩ ، عَنَّ له أن يبين مدى مرونته بالمقارنة بزملائه العقائديين ، فأشار إلى نائبه فى رياسة الوزراء وقال فى ازدراء : « إن الرفيق كوسلوف شيوعى ميئوس منه » . وكان خروشوف يمازح كوسلوف بسبب تفانيه فى مثاليته . ولقد كان الأمريكيون دائما على شاكلة كوسلوف بمعنى من المعانى ، لأنهم كانوا متفانين فى مثاليتهم وهم يتعاملون مع العالم ، وإن كانوا ـ على خلاف كوسلوف ـ غير متفانين فى فرض مثالياتهم بالخديعة على العالم ، وهذا أمر يحسب لصالحنا . فالسياسة الخارجية بالنسبة للأمريكيين هى سياسة لا يتعين تبريرها على أساس وحيد هو أنها تخدم مصالحنا . فلا بد لهذه السياسة من أن تكون متمشية مع مثالياتنا . وبمعنى أعمق ، فإن مصالحنا لا تخدم إلا عندما نعتقد بأن الذى نفعله هو الصواب .

وقد صمدنا فى طريقنا إلى النهاية على الرغم من التغييرات الكاسحة التى غيرت وجه العالم فى هذا القرن . وما كان فى وسع أحد فى عام ١٨٩٩ أن يتكهن بالتقدم المادى ، الذى لا سابق له ، الذى تحقق فى هذا القرن ، والذى حسّن من أحوال المعيشة فى كل مكان ، فأصبح حتى الفقير يمتع اليوم بطعام أفضل ومسكن أحسن ، وعناية صحية أفضل ، وعمر أطول . وما كان فى وسع أحد أن يتكهن بأن الانسان سيحطم الذرة ويستكشف الفضاء ويخترع الكمبيوتر ، وما كان فى وسع أحد أن يتكهن بأن أكثر من مائة مليون نسمة سيفقدون

حياتهم فى حربين عالميتين وأكثر من مائة حرب أصغر منهما . وما كان فى وسع أحد أن يتكهن بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى سيحلان محل بريطانيا وفرنسا وألمانيا باعتبارهما القوتين الرئيسيتين فى العالم ، أو أن الامبراطوريات الأوروبية ستنهار ، أو أن الشيوعية الشمولية ستحكم ٣٥ فى المائة من سكان العالم .

وعلى ما لهذه التغييرات من ضخامة ، فستبدو قليلة الشأن بالمقارنة بما هو حرى أن يجيء فى القرن الحادى والعشرين . فمن المحتم إذن أن نقرر اليوم ماهية الدور الذى يتعين على أمريكا أن تضطلع به فى المستقبل .

البادى أن إمكانياتنا ليس لها حدود . فنحن أقوى وأغنى بلد فى العالم ، وفى وسعنا أن نستعرض قوتنا العسكرية حول العالم ، كما أن فى إمكاننا أن نؤثر فى جميع القضايا السياسية الكبيرة فى زماننا . ولثقافتنا وأفكارنا وأنظمتنا الاقتصادية والسياسية من الجاذبية الدولية ما هو أعظم منه فى أى وقت مضى . وليس من المبالغة فى شيء القول بأن ملايين من الناس من جميع أنحاء العالم سيهاجرون إلى الولايات المتحدة لو سمح لهم بذلك .

ولكن مما يبعث على السخرية أن هناك نزعة سلبية جديدة تبتلى بها أمريكا اليوم . فهناك « جوقة » متزايدة من الحكماء والأساتذة والسياسيين الذين يتكلمون عن انهيار القوة الاقتصادية والزعامة السياسية للولايات المتحدة ، قائلين إننا شهدنا نهاية القرن الأمريكى . وهم يجادلون قائلين : إن الحضارة الأمريكية قد بلغت ذروتها وها هى الآن تواجه انهيارا لا سبيل إلى عكس اتجاهه ، كما يشيرون إلى أن أعراض الانهيار تحيط بنا ـ فهناك مشكلة إدمان المخدرات التى تفشت بين شبابنا ، وهناك أزمة فى التعليم ، وهناك مطالبة بالأخذ بمذهب الحماية فى التجارة ، وهناك نداء يدعو إلى العزلة ، حتى البرازيل هزمتنا فى كرة السلة !

فهل السلبيون الجدد على صواب ؟ وهل هذا كله يقوم برهانا على أن أعظم أيام أمريكا قد استدبرناها ؟ إن الذين يدعون إلى السلبية الجديدة لن يبرهنوا على صواب رأيهم إلا إذا سمحنا لتشاؤمهم بأن يستحيل إلى نبوءة تتحقق تحققا ذاتيا . فنحن ـ على خلاف الماركسيين ـ لا نقر بوجهة النظر القائلة بالحتمية التاريخية ، وندرك أن لدينا خيارا نختاره ، وأن لدينا الموارد والقوة والقدرة على المضى فى التصرف باعتبارنا زعامة عالمية . وفى وسعنا أن نكون قوة خير فى القرن الحادى والعشرين . ولكن ما زال هناك سؤال بلا جواب : هل لدينا الارادة القومية للاضطلاع بهذا الدور ؟

ان السلبيين الجدد يجادلون قائلين : إن إرادة القوة القومية الأمريكية قد تداعت . فقد أعلن الرئيس كارتر بعد جلساته الشهيرة مع مستشاريه فى كامب دافيد أن الولايات المتحدة تعانى من علة عميقة الجذور . وقد أصاب فى تحديده للمشكلة ، ولكنه أخطأ فى قوله :

إن العلة أصابت الشعب الأمريكى . وواقع الأمر أن العلة كانت فيروسا مميتا أصاب طبقة القيادة الأمريكية . وهذا يصدق على السلبية الجديدة . فالشعب الأمريكى ليس شعبا انهزاميا ، وهو يتجاوب مع القيادة القوية المسؤولة . أما المشكلة فهى أن طبقتنا القيادية قد عجزت عن توفير ذلك .

وإن حدث ذات يوم أن كسبت موسكو المنافسة بين الولايات المتحدة والسوفييت فسيكون سبب ذلك هو إخفاق طبقة القيادة الأمريكية . وفى هذا كتب روبرت نيسبت يقول : « يبدو أننا نعيش فى عصر آخر مختلف يظهر فيه (انهيار الأعصاب) واضحا جليا لا فى أذهان الأغلبية الأمريكية ، بل فى أذهان أولئك الذين يحرسون بوابة الأفكار والمثقفين » . وفى السنوات الأربعين التى انقضت ، فقدت القشرة العليا فى أمريكا - قشرة التعليم والمال والقوة - إحساسها بوجهتها فى العالم ، وصارت تفتنها كل بدعة فكرية تسترعى انتباهها . والبدعة السيارة اليوم هى نزع السلاح ودعوى المسالمة ، وهى بدعة قد يكون لها تأثير الكارثة على مصير الغرب . فإذا فقد واضعو السياسة فى مجتمعنا والذين يؤثرون فيهم إرادة القيادة ، تناهى الخطر من أن تعجز الأغلبية الأمريكية عن تغيير الاتجاه المفضى إلى الهزيمة إلى الوجهة العكسية .

وقد برهن الرئيس ريجان على الزعامة القادرة القوية وكيف تكون . وقد استطاع برغم المعارضة التى تكاد تكون شاملة من جانب الذين يسمون أنفسهم بالأذكى والأفضل ، أن يحقق انتصارات ساحقة فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وقد تم له هذا لأنه ناشد الأمريكيين بأن يبتعدوا عن سلبية عقد السبعينات وعزلته ، وأن ينطلقوا إلى الأمام داخلين عصرا جديدا من الفرصة المتاحة فى الداخل والزعامة فى الخارج . إن فضائل السياسات المحلية والخارجية لادارة ريجان هى موضوعات عادية تحتمل النقاش . ولكن لا يسع أحدا أن ينكر أن الأسلوب البهيج الواثق الذى اتبعه الرئيس ريجان قد استعاد روح قدرة الأمريكيين على العمل . ولئن لطخت حكاية ايران - كونترا صورة رياسة ريجان ، فإن من المواريث الهامة التى يخلفها وراءه أن روح الشعب الأمريكى ستكون أفضل بكثير عند ما يترك المنصب عما كانت عليه عندما تقلده .

ومع ذلك فهناك من يتساءل من بين الذين يقفون إلى اليمين والذين يقفون إلى اليسار : لم يتعين على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور على المسرح العالمى فى وقت تشغلنا فيه مشكلات كثيرة ملحة فى الداخل . وكثيرون هم الذين فجعتهم هزيمتنا فى فيتنام . وهناك سواهم من الذين استولى عليهم القنوط إزاء منظر الزعماء الفاسدين فى البلدان النامية وهم يبددون بلايين من دولارات المعونة الأمريكية على أغراض الفساد والتفاهات الحكومية . وقد استبد بهم الغضب وهم يسمعون هؤلاء الزعماء أنفسهم يقومون بتعنيفنا فى الأمم

المتحدة ، ويعتقد النقاد من أهل اليمين أن الولايات المتحدة أطيب من أن تلوث نفسها بالسياسات القذرة للعالم ؛ أما الناقدون من أهل اليسار فيعتقدون أن الولايات المتحدة ليس لها من طيبتها ما يكفى لتمكينها من المساهمة فى أى شىء فى العالم . وهؤلاء القدامى والجدد من دعاة العزلة إنما يسعون إلى إخالة العبء الأساسى للزعامة العالمية إلى الأوربيين واليابانيين الذين طال العهد بانتعاشهم الاقتصادى بعد خراب الحرب العالمية الثانية .

واننا إذ نتصدى للدور الذى تضطلع به الولايات المتحدة فى العالم فى المستقبل نحتاج إلى الرؤية من خلال منظور تاريخى . فلم يكن يهم فى بداية هذا القرن أن تضطلع أمريكا بدور عالمى أو لا تضطلع به ، فقد كان فى مقدور الآخرين ممن يشاركوننا نفس قيمنا أن يضطلعوا بذلك . أما ونحن ندنو من بداية القرن المقبل ، فلم يعد ذلك صحيحا ؛ لأن من الأهمية الحيوية المطلقة أن تضطلع أمريكا بدور رئيسى . وإذا انسحبت الولايات المتحدة إلى عزلة جديدة ، فلا توجد دولة أخرى تشاركنا فى قيمنا ولديها الموارد والارادة تحل محلنا . ولنا أن نثق فى الوقت عينه بأن هناك دولة أخرى تعادى مبادئنا ومصالحنا ستقوم بذلك - وهى الاتحاد السوفييتى .

فإذا انسحبنا ، أسلمنا إلى موسكو دور الزعامة دون منازع ، وجعلنا الدنيا آمنة لسيطرة السوفييت وتوسعهم ، وشهدنا مصرع السلام والحرية على وجه السرعة ، ولجاء فجر القرن الحادى والعشرين مفتتحا عصرا جديدا للبربرية على النطاق الكونى . وإذا انسحبنا ، لم نلبث أن ألفينا أنفسنا وقد أصبحنا جزيرة فى بحر أحمر . وسيكون لدينا سلام ، ولكنه سلام التقهقر والهزيمة .

وعلينا إذن أن نرفض جدول أعمال دعاة العزلة الجدد الذى يقضى بالانسحاب من أوروبا ، والانتقاص من ضمانتنا النووية المبذولة لحلفائنا ، وإقامة جدار من الرسوم الجمركية أخذا بمذهب الحماية التجارية ، ومنع تأييدنا عن المناضلين فى سبيل الحرية ، والتقهقر من المعركة الدائرة حول الأفكار . وإذا كتبت الغلبة للولايات المتحدة فى المنافسة بين الدولتين العظميين ، كان العالم آمنا للأمم الحرة . أما إذا كتبت الغلبة للاتحاد السوفييتى ، فسيصبح العالم غير آمن للأمم الحرة . والأسلوب السوفييتى فى الطغيان يحيا بالتوسع ، أما الحرية فهى تتوسع بكونها حية ، فإذا أريد لها أن تتوسع ، وجب أولا أن تحيا .

وعلينا أن نواصل الاضطلاع بعبء الزعامة لا من أجل الآخرين وحسب ، بل من أجلنا نحن أيضا . وقد كتب ديجول يقول : « إن فرنسا لا تكون صادقة مع نفسها أبدا إلا إذا انشغلت بمشروع عظيم » . وهذا يصدق على جميع الأمم كما يصدق على الأفراد ، ولكنه يصدق على أمريكا بصورة خاصة . ولا يسع أمريكا أن تكون أمينة مع مبادىء تأسيسها

إلا إذا ألزمت نفسها بأن تكون قوة فعالة صانعة للخير فى العالم . ولن نكون صادقين مع أنفسنا إلا إذا عاهدنا أنفسنا على القيام بدور فى المشروع العظيم ، ألا وهو تشكيل مستقبل الحضارة الانسانية .

وفى القرن الحادى والعشرين سيقوم الانسان بإعادة تشكيل العالم . وعلينا أن نضطلع بدور محورى فى هذا المشروع العظيم . فمن الناحية المادية ، سنقوم بإعادة تشكيل العالم بفضل تفجر المبتدعات التكنولوجية . وعلينا أن نحاول إعادة تشكيل العالم سياسيا من خلال استراتيجية تستهدف تحقيق سلام حقيقى . وفى الوقت عينه ينبغى ألا يغيب عنا التصدى لقضية البعد الروحى فى الانسان .

وفتوحات العلم كفيلة بأن تغير وجه العالم المادى فى القرن الحادى والعشرين . ويؤخذ من التقديرات أن ٩٠ فى المائة من جميع المعارف العلمية قد تم استحداثها فى العقود الثلاثة الأخيرة ، وهى معارف ستتضاعف مع نهاية القرن . وسيتقدم العلم فى السنوات التى تلى ذلك بمعدلات أسيّة لا نهائية . فنحن الآن على شفا انفجار للمعارف له من ضخامته ما من شأن عواقبه ألا يدع شيئا فى العالم على حاله ، بالمعنى الحرفى لهذه العبارة .

وسنرى فى السنوات التالية لعام ١٩٩٩ صناعات كاملة جديدة تنشأ محدثة ثورة فى حياتنا . فبفضل خلايا الوقود الكيميائى نستطيع صنع سيارات كهربائية تقطع أكثر من ألف ميل دون حاجة إلى إعادة الشحن بالكهرباء . وبفضل الموصلات الفائقة القدرة ستتغير أساليب نقل الكهرباء وتوليدها . وبفضل تكنولوجيا الوقود الاصطناعى (التخليقى) يصبح البترول متوافرا فى السوق بصورة دائمة . وسنتغلب على مشكلات مفاعل الاندماج النووى ، وبهذا نستحدث نوعا نظيفا من الطاقة لا يستنفد . وسيتلفت أحفادنا فى القرن الحادى والعشرين إلى الوراء ، وهم فى عجب من كل ما قيل عن أزمة الطاقة .

وسنرى فتوحات عظيمة فى التكنولوجيا الطبية ، وسيكون فى وسعنا بفضل التكنولوجيا الحيوية صنع أعضاء اصطناعية بشرية يعوّل عليها لاستخدامها فى زراعة الأعضاء . وسنخترع الأساليب التى من شأنها إعادة تجديد المخ والنسيج العصبى التالفين . وسيكون فى وسعنا استحداث مواد لتشحيم المفاصل المصابة بالتهاب . وسنصنع آلات تفحص داخلية الجسم البشرى لتشخيص المتاعب والأمراض . وسنستطيع بفضل البحوث التى تجرى على المادة الحيوية الوراثية القضاء على عشرات من الأمراض ، وربما كان منها حتى السرطان والايدز . وبالنسبة لمن يأتون بعدنا لن يكون العمر الممتد إلى مائة سنة أمرا غير عادى .

وسيكون فى وسعنا أن نحل مشكلات الجوع والفاقة فى العالم حلا نهائيا . ولسوف نجد أن الباحثين فى المادة الحيوية الوراثية قد اكتشفوا سلالات جديدة من المحصولات تدر غلة أكبر ، وذلك بالاستفادة استفادة ناجعة أكبر من أشعة الشمس ، وهى غلة تقاوم الأمراض

والحشرات ، وتنبت فى التربة الضعيفة . ولن يكون للمجاعات وجود إلا فى كتب التاريخ . وقد تكهن هرمان كاهن ، المشتغل بالبحوث المستقبلية ، بأن معدل دخل الفرد فى العالم الذى كان ٢٠٠ دولار عندما تم تأسيس بلادنا والذى بلغ نحو ٢٠٠٠ دولار اليوم ، سينمو فى القرن الحادى والعشرين إلى ٢٠,٠٠٠ دولار .

وسنشاهد ثورات متصلة تحدث فى الحاسبات الالكترونية (الكمبيوتر) ، وسيكون فى وسعنا إعداد أجهزة متقنة لمعالجة الكلمات تعمل بالصوت ، وسنزيد من سرعة أجهزة الكمبيوتر برتب كاملة أكبر من حيث الحجم والوقت . ولسوف نخلق ذكاء اصطناعيا ـ فيكون فى وسع الكمبيوتر لا أن يجرى الحسابات المعقدة وحسب ، بل أن يفكر كذلك تفكيرا خلاقا مبدعا . وسنرى تكنولوجيا الانسان الآلى (الروبوت) وقد تسلمت عمليات الصناعات التحويلية التقليدية . وفى خلال أقل من عشرين سنة لا غير ، سيكون فى وسع كمبيوتر ، حجمه لا يزيد عن حجم صندوق سيجار صغير ، أن يقوم بتخزين ما يوازى عشرة أضعاف ما فى مكتبة الكونجرس من مقتنيات . وسيكون هذا الكمبيوتر لعبة يتلهى بها الأطفال بالمقارنة بالتكنولوجيا التى سيتم استحداثها فى نهايات القرن .

وما هذه إلا بعض التغييرات التى نستطيع أن نتوقعها ، وستكون كالقزم بإزاء التغييرات التى ليس من المستطاع حتى الآن التكهن بها . ويعوز أمريكا أن تبقى عند الحد القاطع للثورة التكنولوجية . ولتحقيق هذا ، يتعين علينا أن ننهض بقدرتنا على المنافسة فى النظام الاقتصادى الكونى . وعلى القادة من رجال الأعمال عندنا أن يبدأوا التفكير فى شأن القرن المقبل عوضا عن أن تستحوذ عليهم أرقام الأرباح فى ربع السنة المقبل . وعلى رجال التربية عندنا أن يعملوا جادين على إقامة نظام معهدى من الدرجة الأولى فى كل مستوى من مستويات التعليم . وعلى قادتنا السياسيين أن يقاوموا الدافع إلى الأخذ بمذهب الحماية التجارية ، لأن إقامة الحواجز الجمركية هى الملجأ والملاذ للدول الضعيفة والمتداعية .

وعلينا أن نتغلب على مجموعة الأعراض المرضية المضادة للتكنولوجيا ، وهى التى عانينا منها فى عقد الستينات ، وهو ما يصدق بالذات على ميدان الطاقة النووية . فالمناورون فى الدهاليز من الذين يعارضون النشاط النووى قد نجحوا فى جعل مشروع بناء معمل للطاقة النووية أمرا مستحيلا . وهؤلاء يزعمون أنهم يخشون على البيئة من التعرض للخطر . ولكن واقع الأمر أن الطاقة النووية هى أنظف شكل من أشكال الطاقة ، يضاف إلى هذا أن المعامل النووية الغربية ـ على خلاف معمل الطاقة السوفييتى فى تشيرنوبل ـ مجهزة بنظم سلامة متعددة . يضاف إلى هذا أننا سنرى الفتوحات التكنولوجية وقد استحدثت معامل للطاقة النووية آمنة أمنا ذاتيا ، بحيث تتوقف سلسلة التفاعلات النووية

س تلقاء نفسها ، إذا صارت درجة حرارة المفاعل شديدة السخونة . فقد رأينا المستقبل يطل من الطاقة الذرية ، وهى تؤدى عملها بنجاح .

وإذا كان لأمريكا أن تستثمر الوعود الهائلة التى يبشر بها القرن المقبل ، فعلينا أن نرفض الدعوة التى يروج لها خصوم التكنولوجيا . فإذا انتصحنا بنصيحة العصريين الذين يريدون تحطيم الآلات ، كما فعل عمال بريطانيا فى الفترة ١٨١١ ـ ١٨١٦ ، والذين يعارضون التقدم العقلى بلا عقل ، فقد حكمنا على أمريكا بأن يكون وضعها التكنولوجى كالماء الآسن الراكد .

وعلينا كذلك أن نعيد نَذْرَ أنفسنا لاستكشاف الفضاء . وسنستغل الفضاء فى أغراض عملية مثل الأقمار الصناعية المستخدمة فى الاتصالات ، ومحطات الفضاء المجهزة بمختبرات لإعداد لقاحات طبية وصنع بلور صناعى لا عيب فيه ، وذلك فى حالة انعدام الوزن التامة . ولكن علينا أن نعمل أكثر من هذا . علينا أن نجدد روح الاستكشاف فينا . فبعد قيام الروس بإطلاق القمر الصناعى « سبوتنيك » فى عام ١٩٥٧ ، كان واحد من العلماء الأوائل الأمريكيين يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن القومى عما نستطيع أن نكسبه من استكشاف الفضاء . وأشار إلى لوحة عليها عشرة احتمالات ، بما فى ذلك موضوعات مثل الجو والاتصالات والبحوث الطبية . ثم تحوَّل ناحية الرئيس ايزنهاور قائلا : « يا سيادة الرئيس ، لعل أهم كشف نحققه غير وارد فى هذه اللوحة » ، وليس ثمة دفاع عن أهمية اكتشاف الفضاء أفضل من هذا الدفاع . وعلى أى حال ، فإن الذين اكتشفوا أمريكا كانوا يحسبون أنهم سيصلون إلى جزر الهند الشرقية .

فى القرن العشرين هبط الانسان على القمر ، وفى القرن الحادى والعشرين سيمشى على المريخ ثم يتطلع إلى ما وراء منظومتنا الشمسية ، أى إلى النجوم . وعلينا أن نخوض ذلك ، ولو فى سبيل المشاركة فى نشوة المغامرة وفى التحدى الذى يمثله هذا المشروع . ونستطيع بهذه المحاولات العظيمة أن نسمو بالروح الأمريكية ، وأن نوحد ذواتنا فى السعى لتحقيق هدف مشترك ، كما أن فى وسعنا أن نفاخر بأننا حققنا مجتمعين ما يعجز أى واحد منا عن تحقيقه بمفرده .

وعلينا ونحن نغير العالم المادى أن نجتهد فى إعادة تشكيل العالم سياسيا . ففى القرن العشرين خطا تقدمنا التكنولوجى خطوات أبعد من تقدمنا السياسى ، وهو أمر ينبغى ألا ندعه يحدث فى القرن المقبل ، لأن تقدمنا المادى قد وصل إلى النقطة التى إن تعذر فيها اقترانه بتقدم سياسى ، فقد يُفضى ذلك إلى دمار شامل . وإذا أردنا أن نبلغ بتقدمنا المادى الحد الأقصى فى القرن الحادى والعشرين ـ لا لمصلحتنا وحدنا وحسب ، بل كذلك لمصلحة الانسانية جمعاء ـ فعلينا أن نلتمس الأسباب الكفيلة باقتران فتوحاتنا العلمية بمزيد من التقدم

السياسى ، ممّا يقلل من فرص نشوب الحرب ، ويزيد من المشاركة فى خيرات السلام .

ومهامنا السياسية أشق كثيرا وأعتى بالمقارنة بالمستحدثات الجديدة الأفضل التى نخترعها . ولنا أن نتوقع حدوث تغييرات هائلة فى ميزان القوة السياسى والاقتصادى فى القرن الحادى والعشرين . ولئن ظلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى القوتين الغالبتين فى نهاية القرن ، فكل ما يحدث بعد ذلك رجم بالغيب ، وبناء على معدلات النمو الحالية ، فإن اليابان ستتفوق فى الناتج القومى الاجمالى على الولايات المتحدة ، وسيكون لها من القوة العسكرية ما تختار سياسيا أن يكون لها . وستصبح الصين دولة عظمى اقتصاديا وعسكريا . أما أوروبا الغربية ، فإن قرنت براعتها الاقتصادية الفائقة بوحدة سياسية ، انضمت إلى صفوف الدول العظمى . ولن يكون فى وسعنا بعد الآن أن نتولى القيادة بفضل قوتنا الاقتصادية والعسكرية المستعلية . وعلينا عوضا عن ذلك أن نتولى القيادة بفضل الرؤية السياسية المستعلية .

وبالنسبة للجزء الباقى من هذا القرن وبداية القرن المقبل ، ستكون الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى اللاعبين المهيمنين على مسرح الحياة فى العالم . وسنرى هذه المنافسة الهائلة - التى تنبأ بها « توكفيل » بقدر كبير من الاستبصار - تبلغ ذروتها . وسنواجه سؤالين أساسيين هما : هل فى وسعنا تفادى الحرب النووية ؟ وهل فى وسعنا تفادى هزيمة بلا حرب ؟ وعلينا أن نعمل التماسا للأسباب التى تحول دون رؤية القدرات العلمية التى تستطيع تحقيق تقدم غير محدود . وقد استخدمت فى تحقيق دمار غير محدود . وعلينا فى الوقت عينه أن نذود عن نظامنا وقيمنا لا لأنفسنا وحدنا ، بل لذريتنا كذلك .

ومن أدعى التطورات إلى الاستبشار اعتراف جورباتشوف بالحاجة إلى معالجة المشكلات الداخلية الباعثة على القنوط فى الاتحاد السوفييتى . وهو يعترف أن النظام السوفييتى قد أخفق فى بعض الجوانب الهامة ، وهو يدرك أن قوته العسكرية المتفوقة - التى تحققت بتكلفة هائلة - لا يستطاع استخدامها ضد خصومه الرئيسيين دون التعرض لكارثة . وهو يعرف أن مشكلاته الاقتصادية الداخلية تحد من قدرته على المنافسة على النفوذ حول العالم ، كما يعرف بأن سياسة التوسع الحثيث لموسكو داخل الأراضى القريبة منها قد اصطدمت اليوم بمعارضين أشداء على جميع الجبهات . وهو يعرف أن المشكلات التى يجابهها تحتاج إلى ما لا يقل عن جيل لحلها . وهو فى حاجة إلى جيل من السلام - أو بعبارة أكثر تحديدا - جيل بلا حرب .

وتتحصل مهمتنا فى صياغة جدول أعمال لاستغلال هذه السنوات العشرين خدمة للحرية والسلام الحقيقى . وعلينا ابتداء أن نرفض مشورة السلبيين الجدد فى جامعاتنا العظيمة وفى وسائل الإعلام وفى دور الأعمال الضخمة وفى السياسة . وتمثل العزلة

الجديدة جانبا من أكثر الجوانب إزعاجا فى النهج الذى يتبعونه . وعلى خلاف أنصار العزلة القديمة ، فإن الذين ابتلوا بهذه السلالة الجديدة من الفيروس المميت يعترضون لا على تورط الولايات المتحدة فى الخارج وحسب ، بل على برامج الدفاع فى الداخل أيضا . وهؤلاء يستحوذ عليهم خوف مزدوج من قيام فيتنام أخرى ، ومن نشوب حرب نووية ، وهم غير أكفاء لمواجهة التهديد الذى يمثله الاتحاد السوفييتى . وكلما تعرضت مصالح غربية للمخاطر ، كان قُصاراهم أن يشرحوا لك كيف تتخذ موقفا سلبيا . وإذا وقعت أزمة انتفضت ركبهم كرد فعل لها ، وأحالوها إلى الأمم المتحدة ، مما يعنى عدم القيام بأى عمل .

وإذا لم يكن أمامنا إلا عشرون سنة قبل أن يعمد الاتحاد السوفييتى ، وقد جدد عافيته ، إلى تحويل نظره إلى فرص التوسع الجديدة ، فمن الواجب ألا نضيع وقتا . علينا أن نفكر بجرأة ونتصرف بجرأة . علينا أن نسعى لتشكيل العالم : ولكن علينا ألا نحاول إعادة تشكيله بخيالنا . وعلينا أن ندرك أن النظام الذى يصلح لنا قد لا يصلح للآخرين الذين له نشأة مختلفة عنا . وعلينا أن نرفض النظرية العصرية ، وإن تكن عقيمة من الناحية الفكرية ، الداعية إلى النسبية الأخلاقية . فنحن نؤمن بقيمنا إيمانا عميقا ، ولكن من الخصائص الأساسية لهذه القيم ألا نحاول فرضها على الغير ، فقيمنا تنتقل إلى الغير بالمثل الطيب ودون اللجوء إلى القوة بتاتا .

وعلينا أن نستعيد مصداقية الردع الاستراتيجى للولايات المتحدة ، بأن نقلل من مدى استهدافه للضربة السوفييتية الأولى . وعلينا أن نعزز قواتنا الاستراتيجية للعمل فى المسارح الرئيسية - مثل أوروبا وكوريا والخليج الفارسى - بحيث يستحيل على القادة السوفييت أن يؤمنوا بأن فى وسعهم كسب الحرب بالقوات التقليدية وحدها .

وعلينا أن نستغل القوة الاقتصادية الواهنة لموسكو لكى نحسن من وضعنا التنافسى حول العالم ، ونقوى أصدقاءنا ، ونحسن الصلات مع الراغبين فى أن يكونوا أصدقاء لنا . وعلينا أن نمضى فى إقامة علاقاتنا التعاونية مع مراكز القوة الرئيسية الأخرى فى العالم : أوروبا الغربية واليابان والصين . وعلينا أن نساعد الذين يحاربون لكى يحولوا دون انتصار الشيوعية ، والذين يحاولون أن يكروا كرا على انتصار شيوعى . وعلينا أيضا أن نعمل على تحسين أحوال المعيشة فى البلدان الأخرى رغبة فى الانتقاص من الجاذبية السياسية للشعارات الشيوعية . وعلينا أن نبين بوضوح أننا سنقف جهودنا على الأقل من الفاقة والبأساء والمرض والظلم ، التى ابتليت بها معظم شعوب العالم ، حتى ولو لم يكن هناك تهديد شيوعى . وبإقدامنا على الاستثمار فى الخارج نضمن تحقيق التقدم فى ديارنا .

علينا أن نستغل مفاوضاتنا مع موسكو لنظهر عزمنا الثابت بالنسبة لموضوعات النزاع التى تتأبى على التوفيق ، وعلينا أن نعمل فى سبيل الوصول إلى اتفاقات تعود بالنفع المتبادل

فى المجالات التى يحتمل الاتفاق عليها ، وأن نزيد من التواصل بين المجتمع السوفييتى والغرب ، وأن نقيم من العلاقات البناءة مع السوفييت ما يسمح به سلوكهم الدولى .

وأهم من هذا كله ، أن علينا ألا نسقط فى فخ الاعتقاد بأن الاقلال من التوتر الأمريكى السوفييتى إنما يعنى نهاية الصراع . وان كان جورباتشوف يؤكد الحاجة إلى حل مشكلاته الداخلية ، فلنحذر من التورط فى الاعتقاد بأن النظام قد تغير أو أن التهديد الذى يتعرض له الغرب قد انتهى . والذين يعتقدون فى الغرب بأنه قد تخلى عن الهدف السوفييتى المتمثل فى إقامة عالم شيوعى ، عليهم أن يلاحظوا العبارة الختامية التى وردت فى خطبته بمناسبة العيد السبعين للثورة البلشفية ، حيث قال : « فى أكتوبر ١٩١٧ انفصلنا عن العالم القديم رافضين إياه على طول الخط ، ونحن ماضون صوب عالم جديد هو عالم الشيوعية ، ولن نتنكّب هذا الطريق أبدا » . بل إن جورباتشوف ، وهو ماض فى سبيل إصلاحاته ، مازال يصر على المصالح السوفييتية ، ويتحدى مصالحنا ـ وسيعود بكامل قوته خلال عشرين عاما . وإذا اتخذنا الاجراءات المطلوبة فى السنوات السابقة على عام ١٩٩٩ ، كنا مستعدين إزاءه .

وعلينا أن نتجنب خطر الرضا بما نحن فيه ، وفى هذا كتب بول جونسون يقول : « من دروس التاريخ وعبره أن الحضارة ـ أى حضارة ـ لا يمكن أن تؤخذ باعتبارها أمرا مسلما به . ودوامها أمر لا يستطاع أبدا تأكيده ؛ فهناك دائما عصر أسود ينتظرك وراء الباب إن أنت أسأت اللعب بالأوراق التى فى يديك ، أو إذا اقترفت من الأخطاء عددا كافيا » . ولا يسعنا أن نسمح للحضارة الغربية بأن تلقى هذا المصير . فلدينا الأرصدة المادية والأخلاقية ، ولكن مازال علينا أن نبرهن أن لدينا من الحذق والارادة ما يطوع لنا أن نغلب .

وكلما انشغلنا بالاحتياجات المادية والمشكلات السياسية ، وجب علينا ألا نتجاهل الحاجة إلى التصدى لقضية البعد الروحى للانسانية .

فأمريكا تمثل أفكارا فلسفية معينة . وعندما يشتكى السلبيون الجدد من أن أمريكا قد ماتت ، ساقوا الحجج لا بأن الولايات المتحدة فقدت إرادة القيادة وحسب ، بل فقدت أيضا ايمانها بنفسها . وهم فى إبراز هذه المشكلة على صواب لأن الحضارات العظيمة فى الماضى تداعت لا لأنها تعبت من التضحيات اللازمة للقيادة وحسب ، بل كذلك لأنها فقدت إحساسها بالغاية والاتجاه . والأمة التى تفقد إيمانها بمثلها العليا ، لا يسعها أن تنتظر من هذه المثل العليا أن تستهوى الآخرين .

فإذا أردنا أن نستعيد ايماننا ، وجب أن نلتفت إلى جذورنا . فقبل قرنين مضيا ، كانت الولايات المتحدة واهنة عسكريا وفقيرة اقتصاديا . ولكن البلد الذى انبثق عن الثورة

الأمريكية استأثر بخيال العالم لأن جاذبيتنا انبعثت لا من ثروتنا ولا من قوتنا بل من أفكارنا . ونحن اليوم نكثر جدا من التأكيد على قوتنا العسكرية والاقتصادية وحدهما . صحيح أننا نشيد بالمبادىء التى أرسيت عليها دعائم بلادنا فى المناسبات الخاصة ، ولكن حوارنا اليومى تطغى عليه رسالة المادية .

ولكن لدينا فى عالمنا ما هو أهم من احصاءات دخل الفرد من الناتج القومى الاجمالى . وعندما يقوم المؤرخون بعد بضع مئات من السنين بالكتابة عن أيامنا هذه ، فسيروون قصة الصراع الجبار بين نظريتين متصادمتين تدوران حول الانسان ومكانه فى العالم . فالمباراة الأمريكية السوفييتية هى صراع بين المحورين المتعارضين للتجربة الانسانية ـ بين من يمثلهم السيف ومن تمثلهم الروح ، بين الخوف والأمل . والنظام السوفييتى يحكمه السيف ، أما نظامنا فتحكمه الروح . وهم ينشرون نفوذهم بالغزو ، أما نفوذنا فينتشر باحتذاء مثالنا . ونحن نعرف الحرية والتحرر والأمل وتحقيق الذات ، أما هم فيعرفون الاستبداد والذبح والتجويع والحرب والقمع . والصفات التى تجعل احتمالات النصر السوفييتى احتمالات مرعبة إلى هذا الحد هى نفسها الصفات التى تجعل هذا النصر ممكنا .

ونحن نؤمن بأن للفرد أولوية أولى فى حين يؤمن السوفييت بأن الأولوية الأولى هى للدولة . ونحن نؤمن بحكومة لها سلطات محدودة ، وهم يؤمنون بنظام شمولى كل السلطة فيه فى أيدى الحزب والدولة . وقد صمم نظامنا بحيث يتيح للفرد أعظم مجال للعمل بما يتفق مع النظام العام وحقوق الغير ، وأطلقنا الطاقات الخلاقة للأفراد من عقالها فى حين أن السوفييت قيدوا أبرع أفرادهم خلقا وابداعا . وقد أنشأنا نظاما ديناميكيا دفاقا بالنشاط ـ فلقى الاعجاب لا لمنتجاته بل لحريته ـ فى حين أن السوفييت أقاموا مجتمعا راكدا تخنقه البيروقراطية .

ولا يسع قوة السيف فى موسكو أن تهزم قوة الروح فى الغرب . ذات يوم تساءل ستالين ساخرا ومزدريا قوة الكنيسة فى التأثير فى أحداث العالم فقال : كم عدد الفرق تحت قيادة البابا . إن هذا التعليق دليل على عجزه عن فهم العالم وما الذى يحركه . فالتاريخ فى خاتمة المطاف تقرره الأفكار لا الأسلحة . وهذا يصدق بصورة خاصة عندما يتسلح الساسة ـ الذين يعرفون الدنيا وكيف تعمل ـ بمبادىء قوية .

والمثال الكامل على هذا هو البابا يوحنا بولس الثانى ، فهو أبعد الزعماء الدينيين نفوذا فى القرن العشرين . ترى ما هو سر جاذبيته الهائلة التى تستهوى الرجال والنساء من جميع العقائد وجميع الأمم وجميع الأجناس ؟ إن السر كامن لا فى منصبه الرفيع وحسب ، بكل ما فيه من أبهة وأزياء كهنوتية مترفة ، وليس السر كامنا فى كونه واحدا من أعظم الموهوبين فى اللغات فى العالم ، وكونه ذا شخصية محببة ، ويعرف كيف يستعين

بالتليفزيون . إن الناس يصغون إلى البابا لأنهم يريدون الاصاخة إلى ما يقوله ـ لا عن الدين وحده ، بل عن الأشياء الغامضة فى الحياة وعن مشتبكات أصول الحكم . فهو يسمو بالناس فيخرجهم من المكابدات والكآبة والسأم ، مما ابتليت به حياة الأغنياء والفقراء على حد سواء . وهو يقدم إلى الناس رؤية تتعلق بالانسان وماذا يصير عليه حاله إن هو أصغى إلى ما وصفه لنكولن بأنه « الملائكة الأفضل » فى طبيعته البشرية . ولا يسع الشيوعية المعادية للايمان أن تكتب لها الغلبة بإزاء إيمان هذا مقداره .

ومتى أتيح للزعيم السوفييتى الجديد أن يزور أنحاء أخرى من الولايات المتحدة فيما بعد ، فإن الذى يفوق زياراته لحمامات السباحة لدينا ومراكزنا التجارية والملايين من سياراتنا أهمية ، هو أن يرى ويحس بنفسه الروح والأفكار التى جعلت هذه الأشياء ممكنة . فإن كنا ننافس السوفييت ماديا ، فسيكتب لنا الفوز ، لأن نظامنا يعمل بنجاح فى حين أن نظامهم لا يعمل . ولكن قوتنا العظمى ـ منذ استقلالنا القومى ـ هى المبادىء التى ندين بها . ولا يسع موسكو حتى أن تنافسنا على هذا المستوى . فلم يعد لدى الماركسية اللينينية ما تقوله للعالم . وحرياتنا تتيح لنا أن نبحث عن معان جديدة فى الأزمنة المتغيرة .

لقد نهض بتأسيس أمريكا أفرادا كانوا ينشدون الحرية الدينية ، وأرادوا أن يكون لهم حق عبادة الله بطريقتهم الخاصة ، وأن يبحثوا عن معنى للحياة حسب شروطهم الخاصة . وعلينا ألا نغفل عن هذا المبدأ الموحى من مبادىء بلادنا . وعلينا ألا نسمح لمنافستنا مع موسكو بأن تنحدر فتصبح سباقا بين الطرفين على أيهما يستطيع انتاج أكبر عدد من القنابل ، وأطول العمارات ، وأعلى معدل للدخل الفردى من الناتج القومى الاجمالى . فإن كانت الثروة المادية هى هدفنا الوحيد، لم نختلف فى شىء عن الشيوعيين . علينا أن نصغى إلى التحذير الذى ساقه ماكس ويبر ضد المادية المخربة الأنانية التى تصبغ الروح البشرية بالبيروقراطية فى « قفص حديدى » تقدمه إلى الغرب . علينا أن نوجه المنافسة الأمريكية السوفييتية إلى اتخاذ طريق الحوار حول أفكار الطرفين وأيتها تسفر لا عن أقوى أو أغنى اقتصاد وحسب ، بل تسفر كذلك عن أعدل المجتمعات .

والشيوعيون ينكرون وجود الله ، ولكن ليس هناك من ينكر أن الشيوعية عقيدة . وفى اعتقادنا أنها عقيدة زائفة ، ولكن الرد على العقيدة الزائفة لا يمكن أبدا أن يكمن فى إنكار العقيدة . وعندما كانت أمريكا ضعيفة وفقيرة منذ مائتى سنة مضت ، كانت عقيدتنا هى المُبقية علينا . وعلينا ونحن ندخل قرننا الثالث ونستقبل الألف سنة المقبلة أن نعيد اكتشاف عقيدتنا ونبث فيها الحيوية .

والتحدى الأكبر الذى نواجهه فى هذا الشأن هو أن نتيح لجميع مواطنينا أن يشاطروا فى نجاح أمريكا مشاطرة تامة . وعندما أقام آباؤنا المؤسسون نظاما يستند إلى المساواة

والحرية ، فقد خلفوا للذين يجيئون من بعدهم تحديا يواجهونه . لقد عرفوا أن مجتمعهم لم يرق إلى مستوى مثلهم العليا ، وبصورة خاصة بسبب الرق . ولكنهم رجوا أن يتطور نظامنا مع الوقت ، وأن يتمشى ذات يوم مع الرؤى التى تمثّلوها . وعلينا أن نمضى فى هذا السبيل ، وأن نحل مشكلات الطبقة الدنيا فى المدن ، والذين لا مأوى لهم ، والفقراء والذين ساءت حظوظهم ، وعلينا أن نصحح أوضاع عدم المساواة التى يعانى منها السود وغيرهم من الأقليات . وإذا كان كثيرون فى مجتمع السود فى أمريكا ليسوا أحسن حالا اليوم مما كانوا عليه قبل أربع وعشرين سنة عندما صدر قانون الحقوق المدنية ، فإن هذا الأمر يعد لطخة فى ماضينا ، ويمثل تحديا لمستقبلنا . وعلينا أن نسترد الاحساس بالرحمة الذى عبر عنه بكل فصاحة ملايين من الناس فى أمريكا وفى جميع أنحاء العالم عندما مست قلوبنا فى الصميم مأساة الطفلة البالغة من العمر ثمانية عشر شهرا ، التى انحصرت فى بئر مهجورة قبل بضعة أشهر .

علينا ألا نعود إلى البرامج الحكومية الفاشلة الخاصة بالماضى ، ولكن علينا ألا نعتبر حالات الفشل هذه ذريعة نتذرع بها لنكف عن المحاولة . فنحن فى حاجة إلى تناول هذه المشكلات تناولا جديدا . وسيكون من المتعين اجراء تغييرات عميقة فى مواقف الفقراء من المجتمع ومواقف المجتمع بإزاء الفقراء . فقد تعلمنا أن حل مشكلة الفقر هو عملية أعقد بكثير من مجرد إعطاء الفقراء مالا ، وقبل الاقدام على عمل بناء ضد الفقر يعوزنا أن نفكر فى المشكلة تفكيرا خلاقا .

ولن نحقق أى تقدم إذا ما استهلكت روح الخلق والابداع لدى شبابنا فى السعى الأنانى المجرد للحصول على الكسب المالى والوضع الاجتماعى . وقد كتب نيتشة قائلا إنه يتنبأ باليوم الذى تنتصر فيه هذه القيم العلمانية العقلية ، فيؤدى ذلك إلى مصرع الحضارة . وقد حذر مما سماه « بالرجل الأخير » ، وهو مخلوق استحوذ عليه الأمن والرفاهية تماما ، وعجز عن الاهتمام بأى قضية سامية . وقد أصاب نيتشة فى رؤيته لهذا الرجل الأخير كمخلوق نافر . ولسنا ملزمين بتقبل عدمية نيتشة لكى نوافقه على تقييمه . وسيغدو الغرب عاجزا كقوة أخلاقية إذا ما انحدرت فلسفته الهادية إلى ما أسماه رسل كيرك بضرب من ضروب الأنانية الكونية .

فى عقد الستينات ارتضينا اعتقادا خاطئا مؤداه أن فى وسعنا أن نقيم مجتمعا عظيما ، بمجرد اطمئناننا إلى أن أهله يجدون طعاما جيدا ، ومأوى جيدا ، وثيابا جيدة ، وتعليما جيدا ، ورعاية جيدة . وهذه جميعا أمور هامة ، ولكن الحياة التى تقتصر على طائفة من المقتنيات المادية هى حياة تعانى من الخواء . فلنتذكر حكمة الانجيل القائلة « ليس بالخبز حده يحيا الانسان » .

منذ بدء الحضارة والبحث عن معنى للحياة يضطرد ويستمر ، ولن ينتهى أبدا لأن الجواب الشافى النهائى يفلت منا دائما . ولكن الأهمية الحيوية بمكان أن ننشغل بالبحث ، لأننا بهذا نهيىء لأنفسنا حياة أعمر وأفضل . ويعتقد البعض أن الجواب الشافى يوجد فى أمهات الكتب (الكلاسيكيات) فى حين يبحث عنه الغير فى الدين . ولنا أن نستوثق من هذه الحقيقة وهى أن معنى الحياة لا يمكن أن يوجد فى المادية المجردة ، سواء أكانت شيوعية أم رأسمالية . وقد قضت المحكمة العليا بأن دستورنا ينص على عدم تدريس الدين فى مدارسنا ، ولكن إبعاد الدين من مدارسنا ينبغى ألا يعنى رفض الدين فى الحياة . ولأن الأديان العظيمة فى العالم - وهى اليهودية والمسيحية والاسلام والبوذية - انبرت لموضوعات القيم الروحية والوفاء بها ، فقد بقيت توحى للناس قرونا .

فما أحوجنا إلى استعادة ثقتنا فى مثلنا العليا ، وفى مصيرنا ، وفى أنفسنا . فنحن هنا لغاية أسمى بكثير من إرضاء الذات بالتمتع بلذائذ الحياة . فنحن هنا لكى نصنع التاريخ - لا لكى نتجاهل الماضى ، أو نهدم الماضى ، أو نتلفت إلى الماضى ، بل لكى ننطلق إلى الأمام وإلى ما هو فوق ، فى درب ينفتح على آفاق جديدة بالنسبة للمستقبل .

وعلينا ، فضلا عن القضايا الكبرى للسياسة الخارجية التى تواجهنا ، أن نتصدى لسؤال أساسى جدا ، ألا وهو : كيف نريد لأمريكا أن يتذكرها الناس ؟ هل نريد لأمريكا أن تذكر باعتبارها شعبا بنى أضخم العمارات ، وقاد أسرع السيارات ، وارتدى أحلى الثياب وأخرج أفضل الرياضيين ؟ هل نريد لها أن تذكر باعتبارها مجتمعا يعجب فيه الناس بنجوم « الروك » أكثر من اعجابهم بالمعلمين العظام ؟ مجتمعا يعجب فيه الناس بالجميلات أكثر مما يعجبون بذوى الأهمية ، مجتمعا يعتبر فيه جمال السحنة على شاشة التليفزيون أهم من العقول ، ويعتبر فيه السلوك السيىء أفضل من آداب السلوك ، وتعتبر الاثارة أفضل من الحقيقة ، والفضيحة أهم من فعل الخير ؟ أو هل نريد أن نُذكر باعتبارنا شعبا اخترع الموسيقى والفن والأدب والفلسفة العظيمة ، وتصرف فى العالم باعتباره قوة خيرة ، ووقف حياته على البحث عن معنى شريف وغاية أسمى ؟

وما أحوجنا إلى إعادة التوازن إلى مؤثراتنا الفلسفية - فنعود إلى المبادىء المحُببة لبلادنا ، وننذر أنفسنا من جديد لاسباغ الكمال على مجتمعنا بناء على هذه المبادىء . وثمة حقيقة مفجعة هى أن الحرب تدعو بصورة تقليدية إلى الاستعانة بأعظم المواهب . والحرب تحقق الوحدة صوب غاية مشتركة ، تستغل طاقة الانسان إلى أقصى مداها ، وهو أن تحقيقه فى زمن السلم صعب . ولكن علينا أن نجعل من تحقيق ذلك غاية من غاياتنا . إن الجهد الكلى اللازم لشن حرب هو جهد ينبغى أن يحشد فى سبيل إقامة سلام أفضل . وخير ما نرد به على « التفكير الجديد » لجورباتشوف هو أن نقيم أمريكا جديدة .

ومما لاحظه القديس توما الأكوينى قوله : « إذا كانت غاية القبطان العليا هى الحفاظ

على سفينته ، استبقاها فى الميناء إلى الأبد » . فقد يكون البحر عاصفا ، ولكن الصراع هو الأم المِنْجَاب للخلق والابداع . صحيح أنه إذا انعدمت المخاطر انعدم الفشل ، ولكن لا نجاح بغير مخاطر . وعلينا ألا نقنع أبدا بالنجاح ، وعلينا أيضا ألا نقنط بسبب الفشل . فالمفتاح فى خاتمة المطاف يتمثل فى الدعوة والنداء ، إنه الالتزام والقوة الدافعة لقضية عظمى ، إنه الحلم الذى يحفزنا والذى هو أكبر من ذواتنا ، لأنه فى ضخامة العالم بأسره .

وفى الحرب تمنح ميدالية الشرف تقديرا للسلوك الذى يتجاوز نداء الواجب . وعلينا فى السلم ألا نقنع بالاضطلاع بما يتطلبه الواجب فقط ، أى ألا نعمل إلا ما هو حق ، بمعنى أن نجتنب ما هو خطأ . فأخلاقية الواجب ليست هى المعيار الكافى للشعب العظيم . علينا أن نضع لأنفسنا معيارا أسمى ، وهو الذى وصفه لون فولر بقوله « أخلاقية التطلع » . أى أن ننذر أنفسنا لتحقيق امكانياتنا بأوفى ما يمكن ، وبأسلوب جدير بشعب يعمل بأفضل ما عنده .

دعوا الناس يتذكروننا لا باعتبارنا مجرد شعب طيب اهتم بأمور نفسه دون أن يلحق أذى بالغير . دعوهم يذكروننا باعتبارنا شعبا عظيما يذهب فى سلوكه إلى ما وراء نداء الواجب ، وهو يواجه التحدى الأكبر فى هذا القرن ، ألا وهو اجتناء النُصرة للحرية دون حرب .

هل تُرانا نشاهد ضوء الغسق للثورة الأمريكية ؟ هل ترانا نشاهد المراحل الأولى لتقهقر الحضارة الغربية إلى عصر مظلم جديد من الشمولية السوفييتية ؟ أو هل تنهض أمريكا جديدة فتقود الطريق إلى فجر جديد لجميع الذين يعتزون بالحرية فى العالم ؟

فى خطبة الستار الحديدى التى ألقاها ونستون تشرشل فى عام ١٩٤٦ فى كلية وستمنستر قال : « إن الولايات المتحدة تقف فى هذه السانحة فى الذروة العليا من القوة العالمية ، إنها لحظة مهيبة بالنسبة للديمقراطية الأمريكية ، لأن التفوق فى القوة يقترن كذلك بمسؤولية توحى بالرهبة بالنسبة للمستقبل » . وهذه العبارات تصدق اليوم كما صدقت عندما نطق بها قبل اثنتين وأربعين سنة ، فنحن نقبض على ناصية المستقبل بأيدينا .

حاشـــــــية
للمؤلــــــــف

هذا الكتاب نتاج دراسة استغرقت عمرا بأكمله ، وممارسة فى السياسة الخارجية أثناء الخدمة . وقد بدأتها فى الجوهر منذ أربعين سنة مضت ، عندما قمت باعتبارى عضوا فى الكونجرس عن كاليفورنيا ، وعضوا فى لجنة هيرتر ، برحلة لتقصى الحقائق عبر أوروبا الغربية ، التى كانت قد بدأت فحسب تبرأ من دمار الحرب العالمية الثانية . وانتهيت منها فى عيد ميلادى الخامس والسبعين ، فى اليوم التاسع من السنة التى ستشهد انتخابات الرئيس الذى سيكون فى مقدوره أن يجعل حربا عالمية ثالثة أشد تدميرا ، أمرا أقل احتمالا أو أكثر احتمالا .

ولو أردنا أن يكون القرن الحادى والعشرون عالما أكثر أمنا وأكثر حرية وأشد ازدهارا من عالم القرن العشرين ، فمن الضرورى أن تلعب الولايات المتحدة دورا على المسرح العالمى أشد بروزا مما تقوم به اليوم . وهذا الدور ضرورى لكنه ليس محتوما بأية حال . إن التحدى الذى نواجهه هو تحد كبير ، خليق بأمة كبيرة . وتعالج الفصول التسعة الأولى من الكتاب ما ينبغى لأمريكا أن تفعله لمواجهة هذا التحدى . أما الفصل العاشر فيتناول ما ينبغى لزعمائنا أن يفعلوه ليلهموا الشعب الأمريكى الرغبة فى مواجهته .

وفى إعداد هذا المؤلف ، حظيت بنصائح سديدة من مايكل كوردا وبوب اساهينا فى دار سيمون وشوستر . وقدم لى لوى جونت وكارلوس نارفاييز دعما حيويا من البحوث ، فى حين أسهمت كارمن بالارد ، وكاثى أوكونور ، وروز مارى وودز ، بخدمات بارزة فى الكتابة على الآلة الكاتبة . وقدم لى أربعة من دارسى الشؤون الدولية ـ ديل بيكر ، توم كاسى ، ناديا شادلو ، وجيم فان دى فيلد ـ بحوثا من المعلومات الأساسية كانت نافعة للغاية . وقد لقيت معاونة صادقة وذكية ، أشعر إزاءها بامتنان خاص ، من كل من بول ماتوليتش ، وجون هـ . تيلور ، ومارين سترميكى ، لمساعدتى بالمشورة القيمة فى مجال التحرير والبحث .

ريتشـــارد نيكســـون

ســادل ريفر ، نيوجيرسى

٩ ينـــاير ١٩٨٨

الفهرس

(أ)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ز)

(س)

(ش)

(ل)

(م)

(ن)

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٨٨ / ٨٣٥٤

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر

ليس من المبالغة القول بأن ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكى الأسبق ، من أكبر مهندسى السياسة الخارجية الأمريكية ومن أبرز مفكريها ، وذلك بفضل ما توافر له من خبرات طويلة فى العمل السياسى الخارجى قبل وصوله إلى البيت الأبيض ، وبفضل قدرته على توظيف مجموعة من كبار المفكرين والخبراء الاستراتيجيين كمستشارين له أثناء رئاسته والاستفادة بجهودهم فى بلورة أفكاره وسياساته .

وكتاب يضعه نيكسون عن السياسة الخارجية لبلاده ، يشكل بالنسبة لكل المهتمين بالشؤون الدولية وبالذات فى المناطق الساخنة مثل منطقتنا ، ذخيرة لا تقدر لفهم هذه السياسة ، خاصة وأن الرئيس الجديد بوش من المتأثرين بفكر نيكسون ومنطقه كما أوضح كتاب كثيرون .

وخطورة هذا العمل وأهميته ، لفتت إليه أنظار المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة فتولى إعداده باللغة العربية وكتب له مقدمة إضافية شرحت انعكاسات مثل هذا التفكير على جهودنا وما ينبغى لنا أن نفعله حياله . وهذا ما جعلنا حريصين على اتاحته للقارىء العربى المهتم .

الناشــــر



مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء ــ القاهــرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر